الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحـــات عبـــاس / سطيـــــف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم المالية والمحاسبة

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Science de Finance et Comptabilité

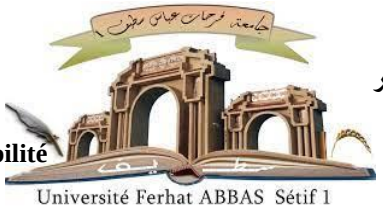

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية

العنـــــــــــوان:

أثر توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي
-دراسة حالة الجزائر-

إعداد الطالب:
بدرالدين حجيرة

المشرف:
د. نبيلة فالي

لجنـــــة المناقشـــــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د طارق شوقي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د. نبيلة فالي	أستاذ	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
أ.د العياشي عجلان	أستاذ	جامعة المسيلة	مشرفا مساعدا
د. سامي زيادي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريريج	مناقشا
د. محمد حمر العين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مناقشا
د. عبد الحكيم حططاش	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 – 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحـــات عبـــاس / سطيـــــف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم المالية والمحاسبة

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Science de Finance et Comptabilité

Université Ferhat ABBAS Sétif 1

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية

العنـــــــــــوان:

أثر توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي
-دراسة حالة الجزائر-

إعداد الطالب:
بدرالدين حجيرة

المشرف:
د. نبيلة فالي

لجنـــــة المناقشـــــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د طارق شوقي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د. نبيلة فالي	أستاذ	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
أ.د العياشي عجلان	أستاذ	جامعة المسيلة	مشرفا مساعدا
د. سامي زيادي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريريج	مناقشا
د. محمد حمر العين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مناقشا
د. عبد الحكيم حططاش	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 – 2025

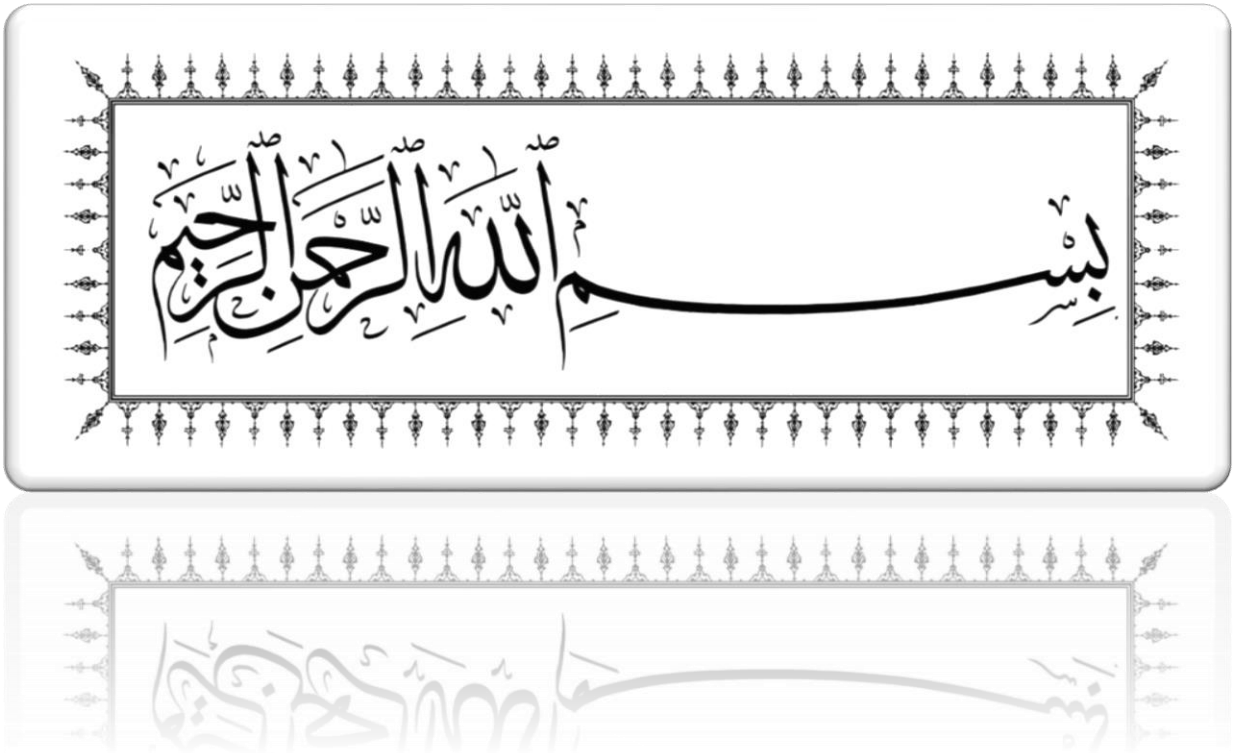
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

أمي حفظها الله

أبي رحمه الله، راجيا أن يتقبل الله هذا العمل صدقة جارية

أخي محمد وعائلته الكريمة

زوجتي الكريمة

المؤنسات الغاليات سجود وسيرين

أساتذتي

وكل من له علي فضل في كامل مشواري الدراسي التربوي والتعليمي كل برتبته وكل باسمه

إلى كل الطلبة الزملاء بجامعتي فرحات عباس بسطيف ومحمد بوضياف بالمسيلة

إلى كل من أحب لنا الخير من زملاء قطاع الخزينة العمومية

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر إلى:

الدكتورة فالي نبيلة والأستاذ الدكتور عجلان عياشي لقبولهم الإشراف على مساري في نيل شهادة الدكتوراه

كل الدكاترة والأساتذة بهيئة التدريس لمدارس الدكتوراه بجامعة فرحات عباس بسطيف

كل العمال والموظفين بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة سطيف

الأساتذة بوعلام ولهي والحواس زواق من جامعة محمد بوضياف بالمسيلة لتشجيعهم وتوجيههم لي

كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث العلمي المتواضع

كل إطارات وزارة المالية خاصة السيد لومي شعبان

إطارات المديرية العامة للضرائب خاصة السيدة شعلال حسينة والسيدة عمراني من مديرية التحصيل الجبائي، السيدة عبد الله من مديرية النفقات الجبائية، السيد محمودي والسيدة بونيفة من مديرية الرقابة الجبائية. نظير استقبالهم وتوجيهاتهم

إطارات وموظفي المديرية الجهوية للتجارة بسطيف ومديريتي التجارة لولايتي المسيلة وسطيف الذين لم يبخلوني بالتوجيه وحسن الاستقبال

شكرا باب الجنة -أمي-

عنوان الأطروحة

أثر توسيع الوعاء الجبائي
على استقطاب إيرادات
الاقتصاد الموازي
دراسة حالة الجزائر

الفهارس

فهرس المحتويات:

ترتيب العنوان	العنوان	الصفحة
	إهداء	
	شكر وعرفان	
	فهرس المحتويات	
	فهرس الجداول	
	فهرس الأشكال	
	قائمة المختصرات	
المقدمة العامة		**أ – ح**
الفصل الأول	**الإطار المفاهيمي للوعاء الجبائي والاقتصاد الموازي**	**2**
تمهيد		2
المبحث الأول	مدخل إلى الوعاء الجبائي	3
المطلب الأول	الإطار المفاهيمي للضريبة	3
الفرع الأول	تعريف الضريبة	3
الفرع الثاني	خصائص الضريبة	4
الفرع الثالث	شرعية الضريبة	5
الفرع الرابع	المبادئ الأساسية للضريبة	5
المطلب الثاني	مفهوم الوعاء الجبائي	9
الفرع الأول	تعريف الوعاء الجبائي	10
الفرع الثاني	الحدث المنشئ للضريبة	12
الفرع الثالث	تقدير الوعاء الجبائي	13
المطلب الثالث	التطور التاريخي لوعاء الجبائي	14
الفرع الأول	تحول الوعاء الجبائي من الأفراد إلى الأموال	14
الفرع الثاني	التحول من الوعاء الوحيد إلى تعدد الأوعية	14
الفرع الثالث	التحول من رأس المال إلى الدخل	15
الفرع الرابع	أسلوب الاقتطاع المباشر والاقتطاع غير المباشر	15
الفرع الخامس	أسس انشاء الوعاء الجبائي	15
المطلب الرابع	النظام الجبائي والسياسة الجبائية كمحددات للوعاء الجبائي	17
الفرع الأول	ماهية النظام الجبائي	17
الفرع الثاني	ماهية السياسة الجبائية	21

الفرع الثالث	فعالية الإدارة الجبائية في تنفيذ السياسة الجبائية	27
المبحث الثاني	مدخل إلى الاقتصاد الموازي	28
المطلب الأول	أصل وتاريخ مفهوم الاقتصاد الموازي	28
المطلب الثاني	مفهوم الاقتصاد الموازي	30
الفرع الأول	صعوبة تعريف ظاهرة الاقتصاد الموازي	30
الفرع الثاني	تعريف الاقتصاد الموازي	31
المطلب الثالث	أسباب نشوء وآثار الاقتصاد الموازي	39
الفرع الأول	أسباب نشوء الاقتصاد الموازي	39
الفرع الثاني	آثار انتشار الاقتصاد الموازي	47
المطلب الرابع	أصناف وخصائص الاقتصاد الموازي من منظور الناتج المحلي الإجمالي PIB	48
الفرع الأول	تصنيف الاقتصاد الموازي من منظور الناتج المحلي الإجمالي PIB	48
الفرع الثاني	خصائص وأهمية الاقتصاد الموازي	50
المطلب الخامس	قياس وتقدير الاقتصاد الموازي	59
الفرع الأول	طرق قياس الاقتصاد الموازي	59
الفرع الثاني	أهمية قياس حجم الاقتصاد الموازي	66
المطلب السادس	العمالة الغير رسمية في الاقتصاد الموازي	68
الفرع الأول	تعريف العمل في الاقتصاد الموازي	68
الفرع الثاني	التعريف الخصائصي للعمل في الاقتصاد الموازي	70
الفرع الثالث	أهداف قياس العمل غير الرسمي	73
الفرع الرابع	الاقتصاد الموازي وتوفير فرصة لعمل لائق	79
الفرع الخامس	تمييز العمل غير الرسمي بين مختلف البلدان	84
المبحث الثالث	إيرادات وموارد الاقتصاد الموازي	89
المطلب الأول	الملاذات الضريبية والمنافسة الضريبية الضارة	89
الفرع الأول	تعريف الملاذات الضريبية والجاذبية الإقليمية	90
الفرع الثاني	الملاذات الضريبية والتهرب الضريبي	91
المطلب الثاني	التهرب الضريبي	93
الفرع الأول	تعريف التهرب الضريبي	93
الفرع الثاني	أسباب التهرب الضريبي	97
الفرع الثالث	تقدير التهرب الضريبي	100
المطلب الثالث	الغش الجبائي	101

الفرع الأول	تعريف الغش الجبائي	102
الفرع الثاني	أسباب تطور الغش الجبائي في الجزائر	103
الفرع الثالث	الحدود القانونية بين التهرب والغش الجبائي	106
المطلب الرابع	تآكل الوعاء الجبائي	109
الفرع الأول	خسارة الوعاء الجبائي	109
الفرع الثاني	التنقل الجغرافي للأوعية الجبائية	110
الفرع الثالث	المكلفون وقبول الضريبة	113
المطلب الخامس	الفساد وتبييض الأموال	114
الفرع الأول	الفساد	114
الفرع الثاني	تبييض الأموال	115
الفرع الثالث	الأثر الاقتصادي لتبييض الأموال	117
المطلب السادس	النفقات الجبائية	119
الفرع الأول	تقدير النفقات الجبائية	120
الفرع الثاني	استعمالات أخرى للنفقات الجبائية	120
الفرع الثالث	فعالية النفقات الجبائية	121
الفرع الرابع	أهم النفقات الجبائية في الجزائر	122
الفرع الخامس	التهرب من الأعباء الاجتماعية	129
خلاصة الفصل		133
الفصل الثاني	**توسيع الوعاء الجبائي وادماج الاقتصاد الموازي**	**135**
تمهيد		135
المبحث الأول	توسيع الوعاء الجبائي	136
المطلب الأول	آلية توسيع الوعاء الجبائي	136
الفرع الأول	تعريف توسيع الوعاء الجبائي	136
الفرع الثاني	المفاضلة بين معدلات ضريبية أعلى وتوسيع الوعاء الجبائي	137
المطلب الثاني	طرق توسيع الوعاء الجبائي	138
الفرع الأول	أسس وركائز توسيع الوعاء الجبائي	138
الفرع الثاني	مجالات توسيع الوعاء الجبائي	139
المطلب الثالث	خيارات توسيع الوعاء الجبائي	141
الفرع الأول	الضغط والعدالة الجبائية	141
الفرع الثاني	خفض معدلات الضريبة وارتباطه بتوسيع الوعاء الجبائي	142

المطلب الرابع	تحيين النفقات الجبائية وخلق أوعية جديدة للضريبة	144
الفرع الأول	تحسين النفقات الجبائية	144
الفرع الثاني	تعبئة الموارد المحلية	145
الفرع الثالث	الضريبة على الدخول الصغيرة	149
الفرع الرابع	الجباية البيئية	149
الفرع الخامس	الضريبة على الفلاحة، الزراعة، العقارات الفلاحية	153
الفرع السادس	اصلاح الضريبة العقارية	155
المبحث الثاني	الإصلاح الجبائي والجباية المثلى	156
المطلب الأول	الإصلاح الجبائي	156
الفرع الأول	أهمية الإصلاح الجبائي	157
الفرع الثاني	مكانة توسيع الوعاء الجبائي في الإصلاح الجبائي	158
الفرع الثالث	دوافع الإصلاح الجبائي	159
المطلب الثاني	الجباية المثلى ضمن أهداف الإصلاح الجبائي	161
الفرع الأول	الجباية المثلى	162
الفرع الثاني	التهرب الجبائي والجباية المثلى	163
الفرع الثالث	الجباية المثلى وفق صندوق النقد الدولي	164
المطلب الثالث	إصلاحات الإدارة الجبائية	165
الفرع الأول	علاقة المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية	165
الفرع الثاني	سلطة الإدارة الجبائية والضمانات المقدمة للمكلف	166
المطلب الرابع	تحسين التحصيل الجبائي	171
الفرع الأول	أوجه القصور الرئيسية في تحصيل الضرائب	172
الفرع الثاني	إجراءات تحسين كفاءة تحصيل الضرائب	172
الفرع الثالث	التكلفة الإدارية لتحصيل الضرائب	173
الفرع الرابع	دور تكنولوجيا المعلومات	173
المطلب الخامس	قبول الضريبة	174
الفرع الأول	الموافقة التشريعية للشعب على الضرائب	175
الفرع الثاني	تحدي تعبئة المكلفين بالضريبة	176
الفرع الثالث	الشفافية المالية وشعبية الضريبة	177
الفرع الرابع	سلوك المكلف بالضريبة	177
المطلب السادس	محاربة التهرب والغش الجبائي	181

الفرع الأول	العقوبات الخاصة بالتهرب والغش الجبائي	181
الفرع الثاني	دور التبليغ في الكشف عن الغش والتهرب الجبائي	185
الفرع الثالث	ثقافة محاربة الغش الجبائي	190
الفرع الرابع	المعلومات المطلوبة في مجال الغش الجبائي	191
الفرع الخامس	متطلبات مكافحة الغش الجبائي	194
المبحث الثالث	استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي	203
المطلب الأول	إصلاح النظام الجبائي	203
الفرع الأول	النظام الجبائي العادل	204
الفرع الثاني	مرونة النظام الجبائي للتغيرات في الدخل	205
الفرع الثالث	إجراءات متعلقة بالاقتصاد الموازي في الجزائر	206
المطلب الثاني	دعم الرقابة الجبائية	210
الفرع الأول	مشروعية الرقابة الجبائية	210
الفرع الثاني	التوفيق بين حقوق المكلف وسلطة الإدارة الجبائية في مجال المنازعات الجبائية	211
الفرع الثالث	بناء علاقة الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة	211
المطلب الثالث	أهمية تبني الفاتورة الالكترونية	213
الفرع الأول	الرقمنة الاقتصادية	213
الفرع الثاني	رقمنة الخدمات الحكومية والحد من الاقتصاد الموازي	214
الفرع الثالث	رقمنة إخضاع الأوعية الجبائية للضريبة وفق الفاتورة الالكترونية	215
الفرع الرابع	رقمنة الإدارة الجبائية وتحسين جودة الخدمة	218
المطلب الرابع	أجهزة وأدوات تشجيع التوجه نحو الاقتصاد الرسمي	222
الفرع الأول	المؤسسات الصغير والمتوسطة PME	222
الفرع الثاني	تسخير أجهزة الدعم لاستقطاب النشاطات والمؤسسات غير الرسمية	225
الفرع الثالث	الامتيازات الجبائية المقدمة لفائدة مشاريع أجهزة المساعدة على التشغيل	236
المطلب الخامس	إخضاع أنشطة الاقتصاد الموازي للضريبة Fiscalisation de l'informelle	238
الفرع الأول	القيود الرئيسية لفرض الضريبة على الاقتصاد الموازي	238
الفرع الثاني	القطاع البنكي والحد من الاقتصاد الموازي	239
الفرع الثالث	تعريف وتصنيف أنشطة الاقتصاد الموازي	242
الفرع الرابع	إعادة استعادة الهيبة والقوة الجبائية	242
المطلب السادس	إصلاحات نظام الضمان الاجتماعي	242
الفرع الأول	الضمان الاجتماعي والاقتصاد الموازي	243

الفرع الثاني	دور إصلاح نظام الضمان الاجتماعي في استقطاب الاقتصاد الموازي	244
خلاصة الفصل		246
الفصل الثالث	**تحليل أثر توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر**	**248**
تمهيد		248
المبحث الأول	دراسة مؤشرات توسيع الوعاء الجبائي في الجزائر	249
المطلب الأول	تطور مكونات الوعاء الجبائي في الجزائر	249
الفرع الأول	مقارنة التسجيل والشطب في مصالح السجل التجاري في الجزائر	249
الفرع الثاني	الأنشطة المكونة للوعاء الجبائي في الجزائر	260
الفرع الثالث	مساهمة أجهزة الدعم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الوعاء الجبائي في الجزائر	265
المطلب الثاني	مساهمة القطاع البنكي في توسيع الوعاء الجبائي	276
الفرع الأول	تطور نتائج البنك الوطني الجزائري BNA بعد اعتماد الصيرفة الإسلامية	276
الفرع الثاني	تطور نتائج البنوك الإسلامية في استقطاب رؤوس الأموال والايرادات والمتعاملين	279
الفرع الثالث	تطور المعاملات المالية الرسمية في الجزائر	282
المطلب الثالث	مردودية توسيع الوعاء الجبائي على التحصيل الجبائي في الجزائر	286
الفرع الأول	تطور مكونات الوعاء الجبائي في الجزائر	286
الفرع الثاني	التحصيل الجبائي من النظام الجزافي والنظام الحقيقي في الجزائر	296
المبحث الثاني	تحليل مؤشرات التوجه إلى النشاط في الاقتصاد الموازي في الجزائر	303
المطلب الأول	انعكاسات الوضعية المالية والنقدية على ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر	303
الفرع الأول	تطور معاملات الدفع النقدي في الجزائر	303
الفرع الثاني	مساهمة تطور الخدمات المالية في إدماج إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر	309
المطلب الثاني	تحليل التوجه للنشاط في الاقتصاد الموازي في الجزائر	319
الفرع الأول	تطور القطاع الصناعي الرسمي مقابل توجه الأفراد إلى الاقتصاد الموازي	319
الفرع الثاني	قدرة استيعاب القطاع الرسمي لطلبات العمل	321
الفرع الثالث	تطور مساهمة المستوى التعليمي في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر	326
الفرع الرابع	علاقة حجم الاقتصاد الموازي بنسبة الضغط الجبائي والفساد	329
المطلب الثالث	محاربة التهرب والغش الجبائي في إطار محاربة تنامي إيرادات الاقتصاد الموازي	337
الفرع الأول	ممارسات الاقتصاد الموازي ضمن أنشطة القطاع الرسمي في الجزائر	337
الفرع الثاني	دور الرقابة الجبائية في الكشف عن الممارسات الاحتيالية في القطاع الرسمي	344
المبحث الثالث	أثر توسيع الوعاء الجبائي على إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر	355
المطلب الأول	مؤشرات وتقديرات تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر	355

الفرع الأول	تطور أنشطة وايرادات الاقتصاد الموازي في ظل الإصلاحات الجبائية في الجزائر	355
الفرع الثاني	تطور حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر	359
الفرع الثالث	تطور مقاومة النظام الجبائي والتنظيمات التجارية في الجزائر	362
المطلب الثاني	الجهد الضريبي للإدارة الجبائية في إطار توسيع الوعاء الجبائي	369
الفرع الأول	حاجة النفقات العمومية إلى استدامة الوعاء الجبائي	370
الفرع الثاني	التحفيزات الجبائية وتشجيع إدماج إيرادات الاقتصاد الموازي في القطاع الرسمي	371
الفرع الثالث	تخفيف الضغط الجبائي من خلال تحسين جباية الجماعات المحلية	376
الفرع الرابع	واقع عملية التحصيل الجبائي مقابل أهداف توسيع الوعاء الجبائي	378
الفرع الخامس	تطور الإقبال على الخدمات الالكترونية للإدارة الجبائية	383
خلاصة الفصل		386
الخاتمة		**388**
اختبار الفرضيات		
النتائج		
التوصيات والمقترحات		
قائمة المراجع		**415**

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	تجارب أثر السياسة الجبائية لبعض البلدان على استهلاك الأكياس البلاستيكية	23
الجدول رقم (1-2)	تقسيم الاقتصاد الموازي من ناحية الناتج المحلي الإجمالي	46
الجدول رقم (1-3)	التفرقة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي	49
الجدول رقم (1-4)	التفرقة بين النظرة القديمة والجديدة للاقتصاد الموازي	51
الجدول رقم (1-5)	مكونات الاقتصاد الموازي والعمل ضمن الاقتصاد الموازي	67
الجدول رقم (1-6)	الإطار المفاهيمي للعمالة غير الرسمية وفق المبادئ التوجيهية للتعريف الاحصائي للعمالة غير الرسمية – المؤتمر الدولي 17 لخبراء إحصاء العمل (نوفمبر – ديسمبر 2003)	67
الجدول رقم (1-7)	مخاطر وتكاليف العمل غير الرسمي	82
الجدول رقم (1-8)	الفرق بين التخطيط الضريبي، تجنب الضريبة والتهرب الضريبي	91
الجدول رقم (2-1)	بعض مظاهر رقمنة الإدارة الجبائية	209
الجدول رقم (2-2)	احصائيات الاستقبال بالإدارة الجبائية من 2010 إلى غاية 2018	210
الجدول رقم (2-3)	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني في الجزائر	212
الجدول رقم (2-4)	التمويل الثنائي في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	216
الجدول رقم (2-5)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	216
الجدول رقم (3-1)	عدد حالات التسجيل في السجل التجاري في الجزائر 2011 – 2022	238
الجدول رقم (3-2)	عدد حالات الشطب من السجل التجاري في الجزائر 2008 – 2022	238
الجدول رقم (3-3)	تطور العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لدى مصالح السجل التجاري الجزائري 2005 – 2022	239
الجدول رقم (3-4)	عدد السجلات التجارية الالكترونية في الجزائر 2014 – 2022	246
الجدول رقم (3-5)	عدد التجار الأجانب في الجزائر 2007 – 2022	247
الجدول رقم (3-6)	أصناف الأنشطة المكونة للنسيج الاقتصادي في الجزائر 2010 – 2022	248
الجدول رقم (3-7)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME	253
الجدول رقم (3-8)	تطور إنشاء الشركات في الجزائر حسب النوع 2012 – 2021	256
الجدول رقم (3-9)	تطور دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في الجزائر 2012 – 2022	257
الجدول رقم (3-10)	تطور دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بالجزائر 2012 – 2022	258
الجدول رقم (3-11)	تطور دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANSEJ) ANADE سابقا)	258
الجدول رقم (3-12)	تقييم دور مختلف أجهزة الدعم بالجزائر (2012 – ANADE – CNAC - ANGEM) 2021	259

الجدول رقم (3-13)	تطور قطاع الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء في الجزائر للفترة 2001-2018	260
الجدول رقم (3-14)	تطور حجم ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA بعد اعتماد الصيرفة الإسلامية	262
الجدول رقم (3-15)	تطور عدد الحسابات بصيغة الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري 2020 – 2021	263
الجدول رقم (3-16)	تطور الودائع ورصيد حسابات الزبائن ببنك البركة 2008-2022	264
الجدول رقم (3-17)	تطور حجم الأموال المودعة من طرف الزبائن في بنك السلام 2011-2022	265
الجدول رقم (3-18)	إنجازات الصيرفة الإسلامية إلى غاية نهاية أوت 2022	267
الجدول رقم (3-19)	عدد الأسر والمؤسسات الخاصة (غير المالية) المقترضة من البنوك المعتمدة في الجزائر 2009-2020	268
الجدول رقم (3-20)	تطور عدد المودعين على مستوى الحسابات البريدية والحسابات البنكية بالجزائر للفترة 2009 – 2020	269
الجدول رقم (3-21)	تطور تكوين الإيرادات العامة في الجزائر 2005 – 2021	271
الجدول رقم (3-22)	أهم مكونات الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة 2005 – 2021	271
الجدول رقم (3-23)	مقارنة نسبة الضرائب على الدخل فئة الأجور بالضرائب والرسوم الأخرى في الجزائر 2005 – 2021	273
الجدول رقم (3-24)	مقارنة نسبة الإيرادات الجبائية من مجمل الإيرادات العامة، ونسبة تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العامة 2005 – 2021	277
الجدول رقم (3-25)	التحصيل الجبائي للضريبة الجزافية الوحيدة IFU في الجزائر 2010 - 2022	280
الجدول رقم (3-26)	تطور الحصيلة الجبائية من الضرائب المباشرة في الجزائر 2010-2022	282
الجدول رقم (3-27)	تطور الإيرادات الجبائية (الرسوم على رقم الأعمال) في الجزائر 2010-2022	283
الجدول رقم (3-28)	الأوراق والقطع النقدية المتداولة في الجزائر 1992-2022	286
الجدول رقم (3-29)	نسبة تغير قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة كل خمس (05) سنوات في الجزائر 2000 – 2022	287
الجدول رقم (3-30)	نسبة تغير قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة بالنسبة للسنة المرجعية 2010	288
الجدول رقم (3-31)	مقارنة نسبة التضخم بنسبة نمو قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة في الجزائر 2004 – 2022	289
الجدول رقم (3-32)	عدد المعاملات بالصكوك البنكية (غرفة المقاصة) في الجزائر	290
الجدول رقم (3-33)	تطور عدد الحسابات الجارية المفتوحة لدى بريد الجزائر 2010 – 2017	290
الجدول رقم (3-34)	الموزعات الآلية للنقود DAB في الجزائر 2009-2021	291
الجدول رقم (3-35)	تطور نسبة استعمال البطاقات البنكية مقارنة بمجموع العمليات البنكية 2009 – 2021	294
الجدول رقم (3-36)	عدد البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر 2009 – 2021	294
الجدول رقم (3-37)	عدد الوكالات البنكية ومكاتب البريد في الجزائر 2009-2021	295
الجدول رقم (3-38)	عدد الحسابات البنكية النشطة على مستوى البنوك المعتمدة بالجزائر 2009-2020 (أشخاص طبيعيين، أشخاص معنويين)	296
الجدول رقم (3-39)	تطور إنتاج الكهرباء مقارنة بتطور القيمة المضافة للصناعة في الجزائر 2003- 2022	299
الجدول رقم (3-40)	مقارنة نسبة تطور الإنتاج الكهربائي مع القيمة المضافة للقطاع الصناعي والناتج المحلي الخام في الجزائر 2012 – 2018	300

الجدول رقم (3-41)	تطور عدد عمال القطاع الصناعي في الجزائر 2012 – 2021	301
الجدول رقم (3-42)	تطور معدل البطالة بالجزائر 2000-2022	302
الجدول رقم (3-43)	مقارنة عروض العمل بطلبات العمل في الجزائر 2012 – 2018	303
الجدول رقم (3-44)	التكوين المهني والتعليم العالي بالجزائر 2000 – 2018	305
الجدول رقم (3-45)	العمالة في الاقتصاد الموازي 2011 – 2014 – 2018	306
الجدول رقم (3-46)	الضغط الجبائي في الجزائر 2010 – 2021	307
الجدول رقم (3-47)	مقارنة الضغط الجبائي في عدد من البلدان سنة 2021/2022	310
الجدول رقم (3-48)	مقارنة نسبة الاقتصاد الموازي بنسبة الضغط الجبائي في مجموعة من البلدان	310
الجدول رقم (3-49)	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2012 – 2022	313
الجدول رقم (3-50)	قرارات مجلس المحاسبة المتعلقة بالعقوبات والغرامات المقررة ضد المحاسبين العموميين والآمرين بالصرف	314
الجدول رقم (3-51)	إيداع الحسابات الاجتماعية بالجزائر 2007 – 2021	315
الجدول رقم (3-52)	تطور عدد ملفات المنازعات المرتبطة بالغش الجبائي في الجزائر 2014 – 2018	317
الجدول رقم (3-53)	عدد المسجلين بالملف الوطني للغشاشين	318
الجدول رقم (3-54)	مجموع العقوبات والضرائب المفروضة بعد عملية الرقابة الجبائية في الجزائر 2000 – 2022	320
الجدول رقم (3-55)	مقارنة نسبة تغير حصيلة الرقابة الجبائية بنسبة تغير عدد الملفات على أساس سنة 2011	322
الجدول رقم (3-56)	متوسط مبلغ الضرائب والعقوبات على الملف الواحد في الجزائر 2010 – 2022	323
الجدول رقم (3-57)	نتائج عملية التحقيق المحاسبي Vérification de comptabilité في الجزائر 2000 – 2022	324
الجدول رقم (3-58)	نتائج عملية التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية VASFE في الجزائر 2001 – 2022	325
الجدول رقم (3-59)	نتائج عملية الرقابة على الوثائق Contrôle sur Pièces في الجزائر 2006 – 2022	326
الجدول رقم (3-60)	نتائج عملية الرقابة المصوبة على المحاسبة Vérification Ponctuelle de comptabilité في الجزائر 2006 – 2022	327
الجدول رقم (3-61)	نتائج عملية رقابة الأسعار وإعادة التقويم العقارية Contrôle des Prix et des Evaluations في الجزائر 2000 – 2022	328
الجدول رقم (3-62)	تطور عدد التصريحات بالشبهة في الجزائر 2015 – 2020	330
الجدول رقم (3-63)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام PIB في الجزائر 2000 – 2023	331
الجدول رقم (3-64)	مقارنة مستوى نمو إيرادات الميزانية بمستوى نمو الناتج المحلي الخام 2006-2021	333
الجدول رقم (3-65)	تقديرات الاقتصاد الموازي بطريقة MIMIC في الجزائر 1993 – 2018	335
الجدول رقم (3-66)	مقارنة نتائج تقديرات الاقتصاد الموازي في الجزائر 1993 – 2018 بطريقتي MIMIC و DGE	336
الجدول رقم (3-67)	عملية الرقابة التجارية لمصالح وزارة التجارة الجزائرية 2019 – 2022	337

الجدول رقم (3-68)	تطور مخالفات عدم الفوترة وعدم القيد في السجل التجاري بجهة سطيف (سطيف، بجاية، جيجل، ميلة، برج بوعريريج، المسيلة) 2016 – 2022	341
الجدول رقم (3-69)	تطور مخالفات عدم الفوترة وعدم القيد في السجل التجاري بولاية المسيلة 2015 – 2022	343
الجدول رقم (3-70)	تطور عدد المخالفات الخاصة بعدم الفوترة وممارسة نشاط دون القيد في السجل التجاري المحررة على مستوى مديرية التجارة لولاية المسيلة 2015 – 2022	344
الجدول رقم (3-71)	تطور ميزانية الدولة (التسيير والتجهيز) للفترة 2000-2020	344
الجدول رقم (3-72)	النفقات الجبائية في الجزائر لسنة 2021 حسب كل ضريبة وحسب الهيئات التي يستفيد منتسبوها من الإعفاءات الجبائية	346
الجدول رقم (3-73)	النفقات الجبائية في الجزائر لسنة 2022 حسب كل ضريبة وحسب الهيئات التي يستفيد منتسبوها من الإعفاءات الجبائية	347
الجدول رقم (3-74)	النفقات الجبائية في الجزائر للفترة 2010 – 2022	349
الجدول رقم (3-75)	تطور جباية الجماعات المحلية مقابل الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر للفترة 2000 – 2021	350
الجدول رقم (3-76)	بواقي التحصيل في الجزائر 2010 – 2020	352
الجدول رقم (3-77)	مقارنة الحقوق المعاينة بالتحصيل الجبائي في الجزائر 2014-2015	354
الجدول رقم (3-78)	تكلفة التحصيل في الجزائر 2012 – 2015	355
الجدول رقم (3-79)	الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجبائية من أجل تحصيل الضرائب والديون الجبائية في الجزائر 2012 – 2015	355
الجدول رقم (3-80)	نسبة تحصيل الرسم على السكن بعد اعتماد إدراج الرسم في فاتورة الكهرباء والغاز 2016 – 2018	356
الجدول رقم (3-81)	تأخر تحويل الرسم على السكن المحصل من طرف شركة سونلغاز إلى حسابات الخزينة	356
الجدول رقم (3-82)	نسبة التصريحات الجبائية المقدمة الكترونيا إلى إجمالي التصريحات الجبائية حسب نوع الضريبة في العالم العربي 2017 – 2020	357
الجدول رقم (3-83)	نسبة الإيرادات الجبائية المحصلة الكترونيا إلى إجمالي الإيرادات الجبائية في العالم العربي 2017 – 2020	358

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	تمثيل بياني لأثر الضريبة على النمو الاقتصادي نموذج سكالي	24
الشكل رقم (1-2)	حصر أصناف المنتِجِين خلال تقدير حجم الاقتصاد الموازي	58
الشكل رقم (1-3)	قياس الاقتصاد الموازي وفق طريقة المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (MIMIC)	62
الشكل رقم (1-4)	مكونات العمل غير الرسمي	68
الشكل رقم (1-5)	تدفق العمالة إلى سوق العمل	70
الشكل رقم (1-6)	خطوات عملية التعرف على العمل في الاقتصاد الموازي والعمل غير الرسمي	74
الشكل رقم (1-7)	مكونات العمل اللائق	76
الشكل رقم (1-8)	تعديل سلوك المكلف بالضريبة إلى التهرب الضريبي	92
الشكل رقم (1-9)	الحدود القانونية بين التهرب والغش الجبائي	101
الشكل رقم (1-10)	العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمعنويات الضريبية على مستوى العالم	107
الشكل رقم (1-11)	فعالية النفقات الجبائية	114
الشكل رقم (2-1)	منحنى لافر Laffer Curve	193
الشكل رقم (2-2)	توجيه الاقتصاد الموازي من خلال الإجراءات النقدية	228
الشكل رقم (3-1)	إنشاء قيد في السجل التجاري والشطب من السجل التجاري للأشخاص الطبيعيين في الجزائر 2008 – 2022	239
الشكل رقم (3-2)	إنشاء قيد في السجل التجاري والشطب من السجل التجاري للأشخاص المعنويين في الجزائر 2008 – 2022	240
الشكل رقم (3-3)	عدد حالات انشاء قيد في السجل التجاري والشطب من السجل التجاري (شخص طبيعي وشخص معنوي) في الجزائر 2011-2022	241
الشكل رقم (3-4)	العدد الإجمالي للسجلات التجارية على مستوى مصالح السجل التجاري الجزائري 2005-2022	242
الشكل رقم (3-5)	تطور العدد الإجمالي للسجلات التجارية شخص طبيعي في الجزائر 2005 – 2022	242
الشكل رقم (3-6)	تطور نمو عدد السجلات التجارية للشخص الطبيعي في الجزائر 2006 – 2022	243
الشكل رقم (3-7)	تطور العدد الإجمالي للسجلات التجارية شخص معنوي في الجزائر 2005 – 2022	244
الشكل رقم (3-8)	تطور نمو عدد السجلات التجارية للشخص المعنوي في الجزائر 2006 – 2022	244
الشكل رقم (3-9)	تطور نسبة نمو المجموع الكلي للسجلات التجارية أشخاص طبيعيين وأشخاص معنويين في الجزائر 2006 – 2022	244
الشكل رقم (3-10)	مقارنة نسبة نمو عدد حالات التسجيل والشطب للسجل التجاري في الجزائر 2012 – 2022	245

الشكل رقم (3-11)	عدد السجلات التجارية الالكترونية في الجزائر 2014 – 2022	246
الشكل رقم (3-12)	تمثيل بالأعمدة لمقارنة عدد التجار الأجانب شخص طبيعي وشخص معنوي في الجزائر 2007 – 2022	248
الشكل رقم (3-13)	نسبة نشاط التصدير والاستيراد في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر	249
الشكل رقم (3-14)	نسبة نشاط التجارة بالتجزئة في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر	250
الشكل رقم (3-15)	نسبة نشاط التجارة بالجملة في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر	250
الشكل رقم (3-16)	نسبة نشاط الإنتاج الحرفي في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر	251
الشكل رقم (3-17)	نسبة نشاط الخدمات في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر	251
الشكل رقم (3-18)	نسبة نشاط إنتاج السلع في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر	252
الشكل رقم (3-19)	تمثيل بياني لمقارنة نسبة السجلات التجارية لأنشطة الخدمات بنسبة السجلات التجارية للتوزيع بالجملة	252
الشكل رقم (3-20)	تمثيل بالأعمدة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2012 – 2022	253
الشكل رقم (3-21)	تمثيل بياني يوضح الفرق بين إنشاء وشطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2012 – 2022	254
الشكل رقم (3-22)	تمثيل بياني يوضح شطب المؤسسات PME بالنسبة للإنشاء في الجزائر 2012 – 2022	255
الشكل رقم (3-23)	تمثيل بياني يمثل معدل نمو العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2013 – 2022	255
الشكل رقم (3-24)	تمثيل بياني لتطور إنشاء الشركات حسب النوع ف الجزائر 2012 – 2021	256
الشكل رقم (3-25)	تمثيل بياني لمقارنة مبالغ التمويل، عدد مناصب الشغل وعدد المشاريع لمختلف الهيئات الداعمة	259
الشكل رقم (3-26)	تمثيل بياني لتطور نسبة نمو عدد المؤمنين اجتماعيا مقارنة بالناتج المحلي الخام في الجزائر 2001 – 2018	261
الشكل رقم (3-27)	مقارنة تطور عدد المؤمنين اجتماعيا بإيرادات صندوق الضمان الاجتماعي في الجزائر 2001 – 2018	262
الشكل رقم (3-28)	تمثيل بياني لتطور حجم ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة 2018 – 2021	263
الشكل رقم (3-29)	تمثيل بالأعمدة لعدد الحسابات البنكية المفتوحة بصيغة الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري 2020 – 2021	263
الشكل رقم (3-30)	تطور الودائع ورصيد حسابات الزبائن ببنك البركة 2008-2022 (مليار دج)	265
الشكل رقم (3-31)	تمثيل بياني لتطور حجم الأموال المودعة من طرف الزبائن ببنك السلام للفترة 2011 – 2022	266
الشكل رقم (3-32)	تمثيل بياني لتطور عدد الأسر والمؤسسات الخاصة المقترضة من البنوك العمومية في الجزائر 2009 – 2020	268
الشكل رقم (3-33)	تمثيل بياني لتطور عدد المودعين بالحسابات البنكية والحسابات البريدية في الجزائر 2011 – 2020	270
الشكل رقم (3-34)	تمثيل بياني لتطور مكونات الإيرادات الجبائية في الجزائر 2005 – 2021	272
الشكل رقم (3-35)	مقارنة الضريبة على الدخل فئة الأجور بباقي الضرائب والرسوم الأخرى في الجزائر 2005 – 2021	274
الشكل رقم (3-36)	تغير نسبة الضريبة على الأرباح فئة الأجور بين سنة 2010 وسنة 2021	275

الشكل رقم (3-37)	نسبة الإيرادات الجمركية من مجمل الإيرادات الجبائية	276
الشكل رقم (3-38)	تمثيل بياني لمقارنة نسبة تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العمومية بنسبة الإيرادات الجبائية من مجمل الإيرادات العامة في الجزائر 2005 – 2021	277
الشكل رقم (3-39)	تمثيل بياني لمقارنة رصيد الميزانية بتطور الإيرادات الجبائية	278
الشكل رقم (3-40)	مقارنة الحصيلة الجبائية للضريبة الجزافية الوحيدة IFU المعدل العادي 12 % و5 %	280
الشكل رقم (3-41)	تمثيل بياني لنسبة تحصيل الحد الأدنى 10.000 دج من الحصيلة الجبائية للضريبة IFU 12%	281
الشكل رقم (3-42)	تمثيل بياني للضرائب المكونة للحصيلة الجبائية 2010 – 2022	282
الشكل رقم (3-43)	تمثيل بالأعمدة لمختلف الضرائب المكونة للحصيلة الجبائية 2010 – 2022	283
الشكل رقم (3-44)	تمثيل بالأعمدة مقارن لقيمة الرسم TVA للاستيراد والرسم TVA الداخلية 2010 – 2022	284
الشكل رقم (3-45)	تمثيل بياني لمختلف أشكال الرسم TVA المحصلة 2010 – 2022	285
الشكل رقم (3-46)	قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة في الجزائر 1992 – 2022	286
الشكل رقم (3-47)	تمثيل بياني لنسبة تغير قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة كل خمس (05) سنوات في الجزائر 2000 – 2022	287
الشكل رقم (3-48)	تمثيل بياني لتغير قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة بالنسبة للسنة المرجعية 2010	289
الشكل رقم (3-49)	تمثيل بياني لتطور نسبة التضخم مقارنة بنسبة نمو الأوراق والقطع النقدية المتداولة في الجزائر 2004 – 2022	290
الشكل رقم (3-50)	تمثيل بياني لتطور نسبة نمو عدد الحسابات الجارية المفتوحة لدى بريد الجزائر 2011 – 2017	291
الشكل رقم (3-51)	تمثيل بالأعمدة مقارنة نسبة الموزعات الآلية في البريد والبنوك في الجزائر 2011 – 2020	292
الشكل رقم (3-52)	تمثيل بالأعمدة لتطور عدد الموزعات الآلية في البنوك والبريد 2009 – 2021	293
الشكل رقم (3-53)	تمثيل بياني لتطور نسبة استعمال البطاقات البنكية مقارنة بمجموع العمليات البنكية في الجزائر 2009 – 2021	294
الشكل رقم (3-54)	تمثيل بالأعمدة لعدد مكاتب البريد والوكالات البنكية في الجزائر 2011 – 2020	295
الشكل رقم (3-55)	تمثيل بياني لتطور عدد حسابات الأشخاص المعنويين بالدينار والعملة الصعبة معا	297
الشكل رقم (3-56)	تمثيل بياني لتطور عدد حسابات الأشخاص الطبيعيين بالدينار والعملة الصعبة معا	297
الشكل رقم (3-57)	تمثيل بالأعمدة لتغير عدد الحسابات النشطة للأشخاص المعنويين سنة 2020 مقارنة بسنة 2017	297
الشكل رقم (3-58)	مقارنة تطور إنتاج الكهرباء مع القيمة المضافة لقطاع الصناعة 2003 – 2018	299
الشكل رقم (3-59)	مقارنة معدل نمو الناتج المحلي الخام بتطور الإنتاج الوطني للكهرباء والقيمة المضافة للقطاع الصناعي	300
الشكل رقم (3-60)	نسبة نمو عدد عمال القطاع الصناعي في الجزائر 2013 – 2021	301
الشكل رقم (3-61)	تمثيل بياني لتطور عدد العمال في القطاع الصناعي في الجزائر 2012 – 2021	301
الشكل رقم (3-62)	تمثيل بالأعمدة لتغيرات عدد العمال في القطاع الصناعي في الجزائر 2018 – 2021	302
الشكل رقم (3-63)	تطور معدل البطالة في الجزائر 2000 – جانفي 2023	302

الشكل رقم (3-64)	مقارنة عدد طلبات العمل بعدد عروض العمل في الجزائر للفترة 2012 – 2016	304
الشكل رقم (3-65)	تطور عدد المسجلين في معاهد التكوين المهني والجامعات	305
الشكل رقم (3-66)	تمثيل بالأعمدة لتطور العمالة في الاقتصاد الموازي في الجزائر	306
الشكل رقم (3-67)	تمثيل بياني لمقارنة الضغط الجبائي الإجمالي والضغط الجبائي خارج المحروقات 2010 – 2021	308
الشكل رقم (3-68)	تمثيل بالأعمدة للضغط الجبائي في عدد من البلدان لسنة 2022/2021	310
الشكل رقم (3-69)	تمثيل بالأعمدة لمقارنة الضغط الجبائي ونسبة الاقتصاد الموازي لعدد من البلدان لسنة 2018	311
الشكل رقم (3-70)	تمثيل بياني بالأعمدة لمقارنة الاقتصاد الموازي بمؤشر الفساد في عدد من البلدان لسنة 2018	312
الشكل رقم (3-71)	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2012 – 2022	313
الشكل رقم (3-72)	تمثيل بياني لتطور الترتيب العالمي للجزائر من حيث مؤشر مدركات الفساد 2012 – 2022	313
الشكل رقم (3-73)	تمثيل بياني لتطور نسبة الشركات المودعة لحساباتها الاجتماعية في الجزائر 2007 – 2021	315
الشكل رقم (3-74)	تمثيل بالأعمدة لتطور عدد الشركات مقارنة بعدد الشركات المودعة لحساباتها الاجتماعية في الجزائر بالرجوع للسنة المرجعية 2013	316
الشكل رقم (3-75)	تمثيل بالأعمدة لنسبة زيادة عدد ملفات الغش الجبائي في الجزائر للفترة 2015 – 2018	317
الشكل رقم (3-76)	تمثيل بالأعمدة لنسبة زيادة عدد المسجلين في الملف الوطني للغشاشين	319
الشكل رقم (3-77)	تمثيل بالأعمدة لتطور مجموع العقوبات والضرائب المفروضة بعد عملية الرقابة الجبائية 2000 – 2022	320
الشكل رقم (3-78)	تمثيل بياني لتطور مجموع العقوبات المفروضة بعد كل أنواع الرقابة الجبائية 2000 – 2022	321
الشكل رقم (3-79)	تمثيل بياني لتطور عدد الملفات وحصيلة الرقابة الجبائية مقارنة بسنة 2011	322
الشكل رقم (3-80)	تمثيل بياني لتطور متوسط مبلغ الضريبة المفروض على الملف الواحد بعد عملية الرقابة الجبائية 2010 – 2022	323
الشكل رقم (3-81)	تمثيل بياني لتطور الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال التحقيق المحاسبي 2000 – 2022	325
الشكل رقم (3-82)	تمثيل بياني لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال عملية التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية 2000 – 2022	326
الشكل رقم (3-83)	تمثيل بياني لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال الرقابة على الوثائق 2006 – 2022	327
الشكل رقم (3-84)	تمثيل بياني لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال الرقابة المصوبة على المحاسبة 2010 – 2022	328
الشكل رقم (3-85)	تمثيل بياني لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال رقابة الأسعار وإعادة التقويم العقارية 2000 – 2022	329
الشكل رقم (3-86)	تطور نتائج الرقابة الجبائية بمختلف أنواعها في الجزائر 2010 – 2022	330

الشكل رقم (3-87)	تمثيل بياني لتطور عدد التصريحات بالشبهة 2015 – 2020	331
الشكل رقم (3-88)	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB في الجزائر 2000-2023	332
الشكل رقم (3-89)	مقارنة نسبة نمو الناتج المحلي الخام بمستوى نمو الإيرادات العامة في الجزائر 2007 - 2021	333
الشكل رقم (3-90)	تمثيل لنسبة مكونات الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2005 – 2021	334
الشكل رقم (3-91)	تمثيل بياني لتطور نسبة مكونات الإيرادات العامة بالجزائر 2005 – 2021	335
الشكل رقم (3-92)	تمثيل بياني لتطور تقديرات نسبة الاقتصاد الموازي من الناتج المحلي الخام PIB في الجزائر بطريقة MIMIC	335
الشكل رقم (3-93)	مقارنة تقديرات الاقتصاد الموازي في الجزائر للفترة 2005 – 2018 بطريقتي MIMIC و DGE	337
الشكل رقم (3-94)	تمثيل بياني لمقارنة الإجراءات المتخذة من طرف مصال التجارة بين 2021 – 2022	338
الشكل رقم (3-95)	تمثيل مقارن لعدد الإجراءات المتخذة من طرف مصالح التجارة بين سنتي 2021 - 2022	339
الشكل رقم (3-96)	تطور نسبة زيادة عدد المخالفات المحررة من طرف مصالح التجارة 2020 – 2022	339
الشكل رقم (3-97)	تطور عدد المخالفات المحررة من طرف مصالح التجارة 2019 – 2022	340
الشكل رقم (3-98)	تطور قيمة رقم الأعمال المخفي المكتشف من خلال رقابة أعوان التجارة 2019 – 2022	340
الشكل رقم (3-99)	تمثيل بياني لتطور مخالفات عدم الفوترة وعدم القيد في السجل التجاري بجهة سطيف 2016 – 2022	341
الشكل رقم (3-100)	تمثيل بياني لتطور رقم الأعمال المخفي عن طريق عدم الفوترة بجهة سطيف 2016 – 2022	343
الشكل رقم (3-101)	تطور عدد المخالفات الخاصة بعدم الفوترة وممارسة نشاط دون القيد في السجل التجاري المحررة على مستوى مديرية التجارة لولاية المسيلة 2015 – 2022	344
الشكل رقم (3-102)	تمثيل بياني لتطور حجم ميزانية الدولة في الجزائر 2000 – 2020	345
الشكل رقم (3-103)	تمثيل بياني بالدائرة النسبية للضرائب المعفاة سنة 2022 في الجزائر	347
الشكل رقم (3-104)	تمثيل بياني بالدائرة النسبية للإعفاءات الجبائية حسب هيئات الدعم لسنة 2022	347
الشكل رقم (3-105)	تمثيل بياني بالدائرة النسبية لنصيب كبريات المؤسسات من الإعفاءات الجبائية لسنة 2022	348
الشكل رقم (3-106)	تمثيل بياني للتطور النفقات الجبائية بين سنتي 2021 و2022	349
الشكل رقم (3-107)	تمثيل بياني لمجموع النفقات الجبائية في الجزائر 2010 – 2022	350
الشكل رقم (3-108)	تمثيل بياني لنسبة الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية في الإيرادات العادية 2000 – 2021	351
الشكل رقم (3-109)	تمثيل بياني لمقارنة نسبة الإيرادات الجبائية والايرادات الجبائية للجماعات المحلية في تكوين مجمل الإيرادات العادية 2000 – 2021	351
الشكل رقم (3-110)	تمثيل بالأعمدة لتطور مبلغ بواقي التحصيل المتراكم في الجزائر 2010 – 2016	353
الشكل رقم (3-111)	تمثيل بالأعمدة لتطور مبالغ الديون الجبائية في الجزائر 2010 – 2020	353
الشكل رقم (3-112)	تمثيل بياني لمقارنة تغيرات بواقي التحصيل والديون الجبائية مقارنة بسنة 2010	353
الشكل رقم (3-113)	تمثيل بالأعمدة لتطور نسبة تحصيل الحقوق المعاينة بين سنتي 2014 و2015	354

الشكل رقم (3-114)	تمثيل بياني لتطور تكلفة التحصيل في الجزائر 2012 – 2015	355
الشكل رقم (3-115)	متوسط نسبة التصريحات الجبائية الالكترونية بالنسبة لمجمل التصريحات الضريبية لضريبة الدخل، ضريبة الشركات والرسم على القيمة المضافة في بلدان العالم العربي 2017 – 2019	357
الشكل رقم (3-116)	متوسط الإيرادات الجبائية المحصلة الكترونيا لضريبة الدخل، ضريبة الشركات والرسم على القيمة المضافة في بلدان العالم العربي 2017 – 2019	358

قائمة المختصرات:

دلالة الاختصار	الاختصار	دلالة الاختصار باللغة العربية
Bureau International du Travail	BIT	المكتب العالمي للعمل
Fonds Monétaire International	FMI	صندوق النقد الدولي
International Labour Organization	ILO	المكتب العالمي للعمل
Produit Intérieur Brut	PIB	الناتج المحلي الخام
The Multiple Indicators Multiple Causes model	MIMIC	نموذج المؤشرات المتعددة الأسباب المتعددة
Structural Equation Modeling	SEM	نموذج المعادلة الهيكلية
Organisation de Coopération et de Développement Economiques	OCDE	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
Conférence Internationale des Statisticiens du Travail	CIST	المؤتمر الدولي لإحصائيين العمل
Office National des Statistiques	ONS	الديوان الوطني للإحصاء
Conseil National Economique, Social et Environnemental	CNES	المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي والبيئي
Inspection Générale des Finances	IGF	المفتشية العامة للمالية
Institut d'Economie Douanière et Fiscale	IEDF	المعهد الاقتصادي الجمركي والجبائي
Base Erosion and Profit Shifting	BEPS	تآكل القاعدة الجبائية وتحويل الأرباح
Le Conseil ECOFIN est présidé par le ministre de l'Economie et des Finances de l'Etat membre assurant la Présidence de l'Union européenne	ECOFIN	مجلس وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي
Traitement du Renseignement et de l'Action Contre les Circuits Financiers Clandestins	Tracfin	معالجة المعلومات لمحاربة تبييض الأموال
La Cellule de Traitement du Renseignement Financier	CTRF	خلية معالجة المعلومات المالية
Taxe sur l'Activité Professionnelle	TAP	الرسم على النشاط المهني
Taxe sur la Valeur Ajoutée	TVA	الرسم على القيمة المضافة
Taxe d'Habitation	TH	الرسم على السكن
Taxe d'Enlèvement des Ordures Ménageres	TEOM	الرسم على رفع النفايات المنزلية
Taxe Fonciere	TF	الرسم العقاري
Direction Générale des Impôts	DGI	المديرية العامة للضرائب
Impôt Forfaitaire Unique	IFU	الضريبة الجزافية الوحيدة

التبادل التلقائي للمعلومات	AEOI	*Automatic Exchange of Information*
مراجعة الامتثال الجبائي	ECF	*Examen de Conformité Fiscale*
الدولة في خدمة مجتمع ثقة	ESSOC	*Etat au Service d'une Société de Confiance*
تسيير الموارد	ERP-SAP	*Enterprise Resource Planning (SAP entreprise Allmande)*
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	PME	*Petites et Moyennes Entreprises*
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	Ansej	*Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes*
الوكالة الوطنية لتشجيع وتطوير المقاولاتية	ANADE	*Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat*
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI	*Agence Nationale du Développement des Investissements*
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	CNAC	*Caisse Nationale d'Assurance Chômage*
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	ANGEM	*Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit*
الصندوق الوطني للعطل المدفوعة والبطالة الظرفية لقطاع البناء والأشغال العمومية والري	CACOBATPH	*Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage-Intempéries des Secteurs du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique*
مؤسسة عمومية ذات التسيير الخاص	EPGS	*L'établissement Public à Gestion Spécifique*
وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار	ADPMEPI	*Agence de Développement de la PME et de la Promotion de l'Innovation*
المجلس الوطني للتشاور في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	CNC DPME	*Conseil National de Concertation pour le Développement de la PME*
صندوق ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	FGAR	*Fonds de Garantie des Crédits aux PME*
الوكالة الوطنية لتطوير الابتكار	AAPI	*L'Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement*
ابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	INNODEV	*Innovation-Développement des Petites et Moyennes Entreprises*
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي للتنمية	GIZ	*l'agence allemande de coopération internationale pour le développement*
مشروع دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	PAD-PME	*Projet d'Appui au Développement de la PME*
برنامج دعم انتقال الجزائر إلى الاقتصاد الأخضر	ECOVERTEC	*Programme d'appui à la transition de l'Algérie vers une économie verte et circulaire*
أشكال الاستهلاك والإنتاج المستدام	MCPD	*les Modes de Consommation et de Production Durables*
إنتاج نظيف وتسيير استغلال الموارد	PPER	*Production Propre et Econome en Ressources*
برنامج دعم التنوع الصناعي والاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر	PADICA	*Programme d'Appui à la Diversification Industrielle/économique et à l'amélioration du Climat des Affaires en Algérie*
مؤسسة ناشئة	START-UP	*company in the first stages of operations*

الضريبة على أرباح الشركات	IBS	*Impôt sur les Bénéfices des Sociétés*
الضريبة على الدخل الإجمالي	IRG	*Impôt sur le Revenu Global*
الضريبة على الدحل الإجمالي فئة الأجور	IRG S	*Impôt sur le Revenu Global/Salaire*
مؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة	EURL	*Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée*
شركة ذات المسؤولية المحدودة	SARL	*Société à Responsabilité Limitée*
شركة التضامن	SNC	*Société en Nom Collectif*
شركة الأسهم	SPA	*Société Par Actions*
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	CNAS	*Caisse Nationale des Assurances Sociales*
الصندوق الوطني للتأمين والضمان الاجتماعي لغير الأجراء	CASNOS	*Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non-Salariés*
البنك الوطني الجزائري	BNA	*La Banque Nationale D'Algérie*
حساب جاري بريدي	CCP	*Compte Courant Postal*
الموزع الآلي للنقود	DAB	*Distributeur Automatique de Billets*
الشباك البنكي الآلي	GAB	*Guichet Automatique de Banque*
المراقبة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية	VASFE	*Vérification Approfondie de la Situation Fiscale d'Ensemble*
مراقبة وإعادة تقويم أسعار بيع الأملاك والعقارات	CEV	*des Evaluations Contrôle des Prix et*
الرقابة المحاسبية	VC	*Vérification de Comptabilité*
الرقابة المصوبة على المحاسبة	CSP	*Vérification Ponctuelle de Comptabilité*
مديرية كبريات المؤسسات	DGE	*Direction des Grandes Entreprises*
المديرية الجهوية للضرائب	DRI	*Direction Regionale des Impots*

مقدمة عامة

عنوان الأطروحة

أثر توسيع الوعاء الجبائي
على استقطاب إيرادات
الاقتصاد الموازي
دراسة حالة الجزائر

تمهيد:

تسعى كل دول العالم إلى تحقيق برامجها في إطار اشباع الاحتياجات العمومية من خلال الانفاق العام، الذي يتوقف على توفر الإيرادات العامة، حيث أن الهدف الأسمى للقائمين على الميزانية العامة للبلاد هو تفادي عجز الإيرادات العامة أمام النفقات العامة. مصادر الميزانية العامة متعددة وتختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، لكن المحافظة على استدامتها وتنميتها والبحث على مصادر متجددة للإيرادات هو النجاح الفعلي في تسيير الشؤون الاقتصادية، ففي الجزائر تعتبر الإيرادات الجبائية وخاصة الجباية البترولية أكبر مصدر للإيرادات العامة، حيث أن الإيرادات الجبائية بما فيها الجباية البترولية تفوق 80% من إيرادات الميزانية العامة، أما الإيرادات الجبائية خارج المحروقات تمثل ما يقارب 45%، وهو رقم مهم مقارنة بباقي مصادر إيرادات الميزانية، لذلك تتركز كل جهود القائمين على الاقتصاد الوطني على إعطاء اهتمام أكبر بالإيرادات الضريبية وذلك من خلال التعديلات المستمرة للقوانين الضريبية من خلال قانون المالية السنوي وأيضا قانون المالية التكميلي عند الحاجة.

خلال السعي إلى تحسين مستويات الإيرادات الضريبية، تعمل الإدارة الضريبية على المحافظة على القاعدة الضريبية الحالية، إضافة إلى بذل مجهودات من أجل توسيع تلك القاعدة من خلال الإصلاحات الضريبية التي تتضمن تسهيلات واعفاءات متعددة، تهدف عن طريقها إلى خلق مناخ ضريبي جذاب لرؤوس الأموال ومختلف العائدات والأرباح لمكلفين بالضريبة جدد تشكل بذلك أوعية جبائية جديدة، لكن هذه العملية تخضع أساسا لوضعية النمو الاقتصادي وقدرة الاقتصاد الوطني على خلق الثروات وخلق قيمة مضافة.

لكن وجود العديد من العراقيل والصعوبات أمام الاقتصاد الوطني، تجعل من خلق القيمة المضافة وخلق أوعية ضريبية متجددة عملية صعبة، إذ قد تصل هذه الصعوبات إلى خطورة فقدان بعض من الأوعية الضريبية الحالية، خاصة في حالة اتجاهها نحو الاقتصاد الموازي، هذه الظاهرة التي استفحلت في معظم الأنظمة الاقتصادية للدول النامية، اذ تتكبد الخزينة العمومية خسائر بأرقام مخيفة جراء الاقتصاد الموازي الذي لم يستطع لا النظام الاقتصادي ولا النظام الجبائي السيطرة على عملياته ولا حتى تحديد أحجامه الحقيقية، فالأرقام الضخمة لحجم الاقتصاد الموازي، ولو كانت مجرد قياسات تقديرية، إلا أنها تبقى من أضخم الأخطار التي تواجه الميزانية العامة وحتى الاقتصاد الوطني.

لا تنحصر خطورة الاقتصاد الموازي عند أحجامه المخيفة فقط، بل تتعدى ذلك إلى صعوبة مراقبته من طرف السلطات والهيئات المختصة بالإضافة إلى صعوبة إعادة توجيه الفاعلين فيه إلى أروقة الاقتصاد الرسمي، ففي دراسة Lautier سنة 2016 التي توصل فيها إلى أن الاقتصاد الموازي يوظف من 60 إلى 70 % من عمالة افريقيا، 50 % في آسيا، وحوالي 35 % في أمريكا اللاتينية، كذلك حسب دراسة FMI سنة 2006 التي أكدت أن الاقتصاد الموازي في معظم بلدان العالم يتراوح بين 14 و 16 % من الناتج المحلي الخام، كما أن الاقتصاد الموازي فالاقتصاد الموازي قد يشمل معاملات لا يسمح بها القانون وكذلك عمليات إجرامية خطيرة على غرار باقي الأنشطة الصناعية والتجارية التي يسعى أصحابها إلى التهرب من القنوات الرسمية للاقتصاد الوطني خاصة

التهرب من الالتزامات الضريبية والاجتماعية منها. ذلك ما يتسبب في خسائر معتبرة للخزينة العمومية، مما يجعل من أولوياتها السعي إلى محاربة ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

تسعى الإدارة الضريبية، كونها المسؤولة على تحصيل الإيرادات الجبائية وعلى حماية الوعاء الجبائي الحالي من التآكل، إلى تركيز كل مجهوداتها على محاربة الاقتصاد الموازي ومحاولة جذب ايراداته المختلفة والناشطين فيه إلى الخضوع للضريبة مما يساعد في توسع الوعاء الجبائي وبالتالي زيادة إيرادات التحصيل الجبائي، مما يساهم أساسا في التحسين من الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات. ومن أهم الآليات التي تسعى اليها الإدارة الضريبية في هذه العملية هي آلية توسيع الوعاء الجبائي ليشمل إيرادات الاقتصاد الموازي، فهذه العملية والتي هي بمثابة تجربة دولية ترتكز على تخفيض معدلات الضريبة وتوسيع الوعاء الجبائي في آن واحد، من أجل الحفاظ أولا على مستويات الإيرادات الجبائية وأيضا اخضاع أوعية جبائية جيدة من شأنها إنعاش الاقتصاد الوطني.

وتمثل إيرادات الاقتصاد الموازي فرصة بديلة ممتازة للإدارة الضريبية لتحسين الإيرادات الضريبية من خلال اخضاعها للضريبة وادماجها في الاقتصاد الرسمي، ففي حال نجاح استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي ضمن القنوات الرسمية واخضاعها للضريبة، نستطيع تأكيد أن ذلك نتيجة نجاعة آلية توسيع الوعاء الجبائي ليشمل بذلك إيرادات وأرباح لم تكن أساسا في مخططات القائمين على الإدارة الضريبية، فهي بمثابة العثور على منبع أموال تصب في حسابات الخزينة العمومية كانت في الماضي مجهولة المصدر وكانت أيضا بعيدة كل البعد عن مجال تغطية الإدارة الضريبية.

لذلك أبدت السلطات المعنية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بمحاربة الاقتصاد الموازي في جانبه المخالف للقوانين والأنظمة السارية من جهة ومحاولة توفير الظروف المناسبة من أجل جذب واستقطاب ايراداته المختلفة إلى الحسابات الرسمية للخزينة العمومية وبالتالي ادماج أنشطته في الاقتصاد الرسمي للبلاد خاصة الجانب الجبائي. لكن كون ظاهرة الاقتصاد الموازي لا تقتصر على مجموعة أنشطة يحقق أصحابها إيرادات مختلفة فقط، بل تتعلق أساسا بسلوك اجتماعي للأفراد، هذا ما يجعل آلية توسيع الوعاء الجبائي واستقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي تخضع للعديد من المتغيرات الثانوية التي قد تؤثر على نجاح هذه الآليات مثل الحس الجبائي، العدالة الضريبة، نجاعة النظام الضريبي وتطور الإدارة الضريبية، وغيرها من المتغيرات التي يمكن لها أن تكون عائقا خطيرا أمام تحقيق الأهداف المنتظرة من عملية توسيع الوعاء الجبائي.

أولا: الإشكالية الرئيسية:

إن السعي إلى اخضاع إيرادات الاقتصاد الموازي يعتبر من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا حتى من أقوى الأنظمة الاقتصادية والجبائية في العالم، وكذلك الدول النامية التي تعاني من عدم فعالية استخدام الموارد المالية لتحقيق توازنها المالي والاقتصادي، هذا ما يجعل الجزائر في مقدمة الدول التي هي في أمس الحاجة إلى السيطرة على الاقتصاد

الموازي واستقطاب ايراداته المعتبرة والتي من شأنها أن تشكل موارد جبائية في شكل أوعية جبائية هامة، تساهم في المساعدة على الحفاظ على توازن الميزانية العامة. ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب أنشطة الاقتصاد الموازي في المنظومة الجزائرية للفترة 2010-2022؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتجزئة هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية من شأنها المساهمة في الالمام بجميع زوايا الموضوع

01- ماهي منافذ إيرادات الاقتصاد الموازي المستهدفة ضمن آلية توسيع الوعاء الجبائي في الجزائر؟

02- كيف يمكن لعملية توسيع الوعاء الجبائي أن تشمل إيرادات الاقتصاد الموازي؟

03- ما هو أثر توسيع الوعاء الجبائي على نجاح إخضاع أنشطة الاقتصاد الموازي للجباية في المنظومة الجزائرية؟

04- كيف يمكن للنظام الجبائي الجزائري جذب واستيعاب أنشطة الاقتصاد الموازي، للرفع من الإيرادات العامة للدولة؟

ثانيا: الفرضية الرئيسية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

إن آلية توسيع الوعاء الجبائي تمكن الإدارة الجبائية الجزائرية من استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي، لضمان تحسين ورفع حصيلة الإيرادات العامة للدولة.

حيث يتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

01- إن تبسيط الإجراءات والقوانين الجبائية على المكلفين بالضريبة يساهم في تحسين صورة النظام الجبائي، وفي استقطاب وادماج أنشطة الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية الرسمية؛

02- رقمنة المصالح الجبائية تساهم في تخفيض نفقات التحصيل الجبائية وكشف أنشطة الاقتصاد الموازي بما فيها التهرب والغش الجبائيين؛

03- توسيع الوعاء الجبائي يرتكز على تفعيل الرقابة الجبائية على كافة الأنشطة الاقتصادية للوصول إلى الوعاء الجبائي الفعلي المشمول في أنشطة الاقتصاد الموازي في بيئة الاعمال الجزائرية؛

04- يعتبر منح الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية (الاشتراكات الاجتماعية) من آليات جذب أنشطة الاقتصاد الموازي للدائرة الرسمية ضمن مسعى تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

ثالثا: أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع أهميته من أهم عنصرين في مجال الجباية وهما الوعاء والتحصيل، إذ أن المورد الأساسي للحصيلة الضريبة هي الأوعية الضريبية الخاضعة للنظام الضريبي، ومع بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي، أصبح الوعاء

الضريبي الغير خاضع للنظام الضريبي وللرقابة الضريبية ذا حجم معتبر، وحتى الأوعية الضريبية الخاضعة للنظام الجبائي أصبحت مهددة بخطر التآكل في حالة توجهها إلى الاقتصاد الموازي نتيجة عدة عوامل أهمها ضعف النظام الجبائي. فالنجاح في عملية توجيه إيرادات الاقتصاد الموازي نحو اخضاعها في الاقتصاد الرسمي، هو بمثابة دفعة قوية لموارد الميزانية العامة وبالتالي تحسين سياسة الانفاق العام والانتعاش الاقتصادي.

رابعا: أهداف الموضوع:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالي:

1- تشخيص عوامل انتشار أنشطة الاقتصاد الموازي في الجزائر؛

2- معرفة قدرة النظام الجبائي الجزائري من خلال آلية توسيع الوعاء الجبائي على جذب أنشطة الاقتصاد الموازي للدورة الاقتصادية الرسمية؛

3- تحليل الإصلاحات الجبائية المتتالية وأثرها على استيعاب أنشطة الاقتصاد الموازي في الجزائر.

خامسا: منهج البحث:

لقد لمسنا في دراستنا لموضوع أثر توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي دراسة حالة الجزائر، ضرورة اللجوء إلى مناهج مختلفة ومتعددة، لأن المعلومات المراد الوصول إليها تختلف من حيث المنشأ والمكان والزمان، وكذلك الكيفية التي يمكن على أساسها التعامل مع هذه المعلومات.

حيث اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يتطلب جمع المعلومات وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بظاهرة معينة لا سيما في الجانب النظري منه، ولأجل ذلك تم اعتماد العديد من المراجع التي لها صلة وثيقة بالموضوع حرصا على الموضوعية العلمية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال استخدام المعطيات الكمية المحصل عليها وتحليلها بغية الوصول إلى نتائج واختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

من بين العديد من الأسباب التي دفعت إلى اختيار الموضوع نذكر أهمها:

1- تعددت الدراسات السابقة حول موضوع الاقتصاد الموازي، لكن معظمها كانت متمثلة في دراسات تقييمية وبعيدة على اقتراح ودراسة تجريبية لمجموعة من الحلول الممكنة لهذه الظاهرة، خاصة وأن العديد من دول الجوار سبقت الجزائر إلى تطبيق بعض الآليات ومنها توسيع الوعاء الجبائي؛

2- اهتمام الحكومة الكبير بمحاربة الاقتصاد الموازي وكل مظاهر التهرب والغش الجبائي، هذا ما يظهر من خلال الجلسات الوطنية الجبائية ومخرجاتها؛

3- خطورة تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثرها العكسي على الميزانية العامة للبلاد، تجعل من واجبنا كباحثين المساهمة في تحليل تقييم الظاهرة وبالتالي محاولة الخروج بالحلول الناجعة لمحاربتها والقضاء عليها؛

4- اهتمام الدولة الجزائرية بالموضوع من خلال جلسات تعديل النظام الجبائي التي تعقدها المديرية العامة للضرائب، والتي بدورها تهدف محاورها إلى إيجاد آليات وتعديلات ضريبية من شأنها إيجاد مصادر جديدة للميزانية، خاصة فيما يتعلق بتوسيع الوعاء الجبائي كحل استعجالي لا بد منه.

سابعا: الدراسات السابقة:

الدراسة 01: مقال للباحثين حنان حاقة، هشام لبزة، بعنوان:

أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر دراسة حالة للفترة 1990 – 2017، مقال منشور بمجلة الدراسات الاقتصادية والمالية المجلد 12 العدد 01 ديسمبر 2019، كانت الدراسة إجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في السؤال التالي: **ما مدى استجابة الإيرادات العادية لتغيرات حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990–2017؟**، حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

* تغيرات حجم الاقتصاد الموازي في الفترة الحالية تأثر إيجابيا على الإيرادات العادية الحالية أي وجود علاقة طردية بينهما.

* توجد علاقة عكسية بين حجم الاقتصاد الموازي المبطئ لفترة واحدة وحجم الإيرادات العادية.

الدراسة 02: مقال للباحثين يوسف بودلة، كواديك حمزة بعنوان:

الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03/ ديسمبر 2018.

جاءت الدراسة للجابة على الإشكالية التالية: **ما درجة مساهمة السلطات العمومية في معالجة اختلالات وانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي ودمج أنشطته مع قنوات الاقتصاد الرسمي في الجزائر؟** وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعتبر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمثابة الأرباح الضائعة للخزينة العمومية، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العمومية وحدوث عجز الميزانية.
- على الرغم من المجهودات التي تبذلها السلطات الجزائرية في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن الواقع أثبت تدني فعاليتها وبالتالي عدم تحقيق هذه الجهود لثمارها.

الدراسة 03: مقال للباحثين بن توتة قندز ومحمد راتول بعنوان:

تفعيل التدابير الجبائية والمصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34(02)، 2018.

الدراسة جاءت إجابة على الإشكالية التالية: **كيف يمكن تفعيل التدابير الجبائية والمصرفية كآلية لجذب الأطراف النشطة في الاقتصاد غير الرسمي تدريجيا وبصفة طوعية؟**، كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا توجد حوافز كافية لاستقطاب الاقتصاد الموازي للاندماج في الاقتصاد الرسمي، بالمقارنة مع العائد الذي يعود على المؤسسة والتكلفة التي تتحملها جراء عملية التحول.
- القوانين والتنظيمات المتعلقة بالخروج من السوق بالمقارنة مع قوانين التسجيل والولوج إلى السوق شديدة التعقيد، وهذا ما يجعل المتعامل الواقع في مأزق يصعب عليه شطب اسمه من السجل التجاري أو مواصلة النشاط.
- رغم تمديد سريان برنامج الامتثال الجبائي إلى غاية 2017/12/31 إلا أنه لم يأتي بالنتائج المرجوة منها، نظرا للإجراءات الإدارية المتعلقة بفتح الحسابات المصرفية، وكذا انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات القائمة على العملية.
- غياب التوعية والتمتع بالمواطنة الجبائية، كل هذا لم يساعد على تحقيق النتائج المرجوة.

الدراسة 04: مقال للباحث الغماري عماد وآخرون بعنوان:

Passage de l'économie informelle vers l'économie formelle, Revue Internationale du chercheur, Volume 3 : Numéro 1, 2022.

جاءت الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية: ماهي الإجراءات العملية التي تتخذها السلطات لتسهيل لانتقال الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي؟، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- رغم الخصائص السلبية الضارة (متمرد، مدمر) للاقتصاد الموازي إلا أنه يشكل عاملا محفزا لنمو الاقتصادات الضعيفة.
- الاقتصاد الموازي هو ملاذ أغلبية المواطنين من أجل الحصول على لقمة العيش، وفي نفس الوقت هو تحدي كبير للسلطات.
- عملية مكافحة ظاهرة الاقتصاد الموازي يجب أن تمر عبر الادماج بواسطة عدة طرق وحوافز (مالية، محاسبة، قوانين ومؤسسات).
- توفر الحماية الاجتماعية، الحوار الاجتماعي، من شأنهما المساهمة في انتقال العديد من اليد العاملة والمؤسسات الصغير إلى الاقتصاد الرسمي.

الدراسة 05: أطروحة دكتوراه للطالبة سماعيلي نبيلة بعنوان:

Problématique de l'économie informelle en Algérie : cas de la wilaya de Tizi-Ouzou, Thèse de doctorant spécialité sciences économiques, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Faculté des sciences économiques, 2018.

أطروحة دكتوراه تعالج الإشكالية: **ماهي الأسباب التي تشجع تزايد الطابع الغير رسمي للأنشطة مثل الوظائف، وماهي أسباب تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر؟** توصلت الدراسة إلى النتيجة التالية:

- التنظيمات الإدارية، الجبائية والاجتماعية المعقدة، والتطبيقات الغير متناسقة للتشريعات، ووجد الفساد يشجع الشركات على الاختباء في الاقتصاد الموازي.

الدراسة 06: أطروحة دكتوراه علوم للباحثة Cherfi Kahina بعنوان:

Economie informelle, économie formelle et développement, interaction et impacts réciproques : cas de l'Algérie, Faculté des sciences économiques, Université d'Alger 3, 2017.

الأطروحة تدرس الإشكالية الرئيسية: ما هو التعريف الشامل للاقتصاد الموازي، وكيف يتأثر كل من الاقتصاد الرسمي والموازي بالآخر؟، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الاقتصاد الموازي ما هو إلا نتيجة من النتائج السلبية للأزمة الاقتصادية، ويكمن الحل في تشجيع توجه المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي.
- تحسين نوعية المؤسسات له أثر مضاعف على تصحيح سيرورة الاقتصاد الرسمي والقضاء على الاقتصاد الموازي، ومنه النمو الاقتصادي للدول هو من يربح في نهاية المطاف.

الدراسة 07: مقال للباحثة Bensoula Sarah بعنوان:

Le secteur informel en Algérie Ampleur et raisons d'être, Revue Algérienne des finances publiques, 06, Dec 2016.

جاءت الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية: في أي سياق يوجد الاقتصاد الموازي، وماهي إمكاناته وماهي القيود التي تواجهه؟ توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: على الدولة خلق مناصب عمل لإيجاد التوزان بين عرض وطلب العمل في سوق العمل هذا ما يسمح بالاتجاه للعمل في الاقتصاد الرسمي بدل الاقتصاد الموازي، وعلى الدولة أيضا خلق الجو المناسب لعملية التحول من الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي خاصة تبسيط الإجراءات وكبح البيروقراطية.

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المذكورة أعلاه في كثير من الجوانب، كما تختلف معها في جوانب أخرى عديدة أهمها:

– أن توسيع الوعاء الجبائي يعتبر واحدا من أهم الإجراءات الجبائية التي تساهم في دمج أنشطة الاقتصاد الموازي.

– أن الاقتصاد الموازي يعتبر فرصة بديلة لإيرادات الميزانية العامة في حالة نجاح دمجها ضمن الوعاء الجبائي الحقيقي.

– أن فكرة تخفيض نسب الضرائب وتعويض ذلك بإخضاع قاعدة جبائية أوسع يساهم في تخفيف الضغط الجبائي على الوعاء الجبائي للاقتصاد الموازي، بالإضافة الى تشجيع واستقطاب أنشطة الاقتصاد الموازي للتحول الى الاقتصاد الرسمي.

ثامنا: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: بالنسبة للحدود المكانية سوف ندرس الموضوع ونطبقه على الجزائر

الحدود الزمانية: دراسة حالة توسيع الوعاء الجبائي وايرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر منذ 2010 إلى غاية 2022، وذلك حسب ما توفر من احصائيات وبيانات تخص الموضوع، بالإضافة للاهتمام المتزايد من طرف الدولة من خلال الإصلاحات الجبائية في هذه الفترة والامتيازات الجبائية الممنوحة من أجل تحفيز تحول أنشطة الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي.

تاسعا: هيكل البحث:

من أجل الالمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول متضمنة لمجموعة مباحث كما يلي:

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للوعاء الجبائي والاقتصاد الموازي فقد كان في ثلاثة مباحث، الأول منها تناول مدخل إلى الوعاء الجبائي حيث تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للوعاء الجبائي، أما الثاني فكان حول مدخل إلى الاقتصاد الموازي، وذلك من خلال التطرق إلى أصل وتاريخ مفهوم الاقتصاد الموازي بالإضافة إلى أسباب نشأته وطرق تقديره، في حين الثالث تناولنا فيه إلى إيرادات وموارد الاقتصاد الموازي، وتم التطرق فيه على مختلف الممارسات التي تساهم في تحقيق الإيرادات ضمن الاقتصاد الموازي.

أما الفصل الثاني الذي عنوانه توسيع الوعاء الجبائي وادماج الاقتصاد الموازي، فقد كان في ثلاثة مباحث، الأول منها تناول توسيع الوعاء الجبائي حيث تطرقنا فيه إلى آلية توسيع الوعاء الجبائي وسبيل إنجاح ذلك، أما الثاني فكان حول الاصلاح الجبائي والجباية المثلى، وذلك من خلال التطرق إلى الإصلاحات الجبائية ومساهمتها في زيادة جاذبية النظام الجبائي وتحسين الإدارة الجبائية، في حين الثالث تناولنا فيه إلى استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي،

وتم التطرق فيه إلى التدابير والسبل التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في توجيه أنشطة الاقتصاد الموازي نحو النشاط ضمن الدائرة الاقتصادية الرسمية.

وفي الفصل الثالث المعنون بتحليل أثر توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر، فقد كان في ثلاثة مباحث، الأول منها تناول دراسة مؤشرات توسيع الوعاء الجبائي في الجزائر حيث تطرقنا فيه إلى مكونات الوعاء الجبائي في الجزائر ومردودية توسيع الوعاء الجبائي على الحصيلة الجبائية، أما الثاني فكان حول تحليل مؤشرات التوجه إلى النشاط في الاقتصاد الموازي في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى تحليل مختلف مؤشرات التوجه نحو النشاط خارج الاقتصاد الرسمي وتأثير مختلف هذه المؤشرات على قرار التوجه نحو الاقتصاد الموازي، في حين الثالث تناولنا فيه إلى أثر توسيع الوعاء الجبائي على إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر، وتم التطرق فيه إلى تحليل تقديرات الاقتصاد الموازي ومؤشراته بالمقارنة مع النظام الجبائي والسياسة الجبائية في الجزائر.

عاشرا: صعوبات البحث:

كأي بحث علمي، واجهت دراسة هذا الموضوع صعوبات عديدة، إلا أن كل هذه الصعوبات زادت من الفضول للحصول على معلومات حول الموضوع. يمكن تلخيص صعوبات البحث في النقاط التالية:

- ندرة في المراجع باللغة العربية فيما يخص موضوع الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى نقص المراجع الجبائية باللغة العربية، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى الترجمة من اللغتين الفرنسية والانجليزية.
- قلة الدراسات التي تطرقت إلى نفس الموضوع في الجزائر.
- صعوبة دراسة متغيرات الموضوع، وذلك يرجع إلى صعوبة حصر الدراسة وارتباطها بعوامل مؤثرة كثيرة.
- صعوبة جمع وتنسيق المعطيات الإحصائية من مصادر كثيرة ومختلفة.
- صعوبة الاعتماد على بيانات تقديرية من أجل معرفة مستويات الاقتصاد الموازي.
- صعوبة دراسة المتغيرات التي لها علاقة بقرارات شخصية للأفراد، مثل قرار النشاط في الاقتصاد الموازي أو التهرب الجبائي.

إلا أن كل هذه الصعوبات زادت من الفضول للحصول على معلومات حول الموضوع.

عنوان الأطروحة

أثر توسيع الوعاء الجبائي
على استقطاب إيرادات
الاقتصاد الموازي
دراسة حالة الجزائر

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للوعاء الجبائي والاقتصاد الموازي

- ✓ **تمهيد**
- ✓ **المبحث الأول: مدخل إلى الوعاء الجبائي؛**
- ✓ **المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الموازي؛**
- ✓ **المبحث الثالث: إيرادات وموارد الاقتصاد الموازي.**
- ✓ **خلاصة الفصل.**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للوعاء الجبائي والاقتصاد الموازي

تمهيد:

تبرز أهمية الوعاء الجبائي والاقتصاد الموازي، كلاهما معا أو بصفة منفردة، من خلال ارتباطهما بمصادر إيرادات الميزانية العامة، اذ يعتبر الوعاء الجبائي مصدرا رئيسيا للإيرادات العامة، كما تسبب إيرادات الاقتصاد الموازي خسارة معتبرة لميزانية الدولة، حيث تسعى الحكومة جاهدة لإخضاعها للتنظيمات المعمول بها من أجل أن تساهم في دعم إيرادات الميزانية العامة.

رغم تعدد مصادر الإيرادات العامة، إلا أن الإيرادات الجبائية تحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في تشكيل الإيرادات العامة، وهذا طبعا من الأهداف السامية للضريبة في حد ذاتها، لكن بعض الظروف الاقتصادية وضعف التنظيمات، القوانين، النظام الجبائي، ساهمت في نقص إدراك الفرد بأهمية مدفوعاته من الضريبة، وبدوره الأساسي في تأمين حاجياته اليومية من خلال تأمين مصادر الإيرادات العامة وبذلك تأمين تغطية النفقات العامة.

كما يعتبر الاقتصاد الموازي، تسربا وخسارة كبيرة للإيرادات العمومية، حيث يبقى هذا الاقتصاد بعيدا عن الحسابات الرسمية للمحاسبة العمومية، من خلال الممارسات التي يتميز بها الاقتصاد الموازي، خاصة فيما يتعلق بالجباية مثل الغش الجبائي، التهرب من الخضوع للضريبة، عدم المساهمة في الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي والتقاعد وغيرها من النفقات التي يتجنبها المتعاملون الاقتصاديون في الاقتصاد الموازي من أجل "زيادة ايراداتهم"، هذه الإيرادات التي تسعى كل الأنظمة الجبائية العالمية المتطورة والنامية إلى دمجها في الاقتصاد الرسمي من أجل تدعيم حسابات إيراداتها العامة.

يعتبر توجيه المدخرات ورؤوس الأموال إلى النشاط في الاقتصاد الموازي خطيرا للغاية بالنسبة للوعاء الجبائي الذي يتعرض للتآكل من خلال هذه الممارسات، فمن هنا تظهر ضرورة الربط بين الوعاء الجبائي والاقتصاد الموازي.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تبيان الإطار المفاهيمي للوعاء الجبائي والاقتصاد الموازي، من أجل اظهار أهمية الوعاء الجبائي من جهة وخطورة استمرار تآكله من خلال توجه الأفراد والمؤسسات إلى النشاط في ظل الاقتصاد الموازي، ويكون ذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى الوعاء الجبائي

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الموازي

المبحث الثالث: إيرادات وموارد الاقتصاد الموازي

المبحث الأول: مدخل إلى الوعاء الجبائي:

تستمد الإيرادات الجبائية أهميتها من نسبة تكوينها للإيرادات في الميزانية العامة، حيث تشكل ما يقارب 80% من الإيرادات العمومية في الجزائر، خاصة الجباية البترولية التي تبقى المكون الأكبر للإيرادات الجبائية. كما أن لكل ايراد جبائي مصدرا يتم فرض الضريبة على أساسه، وهو الوعاء الجبائي.

فالدولة لديها سلطة انتقاء سياستها الضريبية وطرق اقتطاع الضرائب، فيكون أساس فرض الضريبة هو تحديد الأوعية التي تشكل مصدر انشاء أي ضريبة، من خلال القوانين والتشريعات الجبائية التي تحدد كل التفاصيل والإجراءات التي تساهم في تحقيق أهداف النظام الجبائي.

يستند انشاء نظام جبائي على المادة التي تكون مصدرا للحصيلة الضريبية الناتجة عن تطبيق معدلات ونسب الضريبة، التي حددها النظام ذاته، فلا يمكن وجود حصيلة ضريبية إلا بوجود مادة أو أساس تطبق عليه قواعد، نسب ومعدلات النظام الجبائي، حيث أن تحديد المادة أو الايراد المالي الخاضع للضريبة يسبق تحديد المعدلات الضريبية، كما يسبق تحديد كيفية حساب أو تحصيل تلك الضريبة.

المطلب الأول: مفهوم للضريبة:

من أجل التطرق إلى تحديد تعريف الوعاء الجبائي لا بد من التطرق إلى التعريف بالضريبة والأساس القانوني الذي يسمح بفرض الضريبة على الأوعية الجبائية.

الفرع الأول: تعريف الضريبة:

في غياب التعريف القانوني للضريبة، يمكن تعريفها على أنها **" خدمة مالية مطلوبة من الأفراد والتي يتم فرضها من قبل السلطة على أساس نهائي وبدون مقابل محدد، لتحقيق الأهداف التي تحددها السلطات العامة"**[1].

ويجب التفرقة بين مصطلحي الجباية والضريبة، فالجباية من الناحية القانونية ليست مصطلحا مرادفا لمصطلح الضريبة، فالضريبة هي وسيلة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي، وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد[2]، فالضريبة فريضة نقدية يدفعها الفرد بصورة إجبارية، نهائية إلى الدولة أو

1 - Mohamed Abbas Maherzi, Introduction à la fiscalité, ITCIS Edition, collection fiscalité, 2010, P09.

2 – عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2016، ص 15.

إحدى هيئاتها العامة مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة والتعبير عن التضامن الاجتماعي والمواطنة، دون توقع الحصول على منفعة خاصة به[1].

كما تعرف الضريبة على أنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى هيئاتها المحلية جبرا ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق تشريع قانوني محدد[2].

كما عرفت الضريبة على أنها "اقتطاع نقدي، مفروض على المكلفين بها وفق قواعد ثابتة، من أجل تغطية النفقات هدفها تحقيق المصلحة العامة، ضمن مجتمع سياسي منظم"[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الضريبة تعريفا شاملا: " هي مساهمة مالية تلزمها الدولة على الأفراد حسب قدرتهم التكليفية وبصفة نهائية وبدون مقابل في تحمل الأعباء العامة للدولة نظير انتفاعهم بطريقة غير مباشرة من الخدمات العامة، ولتحقيق أهداف مختلفة"[4]. يظهر من خلال ذلك أن الضريبة تحتوي على العناصر التالية:

- هي اقتطاع مالي بمعنى أنها تفرض وتحصل على شكل نقدي؛
- إن الجهة المخولة بفرض الضريبة هي الدولة أو أحد هيئاتها الرسمية؛
- فريضة إجبارية، بمعنى أن المكلف الذي تستحق عليه يكون مجبرا بتأديتها للدولة، وتدفع بشكل نهائي.
- الضريبة فريضة يلتزم الممول بأدائها دون مقابل؛
- فرض الضريبة تحقيق للنفع العام، وقد نصت الدساتير والقوانين في معظم دول العالم على تأكيد عدم استخدام الأموال العامة في اشباع الحاجات الخاصة؛

الفرع الثاني: خصائص الضريبة:

بعد تعريف الضريبة يمكن استنتاج خصائصها التالية:

1- الضريبة اقتطاع نقدي نهائي: عكس ما كانت عليه في الماضي، أصبحت الضريبة تفرض وتحصل في شكل نقدي، حيث كانت تحصل في شكل عيني من كل ما ينتجه أو يتعامل به الأفراد، وقد تخلت الدولة عن الضرائب العينية في الاقتصاد المعاصر نظرا للعديد من الصعوبات. وهذا ما يميزها عن القرض[5].

---

1 – نوزاد عبد الرحمان الهيتي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2006، ص92.

2 – قاشي يوسف. (2014). واقع النظام الجبائي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، ص03.

3 - Jean-Bernard Mattret, Les finances de l'Etat préparation au concours Attaché territorial, Editions du CNFPT, 2006, P 59.

4 – بريشي عبد الكريم. (2014). دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 67.

5 - Emmanuel Disle et Jacques Saraf. (2015). Gestion Fiscale Tome 1, 14e édition, Edition DUNOD, P17.

2- الضريبة ذات طبيعة اجبارية: الضريبة مرتبطة بشرعية السلطة العامة وبمبدأ الموافقة على الضريبة، فالمكلفون بالضريبة مطالبون بدفعها تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في حالة التأخير أو التهرب أو الغش الجبائي.[1]

3- الضريبة خصم يتم بموجب صلاحيات السلطة العامة: يتم تحديد الضريبة وتحصيلها بموجب صلاحيات القانون العام، فبعد إلزام المكلفين بالضريبة بتصريح أرباحهم، أعطت السلطة للإدارة الضريبة الحق في مراقبة التصريحات الجبائية والتحقيق في صحتها من خلال مراقبة المحاسبة، وحتى فرض عقوبات على المكلفين المخالفين للتشريعات والأنظمة المعمول بها، فالمشرع مؤخرا سعى إلى زيادة الضمانات للمكلف بالضريبة وفي نفس الوقت أعطى الصلاحيات بشكل متزايد للإدارة الضريبية، ومنه فقانون الضرائب دائما ما تكون فيه الادارة الجبائية في مكانة أعلى من المكلف بالضريبة، فلا يمكن للسلطة أن تتساوى مع المكلف.[2]

4- الضريبة ليس لها مقابل محدد: ليس للضريبة مقابل محدد، حيث تستعمل الضريبة لتمويل الخدمات العامة (التعليم، الصحة، العدالة، الدفاع،... إلخ)، لكن المكلف بالضريبة حينما يدفعها لا ينتظر مقابلا محددا من مدفوعاته كدفعه للضريبة مقابل صيانة الطريق المؤدي إلى بيته، وهذه الخاصية هي نتيجة لمبدأ عدم تخصيص الإيرادات العامة[3].

الفرع الثالث: شرعية الضريبة:

تعتبر الشرعية بالنسبة للضريبة مثل مبدأ الشرعية بالنسبة للقانون الجبائي، قانون العقوبات والقانون الإداري، وهذا المبدأ يعني أن الضريبة أو الرسم لا يمكن فرضها، تعديلها أو الغاؤها إلا بنصوص تشريعية، وبهذا الشرعية تعتبر الإدارات الضريبية والمكلفين الجبائيين يخضعون للقانون ولقرارات القضاة.

في الجزائر نصت المادة 82 من دستور 2020 على أنه "لا تحدث أية ضريبة إلا بمقتضى القانون، وأن كل المكلفين بالضريبة متساوون أما الضريبة، ويحدد القانون حالات وشروط الإعفاء الكلي أو الجزئي منها"، الجريدة الرسمية، العدد 82 بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

الفرع الرابع: المبادئ الأساسية للضريبة:

من أجل التحكم الجيد في عناصر الموضوع وخاصة فرض وتحصيل الضريبة، لابد من شرح المبادئ الرئيسية المطبقة إلى غاية يومنا هذا خلال إعداد الأنظمة الضريبية. فالعديد من الدول تعاني من نقص في الإيرادات العامة

1 - Jean-Luc Rossignol et Autre. (2020). DCG Droit fiscal, 2e édition, Edition DUNOD en partenariat avec Edition Francis LEFEBVRE, P 20.
2 - Lefeuvre André. (2007). Droit fiscal, Edition Ellipses, P 16.
3 - Christophe De La Mardière. (2015). Droit fiscal général, Edition Flammarion, P19.

مقابل ارتفاع نفقاتها العامة، ومقابل تفادي عجز الميزانية، فإن زيادة الإيرادات هي الوظيفة الأساسية للضريبة، كما أنها المورد الأساسي لتمويل النفقات العامة مثل الحفاظ على النظام العام والبنية التحتية.

فبمجرد تحديد المبالغ المحصلة وحسب السياسية الاقتصادية لكل بلد، هناك عدة مبادئ أساسية تطبق في إعداد النظام الجبائي، وغالبا هي: نجاعة الضريبة، اليقين والبساطة، كفاءة وعدالة القواعد. إضافة إلى المرونة.

1- حياد الضريبة:

لا يجب على الضريبة التدخل في كفاءة الاقتصاد، وهذا يعني أن النظام الجبائي لا ينبغي أن يدفع المتعاملين الاقتصاديين على تعديل القرارات التي يتخذونها في حالة غياب الضرائب.[1]

يجب أن تهدف الضريبة إلى ضمان الحياد والإنصاف بين مختلف أشكال الأنشطة الصناعية والتجارية. حيث ستساهم الضريبة المحايدة في كفاءة النظام الجبائي من خلال ضمان التخصيص الأمثل لوسائل الإنتاج[2]. كما يمكن تعريف الضريبة المحايدة على أنها ضريبة لا تؤدي إلى تغيير جوهري في هيكل الحوافز مقارنة بالحالة التي سادت في ظل غياب تلك الضريبة[3].

فحياد الضريبة فيما يتعلق بالقرار الاقتصادي وخاصة قرار الاستثمار، يعتبر عنصرا مهما في تحديد معالم النظام الجبائي، كما تستعمل من طرف متخذي القرارات السياسية من خلال استعمال الضريبة كأداة تحكم اقتصادية[4]. ويعتبر الاقتصاد الرقمي أحسن مثال عن ذلك، لأن الاقتصاد الرقمي يتحول بشكل متزايد إلى الاقتصاد نفسه، وسيكون من الصعب إن لم يكن مستحيلا فصله عن بقية الاقتصاد لأغراض ضريبية، وبذلك فإن محاولة عزل المؤسسات الرقمية من شأنه انتهاك الحياد الضريبي وفرض حدود تعسفية بين المعاملات الرقمية والغير رقمية[5].

من خلال ذلك فالحياد الضريبي إذا هو عندما لا يكون لفرض الضرائب والرسوم المختلفة أي تأثير على قرارات الاستهلاك والإنتاج، وكذلك على تخصيص الموارد في الاقتصاد، ولذلك فإن الحياد الضريبي هو ميزة قد يتمتع

1 - Diemer, A., & Lallement, J. (2020). Maurice Allais, l'impôt sur le capital et la justice sociale. Numéros, 2, 16, P05. http://revues-msh.uca.fr.

2 - OCDE. (2014), « Principes fondamentaux en matière de fiscalité », dans Addressing the Tax Challenges ofthe Digital Economy, Éditions OCDE, Paris. P 32. DOI: https://doi.org/10.1787/9789264225183-5-fr .

3 - CHENNAOUI, A., & AMEDJAR, M. (2021). la neutralité fiscale des produits participatifs par rapport aux produits conventionnels: Etude comparative (cas du Maroc). Revue d'Etudes en Management et Finance d'Organisation, 6(2). P 02.

4 - Aujean, M., Ceriani, V. & Valenduc, C. (2014). Financement de l'investissement et neutralité fiscale : la déduction pour capital à risque en perspective. Reflets et perspectives de la vie économique, LIII, 49. https://doi.org/10.3917/rpve.531.0049 .

5 - EL YAMLAHI, I., EL GHAZLANI, H., BOUAYAD, A. N., & ROUGGANI, K. (2022). Révolution fiscale à l'ère du BEPS: Enjeux et défis de la taxation de l'économie numérique. Revue Française d'Economie et de Gestion, 3(5). P 11. https://www.revuefreg.fr/index.php/home/article/view/665/493 .

بها أو لا يتمتع بها نظام ضريبي معين، حيث تظهر هذه الخاصية عندما لا يكون للنظام الضريبي أي تأثير يذكر على متغيرات الاقتصاد الأخرى.

لكن مفهوم الحياد الضريبي أصبح يمكن تجاوزه من أجل فتح المجال للتوسع الاقتصادي، وبالتالي فإن الضريبة تجعل من الممكن تنفيذ سياسة بعث الاقتصاد أو سياسة الثبات وفقا للوضع الاقتصادي ووفقا للأهداف التي تسعى اليها السلطات. فإذا كانت تهدف إلى التوسع الاقتصادي فيمكنها جعل الضرائب حافزا للاستهلاك والاستثمار والتوظيف وما إلى ذلك، وبالمقابل يمكن جعل الضرائب أداة فعالة إذا كان الهدف هو اعتماد سياسة الاستقرار[1].

2- فعالية الضريبة:

تعتبر الفعالية مؤشرا هاما لتقييم أي نظام قائم، ويرى الباحثان Katz و Kahn "أن الفعالية تعني القدرة على البقاء والاستثمار والتحكم في البيئة"، أما المفهوم الأكثر شمولا هو ذلك التعريف الذي وضعه فريق من الباحثين من بينهم ياشتمان Yuchtmen وسيشور Seachore و إتزيوني Etzioni الذين يرون أن الفعالية تعني قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية[2].

أما عن فعالية الضريبة، فيجب تخفيض تكاليف امتثال المكلفين والإدارة الريبية قدر الإمكان[3]، لذلك تكون الضريبة فعالة عندما تُفرض على قاعدة بالكاد تستجيب للضرائب، كما يمكن للضريبة الفعالة أن تخفف من عدم المساواة وإعادة توزيع الدخل على نطاق أوسع[4].

وفعالية النظام الجبائي يعنى بها قدرة النظام الجبائي على تحقيق الأهداف الموضوعة له بشكل متسق ومتوازن، لأن هذه الأهداف في كثير من الأحيان قد تكون متعارضة فيما بينها، فتحقيق الهدف المالي قد يتعارض مع تحقيق الأهداف الاجتماعية، وكذلك الأمر بين الهدف الاقتصادي والمالي[5].

3- اليقين والبساطة:

يجب أن تكون القواعد الضريبية واضحة وسهلة الفهم حتى يعرف المكلفون بالضرائب كل ما يمكنهم دفعه من ضرائب، حيث يُسَهل النظام الجبائي البسيط على الأفراد والمؤسسات فهمُ حقوقهم وواجباتهم. في هذه الحالة، يكون المكلف أكثر قدرة على اتخاذ القرارات المثلى والتصرف في الاتجاه الذي تريده السلطات العامة. فالضريبة

---

1 - Younes ETTAHRI, Cours de Fiscalité de L'entreprise, Ecole Nationale de commerce et Gestion, Université Abdelmalek Essaàdi, P 06. https://shareknowledge.ma/wp-content/uploads/2022/05/Fisca-Cours.pdf .

2 – ناصر مراد. (2016). فعالية النظام الجبائي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،ص 109.

3 - OCDE. (2014), Op.cit, P 32.

4 - Égert, B. (2013). *Efficacité et équité du système de prélèvements et de transferts en France* (No. 1038). OECD Publishing. P 70.

5 – محمد فرج شقلوف وآخرون. (2022). أثر إدارة تعزيز فعالية النظام الجبائي، مجلة الجامعي، ليبيا، العدد 35، ص 170.

المعقدة ينشأ عنها تخطيط ضريبي معادي، مما قد يؤدي إلى خسائر تضر بالاقتصاد.[1] فالبساطة إذا هي أحد المبادئ المعتمدة في تقييم جودة النظام الجبائي، فبكون الضريبة بسيطة وسهلة الفهم من قبل المكلفين، يتوفر عنصر اليقين فيما يتعلق بمبالغ الضريبة المدفوعة، وبهذا كلما كانت الضريبة معقدة أصبحت ادارتها مكلفة، كما تزيد من صعوبة الامتثال لها.[2]

فوجود قواعد ضريبية واضحة، سهلة التفسير، واضحة الآجال والمبالغ المستحقة لكل مكلف وواضحة طريقة الدفع، كل هذا يجعل من الضريبة بسيطة بحيث تساهم بساطتها في زيادة اليقين من طرف المكلف، حيث يجب ضمان وضع قواعد قانونية واضحة لا تؤدي إلى تفسيرات تعسفية من طرف الادارة الجبائية، وضمان اقتناع المكلف بالضريبة بأن تفسير القواعد الضريبية متسق وغير مثير للجدل، وقابل للتطبيق على جميع الحالات المتشابهة[3].

4- العدالة الضريبة:

تعتبر العدالة أساس أي ضريبة، وأساس اعتمادها من طرف المجتمع وقبولها من طرف المكلفين بالضريبة، مما يضمن التنفيذ السلس والفعال لها. حيث سيتم الموافقة بسهولة على ضريبة عادلة من قبل معظم المجموعات والمؤسسات والمكلفين بالضريبة بصفة عامة، أكثر من قبول ضريبة غير عادلة. فالضريبة العادلة يمكن تطبيقها بسلاسة أكثر وبتكاليف أقل من تلك الضريبة الغير عادلة، فالعلاقة بين الحكومة ومواطنيها تعتمد إلى حد كبير على عدالة النظام الجبائي، فالضريبة العادلة لا تحقق الامتثال الطوعي من المكلفين فحسب بل يساهم ذلك في زيادة الإيرادات التي تستعملها الحكومة في تغطية النفقات العامة. فالضريبة الغير عادلة تؤدي إلى عدم قدرة الحكومة على الصمود طويلا[4].

أما كفاءة المالية العامة فهي تستمد طبيعتها من الكفاءة الاقتصادية، وهذا يعني أنه فيما يتعلق بالسياسة العامة يجب المحاولة قدر الإمكان تجنب التسبب في تشويه سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين في السوق، وكذلك الحال بالنسبة للجانب الضريبي، يحاول مبدأ كفاءة الضريبة تقليل حاجة وفرصة، ممارسة المكلفين بالضريبة تغيير سلوكهم الطبيعي لتجنب الضريبة. فأي تغيير من هذا القبيل هو خسارة للمجتمع والاقتصاد الكلي، حيث يتحقق تصميم ضريبة أمثل ذات كفاءة عالية إذا اعتمدت مخططات تحفز على الامتثال من طرف المكلفين، لأن أي تغيير

1 - OCDE. (2014), Op.cit, P 33.
2 - Brookes, K., & Bédard, M. (2019). Ottawa doit simplifier la Loi de l'impôt sur le revenu. P 01.
3 - Mitu, N.E., Stanciu, C. (2018). Tax Principles Between Theory, Practice and Social Responsibility. In: Idowu, S., Sitnikov, C., Simion, D., Bocean, C. (2018) Current Issues in Corporate Social Responsibility. CSR, Sustainability, Ethics & Governance. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-70449-4_2. P 13.
4 - Hou, Y. (2019). Principles for the Design of the Real Property Tax. In: Development, Governance, and Real Property Tax in China. Politics and Development of Contemporary China. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-95528-5_6 . P 80.

بسيط في سلوك المكلفين سيؤثر على مسؤوليتهم تجاه الضريبة[1]. فتكلفة كفاءة الضريبة تقيم من خلال درجة ردود الفعل من طرف المكلف ومن خلال معدلات الضريبة[2]. فسلوك المكلفين تجاه الضريبة يعتبر مقياسا لكفاءة الضريبة وقدرتها على تحقيق إيرادات بأقل تكلفة ممكنة مقابل سلوك المكلفين بها[3].

5- مرونة الضريبة:

من الضروري وجود نظام ضريبي ديناميكي ومرن من أجل التكيف مع الاحتياجات المتغيرة والتطورات التكنولوجية والتجارية، فمن المهم أن تكون الضريبة مرنة لتلبية احتياجات الإيرادات العامة للحكومة مع التكيف مع الاحتياجات (النفقات) المتغيرة باستمرار، وبالتالي يجب مراجعة الأنظمة الضريبية بانتظام للتأكد من أنها تدعم السياسة المتبعة أو أنها ليس عائقا أمامها، وأنها مناسبة للواقع وقادرة على تحقيق الإيرادات المتوقعة[4].

أعطى الركود الاقتصادي في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة للمقترحات التي ناقشها الاقتصاديون لفترة طويلة كأداة لمكافحة الركود والتضخم، من أجل إدخال قدر من المرونة في جداول ونسب الضريبة، والهدف من ذلك هو جعل السياسية الضريبية فعالة، ويمكن تحقيق المرونة من خلال توفير التعديلات إما تلقائيا وفقا لصيغة تستند إلى مؤشرات اقتصادية قياسية أو وفقا لتقديرات القائمين على الاقتصاد[5].

المطلب الثاني: مفهوم الوعاء الجبائي:

يمثل الوعاء الجبائي النواة الأساسية لفرض الضريبة، وأهم عنصر يجب تحديده من أجل اقتطاع الضريبة، فكل عمليات فرض الضريبة أو اصلاح أو تعديل للنظام الضريبي ترتكز أساسا على الوعاء الجبائي بالدرجة الأولى.

1 - Nayudu, A. S. H. (2019). Tax Revenue Efficiency in India States: The case of Stamp Duty and Registration Fees. Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association, 112. https://www.jstor.org/stable/27067406. P 09.

2 - TAUBINSKY, D., & REES-JONES, A. (2018). Attention Variation and Welfare: Theory and Evidence from a Tax Salience Experiment. The Review of Economic Studies, 85(4 (305)), 2462–2496. https://www.jstor.org/stable/26543970. P 2462.

3 - Kitchen, H., McMillan, M., Shah, A. (2019). Property Taxation: Principles. In: Local Public Finance and Economics. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-21986-4_9. P 301.

4 - AICPA & CIMA (2017). Guiding principles of good tax policy: A framework for evaluating tax proposals, https://us.aicpa.org/content/dam/aicpa/advocacy/tax/downloadabledocuments/tax-policy-concept-statement-no-1-global.pdf.

5 - Dickinson Jr., W. B. (1961). Flexible taxation. Editorial research reports 1961 (Vol. I). http://library.cqpress.com/cqresearcher/cqresrre1961021500 . P 01

الفرع الأول: تعريف الوعاء الجبائي:

الوعاء الجبائي هو المبلغ الذي يستخدم كأساس لحساب الضريبة أو الرسم، ويتم الحصول على مبلغ الضريبة المستحقة بضرب الوعاء الجبائي بمعدل محدد، فالوعاء الجبائي يحدد كمية الإيرادات التي يساهم بها الأفراد عن طريق الضريبة[1].

الوعاء الجبائي هو ذلك المبلغ الذي تطبق عليه الضريبة أو معدل الضريبة، فعند تطرق الاقتصاديين إلى موضوع توسيع الوعاء الجبائي فإنهم يقصدون أن الضريبة أو الجباية بشكل عام سوف تطبق على نطاق أوسع من السلع والخدمات أو المداخيل[2].

فالوعاء الجبائي أو القاعدة الخاضعة للضريبة هي القيمة المعبر عنها بمبلغ الأعمال الخاضعة للضريبة، وهي نفسها القيمة التي سيطبق عليها معدل الضريبة المحدد بموجب القانون، حيث يجب أن يكون تقدير القاعدة حقيقيا ودقيقا، أي يتم تحديده باتفاق مباشر بين إدارة الضرائب وامتثال المكلفين بالضريبة[3].

يمكن تعريف الوعاء الجبائي أيضا على أنه، مبلغ مجموعة العائدات الخاصة بالفرد المكلف أو بهيئة، تستعمله الإدارة الجبائية لحساب الضريبة ولتحديد مقدار الضريبة أو نسبتها[4].

الوعاء الجبائي يمثل المبلغ الذي يستخدم كقاعدة لحساب الضريبة أو الرسم، من خلال اخضاعه لجدول أو معدل ما لتحديد الضريبة الواجب دفعها أو اقتطاعها[5]. من خلال ضرب القاعدة في سعر الضريبة أو معدلها، حيث ينتج الوعاء الجبائي من اختيار المادة أو العملية الخاضعة للضريبة، علاوة على ذلك يعتمد ذلك على تحديد الحدث المنشئ لها[6]. فيمكن أن تكون:

- واقع مادي (مثل سلعة معينة)؛
- واقع اقتصادي (رأس المال، مداخيل؛
- واقع قانوني (ملكية)؛

1 - Wikipedia, Assiette fiscale, https://fr.wikipedia.org/wiki/Assiette_fiscale ,
2 - Portail Québec (Thésaurus de l'activité gouvernementale), le site http://www.thesaurus.gouv.qc.ca/tag/terme.do?id=1046 . consulté le 23/12/2023 à 16:45.
3 - DGID.SN (Direction Generale des Impots et des Domaines sénégalaise), Base d'imposition (ou base imposable), le site http://www.impotsetdomaines.gouv.sn/fr/glossaire/base-dimposition-ou-base-imposable .
4 - linternaute.com, Base d'imposition, le site https://www.linternaute.fr/dictionnaire/fr/definition/base-d-imposition/ .
5 - DGI Gabonaise, Definitions et generalites de l'assiette de l'impot, le site http://www.dgi.ga/lassiette . consulté le 22/12/2023 à 11:05.
6 - Ooreka Argent site web, Assiette Fiscale, https://impot-sur-le-revenu.ooreka.fr/astuce/voir/481753/assiette-fiscale . consulté le 19/12/2023 à 15:06.

حيث يحدد الوعاء الجبائي من طرف المشرع من اجل انشاء ضريبة معينة، ويلزم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بالتصريح بمداخيلهم الخاضعة للضريبة.

يمكن تعريف الوعاء الجبائي من خلال أربعة عناصر[1]:

* عنصر مادي (سلعة، خدمة أو معاملة)

يتعلق العنصر المادي للوعاء الجبائي بتحديد السلع والخدمات والعمليات التي يحتمل أن تخضع للضريبة، هذه المرحلة حساسة للغاية، لأنها تحدد لاحقا عائد الضريبة المعنية ومشاكل تسييرها. فمعظم النصوص القانونية التي تفرض الضرائب والرسوم تقدم قوائم السلع أو الخدمات أو العمليات الخاضعة حسب كل ضريبة. كما تحدد هوية المالك بالنسبة لحالة السلع أو مقدم الخدمة في حالة الخدمات أو المسؤول عن العملية الخاضعة للضريبة.

تزودنا هذه العناصر بمعلومات عن طبيعة البيانات التي يتم التعامل معها والمعالجة التي تتم على هذه البيانات أثناء تحديد الوعاء الجبائي.

فاختيار المادة الخاضعة للضريبة متعلق باستراتيجية التسيير الجبائي، حيث يعتمد على مجموعة من الاحصائيات خاصة بقطاعات اقتصادية مختلفة، هذا الاختيار مرتبط بمعايير قياس تستعمل لقياس الوعاء الجبائي.

يتم تحديد الوعاء الجبائي وفق المبادئ التالية:

- جودة المعلومات والبيانات المجمعة من طرف الادارة الجبائية؛
- طبيعة النظام الجبائي الساري؛
- طبيعة الغش الجبائي المحتمل؛
- تنظيم الادارة الجبائية؛
- العلاقة بين الضريبة والمكلف؛
- التكلفة المالية للتسيير الجبائي؛
- الشخص الذي يتحمل عبئ تحديد الوعاء الجبائي.

لذلك يجب على الإدارة الجبائية:

- أن يكون لها درجة عالية من التحكم في مصادر المعلومات؛

1 - M. Aboulhassan et A. El Bouazzaoui et Yahya Essafi et R. Remmal et A. El Boukri. (1996). La fraude Fiscale, Edition Arabian Al Hilal. ISBN 9981-1698-0-3, P 41.

– أن تكون لديها الوسائل الكافية لاختيار المادة المشكلة للوعاء الجبائي؛

* عنصر القياس (القيمة، السعر، الكمية، الحجم، ....)

* طريقة التحديد (التصريح، المعاينة، جزافيا، ...)

فالطريقة الجزافية على سبيل المثال كلما كان تطبيقها على نطاق أوسع زاد نقص المعرفة لدى السلطة الضريبية وقل احتمال التحقق فيما يتعلق بالخاضعين لهذه الطريقة. عكس نظام التصريحات الذي يعطي المكلف المبادرة بتحديد المادة الخاضع للضريبة وذلك تحت رقابة الإدارة الجبائية ووفق إجراءات محددة، هذا النظام يمكن الادارة الجبائية من الحصول على مصدر للمعلومات يمكن تسييره والتحقق منه.

* عنصر الزمن أو الوقت (الحدث المنشئ، الفترة، ...)

يمكن تعريف الوعاء الضريبي بأنه المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة، مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وذلك حسب الأنظمة المحددة لذلك، وعلى هذا الأساس يمكن أن تفرض الضريبة على الدخل أو على رأس المال معا، أو الأفراد فقط إذا فرضت بغض النظر عن دخولهم أو ثروتهم.

الفرع الثاني: الحدث المنشئ للضريبة:

احتلت فكرة الحدث المنشئ للضريبة مكانة أساسية في القوانين الضريبية منذ منتصف القرن العشرين، حيث ينظر إليه تقليديا على أنه تاريخ ميلاد الدين الضريبي، ومع ذلك فإن هذا المفهوم القانوني القديم لا يزال غامضا ومهملا، حيث يثير تساؤلات حول معناه وخاصة استخدامه. وتظهر معلومتان أساسيتان عند دراسة الحدث المنشئ للضريبة ضمن القانون الجبائي فمن ناحية أولى للحدث المنشئ جانبان أحدهما مجرد عنصر لوصف الضريبة والآخر يستخدم كمرجع زمني، ومن ناحية ثانية يتجاوز الحدث المنشئ الإطار التقليدي لإنشاء الضريبة للوصول إلى تحصيلها، ومنه يجب التمييز بين فكرة الحدث المنشئ المتعلقة بالمسؤولية الضريبية الخاصة بالدين تجاه الخزينة العمومية، وبين فكرة تحصيلها، فالحدث المنشئ هو شرط ضروري وكافي للالتزام بتأسيس الضريبة وتصفيتها فقط دون الإشارة إلى دفعها[1].

أو هو الحدث الذي يتم من خلاله استيفاء الشروط القانونية اللازمة لدفع الضريبة[2].

1 - C. Bas, Le fait générateur de l'impôt, L'Harmattan, coll. (2007). « Finances publiques », P 31.
2 - la directive 77/388/CEE du conseil du 17 mai 1977 en matière d'harmonisation des législations des Etats membres relatives aux taxes sur le chiffre d'affaires - système commun de taxe sur la valeur ajoutée : assiette uniforme. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM%3Al31006 .

الحدث المنشئ للضريبة هو المناسبة المادية أو القانونية التي تمثل ميلاد الدين لصالح الخزينة العمومية، والتي يبدأ منها حساب الآجال القانونية لدفع الضريبة[1]. أو هي الحادثة أو المناسبة التي تخلق الدين الجبائي.

إن تحديد الحدث المنشئ للضريبة له نتيجتان مهمتان:

* **العامل الزماني للحدث المنشئ:** يجعل الحدث المنشئ من الضروري تطبيق القواعد والقوانين الجبائية السارية خلال تلك الفترة الزمنية، ولا تتغير مع مرور الزمن، فضريبة حدثها المنشئ سنة 2020 تحتسب حسب معدل سنة 2020 حتى وان احتسبت الضريبة في سنة 2021. أي نحتفظ بالنسب والمعدلات المطبقة بتاريخ الحدث المنشئ.

* **العامل المكاني للحدث المنشئ:** عند اكتشاف الحدث المنشئ للضريبة في مكان ما، يتم تطبيق القواعد والقوانين الجبائية السارية في المكان الذي وقع فيه الحدث المنشئ لتلك الضريبة، حتى وان كان فرض الضريبة في مكان آخر، ما لم تنص معاهدة ضريبية دولية على عكس ذلك.

الفرع الثالث: تقدير الوعاء الجبائي:

وضع المشرع عدة طرق لتقدير المادة الخاضعة للضريبة، نذكر أهم ثلاثة 03 طرق:

01- الطريقة العادية: وتدعى أيضا الطريقة المباشرة أو الحقيقية، هذه الطريقة مرتبطة بنظام جبائي يعتمد على التصريحات الخاضعة للرقابة. يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح بجميع مداخيله وجميع التكاليف القابلة للخصم، من هنا تتم العملية ببساطة عن طريق طرح التكاليف والأعباء من مجموع العائدات ليتم تحديد المبلغ الخاضع للضريبة.

02- الطريقة الجزافية: بهذه الطريقة، يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح بمجموع عائداته، والادارة الجبائية تفرض على هذا المبلغ معدلا وفق التقديرات التي تقوم بها الادارة الجبائية للتكاليف التي يتحملها دافعوا الضرائب. الهدف من هذه الطريقة هو الحد من تعدد الضرائب وتعقيدات الإجراءات الضريبية، فهي ضريبة وحيدة، بسيطة وسهلة الإدارة، وغير مكلفة[2].

03- الطريقة العقابية: تطبق هذه الضريبة التلقائية على المكلفين بالضريبة الذين يتخلفون عن السداد بشكل خطير، والذين لا يستجيبون للإشعارات الرسمية، والذين لا يقدمون تصريحاتهم الضريبية، حيث يخضعون تلقائيا من خلال العلامات الخارجية والمعلومات المتوفرة للإدارة الضريبة.

1 - Direction generale des Douanes Algerienne, Fait générateur, https://www.douane.gov.dz/spip.php?definition43&lang=fr .

2 - Hameurlaine Mohamed et Mati Elhadj. (2020). Le choix fiscal de régime d'imposition et son impact sur le résultat de l'entreprise Cas pratique : société de capitaux, Journal of Economics And Management, vol 20 N01, P 493.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للوعاء الجبائي:

عرف الوعاء الجبائي تطورا عبر التاريخ، وذلك سعيا لمواكبة التطورات الاقتصادية، وطبيعة الأنظمة المتبعة في فرض الضريبة، حيث كان فرض الضريبة على أساس الأفراد لا يعطي المردود الكافي، مما جعل الأنظمة تتجه نحو فرض الضريبة على ما يكسبه أو يمتلكه الفرد من أموال ومن أرباح يحققها من خلال نشاطاته الاقتصادية.

الفرع الأول: تحول الوعاء الجبائي من الأفراد إلى الأموال:

ركزت الأنظمة الضريبية على الوعاء الجبائي باعتباره أساسا لفرض الضريبة ومعيارا للتميز بين مختلف الضرائب، فكانت الضرائب تفرض على الرؤوس[1]، حيث جعلت من الفرد أو الشخص نفسه وعاء للضريبة مهما كانت ممتلكاته، اعتُمد على هذا النوع من الوعاء خلال فترة الامبراطوريات القديمة بداية من الفراعنة إلى اليونان والرومان واستمرت خلال القرون الوسطى إلى نهاية القرن الماضي، لكن هذا النوع من فرض الضريبة كان بعيدا على أسس العدالة وبعيدا عن موضوعية فرض الضريبة، حيث يمكن للفرد دفع الضريبة سواء كان فقيرا معوزا أو غنيا، كما ان العائدات من مثل هاذا النوع من الضريبة أصبح لا يحقق العائد المطلوب. لذلك تم استبدال الفرد كوعاء إلى ما يمتلكه الفرد ذاته من الثروات والأرباح والدخول.

الفرع الثاني: التحول من الوعاء الوحيد إلى تعدد الأوعية:

بعد الاعتماد على الأموال في تحديد الوعاء الجبائي بدل الفرد، واجهت الضريبة مشكلة أخرى تتعلق باعتماد أحادية الوعاء أو بتعدد الأوعية (الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة)، والبداية كانت في القرن السابع عشر ضمن الفكر الفيزوقراطي، حين اعتبروا أن الأرض هي القطاع المنتج الوحيد، وأن الاقتطاع الضريبي يجب أن يقتصر على الناتج الصافي للأرض دون غيره، إلا أن أسلوبهم لم ينجح، ثم طرحت أفكار أخرى تطالب باعتماد الوعاء الوحيد منهم **هنري جورج** في الولايات المتحدة الذي طالب بفرضها على الزيادة الرأسمالية في قيمة الأراضي[2]، وفي العصر الحديث نجد الفرنسي **شيليه** الذي طالب بفرض الضرائب على مصادر الطاقة، وتحاول كل هذه الأفكار تبرير مقترحاتها اعتمادا على مبادئ الضريبة وأهمها تحقيق العدالة وتحقيق الوفرة، لكن الواقع اتجه إلى الأخذ بتعدد الأوعية، لأنه يتماشى وتنوع الأنشطة الاقتصادية، وكل ضريبة تكمل نقائض وعيوب الضريبة الأخرى، كما أن متطلبات العدالة والوفرة تقتضي تعدد أوعية الضريبة.

---

1 – أحميدوش مدني، تكروري هشام. (2021). التطور التاريخي للظاهرة الضريبية عبر العصور. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. مجلد 2021 28 فيفري. ص 15.

2 - Trannoy, A. (2018). Taxation foncière redistributive : une fondation macroéconomique du georgisme. Revue française d'économie, XXXIII, P 184. https://doi-org.sndl1.arn.dz/10.3917/rfe.181.0181

الفرع الثالث: التحول من رأس المال إلى الدخل:

يمكن تحقيق فعالية الضريبية أكثر من خلال اقتطاع ضريبي على كل الأموال (الأوعية) المتوفرة في المجتمع، ففرض الضريبة على رأس المال والدخل أدى الى ظهور المفاضلة بين الأسلوبين أيهما أفضل ويمكن الاعتماد عليه[1]، حيث انتهت المقارنة إلى تفضيل الدخل الصافي كوعاء شبه وحيد لفرض الضريبة لمجموعة من الاعتبارات، بعضها خاص بالدخل والبعض الآخر خاص برأس المال. يعتبر الدخل العنصر الأكثر تعبيرا عن القدرة على الدفع من رأس المال، بعد أن كان راس المال هو المؤشر الأكثر تعبيرا عن مظاهر الثراء حين كانت العقارات هي أهم أشكال الثروة، لكن بعد اتساع دائرة النشاط الاقتصادي وتنوع الدخول أصبح الأفراد يحققون دخولا دون الحاجة إلى رأس المال تعادل أضعاف ما يحققه ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال، مثل إيرادات المهن الحرة، كما أن مميزات الدخل (الدورية والانتظام والتجدد) تجعله الوعاء الأكثر ملائمة مع قواعد الضريبة وبالتالي تحقيق أهدافها، ومن جهة أخرى فإن النظرة إلى رأس المال قد تغيرت، وأصبح ينظر إليه كأحد عوامل الإنتاج الرئيسية التي يجب أن يعفى من الضريبة، وأن اخضاعه هو هدم لجزء من المقدرة الإنتاجية للمجتمع.

وهكذا تراجعت حصة الضرائب على رأس المال من مجموع حصيلة الضرائب في كل الدول مع مطلع القرن الماضي حيث بدأت الدول في اخضاع الدخول وتخفيض الضريبة على رأس المال، والملاحظ حاليا أن الضرائب على رأس المال يقتصر فرضها على ملكية العقارات خاصة المبنية من طرف الجماعات المحلية.

الفرع الرابع: أسلوب الاقتطاع المباشر والاقتطاع غير المباشر:

عندما تطالب الدولة أصحاب عوامل الإنتاج بجزء من عوائدهم اعتبرت الضرائب مباشرة، أما عندما تنتظر عملية إنفاق هذه العوائد على السلع والخدمات اعتبرت الضرائب غير مباشرة. إن اختلاف الاقتطاع الضريبي سوف يؤدي بالنتيجة إلى اختلاف الآثار المترتبة على وقائع مختلفة (حالة انتاج الدخل أو حالة انفاقه)، سواء من حيث قواعد الاقتطاع أو من حيث ردود أفعال المكلفين بالضريبة أو من حيث الاستخدام والتأثير[2].

الفرع الخامس: أسس انشاء الوعاء الجبائي:

يرتبط تاريخ الضرائب ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة. يظهر ذلك من خلال تكيف التقنيات الضريبية مع التغيرات المرتبطة بمفهوم دور الدولة بين القرن التاسع عشر والقرن العشرون، إذ أدى الانتقال من الضرائب التحليلية إلى الضرائب التركيبية، وإضفاء الطابع الشخصي على الضرائب لمراعات القدرة على الدفع إلى تعميم أسلوب التصريح وبالتالي انشاء نظام رقابة لاحقة على تلك التصريحات. فأصبح النظام التصريحي هو النظام الوحيد المناسب

1 - André, M., & Guillot, M. (2014). 1914-2014: Cent ans d'impôt sur le revenu. Notes IPP, (12). P 02.

2 – فنغور عبد السلام. (2017). تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، ص 33.

لإنشاء ضريبة حديثة نظرا لتعقيدات العناصر التي تدخل في حساب هذه الضريبة. في فرنسا وبداية من اصلاح Caillaux 1914-1917 تم تعميم تقنية التصريحات الجبائية على النظام الجبائي بأكمله[1].

في حالة اعتماد نظام التصريحات يصبح لزاما على الادارة الجبائية اعتبار تصريحات المكلفين بالضريبة صحيحة مادامت لا تحتوي على عناصر تدعوا إلى الشك فيها، وبهذا فإن الإدارة الجبائية مضطرة إلى الاعتماد على تلك التصريحات مادامت غير قادرة على البحث على الأوعية الجبائية والأسس الخاضعة للضريبة عند كل مكلف بصفة منفردة، لكنها بالمقابل تفرض نظاما رقابيا على تلك التصريحات بالإضافة إلى فرض عقوبات على من يمتنع عن التصريح بممتلكاته وأرباحه أمام الإدارة الجبائية.

يبقى إذا الوعاء الجبائي رهين تصريحات المكلفين بالضريبة الذين يلتزمون بتطبيق القوانين والأنظمة السارية، في حين يبقى جزء من الوعاء الجبائي غائبا عن التصريحات أمام الادارة الجبائية نتيجة بعض التشوهات والسلوكيات أهمها التهرب والغش الجبائي، إضافة إلى الأوعية الضريبية الغائبة عن أروقة الاقتصاد الرسمي للدولة والتي تنشط في الخفاء (الاقتصاد الموازي) بعيدة المنال بالنسبة للإدارة الضريبية، كونها إيرادات تم تحقيقها بعيدا عن مجال رقابة الدولة ممثلة في الادارة الجبائية. وبالتالي يبقى التصريح الخاص بالمكلف هو القناة الوحيدة التي تعتمد عليها الادارة الجبائية في جمع المعلومات عن الأوعية الضريبية.

إن اعتماد التصريحات الضريبية للمكلف كأساس لنشوء وتحديد الأوعية الضريبية يؤدي إلى وجود تشوهات على الأوعية الضريبية، ويفتح المجال أمام الممارسات التي من شأنها أن تجعل الوعاء الجبائي معرض للتآكل بسبب التهرب الضريبي، الغش الجبائي والتوجه للنشاط في الاقتصاد الموازي وبالتالي استرجاع الوعاء الجبائي المعرض للتآكل عن طريق الرقابة الجبائية الفعالة من طرف أعوان الادارة الجبائية[2]. وبهذا أصبح من الضروري تطوير أساليب انشاء الأوعية الجبائية وذلك بتحيين طرق وأساليب التصريحات الجبائية وكذلك طرق الرقابة عليها، من خلال عصرنة وتطوير الادارة الجبائية خاصة في مجال رقمنة التصريحات الجبائية[3]. وبالتالي تسهيل عملية الكشف عن أوعية جبائية جديدة وتوسيع القاعدة الجبائية للمساهمة في زيادة تحسين مستوى التحصيل الجبائي.

1 - Bazart, Cécile. (2000). La fraude fiscale : modélisation du face à face Etat-Contribuables. Diss. Université de Montpellier, 2000. P 20.

2 - Samir, MAHTOUT. (2019). "Le système fiscal Algérien: Analyse et évaluation des performances du dispositif du contrôle fiscal. Journal of Economic Integration 07, no 04 . P 137.

3 - KHANFOR, ABDELKADER, and M. O. H. A. M. E. D. EL MANIANI. (2019). "Effet de la modernisation du service public sur la performance de l'administration fiscale." Public & Nonprofit Management Review 4.1. P 25.

المطلب الرابع: النظام الجبائي والسياسة الجبائية كمحددات للوعاء الجبائي:

تسعى معظم الأنظمة الاقتصادية في العالم إلى الاستغلال الأمثل لأنظمتها الجبائية، في تحقيق مخططاتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. لذلك يحظى النظام الجبائي بأهمية كبيرة من طرف القائمين على قطاع المالية، سعيا منهم إلى تطبيق سياستهم الجبائية من خلال نظام جبائي فعال.

الفرع الأول: ماهية النظام الجبائي:

أولا: مفهوم النظام الجبائي

للنظام الجبائي عدة مفاهيم، تختلف هذه المفاهيم حسب الزاوية التي ينظر من خلالها إلى النظام الجبائي، فهناك المفهوم البسيط الذي يرتبط بالضريبة وتقنياتها بشكل خاص، بالإضافة إلى المفهوم الشامل المرتبط بكل عناصر الضريبة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، نذكر بعض التعريفات للنظام الجبائي كما يلي:

عرف النظام الجبائي على أنه "النظام الجبائي هو مجموعة الضرائب المحددة والمختارة من الصور الفنية للضرائب والمراد تطبيقها في بيئة تتلاءم معها، وذلك بواسطة القوانين والتشريعات المختلفة والمذكرات التفسيرية التي تسعى في النهاية إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية"[1].

كما تم تعريفه أيضا على أنه "هو مجموعة الاقتطاعات الجبائية في بلد معين، وخلال فترة معينة تشكل فيه الضريبة الاقتطاع الأمثل من حيث وعائها وتحصيلها بتناسق وتجانس صورها الفنية والآثار الاقتصادية المختلفة، الهادفة لتحقيق أدوار الدولة، بما يعكس طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتكامل والراشد".[2]

بالإضافة إلى تعريف النظام الجبائي على أنه "هو عبارة عن مجموعة من الضرائب المطبقة والصادرة في شكل قوانين وتشريعات، وتضطلع الإدارة الجبائية بتحصيل هذه الضرائب، في إطار اللوائح والقوانين الخاصة والعامة المتعارف عليها بعيدا عن المعارضة والتضارب"[3]

كما يعتبر النظام الجبائي "مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها بتناسق وتجانس في بلد معين وخلال فترة معينة تحقيق أهداف الدولة بما يعكس طبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".[4]

---

1 – ولهي بوعلام. (2012). النظام الجبائي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 15.

2 – عجلان العياشي. (2006). ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992-2009 حالة ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 46.

3 – دوة محمد. (2016). أثر الفساد على فعالية النظام الجبائي التحديات والحلول دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، ص 28.

4 – نبق قويدر. (2010). أثر النظام الجبائي على سلوك المكلف بدفع الضريبة دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، ص 19.

تم تعريفه أيضا على أنه "ذلك الهيكل المكون من عدد الصور الفنية للضريبة المحددة والمختارة والمراد تطبيقها في بيئة توافقها وذلك بواسطة القوانين والتشريعات المختلفة وذو ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع، في إطار السياسة الجبائية".[1]

عرف (D.G Chernik) النظام الجبائي بانه تشكيل معقد يتضمن أنظمة فرعية مترابطة: نظام فرعي ضريبي نظام فرعي للإدارة الجبائية. يقدم النظام الفرعي الضريبي كمجموعة من الضرائب التي يحددها القانون والتي يدفعها الأشخاص المعنويون والأشخاص الطبيعيون لتمويل ميزانية الدولة، أما النظام الفرعي للإدارة الجبائية فيغطي جميع الهيئات التي تسمح لها الدولة بممارسة الرقابة على امتثال المكلفين لالتزاماتهم الضريبية. كما يعرف (A.V Tolkushin) النظام الجبائي بأنه مجموعة من الضرائب والرسوم المفروضة في الدولة، وكذلك أشكال وأساليب تنظيمها. أيضا عرفه (T.F Yutkina) أنه عبارة عن مجموعة من الضرائب والرسوم التي يتم تحصيلها في دولة معينة، ومجموعة من القواعد والأنظمة التي تحدد صلاحيات ومسؤوليات الأطراف المشاركة في العلاقات الجبائية القانونية. كما عرف (I.A Mayburov) النظام الجبائي بأنه وحدة متكاملة تستند إلى مبادئ عناصره الرئيسية المترابطة، هذه العناصر هي الأساس القانوني التنظيمي للضرائب، إضافة إلى جميع الضرائب والرسوم، والمكلفين بالضريبة، وآلية الادارة الجبائية، فالنظام الجبائي نظام مفتوح وتفاعلي (ديناميكي).[2]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف النظام الجبائي على أنه مجموعة الضرائب والرسوم المفروضة في دولة معينة لفترة زمنية معينة، وفق تنظيمات وتقنيات وفنيات محددة بواسطة القوانين والتشريعات الجبائية، في ظل رقابة وتنظيم الإدارة الجبائية المكلفة بتسيير العلاقة بين مكونات هذا النظام، من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية التي تعتمدها الدولة.

ثانيا: أهمية النظام الجبائي

يعتبر النظام الجبائي للدولة، محددا رئيسيا لمؤشرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي، الدين العمومي، العجز المالي والتضخم، نتيجة لذلك يلعب النظام الجبائي دورا هاما في مجهودات مجموعة من الدول النامية من أجل تحسين فعاليتها الاقتصادية وفعالية ميزانيتها العامة.[3] انطلاقا من هذا المبدأ فإن وضع الاقتصاد الكلي لبلد ما يتأثر بنظامه الضريبي، فهناك صلة بين مستوى النمو الاقتصادي، التنمية والنظام الجبائي.

---

1 – أحمية فاتح. (2017). النظام الجبائي الجزائري في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، ص 48.

2 - Nazarov, Vladimir N. (2016). "Tax system: The concept and its legal content." International Electronic Journal of Mathematics Education 11.7 . P 2197. https://www.iejme.com/download/tax-system-the-concept-and-its-legal-content.pdf .

3 - K. Amirthalingam (2013) Importance and Issues of Taxation in Sri Lanka, Colombo Business Journal, 04 (01). P 56. https://www.researchgate.net/profile/Kopalapillai-Amirthalingam-2/publication/345082285_The_Importance_of_Taxation_and_the_Role_of_Indirect_Taxes_in_Developing_Cou

يحظى النظام الجبائي بأهمية كبيرة في المجتمع، باعتباره محط اهتمام كل الفاعلين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فمن جهة تهتم الحكومة بمستوى تأثير النظام الجبائي على التشغيل، الادخار، والاستثمار، وأثره على حجم الحصيلة الضريبية التي تمثل النسبة الأكبر في تمويل النفقات العمومية. كما يهتم القائمون على الجباية بإبرام الاتفاقيات الجبائية الدولية لتشجيع المؤسسات الوطنية وحمايتها من الازدواج الضريبي [1]. بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخارجية وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، انطلاقا من الاتفاقيات والتحفيزات الجبائية المعروضة على المستثمرين الأجانب[2].

أما من جهة أخرى يهتم القطاع العائلي بمدى تأثر المستوى المعيشي، الاستهلاك والادخارات بتغيرات النظام الجبائي[3].

ثالثا: أركان النظام الجبائي:

يقوم النظام الجبائي على ركنين أساسيين هما الهدف أو الغاية من النظام الجبائي والوسيلة المستخدمة من أجل تحقيق هذا الهدف.

01- الأهداف الرئيسية للنظام الجبائي:

تغطي الأنظمة الجبائية أربعة أهداف رئيسية[4]:

أ- **تحقيق الإيرادات:** أول هدف من أهداف النظام الجبائي، وهو تحصيل الإيرادات العامة موزعة على مختلف المكلفين بالضريبة.

ب- **إعادة التوزيع:** يجب إعادة توزيع الإيرادات من أجل تحقيق العدالة، فالضريبة التصاعدية تحقق بصفة عامة هذا الهدف، حيث يتم فرض معدل ضريبة مرتفع على المداخيل المرتفعة ومثال عن ذلك الضريبة على الثروة.

---

ntries_A_Survey_of_Literature/links/5f9d7f19a6fdccfd7b8e02bd/The-Importance-of-Taxation-and-the-Role-of-Indirect-Taxes-in-Developing-Countries-A-Survey-of-Literature.pdf .

1 – ولهي بوعلام. (2012). النظام الجبائي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 20.

2 - Maxime, Assi Tano, and Oulai Sieni Toussaint. (2019). "Effets de la Politique Fiscale sur la Croissance Economique: Une Analyse sur Donnees de Panel Appliquee a Six Pays de L'Uemoa." European Scientific Journal. P 104.

3 - Artus, Patrick, Eric Bleuze, Florence Legros, and Jean-Paul Nicolaï. (1991). "Épargne Des Ménages Choix de Portefeuille et Fiscalité En France." Revue Économique 42, no. 4. P 675. https://doi.org/10.2307/3502091.

4 - KHEMICI, CHIHA. (2012). La fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement : Cas de l'Algérie. Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques, N° 03-2012. P 33.

ج- **استيعاب العوامل الخارجية:** الهدف الثالث يرتكز على خلق معدلات جديدة من أجل حلول اقتصادية أخرى، حيث تُستعمل الضرائب والاعانات لضمان تماشي أسعار السوق مع التكلفة الاجتماعية والميزة الجماعية.

د- **التمثيل:** من الضروري تعزيز التمثيل السياسي، فعندما تعتمد الحكومة على الإيرادات الضريبية أكثر من إيرادات الموارد الطبيعية أو المساعدات الدولية أو القروض التمويلية، يتم تعزيز مساءلة الحكومات أمام ممثلي المواطنين عن استخدام الأموال العامة. وبالتالي فإن آثار اعتماد النظام الجبائي على الضرائب المباشرة على الدخل الشخصي ودخل المؤسسات تكون أكثر عمقا.

02- وسيلة النظام الجبائي:

يمكن تقييم النظام الجبائي عن طريق دراسة الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه، وللوسيلة عنصران هما العنصر الفني والعنصر التنظيمي. فالعنصر الفني يحدد بمجموعة القواعد القانونية التي تحدد الأصول العلمية والفنية لمجموعة الضرائب التي تشكل النظام الجبائي، أما العنصر التنظيمي فإنه يؤدي دورا هاما في جعل النظام الجبائي وسيلة لتحقيق أهدافه[1]. وبكون الضريبة تلعب دورا هاما في الاقتصاد فهي وسيلة في يد السياسة الاقتصادية والاجتماعية، إذ يمكن تسميتها "بالسلاح الجبائي".[2] حيث يمكن استعمال سلاح الجباية من أجل تحسين ظروف النمو الاقتصادي.[3]

جميع الأنظمة الضريبية لها ثلاث جوانب مهمة: أولا، تغيير الأسعار والنسب الضريبية، وبالتالي غالبا ما تؤثر على توجيه موارد الاقتصاد، ثانيا، تلعب الأنظمة الضريبية دورا رئيسيا في إلقاء عبء البرامج الحكومية على عاتق المواطنين دافعي الضرائب، وأخيرا، فإن البيروقراطيات الإدارية هي المسؤولة على تحصيل وتنفيذ الإيرادات الجبائية، ومن خلال هذه الجوانب الثلاثة تظهر أهم الانتقادات الكلاسيكية لتقييم الأنظمة الجبائية وهي: الفعالية، العدالة والبساطة.[4]

---

1 – أحمية فاتح، النظام الجبائي الجزائري في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص 78.

2 - LEROY, MARC. (1994). "L'ORGANISATION DU CONTRÔLE FISCAL : Une Forme «originale» de Bureaucratie." Revue Française de Science Politique 44, no. 5 (1994) : P 828. http://www.jstor.org/stable/43119314.

3 - OSSI, Rodrigue. (2013). "LA POLITIQUE PUBLIQUE DE LUTTE CONTRE LA FRAUDE FISCALE EN FRANCE FISCALE EN FRANCE". Mémoire professionnel à l'Ecole Nationale d'Administration, Université de Strasbourg III, P 07. https://www.etudes-fiscales-internationales.com/media/02/01/3547804120.pdf .

4 - Slemrod, Joel, and Christian Gillitzer. (2014). Tax systems. Cambridge, MA: MIT Press, 2014. https://www.nber.org/reporter/summer-2002/tax-systems .

رابعا: استدامة النظام الجبائي:

لا يوجد اجماع في الأبحاث حول استدامة النظام الجبائي وكيفية قياسه وتقييمه، فمن منظور الاقتصاد الكلي يمكن معرفة مدى استدامة النظام الجبائي من حيث توازن الميزانية العامة، فغالبا ما يتم مناقشة العلاقة بين الضرائب ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأبحاث. حيث تعتبر هذه الأبحاث الضريبة أداة للتأثير على احتياجات اقتصادية واجتماعية وبيئية معينة، حيث ركزت على الضرائب العادلة والمساواة الضريبية ولكنها لم تتناول بشكل كاف أبعاد الاستدامة. فاستدامة النظام الجبائي هو مدى مساهمته في الاستدامة المالية[1]، وإمكانية النظام الجبائي في مسايرة الاحتياجات التمويلية للميزانية العامة، كون الإيرادات الجبائية تمثل نسبة معتبرة من إيرادات الميزانية العامة.

الفرع الثاني: ماهية السياسة الجبائية:

تعتبر السياسة الجبائية مرآة عاكسة للاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، فمن خلال دراسة السياسة الجبائية لدولة ما، يمكن معرفة التوجه الاقتصادي والاجتماعي للدولة من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على بعض الأنشطة والسلع دون الأخرى.

أولا: تعريف السياسة الجبائية:

من أجل الفهم الجيد للسياسة الجبائية يجب الإحاطة بكل جوانب المناخ السياسي السائد، فالسياسة الجبائية هي أحد منتجات المناخ السياسي بصفة عامة، فالتركيبة الجبائية هي منتوج خاص بالسياسات المعتمدة في البلاد.[2]

فالضريبة تعتبر من أقدم النشاطات للحكومة التي تحتاج دائما للأموال للوفاء بالخدمات التي وعدت بتقديمها، وبالتالي فهي تحتاج للضرائب، ولأن الضريبة لم تحظى بشعبية عند المواطنين، كان على الحكومات إيجاد أفضل الطرق لزيادة تحصيل الأموال التي تتزايد الحاجة إليها، مع مراعات الحد الأدنى للمعارضة السياسية، وغالبا ما تكون السياسة الجبائية آلية أكثر ملائمة للتعامل مع القضايا المعقدة المتعلقة بالنفقات العامة، أو العديد من الأشكال الأخرى لتنفيذ السياسة العامة. فصناعة سياسة جبائية وكما هو الحال في أي سياسة أخرى، تشمل عدة أشياء، ففرض الضريبة على هذه الأشياء يجب تحديد مبلغ الضريبة المفروض، نوع الضريبة الواجب تطبيقه، والأحكام الخاصة بالإعفاءات التي يستفيد منها بعض المجموعات في الاقتصاد، فهذا القرار له العديد من الانعكاسات، لهذا يجب تحديد خيارات السياسة الجبائية من خلال الموازنة بين مجموعة من الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والقانونية.[3]

1 - Nerudová, Danuše, et al. (2019). "Tax system sustainability evaluation: a model for EU countries." Intereconomics 54.3. P 138.
2 - HOLCOMBE, RANDALL G. (1998). "TAX POLICY FROM A PUBLIC CHOICE PERSPECTIVE." National Tax Journal 51, no. 2. 359–71. http://www.jstor.org/stable/41789332.
3 - Peters, B. Guy, and Jon Pierre, eds. (2006). "Handbook of public policy". Capter 16 Tax policy. P 281.

تعتبر السياسة الجبائية من وجهة نظر أخرى " مبررا لأكاذيب الضرائب في حكومة تحتاج لموارد مالية لتمويل وظائفها الرئيسية، فللضريبة عدة تكاليف، منها ما ينعكس مباشرة على تكلفة تحصيل الضريبة، ومنها ما ينعكس على توزيع الموارد والعدالة في توزيع الدخل.[1]

يمكن تعريف السياسة الجبائية بأنها مجموعة الأساليب والتدابير التي تكتسي طابعا ضريبيا، غالبا ما تكون مرتبطة بتنظيم التحصيل الجبائي قصد تمويل الإيرادات العامة من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجه الاقتصادي من جهة أخرى.[2]

كما تم تعريف السياسة الجبائية على أنها: " أداة في يد الدولة تستعملها بهدف إحداث تأثيرات مرغوبة، أهمها تقليل الانحرافات الاقتصادية، وتحقيق التوازن بما يتناسب مع الأهداف العامة للدولة ".[3]

يمكن تعريف السياسة الجبائية على أنها مجموعة الأدوات والأساليب التي تستعملها الدولة خلال محاولتها تحصيل إيرادات الميزانية العامة، ومحاولة توجيه الاقتصاد وتحقيق التوازن المالي والاقتصادي.

ثانيا: الأثر الاقتصادي للسياسة الجبائية:

تستعمل معظم الدول الجباية من أجل تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك تستغل سياستها الجبائية من خلال فرض الضرائب للتحكم في عدة مجالات اقتصادية أهمها الاستثمار، الادخار وحتى الاستهلاك.

1- دور السياسة الجبائية في مجال الاستثمار:

من وجهة النظر الكلية، يشكل الاستثمار عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد الكلي، حيث يمكنه التأثير على زيادة تراكم الثروة الاجتماعية، ويؤدي الاستثمار دورا هاما جدا في النمو الاقتصادي وتصميم السياسات الجبائية. أما من وجهة النظر الجزئية فإن اتخاذ قرار استثمار المؤسسات من خلال العائد من الاستثمار والتكلفة اللذان يتحددان من خلال السياسة الجبائية المعتمدة. أما فيما يتعلق بتأثير الضرائب المفروضة على الاستثمار أجريت دراسات تجريبية كثيرة حيث قدرت Sa Linge & Summers تأثير تغيير النظام الجبائي على القيمة السوقية وأرباح الشركات المدرجة باستخدام نموذج Q. علاوة على ذلك تؤثر الضريبة على التوزيع الجغرافي للاستثمار واختيار موقع العمل، خاصة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر بعض الدراسات الأمريكية أن

1 - Shome, Mr Parthasarathi, ed. (1995). Tax policy handbook. International Monetary Fund. P 03.

2 – سيليني جمال الدين، فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية دراسة حالة نظام جباية تيك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2021، ص 50.

3 – حموش خولة، فعالية النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2005-2020، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2022، ص 12.

الضرائب تؤدي دورا مهما في التأثير على خيارات الاستثمار. أما من خلال دراسة Kvasz الذي قام بحساب معدل الضريبة الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، واتضح أن السياسة الجبائية تلعب دورا معينا في جذب الاستثمار الأجنبي.[1]

من خلال ما سبق فإن المستثمر يسعى إلى تحقيق الأرباح، مما يعني أن دخل الاستثمار يجب أن يكون أكبر من تكلفته، تلك التكلفة التي تتأثر بالسياسة الضريبية، ومنه فإن للسياسة الضريبية أثرا هاما على اتخاذ قرار الاستثمار. وبالتالي تأثر الضرائب على تكاليف الاستثمار وعلى تشجيع أو كبح الاستثمار، فالحكومة عند فرضها ضرائب على الدخل الهامشي للاستثمار تقوم بإبطاء الدخل الهامشي للاستثمار من أجل كبح سلوك الاستثمار، أما عندما تقوم الحكومة بعرض التخفيضات الضريبية فإن ذلك يقلل من تكاليف الاستثمار مما يشجع سلوك الاستثمار.[2]

2- دور السياسة الجبائية في تحديد سلوك الاستهلاك، الإنتاج و حماية البيئة:

تعتبر السياسة الجبائية من أكثر الأدوات فعالية في مجال توجيه سلوك المستهلك، حيث تستعمل الحكومة الضريبة كمحفز أو كمخفض لسلوك المستهلكين تجاه سلع معينة، وذلك حسب الإرادة السياسة أو اعتبارات اقتصادية مختلفة.

وأحسن مثال عن دور السياسة الجبائية في تحديد سلوك المستهلك، مجال حماية البيئة من الأكياس البلاستيكية، حيث توصلت دراسة حول استهلاك الأكياس البلاستيكية في البرتغال أن مستوى استهلاكها قد انخفض بنسبة 74 % فورا بعد (04) أربعة أشهر من فرض الضرائب على الأكياس البلاستيكية (من 2.25 إلى 0.59 كيس للفرد في خرجة تسوق واحدة)، النتائج التي أكدتها دراسة لاحقة لحالة (ايرلندا) سنة 2009 للباحثين AYALON & Al حيث انخفض استهلاك الأكياس البلاستيكية إلى 90%. ولم تؤثر هذه السياسة الجبائية فقط على الاستهلاك بل وكنتيجة لذلك انخفض انتاج تلك الأكياس إلى 30% بعد (08) ثمانية أشهر فقط بعد تطبيق الضريبة على الأكياس البلاستيكية. هذا الانخفاض وجه المستهلكين إلى استهلاك الأكياس ذات الاستعمال القابلة لإعادة الاستعمال مقابل الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال لمرة واحدة.[3]

1 - X. Fei. (2010). "The Influence of Tax Policies on Project investment," 2010 3rd International Conference on Information Management, Innovation Management and Industrial Engineering, pp. 23, doi: 10.1109/ICIII.2010.170.

2 - X. Jia. (2012). "The tax policy research to promote the development of modern logistics industry in Chang -Ji-Tu Pilot Zone," International Conference on Information Management, Innovation Management and Industrial Engineering, pp. 320, doi: 10.1109/ICIII.2012.6339843.

3 - Martinho, Graça, Natacha Balaia, and Ana Pires. (2017). "The Portuguese plastic carrier bag tax: The effects on consumers' behavior." Waste management 61. P 04.

لهذا نجحت السياسة الجبائية في توجيه سلوك المستهلك، وفي نفس الوقت تحقيق هدف حماية البيئة من آثار الأكياس البلاستيكية. بالإضافة إلى التأثير على مستويات الإنتاج.

الجدول رقم (1-1): تجارب أثر السياسة الجبائية لبعض البلدان على استهلاك الأكياس البلاستيكية:

البلاد	السياسة الجبائية	الاستهلاك
بلجيكا سنة (2007)	ضرائب أو رسوم باتفاق طوعي	انخفاض من 60 إلى 80%
الدنمارك سنة (1994)	ضرائب أو رسوم (بالإضافة إلى الأكياس الورقية)	انخفاض 50% في مبالغ انتاج الأكياس البلاستيكية
ايرلندا سنة (2002)	فرض ضرائب ورسوم	- انخفض استخدام الأكياس البلاستيكية بنسبة 90%. - زيادة بين 12 و 14 مليون يورو في الإيرادات البيئية
لكسمبرغ (2004،2007)	بداية تطوعية في استعمال الأكياس الصديقة للبيئة سنة 2004، بداية فرض الضرائب على الأكياس البلاستيكية سنة 2007	- التقليل من استخدام حوالي 560 مليون كيس تسوق ذو الاستخدام الواحد حتى عام 2013.
مالطا (2009)	فرض ضرائب ورسوم	- تقليل استهلاك قرابة 25 مليون كيس بلاستيكي (50% من الاستهلاك قبل فرض الضريبة، وتوفير أكثر من 150 طن من البلاستيك) خلال سنتين (02) من فرض الضريبة.
اسبانيا (2009)	اخضاع تطوعي في كاتالونيا	انخفاض 40% من الأكياس المباعة
رومانيا (2009)	فرض ضرائب ورسوم	زيادة في الأكياس البلاستيكية من 27 مليون كيس سنة 2009 إلى 60 مليون كيس سنة 2010.
المملكة المتحدة (بلاد الغال ويلز سنة 2011، ايرلندا الشمالية في 2013، سكتلندا في 2014، إنجلترا في 2015	فرض ضرائب ورسوم	بلاد الغال انخفاض قدره 71% سنة 2015، ايرلندا الشمالية 72%، اسكتلندا حوالي 80% في 2015، إنجلترا بـ 85% في 2016.

المصدر:

Martinho, Graça, Natacha Balaia, and Ana Pires. "The Portuguese plastic carrier bag tax: The effects on consumers' behavior." Waste management 61 (2017): P 08.

03- دور السياسة الجبائية في النمو الاقتصادي (نموذج سكالي Scully):

رغم تزايد التوجه نحو اقتصاد السوق إلا أن الحكومة تفضل الاحتفاظ بالحد الأدنى لتواجدها من خلال أدواتها السياسية مثل الضرائب[1]، إلا أن ما يعاب على تواجد الحكومة هو أثر الضرائب على حوافز الاستثمار وكفاءة توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، أما الجانب الإيجابي للتواجد الحكومي هو فرض الأمن وسن القوانين والاحتفاظ بالنظام العام. وتوصل النموذج إلى العلاقة بين معدل النمو والضريبة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): تمثيل بياني لأثر الضريبة على النمو الاقتصادي نموذج سكالي:

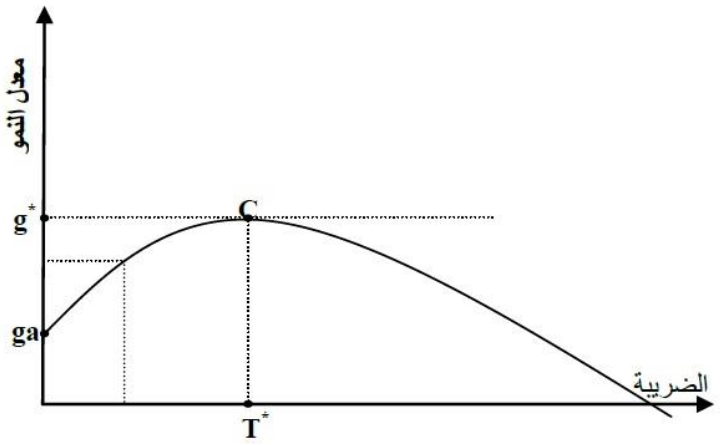

المصدر: ولهي بوعلام، النظام الجبائي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 38.

الملاحظ من الجزء الأول للمنحنى يعبر عن العلاقة الطردية بين الضريبة ومعدل النمو وقد اعتبر النموذج الأمثل في الاقتصاديات المخططة مركزيا، حيث تمكن الحكومات من خلال الاستثمارات الكبيرة المخططة تحقيق معدلات نمو كثيرة.

04 – دور سياسة التحفيز الجبائي الفعال والملائم في توسيع القاعدة الجبائية:

تؤدي سياسة التحفيزات الجبائية إلى زيادة الفروع الإنتاجية وزيادة مستويات نشاطها، هذه الزيادة التي تؤدي إلى توسيع الوعاء الجبائي وزيادة عدد المكلفين بالضريبة. وبالتزام هؤلاء بواجباتهم تجاه الإدارة الجبائية، من شأنه أن يزيد من الحصيلة الجبائية في الأجل المتوسط والطويل.[2]

1 - Barilari, A. (2007). Le consentement à l'impôt, fragile mais indispensable aporie. Regards croisés sur l'économie, 1(1), P 29.

2 – قلادي نظيرة. (2017). دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 18.

ثالثا: فعالية السياسة الجبائية:

لتمويل ميزانياتها، تستعمل الحكومات إما وسائل مختلفة للسياسة النقدية أو اكتشاف موارد مالية من القطاع الخاص والأسر. وباعتبار الضرائب هي أكثر الطرق التقليدية لاستخراج موارد جديدة لتمويل ميزانية الحكومة، تفرض هذه الأخيرة عدة أنواع من الضرائب يُفرض كل منها على فئات اجتماعية واقتصادية مختلفة، ومن ثم تترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية مختلفة. حيث يجب أن تكون أي مجموعة من الضرائب فعالة اقتصاديا ومستقرة سياسيا.[1]

فإيجاد السياسة الجبائية الفعالة يتطلب ايجاد مجموعة الضرائب والرسوم متناسقة، مع ضرورة الحفاظ على القدر الآمن من الإيرادات الجبائية التي تغذي الميزانية العامة. فتقليل العبئ الجبائي للمؤسسات من خلال نظام جبائي خاص، يجمع بين بساطة الإجراءات ومعدل ضريبة منخفض وتدابير صارمة لفرض الالتزامات الجبائية من شأنه إظهار فعالية السياسة الجبائية، ومثال عن ذلك انشاء نظام ضريبي بمعدلات منخفضة والاستفادة من الأوعية الجبائية السهلة المراقبة.[2]

رابعا: الفاعلون في السياسة الجبائية:

تشمل السياسة الجبائية في المقام الأول مواجهة فاعلين رئيسيين هما الدولة والمكلفون بالضرائب، وتتعلق الروابط بينهما بالحرص على الشرعية، حيث يتمثل دور الدولة في نقل السلطة ونقل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، كما تظهر جودة السياسة الضريبية من خلال قبول المكلفين للضرائب المفروضة عليهم، والمقاومة الضريبية هي إشارة إلى أن النظام الجبائي لا يلبي توقعات دافعي الضرائب وبالتالي يرتكز نجاح السياسة الجبائية على إعطائها الشرعية الكافية والقبول بدلا من اللجوء إلى العقاب والقمع. وبالتالي هناك ثلاثة فئات من أصحاب المصلحة هم المكلفون بالضريبة (الناخبون)، صاحب السلطة الضريبية (الحكومة والبرلمان) وأخيرا الإدارة الجبائية المسؤولة عن إدارة السياسة الجبائية.[3]

تفاعل الفئات الثلاثة وسعي كل فئة إلى تحقيق مصلحتها، يعطي التصور الأمثل للسياسة الجبائية، وذلك من عدة جوانب أهمها مشروعية الضريبة وقبولها.

1 - Nölke, Andreas. (2022). "Tax Policy: Conventional or Unconventional Measures?." Post-Corona Capitalism: The Aternatives Ahead ". Bristol University Press. P 66.
2 - OCDE. (2012). « Chapitre 1. Améliorer le régime fiscal », Études économiques de l'OCDE, 2012/16 (n° 16), p. 55. URL : https://www-cairn-info.sndl1.arn.dz/revue-etudes-economiques-de-l-ocde-2012-16-page-51.htm .
3 - Bazart, Cécile, and Cécile BAZART. (2001). "La complexité du processus institutionnel de décision fiscale: causes et conséquences." Cahier N 1. P 04.

الفرع الثالث: فعالية الإدارة الجبائية في تنفيذ السياسة الجبائية:

تعتبر الإدارة الجبائية من أهم الفاعلين في العملية الجبائية، إذ تعتبر وسيطا بين المكلف بالضريبة والنظام الجبائي ككل. حيث تقوم بتجسيد أهداف السياسة الجبائية في الميدان، "هي المرآة العاكسة للنظام الجبائي"[1] وبهذا اكتسبت الإدارة الجبائية اهتماما كبيرا من طرف المسؤولين، سواء عبر عصرنتها أو رفع مستوى العنصر البشري.

ومن أهم المهام التي تكتسب من خلالها الإدارة الجبائية أهميتها، الرقابة الجبائية، التي تعد من المهام الحساسة التي تتطلب اهتماما كبيرا، نظرا لتأثيرها المباشر على الحصيلة الجبائية. ففعالية الإدارة الجبائية تظهر من خلال قوتها في جانب التحصيل الجبائي.

بإمكان الإدارة الجبائية تجميع وتنظيم البيانات الجبائية من خلال تصريحات المكلفين، والقيام بمعالجتها قبل بداية عملية الرقابة الجبائية ومقارنة الإيرادات والأرباح المصرح بها مع الوثائق المقدمة.[2]

يمكن للإدارة الجبائية إعطاء المعلومات اللازمة للقائمين على القطاع الجبائي، من خلال علاقتها المباشرة مع المكلف بالإضافة إلى مخرجات نظام معلوماتها الذي يعالج تصريحات المكلفين بالضريبة.

بعد الإحاطة بمفاهيم الوعاء الجبائي، ومدى تأثره بتوجهات السياسة الضريبية والنظام الجبائي، تبقى بعض الإيرادات خارج مجال فرض الضريبة، إذ يتعذر على العديد من الأنظمة الضريبية السيطرة المطلقة على كل الإيرادات خاصة التي تنشط خارج الحسابات الرسمية للدولة. وأهمها المداخيل المحققة ضمن الاقتصاد الموازي.

1 - Aliyu, Abdulrahman Olorunloga, Ngu Solomon Kumai, and Lateef Olumide Mustapha. (2022). "A Conceptual Review of Nigerian Tax Administration in Globalisation and Profit Shifting Challenges." Open Access Library Journal 9.7. P 6. https://doi.org/10.4236/oalib.1109030 .

2 - Bazart Cécile. (2002). Les comportements de fraude fiscale. Le face à face contribuables — administration fiscale. In: Revue française d'économie, volume 16, n°4. P192.

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الموازي:

يميز الهدف الربحي معظم المعاملات التجارية والمالية في الحياة اليومية للفرد سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا. كما تسعى الدولة إلى القيام بدورها السيادي الرقابي من خلال فرض أنظمة وقوانين تلزم الأشخاص على احترامها.

انطلاقا من العلاقة أعلاه، تهدف الدولة إلى تغذية إيراداتها العامة من خلال فرض الضرائب على الأنشطة والمداخيل التي يقوم بها الأفراد الخاضعين لنظامها الجبائي والمالي، ويسعى الأفراد من جهتهم إلى تعظيم أرباحهم، بينما يسعى البعض الآخر إلى تفادي إظهار ايراداته لأجهزة الدولة المختلفة، اعتقادا منهم أن تلك المساهمات التي يقدمونها لخزينة الدولة تؤدي إلى تناقص مستوى أرباحهم.

من خلال هذا المبحث سنظهر مختلف تعريفات وأنواع الإيرادات المحققة في الاقتصاد الموازي، مبرزين من خلال ذلك طرق وآليات قياسه وأسباب ظهوره ونموه المستمر في البلدان النامية عامة والجزائر خاصة.

المطلب الأول: أصل وتاريخ مفهوم الاقتصاد الموازي:

يعتمد تعريف الاقتصاد الموازي على الهدف المسطر من طرف كل باحث، حيث تطور المفهوم بشكل واسع خلال خمسينات القرن الماضي، بداية من أول ظهور لمصطلح **"غير رسمي"**، حيث تحلل بحوث الخمسينيات الهجرة من الريف إلى المدينة على أنها انتقال من القطاع غير الرأسمالي والريفي (القطاع التقليدي) إلى البروليتاريا (القطاع الحديث)، وبالنسبة إلى دعاة التحديث، سيتم من خلال وجهة نظرهم دمج المهاجرين عاجلا أم آجلا في الرأسمالية الحديثة ولا يمكن أن يكون الوضع إلا مؤقتا فقط، وغالبا ما يشار إلى هذه العمالة بالتهميش أو العمالة الناقصة أو الفقر الحضري، من هنا ظهر عصر النموذج التأسيسي لاقتصاد التنمية أو ما يعرف بالتنمية الاقتصادية مع عرض العمالة غير المحدود الذي طوره Lewis سنة 1954.[1]

في سنوات الستينات ظهرت نظرة جديدة لهذه الظاهرة، والتي جاءت مغايرة لفكرة الوضع المؤقت، حيث سنلاحظ أن استخدام مصطلح القطاع الموازي كان محل نزاع، واتجه التعبير عنه إلى مصطلح "البطالة المقنعة أو المتنكرة" حيث يشمل هذا المفهوم جميع الشركات الصغيرة والحرفيين والمزارع العائلية الصغيرة أو الأعضاء المنتمين لها، ففي الواقع لم يظهر مفهوم الاقتصاد الموازي حقا إلا في السبعينات، حيث تطرق Keith Hart إلى "فرص

1 - Menguelti, Sonia, Cécile Perret, and Belaïd Abrika. (2014). "À la croisée du formel et de l'informel: les entreprises créées par le dispositif de l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes dans la Wilaya de Tizi-Ouzou.". halshs-01094747. P 02.

الدخل غير الرسمية" في وقت مبكر من عام 1971 والذي تستند رؤيته إلى الفرد والمستوحاة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.[1]

أما عن أصل ظهور المصطلحات التي تعبر عن ظاهرة الاقتصاد الموازي، فالمصطلحات والتعريفات الإحصائية تأتي بعد الدراسات النظرية التي تفتح مجال التغيرات في معالجة الظواهر الاجتماعية–الاقتصادية، منذ سنة 1923 بانعقاد المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل كل 05 سنوات تحت رعاية منظمة العمل الدولية أصبح المؤتمر مسؤولا عن تحديد مفاهيم القوى العاملة ومراجعتها، وعلى غرار منظمة العمل الدولية يتميز المؤتمر الدولي لإحصاء العمل بكونه ثلاثي الأطراف حيث يجمع بين ممثلي الدول، المنظمات التي تمثل العمال والمنظمات التي تمثل أرباب العمل، مما يسمح من خلال مواقف هذه الجهات الفاعلة الثلاثة بفهم المخاطر الكامنة وراء المفاهيم المتعددة و المعدلة أو المرفوضة. رغم الثورة الصناعية في أوروبا وتوسع تأجير العمال إلا أن أرباب العمل استمروا لفترة طويلة في استخدام الشكل القديم من العمل في المنزل. حيث يرجع الاهتمام بالبطالة إلى هذه الفترة التي فقد فيها العمال الدائمون بأجر وظائفهم وشهدوا فترات طويلة من عدم العمل بالتناوب مع فترات العمل بسبب الأزمات الدورية. من هنا تزايد الاهتمام بتزايد معدلات البطالة وبما يقابلها بالعمل المستقل أو العمل التلقائي الذي يدخل في نطاق الاقتصاد الموازي أو الغير مصرح به.[2]

ارتبط مفهوم الاقتصاد الموازي من الستينات إلى السبعينات بالنمو الاقتصادي، وتعلق الأمر أساسا بغياب العدالة في مداخيل الأفراد واشباع الحاجيات الأساسية بين مجموعة من وظائف خاصة في الإنتاجية والتكوين، ويرجع أصل تطور مفهوم النمو الاقتصادي أساسا للبنك العالمي الذي تلخصه العبارة التالية للباحث H.U. Haq **"إن القضاء على الفقر المدقع بطريقة مستدامة هو زيادة إنتاجية الفقراء"**. أما الأبحاث حتى الثمانينات ركزت على حجم التوظيف في الاقتصاد الموازي، حيث كان العمل في القطاع الموازي يصل إلى نصف ما يوفره القطاع الحضري. أما في السنوات الأخيرة أصبح ينظر إلى الاقتصاد الموازي كقطاع مهم من أجل إعادة إنعاش النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وذلك باتباع توجيهات البنك العالمي، المكتب الدولي للعمل BIT وصندوق النقد الدولي FMI من أجل تشجيع القطاع الحضري الغير منظم عبر برامج عديدة ومختلفة لحصر واحصاء النشاطات الهامشية والأنشطة الصغيرة وعمالها، كذلك تبني سياسيات دعم استراتيجية، قانونية ومالية للتعامل مع تلك النشاطات مثل (مشروع الإصلاح القانوني الإداري للبنك العالمي الخاص بالسياسة الحضرية للدول النامية سنة

1 - Menguelti, Sonia, Cécile Perret, and Belaïd Abrika. (2014). Op.cit. P 02.
2 - Charmes, Jacques. (2002). "Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel." World Bank. P 02.

1990). مؤخرا أصبح الاقتصاد الموازي يشمل مجالات مختلفة من الإنتاج، له أشكال تنظيمية مختلفة وبرؤوس أموال وعدد عمال ملفتة للاهتمام من طرف الحكومات والمنظمات الغير حكومية[1].

بعد عرض تاريخ الاقتصاد الموازي وزوايا النظر إلى هذه الظاهرة يتضح أنها واقع وحقيقة اجتماعية اقتصادية صعبة التعريف، نظرا لتعقدها، فكل كاتب حاول إعطاء تعريف لها، لذلك سنتطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بالاقتصاد الموازي وأهم المصطلحات التي عبرت بشكل أو بآخر عن هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الموازي:

تعددت المفاهيم واختلفت تعاريف الاقتصاد الموازي بتعدد زوايا متابعة وتحليل هذه الظاهرة، كما اختلفت المصطلحات التي تشمل هذا الاقتصاد. فالدارس للاقتصاد الموازي يصادف الكثير من المصطلحات التي تنطوي تحت الاقتصاد الموازي أو تشمله. لذلك وجب الإشارة إلى كل المصطلحات المرادفة لظاهرة الاقتصاد الموازي.

في إطار العلاقة بين الدولة والمواطن، تلتزم الدولة بالتكفل بالحاجيات العامة لمواطنيها، وبالمقابل يلتزم المواطن باحترامه للتنظيمات المفروضة من طرف الدولة، فالمواطن ملزم بالمشاركة في حركية الاقتصاد الوطني وفق ما تلزمه القوانين والتنظيمات خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن معاملاته الاقتصادية والتجارية وعدم إخفائها عن الدولة.

الفرع الأول: صعوبة تعريف ظاهرة الاقتصاد الموازي:

يمكن تعريف الاقتصاد الموازي من وجهة النظر التاريخية بأنه استجابة تلقائية من جانب الأغلبية ونسبة متزايدة من العمال لمحدودية الاستيعاب في القطاع الصناعي الحديث والقطاع العام والقطاع الريفي، واستجابة للقيود الناتجة عن فشل نماذج التنمية المطبقة حتى الآن، حيث يمثل عنصرا من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من آثار البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للأسر، نظرا لأن هذه الأنشطة توفر قائمة واسعة من السلع والخدمات الرخيصة التي تسهل على السكان الحصول عليها. ولكن يبدوا أن الاقتصاد الموازي غير قابل للتصنيف لأنه يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة وله أشكال تنظيمية غير المعتادة في الاقتصاد الرسمي.[2]

1 - Isabelle Hentic, Paul Bodson. (1995). Trois regards sur le secteur informel, Politiques d'appui au secteur informel dans les pays en développement, ouvrage avec l'aide et la collaboration du groupe interuniversitaire de Montréal GIM villes et développement, Edition ECONOMICA, P 168-177.

2 - Maldonado, Carlos, et al. (2004). Méthodes et instruments d'appui au secteur informel en Afrique francophone. SEED Document de travail N° 24, International Labour Organization. P 06.

الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الموازي:

تعددت المفاهيم واختلفت تعاريف الاقتصاد الموازي بتعدد زوايا متابعة وتحليل هذه الظاهرة، كما اختلفت المصطلحات التي تشمل هذا الاقتصاد.

في إطار العلاقة بين الدولة والمواطن، تلتزم الدولة بالتكفل بالحاجيات العامة لمواطنيها، وبالمقابل يلتزم المواطن باحترام للتنظيمات المفروضة من طرف الدولة، فالمواطن ملزم بالمشاركة في حركية الاقتصاد الوطني وفق ما تلزمه القوانين والتنظيمات خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن معاملاته الاقتصادية والتجارية وعدم إخفائها عن الدولة.

أولا: التعريف التشغيلي للاقتصاد الموازي

الاقتصاد الموازي يعني مجموعة غير متجانسة من ممارسات السوق التي تفي بمعايير محددة لتنظيم وتشغيل واستثمار الوحدات الاقتصادية العاملة في إطار قانوني ومؤسسي هجين، هذا الأخير ناتج عن كل من النظام القانوني للدولة والأشكال التقليدية للتنظيم المتجذرة في الثقافات المحلية. ويتمحور الاقتصاد الموازي حول أنشطة صغيرة في مجالات التجهيز والخدمات والتجارة لها هياكلها ومنطقها الخاص الذي يظل في نهاية المطاف خاضعا للأنشطة السائدة في السوق. ونتيجة لذلك، تترتب على الممارسات غير الرسمية آثار ملموسة من حيث التكامل الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي، وعلاوة على ذلك، تسهم هذه الأنشطة إسهاما كبيرا في الإنتاج الوطني، العمالة، وتوزيع الدخل، مهما كان متواضعا، وكذلك في تدريب الشباب وتلبية احتياجات السكان. انطلاقا من هذه الفكرة يبدو أنه من الصعب اعتماد تعريف تشغيلي وحيد للاقتصاد الموازي يتكيف مع جميع منظورات البحوث (الإحصائية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية) ومع جميع الحالات المحلية في كل منطقة، يظهر هذا من خلال العينات المستخدمة في دراسات مختلفة نُشرت على مدار العقدين الماضيين، ومع ذلك، فإن النتائج المتعلقة بالمشغلين الاقتصاديين متسقة وتعكس حقيقة علاقتهم بالقانون والمؤسسات والبيئة الاقتصادية، وعدم وجود عمالة محمية اجتماعيا وقانونيا هي سمة مميزة للاقتصاد الموازي، ونتيجة لعدم وجود عقد عمل تلزم رب العمل بدفع أعباء ضريبية ومساهمات في الضمان الاجتماعي نيابة عن موظفيه، فإن شروط استخدام العمالة تتم في ظل غياب تام لأي ضمان من المؤسسات الاجتماعية المعترف بها[1].

الطابع غير الرسمي أو الموازي يعني أشياء مختلفة بالنسبة لأشخاص مختلفين، لكن في معظم الأحيان يتم التطرق إلى هذا المجال من الجانب السيء وبمنظور سلبي: عمال غير محميين، إنتاجية منخفضة، منافسة غير عادلة، التهرب من الخضوع للقوانين، التهرب الضريبي أو عدم دفع الضرائب، العمل السري أو في الظل. حيث يشير تعدد الصفات الناتجة عن عدة دراسات للظاهرة أنه قد يكون لدينا حالة مشابهة لقصة "الكفيف والفيل" الشهيرة " the

1 - Maldonado, Carlos, et al. (2004). Op.cit. P 08.

blind men and the Elephant" حيث ركز كل رجل كفيف على الجزء الذي لمسه من الفيل ولكنه يدرك فقط ذلك الجزء.[1] فالتعرف على الاقتصاد الموازي يتوجب الإحاطة بجميع زواياه سواء الإيجابية أو السلبية.

تعريف منظمة العمل الدولية (1972): تجدر الإشارة هنا إلى أن منظمة العمل الدولية هي التي استخدمت مفهوم القطاع غير الرسمي لأول مرة في تقريرها لعام 1972 عن العمالة في كينيا، على الرغم من أن العديد من المؤلفين ينسبون تأليف هذا المفهوم إلى Hart الذي يزعم أنه استخدم مصطلح القطاع غير الرسمي في إحدى دراساته بعنوان « Informal income opportunities and the structure of urban employment in Ghana » التي نشرت بعد ذلك بسنتين (1973). حيث استند التعريف الأول لمنظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي على سبعة معايير[2]:

- إمكانية الوصول إلى النشاط؛
- استخدام الموارد المحلية؛
- ملكية الأسر للمؤسسات؛
- الحجم الصغير للأنشطة؛
- استخدام التقنيات التي تحتاج لعمالة كثيفة؛
- التأهيل المكتسب خارج نظم التعليم والتدريب الرسمية؛
- الأسواق التنافسية وغير المنظمة.

عرفه المكتب الدولي للعمل BIT القطاع الموازي على أنه: "الوحدات المنتجة للسلع أو خدمات بهدف إيجاد فرص عمل وايرادات للأشخاص المعنيين بها، هذه الوحدات ذات مستوى تنظيمي ضعيف وتعمل على نطاق صغير مع تقسيم ضئيل أو معدوم بين العمل ورأس المال كعامل من عوامل الإنتاج، كما تستند علاقات العمل في المقام الأول إلى العمالة المؤقتة أو القرابة أو العلاقات الشخصية"[3].

تعريف المكتب الدولي للعمل BIT تقرير 1993: مجموعة الأنشطة الصغيرة تحقق إيرادات غير مسجلة طبقا للقانون، لا تحترم مطابقة المعايير القانونية للنوعية، للأجور الدنيا، للحماية الاجتماعية ولا تقوم بدفع الضرائب.[4]

1 - Perry, Guillermo, ed. (2007). Informality: Exit and exclusion. World Bank Publications. P 21.
2 - Bellache, Youghourta. (2010). L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages: le cas de Bejaia. Diss. Paris Est. P 30.
3 - Boufenik, F. (2010). L'intégration du genre dans l'approche de l'économie informelle: Le cas de la production domestique en Algérie. Diss. thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Tlemcen, P 32.
4 - Zaza El Andaloussi, Bouyoucef Djamila. (2017). Le commerce informel n Algérie quel avenir ?, La Revue des sciences commerciales 16 (01), P 86.

هذا التعريف قريب جدا من إشكالية بحثنا، إذ يعتبر وجود الأنشطة الصغيرة بمثابة شكل من أشكال عجز الدولة، فمعظم الدول لها الإمكانيات لفرض وتطبيق آليات لمراقبة مدى احترام القوانين والقواعد، وبالمقابل تلك الأنشطة لا تملك إرادة الخضوع لآليات الرقابة مما يسبب عجزا للدولة في:

- فرض الضرائب والرسوم الضرورية لتسيير شؤون الدولة؛
- فرض احترام المعايير الخاصة بحقوق الملكية، شروط الشغل، الحالة الصحية وجودة المنتجات وغيرها؛
- توفير الخدمات التي تتحمل مسؤوليتها (الهياكل الأساسية والأمن وغيرها) ؛

تعريف المكتب العالمي للشغل ILO سنة 1993 تضمن مستويين في تعريف الاقتصاد الموازي[1]:

* المستوى الاصطلاحي: عرف الاقتصاد الموازي بأنه مجموعة من الوحدات التي تنتج السلع والخدمات من أجل إيجاد فرص عمل ودخل للمشتركين فيها، هذه الوحدات ذات مستوى تنظيمي منخفض، وتعمل على نطاق ضيق ومحدد، مع تقسيم ضئيل أو معدوم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج، حيث تستند علاقات العمل في المقام الأول إلى العمل المؤقت "العرضي" أو علاقات القرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية بدلا من الترتيبات التعاقدية ذات الضمانات الرسمية.

* على المستوى الإحصائي: يعرف الاقتصاد الموازي بأنه مجموعة من وحدات الإنتاج غير الرسمية التي تشكل، في إطار نظام المحاسبة الوطنية، جزءا من القطاع المؤسسي للأسر، باعتبارها ملكية خاصة ينتج، ويمول على الأقل السوق المحلية جزئيا.

الاقتصاد الموازي أصبح إذا موضوعا للبحث بداية من سنوات السبعينات 70، حيث خصصت له برامج بحث، كان أهمها وأشهرها تلك البرامج المعتمدة من طرف المكتب العالمي للشغل (ILO/BIT). فالتعاريف المطروحة تعتمد أساسا على أهداف الباحثين منذ خمسينيات 50 القرن الماضي والتعاريف المختلفة للغير رسمية أو القطاع الموازي، وإلى غاية الستينات 60 تم طرح مفهوم الاقتصاد الموازي والذي شمل كل من العمال الفقراء، يقومون بعمل شاق، في نشاطات اقتصادية غير معروفة، غير مسجلين، غير محميين، وغير منظمين من طرف السلطات العمومية، حتى نهاية الثمانينات 80 أصبح الاقتصاد الموازي يعرف بمثابة قطاع موازي للقطاع المنظم، حيث تم تحليل الظاهرة من زاويتين[2]:

1 - Asmaa Chouhaibi. (2022). The dynamics of the informal economy in West Africa: Case of Mali. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, Theoretical research, 3 (1-1), p 289.

2 - Said Chakour. (2007). Cécile Perret. Le commerce informel en Algérie. Critique économique : La revue des économiste critiques, IMIST, Service de coopération et d'action culturelle de l'ambassade de France au Maroc, 17, Eté-Automne 2007, p.16. halshs-00998706.

- الأولى ركزت على العائلة ومصادر دخلها؛

- الأخرى ركزت على وحدات الإنتاج، المساعدات المقدمة للمؤسسات الصغيرة سوف يساعد على توجيهها إلى القطاع المنظم أو الرسمي.

من خلال تعريف BIT لسنة 1993 يمكن استخلاص خمس نقاط أساسية تخص وضعية القطاع الموازي[1]:

* يشمل السكان العاملون جميع الأشخاص الذين عملوا خلال فترة معينة في وحدة اقتصادية تابعة للقطاع غير الرسمي؛

* يتألف القطاع غير الرسمي من مجموعة الوحدات الاقتصادية التي تنتمي، بوصفها ملكية فردية، إلى قطاع الأسر المعيشية وفقا لتعاريف النظام المحاسبي للأمم المتحدة، ولأسباب عملية، يمكن تمييز هذه الملكية في قطاع الأسر المعيشية عن غيرها (الشركات وشبه الشركات) على أساس عدم تسجيلها كشركات في النظام الجبائي أو المحسبة الوطنية لأنها لا تملك محاسبة كاملة لأنشطتها؛

* يشمل القطاع غير الرسمي جميع الشركات العائلية التي لا يوجد بها موظفون دائمون. ويتطابق هذا التعريف مع فئة الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص في تسميات الأوضاع المهنية؛

* يمكن أن يتوسع نطاق تعريف القطاع غير الرسمي ليشمل المشاريع البالغة الصغر، وهذا يعني الملكية الوحيدة التي توظف موظفين عاديين ولكن على مقياس يظل دون المستوى المحدد بعدد الموظفين الدائمين؛

* وأخيرا ولأسباب عملية، قد يكون من المفيد اقتصار نطاق القطاع غير الرسمي على الوحدات الاقتصادية التي تنتج السلع والخدمات للسوق خارج الزراعة والصيد واستغلال الغابات.

نجد أن الاقتصاد الموازي من خلال تعريفاته المختلفة، أنه مرتبط بمجال اقتصاد التنمية، فدراسة الاقتصاد الموازي متعلقة بدراسة النمو الاقتصادي والعناصر التي تتدخل في عملية التنمية مثل رؤوس الأموال، اليد العاملة ووسائل الإنتاج، لكنها تنفذ بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولا تخضع للتشريعات المتعلقة بالضرائب أو ظروف العمل القانونية[2].

يقع الاقتصاد الموازي في أغلب الأحيان في ظل ازدواجية الاقتصاد الرسمي ويقتصر حدوث ذلك على البلدان النامية، ويؤدي تطوره إلى ازدواجية القطاع الرسمي حيث أن كل نشاط له نسخة طبق الأصل بطريقة غير رسمية،

1 - Bensaoula Sarah. (2016). Le secteur informel en Algerie : Ampleur et raisons d'etre, Revue Algerienne des finances publiques, N 06. P 105.

2 - Hassiba Gherbi, Philippe Adair. (2016). Femmes et emploi informel dans la wilaya de Béjaia (Algérie) : un modèle probit . Les Cahiers de l'Association Tiers-Monde, XXXIes JOURNÉES SUR LE DÉVELOPPEMENT Le bilan des Objectifs du Millénaire pour le développement 15 ans après : réduction de la pauvreté et/ou montée des inégalités ? 3, 4 et 5 juin 2015 Université de Rouen, 31. P 03.

لذلك فهما مرتبطان ارتباطا وثيقا، فالاقتصاد الموازي هو أكثر من مجرد صورة رمزية "Avatar" للاقتصاد الرسمي. هذا الشكل هو من محددات اقتصاد البلدان النامية مع التركيز على الأدوار المختلفة التي تؤديها المؤسسات الصغيرة وقدرتها على إنتاج الكفاف والدخل والنمو مع تكييفها مع السوق المحلية والوطنية، غير أن التحليل سيكون ناقصا إذا لم يأخذ في عين الاعتبار الدور المحتمل للقطاع غير الرسمي كمقاول من الباطن "Sous-traitant" منخفض التكلفة للمؤسسات في القطاع الحديث رغم أن هذا الجانب قليل البيان والدراسة[1]. لذلك لا يمكن تعريف الاقتصاد الموازي بأنه مجال لا تخضع فيه أنشطته للتشريعات الاقتصادية، إلا في حالة التوازي مع وجود اقتصاد رسمي. حيث يكتسب أهميته من دوره في امتصاص البطالة ويساهم في تشكيل الإنتاج المحلي الخام PIB في الاقتصاديات النامية ولكن ليس بالحجم المخيف.

يخضع إسم الاقتصاد الموازي لاختلافات في المصطلحات المستعملة للتعبير عنه، فعندما يوصف بأنه اقتصاد موازي" أو "اقتصاد سري" تعمل هذه الاختلافات كمرادفات ولكن أيضا مع فروقات دقيقة من حيث زاوية دراسة الظاهرة. فالمؤلفون الذين خاضوا في دراسة الظاهرة ساهموا في توسع المصطلح وظهور عدة مرادفات له.

يشكل تعريف الاقتصاد الموازي تحديا مزدوجا: ما الذي نتحدث عنه وكيف يمكننا قياسه؟ وبعد فترة طويلة من التجربة والخطأ لتحديد معالمه، أصبح المجتمع الدولي للإحصائيين، بقيادة منظمة العمل الدولية متفقا على تعريف الاقتصاد الموازي استنادا إلى مفهومين رئيسيين هما القطاع الموازي والعمالة[2].

كما عرف الاقتصاد الموازي على أنه "مجموعة الأنشطة الإنتاجية والخدماتية والمالية التي تحقق دخلا لا يخضع للضريبة ولا للرقابة ولا يحتسب في مجمعات المحاسبة الوطنية".[3]

وبذلك يعرف القطاع الغير رسمي بغض النظر عن مكان العمل، بإبراز أهمية الأصول الثابتة ومدة النشاط سواء الرئيسي أو الفرعي، بأنه يشمل ما يلي[4]:

– من ناحية، المؤسسات غير الرسمية للعاملين لحسابهم الخاص الذين يمكنهم توظيف عمال أسريين غير أجراء وموظفين مؤقتين، لأسباب تشغيلية ووفقا للظروف الوطنية، يشمل هذا القطاع جميع الشركات الحسابية الخاصة، أو الشركات غير المسجلة وفقا للأشكال المحددة للتشريعات الوطنية (قوانين الضرائب، الضمان الاجتماعي، القوانين المهنية، قوانين أخرى).

---

1 - Pesqueux, Yvon. (2012). « L'économie informelle, une bonne « mauvaise pratique » ? », Revue française de gestion, vol. 228-229, no. 9-10, pp. 221.

2 - François Roubaud. (2014). « 7. L'économie informelle est-elle un frein au développement et à la croissance économiques ? », Regards croisés sur l'économie 2014/1 (n° 14), P 111.

3 – حنان حاقة وهشام لبزة. (2019). أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر دراسة حالة للفترة 1990 – 2017، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 01(ديسمبر 2019)، ص 151.

4 - Charmes, Jacques. (2002). Op.cit.

– من ناحية أخرى، مؤسسات أرباب العمل غير النظاميين التي يمكن أن توظف موظفا أو أكثر على أساس دائم والتي تستوفي معايرا أو أكثر من المعايير التالية: حجم المؤسسة التي تقل عن عدد معين من الوظائف (المحددة على أساس العتبات الدنيا المدرجة في القوانين الوطنية أو الممارسات الإحصائية)، أو عدم تسجيل المؤسسة أو موظفيها.

ثانيا: المقاربات النظرية للاقتصاد الموازي

رغم التطور في مجال الاحصائيات العامة، لسوء الحظ، لم يكن هناك تناغم وتناسق بين الاقتصاديين، في مجال تعريف الاقتصاد الموازي، فكل باحث تبنى تعريفه الخاص إلا أن هذا الاختلاف يفسر أيضا بالطبيعة المتعددة الأوجه للاقتصاد الموازي، ففي الأدبيات الاقتصادية تستخدم ثلاث مناهج مهيمنة لفهم أصول وأسباب الاقتصاد الموازي[1]:

1- المنهج الثنائي "Dualiste": يعتمد هذا المنهج على عمل كل من (1954) Lewis و (1970) Harris-Todaro، ويستند هذا المنهج إلى نموذج مزدوج لسوق العمل، حيث يعتبر القطاع غير الرسمي عنصرا متبقيا من هذه السوق ولا يرتبط بالاقتصاد الموازي، وهو اقتصاد الكفاف لا يوجد إلا لأن الاقتصاد الرسمي غير قادر على توفير فرص عمل كافية.

2- المنهج البنيوي "Structuraliste": خلافا للمنهج السابق، يبرز المنهج البنيوي أوجه الترابط بين القطاعين غير الرسمي والرسمي، ووفقا له فإن القطاع الموازي مدمج في النظام الرأسمالي وفقا لعلاقة التبعية وبتوفير اليد العاملة والمنتجات الرخيصة الأثمان للمؤسسات في القطاع الرسمي، يزيد القطاع غير الرسمي من مرونة الاقتصاد وقدرته التنافسية.

3- المنهج القانوني "Légaliste": يعتبر المنهج القانوني أن القطاع غير الرسمي يتألف من منظمي المشاريع الصغيرة الذين يفضلون العمل بشكل غير رسمي لتجنب اللوائح العامة التي تعتبر خانقة، ويتناقض هذا المنهج الليبيرالي مع المنهجين السابقين، بقدر ما يكون اختيار الطابع غير الرسمي طوعيا ويتصل بالتكاليف الباهظة للتشريعات المرتبطة بالشكل الرسمي للنشاط وتسجيله.

في الواقع لا تعتبر المناهج الثلاثة قاطعة، إذ تتعايش مختلف أنواع المؤسسات في الاقتصاد الموازي بنسب متفاوتة تختلف باختلاف الفترات والقوانين السائدة (الانفتاح الدولي، الأنظمة العامة، وما إلى ذلك)، حيث تتيح طرق القياس الحديثة تحديد الأوزان الكمية لكل منها وتحليل ديناميكيتها الإنتاجية.

1 - François Roubaud, ibid, P 113.

4- الأطروحة الهامشية La thèse marginaliste : في هذا الطرح يعتبر الاقتصاد الموازي شريحة من سوق العمل هي الأقل انتاجية والأقل أجرا، ويشارك فيها فائض القوة العاملة الذي لا يستطيع الوصول إلى الاقتصاد الرسمي أو يتم تهميشه منه، في هذه الحالة، هو قطاع طفيلي، حيث يلجأ العمال الذين لا يمكنهم المشاركة في الإنتاج الصناعي إلى هذا القطاع من أجل البقاء على قيد الحياة، حيث تمثل أنشطة القطاع الغير رسمي استهلاكا غير منتج للدخل من جانب فئات معينة (موظفو الخدمة المدنية، وكبار ملاك الأراضي ....) وبالتالي يوصف الاقتصاد الموازي بأنه اقتصاد الكفاف الذي لا يشارك في الدخل الإجمالي، ومن هذا المنظور من المقرر أن ينخفض الاقتصاد الموازي نتيجة النمو الاقتصادي العام وزيادة استيعاب الاقتصاد الرسمي لليد العاملة، كما أنه من الممكن تحديث الجزء الأعلى من الاقتصاد الموازي (أصحاب المشاريع) من خلال سياسات دعم تساهم في تشجيعها على إضفاء الشرعية على نشاطاتها، واحترام شروط حماية العمل، كما يجب توفير الوسائل المالية اللازمة لتنميته[1].

5- النهج الموحد "La démarche unificatrice"

من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في إطار النقاش الجدلي، وضع حد للتقسيم القائم بين المدارس الثلاثة، مما أدى إلى ظهور نهج متكامل يستند إلى فكرة سوق العمل المتعددة القطاعات، والتمييز بين الشرائح العليا والدنيا، هذه المدرسة البديلة التي تهدف إلى التوحيد، تجمع بين بعض عناصر المدرسة المزدوجة والقانونية والبنيوية، وتختار أنسب العناصر لشرح مختلف قطاعات العمل غير الرسمي، ويتحدث مؤسسو هذه المدرسة عن السلوك الطفيلي بمعنى أن رواد الأعمال هؤلاء ليسوا في منطق الكفاف، ولديهم دخل مرتفع نسبيا ويتنافسون مع رواد الأعمال في الاقتصاد الرسمي الذين يتوجب عليهم دفع تكاليف الامتثال، هذا النوع من الاقتصاد الموازي هو الذي يوصف بانه طوعي و "مختار". من هنا ظهر النهج المتكامل والنهج الديناميكي[2]:

1.5- النهج المتكامل: وفقا لفيلدز، فإن القطاع الرسمي حديث وحضري بينما القطاع الغير رسمي تقليدي، زراعي وغير مفتوح، ولكن الهجرة التي ترسل العمال غير الرسميين إلى البيئة الحضرية ستعزز تنمية القطاع الحضري غير الرسمي الذي هو غير متجانس، من حيث أنه يستقبل مهاجرين بدون خبرة وبدون مؤهلات وموظفين سابقين في النظام الرسمي يتمتعون بالخبرة ورأس المال والمهارات. حيث يخلق قطبا من العمالة غير الرسمية يكون دخولها مجانيا، بينما العمل الرسمي هو حلم مرغوب فيه، ويخلق قطبا آخر يكون الدخول اليه محدودا، وبدخل مرتفع، ويفضل على العمل الرسمي.

1 - Smaili, Nabila. (2018). Problematique de l'economie informelle en Algerie: cas de la wilaya de Tizi-Ouzou. Diss. Universite Mouloud Mammeri. P 44.
2 - Smaili, Nabila. (2018). Ibid. P 48.

2.5- النهج الديناميكي: الفكرة الرئيسية لهذه المدرسة أن الاقتصاد غير الرسمي يتكون من قطاعات مختلفة يسكنها أنواع مختلفة من الوكلاء: شريحة أدنى تهيمن عليها الأسر التي تقوم بأنشطة للبقاء على قيد الحياة لا علاقة لها بالاقتصاد الرسمي، وفقا للمدرسة المزدوجة، وشريحة عليا تتألف من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين اختاروا تجنب الضرائب والأنظمة، وفقا للمدرسة القانونية، وشريحة متوسطة تتألف من المؤسسات الصغيرة والعمال الخاضعين للشركات الكبيرة، حسب المدرسة البنيوية. كما قد تختلف الأهمية النسبية لكل جزء من شرائحه وفقا للبلد أو المنطقة، حيث إحدى هذه المدارس أو غيرها ذات صلة إلى حد ما.

ثالثا: خطوات المنظمات والهيئات نحو تعريف متماسك للاقتصاد الموازي

من أجل التوصل إلى تعريف متماسك للاقتصاد الموازي حاولت بعض الهيئات والمنظمات الحكومية والغير حكومية فتح المجال للباحثين[1] من أجل تحديد تعريف موحد للاقتصاد الموازي.

1990 تقرير المفوضية الأوروبية؛

1991 إنجاز أول مسح أجرته منظمة الأمم المتحدة بشأن مواءمة الحسابات الوطنية؛

1993 توصيات منظمة العمل الدولية بشأن إحصاءات القطاع الموازي؛

1995 تطوير قاعدة بيانات الحسابات الوطنية للاتحاد الأوروبي؛

1997 اجتماع المؤتمر السنوي الأول للخبراء (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ...) لمجموعة دلهي؛

1999 المجلة الاقتصادية تنشر مجموعة مساهمات الخبراء؛

2000 تنشر مجلة الأدب الاقتصادي مقالا بارزا بقلم (schneider & enste) ؛

2002 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تنشر كتيب قياس الاقتصاد الموازي؛

2003 (CEE-ONU) اللجنة الاقتصادية الأوروبية للأمم المتحدة، تنشر الاقتصاد الموازي في الحسابات الوطنية (التحقيق الثاني 2001-2002) ؛

2004 تنشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED تقرير توقعات التوظيف (الفصل 5)؛

2007 أول تحقيق مباشر للمكتب الاحصائي للاتحاد الأوروبي UNECE لعينة من الأسر.

1 - Adair*, P. (2009). Économie non observée et emploi informel dans les pays de l'Union Européenne: une comparaison des estimations et des déterminants. Revue économique, 60(5), 1119.

المطلب الثالث: أسباب نشوء وآثار الاقتصاد الموازي:

الاقتصاد الموازي مجموعة مترابطة، معقدة وديناميكية فيما بينها، يتسع نطاقه ليشمل الأنشطة الغير رسمية أو العمالة الغير رسمية أو العقود غير الرسمية أو الممتلكات غير الرسمية، ولقد كان مصدر قلق في الأوساط السياسية في جميع أنحاء العالم لسنوات عديدة. فهو ظاهرة لها أسباب ونتائج متعددة على جميع المستويات، وتتخذ أشكالا مختلفة في بلدان مختلفة، لذلك ليس لها تعريف عالمي أو مصطلح واحد. حيث تشير الطبيعة غير المتجانسة للاقتصاد الموازي إلى أن هناك أسبابا هامة تعمل على زيادة حجم الاقتصاد الموازي، كما أن هناك عوامل تحفز الأفراد على العمل في هذا القطاع.

الفرع الأول: أسباب نشوء الاقتصاد الموازي:

ففي غياب اقتصاد قوي قادر على عرض مناصب شغل وخلق الثروة، يعتبر الاقتصاد الموازي بطبيعته المرنة واحد من الحلول ولا يعتبر مشكلة اقتصادية[1]. نظرا لانتشاره الكبير في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومن أهم أسباب نشوء الاقتصاد الموازي نذكر[2]:

01- ثقل القواعد القانونية وتعقيد بيئة الأعمال

الاقتصاد الموازي نشأ من طرف الدولة حتى ولو كان ذلك افتراضيا، حيث أوجدته الخيارات السياسية والاقتصادية، ولن يكون توسيع نطاق هذه الأنشطة إلا تعبيرا عن وجود دولة حاضرة وجامدة، تعيق الاقتصاد بطابعها البيروقراطي وثقلها الهائل[3]، يحول ذلك دون تطوير المبادرة الخاصة وإنشاء الأعمال التجارية ضمن الإطار القانوني، والتعامل الحر في السوق، هذا ما سيحث ممارسات تجنب النشاط في العلن واللجوء إلى التخفي. حيث يؤدي الافراط في التنظيمات الإدارية والضريبية والاجتماعية أو تعقيد بيئة الأعمال التجارية إلى تثبيط تسجيل الأعمال التجارية، حيث يفضل أصحاب المشاريع العمل في القطاع الموازي وتجنب عبء التنظيم، مما يدفعهم إلى تجاوز القوانين المختلفة.

من المؤكد أن الامتثال للقواعد القانونية (الممارسات في الاقتصاد الرسمي) له تكلفة من نوعين، القواعد الضريبية المختلفة، والوقت اللازم للامتثال والإجراءات اللازمة لذلك، وفي البلدان النامية يضاف قيدان هما البيروقراطية (سوء أداء الإدارة) والالتزام بدفع رشاوي للنهوض بالمؤسسة الاقتصادية.

---

1 - El bouziani Ahmed et Bentahar Hachemi. (2017). Attractivité territoriale et secteur informel dans la région de l'Oriental, Revue marocaine d'audit et de développement, 45(44), P 423. http://search.mandumah.com/Record/877968

2 - Smaili, Nabila. (2018). Op.cit. P 71.

3 - BOUNOUA, C. (2002). Le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie algérienne. *Revue d'Economie et de Management*, *1*(1), 24-31.

بوجه عام يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التشريعات والأنظمة الهامة:

* الأنظمة التجارية أو الاقتصادية التي تنظم إنشاء المشاريع وتشغيلها؛

* القوانين المتعلقة بحقوق الملكية: حقوق الملكية هي أسس ظهور رأس المال؛

* تشريعات الشغل التي تنظم علاقات العمل وحقوق العمال وحمايتهم.

02- هيكل النمو الاقتصادي

من العوامل الأساسية الكامنة وراء وجود الاقتصاد الموازي، هيكل النمو الاقتصادي، فعلى مدى العقد الماضي شهد العديد من البلدان النامية انتعاشا في النمو، لكن هذا النمو كان مرتكزا على النمو الكثيف لرأس المال، مما أدى إلى نمو البطالة، وأثر النمو الاقتصادي على البطالة والعمالة غير الرسمية بشكل محدود في كثير من الحالات، مما اضطر الأسر والأشخاص إلى استخدام التحايل على الأنظمة والعثور على عمل أو إيجاد عمل خاص بها في الاقتصاد الموازي. وتبين أمثلة كثيرة أنه يمكن للقطاع الموازي أن يتعايش جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي والنمو الاقتصادي، فمن المهم ملاحظة أن الاقتصاد الموازي موجود في العامل المتقدم، حيث يقدر بنحو 18.4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 في الاتحاد الأوروبي، و8.6 % في المتوسط بين استراليا وكندا والولايات المتحدة[1].

03- إعادة هيكلة الاقتصاد والأزمات الاقتصادية

تسببت الأزمة الاقتصادية في الحد من النشاط الاقتصادي، وقد ساهمت سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي في الثمانينات إضافة إلى الآثار الناتجة عن أزمة سنة 2008 وأثرها على العمالة[2]، ساهمت في زيادة الفقر والبطالة، ونتيجة لذلك فإن المؤسسات المالية المنشأة لهذه السياسات، تركز الآن على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، حتى وإن ظلت تولي اهتماما ضئيلا للآثار المترتبة على سياساتها في مجال العمالة. ومنذ أوائل الثمانينات، عانى العديد من البلدان النامية من انخفاض أسعار تصدير المواد الخام، والانكماش الاقتصادي في البلدان الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة على الديون الخارجية، وبهذا يمكننا أن نحدد ثلاث مراحل على الأقل من التكيف:

* السياسة الأولى كانت انكماشية وتهدف إلى خفض عجز ميزان المدفوعات، وقد تأثرت الطبقات الوسطى والطبقات الاجتماعية الحضرية الفقيرة أكثر من غيرها بفقدان الوظائف وتدهور الخدمات العامة وتخفيض الإعانات المقدمة للمستهلكين.

1 - Smaili, Nabila. (2018). Op.cit. P 72.

2 - Fontaine, R., Lengagne, P., & Sauze, D. (2016). L'exposition des travailleurs aux risques psychosociaux a-t-elle augmenté pendant la crise économique de 2008?. *Economie et Statistique/Economics and Statistics*, *486*, P 104.

* ثانيا: أدت الآثار السلبية للاستقرار على الرفاه الاجتماعي، إلى تنفيذ سياسة أقل التزاما بالانكماش وأكثر تركيزا على تحفيز الاقتصاد من خلال رفع الضوابط التنظيمية والخوصصة. هذه السياسة التي ولدت توترات جديدة في سوق العمل، أدت مرة أخرى إلى توسيع نطاق الأنشطة غير الرسمية في المناطق الحضرية.

* يركز النوع الثالث من السياسات على إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل متعمق وتوفير أساس متين للنمو الاقتصادي. حيث يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المشاكل الاجتماعية باعتبار أن النمو في المستقبل سيعتمد على وجود سكان أصحاء، وقوة عاملة ذات مستوى تعليمي جيد.

وقد تكيفت سوق العمل مع تغيراتها الهيكلية بتوسيع نطاق العمالة في الاقتصاد الموازي، مصحوبة بانخفاض في الأجور والدخل. وقد لوحظ حتى الآن خمس أشكال رئيسية للتكيف، مما يعكس أثرا على سوق العمل: انخفاض في الهجرة الريفية، زيادة في البطالة المعلنة، انخفاض أو ركود في العمالة في القطاع الحديث، وتوسع العمالة في الاقتصاد الموازي مصحوبا بانخفاض في الأجور والايرادات.

04- البطالة، الفقر والاقتصاد الموازي

تعتبر السياسات التي تتبعها الدول وكذلك الاحتكارات التي تمارس بجميع أشكالها والتي تؤثر على المستوى المعيشي للسكان، والفقر المتزايد في بلدان العالم الثالث المرتبطة بأوجه عدم المساواة هي أكثر أشكال الفقر التي لا يملك أصحابها الموارد اللازمة، في انتظار منصب عمل أو نشاط أفضل. حيث لا يمكن انكار أن الفقر هو ما يدفع معظم السكان على اختيار وظائف غير لائقة في القطاع الموازي، كما أن الدخل المنخفض لهذه الوظائف يخلق حلقة مفرغة من الفقر. خاصة مع ما أداه الطرد المتزايد من الموظفين من وظائفهم[1].

إذا نظرنا إلى الاقتصاد الموازي من الناحية الإيجابية نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة توفر فرص عمل تولد دخلا كبيرا لملايين الأشخاص الذين يحتاجونه لإعالة أنفسهم ويعانون من البطالة[2]، أما من الناحية السلبية، فإن الاقتصاد الموازي هو جزء كامل من الاقتصاد والمجتمع الذي يفلت من الخضوع للتنظيمات المعمول بها، ونطاق واسع من اللاشرعية وما إلى ذلك. لذلك فإن الأنشطة الثانوية في الاقتصاد الموازي تتميز بالإنتاجية المنخفضة والدخل الضعيف، كما لا يستفيد العاملون فيها من الحماية الاجتماعية وظروف العمل اللائقة. نتيجة لذلك، فإن هؤلاء العمال معرضون لخطر الفقر مقارنة بالعمال في الاقتصاد الرسمي، وبهذا نادرا ما يتمكنون من التحرر من فخ الفقر.

1 - Prenant, A. (2002). L'informel aujourd'hui, forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation. Cahiers du GREMAMO, (17), P 132.
2 - Froment, P. (2006). «Districts», entreprises méridionales et économie souterraine. *Méditerranée. Revue géographique des pays méditerranéens/Journal of Mediterranean geography*, (106), P 89.

يكتسي الاقتصاد الموازي اليوم أهمية كبيرة، خاصة بعد الأزمة الكبيرة التي ضربت الاقتصادات الوطنية والعالمية سنة 2007[1]. بحيث عجزت الدول عن غض النظر عن التفكير في مكانته في اقتصادها، وفي المواقف التي يجب أن تتخذها تجاهه، فالاهتمام بهذا الاقتصاد من طرف الجميع من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، وهما التحديان الرئيسيان اللذان يتعين مواجهتهما. فأهمية حجم البطالة، النمو السكاني والهجرة الداخلية (من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية)، والهجرة الخارجية وازدياد حاجة السكان إلى السلع والخدمات الجيدة، تتطلب استكشاف جميع السبل الممكنة لتحقيق التنمية وخلق الثروة بغية تحقيق التحول الهيكلي نحو اقتصاد ناشئ، باتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم أنشطة القطاع الموازي.

05- عوامل ديمغرافية

عند محاولة فهم نمو الاقتصاد الموازي لا يمكننا تجاهل العوامل الديمغرافية، حيث أدى عجز القطاع الحديث عن استيعاب حجم اليد العاملة المتاحة في السوق في أعقاب الانفجار الحضري المرتبط بالنزوح الريفي والنمو الديمغرافي لبلدان العالم الثالث إلى اختلال التوازن في السوق. حيث يكتسب القطاع الموازي والعمالة دورا هاما في تنظيم اليد العاملة، كونه يتيح للعديد من العاطلين عن العمل بإيجاد فرص لتحقيق دخل فردي دون الحاجة للخبرة المهنية. يؤثر أيضا النمو الديمغرافي على سوق الشغل، بحيث تقل عروض العمل مقابل زيادة الطلب عليه، وعليه تتجه العمالة إلى الاقتصاد الموازي من أجل الحصول على عمل[2].

06- العولمة

يمكن أن يكون للعولمة تأثير إيجابيا أو سلبيا على الاقتصاد الموازي في نفس الوقت. من ناحية، خلقت العولمة فرص عمل جديدة لليد العاملة وأسواقا جديدة للعاملين لحسابهم الخاص. ومن الناحية السلبية، زيادة حجم ونطاق المعاملات في السلع والخدمات، الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية، تؤثر على نوعية العلاقات الاقتصادية بين مختلف المتعاملين (المؤسسات والأسر المعيشية)، كما تؤثر على قدرتها على تحمل البيئة الدولية التي تتسم بضغوط تنافسية قوية، خاصة فيما يتعلق بالإنتاج المحلي وما سيواجه من تحديات وتنافسية مقابل السلع والخدمات الجديدة الناتجة عن العولمة[3]. نتيجة لذلك تبحث بعض المؤسسات عن عمالة منخفضة التكلفة في البلدان النامية للعمل خارج الإطار القانوني من أجل المنافسة والبقاء في بيئة اقتصادية عالمية مفتوحة.

1 - Fontaine, L., & Weber, F. (2011). *Les paradoxes de l'économie informelle: à qui profitent les règles*. Karthala éditions, P 07.

2 - Smaili, N., & Kolli, M. (2018). Problématique De L'économie Informelle Et Développement En Algérie:, Cas De La Wilaya De Tizi-Ouzou. International Journal of Economic Performance-المجلة الدولية للأداء الاقتصادي, 1(02), P 88.

3 - Maldonado, C., & Gaufryau, B. (2001). *L'économie informelle en Afrique francophone: structure, dynamiques et politiques*. International Labour Organization. P 76.

إضافة إلى ذلك، ساهمت سياسات تحرير التجارة التي تم تنفيذها في إطار منظمة التجارة العالمية في توسيع الاقتصاد الموازي، حيث أن عملية تحرير التجارة هي زيادة المنافسة على المؤسسات في الاقتصاد الموازي. لأن قدرة المؤسسات الغير رسمية على البقاء والمنافسة مرتبطة بخفض التكاليف عن طريق تخفيض المزايا الممنوحة للموظفين، وعن طريق استبدال العمال الدائمين بعاملين عن طريق التعاقد أو بدوام جزئي، خاصة الأشخاص الذين يعملون من المنزل، كما قد تضطر بعض الشركات في الاقتصاد الرسمي إلى اجراء تسريح العمال الفائضين عن حاجتها مما يؤدي إلى وجود يد عاملة مؤهلة تتحمل عبئ التسريح وتنتظر فرصتها لإيجاد مناصب شغل حتى في الاقتصاد الموازي[1].

وفي سياق عولمة الإنتاج والبحث عن زيادة القدرة التنافسية، لجأت بعض الشركات في القطاع الرسمي بشكل متزايد إلى التعامل مع وحدات الإنتاج الصغيرة الناشطة في الاقتصاد الموازي، من أجل التقليل من رسومها وجعل اساليبهم التنافسية أكثر مرونة. هذه المعاملات يمكنها أن تتيح الفرصة للمؤسسات الصغيرة الغير رسمية الاستفادة من تكنولوجيات وطرق انتاج جديدة[2].

07- تطور سوق الخدمات

أدت السياحة والحرف اليدوية وغيرها من أنشطة المماثلة، إلى انشاء أنشطة يسهل تنفيذها خارج نطاق قانون العمل (ورشات عمل سرية). حيث ان هناك نسبة صغيرة جدا من الأنشطة الحرفية الكبيرة يعلن أصحابها عن جميع عمالهم وموظفيهم[3].

08- نسب الضرائب المرتفعة

الزيادة في الضرائب تعني هروب المكلفين بها إلى الاقتصاد الموازي، فعندما تكون الضرائب كثيرة وثقيلة على المكلف (ضغط جبائي مرتفع)، تتشجع المؤسسات على إخفاء جزء من دخلها لتجنب تحمل نسب الضرائب المرتفعة، فمساهمات الضمان الاجتماعي والخضوع للنظام الجبائي من أهم محددات الاقتصاد الموازي، وخاصة معدلات الضريبة[4]، التي تعتبر من أحد أهم العوائق التي تؤثر على نشاط المؤسسات.

1 - Agénor, P. & El Aynaoui, K. (2005). Politiques du marché du travail et chômage au Maroc : une analyse quantitative. *Revue d'économie du développement*, 13, P 07. https://doi-org.sndl1.arn.dz/10.3917/edd.191.005

2 - Maldonado, Carlos, et al. (2004). Op.cit. P 06

3 - Chouiraf, F., & Chafi, A. (2017). La production artisanale dans les temps modernes. *CIGIMS* 17-18 Mai, ENSAM-Meknès, Maroc. P 04. https://www.researchgate.net/profile/Fatine-Chouiraf/publication/333036062_La_production_artisanale_dans_les_temps_modernes/links/5cd8109b92851c4eab981f0d/La-production-artisanale-dans-les-temps-modernes.pdf

4 - Rubbers, B. (2007). Retour sur le" secteur informel". L'économie du Katanga (Congo-Zaïre) face à la falsification de la loi. *Sociologie du travail*, *49*(3), 316-329.

ففي بعض الحالات لا يمكن للعديد من المؤسسات ممارسة نشاطها وتحقيق ربح إلا إذا تهربت من الضريبة، نظرا لتكلفتها، إجراءاتها المعقدة والمكلفة، نظام ضريبي معقد وغير شفاف، إدارة ضريبية ضعيفة الإمكانيات والتنظيم، التي تحد من إمكانية تنافسيتها مع المؤسسات الأخرى. هذه الوضعية تشجع العديد من المؤسسات على إبقاء نشاطها ضمن الاقتصاد الموازي[1].

09- عدم احترام القوانين

إن عدم الالتزام بالقواعد القانونية والتنظيمات الرسمية المعمول بها، هو في الواقع السبب الرئيسي للاقتصاد الموازي، فعدم الامتثال للقوانين يؤثر على مستوى الشفافية ويشجع على النشاط في الاقتصاد الموازي، حتى الجهل أو الغموض الذي يصاحب بعض النصوص القانونية يزيد من فرص النشاط في الاقتصاد الموازي.

10- البيروقراطية

إن الانتقال من الاقتصاد الإداري البيروقراطي إلى اقتصاد السوق، يفتح الطريق أمام تنمية القطاع الموازي وتنظيمه، بحيث يسمح له بلعب دور الوظيفة الاجتماعية على الأقل على المستوى المحلي.

11- عدم توازن سوق السلع والخدمات

تساهم نقاط الضعف التي تنتج عن عدم توازن في سوق السلع والخدمات، في خلق تباين بين الأجور وأسعار المنتجات المعروضة في السوق الموازية. كما أن عدم الرضا عن الطلب الداخلي هو سبب تطور الأنشطة الموازية في الدول النامية. فمن أهم أسباب نمو الاقتصاد الموازي هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والكمالية[2].

12- جودة الخدمات العامة المعروضة من طرف الدولة

تعتبر الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من المحددات الهامة للاقتصاد الموازي، لأنها تؤثر على اختيار الأفراد. حيث أنه لا يمكن للأفراد الناشطين في الاقتصاد الموازي الاستفادة من الخدمات العامة مثل (الحماية من السرقة والجريمة، الحصول على التمويل، حماية حقوق الملكية والحماية الاجتماعية) وهذا أحد أهم عيوب الاقتصاد الموازي. فوجود خدمات عامة ذات جودة عالية تحفز على التوجه للنشاط في الاقتصاد الرسمي من أجل الامتياز من

1 - Krstić, Gorana, and Friedrich Schneider. (2015). Formalizing the shadow economy in Serbia: Policy measures and growth effects Chapter 10 Executive Summary. Springer Nature. P 160. DOI: 10.1007/978-3-319-13437-6-10 .

2- Albornoz, L. (2016). Dix ans après l'entrée en vigueur de la Convention sur la diversité culturelle : Déséquilibres dans le marché international des biens et services culturels, et défi numérique. *Les Enjeux de l'information et de la communication*, 17(2), P 15.

تلك الخدمات. أما وجود خدمات عامة ضعيفة وذات جودة متدنية يحفز على التهرب الضريبي والتوجه على الطرق الاحتيالية للاستفادة من تلك الخدمات دون الحاجة الى النشاط في الاقتصاد الرسمي[1].

13- ضعف التوظيف الرسمي

وهو عامل حاسم يفسر تطور الاقتصاد الموازي في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وبالتالي، فإن العرض المتاح من وظائف في القطاع الرسمي في سوق العمل لم يعد قادرا على استيعاب كل الطلب، لا سيما القوى العاملة الغير ماهرة التي تنموا بمعدل متسارع.

تساهم خصائص سوق العمل بشكل مهم في تعزيز واستدامة الاقتصاد الموازي، فهي تشكل عبئا ثقيلا على العمالة بالنسبة لأصحاب الأجور المنخفضة مع نظام اجتماعي يحول دون الاستفادة من الرعاية الاجتماعية والتحويلات التي يستفيد منها الأشخاص العاملين في وظائف رسمية، وارتفاع الحد الأدنى للأجور وبعض القواعد والتنظيمات التي تنظم حماية العمل، ساعات العمل، إعانات البطالة، نظام التقاعد، والعديد من العوامل المؤسسية والاقتصادية الأخرى التي تساهم في الانتشار الكبير للاقتصاد الموازي[2].

14- عجز الحوكمة السياسية والحوكمة الاقتصادية والاجتماعية

هذه الإخفاقات كلها عالقة في مجال الحوكمة: الإدارة الغير فعالة، الفساد، انخفاض ضمان حقوق الملكية، وارتفاع تكاليف المعاملات. يشار أيضا إلى عوامل أخرى غير اقتصادية لها بعد جماعي أو فردي تخص التحليل الاجتماعي أو النفسي. حيث يبدو أن أداء الاقتصاد الموازي يستند إلى سلوكيات تقوم على الاحتيال وتشجيع الغير على أن يقوموا بالشيء نفسه، كما أن فقدان الإحساس بالمسؤولية الجماعية الذي يتكون نتيجة نقص في العدالة الجبائية، وعدم نجاعة تخصيص الايرادات أو السياسيات الاقتصادية الفعالة. حيث لوحظ في العديد من الدراسات أن البلدان التي يكون فيها مستوى الرضا عن الإدارة الجبائية أدنى، هي التي تشهد أعلى مستوى من التهرب الضريبي[3].

15- الفساد

تعمل ظاهرة الفساد على نسج روابط ضمنية مع الأنشطة في الاقتصاد الموازي، فكلتا العمليتين غير قانونية من وجهة نظر القانون، فتكون أهداف الظاهرتين متطابقة. تعتمد الروابط التي يتم الحفاظ عليها بين الفساد والاقتصاد الموازي على السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطات العامة، وعلى معرفة الإطار القانوني وغير القانوني،

---

1 - Kossals, L., & Ryvkina 1, R. (2003). Tempête sur l'alteréconomie Premières difficultés L'institutionnalisation de l'économie souterraine. *Revue du MAUSS*, *21*(1), P 139.

2 – حنان حاقة وهشام لبزة، أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 151.

3 - Menguelti, S., Perret, C., & Abrika, B. (2014). Op.cit. P 05.

وما يندرج في المجال الرسمي والموازي والمعاملات المخصصة لهما (المكافحة أو التساهل). حيث أدى التقاء هذه الظاهرتين إلى إضعاف مؤسسات الدولة.

يعمل الفساد كشكل من أشكال تفادي الضرائب والتنظيم، وبالتالي يقود الشركات نحو الاقتصاد الموازي، أو يخلق تواطؤا بين مسؤولي الإدارة الجبائية ورجال الأعمال من خلال تبادل الرشاوى مقابل التصريحات الجبائية الناقصة عن المسؤولية الضريبية. فالمسؤولية مشتركة بين الرقابة الجبائية والتدقيق والإدارة الجباية[1].

بشكل عام، من بين عواقب التوسع الكبير للاقتصاد الموازي في بلد ما، وجد قوي للفساد، لا يضعف مؤسسات الدولة فحسب، بل يزيد أيضا من عدم اليقين والثقة في الاعمال التجارية (تثبيط المستثمرين الوطنيين والأجانب مما يدي إلى انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي). كما يظهر أن تطور الاقتصاد الموازي ما هو إلا ردة فعل على ضعف الاقتصاد الرسمي، حيث تمكن الاقتصاد الموازي من تلبية احتياجات المواطنين.

16- مستوى الردع: على الرغم من التركيز القوي على الردع في السياسات التي تحارب الاقتصاد الموازي والرؤى الواضحة للنظرية الاقتصادية التقليدية لعدم الامتثال الضريبي، فإن بعض النتائج كاختبارات Granger أظهرت أن حجم الاقتصاد الموازي يمكن أن يؤثر على مستويات الردع، بدلا من فكرة الردع هو من يقلل من الاقتصاد الموازي[2].

17- أسباب أخرى متعلقة بالنظام الجبائي:

من بين جميع العوامل المتعلقة بتصميم النظام الجبائي، فإن العوامل التالية لها تأثير كبير على وجود الاقتصاد الموازي[3]:

- حجم العبئ الجبائي: يعتبر حجم العبئ الجبائي بالموازاة مع احتمال الكشف عن التهرب الضريبي والعقوبات المحتملة، هو المحدد الأساسي للتهرب الضريبي، وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصاد الموازي، فإن زيادة العبئ الجبائي تجعل من العمل ضمن الاقتصاد الموازي أكثر فاعلية من حيث التكلفة.

1 - DIALLO, H. A., & DIALLO, S. M. (2022). Audit of the tax revenue management process of the center of commune II in the district of Bamako: case of the fight against tax corruption. *Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit*, 6(3). P 02.

2 - Medina, L., & Schneider, M. F. (2018). Shadow economies around the world: what did we learn over the last 20 years?. International Monetary Fund. P 35.

3 - Arsić, M., Arandarenko, M., Radulović, B., Ranđelović, S., & Janković, I. (2015). Causes of the shadow economy. Formalizing the Shadow Economy in Serbia: Policy Measures and Growth Effects, P 21.

حاولت العديد من الدراسات الربط بين العبئ الضريبي وحجم الاقتصاد الموازي، بهدف إقامة صلة بينهما، وهذا باستكشاف أثر الاقتصاد الموازي على تحصيل الإيرادات الجبائية، حيث أن الاقتصاد الموازي الذي يفلت من السيطرة ولا يظهر في الوعاء الجبائي يمثل نقصا في الحصيلة الجبائية[1].

– ارتفاع الأعباء الضريبية والاجتماعية للعمالة في القطاع الرسمي: يعتبر العبئ المالي المرتفع للعمالة (الضريبة على الدخل الإجمالي، الأعباء الاجتماعية) حافزا طبيعيا للحفاظ على العمالة في الاقتصاد الموازي وزيادتها.

– كفاءة التحصيل في الإدارة الجبائية: تعد كفاءة الإدارة الجبائية في تحصيل الضرائب أيضا محددا مهما لأسباب النشاط في الاقتصاد الموازي، بمعنى أن الاحتمال الأكبر للكشف عن التهرب الضريبي يؤدي إلى انخفاض اللجوء إلى الاقتصاد الموازي.

الفرع الثاني: آثار انتشار الاقتصاد الموازي:

تؤدي ممارسة الأنشطة ضمن الاقتصاد الموازي إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد، فكل تلك المعاملات تنشط خارج نطاق القانون، فهذا المجال يسبب الضرر للمصالح العامة، لا سيما على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمالية:

1– اجتماعيا:

على الرغم من بعض المزايا التي يقدمها الاقتصاد الموازي، خاصة تلك المتعلقة بحقيقة التغلب على أوجه القصور في الاقتصاد الرسمي من حيث توزيع العمالة والأجور[2]. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن العمالة التي يوفرها الاقتصاد الموازي محفوفة بالمخاطر[3]، فكثيرا ما يتم استغلال الأطفال والنساء. فالأطفال عادة ما يتم استغلالهم وحرمانهم من التعليم، أما النساء والرجال يعملون خارج كل الأطر القانونية المتعلقة بالعمل. ففي الاقتصاد الموازي تغيب العدالة وينتشر الفساد لتجنب الخضوع لسيطرة الاقتصاد الرسمي، حيث يتم حرمان العمالة من حقوقهم الاجتماعية التي يضمنها النشاط في الاقتصاد الموازي.

1 - Nahhal B., (2013), Poids et impact de l'économie informelle au Maroc et dans quatre autres pays (Algerie, Egypte, Tunisie et Turquie), Cahier de la recherche, N°1, pp 280.
2 - Webb, J. W., Bruton, G. D., Tihanyi, L., & Ireland, R. D. (2013). Research on entrepreneurship in the informal economy: Framing a research agenda. Journal of Business Venturing, 28(5), P 607.
3 - Black, M., Karki, J., Lee, A. C. K., Makai, P., Baral, Y. R., Kritsotakis, E. I., ... & Heckmann, A. F. (2019). The health risks of informal waste workers in the Kathmandu Valley: a cross-sectional survey. *Public health*, *166*, P 20.

2- اقتصاديا:

يؤثر الاقتصاد الموازي سلبا على الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث يتم المساس بأسس الاقتصاد الوطني، ونخص بالذكر هنا تطور سوق الصرف الموازية وما ينتج عنه صعوبة الوصول إلى النظام المصرفي، الاحتفاظ بالسيولة النقدية خارج البنوك[1]، التعامل بأسعار خيالية.

3- جبائيا:

تتفق نتائج معظم الدراسات على أن من بين عواقب الاقتصاد الموازي حرمان الدولة من إيراداتها. فالاقتصاد الموازي يؤدي إلى التهرب الضريبي وتجاهل القانون، وكل هذا يمس بشرعية الدولة ويساهم أيضا في تراجع الفعالية الإدارية. فممارسة الأنشطة في الاقتصاد الموازي تخرق المبدأ العام والدستوري (المادة 64 من الدستور الجزائري: كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة) للمساواة بين المواطنين أمام القانون[2].

فمن وجهة النظر الجبائية، فإن الناشطين ضمن الاقتصاد الموازي هم مصدر نشوء عدم المساواة وغياب العدالة الجبائية، وذلك بتهربهم من الضريبة الذي يدفع بالمتعاملين الاقتصاديين النظاميين إلى التعرض للمنافسة الغير عادلة، التي تدفع بهم إلى تحمل العبئ الضريبي الإضافي، وبالتالي يصبح لديهم الدافع للنشاط في الاقتصاد الموازي.

المطلب الرابع: أصناف وخصائص الاقتصاد الموازي من منظور الناتج المحلي الإجمالي PIB:

يكتسي الناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في مجال تصنيف الاقتصاد الموازي، وتحديد العديد من خصائصه، لذلك يتم التركيز عليه كثيرا في التحاليل الاقتصادية الكلية.

الفرع الأول: تصنيف الاقتصاد الموازي من منظور الناتج المحلي الإجمالي PIB:

عند محاولة تقسيم الاقتصاد الموازي من زاوية الناتج المحلي الإجمالي يمكن تصنيفه إلى 08 ثمانية أصناف[3] مثلما يبينه الجدول التالي:

1 - BOURICHE, S. (2022). INDICATEURS DE MESURE DU DEVELOPPEMENT DU SECTEUR BANCAIRE FACE AUX OBSTACLES DE FINANCEMENT DE L'ACTIVITE ECONOMIQUE EN ALGERIE DURANT LA PERIODE (2000-2019). REVUE MAGHREBINE MANAGEMENT DES ORGANISATIONS. Vol.7, N° 1. P 61.

2 - Ayrault, L. (2020). Le principe d'égalité en matière fiscale. *Titre VII*, *4*(1), P 36.

3 - Adair*, P. (2009). Op.cit, P 1120.

الجدول رقم (1-2): تقسيم الاقتصاد الموازي من ناحية الناتج المحلي الإجمالي:

إنتاج تسويقي				انتاج غير تسويقي
الغير قانوني	قانوني			
	اقتصاد خفي لسبب احصائي	اقتصاد خفي لسبب اقتصادي	موازي	محلي (آخر)
الصنف 07 الاتجار بالمخدرات والبشر والسيارات المسروقة، التزوير والتهريب	بدون إجابة الصنف 01 غير محدث الصنف 02 غير مسجل الصنف 03	بموجب تصريحات الصنف 04 غير مسجل الصنف 05 (احتيالي – مالي، عدم الامتثال للأنظمة)	ملكية فردية الصنف 6 (أقل من 10 موظفين، أقل من 5 موظفين)	إنتاج للاستخدام النهائي (البناء الذاتي، إصلاح المساكن، الإيجارات المحسوبة)، المقايضة والمدفوعات العينية الصنف 08

المصدر: Adair*, P. (2009). Économie non observée et emploi informel dans les pays de l'Union européenne: Une comparaison des estimations et des déterminants. Revue économique, 60(5), P 1120.

– الإنتاج الغير مشروع (الاقتصاد الاجرامي) الصنف 07: يجمع بين أنشطة إنتاج السلع والخدمات القانونية التي تتم بشكل غير قانوني (الأدوية)، والأنشطة الاجرامية (التزوير والاتجار بالسلع المشروعة كالسجائر والكحول، والسلع الخاضعة للرقابة والمحضورة كالأسلحة والمخدرات والبشر). حيث أن إدراجه في الحسابات العامة للاقتصاد لا يلقى إجماعا بين الخبراء.

الأنشطة غير المشروعة وغير المنتجة أو تدفقات تحويل الدخل التي لا تخضع للتبادل الطوعي مثل (الاحتيال في الضمان الاجتماعي والسرقة، الاختلاس، الابتزاز، غسيل الأموال القذرة، بما في ذلك أشكال مختلفة من الجرائم الالكترونية)، والفساد (استغلال النفوذ، ترخيص البناء ...)

– الإنتاج الخفي (لأسباب إحصائية) الأصناف 1،2،3: ينتج عن قصور عدة عناصر، سجلات تجارية غير مفعلة أو غير كاملة، بعض الأنشطة غير مسجلة (ممارسة نشاط تجاري بدون قيد)، حيث تعتبر هذه الأنشطة ملجأ للعمالة الغير رسمية.

– الإنتاج الخفي (لأسباب اقتصادية) الصنفان 4،5: يتعلق بالأنشطة القانونية الغير مصرح عنها، يؤدي ذلك إلى الغش والتهرب من الضرائب والالتزامات الاجتماعية المتعلقة بالأجور، يختلف هذا النوع عن التهرب الضريبي الناجم عن استغلال ثغرات القانون، أو الملاذات الضريبية.

– الإنتاج غير الرسمي (القطاع الموازي) الصنف 6: تغطي الأنشطة التي تحقق راتبا أو العاملين لحسابهم الخاص الغير مسجلين عمدا أو المسجلين جزئيا والتي لا تلتزم بالأنظمة والقوانين العمل والحماية الاجتماعية (عمال غير مصرح بهم، ورشات عمل سرية).

– الإنتاج المحلي – الصنف 8: هي الأنشطة القانونية لإنتاج السلع والخدمات غير السوقية، القائمة على الاكتفاء الذاتي للأسر والمعاملات بالمثل بين المتعاملين والأسر، لا تخضع لرقابة الإدارة الجبائية ولا يتم تسجيلها، يستبعد من هذا الصنف العمل المنزلي بما في ذلك الأعمال اليدوية وكذلك العمل التطوعي الغير مأجور.

الفرع الثاني: خصائص وأهمية الاقتصاد الموازي:

حتى ولو كان الاقتصاد الموازي صغير الحجم، فإن تأثيره على السياسة العامة متعدد الأوجه ويمكن أن يكون تأثيره كبيرا، والسبب في ذلك انه يقلل من الإيرادات الحكومية، لكونه مرتبط عادة بالتهرب الضريبي. مما يؤدي إلى انخفاض الخدمات العامة أو زيادة الضغط الضريبي على المكلفين النظاميين من أجل تعويض العجز من الإيرادات المفقودة. فالضرائب هي تحويل من المكلفين بالضريبة إلى المستفيدين من النفقات العامة، وبالتالي فإن الضرائب الغير محصلة والمفقودة من الحلقة الاقتصادية هي مجرد تحويل عكسي من المستفيدين من النفقات العامة إلى المكلفين بالضريبة[1].

قد تؤثر في السياسة العامة بعض العوامل الأخرى، حيث يستفيد الإنتاج في السوق الغير قانونية من انخفاض تكاليف الإنتاج الأخرى، بسبب التهرب الضريبي والتهرب من الالتزامات القانونية والإدارية الأخرى. حيث تكون أسعار بعض السلع أقل من سعر السلع القانونية في الاقتصاد الموازي إضافة إلى نقص تكاليف الإشهار التي لا يتحملها المنتجون في الاقتصاد الموازي. وبهذا فان الاقتصاد الموازي يساهم في تشويه التنافسية في السوق المحلية[2].

تتميز الأنشطة في الاقتصاد الموازي بشكل أساسي بعدم التجانس، الضعف، وتتشكل من الشباب، الاناث، المهاجرين والعاطلين عن العمل، حيث ذكر المكتب الدولي للشغل BIT سبعة معايير للاقتصاد الموازي وهي[3]:

- استخدام الموارد الداخلية؛
- سهولة الولوج للنشاط؛
- سوق تنافسي غير منظم؛

1- Lemieux, P. (2007). The underground economy. Causes, extent, approaches. Montreal Economic Institute Research Paper. P 16.
2 - OUEZGHARI, M. (2024). LA COMPETITIVITE DE L'ECONOMIE MAROCAINE. *Revue Dossiers De Recherches en Économie Et Management Des Organisations*, *9*(1), P 06.
3 - Smaili, N. (2018). Op.cit. P 35.

- الملكية العائلية؛

- أنشطة صغيرة الحجم؛

- التكنولوجيا الأولية كثيفة العمالة؛

- التدريب المكتسب خارج النظام المدرسي.

إضافة لهذه الخصائص يمكن إضافة الخصائص التالية:

- الاقتصاد الموازي متزايد باستمرار بشكل متسارع في بعض البلدان؛

- تعتبر منتجات الاقتصاد الموازي المنفذ الرئيسي لتلبية احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض؛

- يتم تمويل رأسمال الشركات من خلال المدخرات الشخصية والمساهمات العائلية، بينما تأتي الاستثمارات اللاحقة بشكل أساسي من الدخل الناتج عن نشاطها.

1- مقارنة الخصائص العامة للاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي

يمكن بكل بساطة المقارنة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي عن طريق اعتماد معيار واحد للتمييز، وهو التنظيم. فالاقتصاد الموازي غير منظم. أي إمكانية وجود علاقة بين المؤسسة أو الوحدة الإنتاجية مع مؤسسات أخرى، الدولة، الأسر المعيشية في شكل وحدات إنتاجية والعمال الذين يعملون في هيئات أخرى، كلها علاقات يمكن أن تربطها مع الاقتصاد الرسمي[1]. والجدول رقم (1-3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (1-3): التفرقة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي:

الاقتصاد الموازي	الاقتصاد الرسمي
1- نشاطات حرفية أو عائلية	1- ملكية ضمن شركات أو مؤسسات
2- موارد محلية	2- موارد أجنبية
3- تنظيم ضعيف أو معدوم	3- نشاط اقتصادي منظم
4- وحدات صغيرة وكثيرة العدد	4- وحدات كبيرة
5- مجال عمليات مقيد	5- عمليات واسعة النطاق
6- سوق مفتوح للمنافسة	6- سوق محمي

1 - Maryline Bessone, Jean-Michel Cusset. (1989) . Transports informels en Afrique, en Amérique Latine et en Asie du sud-est. Analyse comparative. P 04.

7- نشاط قائم على اليد العاملة	7- نشاط قائم على رأس المال
8- سوق العمل غير محمي	8- نشاطات محمية بقوانين العمل

المصدر:

Maryline Bessone, Jean-Michel Cusset. (1989) . Transports informels en Afrique, en Amérique Latine et en Asie du sud-est. Analyse comparative. P 04.

2- آلية عمل الاقتصاد الموازي:

تعتبر الأنشطة الصغيرة من أكبر مكونات الاقتصاد الموازي في مدن العالم الثالث، تكتسب أهميتها من عددها الكبير، إنشاؤها لا يتطلب أكثر من خطوة واحدة، المنتجون من فئة الشباب[1]، أغلبهم من النازحين عن الأرياف، كما تتميز أنشطتهم بتمويل ضعيف.

تعاني هذه الأنشطة من عدد من المشاكل[2]:

- عدم كفاية التمويل: حيث أن هذه الأنشطة لا يمكنها الوصول إلى الأسواق المالية أو إلى تمويلات مالية معتبرة تمكنها من ممارسة أنشطتها. فأغلب مواردها المالية من الادخار الشخصي أو العائلي؛

- نفس المشكل بالنسبة لسوق السلع، المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الموازي تعاني العديد من الصعوبات، أهمها ضعف العلاقة مع الأسواق النظامية.

أحد أهم أسباب محدودية حجم المؤسسات التي تنشط ضمن الاقتصاد الموازي، هو ضعف الطلب على منتوجاتها. إلا أن الاقتصاد الموازي له أثر إيجابي من حيث أنه يوفر سلع وخدمات ذات أسعار متدنية، بسبب سهولة انشاء تلك المؤسسات وحرية المنافسة بدون أي إطار تنظيمي أو قواعد تحد من حرية المنافسة في السوق.

3- أهمية الاقتصاد الموازي:

تبرز أهمية ظاهرة الاقتصاد الموازي من حجمه المعتبر عبر العالم. رغم صعوبة قياس حجمه، إلا أن دراسة Lautier سنة 2016 التي توصل فيها إلى أن الاقتصاد الموازي يوظف من 60 إلى 70 % من عمالة إفريقيا، 50 % في آسيا، حوالي 35 % في أمريكا اللاتينية، 20 إلى 30 % في أوروبا الشرقية و5 إلى 10 % في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. مما يبين أهمية مداخيل الاقتصاد الموازي مقارنة بالاقتصاد الإجمالي. كما أن FMI صندوق النقد الدولي سنة 2006 أكد أن الاقتصاد الموازي في معظم بلدان العالم يتراوح حجمه بين 14 و16 % من

1 - Bellache, Y. (2010). Op.cit. P 29.
2 - Maryline Bessone, Jean-Michel Cusset. (1989). Op.cit. P 04.

PIB. أما في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وافريقيا يمثل 40 % من PIB، أما في البلدان النامية في آسيا فيمثل من 25 إلى 35 % من PIB.[1]

رغم صعوبة تقدير حجم الاقتصاد الموازي، وأنه بطبيعته مخفي عن حسابات الاقتصاد الرسمي، إلا أن الواقع الاقتصادي يؤكد أهمية حجمه خاصة في البلدان النامية. باعتباره وعاء جبائيا جديد كليا يمكن للأنظمة الجبائية الاستفادة من إخضاعه للضريبة من ناحية، وباعتباره عنصرا مثبطا للاقتصاد الرسمي كونه يستفيد من الانفاق العام للحكومة ولا يساهم في تمويل الإيرادات العامة من ناحية أخرى.

4- النظرة القديمة والجديدة للاقتصاد الموازي:

يتميز الاقتصاد الموازي بمعاصرته لمختلف الحقب الزمانية والمراحل الاقتصادية، ولذلك نجد أن العديد من الدراسات تختلف من ناحية النظر إلى الاقتصاد الموازي، وذلك حسب الفترة الزمنية أو حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لتلك الدراسات.

الجدول رقم (1-4): التفرقة بين النظرة القديمة والجديدة للاقتصاد الموازي:

النظرة القديمة	النطرة الجديدة
القطاع الموازي هو الاقتصاد التقليدي الذي سوف يزول مع النمو الصناعي الحديث.	الاقتصاد الموازي باق ويتوسع مع النمو الصناعي الحديث.
إنتاج الاقتصاد الموازي إنتاج هامشي فقط	الاقتصاد الموازي مورد هام للعمالة والسلع والخدمات للفئات ذات الدخل المنخفض. يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.
يوجد الاقتصاد الموازي بصفة منفصلة عن الاقتصاد الرسمي.	يرتبط بالاقتصاد الرسمي، بحيث ينتج لحساب الاقتصاد الرسمي ويتاجر معه ويوزع من أجله ويقدم خدماته.
يمثل الاقتصاد الموازي مخزونا احتياطيا من العمالة الفائضة.	يرجع جزء كبير من ارتفاع العمالة الغير رسمية إلى تراجع العمالية الرسمية، أو إلى تحويل عقود العمل الرسمية إلى القطاع الموازي.
يتألف الاقتصاد الموازي عادة من تجار الأرصفة وصغار المنتجين.	يتكون الاقتصاد الموازي من مجموعة واسعة من المهن غير الرسمية القديمة مثل البناء والزراعة، والحديثة النشأة مثل الوظائف المؤقتة وبدوام جزئي بالإضافة إلى الإنتاج الفردي.

1 - Cherif Kahina. (2017). Economie informelle, économie formelle et développement, interactions et impacts réciproques : Cas de l'Algérie, (Doctoral dissertation, Université d'Alger 3). P 22.

معظم العاملين في الاقتصاد الموازي هم من رواد الأعمال الذين يديرون مشاريع غير قانونية وغير مسجلة لتجنب القوانين والضرائب.	يتكون الاقتصاد الموازي من عمال بأجر غير مرجعي وكذلك رواد الأعمال وأصحاب الأعمال الخاصة. ينتجون سلع وخدمات قانونية، وان كان ذلك من خلال وسائل غير تنظيمية وغير قانونية. معظم رواد الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص مستعدون ويرحبون بالجهود المبذولة ذات الصلة لتقليل العوائق أمام التسجيل وتكاليف المعاملات، من أجل الاستفادة من فوائد العمل النظامي، والاستفادة من وظيفة مستقرة وحقوق عمال أكثر.
يتكون العمل في الاقتصاد الموازي في الغالب من أنشطة البقاء وبالتالي فهو ليس موضوعا للسياسة الاقتصادية	لا تشمل المؤسسات في الاقتصاد الموازي أنشطة البقاء فحسب، بل تشمل أيضا الشركات المستقرة والأعمال التجارية المتنامية. ولا تشمل العمالة الغير رسمية الذاتية فحسب، بل تشمل أيضا العمالة المأجورة. حيث تتأثر جميع أشكال العمالة غير الرسمية بمعظم السياسات الاقتصادية.

المصدر:

Alter Chen, M. (2005). Rethinking the informal economy: Linkages with the formal economy and the formal regulatory environment (No. 2005/10). WIDER Research Paper. P 12.

5- إمكانيات الاقتصاد الموازي:

- للاقتصاد الموازي خصائص محددة في البلدان النامية تشكل أصولا لتطوير المؤسسات الصغيرة التي لا تستطيع الشركات الكبيرة الاستفادة منها. حتى وان كان لا يمكن اعتباره نموذجا بديلا للمنظمات والشركات الكبرى وتكوين نظام اقتصادي صناعي، فإن النشاط في الاقتصاد الموازي يوفر سلعا وخدمات تتكيف مع احتياجات المستهلك (أسعار منخفضة)[1]، لا سيما أصحاب الدخل المنخفض؛

- يتمتع الاقتصاد الموازي بمرونة أكبر في خلق فرص عمل، حيث لا تعيق العملية حواجز تنظيمية، ويمكن اعتبارها بديلا مفيدا لتجنب التهميش، الأمر الذي قد يكون ماديا أكثر منه نفسيا بالنسبة للعمالة العاطلة عن العمل، كل هذا مقابل ضعف التوظيف في القطاع الرسمي[2]؛

1 - CHOUHAIBI, A. (2022). La dynamique de l'économie informelle en Afrique de l'Ouest: cas du Mali. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*, *3*(1-1), 286-297.

2 - Berrou, J. P., & Eekhout, T. (2019). L'économie informelle: un défi au rêve d'émergence des économies africaines?. *Études internationales*, *50*(1), P 122.

– تؤدي عملية تشغيل العمالة الأسرية إلى تخفيف تكلفة الأجور[1]، وتسهل من عملية الاشراف والمراقبة. فالمعرفة الكاملة لسلوك العمال قبل تعيينهم وعدم وجود العقود المكتوبة تحد من تكاليف عدم الوفاء بالعمل أو خسائر عدم صحة معلومات العمال. فبهذه النوعية من العمالة يكون هناك احترام طبيعي للسلطة السلمية في إدارة العملية الإنتاجية مما يتيح كفاءة العمال بتكلفة أقل. كما يتيح الاقتصاد الموازي تنمية الموارد البشرية المستبعدة عن معاهد التكوين الرسمية من خلال التعلم ونقل المهارات الفنية في الوظيفة؛

– يساهم الاقتصاد الموازي في التخفيف من حدة الفقر بين السكان في الدول النامية وفي افريقيا بشكل خاص، يعتمد غالبية فقراء العالم البالغ عددهم 1.7 مليار شخص على عملهم بشكل حصري للبقاء على قيد الحياة، مما يبرز أهمية العمل في الاقتصاد الموازي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية. ولذلك فقد لعب الاقتصاد الموازي ولا زال يلعب دورا ملموسا في محاربة الفقر[2] والاندماج في المجتمع والتخفيف من الأزمات الاجتماعية، وهي وظائف أثبتت الدولة أنها لا تقدر على احتوائها بحجمها الكبير؛

– من تقنيات هذا الاقتصاد الإنتاج الذاتي، وهو وسيلة للتنمية الاجتماعية، حيث يسمح للفقراء بمواجهة الاقصاء؛

– يمكن القول أن احدى مزاياها النسبية ناتجة عن عدم دفع الرسوم الضريبية والاشتراكات الاجتماعية؛

– للاقتصاد الموازي دور متناقض يتمثل في التعاقد بالمناولة مع شركات وطنية أو دولية، ويبدو للوهلة الأولى أنه منافس غير عادل للشركات الرسمية من حيث أنه لا يخضع للقواعد الضريبية وللاشتراكات الاجتماعية، لكن في الواقع قد يكون هناك تقارب في المصالح بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي في القطاعات الأكثر ربحية؛

– مرونة العمل في الوحدات الإنتاجية الغير رسمية، وخاصة بالنسبة للنساء، حيث يقبلن العمل فيها[3]، حيث تتيح لهذه الفئة الجمع بين الحياة المهنية والحياة الأسرية بشكل أفضل، كذلك المرونة في أجور الموظفين، حيث أن معظمهم يعملون لحسابهم الخاص، كذلك تغيير الموردين في حالة اختلال الطلب في السوق بسهولة من خلال عدم وجود عقود مكتوبة أو طويلة الأجل بين الطرفين. حيث تكتسب أنشطة الاقتصاد الموازي مرونتها من الكثافة الرأسمالية المنخفضة لتقنيات الإنتاج وبتكلفة منخفضة وفي فترة قصيرة نسبيا، يمكنها مواجه التغيرات في السوق. كل هذه المرونة تساهم في الحماية من آثار الأزمات أو الحوادث الاقتصادية والاجتماعية بأقل تكلفة ممكنة؛

1 - Cheneau-Loquay, A. (2008). Rôle joué par l'économie informelle dans l'appropriation des TIC en milieu urbain en Afrique de l'Ouest. *Netcom. Réseaux, communication et territoires*, (22-1/2), P 111.
2 - Bartoli, S. (2011). " Eliminer les bidonvilles = éliminer la pauvreté ", ou les charmes pervers d'une fausse évidence. *L'Économie politique*, 49, P 58.
3 - Mozère, L. (2007). L'économie informelle: quelques paradoxes. *L'économie informelle: une alternative à l'exclusion économique et sociale?*, 135.

– النشاط الصغير في الاقتصاد الموازي يتميز بمنطق التضامن في الإنتاج الذي يقابله منطق تعظيم الربح في الاقتصاد الرسمي، حيث أن العمالة الأسرية في معظم الحالات تسعى إلى ضمان الحد الأدنى للتكفل بنفقاتها المعيشية اليومية[1]؛

– هو قطاع يشجع الإبداع والابتكار، وله تفاوتات قوية للغاية من حيث الدخل والأداء، حيث يحقق بعض المشغلين غير الرسميين ربحية أعلى بكثير مما يمكن أن يحققه نظرائهم في الاقتصاد الرسمي، بينما يعاني البعض الآخر الفقر الشديد.

مع كل هذه الإمكانيات التي يخفيها الاقتصاد الموازي، يمكن اعتباره بمثابة ناقل للنمو يمكن أن يكون له في بعض البلدان نتائج إيجابية على التنمية الاقتصادية. ويشجع على هيكلته ضمن الاقتصاد الرسمي عوض محاربته. حيث ينظر إلى عملية دعم الاقتصاد الموازي على أنها استراتيجية محاربة الفقر والبطالة. ومما يدل على أهمية الاقتصاد الموازي أن الهيئات الدولية المالية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ...) ووكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونيسيف ...) قررت تشجيعه وادراجه في استراتيجيات التنمية، عن طريق ضمان الحد الأدنى للأجور وضمان حماية اجتماعية كافية، حيث تعتمد العمالة الناشطة في الاقتصاد الموازي على عملهم لكسب قوتهم اليومي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على المستوى الفردي والاجتماعي.

فالوظائف التي يتم انشائها غالبا ما تكون غير مستقرة بالفعل ودون الحد الأدنى من الأجور، ناهيك عن المخاطر العالية، حيث لا يستفيد معظم العمال من الحماية الكافية ضد المخاطر المختلفة التي يتعرضون لها (المرض، ظروف العمل غير الآمنة، احتمال فقدان العمل، والمشاكل الصحية).[2]

6– قيود النشاط ضمن الاقتصاد الموازي:

على الرغم من أن للاقتصاد الموازي العديد من نقاط القوة، إلا أنه يعاني من عدة قيود. يمكن للاقتصاد الموازي القوي أن يجعل الأمر بسيطا وأنه أمر طبيعي كونه يلبي حاجيات الناشطين فيه، لكن ذلك قد يؤثر على التنظيم الاقتصادي والقيم الاجتماعية.

– الاستبعاد من الهياكل المؤسسية التي تضمن الاعتراف والحماية القانونية والاجتماعية، وتفاقم حالة الضعف والقدرة على التفاوض لنسبة كبيرة من المتعاملين فيه؛

1 - Mendy, C. (2019). Impact de l'emploi informel sur le revenu des ménages de la région de Dakar. Mémoire de Master Finance et développement, Université ASSANE SECK DE ZIGUINCHOR. P 08.
2 - Smaili, N. (2018). Op.cit. P 95.

– نقص عوامل الإنتاج: التقنيات البدائية والمتقادمة، القوى العاملة غير المؤهلة وغير المستقرة، نطاق النشاط المنخفض يستبعد الآثار الإيجابية ويؤدي إلى انخفاض الإنتاجية؛

– قدرة تنافسية ضعيفة نظرا لاستبعاد أنشطة الاقتصاد الموازي من الوصول الى الموارد الإنتاجية (الخدمات المالية خاصة)، المعلومات، الأسواق المنظمة، البنى التحتية والخدمات العامة، مما يضر بالقدرة التنافسية للقطاع بأكمله.

وللتغلب على مثل هذه المجموعة من العقبات ينبغي إيجاد السياسات المناسبة لطبيعة كل مشكلة من المشاكل المحددة.[1]

7– تمويل أنشطة الاقتصاد الموازي:

لا تستفيد أنشطة الاقتصاد الموازي من القروض الرسمية، حيث لا يقدم القطاع المصرفي القروض للجهات غير الرسمية. وبذلك يواصلون أنشطتهم في مجال التمويل غير الرسمي. لكن يمكن الإشارة إلى أن هذه الآليات ليست بالضرورة غير قانونية، حيث دفعت الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للبلدان النامية إلى ابتكار المؤسسات والممارسات اللازمة لحل بعض مشاكلها المالية، فاندرجت هذه الممارسات ضمن هذه الفئة الواسعة من الأنشطة غير الرسمية، وهي تلبي بشكل عام احتياجاتها من القروض الصغيرة والودائع قصيرة الأجل، فالمشاركون في النظام المالي غير الرسمي هم الفقراء والنساء وأصحاب الأعمال الصغيرة، أي الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على خدمات مالية رسمية.

إن وجود قطاع مالي غير رسمي إلى جانب القطاع الرسمي سيكون نتيجة لعدم كفاءة القطاع المالي الرسمي، والذي يرجع إلى عدم كفاءة أسعار الفائدة، وضغط الإجراءات الإدارية في القطاع الرسمي، مما يمنع التكيف مع الظروف المحددة لاقتصاد البلدان النامية والشركات الصغيرة، فتطور التمويل غير الرسمي يرجع إلى أن معظم المتعاملين مستبعدون من الحصول على القروض المصرفية الحديثة فأغلب مصادر تمويلهم (تمويل ذاتي، مدخرات عائلية، قروض من الأصدقاء)[2]. لذلك يكفي تحسين القطاع المالي من أجل احتواء الاقتصاد الموازي ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية.

1 - Smaili, N. (2018). Op.cit. P 99.

2 - Omar, BABOU., & Chaib, BOUNOUA. (2023). Institutionnalisation de l'économie informelle en Algérie: Cas de Tizi-Ouzou. *Journal of Contemporary Business and Economic Studies Vol*, *6*(02). P 335.

من ناحية أخرى يعتبر التمويل غير الرسمي غير متجانس إلى حد كبير ويختلف من بلد إلى آخر. فيمكن لأي كان أن يحصل على قروض فردية عن طريق الأصدقاء والأقارب، واعتمادها في انشاء مشاريع صغيرة. وبذلك يمكن للتمويل غير الرسمي حل بعض الصعوبات التي لم يستطع التمويل الرسمي حلها.[1]

8- أثر الاقتصاد الموازي (العواقب):

يتميز الاقتصاد الموازي بجملة من المزايا والامكانيات، إلا أن له أيضا عواقب سلبية وآثارا ضارة بسبب حقيقة أنه:

- يتكون من وحدات إنتاج للسلع والخدمات التي تعمل أساسا على الكفاف في معظم الحالات. فالتهرب الضريبي والتهرب من النظام العام للدولة، يؤدي إلى نقص الإيرادات العامة مما ينقص من قدرتها على تمويل النفقات العامة التي لها أثر اجتماعي إيجابي، ومنه فهو يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، حيث تصبح الدولة في بحث مستمر لتغطية العجز نتيجة التهرب الضريبي[2]؛

- يمارس المتعاملون في الاقتصاد الموازي منافسة غير عادلة فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بالنشاط، من خلال التهرب الضريبي والالتزامات الاجتماعية، مع الحفاظ على الإنتاجية الأقل، مما يشكل عائقا للمؤسسات الناشطة في الاقتصاد الرسمي، فتصبح أقل جاذبية بالنسبة للمستثمرين؛

- نتيجة لذلك فإن الاقتصاد الموازي يشكل عقبة أمام إقامة علاقات قانونية مستقرة، وهو شرط أساسي لبيئة الأعمال. بالإضافة إلى أن الاقتصاد الموازي هو مجرد حل مؤقت للهروب من البطالة بالنسبة للباحثين عن العمل والأشخاص الذين ليس لديهم خيارات كثيرة[3]، لكنه ليس مصدرا مستداما للنمو، بسبب انخفاض مستوى الإنتاجية وارتفاع تكاليف المعاملات، مما يدل على أن ما يسمى بالاقتصاد الموازي أنه عامل يعيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل؛

- أما على المستوى الاجتماعي، يشكل الانخفاض في الإنتاجية وهذا الكبح في النمو أحد العناصر المكونة لمصيدة الفقر في عدد من البلدان الفقيرة، مما يؤدي إلى تباطؤ التنمية على المدى المتوسط، القصير والطويل، حيث يسمح للكثيرين تلبية احتياجاتهم الضرورية والبقاء على قيد الحياة، لكن بقيمة مضافة منعدمة، مما يؤدي إلى تقليل فرص العمل، أجور منخفضة، العمل في ظروف غير ملائمة والمخاطر الكبيرة فيما يتعلق بالصحة العامة[4] (العمال

1 - Smaili, N. (2018). Op.cit. P 100.
2 - Ali Aga, L. & Villieu, P. (2016). Evasion fiscale et croissance : un cadre théorique simple. *Revue française d'économie*, XXXI, P 39.
3 - Razafindrakoto, M., Roubaud, F., & Wachsberger, J. M. (2012). Travailler dans le secteur informel: choix ou contrainte? Une analyse de la satisfaction dans l'emploi au Vietnam. *Conférence Internationale : L'Economie Informelle dans les Pays en Développement, Hanoi (VNM), 2010/05, AFD*, P 62.
4 - Albertini, J., Ismail, K., Poirier, A., & Terriau, A. (2020). Le travail informel dans les pays en développement: une revue de la littérature. *Revue française d'économie*, *35*(1), P 151.

والمستهلكين أيضا). بالإضافة إلى ذلك من الواضح أن أسلوب العمل في الاقتصاد الموازي لا يجعل من الممكن ضمان تمويل نفقات الصحة والتقاعد. وعلى المستوى الكلي يتطور الاقتصاد الموازي الذي يتمتع بقدرة تمويل ذاتية منخفضة، من خلال عملية نمو واسعة النطاق، مما يقلل من الدخل وبالتالي تنشأ حلقة مفرغة حقيقية تمنع وتتعارض مع أي بداية لعملية تنمية حقيقية[1].

المطلب الخامس: قياس وتقدير الاقتصاد الموازي:

مثلما تهتم الدول بالاقتصاد الموازي من خلال خلق الآليات والسياسات لمحاربته ومعالجة آثاره على الاقتصاد الرسمي، كذلك تهتم كثيرا بتحديد حجمه وقياس آثاره الاقتصادية وغيرها، لذلك وجب معرفة مختلف طرق قياس وتقدير هذه الظاهرة.

الفرع الأول: طرق قياس الاقتصاد الموازي:

ليس من السهل قياس حجم الاقتصاد الموازي ولا متابعة تطور العمالة في القطاع الموازي، حيث لا يتفق الباحثون على تعريف موحد للاقتصاد الموازي. لكنهم يتفقون على أن الظاهرة منتشرة بشكل كبير عبر العالم سواء كان ذلك من خلال عدم تسجيل الأنشطة إداريا، أو عدم وجود حماية اجتماعية للعمال أو عدم وجود عقود للعمل أساسا[2].

لدراسة الاقتصاد الموازي، يجب معرفة مناهج وطرق قياسه مع تسليط الضوء على مزاياها وعيوبها، حيث يمكن تقسيمها إلى طرق مباشرة وغير مباشرة[3].

أولا: الطرق المباشرة:

يمكن تقسيم الطرق المباشرة إلى أربع أقسام:

1- نظام إحصاء الحسابات الوطنية (طريقة التناقض):

* الإنتاج الخفي: الأنشطة التي تعتبر قانونية وتخلق قيمة مضافة، ولكن يتم اخفاؤها عمدا عن السلطات؛

* الإنتاج غير القانوني: الأنشطة الإنتاجية التي تولد سلعا وخدمات محظورة قانونيا أو تكون غير قانونية عندما يتم انتاجها بدون تصريح؛

1 - Smaili, N. (2018). Op.cit. P 102.
2 - . ILO. (2015). La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle. Conférence Internationale du Travail 103/2014, Rapport V (1). International Labour Organization.
3 - Medina, L., & Schneider, M. F. (2018). Op.cit. P 06.

* إنتاج القطاع الموازي: الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها الشركات المدمجة في القطاع المنزلي أو الوحدات الأخرى المسجلة كليا أو جزئيا، بحيث يكون لديها أقل عدد ممكن من حجم التوظيف ولديها منتجات يمكن تسويقها؛

* إنتاج الأسر المعيشية للاستخدام الخاص (النهائي): الأنشطة الإنتاجية التي ينتج عنها سلع أو خدمات تستهلكها الأسرة التي تنتجها عن طريق رأسمالها؛

* الأنشطة الإنتاجية التي ينبغي احتسابها في برنامج جمع البيانات الأساسية، ولكنها مفقودة بسبب أحد أوجه القصور في النظام الاحصائي.

1.1- الأنشطة المخفية:

قد تقع أنشطة معينة بوضوح في حدود انتاج نظام الحسابات الوطنية، كما أنها تكون قانونية تماما، لكن يتم اخفاؤها عن السلطات للأسباب التالية:

- للتهرب دفع الضرائب والرسوم الأخرى؛
- للتهرب من دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
- تجنب الالتزام بمعايير وشروط التوظيف كالحد الأدنى للأجور، أو ساعات العمل القصوى، أو السلامة وغيرها.
- تجنب الامتثال لبعض الإجراءات الإدارية.

2.1- الأنشطة الغير مشروعة: هناك نوعان منها:

- إنتاج سلع أو خدمات ممنوع قانونا بيعها أو توزيعها أو حيازتها؛
- أنشطة الإنتاج التي عادة ما تكون قانونية ولكنها تصبح غير قانونية عندما يقوم منتجون غير مصرح لهم بإنتاجها، مثل الأطباء الغير مرخصين لممارسة المهنة.

كل من نوعي الإنتاج الغير قانونيين مدرجان ضمن حدود طريقة الإنتاج لنظام المحاسبة الوطنية بشرط أن تكون عمليات الإنتاج حقيقية تتكون مخرجاتها من سلع أو خدمات مطلوبة في السوق فعليا.

من خلال هذا التصنيف، يتم تطبيق طريقة التقدير هذه من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية ويتم شرحها بالتفصيل في دليل قياس الاقتصاد الموازي. يقع الجدل بخصوص هذه الطريقة حول أن معظم التقديرات المرصودة تحدث في مراحل مختلفة من عملية الإنتاج المتكاملة للحسابات الوطنية.

يمكن استغلال مختلف تصنيفات الأنشطة والمنتجين في تقدير حجم الاقتصاد الموازي مثلما يوضحه الشكل (1-2).

الشكل رقم (1–2): حصر أصناف المنتِجِين خلال تقدير حجم الاقتصاد الموازي:

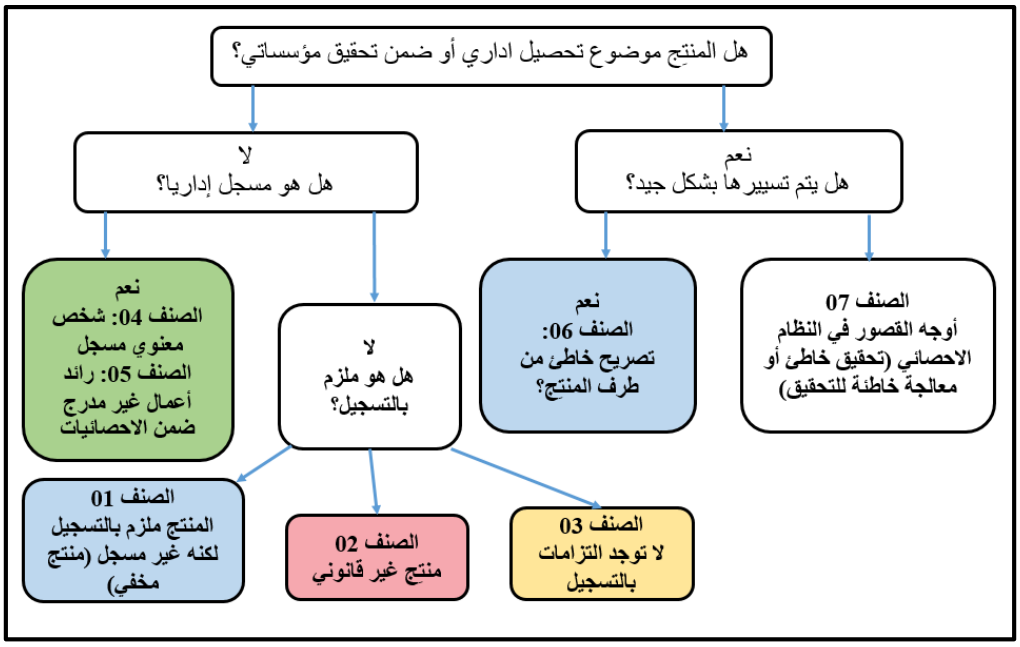

المصدر:

Medina, L., & Schneider, M. F. (2018). *Shadow economies around the world: what did we learn over the last 20 years?*. International Monetary Fund. P 09.

نلاحظ أن هذا المنهاج واضح، حيث يأخذ في الاعتبار جميع المواقف المحتملة للوصول إلى تقديرات شاملة. هدف هذه الطريقة القائمة على الحسابات الوطنية من أجل احصاء جميع الأنشطة الاقتصادية الغير مرصودة كما يلي:

* الاقتصاد الموازي (الصنف 1 + الصنف 6)؛
* إنتاج في القطاع الموازي (الصنف 3 + الصنف 4 + الصنف 5)؛
* إحصائيات غير رسمية (الصنف 7)؛
* نشاطات غير قانونية (الصنف 2).

2– المنهج الجزئي: التحقيقات البيانية

غالبا ما تستخدم التحقيقات الإحصائية البيانية للحصول على بعض المعلومات الدقيقة حول حجم الاقتصاد الموازي وأسواق العمل الموازية، تعتمد هذه الطريقة على استبيانات تمثيلية مصممة للتحقيق في التصورات العامة للاقتصاد الموازي والمشاركة الفعلية في أنشطة الاقتصاد الموازي والآراء حول النشاط في الاقتصاد الموازي.

3- المنهج الجزئي: قياس الاقتصاد الموازي باستخدام الدراسات الاستقصائية لمديري الشركات

هذه الطريقة تجمع بين دخل الأعمال الذي تم الإبلاغ عنه بشكل خاطئ والأجور المغلوطة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ينتج عن هذه الطريقة معلومات مفصلة عن هيكل الاقتصاد الموازي، لا سيما في قطاعي الخدمات والصناعة. حيث يستند إلى فرضية أنه من الممكن أن يعرف مسيرو الشركات مقدار المعاملات، الدخل والأجور التي لا يتم التصريح عنها نظرا لعلاقتهم المباشرة مع كلا النوعين من الدخل. يستخدمون مجموعة من الميزات المصممة للاستطلاع لزيادة مصداقية الردود، تجمع طريقتهم بين تقديرات الدخل التجاري الذي تم التصريح به بشكل خاطئ والموظفين الغير مسجلين أو المخفيين والأجور غير المصرح بها من أجل حساب تقدير اجمالي لحجم الاقتصاد الموازي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

في رأي أصحاب هذا المنهاج، يختلف منهجهم عن معظم الدراسات الأخرى حول الاقتصاد الموازي، والتي تركز بشكل كبير على مؤشرات الاقتصاد الكلي أو على استطلاعات حول الأسر.

ثانيا: الطرق غير المباشرة:

تسمى أيضا مناهج المؤشرات، وهي في الغالب ذات طبيعة اقتصادية كلية، وهي تستند على عدة جزئيات، الفارق بين إحصائيات الانفاق العام والدخل، الفارق بين القوى العمالة الرسمية والحقيقية، هي أيضا نهج استهلاك الكهرباء للباحث Kauffman و الباحث Kaliberda سنة 1996، أيضا نهج العملات النقدية للباحث Feige سنة 1979، ونهج الطلب على العملة للباحث Cagan سنة 1958 و Tanzi سنة 1983 وغيرهم.

1- الفارق بين إحصائيات الإنفاق العام والدخل:

إذا كان العمال الذين يعملون في الاقتصاد الموازي قادرين على إخفاء دخلهم للأغراض الضريبية، يصعب عليهم إخفاء نفقاتهم، ومنه يمكن استخدام الفرق بين تقديرات الدخل القومي والانفاق العام للكشف بالتقريب عن حجم الاقتصاد الموازي.

يفترض هذا المنهاج أن جميع العناصر المتعلقة بالإنفاق العام يتم قياسها بدقة وبدون أخطاء، وذلك لكونها مستقلة إحصائيا عن العناصر المتعلقة بالدخل.

2- الفارق بين القوى العاملة الرسمية والفعلية:

إذا افترضنا أن إجمالي المشاركة في القوى العاملة ثابتة، فيمكن تفسير الانخفاض في المشاركة الرسمية للقوى العاملة على أنها زيادة في أهمية حجم الاقتصاد الموازي.

قد يكون للتغير في معدل مشاركة القوى العاملة تفسيرات أخرى كثيرة، مثل المكانة في دورة النشاط الاقتصادي، صعوبة العثور على وظيفة، وقرارات التعليم والتعاقد، لكن هذه التقديرات تمثل مؤشرات ضعيفة لحجم الاقتصاد الموازي.

3- استهلاك الكهرباء:

يؤكد الباحث Kauffman والباحث Kaliberda فكرة أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي العام[1] (الرسمي والموازي).

باستخدام النتائج التي تشير إلى مرونة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة باستهلاك الكهرباء حيث كانت قريبة من واحد (01)، يقترح الباحثان استخدام الفارق بين نمو استهلاك الكهرباء ونمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي كمؤشر لنمو الاقتصاد الموازي.

هذه الطريقة بسيطة وجذابة ولكن لها العديد من السلبيات:

* لا تتطلب جميع أنشطة الاقتصاد الموازي قدرا كبيرا من الكهرباء (مثل الخدمات الشخصية) أو قد تستخدم مصادر طاقة أخرى (مثل الفحم والغاز)، وبالتالي لا يتم تسجيل سوى جزء من نمو الاقتصاد الموازي؛

* مرونة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالكهرباء قد تختلف اختلافا كبيرا عبر البلدان مع مرور الوقت.

4- منهج المعاملات:

باستخدام معادلة **فيشر** الكمية، المال × السرعة = الأسعار × المعاملات، وبافتراض وجود علاقة ثابتة بين التدفقات المالية المتعلقة بالمعاملات وإجمالي القيمة المضافة (الرسمية والغير رسمية)، أي الأسعار × المعاملات = k (الناتج المحلي الإجمالي + الاقتصاد الموازي)، ومن المنطقي اشتقاق المعادلة التالية المال × السرعة = k (الناتج المحلي الإجمالي الرسمي + الاقتصاد الموازي).

مخزون النقود وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي الرسمية معروفة، ويمكن تقدير سرعة دوران النقود. وبالتالي إذا كان حجم الاقتصاد الموازي معروفا بسنة مرجعية، يمكن حساب حجم الاقتصاد الموازي لبقية العينة.

على الرغم من جاذبية هذا المنهج من الناحية النظرية، هذه الطريقة لها عدة نقاط ضعف:

* افتراض k سيكون ثابتا بمرور الوقت ويبدوا عشوائيا تماما؛

1 - Kaufmann, D., & Kaliberda, A. (1996). An" Unofficial" Analysis Of Economies In Transition An Empirical Framework And Lessons For Policy.

* العوامل الأخرى مثل تطور المعاملات بالصكوك وبطاقات الائتمان يمكن أن تؤثر أيضا على المقدار المطلوب من النقدية، وبالتالي يؤثر ذلك على السرعة.

5- طريقة الطلب على العملة:

بافتراض أن المعاملات الغير رسمية تتخذ شكل مدفوعات نقدية، حتى لا تترك أثرا يمكن ملاحظته من طرف السلطات، فإن زيادة حجم الاقتصاد الموازي ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملة. ولعزل هذا الطلب الزائد يقترح Tanzi[1] استخدام طريقة السلاسل الزمنية الذي يكون فيه الطلب على العملة مؤشرا على العوامل التقليدية الأخرى، مثل تطور الدخل، ممارسات الدفع وأسعار الفائدة، والعوامل التي تدفع الناس للنشاط في الاقتصاد الموازي مثل العبئ الجبائي المباشر وغير المباشر، والتنظيم الحكومي وتعقيد النظام الجبائي.

ومع ذلك هناك العديد من المشاكل المرتبطة بهذه الطريقة وافتراضاتها:

* قد يقلل هذا الاجراء من حجم الاقتصاد الموازي لأنه لا تتم جميع المعاملات باستخدام النقود كوسيلة للمبادلات؛

* قد تحدث الزيادات في الودائع تحت الطلب بسبب تباطؤ معدل الطلب على العملة المستخدمة في الاقتصاد الموازي.

* من التعسفي افتراض سرعة متساوية للمال في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي؛

* افتراض عدم وجود اقتصاد موازي في السنة المرجعية (السنة الأساس) أمر قابل للانتقاد.

6- طريقة المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (MIMIC):

تأخذ هذه الطريقة في الاعتبار بشكل صريح العديد من الأسباب والآثار المتعددة للاقتصاد الموازي. حيث تستخدم الارتباطات بين الأسباب التي يمكن ملاحظتها وتأثيرات متغير غير مرصود، في هذه الحالة يستعمل الاقتصاد الموازي لتقدير المتغير نفسه.

هذا النموذج نوع خاص من نماذج المعادلات الهيكلية SEM التي يتم تطبيقها على نطاق واسع في القياس النفسي وبحوث العلوم الاجتماعية، وتستند إلى النظرية الإحصائية للمتغيرات غير المرصودة التي طورها Zellner سنة 1970 و Joreskog and Goldberger سنة 1975.

1 - Tanzi, V. (1980). The underground economy in the United States: Estimates and implications. *PSL Quarterly Review*, *33*(135). P 445.

نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة قائم على النظرية لتأكيد تأثير مجموعة من المتغيرات السببية الخارجية على المتغير الكامن (الاقتصاد الموازي)، وكذلك تأثير الاقتصاد الموازي على متغيرات مؤشر الاقتصاد الكلي.

في البداية من المهم إنشاء نموذج نظري يشرح العلاقة بين المتغيرات الخارجية والمتغير الكامن. لذلك يعتبر نموذج MIMIC طريقة تأكيدية وليست تفسيرية، ومن رواد هذه الطريقة لقياس حجم الاقتصاد الموازي في دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED هم Frey 1984، تبعهم علماء آخرون مثل Schneider 2010، Hassan 2016، و Buehn 2009[1]. طبقوا هذا النموذج لقياس حجم الاقتصاد الموازي.

والشكل رقم (1-3) يبين تفاصيل طريقة المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة في قياس الاقتصاد الموازي.

الشكل رقم (1-3):قياس الاقتصاد الموازي وفق طريقة المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (MIMIC):

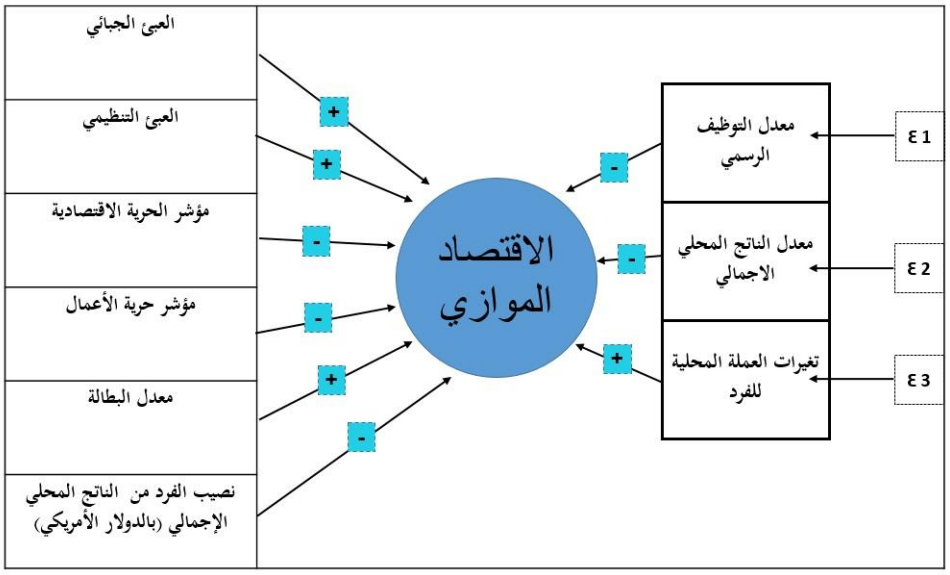

المصدر:

Medina, L., & Schneider, M. F. (2018). Shadow economies around the world: what did we learn over the last 20 years?. International Monetary Fund. P14.

1.6- الخطوة الأولى:

يعتبر الاقتصاد الموازي ظاهرة غير ملحوظة (متغير كامن) والذي يتم تقديره باستخدام مسببات اللجوء الى السلوكيات الغير مشروعة التي تكون حجة للتوجه إلى الاقتصاد الموازي، مثل الضغط الجبائي والعبئ التنظيمي،

1 - Buehn, A., Karmann, A., & Schneider, F. (2009). Shadow economy and do-it-yourself activities: the German case. Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE)/Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, P 720.

إضافة إلى المؤشرات التي تعكس الأنشطة الغير مشروعة كالطلب على العملة وأوقات العمل الرسمية. هذه الخطوة تنتج عنها تقديرات نسبية فقط لحجم الاقتصاد الموازي.

2.6- الخطوة الثانية:

يتم استخدام طريقة الطلب على العملة، للقياس المعياري للتقديرات النسبية مع التقديرات المطلقة باستخدام القيم المطلقة لطريقة الطلب على العملة كقيم ابتدائية للاقتصاد الموازي.

تم انتقاد هذه الطريقة لعدم ملاحظة المتغير الكامن ووحدة القياس الخاصة به، حيث توفر فقط مجموعة من المعاملات المقدرة التي يمكن من خلالها حساب مؤشر يوضح ديناميكية المتغير القابل للملاحظة. والقياس المعياري يتطلب التجريب ومقارنة القيم في نقاش أكاديمي واسع.

الفرع الثاني: أهمية قياس حجم الاقتصاد الموازي:

يعد تطوير الإحصاءات لقياس مدى اتساع وطبيعة الاقتصاد الموازي أمرا مهما لعدة أسباب، منها اعتبار حجمه عند اعداد وتقييم السياسات العامة الداعمة للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي. واعتماده كأداة تمثيلية لمجموعات السكان المعنية لدراسة اتجاهات العمالة، وكذلك لتحليل الروابط بين النمو والتوظيف.

فيما يتعلق بالتوظيف فإنه من المفيد معرفة حجم العمل غير الرسمي والظروف المصاحبة له من أجل رسم سياسات تتجه نحو دمج العمالة غير الرسمية ضمن الاقتصاد الرسمي، خاصة وأن الوظائف في الاقتصاد الموازي تتميز بافتقاره للهوية القانونية، ظروف العمل السيئة[1]، عدم الالتزام بأنظمة الحماية الاجتماعية، وقوع حوادث وأمراض مرتبطة بالعمل ومحدودية حرية تكوين نقابات وجمعيات. كل هذه المعلومات عن إحصاء الأشخاص المتضررين سوف يوسع من قاعدة المعرفة حول نطاق ومحتوى الاستجابات السياسية والاقتصادية الضرورية.

علاوة على ذلك بدون بيانات أكثر تفصيلا على الاقتصاد الموازي والعمالة غير الرسمية، من الصعب تحديد ما إذا كانت سياسة النمو الاقتصادي قادرة على تحسين العمالة كما ونوعا، وبالتالي محاولة محاربة الفقر، لذلك يتم تقديم خدمة أفضل لتنمية المجتمع عندما يتوفر على صورة أفضل لحجم الاقتصاد الموازي كظاهرة إقليمية أو عالمية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والبشرية والحد من الفقر.

1 - JAOUHAR, J., & ADASKOU, M. (2019). Les pratiques de la GRH dans le secteur informel: Cas des salariés informels d'une usine. *Revue Internationale des Sciences de Gestion*, *2*(2). P 409.

يمكن أن تكون قياسات الناتج المحلي الإجمالي والعمالة مشوهة إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار أنشطة الاقتصاد الموازي. حيث يؤدي هذا التشوه إلى أرقام غير دقيقة حول مستوى المعيشة والتنمية خاصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمساعدات التنموية القائمة على الناتج المحلي الإجمالي[1].

1- تقديرات الاقتصاد الموازي في الجزائر:

تقديرات الاقتصاد الموازي في الجزائر قليلة العدد وتختلف بشكل كبير من طريقة إلى أخرى وأحيانا لنفس الفترة، حيث تم اعداد تقديرين رئيسيين، على فترات زمنية واسعة نوعا ما، واستنادا إلى طرق مختلفة، فالباحث Henni[2] سنة 1991استخدم الطريقة النقدية القائمة على الافتراضات بأن فائض الأموال الائتمانية يستخدم في المعاملات الغير رسمية وأن سرعة تداوله أقل في الاقتصاد الموازي مقارنة بالاقتصاد الرسمي. حيث توصل إلى تقدير الدخل الموازي الذي بلغ 116.6 مليار دج سنة 1988 مقارنة ب 42.8 مليار دج سنة 1983 أي 30 % من اجمالي الدخل سنتي 1978 و1983.

تبدو فرضية انخفاض تداول الأموال في الاقتصاد الموازي منطقية، لا سيما بسبب أهمية ظاهرة اكتناز الأموال في المجتمع خلال هذه الفترة، من ناحية أخرى، فإن الفرضية الثانية التي بموجبها تكون الأوراق النقدية الزائدة معادلة لدوران الاقتصاد الموازي ليست واقعية تماما طالما أنها لا تستخدم فقط وبالضرورة في المعاملات الغير رسمية. فالعوامل الثقافية والاجتماعية والمؤسسية (انعدام الثقة في النظام المصرفي، الأمية، سبب الاحتراز ...) تدفع الأفراد إلى حيازة مبالغ نقدية كبيرة، بعضها يستخدم أيضا في الاقتصاد الرسمي.

أما الباحث Zidouni سنة 2002 واستنادا إلى قطاع الأسر المعيشية (الشركات الفردية التي تضم أقل من 10 موظفين) وبدرجة أقل الشركات الخاصة غير المالية، توصل إلى تقدير الاقتصاد الموازي بنسبة 13.09 % من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المحروقات) عام 2000 مقارنة بسنة 1989 بنسبة 12.4 %، حيث يسود هذا النوع في نشاط البناء (البناء الذاتي) بنسبة 57.23 %، التجارة 16.27 %، الذبح 15.24 %، الزراعة 9.66 %. تفتقر هذه الطريقة أيضا إلى الموثوقية بقدر ما تؤدي إلى التقليل الشديد من قيمة الاقتصاد الموازي الحقيقية[3].

1 - BIT. (2013). Mesurer l'informalité: Manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel. Genève. P 07.

2 - Feriel, B. D. (2018). EVOLUTION DE L'EMPLOI INFORMEL EN ALGERIE: ESTIMATION ET COMPARAISON ENTRE LA WILAYA D'ORAN, BEJAIA ET TIZI OUZOU). EVOLUTION OF INFORMAL EMPLOYMENT IN ALGERIA: ESTIMATION AND COMPARISON BETWEEN CITIES OF ORAN, BEJAIA AND TIZI OUZOU). *Revue Algérienne d'Economie de gestion Vol*, *12*(01). P 27.

3 - Bellache, Y. (2010). Op.cit. P 76.

المطلب السادس: العمالة الغير رسمية في الاقتصاد الموازي:

يعتبر الاقتصاد الموازي مقصدا لكثير من اليد العاملة من أجل التكفل باحتياجاتهم المعيشية، وكذلك أصحاب المشاريع والأنشطة في الاقتصاد الموازي يبحثون عن يد عاملة منخفضة التكاليف وسهلة التوظيف من أجل الحفاظ على وجودهم ضمن الاقتصاد الموازي.

الفرع الأول: تعريف العمل في الاقتصاد الموازي:

رغم ادراج تعريف العمل الغير رسمي في التعريف الجديد 1993 للاقتصاد الموازي للمكتب الدولي للعمل ILO، إلا أن العديد من الاقتصاديين نسبوا صفة اللارسمية على العمل في حد ذاته قبل نسبها لورشات العمل في الاقتصاد الموازي. وذلك تصنيفه وفقا لطبيعة الأعمال غير المحمية وذلك بالرجوع إلى الحقوق الأساسية للعمل وفقا لتقارير المكتب الدولي للعمل.

عرفه الاجتماع 17 السابع عشر في نوفمبر CIST 2003 "علاقة عمل غير خاضعة للقوانين المعمول بها، تنظيمات العمل، الضريبة على الدخل، الحماية الاجتماعية، أو الامتيازات التابعة للعمل (مثل، تعويض التسريح من العمل، عطلة مدفوعة الأجر، عطلة مرضية مدفوعة، ...). يمكن أن تكون للأسباب التالية: عدم التصريح بالعمال أو بالعمل في حد ذاته، العمل المناسباتي والغير مستمر أو لفترات قصيرة، وقت العمل غير مناسب لدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، العامل موظف لدى مؤسسة ذات شخص وحيد أو أن يكون الموظف فردا من أفراد الأسرة التي تدير النشاط، مكان عمل الموظف يقع خارج مكان المؤسسة أو صاحب العمل (مثل عمل خارجي عن المؤسسة دون الاستفادة من عقد عمل)، عدم تطبيق قوانين العمل"[1].

وعرف العمل الغير رسمي على أنه "يتكون من العاملين لحسابهم الخاص في مؤسساتهم الخاصة الناشطة في الاقتصاد الموازي، العمال ضمن أنشطة عائلية غير منظمة الذين يعملون في مؤسسات تابعة للقطاع الرسمي أو القطاع الموازي، أعضاء تعاونيات المنجين غير الرسميين، الأجراء في القطاع الرسمي الذين يمارسون عملا آخر في القطاع الموازي، الأشخاص المستقلون الذين ينتجون سلعا موجهة للاستهلاك النهائي الخاص بأسرتهم[2].

كما عرف على أنه "كل عمل لا يحصل صاحبه على عقد عمل مسجل، ولا على حماية اجتماعية، كما تكون أنشطته في شكل وحدات صغيرة". أو هو "كل الوظائف في القطاع الموازي أو كل الأشخاص الذين يعملون

1 - Ali Souag (2018). Économie informelle et les politiques d'emploi en Algérie : quel impact ?. Thèse de doctorat en sciences économiques. Université Paris-Est. P 31.
2 - Hassiba Gherbi, Philippe Adair. (2016). Op.cit.

على الأقل في مؤسسة في القطاع الموازي، التي لا تحترم قواعد التوظيف المعمول بها، أو العمال الذين يمارسون عملا ثانويا ضمن أنشطة الاقتصاد الموازي"[1].

يتزايد وجود الاقتصاد الموازي حيث توجد البطالة، العمالة الغير مؤهلة، الفقر، عدم المساواة بين الجنسين، إضافة إلى بعض الأعمال المؤقتة، فكل هذه الظروف تلعب دورا هاما في وجود العمل في القطاع الموازي خاصة فيما يتعلق بتوليد الدخل. يرجع ذلك لسهولة الولوج إلى تلك الوظائف حتى بدون الكثير من التكوين والتعليم أو المؤهلات والوسائل التقنية أو المالية الكبيرة. في كثير من الحالات لا يدخل الفرد للعمل في الاقتصاد الموازي عن طريق الاختيار، ولكن عن طريق اضطراره للوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل.

حيث يتسم الاقتصاد الموازي بعجز كبير في توفير العمل اللائق حيث يتكون أغلب عماله من الفقراء. حيث أثبتت العديد من الدراسات أن العمال الذين ينشطون في الاقتصاد الموازي هم الأكثر عرضة للفقر[2]، في حين توفر بعض الأنشطة في القطاع الموازي دخلا ومستوى معيشيا مقبولا، يعاني معظم العمال غير الرسميين من ظروف غير مناسبة وخطيرة ولديهم مستوى ضعيف في التعليم والمؤهلات والتدريب، دخلهم غير منتظم مقارنة بالعاملين في القطاع الرسمي. يجبرون على العمل لساعات أطول ويحرمون من حقوقهم في التمثيل النقابي، بالإضافة إلى أن وضعهم المهني غالبا ما يكون غامضا وغير مضمون. ويزداد ضعفهم المادي بسبب حقيقة أنهم يعملون في الاقتصاد الموازي المستبعد من الضمان الاجتماعي والأحكام القانونية التي تنظم شروط السلامة، الصحة والأمومة، وغيرها من مجالات الحماية الاجتماعية.

ورغم عدم وجود تعريف موحد ودقيق للاقتصاد الموازي في العالم، إلا أن الكثير يتفقون أنه يغطي تنوعا كبيرا من العمال والشركات ورجال الأعمال الذين يعانون بعض الصعوبات في النشاط ضمن الاقتصاد الرسمي، لذلك وجب على صانعي القرار والمشرعين أن يأخذوا في عين الاعتبار الصعوبات المفاهيمية والسياسية الناتجة عن هذا التنوع الكبير في الاقتصاد الموازي. حيث أن مصطلح الاقتصاد الموازي يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا يغطيها القانون أو التنظيمات، مما يعني أنها تنشط خارج نطاق القانون، أو أنهم غير مشمولين في التنظيمات المعمول بها، مما يعني أن القانون لا يطبق عليهم رغم أنهم يعملون في إطار القانون، أو لا يحترمون القانون لأنه غير مناسب لهم أو مقيد لحريتهم، أو يفرض عليهم أعباء وتكاليفا مرهقة[3].

تم تطوير مفهوم العمل غير الرسمي، بشكل عام، حيث يتألف العمل غير الرسمي من عنصرين رئيسيين: الوظائف في القطاع غير الرسمي والعمالة غير المؤمنة في القطاع الرسمي. بالنسبة لهذا الأخير تم اقتراح العديد من المعايير

1 - Johannes Jutting, Jante Parlevliet, Theodora Xenogiani. (2008). OCED Working paper No. 266. Informal Employment Re-loaded. P 10.
2 - Carr, M., & Chen, M. A. (2002). *Globalization and the informal economy: How global trade and investment impact on the working poor*. Geneva: ILO. P 02.
3 - . ILO. (2015).Op.cit.P 03.

لتحديده بدقة: عدم وجود تغطية الضمان الاجتماعي أو عقد عمل ... الخ، وبشكل عام حسب العرف، يستثنى الاقتصاد الموازي الأنشطة الزراعية. في حين أن الاقتصاد الموازي هو جزء من الاقتصاد الغير مسجل (غير مرصود)، لذلك يجب تمييزه عن الاقتصاد السري حيث تسعى الشركات عمدا إلى التهرب من القوانين والتنظيمات المعمول بها، لا سيما الخضوع للالتزامات الضريبية، وتمييزه أيضا عن الأنشطة التي تشمل السلع والخدمات الممنوعة قانونا[1].

الفرع الثاني: التعريف الخصائصي للعمل في الاقتصاد الموازي:

في الوقت الحالي يتم تعريف العمل في الاقتصاد الموازي حسب خصائص العمل الممارس، عمل غير مصرح به، غياب الضمان الاجتماعي (عمل غير محمي)، العمل في الاقتصاد الموازي (يعرف حسب خصائص المؤسسة التي توفر منصب العمل)، الجدول الموالي يلخص التقسيمات المختلفة للعمل في الاقتصاد الموازي حسب خاصية كل صنف:

الجدول رقم (1–5): مكونات الاقتصاد الموازي والعمل ضمن الاقتصاد الموازي:

		العمل	
		رسمي	غير رسمي
المؤسسة	رسمية	الاقتصاد الرسمي	(3)
	غير رسمية	(2)	الاقتصاد الموازي

المصدر:

Charmes, J. (2002). Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel. *World Bank*. P 07.

الصنف (2) وظائف رسمية في مؤسسات تنشط في الاقتصاد الموازي (بعض الأجراء يمكن أن يكونوا مؤمنين وكذلك بعض العاملين لحسابهم الخاص عندما يشملهم نظام الحماية الاجتماعية) ويعد هذا استثناءا.

الصنف (3) وظائف غير رسمية في القطاع الرسمي وهي إخفاء الوظائف في القطاع الرسمي.

لذلك يجب توخي الحذر من تجاهل أو التقليل من أهمية ودور المفاهيم الإحصائية للأشخاص العاملين.

والجدول الموالي يوضح بشكل أكثر الإطار المفاهيمي للعمالة غير الرسمية خلال المؤتمر الدولي 17 لخبراء إحصاء العمل.

1 - Roubaud, F. (2013). 7. L'économie informelle est-elle un frein au développement et à la croissance économiques?. Regards croisés sur l'économie, (2), 109-121.

الجدول رقم (1–6): الإطار المفاهيمي للعمالة غير الرسمية وفق المبادئ التوجيهية للتعريف الاحصائي للعمالة غير الرسمية – المؤتمر الدولي 17 لخبراء إحصاء العمل (نوفمبر – ديسمبر 2003):

نوع وحدة الانتاج	العمل حسب الحالة المهنية									
	عمال لصالحهم الخاص		أرباب العمل		العاملون من العائلات المساهمون في أعمال العائلة	الأجراء		أعضاء في تعاونيات المنتجين	
	موازي	رسمي	موازي	رسمي	موازي	موازي	رسمي	موازي	رسمي
مؤسسات في القطاع الرسمي					1	2			
مؤسسات في القطاع الموازي	3		4		5	6	7	8	
الأسر المعيشية	9					10			

المصدر:

BIT. (2013). Mesurer l'informalité: Manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel. *Genève*. P 42.

* تشير المربعات الرمادية الداكنة إلى الوظائف التي لا توجد بحكم التعريف في هذا النوع من وحدات الإنتاج؛

* المربعات باللون الرمادي الفاتح تشير إلى الوظائف الرسمية؛

* أما الخلايا غير الملونة فتمثل الأنواع المختلفة من العمالة غير الرسمية.

العمل غير الرسمي يعني العدد الإجمالي للأعمال الغير رسمية مهما كان تعريفها، وهي التي تمارسها مؤسسات القطاع الرسمي، مؤسسات القطاع الموازي أو الأسر خلال فترة زمنية محددة. ومثلما هو محدد في المصفوفة في الجدول أعلاه فإن العمل غير الرسمي يتضمن الأصناف التالية:

- العمال لصالحهم الخاص يملكون مؤسساتهم الخاصة في القطاع الموازي (الخانة 3) ؛
- أرباب العمل داخل مؤسساتهم الخاصة في القطاع الموازي (الخانة 4) ؛
- العمال من العائلات مساهمون في مؤسسة العائلة، والذين يعملون في مؤسسات في القطاع الرسمي أو غير الرسمي (الخانة 1 و5) ؛

- أعضاء تعاضديات غير رسمية للإنتاج (الخانة 8) ؛

- أجراء يمارسون عملا غير رسمي يتم توظيفهم من طرف مؤسسات القطاع الرسمي أو الموازي، أو من طرف الأسر بصفة عاملين محليين (Travailleurs domestiques) (الخانة 2، 6 و10) ؛

- عمال لصالحهم الخاص منتجون للسلع موجهة فقط للاستهلاك النهائي لأسرهم (الخانة 9).

تتقاطع هذه الفئات فيما بينها حسب كل حالة، فالعمل غير الرسمي يختلف باختلاف من يمارسه، أين وكيف، لذلك يمكن تلخيص كل فئات العمل غير الرسمي في الشكل الموالي.

الشكل رقم (1-4): مكونات العمل غير الرسمي:

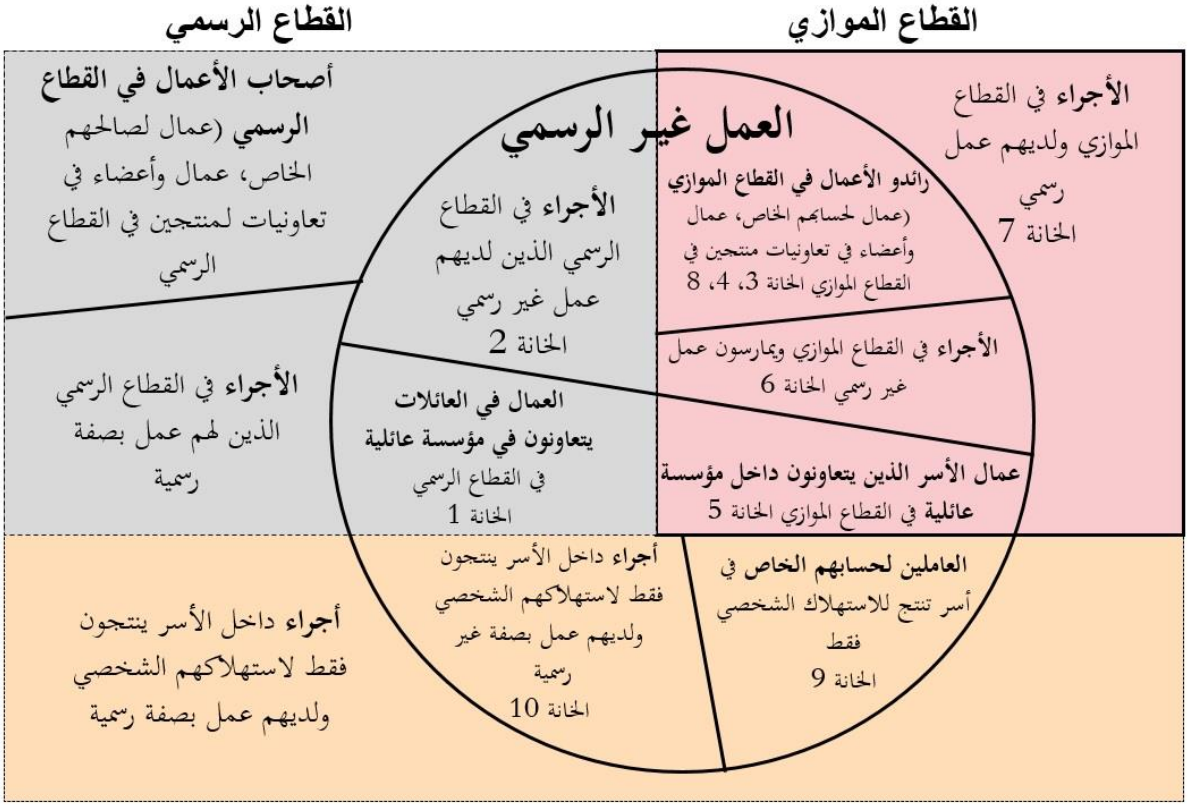

المصدر:

BIT. (2013). Mesurer l'informalité: Manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel. *Genève*. P 46.

الفرع الثالث: أهداف قياس العمل غير الرسمي:

إن وجود نظام شامل للإحصائيات حول العمالة في القطاع الموازي والعمالة غير الرسمية، يوفر معلومات كمية عن مدى مساهمة القطاع الموازي والعمالة الغير رسمية في تحسين إحصائيات العمل والمحاسبة الوطنية كمصدر للمعلومات وذلك من أجل[1]:

– تحليل الاقتصاد الكلي، التخطيط، صياغة السياسات وتقييمها، إدماج الاقتصاد الموازي في عملية التنمية واضفاء الطابع المؤسسي الرسمي عليها؛

– صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك خلق فرص العمل والإنتاج، توليد الدخل، تكوين رأس المال البشري وتعبئة الموارد المالية؛

– وضع وتنفيذ برامج المساعدة وسياسات الدعم التي تستهدف الاقتصاد الموازي والأشخاص العاملين فيه، بهدف زيادة إمكانات الإنتاج وإمكانيات خلق فرص العمل والدخل للوحدات في الاقتصاد الموازي، لتحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية للعمال، ووضع القوانين والتنظيمات المناسبة، وتعزيز تنظيم هذه الفئة من العمال وتسهيل انتقالهم إلى الاقتصاد الرسمي.

1– مستوى التعليم والعمل في الاقتصاد الموازي:

يتواجد في سوق العمل ثلاثة فئات: البطالة، العمل الرسمي والعمل غير الرسمي. ففي مرحلة الدخول إلى سوق العمل يتجه المتعلمون وفقا لتوقعاتهم لتحقيق أرباحهم الخاصة، بين البقاء في خانة البطالة بينما تحصلوا على عمل رسمي، أو يحصلون على عمل غير رسمي. حيث يتدرب العمال غير الرسميون بغض النظر عن مستواهم التعليمي على وظائفهم في القطاع الموازي، ويكتسبون الخبرة المؤهلة التي تسمح لهم بالبحث عن عمل في الاقتصاد الرسمي مع احتفاظهم بوظائفهم الحالية في الاقتصاد الموازي. وضمن هذا الإطار فإن تحسين المستوى التعليمي لا يؤدي بالضرورة إلى عوامل خارجية إيجابية سواء على الإنتاجية، قدرة الأفراد المتعلمين على العثور على وظيفة بسرعة ولكنه يسمح لبعض الأفراد بتخطي العتبة المرجعية للمعارف الأساسية التي يحتاجها أي فرد في الحصول على وظيفة[2]. تدفق العمالة إلى سوق العمل يوضحه الشكل التالي:

1 - BIT. (2013). Op.cti. P 07.

2 - El Badaoui, E. & Rebière, T. (2013). Éducation, informalité et efficience : un modèle d'appariement pour une économie en développement. Revue d'économie politique, P 425.

الشكل رقم (1–5): تدفق العمالة إلى سوق العمل:

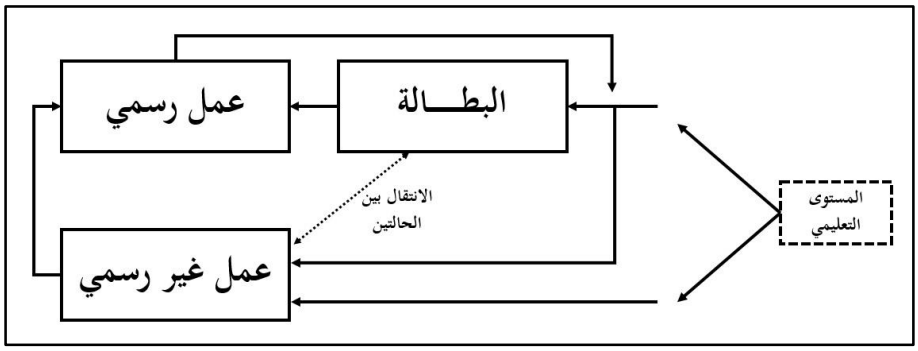

المصدر:

El Badaoui, E. & Rebière, T. (2013). Éducation, informalité et efficience : un modèle d'appariement pour une économie en développement. *Revue d'économie politique*, P 427.

يعتبر مستوى التعليم عامل رئيسي يؤثر على مستوى الاقتصاد الموازي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض مستوى العمل في الاقتصاد الموازي، فحسب المكتب العالمي للعمل فإن الأشخاص الذين أكملوا التعليم الثانوي والتعليم العالي هو أقل عرضة للعمل غير الرسمي، مقارنة بالأشخاص الذين لم يحصلوا على تعليم أو لم يكملوا تعليمهم الابتدائي. أيضا تواجد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية ضمن وظائف غير رسمية ضعف أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية[1].

2– التنقل بين سوق العمل الرسمية والموازية

يعد تنقل العمالة الذي يعبر عن السهولة التي ينتقل بها العامل من نشاط إلى آخر، مؤشرا على المرونة المرتفعة لسوق العمل داخل بلد معين، خاصة إذا صاحبت هذا التنقل استفادة من الجانب المادي، هنا يعتبر التنقل عنصرا أساسيا واستراتيجيا للحد من الفقر. كما يمكن أن يشير تنقل العمالة إلى التنقل الوظيفي داخل نفس النشاط من وظيفة إلى وظيفة أخر، أو من النشاط إلى البطالة.

كما يوجد التنقل الجغرافي حتى ولو كان بمسافات قصيرة، كالتنقل من الضواحي إلى المدينة أو مسافات أطول داخل نفس البلد (الهجرة الداخلية) أو بين دول مختلفة (هجرة دولية). خاصة ضمن الوظائف في الاقتصاد الموازي، مثل الانتقال من المناطق الفلاحية للبحث عن عمل[2].

1 - Malick Diawara. (2018). Informel : ce secteur dominant de l'économie mondiale. Article sur lepoint.fr. consulté le 19/03/2022. https://www.lepoint.fr/economie/informel-ce-secteur-dominant-de-l-economie-mondiale-03-05-2018-2215415_28.php .

2 - Pardede, E. L., & Listya, R. (2013). *Do they look for informal jobs?: Migration of the working age in Indonesia*. Demographic Institute, FEUI. P 06.

1.2- أسباب تغيير الأفراد لوظائفهم:

يمكن للعمال في البلدان النامية زيادة دخولهم عن طريق تغيير الوظائف، دون عبور الحدود بين الاقتصاد الرسمي والموازي في سوق العمل، كما يمكن أن تؤثر الأزمات الاقتصادية على تنقل العمالة. كما يمكن لطبيعة كل نشاط وكل قطاع أن تؤثر على تنقل العمال مثل القطاع الصناعي الذي يعرف الكثير من التنقل الوظيفي والتنقل الجغرافي. سواء للبحث عن وظيفة أو فرصة عمل وظروف أفضل[1].

2.2- عوامل تشجع التنقل الوظيفي:

تتيح دراسة خصائص التنقل إمكانية إنشاء معايير للتمييز بين الأفراد الذين من الممكن أن يغيروا من وظائفهم وأولئك الذين تقل احتمالية قيامهم بذلك، وهما مفهومان رئيسيان عند تصميم السياسة العامة التي تؤثر بدورها على التنقل والفقر. فالخصائص الفردية والعالمية والمؤسسية يمكن لها أن تسمح وتسهل تنقل العمال في سوق العمل.

لا تختلف خصائص العمال المتنقلين في البلدان النامية كثيرا عن خصائص العمال في البلدان المتقدمة، فالتعليم والعناصر الأخرى التي تزيد من قيمة رأس المال البشري تعزز التنقل. وبشكل عام يميل الفرد المتعلم إلى أن يكون أكثر قدرة على الحركة في السنوات الأولى[2] من مشواره المهني.

3- دوافع الاهتمام بالعمل غير الرسمي

تتخذ العمالة غير الرسمية أشكالا عديدة سعيا من ممارسيها لتغطية نفقاتهم، لا تكمن أهمية هذه الظاهرة عند صعوبة قياسها فقط، بل لأنها ظاهرة صعبة الحصر والتحديد وذلك لثلاثة أسباب[3]:

- لا يمكن تجاهل وجود العمل غير الرسمي عند النظر إلى الوظائف والضمان الاجتماعي، ففي جميع أنحاء العالم ينشط الجزء الأكبر من العمالة خارج نطاق قوانين الضرائب، قوانين العمل وهيئات الضمان الاجتماعي؛

- على الرغم من النمو الاقتصادي إلا أن العمالة غير الرسمية لا تتناقص بل تبقى كما هي وتزداد أحيانا؛

1 - Koser, K. (2007). *International migration: A very short introduction*. Oxford University Press, USA. P 17.
2 - Gagnon, JASON. (2008). «Quitter les emplois de mauvaise qualité – plus de mobilité, plus d'opportunités», Chapitre dans J. Jütting; J. R. de Laiglesia (éds): L'emploi informel dans les pays en développement: une normalité indépassable? (Paris, OCDE), P 121.
3 - Parlevliet, J., Jütting, J., & Xenogiani, T. (2008). Peut-on maîtriser l'emploi informel?, Centre de développement de l'OCDE, Repères n° 56, P01.

– لأن ظاهرة العمل غير الرسمي تسبب مشاكل خطيرة للأفراد والمجتمع، فغالبا ما تكون العمالة غير الرسمية هي الملاذ الأخير للأشخاص الذين لا يستطيعون العثور على عمل رسمي. ففي الغالب يعمل غالبية فقراء العالم بشكل غير رسمي سواء كانوا موظفين عند الغير أو لحسابهم الخاص.

معظم العمال في الاقتصاد الموازي محرومون من الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية ويجدون أنفسهم عالقين في أنشطة غير منتجة دون أي أمل في التقدم الاجتماعي. هذا الانتشار الكبير للعمل غير الرسمي يؤثر على العائدات الجبائية وذلك لعدم مساهمة المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الموازي في الحصيلة الجبائية[1]. وبالتالي إضعاف قدرة الدول على معالجة الحاجيات الاجتماعية الكثيرة، وفي الوقت نفسه، يختار عدد كبير من الأشخاص عمدا العمل غير الرسمي من أجل التهرب من الالتزامات الجبائية والاجتماعية، وبالتالي فليس في كل الحالات العمل غير الرسمي مرادف للفقر وانخفاض الإنتاجية والتهميش من الحقوق الاجتماعية.

4– قابلية مقارنة العمالة غير الرسمية عبر العالم:

تم الإبقاء على مرونة تعريف العمل غير الرسمي بشكل متعمد من طرف المكتب الدولي للعمل، وذلك لترك المجال مفتوحا أمام الاختلافات من بلد لآخر حسب طبيعة كل بلد، فبعض الدول استخدمت في تحقيقاتها المعايير الواردة في تقارير المكتب الدولي للعمل والبعض الآخر طبق معيار حجم العمالة فقط (والذي يختلف من بلد لآخر)، ولا يزال آخرون يستعملون مزيجا من الطريقتين، وبسبب الاختلافات من بلد لآخر من حيث التعريفات والتحقيقات فإن قابلية المقارنة الدولية لمؤشر العمالة غير الرسمية محدودة. ويمكن تلخيص العوائق الخاصة بإمكانية وضع تعريف محدد للعمالة غير الرسمية والتي تعيق المقارنة بين الدول في مجال العمالة غير الرسمية[2]:

– الاختلاف في مصادر البيانات؛

– الاختلاف من حيث التغطية الجغرافية؛

– الفروق بين فروع النشاط الاقتصادي الممسوحة، توجد بعض البلدان تشمل في تحقيقها جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة، والبعض الآخر يشمل تحقيقها الأنشطة الصناعية فقط؛

– الاختلافات في المعايير المستخدمة لتعريف الاقتصاد الموازي، مثل حجم الشركة أو المؤسسة مقابل عدم تسجيل الشركة أو العمال؛

1 - SALHI, S. (2020). Estimation du taux de la taxation optimal au Maroc: Une évaluation économétrique de la courbe de Laffer. *Journal Of Social Science and Organization Management*, *1*(1). P 22.

2 - ILO. (2013)Economie informelle et travail décent : guide de ressources sur les politiques, soutenir les transitions vers la formalité / International Labour Office, Département des politiques de l'emploi. – Genève. P 10.

- الفروقات الناتجة عن طريقة تصنيفات المؤسسات من حيث الحجم من بلد لآخر؛

- إدراج أو استبعاد العمال في منازلهم؛

- إدراج أو استبعاد الأشخاص ذوو الوظيفة الثانوية في الاقتصاد الموازي ووظائفهم الرئيسية خارج الاقتصاد الموازي مثل الزراعة.

والشكل الموالي يبين بالتفصيل، المنهج المتبع خلال التعرف على العمالة وتحديد تصنيفها الحقيقي.

الشكل رقم (1–6): خطوات عملية التعرف على العمل في الاقتصاد الموازي والعمل غير الرسمي:

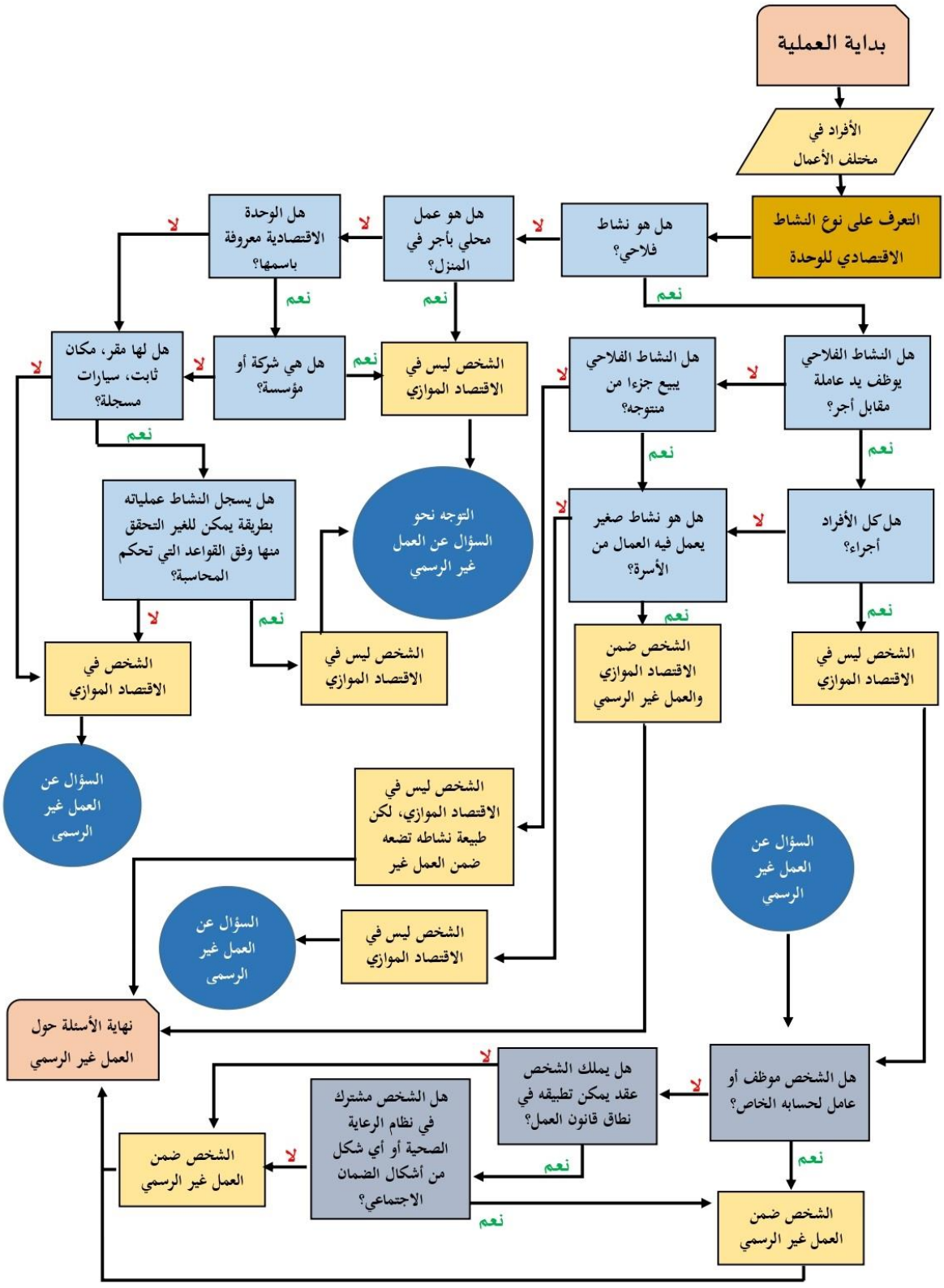

المصدر:

BIT. (2013). Mesurer l'informalité: Manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel. Genève. P 122.

الفرع الرابع: الاقتصاد الموازي وتوفير فرصة لعمل لائق:

في الوقت الحالي يزيد التأكد بأن معظم المواطنين النشطين في البلدان النامية بشكل عام والبلدان الفرنكوفونية جنوب افريقيا، سيستمرون في النشاط في الاقتصاد الموازي أو يكسبون معظم دخلهم منه. لكن في المقابل يتم وصف الاقتصاد الموازي بكل الصور السلبية كانعدام التنظيم، وأنه مكان لعدم الشرعية والفقر، لذلك وجب إعادة ترتيب هذه التصورات وجعلها تصب في صالح الاقتصاد الموازي من أجل توفير عمل لائق لكل تلك الفئات. حيث اعتمد المكتب الدولي للعمل المبادئ والحقوق الأساسية في العمل سنة 1998، من خلال هذا الإعلان تتعهد جميع الدول الأعضاء باحترام وتعزيز وتحقيق المبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية وهي[1]:

- حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضات الجماعية؛
- القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الالزامي؛
- الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال؛
- القضاء على التمييز في التوظيف والتمهين.

من أجل نجاح هذه الشروط يجب تعزيز هذه الحقوق بشكل مشترك وبالتعاون مع العمالة والضمان الاجتماعي والحوار الاجتماعي، التي تشكل معا الأهداف الاستراتيجية التي من المفترض أن توجه السياسة وتحدد الدور الدولي للمكتب الدولي للعمل في المستقبل.

يمثل مفهوم العمل اللائق من منظور المكتب الدولي للعمل، نقطة تقارب وصياغة للأهداف الاستراتيجية، وعلى هذا النحو فإن العمل اللائق هو أمل كل فرد في الوصول إلى عمل منتج في ظروف من الحرية، الانصاف، الأمن والكرامة الإنسانية.

على الرغم من القيود والعقبات المرتبطة بانخفاض الإنتاجية وعدم القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة، من جهة، والصعوبات التنظيمية وانعدام الحماية الاجتماعية من جهة أخرى، لا تظهر الامتيازات التي توفرها سياسات التنمية حيث يلاحظ المستوى المنخفض للاستثمار لكل وظيفة تم انشاؤها، واستخدام الموارد الشخصية من أجل انشاء مؤسسة وتطويرها، وانعدام المرونة في الإنتاج للتأقلم مع الطلب في السوق، ولجوء الأغلبية إلى وسائل انتاج محلية الصنع. كل هذه النقاط السلبية يمكن العمل عليها وجعل الأنشطة الصغيرة تلعب دورا استراتيجيا في لامركزية المؤسسات والموارد، فالترويج للأنشطة الصغيرة غير الرسمية هو بالفعل أحد الاهتمامات الرئيسية للتنمية. فالتصميم الجيد للبرامج التنموية وتطبيقها يشجع تلك المؤسسات على التكيف ضمن البيئة المؤسسية والتنظيمية خاصة مع

1 - ILO. (1998). Déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail et son suivi. 86e session (1998) de la Conférence internationale du Travail. P 09.

ديناميكية القطاع الموازي، فتزويد صغار المنتجين بالمهارات التنظيمية والتفاوضية، وزيادة الإنتاجية والدخل ورفع جودة ظروف العمل والحماية الاجتماعية، تشكل تحديا حقيقيا من أجل ضمان العمل اللائق والتوجه إلى الاقتصاد الرسمي بنجاح بالنسبة لهذه المؤسسات[1].

1- مؤشرات العمل اللائق:

حدد المكتب الدولي للعمل العمل اللائق أيضا سنة 1999 وبشكل أكثر تحديدا من قبل Juan Somavia المدير العام، في تقرير مؤتمر العمل الدولي السابع والثمانين (87): "الهدف الأساسي لمكتب العمل الدولي اليوم هو تعزيز الفرص للنساء والرجال للحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف من الحرية، العدالة الاجتماعية، الأمن والكرامة الإنسانية"[2]. ومفهوم العمل اللائق هو امتداد لإعلان فيلادلفيا سنة 1944 الذي يؤكد القيمة التأسيسية لقانون العمل: "العمل ليس سلعة"[3]. فالعمل اللائق هو الذي يسمح بحياة كريمة: ولذلك فإن البحث عن معاييره يتطلب دراسة عالمية، فالعمل لا يتعلق فقط بالمال، إنها أيضا مسألة حقوق الانسان، فلا يمكن أن يكون هناك عمل لائق في غياب ضمان وجود العدالة والكرامة التي يتطلع إليها الجميع في عملهم. حيث تم تحديد أربعة 04 ركائز رئيسية للعمل اللائق "العمالة، الحماية الاجتماعية، حقوق العمال والحوار الاجتماعي" مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): مكونات العمل اللائق:

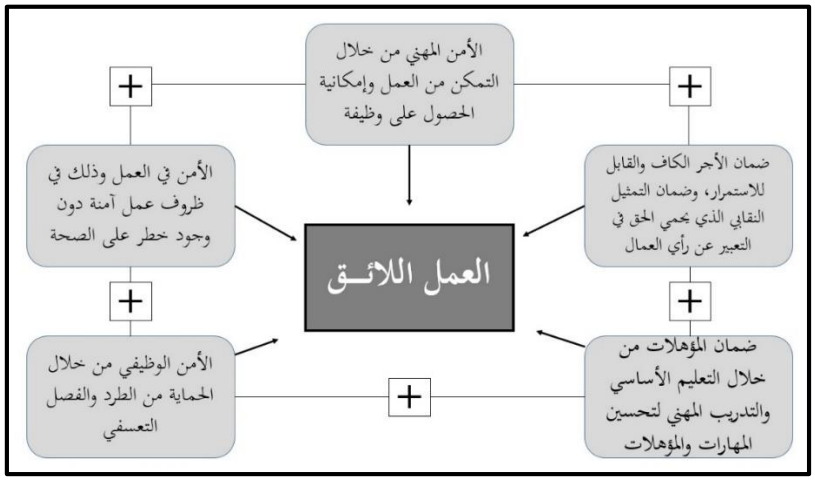

المصدر:

Smaili, N. (2018). Problématique de l'économie informelle en Algérie: cas de la wilaya de Tizi-Ouzou (Doctoral dissertation, Université Mouloud Mammeri). P 65.

1 - Kanté Soulèye. (2002). Le secteur informel en Afrique subsaharienne francophone, Document de travail sur l'économie informelle. Genève, Bureau international du Travail, P 25.
2 - BIT. (1999). Allocution de M. Juan Somavia, Secrétaire général de la Conférence internationale du Travail, Conférence internationale du Travail, 87e session, (Genève). P 09.
3 - Metzger, J. L. (2021). Alain Supiot, Le travail n'est pas une marchandise. Contenu et sens du travail au XXIe siècle, coll.«Leçons de clôture», 2019, 72 p. *La nouvelle revue du travail*, (18). P 01.

يشير مصطلح العمالة هنا إلى العمل بجميع أشكاله من جوانبه الكمية والنوعية، ونتيجة لذلك، لا ينطبق مفهوم العمل اللائق على العاملين في الاقتصاد الرسمي فحسب، بل ينطبق أيضا على العمل غير الرسمي، والأعمال الحرة. فالوصول إلى العمل لا ينفصل عن الحصول على الأجر من ناحية، وظروف عمل صحية وأمن مضمون في العمل.

أما الضمان الاجتماعي يقع في صلب المؤشرات الخاصة بالعمل اللائق، بسبب تغطيته للمخاطر.

يعتبر الحوار الاجتماعي، الذي يعتبر ضمانا للعدالة والكفاءة ويتوافق مع حقوق التفاوض الاجتماعي، من أجل إبلاغ الموظفين واستشارتهم أو التشاور معهم.

فالعمل اللائق هو عمل منتج ويحقق ما يكفي للعيش، وله امتيازات وضمانات اجتماعية، محمي بقوانين عمل صارمة تضمن احترامها، بما في ذلك حرية تكوين النقابات والجمعيات من أجل تمثيل فعال يضمن المشاركة في الحوارات والمفاوضات. فالعمل اللائق يفيد الأفراد والمجتمعات ويعزز المشاركة الديمقراطية الصحيحة ويولد نموا اقتصاديا أكثر انصافا[1].

من خلال ما سبق يتبين أن المنظومة القانونية الخاصة بالعمل، تشكل الفاصل بين العمل الرسمي والعمل غير الرسمي، فضمان الحقوق الأساسية للعمل يشكل الفرق بين القطاعين الرسمي والموازي. حيث يفقد الكثير من العاملين في القطاع الموازي حقهم في حرية تكوين نقابات وجمعيات ولا الحق في المفاوضات بالإضافة إلى تعرضهم للاستغلال المفرط وسوء المعاملة، كما أنهم لا يستفيدون من فرص التعليم والتدريب أو الوصول إلى الموارد المالية أو الاقتصاد الرسمي. كما قد يوجد بعض حقوق العمال في الاقتصاد الموازي مثل العطلة والمكافآت في نهاية السنة، إلا أن ذلك نادر الحدوث[2].

2- الفقر وعمالة الاقتصاد الموازي:

غالبا ما يكون رواد الأعمال الذين يأخذون زمام المبادرة أكثر موهبة وتعليما نسبيا، خلافا لوجهة النظر التي تعتبر الاقتصاد الموازي أنه وكر للأقل قدرة. حيث يستفيدون من المزيد من الحرية والمرونة، ومع ذلك فإن العمال الناشطين في الاقتصاد الموازي مستبعدون من بعض الخدمات العامة مثل الحماية القانونية مما يؤدي إلى ضعف التمتع بحق الملكية، انخفاض مستوى المصداقية. كما أن قلة فرص الحصول على التمويل مما يقلل من دخلهم[3].

1 - Smaili, N. (2018). Op.cit. P 63.
2 - Longo, M. E. (2016). Réguler aussi avec l'informel. L'informalisation de l'État au coeur de l'emploi des jeunes. *Lien social et Politiques*, (76), P 190.
3 - Deléchat, C., & Medina, L. (2021). What Do We Know About the Informal Economy?. *The Global Informal Workforce*, 1. P 05.

يتعرض العاملون في الاقتصاد الموازي لمعدلات فقر أعلى من العاملين في الاقتصاد الرسمي، وذلك لاعتبار الاقتصاد الموازي الملاذ الأخير للذين يجدون صعوبة في العثور على وظيفة في الاقتصاد الرسمي. حيث تسمح المرونة الأكبر لسوق السلع والخدمات وسوق العمل في الاقتصاد الموازي للمؤسسات غير الرسمية بامتصاص فائض الطلب على العمالة الناتج عن انكماش الاقتصاد الرسمي في فترات الركود. فإنشاء الأعمال والوظائف غير الرسمية يزداد بشكل كبير في حالة حدوث تباطؤ في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان العديد من العمالة وظائفهم الرسمية. ومنه يلاحظ أن تطور العمل في الاقتصاد الموازي هو نتيجة زيادة البطالة في الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الموازي يعمل كصمام أمان ضد البطالة المسببة للفقر. يجب التمييز هنا بين نوعين من الفقر[1]:

أ- الاقتصاد الموازي والفقر النقدي:

يرتكز تمييز هذا النوع من الفقر على تأثير القوة الشرائية على استهلاك السلع، نظرا لأن المنفعة لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر. فأصحاب العمل في الاقتصاد الموازي يدفعون لعمالهم أقل مما يحصل عليه العمال في الاقتصاد الرسمي (فجوة في الدخل بين العمال في القطاعين)[2]. كما أنه في القطاع الرسمي يتم تحديد المكافأة مقابل العمل وفق النموذج الأوروبي بعد الاتفاقات الجماعية الموقعة بين الدولة والنقابات وأرباب العمل. أما في الاقتصاد الموازي يتم تحديد الراتب بالاتفاق المباشر بين صاحب العمل والموظف، مما يؤدي إلى مستويات رواتب أقل بكثير ومزايا محدودة.

ب- الاقتصاد الموازي والفقر غير النقدي:

على عكس النهج النقدي للرفاهية القائم على موارد الأسرة الحقيقية، فإن النهج الغير نقدي يضع الرفاهية في خانة الحريات والإنجازات. حيث يجب ان يتمتع الفرد بقدرات معينة تعتبر أساسية وضرورية لتحقيق مستوى معيشي معين، لذلك يجب أن يتمكن من تحقيق الدخل الذي يؤمن له الأكل والشرب، أن يستفيد من التعليم، أن يستفيد من الخدمات الصحية، أن يحصل على السكن المناسب، وأن يشارك في الحياة الاجتماعية دون أن يخجل، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الأساسية. فهذا النهج يقيم الفقر من خلال القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية لتحقيق نوعية معينة من الحياة.

1 - Benjamin, N., & Mbaye, A. A. (2012). Les entreprises informelles de l'Afrique de l'ouest francophone. International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, P 83.
2 - Blades, D., Ferreira, F. H., & Lugo, M. A. (2011). The informal economy in developing countries: An introduction. *Review of Income and Wealth*, *57*. P S4.

5- علاقة العمل بالحماية الاجتماعية:

تعتمد درجة التماسك الاجتماعي إلى حد كبير على مستوى الحماية الاجتماعية. ومع ذلك فإن الاندماج في سوق العمل والتصريح القانوني بعلاقة العمل ضروريان للوصول إلى هذه الحماية. ورغم أنها حق من حقوق الانسان إلا أنه يتم استبعاد العاطلين عن العمل من الحماية الاجتماعية[1].

يمكن لممارسة نشاط ضمن الاقتصاد الموازي أن ينقص من الحماية الاجتماعية، فالعاملين في الوظائف غير الرسمية يعتبرون من المستبعدين من نظام الحماية الاجتماعية. ويمكن أيضا للعاملين في شركات رسمية ضمن سلسلة انتاج ولكن بطريقة التعاقد الخفي، في هذه الحالة أيضا يتم اعتبارهم مستبعدين من الحماية الاجتماعية. وأيضا هناك إمكانية وجود عمال يتعرضون لمخاطر ناتجة عن التغيرات الاقتصادية، والمرونة التي تطلبها عملية التنقل من قطاع إلى قطاع غير معنية بقوانين وتنظيمات تضمن الحماية ولو كان العمال أطرافا في علاقة عمل رسمية، يعاني هؤلاء العمال من انعدام الأمن الاقتصادي وضعف مستوى الحماية وانعدام الدخل خلال فترات البطالة. حيث يعاني التماسك الاجتماعي من زيادة انعدام الأمن الوظيفي[2].

6- العمل غير الرسمي في الجزائر:

أصبح مصطلح العمل غير الرسمي ظاهرا في الجزائر في بدايات الأزمة الاقتصادية مع انخفاض أسعار المحروقات. تمت مناقشة هذه الظاهرة على أنها من تبعات اختلال سوق العمل كنتيجة منطقية للأزمة الاقتصادية، حيث لم يتم الاعتراف على الأقل بتلك الأنشطة غير الرسمية التي كانت موجودة قبل الأزمة الاقتصادية، فخلال تلك المرحلة لم يكن العمل غير الرسمي موضوعا للساعة ولم يكن موضوعا للبحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى، من وجهة نظر رسمية، كان الاهتمام بكيفية محاربة الاقتصاد الموازي.

تحقيق ONS بين 1991 و1992 يعتبر بداية حقيقية لتحديد مكونات العمل غير الرسمي في الجزائر. حيث ان اتباع أسس البحث التي اتبعها المكتب الدولي للعمل BIT أتاحت الامكانية لكل الدول، إيجاد خصائص وآليات التعرف على الأنشطة في الاقتصاد الموازي، وهذه التصنيفات هي[3]:

* الأشخاص المصرحين كبطالين لكنهم قاموا بعمل مدفوع الأجر خلال فترة التحقيق؛

1 - Masanyiwa, Z. S., Mosha, E. S., & Mamboya, S. F. (2020). Factors influencing participation of informal sector workers in formal social security schemes in Dodoma City, Tanzania. *Open Journal of Social Sciences*, *8*(06), P 229.

2 - Tokman, V. E. (2007). Economie informelle, insécurité et cohésion sociale en Amérique latine. Revue internationale du travail, 146(1-2), 89-116.

3 - Fatma, B. (2010). L'intégration du genre dans l'approche de l'économie informelle: le cas de production domestique en Algérie (Doctoral dissertation, Thèse de Doctorat Unique, nouveau régime. Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen).P 46.

* الأشخاص العاملون في المنازل؛

* ربات البيوت العاطلات عن العمل لكن قاموا بأعمال مقابل أجر من أجل مساعدة الأسرة؛

* العاملون في الشركات الذين يصرحون بأنهم غير مؤمنين؛

* الأشخاص غير النشطين الذين قاموا بأعمال مؤقتة.

من خلال هذه المعايير يتبين أن قياس حجم العمل في القطاع الموازي يتم من خلال التحقيقات العائلية، ومن خلال التحقيقات في المؤسسات. حيث يتيح هذين القسمين من التحقيقات إمكانية مقارنة القوى العاملة حسب الفرع، الجنس والقطاع القانوني اعتمادا على مصادر مختلفة.

الفرع الخامس: تمييز العمل غير الرسمي بين مختلف البلدان:

نظرا لتشعب وتعقيد ظاهرة الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى آخر، تظهر العديد من الأشكال والصيغ التي يتكون ضمنها العمل غير الرسمي في بلدان العالم.

أولا: أصناف العمل غير الرسمي في دول العالم:

التمييز بين العمل المشروع غير القانوني والعمل المشروع اللاشرعي، هو أمر يعتمد على التشريع الذي تضعه الحكومة والآليات المستخدمة لفرض القانون. لذلك من الضروري مراعاة دور الحكومة من أجل الوصول إلى تصنيف دقيق بما يكفي من أجل اقتراح مخططات اصلاح مناسبة، لذلك تصنف البلدان في مجال العمل غير الرسمي إلى[1]:

الصنف الأول: البلدان التي لم يعد لديها هيكل حكومي، وفي هذه البلدان غالبا ما تكون ضحية لحرب أهلية، أو تعاني من عصابات حيث لا وجود للاقتصاد الرسمي. لذلك تكون جميع الأنشطة من فئة العمل المشروع غير القانوني مما يطرح مشاكل رئيسية للسلامة العامة والبنية التحتية، حيث تتميز هذه البلدان التي تضررت اقتصاداتها أو دمرت بسبب النزاعات السياسية والعسكرية الداخلية، بانخفاض كبير في الناتج الإجمالي الخام، واختفاء شبه كامل للاقتصاد الرسمي.

الصنف الثاني: الدول ذات الهيكل الحكومي غير المناسب: في هذه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، هناك أنشطة مشروعة غير قانونية وأنشطة مشروعة لا شرعية، فالفئة الأولى إما تتكون من أنشطة البقاء التي يمارسها الأشخاص الذين لا يملك المجتمع طريقة لإطعامهم واسكانهم، أو الأنشطة الممارسة من أجل تعزيز الدخل الفردي

1 - Henin, C., & Doutriaux, J. (1993). Secteur informel: les difficultés de l'approche et de l'intervention dans les pays en développement. Canadian Journal of Development Studies/Revue canadienne d'études du développement, 14(2), P 264.

زيادة على الدخل من الوظيفة الرسمية الذي أصبح غير كاف. أما الأنشطة اللاشرعية موجودة بالفعل والتي تعد مسجلة أو تمارس بدون تصريح قانوني من طرف رواد الأعمال القادرين على العمل بشكل غير قانوني.

الصنف الثالث: الدول التي لديها هيكل حكومي ولكنها غير قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها: يشمل هذا النوع غالبية البلدان النامية التي لديها حكومة ولكنها غير قادرة لأسباب مختلفة على تلبية احتياجات مواطنيها من التوظيف، التعليم، الصحة والغذاء، حيث يقوم الأشخاص المقيمين في الأرياف والمناطق الحضرية على حد سواء بممارسة العمل المشروع غير القانوني. من بين الأسباب التي تؤدي إلى هذه الحالة، غياب الخيار التكنلوجي، نقص الموارد المالية للاستثمار ونقص الموارد البشرية المؤهلة.

الصنف الرابع: بلد صناعي له هيكل حكومي وقادر على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين: لا توجد عادة شركات تمارس عملا مشروعا غير قانوني في مثل هذه البلدان حيث يتم تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين من خلال التغطية الاجتماعية. فكل الاعمال غير المصرح بها هدفها زيادة الدخل لعدم كفايته أو للتهرب من دفع الضرائب، فتعتبر كل الأنشطة لا شرعية. في هذه الحالة يعتبر العمل الموازي مهما للبعض فيما يوفره من وظائف وفرص لتحقيق دخل يضمن لقمة العيش، ولكن يمكن احتواءه ضمن قنوات الاقتصاد الرسمي ودعم أنشطته من أجل أن تكون ضمن الوعاء الجبائي والوعاء الاجتماعي، لكي تساهم في الدورة الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: تجزئة سوق العمل في الاقتصاد الموازي

نميز بين نوعين من سوق العمل وهما: رسمي وموازي، فمن خصائص سوق العمل في الاقتصاد الرسمي وجود حد أدنى للأجور، وجود نقابات ووجود محفزات إضافية غير موجودة في الاقتصاد الموازي.

أما سوق العمل في الاقتصاد الموازي غير متجانس ويتألف من قسمين[1]:

- القسم الأول يسهل الوصول اليه، فالعمالة منخفضة المهارة، الأجر منخفض؛
- القسم الثاني يتميز بصعوبة الوصول اليه مع معدل أجور أكبر.

عند تنقل العمالة ينتقل القسم الأول إلى الاقتصاد الرسمي، أما القسم الثاني فانتقاله عكسي من الاقتصاد الرسمي إلى الموازي، ومنه فلا يوجد ازدواجية في سوق العمل. حيث يمكن تقسيم عرض العمل إلى ثلاثة فئات:

- الأفراد المشاركون في سوق العمل الرسمي، الأفراد المشاركون في سوق العمل غير الرسمي، والأفراد المشاركون في كل من أسواق العمل الرسمية والموازية.

1 - Adair*, P. (2009). Op.cit, P 1141

1- تعريف العمال غير الرسميين:

يعتبر مفهوم العمالة الموازية مفهوما أوسع من الاقتصاد الموازي في حد ذاته، فالعمال غير الرسميين أو غير المنظمين هم الذين يعملون ضمن أسر معيشية أو في مؤسسات غير منظمة، باستثناء العمال الذين يستفيدون من مزايا الضمان الاجتماعي. والعاملين في الاقتصاد الرسمي الذين لا يوفر لهم صاحب العمل أي مزايا وظيفية أو ضمان اجتماعي". يستند هذا التعريف إلى المفهوم العام لغياب الأمن الوظيفي أو الحماية الاجتماعية، بغض النظر عما إذا كان العمال يعملون في الاقتصاد الرسمي أو الاقتصاد الموازي.[1]

من خلال هذه التعريفات يتبين أن عمال القطاع الموازي والعاملون غير المصرح بهم في القطاع الرسمي مجتمعين، يشكلون إجمالي العمالة في الاقتصاد الموازي.

ثالثا: تكاليف ومخاطر العمل غير الرسمي

غالبا ما ترتبط العمالة غير الرسمية بتكاليف ومخاطر مهمة، حيث يعتبر العمال غير الرسميين عادة من الفقراء. هناك عدة تكاليف ومخاطر للعمل غير الرسمي نلخصها فيما يلي[2]:

- عدم اليقين والضعف: يتميز العمل غير الرسمي بارتفاع درجة عدم اليقين فيما يتعلق بتدفقات الدخل وكذلك تحديد العقود غير المكتوبة والشفهية وقد يرتبط بارتفاع مخاطر البطالة. غالبا ما تكون الأنشطة غير الرسمية موسمية وبالتالي فهي أكثر اعتمادا على الظروف الجوية والكوارث الطبيعية؛

- نقص المزايا المتعلقة بالعمل الرسمي: يفتقر العمال غير الرسميين إلى الحماية الاجتماعية والمزايا الأساسية الأخرى مثل تعويض العمل الإضافي، ومكافآت نهاية الخدمة، إعانات البطالة، العطل المرضية والحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك ليس لديهم استحقاقات لأي ضمان اجتماعي عام، مثل حوادث العمل، الصحة، المعاشات، هذا النقص في الامتيازات لا يسمح للفقراء بالخروج من دائرة الفقر والاستبعاد؛

- ظروف العمل: قد يعمل عمال الاقتصاد الموازي لساعات أطول وغالبا ما يتعرضون لمخاطر مهنية وحوادث عمل. نظرا لأن النقابات والجمعيات العمالية، إن وجدت، تكون أقل قوة من تلك الموجودة في الاقتصاد الرسمي، فلا يتم دائما مراعاة حقوق العمال. إلى جانب ذلك تقل فرص حصول موظفي الاقتصاد الموازي على التدريب والتكوين الذي يتلقاه العمال في الاقتصاد الرسمي.

والجدول (1-7) يمثل مختلف المخاطر والاثار التي يترتب عليها العمل غير الرسمي.

---

1 - Kannan, P. K., & Papola, T. S. (2007). Secteur informel: les initiatives de la Commission nationale indienne pour les enterprises du secteur non organisé. Revue internationale du travail, 146(3-4), P 349.

2 - Jütting, J., Parlevliet, J., & Xenogiani, T. (2008). Informal employment re-loaded. OECD Working paper N° 266. IDS bulletin, 39(2), P 25.

الجدول رقم (1–7): مخاطر وتكاليف العمل غير الرسمي:

	الاقتصاد غير الرسمي	
	العاملين لحسابهم الخاص	الموظفين بأجر
الفقر، الإقصاء والضعف	؟	✓✓
عدم اليقين من حيث الأرباح المستقبلية	✓	✓✓
عدم التأكد من شروط تجديد العقد		✓
عدم اليقين من حيث بقاء المشروع	✓	
عدم وجود المزايا الأساسية (مكافأة نهاية الخدمة، العمل الإضافي، ضمان البطالة والعطل المرضية) والحماية الاجتماعية	✓	✓
ساعات العمل الطويلة		✓
الأخطار المهنية / حوادث العمل		✓
تنظيم العمال غائب (أو ضعيف)		✓
تكلفة الولوج عالية	✓	
ارتفاع تكاليف التشغيل غير المباشر (مثل الرشاوى)	✓	

المصدر:

Jütting, J., Parlevliet, J., & Xenogiani, T. (2008). Informal employment re-loaded. OECD Working paper N° 266. IDS bulletin, 39(2), P 24.

التكاليف المرتفعة: يتطلب انشاء مؤسسة غير رسمية إنفاق مبالغ مالية معتبرة، حيث يتوجب الانفاق على رأس المال المادي والبشري قبل بداية المؤسسة في النشاط، وبذلك يكون الحفاظ على عمل غير رسمي مكلفا، على الرغم من أن أصحاب هذه المؤسسات لا يدفعون الضرائب والاشتراكات الاجتماعية إلا أنهم غالبا ما ينفقون على مؤسساتهم بشكل مرتفع.

رابعا: مزايا وفرص العمل غير الرسمي

رغم ما يقدمه العمل غير الرسمي من سلبيات في الظاهر، إلا أنه لا بد من وجود ذلك الجانب الإيجابي حيث وجود فوائد وفرص ترتبط ببعض أشكال العمل في الاقتصاد الموازي. فعلى الرغم من أن أصحاب المؤسسات الصغيرة قد يختارون جزئيا البقاء في الاقتصاد الموازي لأسباب مالية، إلا أنهم قد يفعلون ذلك أيضا بسبب الفوائد المحتملة الأخرى للاقتصاد الموازي كمرونة التشغيل والمزيد من الاستقلالية وأعباء إدارية وتنظيمية أقل، ومن المهم أيضا التوضيح بأن هذه المزايا لا تنطبق بشكل متساوي بين جميع الأشخاص الذين يعملون بشكل غير رسمي، ومع ذلك،

حتى هؤلاء الأفراد الذين لم يختاروا العمل في الاقتصاد الموازي يستفيدون من بعض الفرص التي يوفرها العمل غير الرسمي. ويمكن تلخيص المزايا والفرص في الفئات التالية[1]:

1- أجر أعلى: يمكن الحصول على دخل اعلى من الذي يوفره العمل في الاقتصاد الرسمي، خاصة فيما يتعلق بالأعمال الحرة.

2- مزيد من المرونة والاستقلالية: يستفيد الأفراد العاملون في الاقتصاد الموازي من المرونة فيما يتعلق بساعات العمل وفي بعض الحالات اختيار موقع العمل وتغييره باستمرار. تنطبق هذه الميزة كثيرا على النساء ربات البيوت اللواتي يحتجن الجمع بين العمل والأسرة. حيث قد يكون العمل من المنزل مريحا بالنسبة للنساء في بعض البلدان عندما يكون تنقل المرأة مقيدا بالأعراف الاجتماعية. وكذلك الأمر بالنسبة لمرونة ساعات العمل لسائقي سيارات الأجرة، حيث يمكنهم توقف عن العمل ليوم أو يومين مقابل كسبهم مبلغا ماليا أكبر[2].

3- تدني جودة الخدمات والمزايا في الاقتصاد الموازي: مثال على ذلك، قد يكون الضمان الاجتماعي موجودا ولكن بمستوى ضعيف، وقد يكون هناك عدم يقين بشأن دفع المعاشات التعاقدية في المستقبل، قد تؤدي التكاليف الإدارية المرتفعة إلى جانب من انخفاض جودة الخدمات إلى تثبيط بعض العمال في الحصول على وظيفة في الاقتصاد الرسمي. وينطبق هذا بشكل خاص على العمال الشباب الذين يميلون إلى الفوائد الفورية ولا يكترون التخطيط للحصول على معاش خاص بالتقاعد.

4- بعض الحماية في الاقتصاد الموازي: على عكس النظرة العامة، قد لا يكون الاقتصاد الموازي غير محمي تماما في بعض الحالات. لكنها تبقى تتميز كونها أقل تغطية للتأمين الاجتماعي[3]. على سبيل المثال في بعض الأحيان تكون سياسات سوق العمل مثل الحد الأدنى للأجور في الاقتصاد الرسمي تعتمد تلقائيا ويتفق عليها في الاقتصاد الموازي. حيث يؤثر الحد الأدنى للأجور الرسمية كثيرا على الأجور في الاقتصاد الموازي. علاوة على ذلك يمكن للأسرة الحصول نوعا ما على الحماية الاجتماعية من خلال استفادة أحد أفرادها من الضمان الاجتماعي الناتج عن عمله في الاقتصاد الرسمي، وينطبق هذا أيضا على أصحاب العمل الثانوي في الاقتصاد الموازي.

5- فرص التدريب الميداني: قد يكون العمل في الاقتصاد الموازي الفرصة الوحيدة لتراكم الخبرات والتدريب والتلمذة الصناعية للعمال الشباب ذوي المهارات المنخفضة أو الأفراد الأكبر سنا غير المؤهلين. علاوة

1 - Jütting, J., Parlevliet, J., & Xenogiani, T. (2008). Op.cit P 25.
2 - Bracha, A., & Burke, M. (2016). "Who counts as employed?: informal work, employment status, and labor market slack," Working Papers 16-29, Federal Reserve Bank of Boston. P 11.
3 - Olivier, M. (2019). Social security protection for informal economy workers: Developing world perspectives. In *Social Security Outside the Realm of the Employment Contract*. Edward Elgar Publishing. P 02.

على ذلك، قد يكون لدى العمال الموهوبين آفاق أفضل للتنقل إلى مستويات أعلى في الاقتصاد الموازي من أجل زيادة الإنتاج وزيادة الدخل[1].

المبحث الثالث: إيرادات وموارد الاقتصاد الموازي:

بعد تعريف الاقتصاد الموازي والاحاطة بأسبابه ونتائجه، تظهر أهمية معرفة مصادر الإيرادات التي يحققها المتعاملون خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، فهناك عدة مفاهيم تشترك مع الاقتصاد الموازي، وتساهم في تمويله وتمويل أنشطته المختلفة.

بالإضافة إلى الأسباب المؤدية إلى النشاط في الاقتصاد الموازي، هناك الأسباب التي تزود هذا الأخير بالتدفقات المالية والنقدية التي تساهم في تحقيق إيرادات خارج الحسابات الرسمية للاقتصاد.

المطلب الأول: الملاذات الضريبية والمنافسة الضريبية الضارة:

لا يوجد تعريف قانوني نهائي لمفهوم الملاذات الضريبية، كونها مجموعة من الخصائص مما يجعل من الممكن تحديد ما إذا كان المتعامل يوجد في ملاذ ضريبي أم لا. وحسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 1988 بشأن الممارسات الضريبة الضارة، حددت 04 أربعة عوامل في تعريف الملاذ الضريبي[2]:

– عدم وجود ضرائب أو ضرائب غير مهمة على الدخل هو المعيار الأول لتعريف الملاذ الضريبي، تبقى هذه الخاصية أساسية لكنها ليست كافية؛

– وجود عقبات أمام تبادل المعلومات الفعالة لدافعي الضرائب المنخفضة تزيد من درجة انخفاض الضرائب على الدخل؛

– معيار آخر لتحديد الملاذ الضريبي وهو الافتقار إلى الشفافية في تطبيق الأحكام التشريعية، القانونية والإدارية للمنطقة المعنية. وهذا ما يفسر أهمية العقبة التي تشكلها السرية البنكية؛

– عدم وجود التزام بتنفيذ نشاط كبير مصحوبا بشرط التواجد المحلي الحقيقي.

1 - Adams, A. V., de Silva, S. J., & Razmara, S. (2013). *Improving skills development in the informal sector: Strategies for Sub-Saharan Africa*. World Bank Publications. P 04.

2 - Migaud, D., Carrez, G., Brard, J. P., Emmanuelli, H., Mancel, J. F., & Perruchot, N. (2009). Rapport d'information déposé en application de l'article 145 du Règlement par la commission des finances, de l'économie générale et du contrôle budgétaire sur les paradis fiscaux. Paris: Assemblée Nationale. P 12.

الفرع الأول: تعريف الملاذات الضريبية والجاذبية الإقليمية:

توجد العديد من العوامل التي تساهم في تسهيل نمو حجم الاقتصاد الموازي في العالم، ومن أهمها الملاذات الضريبية وجاذبية بعض الدول في مجال النظام الضريبي المطبق.

أولا: تعريف الملاذات الضريبية

لا يوجد تعريف واحد للملاذات الضريبية. فهي تستعمل من طرف المؤسسات العالمية قديمة نسبيا، فهي لا تسمح لنا بفهم الظاهرة اجمالا. وهي تشارك في سياسات مدروسة تهدف إلى جذب الأعمال التجارية الدولية عن طريق تقليل الضرائب وتقليل أي شكل آخر من أشكال القيود على العمليات التجارية[1]. حيث يسلط هذا التعريف الضوء على إحدى خصائص الملاذات الضريبية فهي تخلق مزاياها النسبية من خلال تخفيف القيود التنظيمية بجميع أنواعها من أجل جذب الأنشطة الأجنبية التي لولا ذلك ما كانت لتظهر أي اهتمام بهذه الأراضي، حيث توفر ضرائب منخفضة أو معدومة لغير المقيمين، سرية المعلومات، إجراءات تسجيل منخفضة التعقيد والحرية الكاملة لتحرك رؤوس الأموال الدولية، وبهذه الطريقة يجعلون من الممكن فصل المكان الذي يتم فيه تنفيذ النشاط الاقتصادي عن المكان الذي تم تسجيله فيه وفرض ضرائب عليه.

فالملاذات الضريبية هي نتاج استراتيجيات تم تطويرها بشكل مستقل من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسويسرا بين نهاية القرن 19 وبداية الثلاثينيات، من أجل القرب من ولايتي نيويورك وماساتشوستس، حيث يقع المقر الرئيسي لأكبر الشركات الأمريكية، اقترحت نيوجيرسي وديلاوير في نهاية القرن 19 سقفا للضرائب لأي شركة تستقر على إقليمها، وهكذا دشنوا سياسة الضريبة الأقل التي تهدف إلى جذب الشركات[2].

يعتبر الملاذ الضريبي مكانا جغرافيا يساهم في جذب المتعاملين الاقتصاديين، نتيجة جاذبيته التي يتميز بها عن باقي الأقاليم.

ثانيا: تعريف الجاذبية الإقليمية: عرفها Fabrice Hatem على أنها قدرة إقليم معين على عرض شروط مشجعة على نقل أنشطة المتعاملين الاقتصاديين إليها بدل توجههم إلى أقاليم أخرى. ركز هذا التعريف على 03 ثلاثة مقاربات مكملة قدمت ثلاثة أدوات للقياس[3]:

– المقاربة الكلية: تعرف الجاذبية على انها وجود الخصائص العامة مناسبة بشكل جيد للمعايير العامة لإنشاء الشركات؛

1 - Steta, A. (2013). PARADIS FISCAUX: LES PROGRÈS D'UNE GUERRE SANS FIN. Revue des Deux Mondes, 111.
2 - Steta, A. (2013). Ibid, 112.
3 - El Bouziani, A., & Bentahar, H. (2017). Op.cit. P 412.

– المقاربة البينية: تعرف الجاذبية على المستوى الإقليمي، على أنها وجود مجموعة من العوامل المناسبة لتشكيل "قطب كفاءة محلي" من المحتمل أن تشجع الشركات التي تنتمي إلى نفس القطاعات و/أو القطاع على التواجد في المنطقة للاستفادة من المزايا الإيجابية؛

– المقاربة الجزئية: تعرف الجاذبية بأنها قدرة موقع معين على تقديم نسبة مخاطر/عوائد أفضل لمشروع معين مقارنة بالمواقع الأخرى. يمكن قياس ذلك عن طريق خطط الأعمال والتي من المحتمل تقسيمها إلى جزئيات في شكل احتمالات (لمراعات الشكوك التي تؤثر على التكاليف، الأسواق، المخاطر السياسية، النقدية والتقنية ... الخ).

ثالثا: الاقتصاد الموازي والجاذبية الإقليمية: يرتكز الاقتصاد الموازي على الأعمال الفردية والشخصية، العائلية الغير منظمة، تمويل ذاتي، تمويل عائلي وغير رسمي أقل تكلفة، يتميز بغياب تغطية التأمين الاجتماعي، غير خاضعة للضرائب ومفلتة من رقابة الدولة، الأمر الذي يوفر امتياز مقارنة بتكاليف المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الرسمي.

فالاقتصاد الموازي يشكل مصدرا للصعوبات بالنسبة للاقتصاد الرسمي، حيث يؤدي إلى إغلاق مؤسسات أو نقلها جزئيا أو كليا للنشاط في الاقتصاد الموازي. فقبل التخطيط لتحسين جاذبية منطقة معينة يجب أولا محاربة الاقتصاد الموازي بكل أشكاله[1].

الفرع الثاني: الملاذات الضريبية والتهرب الضريبي:

عززت المعدلات الضريبية المنخفضة فرصة الشركات متعددة الجنسيات للتهرب من الضريبة عن طريق تحويل الأرباح من الفروع المقيمة في مناطق ذات معدلات ضريبية مرتفعة، إلى المناطق التي بها معدلات ضريبية منخفضة، بهذا تكون هذه الشركات عدلت من تكاليفها الجبائية عن طريق استغلال الثغرات الجبائية[2].

تعتبر الملاذات الضريبية "طفيلية" لكونها تبيع الحماية من الضرائب الوطنية، حيث أنها أصبحت من أكثر الملاجئ للتهرب من الضريبة، حيث يمكن للشركات نقل براءة الاختراع إلى فروع شركاتها في المناطق ذات معدلات الضرائب المنخفضة، لتبقى تلك الأرباح معفاة من الضريبة أو تخضع لمعدل ضريبة أقل، بحيث تنتظر أي فرصة لتحويل تلك الأرباح إلى الشركة الأم، خاصة إذا شجع النظام الجبائي الأرباح المعادة إلى الوطن وقدم إعفاءات ضريبية في هذا المجال[3].

1 - El Bouziani, A., & Bentahar, H. (2017). Op.cit. P 414.
2 - Lulus Kurniasih, Yusniyati Yusri, Fakarudin Kamarudin & Ahmad Fahmi Sheikh Hassan (2023). The role of country by country reporting on corporate tax avoidance: Does it effective for the tax haven?, Cogent Business & Management, 10:1, 2159747. P 06. DOI: 10.1080/23311975.2022.2159747
3 - Hanlon M and Slemrod J. (2009). What does tax aggres- siveness signal? Evidence from stock price reactions to news about tax shelter involvement. Journal of Public Economics, 93(1–2), 140.

تروج الملاذات الضريبة لتفادي الأعباء الجبائية وليس التهرب الضريبي، بطبيعة الحال، فأي حكومة لن تستطيع الإعلان عن عرضها خدمات غير قانونية، وفي الوقت الذي أكدت فيه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على السرية باعتبارها ممارسات ضارة للملاذات الضريبية لا تزال الملاذات الضريبية تزدهر، وذلك باعتماد أغلبيتها على معدلات ضريبية منخفضة وإجراءات وقوانين جبائية ملائمة لجذب الاستثمار بدلا من استخدام عدم الإبلاغ عن المعاملات المحلية[1]. وبهذا تتمتع الشركات التي تنتمي إلى الملاذات الضريبية بفرص إضافية لتجنب ضرائب الشركات التي قد لا يتم توفيرها للشركات في مناطق نشاطها، من أجل تقليل العبئ الضريبي.

قد تستفيد الشركات من النشاط في الملاذات الضريبية، ولكن ليس من الضروري أن يكون أداءها ممتازا، حيث أكدت دراسة Etumudon Ndidi Asien أنه عند مقارنة الربح المحقق قبل الضريبة، الأصول، نسبة الأسهم الأجنبية، بين الشركات في الملاذات الضريبية والشركات التي لا تنشط في الملاذات الضريبية، وجد أن أداء الشركات التي لا تنشط في الملاذات الضريبية أحسن من أداء الشركات التي تنشط في الملاذات الضريبية[2].

يوجد ما يقارب 45 ملاذا ضريبيا رئيسيا في العالم اليوم، ومن أمثلة ذلك أندروا، إيرلندا، لكسمبورغ وموناكو في أوروبا وهونغ كونغ وسنغافورة في آسيا، جزر كايمار وجزر الأنتيل الهولندية وبنما في الأمريكيتين. تعتبر هذه الملاذات الضريبية صغيرة وهي ملاذات غنية، حيث لا تضم سوى 0.8 % من سكان العالم، على الرغم من أنها تمثل 2.3 % من الدخل العالمي[3].

تعتبر الملاذات الضريبية مصدر قلق دائم، سيئة السمعة من خلال تشجيع التهرب الضريبي والاحتيال على القواعد الجبائية وإخفاء العائدات المالية، وبالتالي تساهم في إضعاف المالية العامة للدول الفقيرة وتزيد من مديونيتها، تسهل غسيل الأموال المرتبط بالتجارة بجميع أنواعها، تمويل الإرهاب وتشجع اللامساواة وعدم الاستقرار المالي، حيث قال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي "الملاذات الضريبية، السرية المصرفية، انتهى الأمر" 23 سبتمبر 2023، وزير الخزانة البريطاني جورج أوزبورن "سنستهدف أيضا التهرب الضريبي والملاذات الضريبية الخارجية ... يجب على الجميع دفع نصيبهم"[4].

بالنسبة للجمهورية الفرنسية صدر المرسوم الذي يعدل قائمة الدول والأقاليم غير المتعاونة في المجال الجبائي بتاريخ 2021/02/26، حيث تم سحب كل من البهاماس وعمان القائمة واضافة Palaos و La Dominique إلى القائمة الجديدة لتضم كل من (Anguilla, îles Vierges britanniques, Panama,

1 - Bucovetsky, S. (2014). Honor among tax havens. Journal of Public Economics, 110, P 75.
2 - Asien, E. N. (2021). EVIDENCE OF DIFFERENCES IN PERFORMANCES OF TAX HAVEN AND NON-TAX HAVEN COMPANIES. Nigerian Journal of Accounting and Finance, 13(2). P 135.
3 - Hines, J.R. (2008). Tax Havens. In: The New Palgrave Dictionary of Economics. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/978-1-349-95121-5_2381-1
4 - Barake, M., Capelle-Blancard, G., & Lé, M. (2018). Les banques et les paradis fiscaux. Revue d'économie financière, (3), 189-216.

Seychelles, Vanuatu, Dominique, Fidji, Guam, îles Vierges américaines, Palaos, Samoa américaines, Samoa, Trinité-et-Tobago).[1]

المطلب الثاني: التهرب الضريبي:

يثقل التهرب الضريبي كاهل الاقتصاد الرسمي مثلما يفعل الاقتصاد الموازي تماما، حيث أن الإيرادات الغير مصرح بها في التصريحات الجبائية، لا يتم دفع ضرائبها من جهة، ويتم توظيفها في المعاملات غير الرسمية ضمن الاقتصاد الموازي من جهة أخرى. لذلك يمكن للتهرب الجبائي تمويل أنشطة الاقتصاد الموازي، سواء تمويلا مباشرا أو غير مباشر. كما تم استعمال مصطلح عدم الامتثال الضريبي noncompliance في بعض البحوث كدلالة واختصار على التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي معا[2].

حيث يعتبر الهدف الأساسي للسلطات الضريبية هو تحصيل الضرائب والرسوم التي ينص عليها القانون بطريقة لا تزعزع الثقة في النظام الجبائي وفي الادارة الجبائية، فبعض سلوكيات المكلف بالضريبة (بدافع الجهل، الإهمال أو الإرادة المتعمدة للتهرب من دفع الضريبة) وأوجه ضعف إمكانيات الادارة الجبائية تعني أن القانون لن يحترم في كثير من الحالات[3].

تستند التفسيرات التي قدمتها النظريات الاقتصادية لهذه الظاهرة بشكل أساسي إلى دراسة Allingham and Sandmo (Income tax eva a theoretical analysis) الذي استنتجت أن المكلفين بالضريبة عقلانيون وسيختارون على النحو الأمثل جزءا من دخلهم (قبل الضرائب) والذي سيصرحون به للإدارة الضريبية، وذلك لتأثير العقوبات والتغيرات في معدلات الضريبة، وكذلك تخوف المكلفين بالضريبة من المخاطر المترتبة على الكشف عن التهرب الضريبي[4].

الفرع الأول: تعريف التهرب الضريبي:

طالما كانت هناك ضرائب، حاول الناس تجنبها والتهرب منها، فقد حاول الأفراد تجنبها والتهرب منها عبر التاريخ. وقد زاد الاهتمام بالتهرب الضريبي بزيادة تأثيره على الإيرادات العامة للدول، وكذلك التوزيع العادل للثروة

1 - Arrêté du 26 février 2021 modifiant l'arrêté du 12 février 2010 pris en application du deuxième alinéa du 1 de l'article 238-0 A du code général des impôts, mise à jour de la liste des Etats et territoires non coopératifs, JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE 11/148, 04/03/2021. https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000043210322.

2 - Slemrod, J., & Weber, C. (2012). Evidence of the invisible: toward a credibility revolution in the empirical analysis of tax evasion and the informal economy. *International Tax and Public Finance*, *19*, P 26.

3 - Highfield, R. (2006). Gestion du risque d'indiscipline fiscale: Gérer et améliorer la discipline fiscal. ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES, France. P 09.

4 - Pulido, J. A. L. (2006). Recaudador vs. contribuyente: el juego de la evasión fiscal. El Colegio de México, Estudios Económicos , Jul. - Dec., 2007, Vol. 22, No. 2 (44) (Jul. - Dec., 2007), pp. 314.

والدخل[1]. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الموازي فإنه يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تم اخفاؤها عن الجهات الرسمية لأسباب مختلفة (تجنب دفع الضرائب، تجنب البيروقراطية والمؤسسات القانونية والسياسية) كما ترجع نسبة كبيرة من الاقتصاد الموازي إلى التهرب الضريبي[2]. فكلما زاد حجم التهرب الضريبي في دولة ما، زاد عجز ميزانيتها العامة، وبمرور الوقت تزيد النفقات العامة مع تزايد احتياجات المواطنين، مما يؤدي إلى تزايد خطورة التهرب الضريبي على ميزانية الدولة[3].

خلال تعريف التهرب الضريبي يصعب التفريق بينه وبين الإدارة الجبائية، خاصة وأنها المسؤولة عن كشفه وتحديده، لأن المكلفين بالضريبة يسعون لاستعمال استراتيجيات تصريحية التي تظل مقبولة بالنسبة لإدارة الضرائب، وماذا سيكون موقف القضاء في حالة وجود نزاعات ضريبية. حيث يمكن تصنيف التهرب الضريبي في المنطقة الرمادية الواقعة بين المنطقة القانونية والمنطقة غير القانونية[4]. أي أن المتهرب من الضريبة سيدخل إلى المنطقة الغير مشروعة التي لم يشر إليها المشرع في القوانين الضريبية، ولم يشر إلى المسارات التي يسمح للمكلفين بالضريبة اتباعها. التهرب الضريبي إذا هو التهرب كليا أو جزئيا من الضرائب باستخدام الإجراءات والترتيبات القانونية السارية، أو في ظل غياب قوانين وتنظيمات تعتبر ذلك التصرف غير قانوني.

انطلاقا من الحد الفاصل بين التصرفات القانونية والتصرفات الغير مشروعة المؤدية إلى التهرب الضريبي، يقترح بعض الباحثين حدودا جديدة للتفرقة بين النوعين، وبالتالي فإن التهرب الضريبي يسلك نهجين، الأول قانوني ومقبول، في حين أن الثاني غير مقبول وتفرض عليه عقوبات شديدة من قبل الادارة الجبائية. فلا يمكن كشف واحباط الإجراءات التي يقوم بها المكلف بهدف التهرب من الضريبة إلا من خلال الرقابة الدقيقة لإدارة الضرائب.

بشكل عام لا يتفق الباحثين على تعريف دقيق للتهرب الضريبي، حيث يرى البعض أنها ممارسات قانونية تهدف إلى تخفيض الضريبة، من خلال استغلال الثغرات في التشريعات الضريبية. وأن التهرب الضريبي هو فن التهرب من دفع الضريبي دون خرق القانون، بالاستفادة من تعقيداته التي تسمح بالتفسيرات المختلفة لأحكامه[5]، وذلك من خلال تطبيقه حرفيا ولكن بالتحايل على جوهره.

1 - Leenders, W., Lejour, A., Rabaté, S., & Van't Riet, M. (2023). Offshore tax evasion and wealth inequality: Evidence from a tax amnesty in the Netherlands. Journal of Public Economics, 217, 104785. P 01.
2 - Masca, S. G., & Chis, D. M. (2023). Distributional implications of informal economy in the EU countries: Accounting for the spread of tax evasion benefits and cultural characteristics. Socio-Economic Planning Sciences, 87, 101601. P 02.
3 - Bello, O. I., & Kasztelnik, K. (2022). Observational Study of Tax Compliance and Tax Evasion in Nigeria. Financial Markets, Institutions and Risks, 6(4), 1-14.
4 - Menchaoui, I. (2015). Identification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale des groupes de sociétés: une étude menée dans le contexte tunisien (Doctoral dissertation, Université de Franche-Comté). P 63.
5 - McBarnet, D. (2006). AFTER ENRON WILL "WHITER THAN WHITE COLLAR CRIME" STILL WASH? The British Journal of Criminology, 46(6), 1096. http://www.jstor.org/stable/23639479

يتمثل التهرب الضريبي في التهرب من الضرائب دون انتهاك القانون، أو بالاستفادة من الثغرات في النظام الجبائي أو عن طريق التهرب بنقل الممتلكات والعائدات إلى ملاذات ضريبية[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التهرب الضريبي على أنه محاولة تجنب الضريبة باستغلال الثغرات في القانون الضريبي، أو التهرب غير القانوني من الضرائب من قبل الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمالية، وغالبا ما يستلزم التهرب الضريبي تعمد تحريف الحالة الحقيقية لمداخيلهم وأرباحهم أمام الادارة الجبائية من أجل تقليل الضريبة قدر الإمكان، كالتصريح بمداخيل أقل أو تضخيم النفقات من أجل تخفيض النتيجة الجبائية، وبالتالي فالتهرب الضريبي مرتبط بشكل كبير بالاقتصاد الموازي.

أولا: تفسير التهرب الضريبي:

يمكن التعرف على التهرب الضريبي من خلال ثلاثة أساليب[2]:

1- باستخدام النظرية:

كمثال عن النظريات وكيفية استخدامها لتحديد التهرب الضريبي نموذج **"المحفظة"** لـ Allingham and Sandmo حيث يبدأ النموذج النظري الأساسي المستخدم في جميع الأبحاث تقريبا حول الامتثال الضريبي بنموذج اقتصاديات الجريمة، حيث ينظر إلى الفرد العقلاني على أنه يعظم منفعته المتوقعة من المقامرة بالتهرب الضريبي، ويوازن بين فوائد تحايله على الضريبة والاحتمال المخفوف بالمخاطر للكشف والعقاب، حيث يدفع الفرد الضرائب لأنه يخاف أن يكتشف أمره وأن يعاقب.

2- باستخدام الأساليب التجريبية:

من الواضح أن التحليل التجريبي للتهرب الضريبي يتطلب قدرا من عدم الامتثال للضريبة، يصعب إيجاد مثل هذه التصرفات وهي عرضة للكثير من الانتقادات.

3- باستخدام أساليب الخبرة:

يعد الامتثال الضريبي مجالا يبدو قابلا للبحث بشكل خاص، نظرا للقيود في كل من الأسلوبين الأول والثاني، فالأسلوب النظري غير قادر على دمج العديد من العوامل بشكل كامل أو مناسب أو قابل للتتبع والتي تعتبر ذات صلة بالقرار الخاص بالامتثال الضريبي. في المقابل تسمح الطرق البحثية بإدخال العديد من العوامل التي

1 - salki, H. (2007). La fraude fiscale et le contrôle des entreprises au Maroc. Ecole Nationale d'Administration Maroc. P 07.

2 - Alm, J. (2012). Measuring, explaining, and controlling tax evasion: lessons from theory, experiments, and field studies. International tax and public finance, 19, P 60.

اقترحتها النظرية في الاعدادات التجريبية، فيتولد عن ذلك بيانات دقيقة حول قرارات الامتثال الضريبي للفرد، والتي تسمح بإعطاء تقدير اقتصادي قياسي للاستجابة الفردية.

ثانيا: التهرب الضريبي وتجنب الضرائب:

يتوقف التمييز المفاهيمي بين التهرب الضريبي وتجنب الضرائب على شرعية تصرفات المكلف بالضريبة، فالتهرب الضريبي هو انتهاك للقانون، عندما يمتنع المكلف عن الإبلاغ عن ايراداته وأرباحه أو رأسماله الخاضع للضريبة من حيث المبدأ، فإنه يمارس تصرفا غير قانوني يجعله عرضة لإجراءات إدارية وقانونية من قبل السلطات، فالمكلف بالضريبة يخاف من إمكانية اكتشاف تصرف المكلف بالضريبة من طرف الإدارة الجبائية، أما تجنب الضريبة فيقع ضمن الاطار القانوني للضرائب، ويتمثل في استغلال الثغرات الموجودة في قانون الضرائب لتقليل مبلغ الضريبة، هنا لا يوجد أي سبب يجعل المكلف بالضريبة يخشى الكشف عن تصرفه، لأنه مجبر على تبرير تصريحاته بالمبررات القانونية أمام الإدارة الجبائية[1].

ثالثا: التهرب الضريبي والتخطيط الضريبي:

يلجأ أي مكلف بالضريبة في سبيل الحفاظ على أملاكه في حدود القانون الضريبي والقوانين الأخرى، إلى مجموعة من الإجراءات لتقليل حجم التزاماته الضريبية، حيث أن نية المكلف بالضريبة في التصرف لتجنب الضرائب أو تخفيضها هي ردة فعل تخص جميع الأنظمة الضريبية، فالتخطيط الضريبي هو ممارسة قانونية وغالبا ما يستخدم من أجل تخفيض مبلغ الضريبة الواجب دفعه، مع البقاء في المجال المسموح به[2].

الجدول رقم (1–8): الفرق بين التخطيط الضريبي، تجنب الضريبة والتهرب الضريبي:

غير قانوني	قانوني	
التهرب الضريبي	التجنب الضريبي	التخطيط الضريبي
الغش الضريبي	إساءة استخدام القانون	الحد الأدنى من الالتزامات الضريبية أو عدم وجودها
مسؤولية ضريبية	احتمال وجود مسؤولية ضريبية	لا توجد عقوبات

المصدر:

Ante Mrčela, Silvana Zovko Marić, Damir Piplica. (2022).Tax planning, value added tax (VAT) optimization and tax control. Conference proceeding CIET 2022: Contemporary Issues in Economy and Technology, Valencia 16-17 June. Split, Track 1 Accounting & Finance. University of Split Croatia, Department of Professional Studies. P 24.

1 - Sandmo, A. (2005). The theory of tax evasion: A retrospective view. National tax journal, 58(4), P 645.
2 - Istrate, F. (2018). Fiscal Fraud-A Difficult Reality to Quantify. Junior Scientific Researcher, 4(1), 153.

https://www.researchgate.net/publication/361893091_TAX_PLANNING_VAT_OPTIMIZATION_AND_TAX_SUPERVISION/citations .

الجانب الأيسر من الجدول هو منطقة لا تهم السلطات الضريبية لأنها تشير إلى تجنب الضريبة بشكل قانوني، مثل الإقلاع عن التدخين وبالتالي عدم الخضوع للرسم الخاص بالتبغ. بينما يظهر الجانب اليمن سلوكا غير مقبول قانونيا يؤدي إلى تحمل المسؤولية الضريبية والمسؤولية القانونية، أما الجزء الأصعب فهو المنتصف، تكمن الصعوبة في تحديد ما إذا كان الأمر يتعلق بتأجيل الالتزامات الضريبية أم تجنب الضريبة أو التهرب الضريبي المسموح به.

الفرع الثاني: أسباب التهرب الضريبي:

تم نقش عبارة **الضرائب هي ما ندفعه من أجل مجتمع متحضر** على مدخل المصالح الجبائية للولايات المتحدة الأمريكية (United States Internal Revenue Service)، حيث يعتبر أحد الأسئلة الأساسية لصانعي السياسات هو مدى استعداد الأفراد لدفع هذه الضرائب، وبهذا أصبح السؤال **لماذا الفرد يدفع الضرائب؟** بدلا من **لماذا الفرد يتهرب من الضرائب؟**[1]، وهو ما يوجه معظم الدراسات لدراسة سلوكيات المكلفين فيما يخص الامتثال الضريبي.

يرجع اتخاذ المكلف بالضريبة لقرار التهرب الضريبي إلى عدة عوامل أهمها[2]:

01- قوة الردع ضد التهرب الضريبي: يعتبر الردع ضد التهرب الضريبي وسيلة في يد الإدارة الجبائية والقوانين الجبائية، من أجل التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي، ولكن اختلاف قوة العقوبات والغرامات من دولة إلى أخرى في مجال التهرب الضريبي، يجعل من ظاهرة التهرب الضريبي متفاوتة من بلد لآخر. وكذلك الأمر بالنسبة لقوة الرقابة والتدقيق الجبائي.

02- الضغط الضريبي: على غرار الردع فأعباء الضرائب على المكلف بالضريبة كلما زادت، زاد ميوله إلى التهرب الضريبي، وكذلك الحال بالنسبة للتوجه للنشاط في الاقتصاد الموازي. والشكل الموالي يوضح أكثر تأثر سلوك المكلف بالضريبة بالنظام الضريبي المفروض من الدولة.

1 - Packard, T. G., Koettl, J., & Montenegro, C. (2012). In from the shadow: integrating Europe's informal labor. CHAPTER 4 Good Governance, Institutional Credibility, and Tax Morale. World Bank Publications. P 123.
2 - Schneider, F. (2012). The shadow economy and tax evasion: What do we (not) know?. In CESifo Forum (Vol. 13, No. 2, pp. 3-12). München: ifo Institut-Leibniz-Institut für Wirtschaftsforschung an der Universität München. P 05.

الشكل رقم (1–8): تعديل سلوك المكلف بالضريبة إلى التهرب الضريبي:

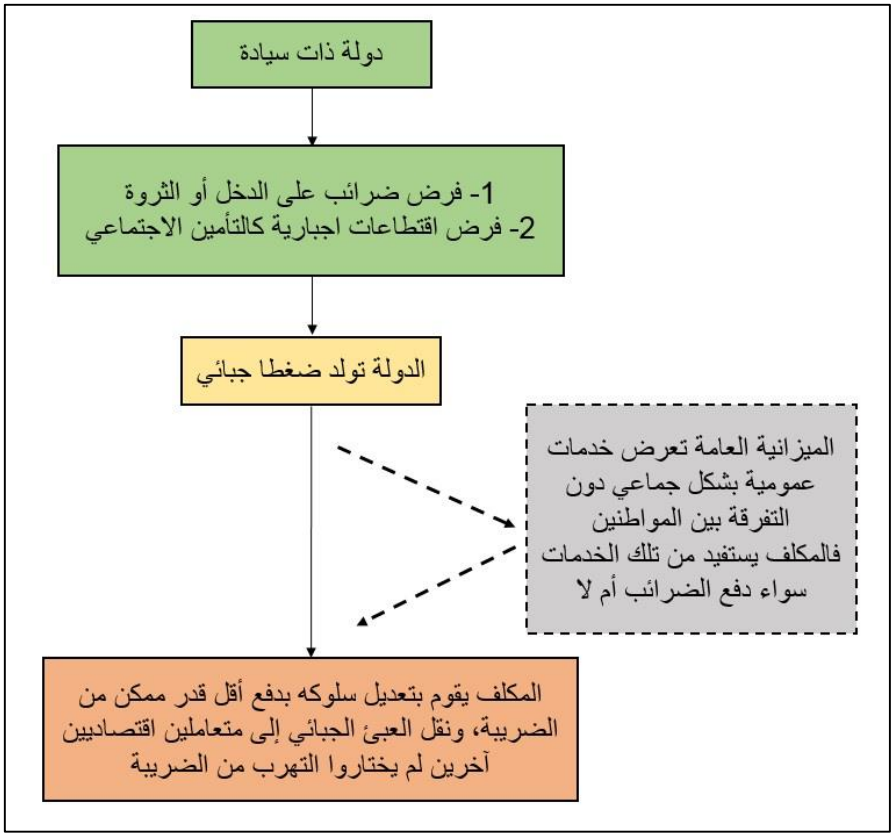

المصدر:

Introduction aux finances publiques 2008-2009 version 6 aout 2008. Chapitre 7 les effets economiques des impots, P 03.
https://drive.google.com/file/d/1RaxQzdJL0sbTLD5DanzHfCBQokGo1NFW/view?usp=sharing

03– تعقيد القوانين والتنظيمات الضريبية: بتزايد درجة تعقيد القوانين والتنظيمات الضريبية، ينفر المكلف بالضريبة من الامتثال الضريبي، ويتوجه أحيانا إلى الاقتصاد الموازي، ليتهرب من دفع الضريبة، حيث تتوفر سهولة الولوج للنشاط ومرونة التعاملات، والتي يتميز بها الاقتصاد الموازي. حيث يتشكل الاقتصاد الموازي من نسبة كبيرة من المتهربين عن دفع الضرائب[1].

04– مستوى خدمات القطاع العام: يؤثر مستوى خدمات القطاع العام على نية المكلف بالضريبة في الالتزام الضريبي، والتصريح الحقيقي لأرباحه ودخله الخاضع للضريبة، وذلك لملاحظته عدم تساوي ما يدفعه من ضرائب مع ما تقدمه الدولة من خدمات عامة[2]. كما قد يكون تدني مستوى الخدمات العامة ناتجا عن زيادة التهرب الضريبي الذي يؤثر على الإيرادات العامة للدولة. فكفاءة القطاع العام لها تأثير على المعنويات الضريبية للمكلف،

1 - Udoh, J. E. (2015). Taxing the informal economy in Nigeria: Issues, challenges and opportunities. *International Journal of Business and Social Science*, *6*(10), P 160.
2 - Litina, A., & Palivos, T. (2016). Corruption, tax evasion and social values. *Journal of Economic Behavior & Organization*, *124*, P 164.

فالامتثال الضريبي مدعوم بعقد ضريبي نفسي ينطوي على حقوق والتزامات من المكلفين بالضريبة من جهة والدولة والادارة الجبائية من جهة أخرى. حيث يميل المكلف بالضريبة إلى دفع ضرائبهم بأمانة أكثر إذا حصلوا على خدمات عامة قيمة في المقابل، حتى وان كان من مبادئ الضريبة عدم انتظار المقابل من المدفوعات من الضرائب، إلا أن سياسة إعادة توزيع الإيرادات العامة بالشكل العادل وتكافؤ الفرص يزيد من تحسن معنويات الملف بالضريبة للالتزام أكثر بالتزاماته الضريبية.

كما هو معروف أن الاقتصاد الموازي ليس مرادفا للتهرب الضريبي ومع ذلك، غالبا ما يستخدم الباحثون تقديرات الاقتصاد الموازي للتعبير عن مقدار التهرب الضريبي. في كثير من الحالات تتشابه الأسباب المؤدية إلى التهرب الضريبي مع تلك المؤدية إلى التوجه للنشاط في الاقتصاد الموازي. فتوجه المكلف بالضريبة إلى اتخاذ قرار التهرب الضريبي، يكون حسب معرفته بالآثار المترتبة على تهربه من دفع الضريبة، فالمكلف بالضريبة الذي له إمكانية اختيار قراره المتعلق بالتهرب من دفع الضريبة يعرف جيدا طبيعة نظام الرقابة الجبائية، ويعرف أيضا طبيعة التدقيق المطبقة على تصريحاته الجبائية، بالإضافة إلى معرفته بالعقوبات المطبقة على مرتكب التهرب الضريبي، ومنه يتخذ قرار التهرب الضريبي في شكل مقامرة ولكن يختار بعناية المقدار الذي يتهرب به. فكلما عرف المكلف محدودية قدرة الرقابة الجبائية كان اتخاذه لقرار التهرب الضريبي سهلا، لأن المكلف بالضريبة دائما يبقى متخوفا من كشف تصرفه ووسمة العار المرتبطة باكتشاف تهربه من دفع الضريبة[1].

بالنسبة لاتخاذ قرار التهرب من الضريبة، فإنه قرار مدروس بعناية من طرف المكلف، فحالات عدم التصريح بكامل المداخيل والأرباح، لا تؤدي تلقائيا إلى رد فعل في شكل عقوبة، ومنه يحق للمكلف الاختيار بين استراتيجيتين رئيسيتين[2]:

- التصريح بدخله الفعلي؛
- يمكنه التصريح بأقل من دخله الفعلي.

فإذا اختار المكلف الاستراتيجية الثانية، فسيعتمد مردود ذلك على ما إذا تم التحقيق معه من طرف الادارة الجبائية أم لا، وإذا لم يكن كذلك فيدرك أنه أحسن حالا في ظل الاستراتيجية الأولى، لأن اختيار الاستراتيجية الثانية والخضوع للرقابة الجبائية يعتبر خطرا بالنسبة للمكلف، ومنه فان اتخاذ قرار التهرب الضريبي ليس بالقرار

1 - Chipty, T., & Witte, A. D. (1991). [Review of Cheating the Government: The Economics of Evasion, by F. A. Cowell]. Journal of Policy Analysis and Management, 10(4), 707–711. https://doi.org/10.2307/3325002

2 - Allingham, M. G., & Sandmo, A. (1972). Income tax evasion: A theoretical analysis. Taxation: critical perspectives on the world economy, 3(1), P 324.

البسيط، حيث يعتمد ذلك على المعرفة الجيدة بإمكانات النظام الجبائي وإمكانات الادارة الجبائية في مجال الرقابة الضريبية.

05- ضعف الادارة الجبائية والفساد الإداري:

الآثار الكبيرة للفساد تحد من إيرادات الدولة، وذلك فمن خلال تواطئ بعض موظفي الادارة الجبائية في عدم الكشف عن حالات التهرب الضريبي، إضافة على ضعف الادارة الجبائية في مجال الرقابة الجبائية ودورها المهم في محاربة التهرب الضريبي بكل أنواعه[1].

وتبقى مسببات التهرب الضريبي غامضة في ظل غموض الحدود الفاصلة بينه وبين الغش الجبائي، وذلك لكون الغش الجبائي يهدف أيضا مرتكبه لخفض مبلغ الضريبة باعتماده على وسائل غير قانونية، وبهذا يعتبر التهرب الضريبي أقرب إلى تحسين الوضعية الضريبية للمكلف بالضريبة عن طريق الاستغلال الأمثل للقوانين والتنظيمات الضريبية السارية أو المعروضة في ملاذات ضريبية خارج مكان نشاطه أو اقامته[2]، ومنه فكل تعريف للتهرب الضريبي يمكن تفسيره منعزلا عن التعريفات الأخرى، لأن الأساليب والتصرفات المستعملة للتهرب الضريبي هي من تحدد مشروعيته أو مخالفته للقوانين. وفي جميع الحالات يعتبر النظام الجبائي والادارة الجبائية تتحمل الجزء الأكبر في تسطير الحدود بين الممارسات المشروعة وغير المشروعة، خاصة بنظام رقابة قوي، وأقل قدر ممكن من الثغرات القانونية.

الفرع الثالث: تقدير التهرب الضريبي:

تتمثل إحدى الصعوبات الأساسية في تحليل التهرب الضريبي في الافتقار إلى المعلومات الموثوقة حول امتثال المكلفين بالضريبة، فرغم كل شيء يعتبر التهرب الضريبي غير قانوني كون الأفراد لديهم حوافز قوية لإخفاء سلوكهم، بالنظر للعقوبات التي تفرض على المكلفين الذين يتم اكتشاف تهربهم الضريبي. هناك أساليب تقليدية وأساليب حديثة في قياس التهرب الضريبي[3]:

أولا: الأساليب التقليدية:

من بين الأساليب التقليدية، يعتمد المصدر الأكثر دقة للمعلومات عن الامتثال الفردي على القياس المباشر للتهرب من خلال المراجعات الفعلية للعائدات الفردية، وبالتالي فإن عملية التدقيق تسفر عن تقدير الادارة الجبائية للدخل الحقيقي للمكلف، والتي عند مقارنتها بالعناصر الفعلية المصرح بها تسمح بحساب مقدار التهرب من الضريبة

1 - Bousnobra, A. (2012). L'efficience de l'administration fiscale dans le recouvrement de l'impots. Revue El-Tawassol, (1)18. P22.
2 - Vie-publique.fr. (2021). Lutte contre l'évasion fiscale : une nécessaire coopération internationale. Article sur le cite https://www.vie-publique.fr/ ,https://www.vie-publique.fr/eclairage/271437-la-lutte-contre-levasion-fiscale-internationale . Consulté le 10/01/2021 à 10:53 PM.
3 - Alm, J. (2012). Op.cit, P 61.

مثل (الفجوة الضريبية). أيضا الأساليب غير المباشرة التي تبحث عن آثار سلوك التهرب التي تركت في مؤشرات مختلفة يمكن تحديدها، بحيث لا يتم قياس التهرب بشكل مباشر ولكن بشكل غير مباشر من خلال الآثار القابلة للقياس. من أمثلة هذه المؤشرات الفرق بين الدخل المصرح به والدخل في الحسابات الوطنية، أو بين الدخل والنفقات في الحسابات الوطنية أو بين القوى العاملة الرسمية والقوى العاملة غير الرسمية. ويمكن أيضا قياس أثر التهرب في المعاملات النقدية، على افتراض أن المستوى الحقيقي للنشاط الاقتصادي يمكن تقديره من خلال **علاقة فيشر** بين المال وسرعة دورانه، فالفجوة بين هذا المستوى المتوقع للنشاط الاقتصادي ومستوى الحسابات الوطنية تعطي مقياسا لحجم الاقتصاد الموازي والذي يمكن استعماله في تقدير التهرب الضريبي. وهناك طريقة أكثر استعمالا وهو طريقة الطلب على العملة.

ثانيا: الأساليب الحديثة:

تستخدم الأساليب الحديثة مجموعة متنوعة من الأساليب الجديدة، مثل مقاييس الدخل المبلغ عنه من التصريحات الضريبية الفردية كوسيلة للتهرب الضريبي، وذلك بافتراض أن الدخل الإجمالي للفرد يجب تقسيمه بين الدخل المبلغ عنه والدخل غير المبلغ عنه (المتهرب).

من الأساليب الحديثة المستخدمة في قياس التهرب الضريبي، التعاملات النقدية. حيث يفترض أصحاب هذه الطريقة أن المتعاملين الاقتصاديين يلجؤون إلى هذا النوع من الممارسات للتكيف مع طريقة الدفع المعمول بها أو للهروب من الرقابة الإدارية والضريبية عن طريق إخفاء المستندات التي تثبت معاملاتهم النقدية. ويرجع معظم الباحثين سبب المعاملات النقدية إلى الضغط الجبائي، عدم تطور النظام المالي، وثقافة ودين العملاء الاقتصاديين[1].

يعد اكتشاف التهرب الضريبي وتقدير كيفية استجابته للسياسة الضريبية أمرا صعبا لأن الذين يتخذون قرار التهرب الضريبي يرغبون دائما في إخفاء هذا السلوك[2].

المطلب الثالث: الغش الجبائي:

كل الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية، تخضع لضريبة واحدة على الأقل، وبتوجه هذه الأنشطة والمؤسسات للعمل في ظل الاقتصاد الموازي، يتبين أن الدافع وراء هذا السلوك هو الرغبة في الهروب من كل التنظيمات الضريبية والحكومية، فأصبح من الرائج تقديم الاقتصاد الموازي في شكل قريب من الغش الجبائي. فمن ناحية التخطيط فإن صاحب النشاط أو المؤسسة الاقتصادية سيكون على دراية تامة بالتكاليف والمزايا التي يمنحها الاقتصاد الرسمي مقارنة الاقتصاد الموازي، وباتخاذه قرار التوجه الى الاقتصاد الموازي يكون بذلك قد قرر ارتكاب الغش الجبائي.

1 - Nahhal B., (2013), Op.cit, pp 275.
2 - Marion, J., & Muehlegger, E. (2008). Measuring illegal activity and the effects of regulatory innovation: Tax evasion and the dyeing of untaxed diesel. Journal of Political Economy, 116(4), 634.

الفرع الأول: تعريف الغش الجبائي:

يعتبر المكلف بالضريبة والادارة الجبائية، أساس وجود الغش الجبائي من عدمه، لان ظاهرة الغش الجبائي لا يمكن أن تكون موجودة ويمكن تعريفها حتى تتمكن الإدارة الضريبة من الكشف عن وقوعها الفعلي بتوفر الأدلة الكافية على ذلك. وذلك لكون فعل الغش الجبائي يقوم به المكلف بالضريبة تعبيرا منه لرفضه الخضوع للالتزامات الجبائية المفروضة عليه من طرف النظام الجبائي، وهي خطوة وقرار بمثابة مقاومة الضريبة في حد ذاتها.

هناك عدة تعريفات للغش الجبائي نذكر منها[1]:

عرف الباحث Lucien Mehl في كتابه Science et technique fiscales الغش الجبائي "جريمة ضد قانون الضرائب، بهدف عدم الخضوع للضريبة وتخفيض الوعاء الخاضع لها"[2]. حيث ميرز في الفعل الاحتيالي بين العنصر المادي والعنصر المقصود. فالعنصر المادي يعتبر ضروريا، فلا يوجد غش جبائي إذا كان الوعاء الجبائي غير مقصود بالقوانين الضريبية.

كذلك عرفه Camille Rosier في كتابه L'impôts "يشمل الغش الجبائي جميع الحركات المادية، العمليات المحاسبية، جميع الإجراءات القانونية، وجميع المناورات والترتيبات التي يلجأ إليها المكلف بالضريبة أو أطراف أخرى لتجنب تطبيق الضرائب والاشتراكات"[3]. وهو التعريف الأقرب للتعريف الموجود في القاموس الأبجدي للغة الفرنسية لكاتبه Paul Robert "الفعل أو الامتناع الذي يعيق التطبيق العادي للقانون الضريبي (عدم التصريح، الإخفاء)".

تم تعريف الغش الجبائي أيضا على أنه "عمل من أعمال سوء النية والخداع، وينبغي إضافة أنه عمل غير مشروع"[4].

كما تم تعريف الغش الجبائي في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES على أنه: "كل انتهاك، عن قصد أو غير قصد، للقانون الضريبي. بحيث يتم تحليل تلك الانتهاكات على أنها مجموعة من التوليفات القانونية، أو المحاسبية، أو العمليات المادية للتهرب من الضريبة، هدفها خفض الضرائب، التقليل من الإيرادات والزيادة في النفقات، وإخفاء جزئي أو كلي لأنشطة أو أصول ..."[5].

1 - Margairaz, A. (1971). La fraude fiscale et ses succédanés: comment on échappe à l'impôt. Seconde édition corrigée 1977. P 27.
2 - Alwan, B. M. (2014). The Role and Influence of Accounting System and Effective Control through Accounting Procedures and Methods in Combating and Reducing Tax Evasion. *Eur. J. Cont. Econ. & Mgmt., 1(02)*, 79. P 85
3 - BOUZIR, I. (2016). *L'ampleur de la fraude fiscale sur les ressources de l'Etat (2000-2014): Causes et effets* (Doctoral dissertation), ESC-alger. P 36. http://dspace.esc-alger.dz:8080/jspui/handle/123456789/1219
4 - Menchaoui, I. (2015). Op.cit. P 64.
5 - CNES DZ. (2004). LE SECTEUR INFORMEL : ILLUSIONS ET REALITIES, Rapport Juin 2004. P 182.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الغش الجبائي على أنه كل فعل احتيالي يطبقه المكلف بالضريبة، تجعل من الممكن الهروب من دفع الضريبة، بسوء نية المكلف بالضريبة بقصد الخداع، في حين أن المشرع لم يسمح بذلك.

ومن خلال تطبيق مفهوم الاحتيال على المسائل الضريبية، يستند مفهوم الاحتيال على ثلاثة عناصر كلاسيكية: العنصر القانوني، المادي والعمدي (المتعمد).

– يتطابق العنصر القانوني مع الاختلاس، الاحتيال، محاولة الاختلاس في إنشاء ضريبة أو دفعها، الاغفال عن التصريح، إخفاء المبالغ الخاضعة للضريبة، وإظهار الإفلاس وكل مظاهر الاحتيال الأخرى؛

– يتمثل العنصر المادي في تقليص الوعاء الجبائي من خلال الممارسات غير المشروعة بهدف الحصول على ضريبة مخالفة لنية المشرع؛

– يرتكز عنصر المتعمد على سوء النية، والرغبة في مخالفة القانون، على أن المشرع لم يترك ثغرة قانونية من أجل تجنب دفع الضريبة، ومنه التوجه لعدم دفع الضريبة عن طريق الاحتيال.

الفرع الثاني: أسباب تطور الغش الجبائي في الجزائر:

يمكن تقسيم أسباب الغش الجبائي إلى:

أولا: الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الضريبة اقتطاعا اجباريا على عائدات المكلف بالضريبة. وكلما ارتفعت هذه الضريبة زاد شعور دافعي الضرائب بعدم الرضا بالضريبة، خاصة خلال الظروف الاقتصادية الصعبة، ويظهر ذلك من خلال:

– مستوى الضغط الجبائي: يمكن تحديد الضغط الجبائي من خلال ربط اجمالي الإيرادات الجبائية بالدخل الإجمالي للبلد PIB. فالضغط الضريبي المرتفع يزيد من تكاليف الشركة وبالتالي يعيق تطورها ويجبرها على الغش للتخلص من ذلك الضغط[1].

– الظروف الاقتصادية: بشكل عام في أوقات الركود الاقتصادي يصبح الهدف الأول للشركات هو البقاء طالما العديد منها مهدد بالاختفاء، لذلك يجدون صعوبة في تقبل الضريبة بدون أن يؤثر ذلك على حجم الطلب. ففي فترة الركود تصبح الضرائب أثقل، "يصبح الركود الاقتصادي أكثر وضوحا من خلال زيادة الضغط الضريبي"[2].

1 - BELAHOUAOUI, R., & ATTAK, E. H. (2022). Essai d'analyse de la relation entre la pression fiscale et la conformité des contribuables: Revue de littérature. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*, *3*(2-1). P 179.

2 - Bidzo, M. M. (2016). PIÈGE À FISCALITÉ: LE CAS DE L'ÉCONOMIE GABONAISE. *L'impact du risque individuel dans l'explication des écarts de taux d'intérêt*, 29. P 45.

ثانيا: الأسباب النفسية:

إن رد فعل المكلف بالضريبة على الاقتطاع الضريبي الذي يخضع له دخله، ينتج عنه اللجوء إلى الإجراءات القانونية وغير القانونية، بهدف التخلص من الضريبة، يرتبط هذا الشعور بالضرائب وتختلف شدته بين المكلفين وفقا لنظرتهم بشأن استخدام الإيرادات الجبائية من قبل السلطات العامة. نظرا للعلاقة القوية بين الفساد في تسيير الإيرادات العامة والوعي الجبائي للمكلف بالضريبة[1].

1- الأسباب المتعلقة بالضرائب:

1.1- الضريبة اقتطاع الزامي:

تعتبر الضريبة غير محبوبة بالنسبة للمكلف وينظر اليها دائما على أنها قيد، فالمكلف بالضريبة ملزم بمسك محاسبة منتظمة **"الضرائب هي العقوبة الطبيعية والعادية للمحاسبة"**[2]، والتصريح بدخله في مواعيد نهائية صارمة تحت طائلة العقوبات والغرامات.

2.1- الضريبة اقتطاع مالي:

كما هو الحال في كل دول العالم يحتل المال مكانة أساسية في تعاملات الأفراد، وبما أن الضريبة تمس بأموال المكلفين فإنها تؤثر في نفسيته مما يدفع العديد منهم إلى عدم قبول الخضوع لها.

3.1- الضريبة ليس لها مقابل محدد:

تتزايد المشاعر النفسية السيئة للضريبة مع عدم وضوح مقابل الضرائب المدفوعة للدولة، فالمكلف دائما ما يحس أنه لا يحصل على شيء مقابل ما يدفعه من ضرائب أو أنه يتلقى أقل مما يستحقه. وذلك لأن دافعي الضرائب دائما على أمل الحصول على الخدمات العامة كالتعليم والطرقات، ويكونون بذلك راضين على دفعهم الضرائب للدولة[3].

ثالثا: أسباب متعلقة باستخدام الإيرادات الجبائية:

انزعاج المكلفين وعدم رضاهم عن استخدام الإيرادات الجبائية، هي من الأسباب الموضوعية التي تشجع على الغش الضريبي. فصاحب المشروع أو المؤسسة يضع جزءا من دخله تحت تصرف السلطات العامة، ويضمن

1 - Attila, J. G. (2007). *Corruption, fiscalité et croissance économique dans les pays en développement* (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I). P 152.
2 - De Bissy, A. (2007). La sanction de la comptabilité par la fiscalité. *Revue de droit fiscal*, (44), P 10.
3 - Listokin, Y., & Schizer, D. M. (2012). I like to pay taxes: Taxpayer support for government spending and the efficiency of the tax system. *Tax L. Rev.*, *66*, P 179.

بشكل أو بآخر متابعة استخدام أمواله، وهكذا فإن غياب الشفافية وغياب العدالة في استغلال الإيرادات الجبائية في الميزانية العامة. لأنه دائما ما ينظر إلى الانفاق الحكومي على أنه غير فعال وموجه بشكل خاطئ[1].

رابعا: الأسباب الإدارية:

يرتكز النظام الجبائي الجزائري على التصريحات التي يقدمها المكلفون. وفي نظام التصريحات والدفع التلقائي للضرائب تحتل للرقابة الفجائية مكانة كبيرة[2]. بالإضافة إلى مهمة التحصيل الضريبي التي هي أهم مهامها. فأي ضعف في الادارة الجبائية يشكل حافزا للتملص من دفع الضريبة واللجوء إلى الاحتيال والغش الجبائي.

1- ضعف الادارة الجبائية:

ضعف الادارة الجبائية يعني جميع مؤشرات الضعف البشرية والمادية، والتي تؤثر على تنفيذ معظم المهام الموكلة إليها. خاصة وأن هناك علاقة بين معدلات الضريبة المرتفعة والجهد المطلوب من الإدارة الجبائية، حيث أن ضعف الإدارة الجبائية يتطلب معدلات ضريبية أقل من أجل تفادي مقاومة الضريبة[3].

2- سوء الادارة الجبائية:

من الواضح أن سوء الادارة الجبائية هو سبب للغش الجبائي، حيث يتجلى ذلك في مظاهر الفساد، فيعتبر الفساد من أخطر أسباب الغش الجبائي، فالخسائر التي تتحملها الخزينة بسبب الفساد أخطر من الخسائر التي تتحملها بسبب الغش الجبائي نفسه. كما أن هناك علاقة إيجابية بين الفساد والتهرب الجبائي، خاصة في البلدان التي بها خطر المتابعة أقل للمتهربين من الضريبة[4].

خامسا: الأسباب القانونية:

يرتبط حجم الغش الجبائي في بلد ما ارتباطا وثيقا بخصائص التشريعات واللوائح السارية. فلا عدالة، تعقيد، عدم استقرار، عدم القدرة على التكيف، وعدم تناسق النظام الجبائي، هي عناصر كثيرة تشجع على رفض الضريبة وبالتالي تشجع الغش الجبائي. خاصة عنصر العدالة الذي له تأثير قوي على أخلاقيات المكلفين بالضريبة في مجال التهرب الجبائي[5].

1 - Doerrenberg, P. (2015). Does the use of tax revenue matter for tax compliance behavior?. *Economics Letters*, *128*, P 33.
2 - Chambas 1, G. (2005). Afrique au Sud du Sahara: quelle stratégie de transition fiscale?. *Afrique contemporaine*, (1), P 156.
3 - Keen, M., & Slemrod, J. (2017). Optimal tax administration. *Journal of Public Economics*, *152*, P 136.
4 - Al-Hadi, A., Taylor, G., & Richardson, G. (2022). Are corruption and corporate tax avoidance in the United States related?. *Review of Accounting Studies*, *27*(1), P 347.
5 - Rantelangi, C., & Majid, N. (2017, October). Factors that influence the taxpayers' perception on the tax evasion. In *Mulawarman International Conference on Economics and Business (MICEB 2017)*. Atlantis Press.P 220.

حسب تقرير CNES المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي الجزائري، كانت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في السنوات الأخيرة عاملا حاسما في تطور الغش الجبائي، حيث يشير تقريره إلى أن الجزائر لديها أدنى نسبة من جباية الضرائب مقارنة بالثروة الوطنية، مقارنة بالدول الأخرى في نفس مستوى التطور[1]:

- إلغاء احتكار التجارة الخارجية وتحرير الأسعار؛
- صعوبات وتأخيرات في الحصول على السجل التجاري؛
- انخفاض كبير في النشاط الرقابي للإدارات الاقتصادية؛
- الثقل والصعوبات في تكييف الادارة الجبائية، الجمارك والتجارة مع الأساليب الحديثة للإدارة والرقابة. مما أدى إلى تفاقم السلوك الضار بمصالح المجتمع: شراء وبيع دون فاتورة، عدم استخدام وسائل الدفع الحديثة لا سيما الصكوك، وغياب شفافية المعاملات؛
- عدم المساهمة في الضرائب يحرم الخزينة العمومية من موارد كبيرة ويشوه المنافسة العادلة بين المتعاملين الاقتصاديين، ينتج عن ذلك الشعور بالظلم وعدم الانصاف في النظام الجبائي، من ناحية، ويمكن أن يدفع المتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد الرسمي إلى اللجوء إلى إجراءات احتيالية من أجل ضمان استمرار أنشطتهم في مكان آخر.

الفرع الثالث: الحدود القانونية بين التهرب والغش الجبائي:

في المقاربات النظرية، اعتبر كل من التهرب والغش الجبائي مسببان لنقص الدين الضريبي، فمختلف التعريفات الخاصة بالتهرب والغش الجبائي تختلف باختلاف الممارسة القانونية والممارسة المخالفة لقانون الضرائب، مختلف العناصر المشكلة للغش والتهرب الضريبي نذكر منها[2]:

- المكلف بالضريبة يصرح بدخل أقل عندما يرتفع معدل الضريبة؛
- تزايد العقوبات يزيد من صحة التصريحات الجبائية؛
- الرقابة الجبائية الأكثر فعالية تزيد من نزاهة التصريحات الجبائية؛
- يبالغ العديد من المكلفين بالضريبة في النظر إلى عملية التدقيق الجبائي، ويتصرفون كما لو كانت أعظم مما هي عليه في الواقع؛
- تنخفض النزاهة في التصريحات الجبائية كلما غابت العدالة الجبائية؛

1 - CNES DZ. (2004). Op.cit. P 181.
2 - Benamar, noureddine. (2011). L'approche de l'inspection générale des finances en matière de la fraude fiscale. Mémoire de fin d'étude de troisième cycle spécialité en finances option IGF. IEDF Algérie-Tunisie. P 09.

- قرار التصريح يتخذ في نفس الوقت مع قرار عرض العمل؛
- الأفراد يدفعون الضرائب أكثر، عندما يحسون تلقيهم مقابلا على الضرائب التي يدفعونها؛
- يزيد الامتثال الضريبي بالمكافآت بدلا من العقوبات؛
- يدفع الأفراد المزيد من الضرائب عندما تمول ضرائبهم برنامج عمومي هم من اختاروه وهم من سيستفيدون منه مستقبلا؛
- بعض الأفراد يدفعون الضرائب لاقتناعهم بأن الغش الجبائي تصرف سيء.

يمكن تلخيص الحدود القانونية بين التهرب والغش الجبائي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-9): الحدود القانونية بين التهرب والغش الجبائي:

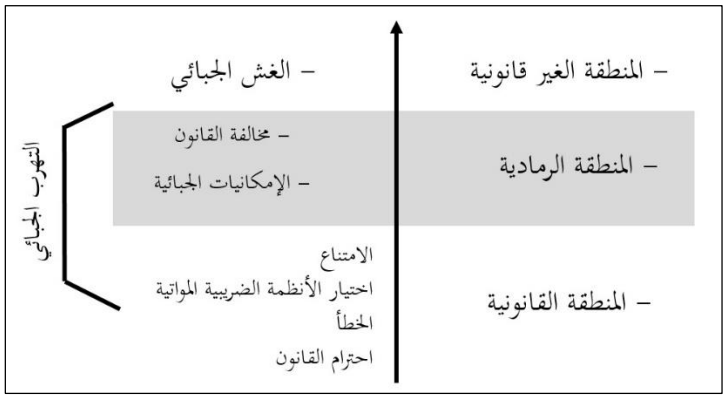

المصدر:

Gautier, J. F. (2001). Réformes fiscales et comportement de fraude: une taxe optimale pour les licornes? (Doctoral dissertation, Paris 9). P 60.

أولا: قرار الغش الجبائي:

يمكن التعامل مع منطق المحتال بشكل مشابه لأي خيار آخر محفوف بالمخاطر، وهكذا يشرع الفرد في مقارنة التكاليف المحتملة والمزايا المتوقعة من قرار مخالفة قانون الضرائب. حيث يتعلق القرار بما سيكسبه المحتال من تعظيم للمنفعة مقابل الغش الجبائي خلال السنة المالية، حيث يدرك الفرد الضرائب التي كان يجب أن يدفعها والغرامات المحتملة بسبب احتياله الجزئي منها[1].

1 - Bazart, C. (2002). Op.cit, P 175.

1- الغش الجبائي والاقتصاد الموازي:

لا يمكن دراسة ظاهرة الغش الجبائي دون التطرق للاقتصاد الموازي الذي كان ظهوره وانتشاره من الأحداث المهمة في العشرين سنة الأخيرة. حيث يتميز الاقتصاد الموازي بعلاقته بالضرائب نظرا لأنه يتعلق بالجانب المالي خارج المالية العامة.

يوجد الاقتصاد الموازي في جميع النظم الاقتصادية المتقدمة والنامية، حيث تشمل بعض الأعمال والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والتهريب، والأنشطة الغير مصرح بها. فقد لا يتم التصريح من طرف المؤسسات عن بعض المعاملات مثل الدفع نقدا أو المقايضة، ومنه يمثل الاقتصاد الموازي جزءا من الإنتاج يتوافق مع الغش الجبائي من حيث المبدأ[1].

2- الغش الجبائي في المهن الحرة:

ترتبط كل مهنة حرة بالسر المهني، فالمهن الحرة كالطبيب، المهندس، المحامي، يقدمون في تصريحاتهم الجبائية ما يريدون التصريح به فقط. فالرقابة الجبائية لا يمكنها الكشف عن حالات إخفاء العائدات الخاضعة للضريبة من هذه المهن، فتجد في عديد من الحالات أن العامل البسيط يسدد ضريبة على الدخل الإجمالي أكثر مما يسدده صاحب المهنة الحرة. حيث أن هناك نسبة كبيرة من الغش الجبائي في المهن الحرة، نظرا لعدم وجود آليات رقابية فعالة في هذا المجال[2].

يستطيع صاحب المهنة الحرة إخفاء كل الإيرادات المحققة من مهنته، خاصة تلك المتعلقة بالدفع النقدي، أو المعاملات مع المواطنين. ويمكن أيضا تضخيم فواتير النفقات المتعلقة بالنشاط انطلاقا من مصاريف شخصية وما إلى ذلك من ممارسات[3].

ثانيا: الآثار الاقتصادية والسياسية للغش الجبائي:

معظم الوسائل المستعملة من طرف الأفراد والمؤسسات من أجل تفادي دفع الضريبة جزئيا أو كليا، لها أثر اقتصادي وسياسي بشكل أو بآخر. فالمؤسسات التجارية، الصناعية، المالية والمهن الحرة لها فرصة تفادي الضريبة إما عن طريق الغش الجبائي الصريح، أو عن طريق تحويل الضريبة.

1 - M. Aboulhassan et A. El Bouazzaoui et Yahya Essafi et R. Remmal et A. El Boukri. (1996). La fraude Fiscale, Edition Arabian Al Hilal, ISBN 9981-1698-0-3, P 24.
2 - Lefebvre, M., Perelman, S., & Pestieau, P. (2014). La fraude fiscale en Belgique. Reflets et perspectives de la vie économique, 53(1), P 119.
3 - Margairaz, A. (1971). Op.cit. P 221.

يثبط الغش الجبائي من العوامل المحفزة لرفع الإنتاجية، فرائد الأعمال بدلا من أن يسعى إلى زيادة انتاجيته، يتوجه نحو الغش الجبائي من أجل تعظيم أرباحه.

أما من الناحية السياسية، فالمكلف بالضريبة الذي يتوجه إلى مقاومة الضريبة عن طريق الغش الجبائي، يساهم في اضعاف السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة. خاصة باعتماد الكثير من الدول على الإيرادات الجبائية كمورد رئيسي للميزانية العامة، والتي تعتمد عليها في تطبيق السياسات الاقتصادية المخطط لها من خلال الميزانية العامة. فالخسائر الكبيرة التي تتحملها الخزينة هو ما يجعل موضوع الغش الجبائي محط اهتمام المسؤولين والسياسيين بدرجة كبيرة خاصة خلال الأزمات فهم مطالبون بالأرقام والتوضيحات اللازمة لاستعمال الإيرادات العمومية[1].

المطلب الرابع: تآكل الوعاء الجبائي:

من خلال الاهتمام بالوعاء الجبائي وتفعيل الآليات والأساليب من أجل الحفاظ عليه وتوسيعه، تظهر أهمية معرفة ما يشكله التآكل والخسارة في الوعاء الجبائي من تهديد حقيقي لإيرادات الدولة.

الفرع الأول: خسارة الوعاء الجبائي:

" لجأ عدد متزايد من الشركات الأمريكية التي تم تأسيسها في الخارج مؤخرا إلى ترتيبات مصطنعة تم انشاؤها بين الشركة الأم والشركة التابعة، متعلقة بتسعير الخدمات داخل مجمع الشركات، نقل حقوق براءة الاختراع، تحويل مكافآت المسؤولين ...، لتخفيض الأعباء الجبائية بشكل كبير أو حتى التخلص منها، سواء في البلد المنشأ أو في الخارج" الرئيس الأمريكي جون كينيدي عام 1961. وجدت كلمة الرئيس الأمريكي صدا خاصة مع وجود النزاعات المتعلقة بالضرائب الدولية وتورط علامات تجارية عالمية في هذه العملية[2].

يشير تآكل القاعدة الجبائية وتحويل الأرباح إلى استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات التي تستغل الثغرات وعدم تشابه القوانين الضريبي لتجنب دفع الضرائب، وبالمقابل فان اعتماد الدول النامية الأكبر على ضريبة الدخل وضريبة أرباح الشركات يعني أنها تعاني من تآكل القاعدة الجبائية وتحويل الأرباح BEPS[3].

1 - Lefebvre, M., Perelman, S., & Pestieau, P. (2014). Op.cit, P 115.
2 - Saint-Amans, P., & Russo, R. (2013). BEPS Lutter contre l'érosion fiscale. OCED Eighth meeting of the Forum on Tax Administration Moscow, 16-17 May 2013. https://www.oecd.org/fr/fiscalite/lutter-contre-erosion-fiscale.htm .
3 - Herzfeld, M. (2017). The Case Against BEPS : Lessons for tax coordination. Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association, Vol. 110. Fla. Tax Rev., 21, 1. P 5.

تعتبر الكثير من الإصلاحات الاقتصادية بمثابة ردة فعل تجاه تآكل الوعاء الجبائي، بسبب المستوى المرتفع لمعدلات الضرائب، وتطور التهرب والغش الجبائي وهجرة الدخل الخاضع للضريبة إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة. وهكذا مالت الإصلاحات إلى خفض المعدلات المطبقة على القواعد الضريبية المرنة وزيادة المعدلات المطبقة على القواعد غير المرنة. يمكن أن يأخذ تآكل الوعاء الجبائي شكل التهرب أو الغش الجبائي.

ولهذا التآكل مجموعة متنوعة من الآثار المالية: خسارة الإيرادات الجبائية، تراجع نمو الوعاء الجبائي، زيادة تكاليف الادارة الجبائية مقارنة بالإيرادات الجبائية، نقص في العدالة الجبائية[1].

وفي محاولة لتقليل تحملها للضرائب العالمية، استخدمت الشركات المتعددة الجنسيات بشكل متزايد استراتيجيات لتجنب الضرائب العالمية من أجل زيادة أرباحها إلى أقصى حد ممكن، بينما أصبحت روابطها بأي بلد يتمتع بمناخ ضريبي ملائم وأكثر هشاشة، مقابل ذلك اتخذت العديد من البلدان تدابير مختلفة لمكافحة التهرب للحد من استراتيجيات التجنب الضريبي، وذلك من خلال دورات تعديل مست الثغرات في التشريعات الضريبية[2].

الفرع الثاني: التنقل الجغرافي للأوعية الجبائية:

زادت التكنولوجيا والعولمة من تنقل بعض الأوعية الجبائية، حيث يعد التنقل الجغرافي للأوعية الجبائية شكلا من أشكال التآكل الذي حظي باهتمام وقلق كبيرين. وأدت التغييرات في التكنلوجيا – خاصة في مجال المعلومات والاتصالات والنقل – وقد ضاعفت تحرير المعاملات التجارية والمالية من احتمالات التهرب والغش الجبائي بناءا على اختيار موقع النشاط الاقتصادي.

يمكن نقل الوظائف الصناعية والتجارية إلى المناطق منخفضة الضرائب ويمكن الاحتفاظ بالحسابات المصرفية والأصول المالية الأخرى فيها، حيث تكثر الأمثلة حول أنشطة التهرب التي تقلل من الإيرادات الجبائية، ففي بعض الحالات كان من الضروري خفض معدلات الضريبة لوقف هذه الخسائر. فالضرائب تؤثر أيضا على تدفق لاستثمار الدولي، فالمخاوف تتزايد حول الوصول إلى مرحلة عدم وجود أوعية يتم فرض الضريبة عليها، لكن في الواقع يصعب الوصول إلى هذه المرحلة مع وجود عدة ضرائب ورسوم أخرى ترتبط بالاستهلاك والإنتاج، خاصة وأن مستويات معدلات الضرائب أصبحت متقاربة تدريجيا مع مرور الوقت، سواء بين البلدان أو في داخل البلد الواحد[3].

1 - Alm, J., Bahl, R., & Murray, M. N. (1991). Tax base erosion in developing countries. Economic Development and Cultural Change, 39(4), P 849.
2 - Oguttu, A. W. (2015). Tax base erosion and profit shifting in Africa-part 1: what should Africa's response be to the OECD BEPS Action Plan?. Comparative and International Law Journal of Southern Africa, 48(3), P 521..
3 - OECD. (1998). Perspectives économiques de l'OCDE, Volume 1998 Numéro 1. OECD Publishing. P 186. https://www.oecd-ilibrary.org/economics/perspectives-economiques-de-l-ocde-volume-1998-numero-1_eco_outlook-v1998-1-fr .

أولا: المنافسة الجبائية الضارة:

تم تقديم أول مدونة أساسية لقواعد السلوك في مجال الضرائب على الأعمال في استنتاجات مجلس وزراء الاقتصاد والمالية ECOFIN في ديسمبر 1997[1]، وعلى الرغم من أن هذه المدونة ليست الزامية قانونيا، إلا أنها تتضمن التزاما سياسيا لإلغاء الإجراءات الضريبية التي تؤدي إلى المنافسة الضريبية الضارة، وكذلك الامتناع عن ادخال أي إجراء جديد له هذا التأثير السلبي. كما أكد المجلس عند اعتماد المدونة أن المنافسة العادلة يكون لها الأثر الإيجابي على الجميع، وهو سبب تصميم المدونة خصيصا لفحص التدابير التي تؤثر على موقع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، من خلال حقيقة أنها تستهدف غير المقيمين فقط وتمنحهم معاملة ضريبية أكثر ملائمة من تلك التي تطبق في الحالات العادية.

تشمل هذه المدونة جميع الإجراءات الجبائية والإدارية التي من شأنها تشويه المنافسة الضريبية العادلة نذكر منها[2]:

- مستوى ضريبي فعال أقل بكثير من المستوى العام للبلد المعني؛
- التسهيلات الضريبية للأنشطة التي لا تتعلق بالاقتصاد المعني، بحيث لا يكون لها تأثير على الوعاء الجبائي الوطني؛
- منح مزايا ضريبية حتى في حالة عدم وجود أي نشاط اقتصادي حقيقي؛
- قواعد تحديد أرباح الشركات التي تشكل جزءا من مجموعة متعددة الجنسيات والتي تختلف عن المعايير المقبولة عموما على المستوى الدولي، لا سيما تلك المعتمدة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- غياب شفافية الإجراءات الجبائية.

1 - ECOFIN. (1997). concerning taxation policy - Resolution of the Council and the Representatives of the Governments of the Member States, meeting within the Council of 1 December 1997 on a code of conduct for business taxation - Taxation of saving. (1998). *Official Journal*, C 2, 1-6. CELEX: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:31998Y0106(01)

2 - Council of the European Union, (1998). Conclusions du Conseil ECOFIN du 1er décembre 1997 en matière de politique fiscale - Résolution du Conseil et représentants des États membres, réunis au sein du Conseil, du 1er décembre 1997, sur un code de conduite dans le domaine de la fiscalité des entreprises - Fiscalité de l'épargne. P c 2/3. https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/d2cdddef-e467-42d1-98c2-31b70e99641a/language-fr#

ثانيا: مقاومة الضريبة:

في الوقت الذي تتزايد فيه التحديات التي تواجهها السياسات الجبائية التي تقترحها الحكومات المتعاقبة، أصبحت مسألة موافقة المكلفين على الضرائب موضوعا يكسب أهميته من أهمية تمويل الضريبة للميزانية العامة، التي تعتمد عليها الحكومة في تسيير برامجها.

نظرا لتعدد وتعقد القوانين الضريبية، يواجه المكلفون أحيانا صعوبة كبيرة في فهم العملية والحاجة إلى الضريبة، مما يستبعد وجود أي موافقة حقيقية من جانبهم. ومع ذلك يمكنهم الاعتماد على مساهمة ممثليهم في البرلمان بشرط ألا يكونوا مجردين من سلطتهم على فرض الضريبة. فسهولة الوصول إلى القانون ووضوحه يشكلان هدفا ذا قيمة دستورية من جهة، وهدفا سياسيا واقتصاديا من جهة أخرى.

أما بالنسبة للبرلمانيين الذين يتم تغييبهم عن التحكم في فرض الضرائب، يؤثرون على كون المكلفين بالضريبة قادرين على تحديد ما يجب أن تكون عليه الضريبة الصحيحة، لكن الأمر يختلف عندما يتعلق بتعيين الممثلين المناسبين لذلك. فإدراك المواطنين ما يفعلونه عند التصويت على من يمثلونهم يمكن لدافعي الضرائب أن يأملوا بشكل مشروع في أن يكون ممثليهم قادرين على اتخاذ الخيارات الصحيحة وتنفيذ تدابير فعالة بما يتماشى مع تطلعاتهم الضريبية. لكن في المقابل يتطلب هذا الأمر أن تكون لمثليهم السلطة الكافية لاتخاذ القرار في المسائل الضريبية.

لكن الأمر مختلف في الواقع السياسي والاقتصادي، فكون الضريبة أمر تقني، لا يمكن للضريبة أن تكون نتيجة العمل البرلماني فقط، وهذا لتدخل فاعلين آخرين في وضع المعايير والقواعد الضريبية، لذلك يسبب تعقيد المسائل الضريبية تخلي الممثلين البرلمانيين عن حقهم في الخوض فيها.

أما من الناحية التطبيقية للضرائب، فإن المكلفين بالضريبة عندما يتضررون من الضغط الجبائي أكثر فأكثر، وكون إعادة توزيع الإيرادات الضريبية أكثر غموضا، تظهر العديد من مظاهر رفض الضريبة، أهمها التهرب والغش الجبائي، والنشاط في الاقتصاد الموازي، وقد تصل الأمور في بعض الحالات إلى الاحتجاجات والثورات[1].

ثالثا: مكلفون بالضريبة مضطربون:

من حيث المبدأ، يجب أن يتمتع المكلفون بالضريبة والمواطنين عموما برؤية كافية لإدراك العواقب والقضايا المتعلقة باعتماد ضرائب جديدة بوضوح، فهو أحد أهم الشروط لضمان الامتثال لمبدأ الموافقة على الضريبة، فالنظام الجبائي المعقد لا يسمح للمكلفين بالضريبة بالحكم عليه بصورة جيدة، فعندما يصل القانون إلى مستوى معين من

1- Blin. M, Damelincourt. C. (2014). Le consentement à l'impôt, Revue de fiscalité de l'entreprise, 4/2014. P 09.

التعقيد يصبح غير مفهوم بالنسبة للمواطن. وبذلك يفاضل المكلف بالضريبة بين تكلفة الامتثال للضريبة وتكلفة عدم الامتثال للضريبة في حالة كشف ممارسته[1].

الفرع الثالث: المكلفون وقبول الضريبة:

أولا: قبول الضريبة:

يجب أن تكون السلطات قادرة على جمع الأموال اللازمة لتمويل النفقات العامة، حيث تكسب الحكومات المزيد من التحكم في الأسعار من خلال تحقيق العدالة الجبائية، وبهذا يتحقق السلم الاجتماعي يتحفز المكلفون على إبقاء أنشطتهم في الاقتصاد الرسمي. فالعدالة الجبائية هي الحد الأدنى لجودة أي نظام ضريبي، ومع ذلك فإن تطبيق المساواة معقد في أرض الواقع، حيث تظل معرفة ثروة المواطن أمرا معقدا كما هو الحال في فرض الضرائب على الأصول، فكلما زاد مقدار الدخل قل المكلفون بالضريبة الذين يميلون إلى الشعور بالضغط الجبائي[2].

تعتمد درجة المواطنة الضريبية على عنصرين: آليات ضمان الامتثال للقواعد وميل المواطنين لقبول شرعية الدولة في تحصيل الضرائب[3]. يعتمد هذا القبول أيضا على مستوى الرضا عن الديمقراطية والثقة في الحكومة والرضا عن جودة الخدمات العامة، والهدف من ذلك هو جعل المواطنين والمكلفين بالضريبة أكثر فهما لتنفيذ عمليات الميزانية العامة بما في ذلك طرق تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات العامة بشكل منتظم وواضح.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأخلاق الضريبية:

في دراسة لمنظمة OCED حول المعنويات الضريبية، استخدمت الاستبيان من خلال طرح سؤال: هل ستبرر لنفسك الغش الجبائي إذا أتيحت لك الفرصة؟ حول 55 دولة[4]، حيث تمت المقارنة بين المواقف تجاه الضرائب لاكتشاف ردود المواطنين على مثل هذا السؤال وعن العوامل التي تؤثر على قرار الامتثال الضريبي للمكلف. حيث يمكن توضيح العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1–10): العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمعنويات الضريبية على مستوى العالم:

1 - Musimenta, D. (2020). Knowledge requirements, tax complexity, compliance costs and tax compliance in Uganda. *Cogent Business & Management*, *7*(1), 1812220. P 11.
2 - Pérez, X. (2011). La raison fiscale: de l'ancienne France à la naissance de l'État décentralisé contemporain (Doctoral dissertation, Bordeaux 4). P 81.
3 - Jacquemot, P., & Raffinot, M. (2018). La mobilisation fiscale en Afrique. Revue d'économie financière, (3), P 251.
4 - Daude, C., Gutierrez, H., & Melguizo, A. (2013). What drives tax morale? A focus on emerging economies. *Review of Public Economics*, *207*(4), P 22.

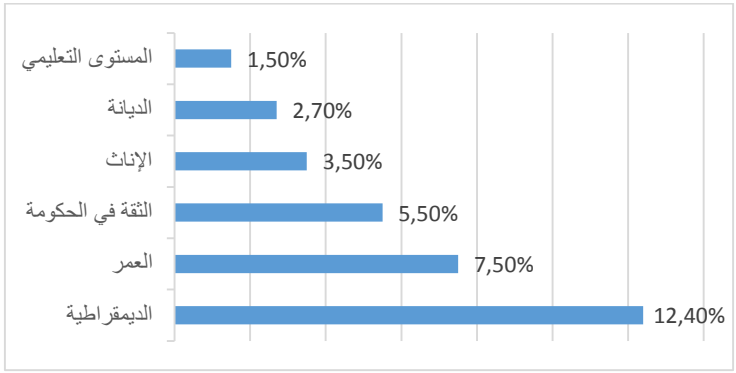

المصدر:

Daude, C., Gutierrez, H., & Melguizo, A. (2013). What drives tax morale? A focus on emerging economies. *Review of Public Economics*, *207*(4), P 22.

ثالثا: تأثير معدلات الضريبة على الوعاء الجبائي:

من المهم معرفة درجة حساسية الوعاء الجبائي لتغيرات معدل الضريبة، فعندما تحاول الحكومة زيادة الإيرادات الجبائية عن طريق زيادة معدلات الضرائب، تتأثر القدرة الإنتاجية للاقتصاد أيضا لأن معدلات الضرائب المرتفعة تؤثر على عرض العمالة، الادخار، الاستثمار، وقرارات القطاع الخاص الأخرى[1]. وبالتالي انكماش الوعاء الجبائي، ومنه فزيادة الإيرادات الجبائية من زيادة معدل الضريبة لا تعتمد فقط على حجم الزيادة في معدل الضريبة، ولكن أيضا على التغيرات التي يسببها معدل الضريبة على الوعاء الجبائي. فالزيادة في معدلات الضريبة المنتظر منها زيادة الحصيلة الجبائية، يتوجب عليها مراعات الوعاء الجبائي الحالي، واحتمالية خسارته عن طريق التهرب أو الغش الجبائي أو التوجه للنشاط في الاقتصاد الموازي.

المطلب الخامس: الفساد وتبييض الأموال:

الفرع الأول: الفساد:

يعرف الحيز المالي بأنه قدرة الحكومة على تمويل نفقاته العمومية ذات الأولوية دون المساس بقدرتها على الوفاء بالديون المالية والاقتصادية. وهذا يعني أنه يمكن للحكومة زيادة الانفاق أو تعديل الضرائب دون تعريض القدرة على تحمل الديون للخطر[2]. يمكن للفساد أن يؤثر على الحيز المالي من خلال التأثير على مكوناته الرئيسية والعوامل التي تدعمها.

يؤثر الفساد على كفاءة الحكومة والشركات من خلال تمكين الأفراد من تولي مناصب السلطة من خلال المحسوبية، بدلا من القدرات والمؤهلات، وتشمل هذه الظاهرة أيضا الرشاوى المرتبطة بالأعمال الحكومية بما في ذلك

1 - Dahlby, B., & Ferede, E. (2012). The effects of tax rate changes on tax bases and the marginal cost of public funds for Canadian provincial governments. International Tax and Public Finance, 19, P 847.
2 - Yohou, H. D. (2023). Corruption, tax reform and fiscal space in emerging and developing economies. The World Economy, 46(4), P 1090.

تقييمات الضرائب. فيمكن للفساد أن يعيق الحيز المالي من خلال تأثيره المباشر على الإيرادات الحكومية وتحصيل الضرائب، وذلك لتمكين المتهربين والمحتالين في مجال الضرائب مقابل امتيازات ورشاوى. كذلك تحويل إيرادات الضرائب التي يتم تحصيلها نحو استخدامات أخرى غير قانونية.

ليس للفساد أثر سلبي على الإيرادات الجبائية فحسب، بل يمس أيضا الوعاء الجبائي لأي نظام جبائي، وذلك من خلال غياب العدالة الضريبية وتوجه الوعاء الجبائي للتهرب من الضريبة والنشاط في الاقتصاد الموازي.

إن التقليل من العبئ الضريبي الفعلي الناتج عن زيادة الاعتماد على الضرائب أو النظام الجبائي الأكثر تعقيدا ينطوي على عواقب مهمة تتعلق بالفساد. فالتوسع في الانفاق العمومي يزيد من فرص الفساد[1]. حيث يسمح النظام الجبائي الأكثر تعقيدا للمسؤولين باستخدام سلطاتهم المرنة وإقامة نظام فساد، حيث تؤكد العديد من الدراسات أن التحصيل الجبائي من أهم المجالات الأكثر عرضة للفساد[2].

وبالنسبة للاقتصاد الموازي، فإن الشركات تسعى دائما إلى تقليل دفعها للضريبة، من خلال عدم التصريح بالأرباح والمداخيل، وخلال هذا تقوم بدفع الرشاوى من أجل عدم الكشف عن تلك المعاملات من طرف الجهات الرقابية[3]، وهو ما يؤكد العلاقة بين الاقتصاد الموازي والفساد.

فالاقتصاد الموازي يتم تبنيه أكثر من طرف الشركات التي تمارس الفساد أو تعاني منه كعقبة أمام التزامها في الاقتصاد الرسمي.

الفرع الثاني: تبييض الأموال:

غالبا ما تتعلق عملية تبييض الأموال بضعف عملية التدقيق الجبائي، التهرب والغش الجبائي. يؤكد صندوق النقد الدولي FMI أن تبييض الأموال يشكل من 2 % إلى 5 % من الناتج الإجمالي العالمي، حيث تراوح المبلغ المقدر المرتبط بجهود مكافحة تبييض الأموال من 1.086 إلى 2.717 مليار دولار أمريكي[4]. تشكل أنشطة تبييض الأموال تهديدات كبيرة لأمن الممتلكات الشخصية ولها تأثر كبير وضرر بعيد المدى على التنمية الاقتصادية والمالية الوطنية والعالمية.

تبييض الأموال عملية يتم من خلالها تحويل الأموال غير المشروعة من خلال طرق محددة وإخفائها في صورة دخل مشروع، وبالتالي إخفاء مصدر وطبيعة تلك الأموال، تتكون عملية تبييض الأموال عادة من ثلاثة مراحل،

1 - Liu, Y., & Feng, H. (2015). Tax structure and corruption: cross-country evidence. Public Choice, 162, P 59.
2 - Ajaz, T., & Ahmad, E. (2010). The effect of corruption and governance on tax revenues. The Pakistan Development Review, P 406
3 - ROSES, F. (2005). Flexibilité du travail et concurrence sur le marché des biens et services: impact sur les conditions de travail et le développement du secteur informel en Algérie, au Maroc et en Tunisie. P 15.
4 - Yang, G., Liu, X., & Li, B. (2023). Anti-money Laundering Supervision by Intelligent Algorithm. Computers & Security, 103344. P 02.

وضع الأموال التي تم كسبها بطريقة غير شرعية في النظام المالي، وضع أجزاء من الأموال داخل النظام لإخفاء مصدرها، ودمج الأموال المبيضة في الأصول المالية التي تبدوا قانونية. كما قد تتطلب العملية تحويل الأموال إلى بلد آخر خاصة إذا كان البلد المتلقي يعاني من ضعف الاستقرار الاقتصادي.

يهدف غسيل الأموال إلى إخفاء الأرباح غير المشروعة كأموال مشروعة، مما يتيح استثمارها في أنشطة غير مشروعة أخرى. كما أدى التطور التكنولوجي والرقمي إلى تسهيل عملية التبييض، من خلال العملات الرقمية الحديثة وسهولة تداولها[1].

يمكن إدماج الأموال التي تم تبييضها في تمويل الأصول بحيث يمكن استخدامها دون الكشف عنها، وغالبا ما يتم تحويل الدخل أو الثروة الناتجة عن أنشطة غير قانونية إلى أصول مالية تبدو أنها نشأت من مصدر قانوني. هناك ثلاثة عمليات تتضمن تبييض الأموال والتي يتم تنفيذها من خلال المؤسسات المصرفية والشركات العقارية والصرافين[2]:

1- الإيداع وهو جمع عائدات أعمال الجريمة ووضعها في أحد البنوك أو في مكان يعتبر آمنا لتغيير شكل المال لجعله غير معروف، عادة ما يتم تقسيم المبالغ النقدية الكبيرة إلى مبالغ صغيرة ويتم إيداعها في بنوك مختلفة في عدة أماكن؛

2- توزيع الأموال إلى مجموعات، محاولة لجعل تتبع أصل العائدات وخصائصها الأصلية واسم مالكها أكثر صعوبة. ويشمل البنوك أو المؤسسات الأخرى في البلدان التي تجعل فيها السرية البنكية تتبع الأموال أكثر صعوبة. يمكن أن يأخذ أيضا شكل تحويل الأموال إلى بلدان أخرى بالعملات الأجنبية وشراء الممتلكات وأسهم البورصة، واستخدام الأموال المودعة في البنك (أ) لاقتراض الأموال من البنك (ب)؛

3- التكامل، حيث يشمل التكامل جمع وإعادة تجميع العائدات التي مرت بالفعل عبر مرحلة توزيع الأموال إلى مجموعات لجعلها تبدوا قانونية، حيث تظهر مرة أخرى كأصول أو استثمارات قانونية.

1 - Fanusie, Y., & Robinson, T. (2018). Bitcoin laundering: an analysis of illicit flows into digital currency services. *Center on Sanctions and Illicit Finance memorandum, January*. P 11.

2 - Santoso, T., Chandra, R., Sinaga, A. C., Muhajir, M., & Mardiah, S. (2011). Corruption and money laundering. In A guide to investigation and indictment using an integrated approach to law enforcement (pp. 27–62). Center for International Forestry Research. http://www.jstor.org/stable/resrep02129. 8. P 43.

الفرع الثالث: الأثر الاقتصادي لتبييض الأموال:

من الصعب تحديد الأثر الاقتصادي السلبي لتبييض الأموال، إلا أن هناك قناتين رئيسيتين يمكن من خلالها لتبييض الأموال أن يضر بالنمو الاقتصادي[1]:

– تؤدي عمليات تبييض الأموال الناجحة إلى اضعاف مكافحة الجرائم التي تولد الأموال غير المشروعة والتي تستخدم الأموال لأغراض غير مشروعة. حيث يصبح تتبع صاحب الأموال غير فعال عندما يتم إخفاء مسار الأموال بنجاح من خلال شبكة المعاملات المعقدة. فانتشار الجريمة والفساد يؤدي إلى توقف الاستثمار وتنقل الشركات إلى أماكن أخرى، ويتضرر الوعاء الجبائي نتيجة لذلك؛

– يمكن أن يؤدي تبييض الأموال إلى خسائر اقتصادية كبيرة على المجتمع من خلال تشويه الاقتصاد الرسمي، ففي السوق الرسمية تتنافس المشاريع الاستثمارية على رأس المال وفق أسس قانونية، من أجل توليد فوائد تنافسية وجذب رأس المال الكاف. حيث تتجه الأموال التي تم تبييضها إلى المشاريع التي بها أقل فرصة كشف ممكنة. فتبييض الأموال يشوه المنافسة داخل القطاعات التي تجذب الأموال غير القانونية.

توسع مفهوم تبييض الأموال من المفهوم الضيق الخاص بالتجارة غير المشروعة وتمويل الإرهاب، إلى مفهوم أوسع يخص كل مظاهر الغش الجبائي، ومثال عن ذلك هيئة Tracfin الفرنسية المخصصة لمكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التجارة الممنوعة وتمويل الإرهاب، حيث في سنة 2009 اتسع نطاق اهتمامها إلى عمليات الغش الجبائي والغش الاجتماعي[2]. تقوم البنوك بإرسال المعلومات إلى Tracfin في حالة الشك في مصادر الأموال، إضافة إلى المعلومات الخاصة باشتباه التهرب الضريبي[3].

في الجزائر استحدثت خلية معالجة الاستعلام المالي CTRF بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-36 مؤرخ في 04 جانفي 2022 يحدد مهام الخلية، وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

من أجل تعزيز مكافحة مجالات الفساد وتبييض الأموال، عملت السلطات العامة على تسريع تنفيذ الآليات المنصوص عليها لهذا الغرض، من أجل اتخاذ إجراءات أكثر واقعية وفعالية على أرض الواقع. ومن خلال هذه الخلية تؤكد الدولة رغبتها في التغلب على مكونات الفساد، وتبدي إصرارا لمحاربة تبييض الأموال، وهي الأموال التي أثرت

1 - Jojarth, C. (2013). Money Laundering: Motives, Methods, Impact, and Countermeasures. In Heinrich-Böll-Stiftung & R. Schönenberg (Eds.), Transnational Organized Crime: Analyses of a Global Challenge to Democracy. Transcript Verlag. P 22. http://www.jstor.org/stable/j.ctv1fxh0d.5

2 - Tracfin. (2018). Tracfin, acteur de la lutte contre la fraude aux finances publiques. Gestion et finances publiques, (3), P 86.

3 - Chavagneux, C. (2008). La France contre les paradis fiscaux. L'Économie Politique, (2), P 5.

على الاقتصاد الجزائري لعقود. فمهمتها صعبة وحساسة وتتطلب وجود خدمات هذه الخلية في جميع مستويات الإدارة لا سيما المنظمات المالية من خلال مراقبة التحويلات وتداول الأموال. من مهامها[1]:

– استلام التصريحات بالشبهة المتعلقة بكل عمليات تبيض الأموال و/أو تمويل الإرهاب التي ترسلها إليها الهيئات والأشخاص المعنويون؛

– معالجة التصريحات بالشبهة بكل الوسائل و/أو الطرق المناسبة؛

– استلام ومعالجة التقارير السرية ومذكرات الإعلام؛

– تبليغ المعلومات المالية للسلطات الأمنية والقضائية عند وجود أسباب للاشتباه في عمليات تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب؛

– وضع الإجراءات الضرورية للوقاية من كل اشكال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

إن الافتقار للشفافية وأوجه القصور في الرقابة والتنظيم، التي تتميز بها بعض الدول، تؤدي إلى غموض في الإجراءات القانونية التي من شأنها الكشف عن الهوية الحقيقية للمسؤولين أو المستفيدين أو المالكين. هذه الوضعية مناسبة لتبييض الأموال سواء كانت ناتجة عن تجارة الممنوعات، الأسلحة، الفساد، الجريمة المنظمة، شبكات الدعارة، أو حتى تمويل الإرهاب[2].

تعتبر التدفقات المالية الغير مشروعة، بما في ذلك التهرب الضريبي، من بين العقبات الرئيسية لتعبئة الموارد المحلية في افريقيا. حيث أن الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات للأغراض الجبائية هي سلاح لمكافحة التهرب الضريبي وأشكال أخرى مثل الفساد وتبييض الأموال[3]. فالشفافية الضريبية هي أحد الحلول لمكافحة جميع أنواع تبييض الأموال، لأنها تطلب من الحكومات ضمان توفير الملكية القانونية ومعلومات الملكية النفعية، المعلومات المحاسبية والمصرفية، وسهولة الوصول إلى تلك المعلومات بالإضافة إلى تبادلها الفعال مع الشركاء الأجانب. مما يسمح للسلطات الضريبية الحصول على صورة كاملة عن المكلفين بالضريبة من أجل معالجة التهرب الضريبي وتحسين وضعية الإيرادات الجبائية.

1 - journal officiel Algerienne. (2022). Décret exécutif n° 22-36 du 4 janvier 2022 fixant les missions, l'organisation et le fonctionnement de la cellule de traitement du renseignement financier (CTRF) . N° 03 09/01/2022. https://www.joradp.dz/FTP/JO-FRANCAIS/2022/F2022003.pdf . P 13.

2 - Migoud, D., Carrez, G. (2009). Paradis fiscaux, Rapport d'information par la commission des finances de l'économie générale et du contrôle budgétaire,Assemblée Nationale N° 1902. P 16.

3 - OCED. (2021). Le rôle crucial de la transparence fiscale dans la lutte contre les flux financiers illicites en Afrique, forum mondial sur la transparence et l'échange de renseignements a des fin fiscales, Transparence fiscale en Afrique 2021 Rapport de progrès de l'initiative Afrique. P 17.

المطلب السادس: النفقات الجبائية:

تعرف النفقات الجبائية أو الانفاق الضريبي بأنه "إيرادات أقل ناتجة عن الحوافز الجبائية من خلال التقيد بالقانون الجبائي، محددة لصالح مكلفين بالضريبة أو بعض الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي يمكن استبدالها بإعانة مباشرة"[1]. يسلط هذا التعريف الضوء على عنصرين رئيسيين: النفقات الضريبية لها غرض تحفيزي، ناتجة عن استثناءات من النظام الجبائي.

النفقات الجبائية هي تحويل للإيرادات العامة نتيجة التخفيض في الالتزامات الضريبية، تطبيقا لمعيار معين وليس إنفاقا بصفة مباشرة[2]. أي أنها انخفاض الإيرادات الناتجة عن الحوافز الضريبية لضريبة محددة، لصالح المكلفين المعنيين أو أنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة[3]. من خلال التعريف السابق يتبين أن النفقات الجبائية يتم اعدادها طواعية من قبل الحكومة كأداة لسياسة جبائية للتحفيز، وذلك لأسباب اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

من أجل الوجود الفعلي للدولة، يجب أن يكون لديها الأموال العامة، وبالتالي يجب أن تفرض الضرائب، وخلال عملية تحصيل الضرائب تنشأ العديد من التكاليف غير المباشرة، هذه التكاليف ذات طبيعة مختلفة. فيجب التمييز بين التكاليف الإدارية المتعلقة بتحصيل ودفع الضريبة، والآثار الاقتصادية للتكاليف الناتجة عن التشوهات التي تنطوي عليها الضريبة[4].

تعتبر الامتيازات الجبائية أيضا شكلا من أشكال النفقات الجبائية، التي تمنحها الدولة من خلال سياستها الجبائية. وقد أظهر العدد المتزايد للامتيازات الضريبية التي تمنحها الدولة أنه لا يزال من الصعب التحقق من فعاليتها، فما هو مؤكد هو أن هذه الإجراءات المحفزة لها تأثير في خفض الموارد الجبائية، لذلك فهي تمثل عبئا على ميزانية الدولة، لهذا فإن المسؤولين على القطاع دائما ما يقدمون تقارير عن النفقات الجبائية سنويا، وذلك من أجل ميزة ادخال المزيد من الشفافية في منح الامتيازات الجبائية[5].

1 - Valenduc*, C. (2004). Les dépenses fiscales. Reflets et perspectives de la vie économique, (1), P 88.
2 - Geourjon, A. M., Caldeira, E. (2019). L'évaluation des dépenses fiscales: vers des réformes portées par le numérique, 34ème conférence annuelle du CREDAF « Le numérique au service de l'élargissement de l'assiette fiscale » Yaoundé (Cameroun), du 10 au 13 juin 2019. P 01.
3 - Diallo, H., KARAKAYA, G., Meulders, D., & Plasman, R. (2011). Analyse de l'évolution des statistiques fiscales des dépenses fiscales. P 04.
4 - Beaud, M., Blayac, T., Bougette, P., Khoudmi, S., Mahenc, P., & Mussard, S. (2013). Estimation du coût d'opportunité des fonds publics pour l'économie française (Doctoral dissertation, LAMETA et Université Montpellier 1-Etude pour le Ministère de l'Ecologie, du Développement Durable et de l'Energie). P16.
5 - Hassoune, A. (2010). Les tendances actuelles des réformes fiscales orientées vers la modernisation des outils, des pratiques et le développement–l'expérience marocaine'. Séminaire sur la réforme des politiques fiscales axées sur l'innovation et la modernisation des institutions en charge de la collecte et de la gestion du patrimoine public à Tanger (Maroc). P 06.

أهم عنصر يتعلق بالامتيازات الجبائية، هو احتمالية توجيه قيمة الامتيازات والاعفاءات إلى الاقتصاد الموازي، أي هل الأموال التي لا تأخذها الدولة في شكل ضرائب، ستبقى في المؤسسة أم أنها ستستغل خارج الاقتصاد الرسمي. أم يتم إعادة تقسيمها؟[1]

الفرع الأول: تقدير النفقات الجبائية:

يمكن استخدام طرق مختلفة لتقدير النفقات الجبائية، لكن طريقة "خسائر الإيرادات" هي الأكثر استخداما، نظرا لبساطتها، حيث يتطلب الأمر كمية أقل من البيانات لأن التقييم يتم بجعل جميع العناصر الأخرى متساوية، أي في ظل افتراض أن سلوك المكلفين مستقر. حيث الوعاء الجبائي مستقرا. وتختلف معادلات حساب النفقات الجبائية وفقا للضريبة، على الرغم من أن الأمر يتعلق دائما بمحاولة تقدير الفرق بين ما كان يجب أن تفرضه الدولة وما الذي تم تحصيله بالفعل[2].

تختلف النفقات الجبائية باختلاف الضرائب المعنية، كمثال عن ذلك الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة مرتبط أساسا بالاستهلاك النهائي. حيث يجب التمييز بين العملية العادية والنظرية لكل ضريبة.

الفرع الثاني: استعمالات أخرى للنفقات الجبائية:

من المعروف أن النفقات الجبائية تكون دائما موجهة إلى تحفيز الاستهلاك، الاستثمار أو الإنتاج، إلا أن البيئة أيضا تؤثر على النفقات الجبائية في العديد من دول العالم. حيث يمكن للضرائب البيئية إنهاء بعض الممارسات البيئية السيئة أو استبدال التقنيات القديمة الملوثة بتقنيات أحدث[3].

في سنة 2015، العديد من الدول ركزت مجهوداتها لتخفيض نفقاتها الجبائية التي تضر بالبيئة. ألغت إندونيسيا الإعانات على البنزين، وتركت إعانات ضعيفة ومسقفة لبعض أشكال الطاقة، الهند والمكسيك ألغوا مساعداتهم لاستهلاك البنزين والديزل واستحداث رسم جديد على انتاج الطاقة، كندا قامت بإصلاحات جبائية تتعلق بالنفقات الجبائية المتعلقة بالاستثمار في الرمال النفطية (sables bitumineux) واستخراج الفحم (l'extraction du charbon)[4].

1 - Meunier, F. (2018). La baisse de l'impôt sur les sociétés et la valeur des entreprises. Revue d'économie financière, (3), P 109.

2 - Geourjon, A. M., Laporte, B., Caldeira, E., De Quatrebarbes, C., & Bouterige, Y. (2018). L'évaluation des dépenses fiscales: des principes à la pratique-Guide méthodologique (Doctoral dissertation, FERDI-Fondation pour les études et recherches sur le développement international). P 31.

3 - Farooq, U., Subhani, B. H., Shafiq, M. N., & Gillani, S. (2023). Assessing the environmental impacts of environmental tax rate and corporate statutory tax rate: Empirical evidence from industry-intensive economies. *Energy Reports*, *9*, P 6241.

4 - Sadowsky, M. (2016). Dépenses fiscales et énergie. Revue européenne et internationale de droit fiscal, (3), P 353.

الفرع الثالث: فعالية النفقات الجبائية:

يظهر دور النفقات الجبائية، من خلال تبسيط العمل بالنسبة للمؤسسات والمكلفين بالضريبة، الذين تأثروا بتعقيدات النظام الجبائي، تأتي هنا الامتيازات الجبائية، حتى تلك البسيطة لتقدم تسهيلات للمكلف فيما يخص تكاليف الامتثال الضريبي والإدارة الجبائية[1].

لكن من جهة أخرى يمكن للمؤسسة أو المكلف، رغم استفادته من التسهيلات الجبائية أن يواجه بعض المشاكل الخاصة بالتمويل والسوق، إضافة إلى ذلك قد ينتج عن التسهيلات الجبائية انشاء نطاق غير مقصود للتخطيط الضريبي، واستفادة الفئات غير المستهدفة من تلك التسهيلات.[2]

لذلك يجب على الحكومة تقييم فعالية النفقات الجبائية، وذلك بمعرفة تأثيرها على درجة الامتثال الضريبي للفئات المستهدفة، ومدى استفادة هؤلاء من التسهيلات الجبائية الموجهة لهم.

بالتالي يمكن اعتبار عنصرين أساسيين في تقييم فعالية النفقات الجبائية:

- استفادة الأشخاص الموجهة لفائدتهم منها، وتحقيق القيمة المضافة على وضعيتهم المالية؛
- محاربة كل أوجه التخطيط الضريبي السلبي، واستفادة أشخاص وأنشطة غير معنيين بالنفقات الجبائية؛
- تحقيق القيمة المضافة على الامتثال الضريبي للمكلفين.

والشكل رقم (1-11) يساعد على توضيح كيفية تأثير النفقات الجبائية على توجه الفرد والأنشطة.

الشكل رقم (1-11): فعالية النفقات الجبائية:

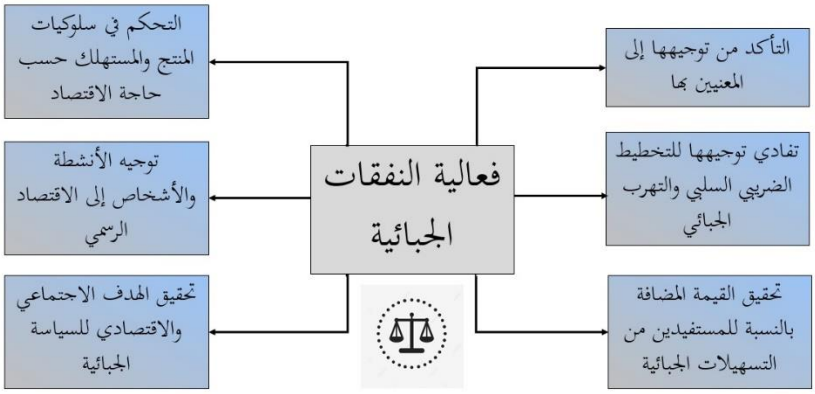

المصدر: من إعداد الباحث

1 - Hossni, K., & Touili, K. (2020). La finalité incitative des dépenses fiscales à l'aune du recouvrement des impôts au Maroc: cas de l'impôt sur les sociétés. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*, *1*(2), P 358.

2- Caiumi, A. (2011). The evaluation of the effectiveness of tax expenditures-a novel approach: an application to the regional tax incentives for business investments in Italy. P 09.

تستخدم العديد من البلدان النفقات الضريبية مباشرة بدلا من الانفاق العام، لكن حسب دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعمقة للسياسة الضريبية للعديد من البلدان، تشير فيها إلى أن النفقات الجبائية أكثر تشويها للنظام الضريبي، وتساهم أكثر في جعله معقدا أكثر[1].

الفرع الرابع: أهم النفقات الجبائية في الجزائر:

يعتمد النظام الجبائي الجزائري على العديد من التسهيلات الجبائي، في شكل تخفيضات واعفاءات، منها الدائمة ومنها المؤقتة. حيث تختلف هذه التسهيلات حسب هدف كل من تلك التسهيلات، فالنظام الجبائي الجزائري يعتمد في منح التسهيلات على الهدف الجغرافي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والبيئي. حيث تتنازل الدولة عن جزء من إيراداتها مقابل تحقيق أهداف أخرى، بشرط أن يكون مردود تلك التسهيلات أكبر من الإيرادات المتنازل عنها. وذلك من أجل الحفاظ على مردودية الضريبة مقارنة بالنفقات الجبائية[2].

لذلك سنحاول في هذا الفرع تلخيص أهم التسهيلات والاعفاءات الجبائية التي تعتبر نفقات جبائية هامة في النظام الجبائي الجزائري. من أجل معرفة ما تتحمله الميزانية العامة من نفقات جبائية، في إطار تحقيق أهداف السياسة الجبائية المنتهجة.

أولا: الرسم على القيمة المضافة:

1- الاستثناءات:

تستثنى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة[3]:

- عمليات البيع المتعلقة بالمنتوجات الخاضعة للرسم الصحي على اللحوم باستثناء اللحوم الحمراء المجمدة؛

- عمليات البيع المتعلقة بأسلاخ الحيوانات الخاضعة للرسم الصحي على اللحوم الخاصة ببيعها الأول بعد الذبح فقط؛

- عمليات البيع المتعلقة بمصنوعات الذهب والفضة والبلاتين الخاضعة لرسم الضمان، باستثناء المجوهرات النفيسة؛

- العمليات المنجزة من طرف الأشخاص الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة؛

1 - Joumard, I., Kongsrud, P. M., Nam, Y. S., & Price, R. (2003). Améliorer le rapport coût-efficacité des dépenses publiques: l'expérience des pays de l'OCDE. Revue économique de l'OCDE, (2), P 179.

2 - alenduc, C. (2004). Les dépenses fiscales. *Reflets et perspectives de la vie économique*, XLIII, P 93.

3 – قانون الرسوم على رقم الأعمال. (2023). المادة 8. ص 07.
https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CTCA_LF_2023_AR.pdf

– العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة.

تعفى من الرسم على القيمة المضافة[1]:

– عمليات البيع الخاصة بالخبز ودقيق الاختباز والحبوب المستعملة في صناعة هذا الدقيق، والعمليات الخاصة بالسميد؛

– عمليات البيع المتعلقة بالحليب قشدة غير المركزين وغير الممزوجين بالسكر أو مواد تحلية أخرى؛

– الحليب وقشدة الحليب المركزين أو الممزوجين بالسكر أو محليين بمواد أخرى، بما في ذلك حليب الأطفال؛

– عمليات البيع الخاصة بالمنتوجات الصيدلانية الواردة في المدونة الوطنية للأدوية؛

– العمليات المحققة في إطار خدمات هدفها تنظيم مطاعم لتقديم وجبات بالمجان أو بأسعار معتدلة مخصصة للمحتاجين والطلبة، بشرط ألا يحقق استغلالها أي ربح؛

– العمليات التي يكون هدفها الوحيد إقامة نصب تذكارية لشهداء ثورة التحرير الوطني أو لشرف جيش التحرير الوطني المبرمة مع جماعات عمومية أو مجموعات مؤسسة بصفة قانونية؛

– الكراسي المتحركة والدراجات النارية المخصصة للمعوقين؛

– العمليات المحققة من طرف بنك الجزائر والمرتبطة مباشرة بمهمته في اصدار النقود؛

عمليات التبرع: الممنوحة لفائدة

– الهلال الأحمر الجزائري والجمعيات أو الهيئات ذات الطابع الإنساني؛

– الهيئات والمؤسسات العمومية؛

– التظاهرات الرياضية والثقافية وبصفة عامة كل الحفلات المنظمة في إطار الحركات الوطنية أو الدولية للتعاون؛

– عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات من أجل اقتناء أو بناء مساكن فردية؛

– عقود تأمين الأشخاص، وعقود التأمين المتعلقة بأخطار الكوارث الطبيعية؛

– الورق الموجه بصورة حصرية لعمليات انتاج وطبع الكتب، عمليات الإبداع والنشر الوطني للمؤلفات؛

1 – قانون الرسوم على رقم الأعمال. (2023). المادة 9. ص 08.
https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CTCA_LF_2023_AR.pdf

- عمليات بيع الشعير والذرة الموجهة لأغذية المواشي والدواجن؛
- التنازل عن التحف الفنية والتاريخية لفائدة المتاحف والمكتبات العمومية والأرشيف؛
- تذاكر النقل الجوي للمسافرين القادمين أو المتوجهين نحو الجنوب الكبير؛
- عمليات الاستيراد الخاصة بالمنتجات المعفى بيعها في الداخل من الرسم على القيمة المضافة؛
- البضائع الموضوعة تحت أحد الأنظمة الجمركية؛
- عمليات البيع والصنع المتعلقة بالبضائع المصدرة.

ثانيا: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي:

تستفيد الفئات التالية من الاعفاء[1]:

- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليون من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين.

تستفيد من إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي[2]:

- المداخيل المحققة من طرف المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المعتمدة؛
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية؛
- المداخيل الناتجة عن عمليات تصدير السلع والخدمات؛
- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته.

ثالثا: تعفى مؤقتا من الضريبة على الدخل الإجمالي:

كما تعفى[3]:

1 – قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 5. ص 12.
https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CIDTA_LF_2023_ar.pdf
2 – قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 13. ص 15.
3 – قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 13 مكرر. ص 15.

– الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب الاستثمارات أو الأنشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل المختلفة لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. وتعفى لمدة 06 سنوات عندما تمارس هذه الأنشطة في المناطق الواجب ترقيتها. وتمدد ب 02 سنتين عند التعهد بتوظيف 03 عمال لمدة غير محددة. وعند تواجد الأنشطة في الجنوب تصل فترة الاعفاء إلى 10 سنوات بداية من تاريخ الاستغلال؛

– المداخيل الناتجة عن ممارسة نشاط حرفي تقليدي أو نشاط حرفي فني لمدة 10 سنوات؛

– المبالغ المحصلة في شكل أتعاب وحقوق المؤلفين والمخترعين المتعلقة بالأعمال الأدبية، العلمية، الفنية والسنيمائية؛

– أرباح المهن غير التجارية؛

– المداخيل المحققة من عمليات التصدير (تناسبيا مع المداخيل المحققة بالعملة الصعبة؛

– المداخيل التي تم استخدامها خلال سنة تحقيقها، في المساهمة في رأسمال شركات انتاج السلع، الأشغال أو الخدمات؛

– المداخيل الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور؛

– المداخيل الناتجة عن الأنشطة المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته؛

– مداخيل الاستثمارات التي تقل أو تساوي مساحتها عن 06 هكتار في الجنوب والهضاب العليا، 02 هكتار في المناطق الأخرى؛

– تعفى لمدة 10 سنوات المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا، المناطق الجبلية، بداية من تاريخ بداية النشاط؛

– أرباح الودائع في حسابات الاستثمار في العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛

– فوائض القيمة على التنازل عن ملك عقاري مرتبط بتركة، وملك عقاري في إطار عقود تمويل المرابحة والاجارة المنتهية بالتمليك؛

– الدخل الصافي السنوي الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي الأقل من أو يساوي 240.000 دج سنويا.

تخفيضات الضريبة على الدخل الإجمالي:

- نشاط المخبزة بنسبة 35 %، وبنسبة 30 % على الأرباح المعاد استثمارها[1].

رابعا: إعفاءات الضريبة على أرباح الشركات:

تعفى من الضريبة على أرباح الشركات[2]

1- بصفة دائمة:

- التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية؛
- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المعتمدة؛
- صناديق التعاون الفلاحية بعنوان العمليات البنكية والتأمين والمحققة مع شركائها فقط؛
- التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء؛
- الشركات التعاونية لإنتاج وتحويل وحفظ وبيع المنتوجات الفلاحية؛
- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته؛
- عملية تصدير السلع والخدمات؛
- تعاونيات الصيد البحري.

2- بصفة مؤقتة:

- الأنشطة التي يمارسها ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لمدة 03 سنوات، و06 سنوات بالنسبة للمناطق الواجب ترقيتها، مع إضافة سنتين في حالة التعهد بتوظيف 03 عمال على الأقل بصفة غير محددة. أما بالنسبة للجنوب تصل تمدد مدة الاعفاء إلى 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال؛

- المؤسسات السياحية المنشأة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء وكالات السياحة والأسفار لمدة 10 سنوات؛

- وكالات السياحة والأسفار والمؤسسات الفندقية لمدة 03 سنوات ابتداء من بداية النشاط؛

1 - قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 21. ص 16.

2 - قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 138. ص 48.

– أرباح الودائع في حسابات الاستثمار المنجزة في إطار العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، لمدة 05 سنوات بداية من أول جانفي 2023؛

– فوائض القيم التي تنتج عن منح أسهم أو حصص مجانا في الشركة (حصص في رأس المال) عقب ادماج شركات أسهم في شركات ذات مسؤولية محدودة؛

– تستفيد فوائض قيم التنازل عن الأسهم المحققة من طرف شركات الرأسمال الاستثماري غير المقيمة من تخفيض بنسبة 50 % من مبالغها الخاضعة للضريبة.

خامسا: الرسم على النشاط المهني: والذي تم الغاؤه في قانون المالية لسنة 2024

يستفيد أيضا[1]:

– تخفيض قدره 25 % من مبالغ الإيرادات الناتجة من أنشطة البناء والأشغال العمومية والري؛

– تخفيض قدره 30 % على مبالغ عمليات البيع بالجملة، وعلى مبلغ عمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بمواد يشتمل بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50 % من الحقوق غير المباشرة؛

– تخفيض قدره 50 % من مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50 % من الحقوق غير المباشرة. ومبلغ عمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بالأدوية؛

– تخفيض قدره 70 % من مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز، الخالي من الرصاص، الغاز أوبل، وقود غاز البترول والغاز الطبيعي المضغوط. إضافة إلى رقم الأعمال المحقق بعنوان تركيب مجمع وقود غاز البترول المميع.

سادسا: الرسم العقاري:

1– الإعفاءات الدائمة:

تعفى من الرسم العقاري بشكل دائم[2]:

– الملكيات المبنية المخصصة لمرفق عام أو ذو منفعة عامة وألا يدر دخلا؛

1 – قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 219. ص 84.

2 – قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 250، المادة 251. ص 91.

– العقارات التابعة للدولة والولايات والبلديات وكذلك تلك التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاطا في ميدان التعليم والبحث العلمي والحماية الصحية والاجتماعية وفي ميدان الثقافة والرياضة؛

– الملكيات المبنية: المخصصة للقيام بشعائر دينية، الأملاك العمومية التابعة للوقف والمتكونة من ملكيات مبنية، العقارات التابعة للدول الأجنبية المخصصة للإقامة الرسمية لبعثتهم الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى الحكومة الجزائرية، وكذلك العقارات التابعة للممثليات الدولية المعتمدة بالجزائر بمراعات قاعدة المعاملة بالمثل.

2– الإعفاءات المؤقتة:

تعفى من الرسم العقاري بشكل مؤقت[1]:

– العقارات أو أجزاء العقارات المصرح بأنها غير صحية أو التي على وشك الانهيار والتي أبطل تخصيصها؛

– الملكيات المبنية التي تشكل الملكية الوحيدة أو السكن الرئيسي لمالكها شريطة أن لا يتجاوز المبلغ السنوي للضريبة 1400 دج، أن لا يتجاوز الدخل الشهري للخاضعين للضريبة المعنيين مرتين الأجر الوطني الأدنى المضمون؛

– البنايات الجديدة، وإعادة البناءات واضافة البنايات؛

–السكن العمومي الايجاري التابع للقطاع العام.

الاعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة[2]:

– المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها؛

– مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية؛

– الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا؛

– أنشطة الشباب المؤهلون للاستفادة من مختلف صيغ الدعم، 03 سنوات، 06 سنوات في المناطق الواجب ترقيتها، إضافة 02 سنتين عند التعهد بتوظيف 03 عمال لمدة غير محددة.

كل التخفيضات والاعفاءات المذكورة وغيرها، تمثل تنازلا للدولة عن إيرادات الميزانية العامة، حيث تعتبر عبئا تتحمله الدولة من أجل تحقيق أهداف أكثر أهمية من تلك النفقات التي تتحملها في سبيل ذلك. إلا أنه من الضروري أن تكون النفقات الجبائية فعالة، بحيث تعود بنتائج محققة ذات قيمة أكبر من تلك الأعباء التي تحملتها.

1 – قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 252. ص 91.

2 – قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 282 مكرر 6. ص 108.

في حالة الجزائر تختلف التسهيلات الجبائية (تخفيضات، إعفاء دائم، إعفاء مؤقت)، حسب الهدم المسطر نظير كل امتياز جبائي، فمنها الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، وحتى التاريخي المتعلق بثورة التحرير الوطنية. ومن خلال الهدف الاقتصادي، يظهر الهدف الرئيسي الذي يخص الاقتصاد الموازي، وذلك سعيا من الدولة لتوسيع الوعاء الجبائي، ومحاولة ادماج أنشطة الاقتصاد الموازي ضمن الاقتصاد الرسمي.

مساهمة التسهيلات الجبائية في الإنتاجية والنمو لا تعتمد فقط على القدرة على تشجيع الاستثمار، ولكن أيضا على توزيعها الفعال، نظرا لأن التخفيضات الضريبية قد تستهدف قطاعات أو نوعا معين من الأعمال، وبهذا فهي تخاطر بتضييع التسهيلات الجبائية في استثمارات أقل كفاءة نسبيا. فالتسهيلات الجبائية مثل المعدلات المنخفضة أو الإعفاءات تزيد من تعقيد النظام الجبائي، وزيادة النفقات الجبائية كما تخلق فرصا لمحاولة التهرب من الضريبة[1]. فعند استغلال الإعفاءات الجبائية في العمليات التدليسية من أجل التهرب من الضريبة، تصبح المبالغ التي تحملتها الميزانية العامة ذات أثر سلبي بدلا من المردود الإيجابي الذي تم التخطيط له.

الفرع الخامس: التهرب من الأعباء الاجتماعية:

نشأ الضمان الاجتماعي كشكل من أشكال التأمين، حيث كان النزاع الفكري بين الفكر اللبراليين الذي بتحمل الفرد مسؤولية الاهتمام بنفسه، وبين فكر الاشتراكيين الذين يؤمنون بواجب الدولة في التكفل بالشعب، فكانت الطريق إلى عالم مختلف قائم على فلسفة تتغلب على التناقض بين الفرد والدولة في عالم الاحتمالات[2]. بعدها وصل الضمان الاجتماعي إلى ما هو عليه اليوم حيث أن موضوعه الرئيسي هو حماية العمال من مجموعة من المخاطر.

يكون الغش مخصصا للأعمال الاجرامية، التي يمكن اثباتها بما لا يدع مجالا للشك، والتي تنتهك القوانين، مما يجعل الفعل المتعمد للحصول على أموال أو قيمة من شركة التأمين بموجب تصريحات كاذبة أو تحريفات مادية[3].

فليس فقط الغش الاجتماعي هو عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية، بل يصل إلى درجة تغيير الحقائق وفق طريقتين:

- إما تدليس التصريحات الاجتماعية للاستفادة أكثر من مزايا الضمان الاجتماعي؛
- أو الاستفادة من الخدمات الاجتماعية دون المساهمة بدفع الاشتراكات الاجتماعية.

1 - OCDE. (2008). Chapitre 3. La réforme fiscale au service de l'efficience et de l'équité. Études économiques de l'OCDE, 11, P83. https://www-cairn-info.sndl1.arn.dz/revue--2008-11-page-73.htm.
2 - Albeda, W. (2000). Social security and taxation: A note on some intellectual foundations of social security and taxation. European Journal of Law and Economics, 10, P 121.
3 - Derrig, R. A. (2002). Insurance Fraud. The Journal of Risk and Insurance, 69(3), 271–273. http://www.jstor.org/stable/1558678

خلال فترات ندرة موارد الميزانية العامة، من الطبيعي أن تظهر الدولة ردة فعل تجاه الغش المتسبب في نقص الإيرادات العامة بأي شكل من الأشكال. فمع التركيز على الغش الجبائي، يتم محاربة الغش الاجتماعي أيضا، فالغش الاجتماعي يتكون من التهرب من دفع الاشتراكات الاجتماعية أو الاستفادة بدون وجه حق من المزايا الاجتماعية عن طريق (العمل الخفي، العطل المرضية غير المبررة، الوصفات الطبية المزورة، الاستفادة من الخدمات الصحية دون المساهمة في الاشتراكات وغيرها)[1]. هذا التحايل مثير للاهتمام وغامض في نفس الوقت، فالغش الاجتماعي موجود مثله مثل التهرب والغش الجبائي، لكنه يتطور باستمرار من خلال تطور الممارسات التي تهدف إلى تفادي الكشف عن التهرب من دفع الاشتراكات الاجتماعية.

بالنسبة للأفراد الذين يعملون في الخفاء دون التصريح الاجتماعي، يلجؤون إلى قبول جميع صيغ التوظيف التي تضمن لهم دخلا يمكنهم من التكفل باحتياجاتهم الضرورية. فأصحاب العمل سواء في الاقتصاد الرسمي أو الاقتصاد الموازي، يستغلون ضعف هذه الفئة لتشغيلها دون تحمل دفع الاشتراكات الاجتماعية القانونية، ودون التصريح بوجودهم.

في الجزائر يجب قانونا أن يكون كل عامل منتسبا إلى صندوق ضمان اجتماعي، سواء كان بأجر أو كان يعمل لحسابه الخاص. فبالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي يشكل الاقتصاد الموازي خطرا حقيقيا[2]. حيث يستفيد الأشخاص، الوحدات، المؤسسات والشركات من البنى التحتية وخدمات الدولة، في كثير من الأحيان دون المساهمة في الاشتراكات، كما أنهم يستفيدون من الإعانات والقروض وتسهيلات التحويلات وغيرها من حركات الأموال، فهم يوظفون قوة عاملة بانتظام، وأحيانا بأجر جيد إلى حد ما دون الوفاء بالالتزامات التي يلتزمون بها تجاه العمال.

نظم المشرع الجزائري ذلك من خلال القانون 08-08 المؤرخ في 23 فيفري 2008 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد[3]:

- منازعات الضمان الاجتماعي، وإجراءات تسويتها؛
- إجراءات التحصيل الجبري لاشتراكات الضمان الاجتماعي وديونه الأخرى؛
- الطعون ضد الغير والمستخدمين.

1 - Lefebvre, M., Pestieau, P., Riedl, A., & Villeval, M. C. (2013). Les attitudes sont-elles différentes face à la fraude fiscale et à la fraude sociale?. Economie et Prévision, 202(1-2), P 04.

2 - CNES DZ. (2004). Rapport sur Le secteur informel : illusions et réalités. 24 ème session plénière. P 200.

[3] – الجريدة الرسمية الجزائرية. (2008). العدد 11 الموافق ل 02 مارس 2008. ص 07.

عند محاولة محاربة هذه الممارسات يجب التمييز جيدا بين عدة مفاهيم أهمها الاقتصاد الموازي، الغش الضريبي، الغش الاجتماعي، العمل غير المعلن عنه، فالعمل غير المعلن عنه كمثال فقط يشمل كل من الغش الجبائي وكذلك الغش الاجتماعي[1].

يمكن إذا تقسيم الغش الاجتماعي إلى قسمين:

- الاستفادة من مزايا غير مستحقة؛
- عدم دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

فالفرد مرغم على الاختيار بين الوظيفة القانونية التي تخضع للأنظمة القانونية وتوفر أجرا وفق التنظيمات السارية، وبين وظيفة حرة توفر له الدخل الذي يسعى لتحقيقه، لكن في هذه المرحلة يختار بين التصريح ودفع الاشتراكات الاجتماعية أو إخفاء ذلك عن مجال رقابة الهيئات المعنية. أي أن كل السلوكيات التي يلجأ إليها المكلف للتهرب من دفع اشتراكاته الاجتماعية لا تختلف عن تلك التي يلجأ إليها الناشطون ضمن الاقتصاد الموازي. حيث يتداخل مفهومهما في بعض الأحيان[2].

حيث تشير بعض الدراسات إلى أن حجم الاقتصاد الموازي يعتمد على مستوى التنمية ويرتبط بمستوى انعدام الأمن الذي يشعر به المجتمع[3]. أدى التغير في الاقتصاد الكلي العالمي الناتج عن التحرر والانفتاح التجاري والعولمة إلى زيادة عدم ثبات الدخل وزيادة احتمال تعرض العمال للبطالة، حيث زاد عدم الاستقرار الوظيفي، وفي غياب خلق مناصب شغل جديدة كان السبيل الوحيد هو العمل في الاقتصاد الموازي، بمستويات منخفضة من الإنتاجية والدخل.

تعتمد درجة التماسك الاجتماعي إلى حد كبير على مستوى الحماية الاجتماعية. ومع ذلك فإن ولوج سوق العمل والتصريح القانوني بعلاقة العمل ضروريان للوصول إلى هذه الحماية. فيتم استبعاد العاطلين عن العمل في البلدان التي لا يوجد فيها تأمين على البطالة لأنه ليس لديهم عمل ولا تغطية ضمان اجتماعي. وبالمقابل يسعى الكثير من العمال غير الرسميين إلى الاستفادة من امتيازات وخدمات التأمين الاجتماعي دون المساهمة بدفع الاشتراكات الاجتماعية، وذلك عبر إخفاء كل دخلهم أو جزء منه[4]. هذه الممارسات تؤدي إلى غياب العدالة في توزيع الإيرادات الاجتماعية، حيث يرى العمال أصحاب العلاقة القانونية مع الضمان الاجتماعي، أن اشتراكاتهم يتم صرفها وتوزيعها بطريقة غير عادلة، بحيث يستفيد منها بعض العمال بالرغم من عدم مشاركتهم في دفع ما يترتب

1 - Lefebvre, M., Perelman, S., & Pestieau, P. (2014). Op.cit, P 114.
2 - Lefèbvre, M., Pestieau, P., Riedl, A. & Villeval, M. (2013). Les comportements vis-à-vis de la fraude fiscale et de la fraude sociale diffèrent-ils : Une expérience menée en Belgique, en France et aux Pays-Bas. *Économie & prévision*, 202-203, P 147.
3 - Tokman, V. E. (2007). Op.cit, P 113.
4 - Joubert, N. (2009). Processus de détection et évaluation de la fraude sociale. *Revue économique*, 60, P 1238.

على أنشطتهم التي يمارسونها في الاقتصاد الموازي، أو أنهم لا يدفعون القيم الحقيقية نتيجة عدم تصريحهم بدخلهم الحقيقي.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، الذي تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للوعاء الجبائي والاقتصاد الموازي، عالجنا من خلاله عموميات حول الوعاء الجبائي والاقتصاد الموازي. حيث أن الاقتصاد الموازي تندرج في ظله مجموعة من الأوعية الجبائية الغير خاضعة للتنظيمات والقواعد الجبائية، وبالتالي وجب معرفة الجانب النظري لمختلف العناصر المتعلقة بالوعاء الجبائي من جهة، والاقتصاد الجبائي من جهة أخرى.

حيث شهدت ظاهرة الاقتصاد الموازي تطورات مهمة خلال الفترة الأخيرة، ومع الدراسات المختلفة التي عالجت هذا الموضوع، كان تأثيره الجبائي من أهم الجوانب التي حظيت باهتمام الباحثين والسلطات على حد سواء. بالإضافة إلى مختلف طرق قياس وتقديرات الاقتصاد الموازي، التي حاولنا تلخيصها في هذا الفصل.

كما تم التطرق إلى مختلف مصادر الإيرادات المحققة ضمن الاقتصاد الموازي، والتي تكون عادة خارج الحسابات الرسمية للدولة من الناحية الجبائية.

عنوان الأطروحة

أثر توسيع الوعاء الجبائي
على استقطاب إيرادات
الاقتصاد الموازي
دراسة حالة الجزائر

الفصل الثاني

توسيع الوعاء الجبائي واستقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي

- ✓ **تمهيد**
- ✓ **المبحث الأول: توسيع الوعاء الجبائي؛**
- ✓ **المبحث الثاني: الإصلاح الجبائي والجبائية المثلى؛**
- ✓ **المبحث الثالث: استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي.**

الفصل الثاني: توسيع الوعاء الجبائي وادماج الاقتصاد الموازي

تمهيد:

بعد تبيان الإطار النظري للوعاء الجبائي والاقتصاد الموازي، ومعرفة إيجابيات وسلبيات ظاهرة الاقتصاد الموازي، سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم الحلول المتاحة أمام القائمين على الاقتصاد، من أجل الادماج الصحيح لإيرادات الاقتصاد الموازي ضمن المجال الرسمي بصفة عامة، والجبائي بصفة خاصة.

يعتبر الوعاء الجبائي نواة فرض الضريبة، وأساس كل الحصيلة الجبائية التي تتمكن الإدارة الجبائية من تحصيلها. وبذلك فإن اشتمال الوعاء الجبائي على الإيرادات التي تتحقق ضمن الاقتصاد الموازي، سوف يزيد لا محال من الإيرادات الجبائية، ويفرض صفة الرسمية على تلك الإيرادات.

إن انتشار ونمو إيرادات الاقتصاد الموازي يشمل العديد من الأضرار، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي، وما يسببه من حرمان الميزانية العامة من إيرادات مهمة، كانت ستساهم في التنمية وتغطية النفقات العمومية. أو على مستوى الهدفين الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن عدم مساهمة أنشطة وايرادات الاقتصاد الموازي في الهدف التعاضدي للضريبة، يمس بالعدالة الجبائية، ويساهم أيضا في تحفيز الناشطين النظاميين في الاقتصاد الرسمي على التوجه برأسمالهم وأنشطتهم إلى الاقتصاد الموازي. خاصة عندما لا تقوم الحكومة بأي بادرة من أجل محاربة الاقتصاد الموازي.

لذلك تظهر عملية توسيع الوعاء الجبائي، كوسيلة لا مفر منها من أجل المساهمة في دمج الاقتصاد الموازي ضمن الحسابات الرسمية للدولة، والاستفادة من العائدات الجبائية التي يمكن أن تحققها الإدارة الجبائية من خلال هذه العملية. فالميزانية العامة في أمس الحاجة للإيرادات الإضافية التي تحققها اخضاع الضريبة على أوعية جبائية جديدة ومستدامة. كما تعتبر قدرة الإدارة الجبائية على تعبئة الموارد الداخلية اللازمة للتنمية بشكل فعال، أساس تحقيق توازن الميزانية العامة.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: توسيع الوعاء الجبائي

المبحث الثاني: الإصلاح الجبائي والجباية المثلى

المبحث الثالث: استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي

المبحث الأول: توسيع الوعاء الجبائي:

تستمد الضريبة أهميتها مما توفره من نسبة كبيرة من إيرادات الميزانية، فالضريبة المحصلة ما هي إلا نتيجة تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة، وفرض الضريبة عليها، نهاية بعملية التحصيل الجبائي. لكن ضمان نجاح فرض وتحصيل الضريبة مرهون بالامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة، خاصة وأن النظام الجبائي الجزائري يعتمد على تصريحات المكلفين بالضريبة.

ينبغي النظر إلى توسيع الوعاء الجبائي كأحد الحلول لإصلاح النظام الجبائي، إصلاحا متعمقا ومساهم لدعم التنمية، خاصة ما يمكن أن ينتج عنها من تخفيض لمعدلات الضريبة، وذلك لإمكانية تغطية الفارق من الأوعية الضريبية الجديدة، التي فرضت عليها الضريبة من خلال اخضاع إيرادات وأنشطة جديدة للضريبة.

تعتبر الإدارة الجبائية أهم وسيلة لإنجاح عملية توسيع الوعاء الجبائي، وذلك يرجع إلى الدور المهم الذي تلعبه في تحديد الأوعية الجبائية، فرض الضريبة عليها والأهم من ذلك التحصيل النهائي للضريبة. حيث لا يمكن الشروع في أي إصلاح للنظام الجبائي دون التركيز على الهيكلة السليمة والإصلاح المعمق للإدارة الجبائية. إضافة إلى اصلاح العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية، دون اغفال تبسيط الإجراءات الجبائية.

يعتبر ضياع المجهودات الجبائية في عدم جدوى الإعفاءات والتسهيلات، عائقا أمام فعالية الضريبة، لذلك تعتبر عملية توسيع الوعاء الجبائي ودمج اوعية جديدة، فقاعة أكسجين بالنسبة للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: آلية توسيع الوعاء الجبائي:

يعتبر الوعاء الجبائي اللبنة الأولى في المسار الذي ينتهي بالتحصيل النهائي للضريبة، لذلك من المهم معرفة الآليات التي تساهم في الحفاظ عليه كمورد مهم لميزانية الدولة، وكذلك الإحاطة بكيفيات تنميته وتوسيعه من أجل استدامة ايراداته.

الفرع الأول: تعريف توسيع الوعاء الجبائي:

الوعاء الجبائي هو ما يستند عليه في فرض الضريبة، وبالتالي فإن توسيع الوعاء الجبائي يعني توسيع المادة الخاضعة للضريبة.

فالنظام الضريبي الموسع يجعل من الممكن الجمع بين زيادة الإيرادات الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب[1]. تم اللجوء في العديد من الحالات عبر دول العالم، إلى توسيع الوعاء الجبائي، بعد عدم قدرة أنظمتها الجبائية على مواجهة حجم الاقتصاد الموازي، نتيجة البيروقراطية وعدم كفاءة تسيير الخدمات العامة، حيث كان على الإدارة

1 - Nekaa, Sihem. (2010). L'impact de la nouvelle réforme fiscal sur la pression fiscale en Algérie, Mémoire de fin d'étude de IEDF Koléa Algérie, spécialité en finances publiques. P 49.

الجبائية الجزائرية أن تتجاوز الإجراءات القمعية الوحيدة، غير الفعالة وأن تتفاعل بشكل تدريجي مع الأنشطة غير الرسمية لإدراجها ضمن الاقتصاد الخاضع للرقابة، وذلك من خلال وضع قواعد وممارسات يمكنها أن تحد من الخسائر في الإيرادات الضريبية.

يعد توسيع الوعاء الجبائي المبدأ القائل بأن المعدلات الضريبية المنخفضة تقلل من خسائر الحصيلة الجبائية وكذلك حوافز التهرب الضريبي، مشكلا بذلك أحد أسس الإصلاحات الجبائية التي تهدف إلى زيادة الكفاءة، وهناك طريقتان فقط لتخفيض معدلات الضرائب الهامشية دون خسارة الإيرادات الجبائية، تقليل درجة تصاعدية الضريبة أو توسيع الوعاء الجبائي[1].

تؤثر التدابير الخاصة التي تخفض الضرائب أو تعفي فئات معينة من الدخل كليا على الاقتصاد، كما يستفيد منها بعض الفئات بدلا من غيرهم، فبالنظر إلى انخفاض الإيرادات الجبائية يعتبر توسيع الوعاء الجبائي هو العامل الرئيسي في الإصلاح الجبائي.

في إطار الإصلاحات الجبائية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي OCED، غالبا ما كانت التخفيضات في المعدلات الضريبية مصحوبة بتوسيع للوعاء الجبائي، بما في ذلك الحد من الإعفاءات وفرض ضرائب على أوعية إضافية[2].

إن توسيع الوعاء الجبائي من خلال فرض الضرائب على الاقتصاد الموازي، يتمثل في توسيع نطاق الضرائب لتشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين وبالتالي الوصول إلى أنشطة الاقتصاد الموازي، التي تظل وعاءا جبائيا حقيقي يمكن أن تعود بإيرادات جبائية مهمة، عوض تملصها من المساهمة في تغطية النفقات العامة[3]. كذلك الحال بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض، ففي حالة اخضاعهم للضريبة بشكل يناسب دخلهم، فهم يشكلون قاعدة واسعة قد تساهم في المشاركة في تحمل العبئ الجبائي. حيث أن استهداف الدخل الصغير والمتوسط يمنح وعاءا جبائيا جديدا للنظام الضريبي[4].

الفرع الثاني: المفاضلة بين معدلات ضريبية أعلى وتوسيع الوعاء الجبائي:

عندما تكون هناك مفاضلة بين نظام جبائي فعال له وعاء جبائي واسع ومعدلات ضريبية منخفضة حيث لا تضع ضغطا كبيرا على من لديهم قدرة منخفضة نسبيا على دفع الضرائب، لا يمكن تحديد التوازن بين هذه

1 - Stiglitz, J. E., Lafay, J. D., & Rosengard, J. (2018). Economie du secteur public. De Boeck Supérieur. P 919.
2- OECD (1998), Perspectives économiques de l'OCDE, OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/fr/economie/perspectives/2088814.pdf . P 177.
3 - Musenga Tshimankinda, C. (2008). La fiscalisation de l'économie informelle comme facteur du développement économique de la République Démocratique du Congo; état des lieux et perspectives.
4 - Arowolo, E. A. (1968). The Taxation of Low Incomes in African Countries (L'imposition des faibles revenus dans les pays africains)(La tributación de los bajos ingresos en los países africanos). Staff Papers-International Monetary Fund, 323.

الاعتبارات على أساس نظري بحت، حيث هناك دائما الحاجة إلى تحليل دقيق لمقترحات معينة لتوسيع الوعاء الجبائي أو التغيير في الهيكل الضريبي.

للمعدلات الضريبية المنخفضة تأثير إيجابي على الوعاء الجبائي، لكن يجب على صانعي السياسة الجبائية الأخذ بعين الاعتبار العدالة الجبائية قدرة المكلف على الدفع، فعندما تتعارض هذه الأهداف يصبح من اللازم اجراء تحليل دقيق للخيارات المتاحة واختيار أفضل توازن[1].

بما أن توسيع الوعاء الجبائي يهدف أسسا إلى الكشف عن أوعية جبائية جديدة، وفرض الضريبة عليها من أجل تحسين الإيرادات الجبائية، فإن هذه العملية تقوم على عدة مبادئ:

- العدالة الجبائية؛
- محاربة كل أشكال التهرب من الضريبة والعمل على رفع الوعي الجبائي للمكلف؛
- تبسيط النظام الجبائي؛
- ترشيد النفقات الجبائية؛
- تحسين عملية التحصيل الجبائي؛
- توزيع العبئ الجبائي على قاعدة أكبر؛
- اخضاع الاقتصاد الموازي للنظام الجبائي؛
- خفض معدلات الضريبة.

المطلب الثاني: طرق توسيع الوعاء الجبائي:

تسعى الكثير من الدول النامية، خاصة التي تعتمد على عائدات البترول كالجزائر، إلى التحرر من التبعية للقطاع الطاقوي فيما يخص إيراداتها العمومية، لذلك تصب اهتمامها بالجانب الجبائي وبالتحديد توسيع نطاق الضريبة، من أجل أن تشمل أكبر قدر ممكن من الموارد والايرادات.

الفرع الأول: أسس وركائز توسيع الوعاء الجبائي:

ترتكز عملية توسيع الوعاء الجبائي على أساسين اثنين هما[2]:

1 - Callan, T., Keane, C., & Walsh, J. R. (2010). Base-Broadening Tax Reforms (No. RB2010/2/4). P 03.
2 - Synclair Owona. (2017). Le gouvernement veut élargir l'assiette fiscale. Article publié au Le Nouveau Gabon sur le site http://news.alibreville.com/h/70851.html . consulté le 27/02/2020 à 21:41.

الأول تربوي من حيث تنمية الوعي الجبائي للمواطنين وتغيير العادات والعقليات المتعلقة بقبول الضريبة، فالمواطنة الضريبية هي وفاء المكلف بالضريبة طوعيا بالتزاماته الضريبية.

أما الثاني فهو اقتصادي، فالتزام أكبر عدد من المواطنين بدفع الضرائب يجعل من السهل ومن الممكن توسيع الوعاء الجبائي، كما أن توسيع الوعاء الجبائي يشكل فقاعة أكسجين لميزانية الدولة والمالية العامة.

تحدد السياسة الجبائية الإطار الذي تتم فيه الأنشطة الاقتصادية والاستثمار. ويعتبر التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان النامية هو إيجاد التوازن الأمثل بين نظام ضريبي مناسب للأعمال والاستثمار، وبين توليد إيرادات كافية لتمويل الاستثمارات والنفقات العامة التي تساهم في التنمية المحلية وجاذبية الاقتصاد لرؤوس الأموال الخارجية.

نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على عائدات المحروقات، الأمر الذي يثير القلق ويجعل من الواجب على صانعي السياسة الجبائية مواجهة هذا التحدي المتمثل في الحفاظ على التوازن بين الأولويات التالية[1]:

- تعبئة الموارد المحلية وتوسيع الوعاء الجبائي من أجل ضمان استقرار الإيرادات لتمويل التنمية وتنويع الوعاء الجبائي؛

- مكافحة التهرب الضريبي الذي تغذيه الملاذات الضريبية وأوجه القصور التنظيمية وبعض الممارسات التجارية؛

- مناخ الاستثمار وتطوير الأعمال، والذي يعتمد إلى حد كبير على النظام الجبائي؛

- تعزيز الحوكمة الرشيدة القائمة على فعالية الضرائب وتعزيز مساءلة الحكومات تجاه المواطنين ومجتمع الاستثمار.

الفرع الثاني: مجالات توسيع الوعاء الجبائي:

على الحكومة الحذر عند القيام بأي عملية اصلاح جبائي فيما يخص الوعاء الجبائي، وذلك لعدم القدرة على التنبؤ بردة الفعل تجاه هذه الإصلاحات من طرف المكلفين والمتعاملين الاقتصاديين. يرجع سبب أخذ الحذر إلى أن الضريبة مرتبطة بتكلفة الإنتاج وما يسببه فرض ضرائب جدد على أسعار السلع والخدمات الخاضعة للضريبة[2]،

1 - Pfister, M. (2009). Une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement: aperçu de quelques enjeux de politique fiscale en Afrique. Document de travail: réunion ministérielle et la table ronde d'experts de l'initiative NEPAD-OCDE pour l'investissement en Afrique. P 05.

2 - McKenzie, K. J., Mintz, J. M., & Scharf, K. A. (1997). Measuring effective tax rates in the presence of multiple inputs: a production based approach. International Tax and Public Finance, 4, P 340.

لذلك تسعى الحكومة إلى توسيع الوعاء الجبائي مع خفض معدلات الضريبة من أجل إيجاد إصلاح جبائي متوازن، لا يرجع بأثر سلبي على الساحة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

أولا: الرسم على القيمة المضافة والاقتصاد الموازي:

لا تزال مسألة فرض الضرائب على الاقتصاد الموازي قيد المحاولة، باعتبارها عنصر من عناصر العدالة الاجتماعية والعدالة الضريبية[1]، فالأنشطة الخاصة بالاقتصاد الموازي، الأعمال التجارية الصغيرة، الحرف والخدمات ليست معروفة جيدا حيث لا توجد عليها التزامات محاسبية واعداد قوائم مالية تبين مركزها المالي بدقة. لذلك ستكون للرسم على القيمة المضافة ميزة أساسية، من حيث تشجيع المتعاملين على ممارسة أنشطتهم في الاقتصاد الرسمي. ولتحقيق ذلك قد تتكون هذه الطريقة من امتياز المتعاملين المسجلين رسميا من فوترة هذا الرسم بالإضافة إلى الحق في المشاركة في الصفقات العمومية والاستفادة من القروض، في صورة تحفز العديد من المتعاملين للتوجه للنشاط ضمن الاقتصاد الرسمي.

لكن في الواقع يتحمل العديد من المتعاملين الرسم على القيمة المضافة من خلال مشترياتهم، فالهدف الرئيسي هنا هو جعلهم محصلين لهذا الرسم. ولجعلهم كذلك، من الضروري تحديدهم ثم اعداد أنظمة ضرائب مناسبة، على سبيل المثال عدم فرض الضريبة على المبالغ المصرح بها كعدد الموظفين ورأس المال، ولكن الاعتماد على عناصر أخرى كطبيعة النشاط، المنطقة التي يمارس فيها النشاط، المعدات، الموقع والتي ستكون تصفيتها استردادا فوريا ومتزامنا عن طريق الدفع الفوري.

ثانيا: القطاع الزراعي والأراضي الريفية:

يطرح فرض الضريبة على القطاع الريفي موضوعا مهما للنقاش، بغض النظر على المزارع التي تستخدم وسائل انتاج حديثة والتي تخضع لضرائب الدخل المباشرة، فإن هذا القطاع يساهم بشكل هامشي في الإيرادات الضريبية. بالإضافة إلى كون المداخيل الخاصة بالقطاع الزراعي غير متساوية، مما يجعل اخضاعها للضريبة بشكل عادل مشكلة كبيرة[2].

يعود سبب الرجوع إلى هذه الطريقة إلى عوامل مختلفة، لا سيما عدم توجه الأنشطة إلى الاقتصاد الرسمي الذي يرجع سببه إلى وجود قيود إدارية، إضافة الروابط الريفية الحضرية وصعوبة تقسيم المناطق الريفية والحضرية[3].

1 - Rogan, M. (2019). Tax justice and the informal economy: : A Review of the Debates, WIEGO Working Papers N° 14, P 15.
2 - Lin, J. Y., Tao, R., & Liu, M. (2007). Rural taxation and local governance reform in China's economic transition: Origins, policy responses and remaining challenges. Stanford Center for International Development, Working Paper, (317). P 09.
3 - Conroy, J. D. (2013). The idea of a rural informal economy. Crawford School Research Paper, (13-09). P 02.

كما أن وضعية الأراضي غير دقيقة لغالبية المزارع الصغيرة التي لا تزال خاضعة للقانون العرفي والطبيعة المتجولة لجزء من الزراعات، التي تجعل من الصعب فرض الضريبة على الأراضي. كذلك هو الحال بالنسبة لفرض الضريبة على الإنتاج الزراعي والدخل المحقق من ذلك، فهو غير ممكن إلا من خلال الضرائب غير المباشرة، خاصة وأن الإدارة الجبائية لا يمكنها بذل جهد إضافي من أجل تحصيل الضرائب المفروضة لا سيما على النشاطات الفلاحية الفردية[1].

ثالثا: الامتثال الضريبي وقبول الضريبة:

يعتبر الامتثال الضريبي من أحدث المواضيع اثارة للنقاش، حيث انتشرت حملات التوعية الجبائية للمواطنين التي تطلقها وزارة المالية، حيث يرتبط عدم الامتثال للضريبة بمسألة عدم قبول الضريبة، وهذه الأخيرة ترتبط بمشروعية الضريبة، وعدم التماس الانتفاع من النفقات العمومية في الحياة اليومية. تحتل إدارة الانفاق العام مكانة مركزية في الجانب الجبائي والميزانياتي، كما أن للرقابة على النفقات أهمية كبيرة في حوكمة المالية العامة[2]. وبالتالي فحوكمة الانفاق العام وإبراز أثره بشكل أفضل لهما تأثير غير مباشر على الامتثال الجبائي للمواطنين، لكن له أثر مباشر على توسيع الوعاء الجبائي. وذلك بتحسين صورة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة المسجلين أو المحتملين الذين غالبا ما يجهلون الجوانب الفنية للضريبة.

المطلب الثالث: خيارات توسيع الوعاء الجبائي:

الفرع الأول: الضغط والعدالة الجبائية:

بعد الإصلاحات الجبائية لتوسيع الوعاء الجبائي، قد يواجه المكلفون بالضريبة معدلات ضريبية هامشية أقل، لكن بعض المكلفين قد يخضع المزيد من دخلهم للضرائب، مما يزيد من مقدار الضريبة التي يدفعونها[3].

في حالة توسيع الوعاء الجبائي نحو إخضاع أنشطة ومتعاملي الاقتصاد الموازي، فإن خفض معدلات الضريبة لا يمكنها أن تؤثر سلبا على الحصيلة الجبائية وبالتالي لن تؤثر على إيرادات الميزانية. فحجم الاقتصاد الموازي وما سوف يوفره إخضاعه للضريبة نتيجة التسهيلات والامتيازات المقدمة من خلال الاصلاحات[4]، وذلك ما سوف يشجع الإدارة الجبائية على خفض معدلات الضريبة دون التخوف من تأثر الحصيلة الجبائية.

1 - Bédrani, S., Boukhari, N., & Djennane, A. (1997). Eléments d'analyse des politiques de prix, de subvention et de fiscalité sur l'agriculture en Algérie. Options Méditerranéennes, Série B, 11, P 137.

2 - Leiderer, S., & Wolff, P. (2007). Gestion des finances publiques: une contribution à la bonne gouvernance financière. Annuaire suisse de politique de développement, (26-2), P 178.

3 - Gravelle, J. G., & Marples, D. J. (2015). The effect of base-broadening measures on labor supply and investment: Considerations for tax reform. P 01.

4 - BOUSSETA, M. (2016). Le secteur informel au Maroc: un gisement fiscal inexploité. Revue d'Etudes en Management et Finance d'Organisation, 1(3). P 07.

بالنظر إلى الضغط الجبائي، والعدالة في توزيع الضغط الجبائي على قاعدة أوسع، فإن نجاح العملية مرتبط بعدة عناصر أهمها العدالة الجبائية من جانب الحكومة، والوعي الجبائي من خلال تنامي الأخلاق الضريبية من جهة المكلفين بالضريبة. فتوسيع الوعاء الجبائي وخفض المعدلات الضريبية لن يحقق النتيجة المخطط لها إذا استمر وجود التهرب الضريبي والنشاط ضمن الاقتصاد الموازي. فتطبيق معدلات ضغط جبائي على أسس مختلفة أو أسس بديلة بدون تغيير في المعدلات الضريبية يمكن الدولة من الحفاظ على الحصيلة الجبائية بشكل مرن[1].

بالنسبة للمكلف بالضريبة، فإن توسيع الوعاء الجبائي وخفض معدلات الضريبة الهامشية يزيد من كفاءة الفرد الذي تظل مدفوعاته الضريبية ثابتة ولكن ليس بالضرورة ثبات متوسط معدل الضريبة بدون تغيير[2]. علاوة على ذلك ونظرا إلى صعوبة الحفاظ على ثبات المدفوعات الضريبية للمكلف، أو ثبات متوسط معدلات الضريبة لكل مكلف بدون تغيير، تجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الذي يبقي إجمالي مدفوعات المكلف في مجتمع تغيب عنه العدالة الجبائية، فهو ليس بالضرورة اصلاح جبائي ناجح، حيث أن أثر غياب العدالة الجبائية ستظهر لاحقا.

ومنه فالدعوة إلى توسيع الوعاء الجبائي غير ممكنة بدون المقارنة بين الأفراد المكلفين بالضريبة، فالعدالة الجبائية، وتوزيع الضغط الجبائي على قاعدة أوسع، من شأنه زيادة الامتثال الضريبي وتحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية، ومنه زيادة كفاءة النظام الجبائي.

الفرع الثاني: خفض معدلات الضريبة وارتباطه بتوسيع الوعاء الجبائي:

عندما تحاول الحكومات زيادة الإيرادات الجبائية عن طريق زيادة معدلات الضريبة، تتأثر القدرة الإنتاجية للاقتصاد لأن معدلات الضرائب المرتفعة تؤثر على عرض العمالة، الادخار، الاستثمار، وقرارات القطاع الخاص. مما يؤدي إلى انكماش الوعاء الجبائي. الأمر الذي يشوه الوعاء الجبائي بسبب التهرب والنشاط في الاقتصاد الموازي.

وبالتالي فإن زيادة إجمالي الإيرادات الجبائية من خلال زيادة معدلات الضريبة لا تعتمد فقط على حجم الزيادة في معدل الضريبة ولكن أيضا على التغيرات التي يسببها معدل الضريبة في حد ذاته على الأوعية الجبائية[3]. فهناك علاقة مهمة بين حساسية الأوعية الجبائية لزيادة معدلات الضريبة، وقدرة الحكومة على توليد إيرادات إضافية.

يعتمد حجم الإيرادات الجبائية التي تحصلها الحكومة على معدلات الضرائب وحجم الوعاء الجبائي، فمعدلات الضريبة لوحدها لا يمكن أن تكون محددا للحصيلة الجبائية. فأي تآكل للوعاء الجبائي لن ينفع معه الزيادة في معدلات الضريبة، وذلك لكون الوعاء الجبائي أهم عنصر في فرض الضريبة وتحصيلها النهائي.

1 - Raffinot*, M. (2001). «Motiver» et «chicoter»: l'économie politique de la pression fiscale en Afrique subsaharienne 1. Autrepart, (4), P 101.
2 - Willner, J., & Granqvist, L. (2002). The impact on efficiency and distribution of a base-broadening and rate-reducing tax reform. International Tax and Public Finance, 9, P 274.
3 - Dahlby, B., & Ferede, E. (2012). Op.cit, 845.

تعتبر المعدلات الضريبية عنصرا مساعدا للسياسة الجبائية، في اصلاحاتها الجبائية المصاحبة لعملية توسيع الوعاء الجبائي. فالاعتماد على المعدلات الضريبة لوحدها غير كاف بالنسبة للإصلاحات الجبائية، وفي بعض الحالات قد يؤدي إلى زيادة الضغط الضريبي على المكلفين، ولجوئهم إلى ممارسات تساهم في تآكل الوعاء الجبائي. فكلما زادت معدلات الضريبة انخفض وعاؤها من خلال التهرب الضريبي والغش الضريبي والامتناع عن التصريح بالعمال.[1] وبالتالي التأثير السلبي على كفاءة النظام الجبائي في تحصيل الإيرادات الجبائية التي تحتاجها الحكومة في تعبئة موارد الميزانية العامة.

تستمر الحكومة في البحث عن موارد جديدة لإيراداتها العامة، من أجل الحفاظ المستمر على توازن الميزانية العامة. حيث تساهم تغيرات معدلات الضرائب في تغير ما يدفعه المكلف بالضريبة، وبالتالي تأثر في الحصيلة الجبائية.

إن ارتفاع معدلات الضرائب يشجع على التهرب من تحمل عبئ الضريبة، لذلك تلجأ الحكومات إلى خفض معدلات الضرائب من أجل تخفيف العبئ الجبائي على المكلفين بالضريبة، ولكن في الحدود التي لا تتأثر بها الحصيلة الجبائية، وعامة ما يصاحب خفض معدلات الضريبة توسيعا للوعاء الجبائي.

عملت جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED على خفض معدل الضريبة على أرباح الشركات وآخرها الولايات المتحدة، حيث انخفض متوسط المعدل بين 1985 و2018 من 49 % إلى 24 % أي انخفض إلى النصف كما انخفضت الضرائب الفدرالية من 35 % إلى 21 %[2].

في مجال الاقتصاد الكلي، يعتبر خفض معدلات الضرائب بالتناوب أو دفعة واحدة بالنسبة لمساهمات الضمان الاجتماعي وضرائب الشركات والضريبة على الأشخاص الطبيعيين، تحقيقا لهدف واحد وهو زيادة العرض، وذلك بهدف تقليل التشوهات في النظم الضريبية والحد من التأثير السلبي لمعدلات الضريبة المرتفعة على العمالة والإنتاج والاستثمار، لذلك تهدف معظم الإصلاحات الجبائية إلى زيادة عنصر العرض وإمكانات الإنتاج[3]. بالنسبة للمؤسسات والشركات فإن تخفيض معدلات الضرائب، هدفه الأساسي هو زيادة الحوافز للاستثمار والإنتاج. وبالتالي سيؤثر ذلك على المنافسة الجبائية بين البلدان. لذلك سوف تتضرر البلدان المجاورة ذات معدلات الضريبة الأعلى.

اتضح من خلال العديد من الدراسات التي أجريت على معدلات الضريبة وعلاقتها بالوعاء الجبائي، ان الاحصائيات المتوفرة لديها توضح أن كلا من الزيادات في معدل الضريبة وانخفاض معدل الضريبة كان من المرجح

1 - Coulomb, R. (2007). La flat tax, nouvel horizon des réformes fiscales?. Regards croisés sur l'économie, (1), P 91.
2 - Meunier, F. (2018). Op.cit, P 107.
3 - Bénassy-Quéré, A., Sées, S. Fontagé L. (2009). La reforme fiscale dans les Etats membre de l'UE. Série affaires économiques, Econ 127 FR 09-2001. Parlement européen. P 08.

أن تكون مصحوبة بتوسيع أساسي للوعاء الجبائي، بدلا من تضييق الوعاء الجبائي، فسياسات بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية OCED منذ 1980 حتى 2004 كانت في الغالب فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات ذات معدل منخفض بوعاء جبائي واسع النطاق[1]. حيث يجب على الحكومات خاصة في البلدان النامية الاهتمام بتقليل العبئ الجبائي وإعادة توزيعه للمساعدة على محاربة نمو الاقتصاد الموازي، حيث يمكن أن يساعد التحصيل الجبائي من المؤسسات غير الرسمية على خفض معدلات الضرائب بكل سهولة، أو توسيع الوعاء الجبائي عن طريق تحويل جزء من الضريبة إلى الأرباح الشخصية والممتلكات[2]. فتوسيع الوعاء الجبائي يجعل من الممكن الجمع بين زيادة الإيرادات الجبائية وخفض معدل الضريبة[3].

إن اقتران خفض معدلات الضريبة بتوسيع الوعاء الجبائي، يوضح ضرورة تعويض نقص الحصيلة الجبائية نتيجة خفض معدل الضريبة، وذلك عن طريق توسيع الوعاء الجبائي الذي يساهم في المحافظة على الأقل على نفس مستوى الحصيلة الجبائية قبل خفض معدلات الضريبة.

المطلب الرابع: تحيين النفقات الجبائية وخلق أوعية جديدة للضريبة:

تعتبر النفقات الضريبية التي يمنحها النظام الجبائي في شكل إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، جزءا من الوعاء الضريبي الذي تنازلت عنه الحكومة لصالح المكلف بالضريبة من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية. لذلك وخلال محاولة توسيع الوعاء الجبائي من خلال الإصلاحات الجبائية يمكن للحكومة الغاء تلك الامتيازات لبعض الأوعية، وبالتالي تصبح مصدرا للحصيلة الجبائية بعدما كانت في شكل نفقات جبائية.

خلال محاولة توسيع الوعاء الجبائي، للنظام الجبائي اتجاهين فيما يخص توسيع الوعاء، الأول هو استعادة الأوعية الجبائية المعفاة أو المستفيدة من امتيازات جبائية سابقا، أما الاتجاه الثاني فهو خلق أوعية جبائية جديدة من خلال اخضاع إيرادات أو ممتلكات لم تكن خاضعة للضريبة من قبل.

الفرع الأول: تحسين النفقات الجبائية:

تعتبر النفقات الجبائية في الأساس خسائر تتحملها الدولة، وذلك بمعيتها وتحت اشرافها. حيث تتنازل الدولة عن أوعية جبائية أو جزء منها بهدف تحفيز قطاع أو نشاط ما أو لأهداف سياسية واجتماعية.

خلال الإصلاحات الجبائية تلجأ الحكومة إلى تقييم النفقات الجبائية وإعادة النظر في بعضها بهدف[4]:

1 - Kawano, L., & Slemrod, J. (2016). How do corporate tax bases change when corporate tax rates change? With implications for the tax rate elasticity of corporate tax revenues. International Tax and Public Finance, 23(3), P 410.
2 - Farrell, D. (2004).“The hidden dangers of the informal economy.”. The McKinsey Quarterly, (3). p 36
3 - Nekaa, S. (2010). Op.cit. P 49.
4 - Geourjon. A, Caldeira. E. (2019). Op.cit. P03.

- تحسين شفافية الميزانية؛
- تقييم التكلفة الميزانياتية للامتيازات الجبائية الممنوحة؛
- توضيح خيارات السياسة الجبائية وترشيد النظام الجبائي.

يعتبر وجود التسهيلات الجبائية خطرا على المستوى السياسي، فالمكلفين بالضريبة غير المعنيين بها يعتبرون ضحايا الجباية غير العادلة. نتيجة لذلك يحاول بعضهم اللجوء إلى الاحتيال على الضريبة من أجل تحسين وضعيتهم الجبائية. أما من ناحية الإيرادات الجبائية فالجزائر على سبيل المثال تتحمل أكثر من 700 مليار دج على الجباية الداخلية[1].

تعتبر التجربة الكندية في مقاطعة Québec رائدة في مجال توسيع الوعاء الجبائي، حيث اقترح وزير المالية إلغاء الاعفاء الجبائي المقدر ب 300 دولار للطفل كمخصصات للأسرة واستبدالها بعلاوة عائلية إقليمية تصاعدية وفقا لعدد الأطفال[2].

الغاء النفقات الجبائية يجعل من الممكن التقدم نحو مبدأ (الدخل المتساوي، والضرائب المتساوية)، حيث غالبا ما يكون المستفيدون من النفقات الجبائية من فئة الدخل العليا، وبالتالي فإن توسيع الوعاء الجبائي يعد بمثابة إعادة توزيع للعبء الجبائي على وعاء أوسع[3].

الفرع الثاني: تعبئة الموارد المحلية:

هدفت عدة ورشات عمل مخصصة لموارد السلطات المحلية والضرائب البيئية إلى اجراء تحليل للتمويل المحلي والضرائب البيئية، من اجل تحديد نقائص الأنظمة المطبقة، جودة الوسائل المستخدمة وتنفيذها وأخيرا صياغة توصيات لتحسينها.

أولا: الصعوبات التي تواجه العملية

- يمثل لرسم على القيمة المضافة TVA نسبة مهمة من إجمالي الإيرادات الجبائية التي من المحتمل أن تعاني من انخفاض بسبب الانخفاض في النشاط الاقتصادي؛
- وجود العديد من الضرائب البيئية التي يتم تقاسم عائداتها بين الدولة، الجماعات المحلية والحسابات الخاصة، مما يسبب قيودا على إدارة هذه العائدات؛

1 - Nekaa, S. (2010). Op.cit. P 49.
2 - DesRochers, G. (1967). L'effet de distribution d'un réaménagement fiscal. L'Actualité économique, 43(3), P 442.
3 - Valenduc 1, C. (2011). Politique fiscale et réformes structurelles. Reflets et perspectives de la vie économique, 50(3). P 160.

– وجود عدة ضرائب على العقارات مسجلة ومحصلة وفق إجراءات مختلفة (ضريبة الأملاك TF، ضريبة الإسكان TH، ضريبة الثروة TEOM وضريبة جمع النفايات المنزلية TEOM)؛

– الصعوبات التي تواجه أمناء خزائن البلديات في تحصيل الضرائب المحلية بسبب نقص الموارد المادية والبشرية في العدد والمؤهلات؛

– عدم وجود إطار عمل للتشاور والتنسيق وتبادل البيانات وتنسيقها بين مختلف الهياكل المعنية بتقدير وتحصيل الضرائب المحلية؛

– زيادة الأنشطة المنفذة في ظروف غير رسمية، بسبب الافتقار إلى عمليات جرد السلع والأنشطة، مما يؤدي إلى عجز كبير في ايرادات الجماعات المحلية؛

– عدم وجود إطار عمل للتشاور والتنسيق وتبادل البيانات وتنسيقها بين مختلف الهياكل المعنية بتقدير وتحصيل الضرائب المحلية؛

– عدم وجود صلاحية في المسائل الضريبية للمنتخبين المحليين، مما يقلل من عائدات الضرائب ويؤثر سلبا على الاستقلال المالي للجماعات المحلية؛

– غياب مناطق النشاطات في العديد من البلديات مما يقلل من احتمالات خلق أنشطة جديدة وتوليد دخل للجماعات المحلية، مما يسبب صعوبة إدماج أنشطة الاقتصاد الموازي؛

– عدم الالتزام بالأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم الرسم الصحي على اللحوم، فنقص إمكانات البلديات أدى إلى ظهور بعض الممارسات الغير نظامية. وعلى سبيل المثال الدفع الجزافي لمبلغ هذا الرسم، فعلى العكس يجب حسابه وذلك بعد عملية الذبح على أساس وزن اللحوم. هذا الرسم يقدر بـ 10 دج للكيلوغرام الواحد، ويخصص منها 85 % للبلديات[1]؛

– تأخير كبير أو غياب نقل المداولات من قبل المنتخبين المحليين إلى المديرية العامة للضرائب DGI، من أجل رفع احتياجات تصفية الرسم على رفع القمامة المنزلية؛

– ضعف مستوى تحصيل الضرائب المحلية، لا سيما الرسم العقاري والرسم على رفع القمامة المنزلية (رسم التطهير)، في ظل عدم تنفيذ عقوبات التأخير المنصوص عليها قانونا؛

1 - Loumi, C. (2012). Evolution Du Cadre Législatif Régissant La Fiscalité Locale De 1962 à Nos Jours. REVUE ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES Volume 2, Numéro 1, Pages 244-264.

– إشكالات في تقسيم حصيلة الرسم على القيمة المضافة، الخاصة ببعض المؤسسات لبعض الأنشطة، في دفع هذه الرسوم على مستوى قابضات الضرائب التابعة بمقرها الاجتماعي، عوض دفعها في قابضات الضرائب في البلديات التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط؛

– الصعوبات المالية التي تواجهها السلطات المحلية، والتي تفاقمت بسبب مسؤوليتها تجاه الرسم على القيمة المضافة، وذلك دون إمكانية استردادها؛

– قلة الوعي والتواصل مع المواطنين بأهمية دفع الضرائب والرسوم المحلية التي تهدف إلى تحسين بيئتهم المعيشية والخدمات الموجهة لهم؛

– عدم توفر الوسائل اللازمة للتصريح الالكتروني والدفع الالكتروني لدى صناديق أمناء خزائن البلديات؛

– عدم كفاية نسبة التكلفة/المنفعة للرسوم المحلية مقارنة بالمبالغ المنخفضة التي يتم تحصيلها؛

– تعقيدات النصوص التنظيمية التي تحكم الحصيلة الجبائية وغير الجبائية للجماعات المحلية؛

– نقص التعاون بين وزارتي المالية والداخلية؛

– محدودية المعايير لتخصيص الإيرادات الجبائية من صندوق التضامن وضمان الجماعات المحلية، بناءا على معيار الديمغرافية ومستوى ثروة البلديات.

ثانيا: التوصيات المطروحة من طرف القائمين على جلسات الإصلاح الضريبي

خلال جلسات الإصلاح الجبائي التي نظمتها المديرية العامة للضرائب قدم المشاركون التوصيات التالية في مجال التعبئة الجبائية المحلية[1]:

– تحسين عائد الرسم العقاري كمصدر ثابت لا يتأثر بشدة تقلبات الوضع الاقتصادي، حيث يجب أن تمثل هذه الضريبة القائمة على العقارات المبنية وغير المبنية، رافعة مهمة من حيث التمويل للبلديات؛

– تثمين عائدات الخدمات المقدمة للمواطنين من طرف السلطات المحلية؛

– الإسراع في تنفيذ الإطار المحاسبي على أساس الاستحقاق (محاسبة الأصول) بدلا من المحاسبة النقدية؛

– وضع دليل الأسعار للمنتخبين المحليين مما يسمح بمعرفة أسعار السوق وقيم ايجارات العقارات؛

– دمج مختلف الضرائب والرسوم البيئية، ذات الطبيعة نفسها من أجل تبسيط عملية التحصيل؛

1 - DGI, DZ. (2020). Assises Nationales sur la reforme fiscale, Rapport final, Centre international des conferences Alger 20-21 juillet 2020.

– توحيد الرسوم على العقارات أو المتعلقة بها، في ضريبة واحدة من أجل تسهيل تحصيلها؛

– تعزيز خزائن البلديات بالموارد البشرية والمادية؛

– ضرورة تشكيل فرق عمل مكونة من ممثلين عن المديرية العامة للخزينة، المديرية العامة للضرائب، الوكالة العقارية، وزارة السكن، وزارة الداخلية، بهدف تحديث ملف العقارات اللازمة للإدارة الجبائية المحلية؛

– الحاجة إلى إطلاق عملية وطنية لتحديد الأصول والأنشطة، بهدف توسيع الوعاء الجبائي للرسم على العقار؛

– منح المسؤولين المحليين السلطة الجبائية بشكل تدريجي ضمن الحدود التي يسمح بها القانون، لا سيما فيما يتعلق بالتصويت على نسب بعض الضرائب المحلية؛

– ضرورة منح مخصصات مالية للبلديات من أجل إنشاء مناطق نشاطات يحتمل أن تكون مصدرا لأوعية جبائية جديدة؛

– الحاجة إلى تطبيق الآلية التشريعية والتنظيمية السارية التي تحكم الضريبة الصحية على اللحوم، قبل أي تفكير يهدف إلى تعديلها؛

– ضرورة احترام المواعيد النهائية لإحالة مداولات المديرين التنفيذيين المحليين إلى إدارة الضرائب من أجل تصفية الرسم على جمع النفايات المنزلية في المواعيد المحددة؛

– دراسة إمكانية إسناد تحصيل الرسم العقاري والرسم على جمع النفايات لشركة توزيع الكهرباء والغاز أو شركة توزيع المياه؛

– دراسة إمكانية تنفيذ عقوبات جبائية، مثل الزامية تقديم وضعية جبائية خاصة بتسديد الرسوم المفروضة على العقار من أجل استخراج رخصة بناء أو أي اجراء يتعلق بالعقار؛

– تخصيص الرسم على السكن بالكامل أو على الأقل جزء كبير منها مباشرة لميزانية البلديات، وتخصيصها لاحتياجات المباني المراد إعادة تأهيلها أو نفقات المرافق المحلية الأخرى؛

– الحاجة إلى تحديد معايير تسمح (للبلديات محل النشاط) بالاستفادة من حصتها من الرسم على القيمة المضافة، التي تدفعها الشركة على مستوى (البلدية محل المقر الاجتماعي)؛

– التفكير في إمكانية منح السلطات المحلية مبدأ استرداد الرسم على القيمة المضافة المدفوعة على المعدات والاستثمارات؛

– تنفيذ خطة تواصل وتوعية على المستوى المحلي تهدف إلى تحسين مستوى الالتزام الضريبي بين المواطنين؛

– الحاجة إلى رقمنة إجراءات الإدارة الجبائية المحلية؛

- الحاجة إلى زيادة مبالغ التحصيل الجبائي وتقليل تكاليف التحصيل بشكل متناسب؛

- وضع دليل ضريبي موجه للمسؤولين المحليين المنتخبين، يجمع كل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم الضرائب والرسوم المختلفة؛

- إعادة هيكلة توزيع عائدات الضرائب والرسوم المبرمج تحويلها لصالح البلديات والولايات.

الفرع الثالث: الضريبة على الدخول الصغيرة:

عملية توسيع الوعاء الجبائي تعتبر البحث عن أوعية جبائية ذات قاعدة واسعة من أجل فرض ضريبة أو رسم يمكن من زيادة الحصيلة الجبائية بأقل جهد وبمعدلات ضريبية صغيرة. من خلال المداخيل الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل القاعدة الأوسع من المواطنين، الذي يعتمد أغلبهم على الأنشطة الفلاحية والحرفية، وينشط أغلبهم في الاقتصاد الموازي. يمكن للنظام الجبائي اخضاعهم للضريبة عن طريق فرض ضريبة تلائم مداخيلهم، وتلائم معايير العدالة الجبائية. وذلك من أجل أن تساهم هذه الأنشطة في تحمل نصيبها من الضغط الجبائي وتساهم في تمويل الميزانية العامة التي تمول المشاريع التنموية التي يستفيد منها جميع المواطنين.

يشترط في اخضاع المداخيل الصغيرة والمتوسطة الأخذ بالاعتبار الهيكل الاقتصادي والعوامل الاجتماعية. ففي البيئة الاقتصادية للبلدان النامية يجب أن تكون الضريبة بسيطة ومنخفضة السعر وسهلة الإدارة والتحصيل[1].

هناك اتجاه مخالف لضرورة اخضاع الأنشطة الصغيرة للضريبة، حيث يعتبر القطاع الصغير وخاصة الغير رسمي، قطاعا يتكون من مؤسسات صغيرة جدا، ذات رأس مال ضئيل للغاية والتي تلبي أنشطتها احتياجات المعيشة بشكل أساسي فقط[2]، ومع العلم أن الضريبة هي جزء بسيط من الثروة التي يحققها النشاط الخاضع للضريبة، والتي يتوقعها المتعاملون الفقراء في الاقتصاد الموازي، فمن الواضح أنها بعيدة كل البعد عن أن تشكل مساهمة كبيرة الحصيلة الجبائية. ومع ذلك يمكن النظر في تحسين الضريبة لجعل أكبر عدد من المتعاملين يساهمون بشكل فعال في الإيرادات الجبائية.

الفرع الرابع: الجباية البيئية:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الجباية البيئية على أنها "جميع الضرائب والرسوم التي تتكون قاعدتها من مادة ملوثة أو منتج أو خدمة ضارة بالبيئة أو تساهم في استهلاك الموارد الطبيعية"[3].

1 - Arowolo, E. A. (1968). Op.cit, P 340.

2 - Sani, M. (2009). Secteur non enregistré et mobilisation fiscale dans les pays en développement (PED): le cas des pays d'Afrique au sud du Sahara (PASS) (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I). P 74.

3 - EL BOUKHARI, H. A. Y. A. T., & BENTALEB, S. (2022). La fiscalité environnementale et la décarbonation du secteur industriel Marocain: Un aperçu général. Revue Internationale du Chercheur, 3(2). P 215.

لا بد من وجود تفاعلات بين النظام الإنتاجي والبيئة الطبيعية في الحياة الاقتصادية، فعند المفاضلة بين الصالح العام والظروف البيئية. فإن النتيجة هي فشل السوق في تنظيم هذه التفاعلات وبيان ضرورة تدخل الدولة. ومن بين جميع الأدوات التي يمكن استخدامها يفضل الاقتصاديون الجباية، وبشكل أكثر تحديدا الرسوم البيئية.

تنبع فكرة الجباية البيئية من ملاحظة سلوك المتعاملين الاقتصاديين، الشركات، الأسر وكذلك هيئات القطاع العام، كونهم لا يأخذون في الحسبان عند اتخاذهم قراراتهم، تكلفة الضرر الذي تسببه أنشطتهم، كذلك ندرة الطاقة والمواد الخام في المستقبل، من شأنها أن تعطي للدولة الشرعية في التدخل واجبار المتعاملين الاقتصاديين على أخذ هذه العوامل الخارجية بعين الاعتبار[1]. وذلك من أجل توجيه سلوك المنتجين والمستهلكين، الأمر الذي تستطيع السياسة الجبائية القيام به من خلال الجباية البيئية.

تستفيد الأنشطة الاقتصادية من البيئة أو تستخدمها عن طريق إضعاف حالتها في غياب أي حقوق ملكية معترف بها على البيئة. لذلك كان على المتعاملين الاقتصاديين (المنتجين والمستهلكين) تحمل عبئ وتكلفة الحفاظ على البيئة من الانبعاثات الملوثة والضارة بالبيئة.

بالمقابل فإن المنتجين يسعون إلى تحقيق الربح، ويسعون أيضا إلى تقليل عبئ الضرائب البيئية التي يتحملوها في منتوجاتهم. فإذا كانت العناصر التي فرضت عليها الرسوم أو الضرائب البيئية لا تدخل في تكلفة انتاجهم، فإنهم لا يكترثون بتقليل استعمالها من أجل الحفاظ على البيئة، إلا إذا كان صاحب النشاط مهتما بموضوع الحفاظ على البيئة[2].

تعتبر الجباية البيئية نقطة إيجابية بالنسبة للبيئة والصحة[3]، لكنها تعتبر بالمقابل نقصا في الأرباح بالنسبة للمنتجين والمؤسسات، فهي تكلفة خارجية تماما عن أي سعر تكلفة يحددها السوق.

يعتبر فرض الرسوم على البيئة، نوعا من الضرائب غير المباشرة، والتي ينتقل عبؤها إلى المستهلك الأخير باختلاف طبقات المجتمع التي ينتمي إليها، وبالتالي فذلك يثقل كاهل الأسر الفقيرة التي تتحمل جزءا من ثمن هذه الضريبة، لذلك يأخذ بالاعتبار العدالة الجبائية عند فرض مثل هذه الرسوم، وذلك عن طريق تخفيضات في مجموعة من الضرائب التي تمس الأسر مثل الضريبة على الدخل الإجمالي. وذلك من أجل تحقيق الهدف الحقيقي من الضرائب البيئية بالإضافة إلى مردوديتها الإيجابية على البيئة وعلى معيشة الأسر.

1 - Collin, P. (2014). Fiscalité environnementale et Constitution. Les Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel, (2), P 73.
2 - Chiroleu-Assouline, M. (2011). La fiscalité environnementale, instrument économique par excellence. Revue française de finances publiques-RFFP, (114), P 17.
3 - Caruana, N. (2017). Fiscalité environnementale : pour une nouvelle définition de la notion de double dividende. Gestion & Finances Publiques, 3, P 74.

يمكن التمييز بين هدفين للجباية البيئية، الأول تسعى من خلاله الدولة والعالم إلى تخفيف التلوث البيئي، أما الثاني فهو ذو طابع اقتصادي جبائي، حيث تسعى الدولة من خلاله إلى توسيع الوعاء الجبائي وتزويد الدولة بإيرادات مستقرة ومقبولة من طرف المكلفين بها[1].

إذا كان الهدف من الجباية البيئية الحفاظ على البيئة أو التنمية المستدامة، مهما كان هدفها البيئي، يبقى أثر هذه الضرائب مختلفا باختلاف العنصر الضار بالبيئة التي تفرض عليه الضريبة، فعلى سبيل المثال نشاط النقل وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري المصاحبة له، أو تلوث المياه الجوفية بالنترات من أصل زراعي يستمران في توليد عناصر ضارة بالبيئة، دون فرض الضرائب اللازمة لتعديل هذه السلوكات، حيث أن الرأي العام يعارض فرض ضرائب عالية على البيئة.

إذا يجب على الدولة مراعات كفاءة الجباية البيئية، انطلاقا من جانبين، الأول يخص الحفاظ على البيئة، أما الثاني يتعلق بتوسيع الوعاء الجبائي وزيادة الإيرادات الجبائية، من أجل إمكانية تخفيض ضرائب أو رسوم أخرى تساهم في تخفيف الضغط الضريبي على المكلفين بالضريبة.

تحقق الدولة أهدافها الاجتماعية والاقتصادية من خلال استغلال أدوات السياسة الجبائية، ومن بينها الجباية البيئية التي تحقق من خلالها عدة أهداف، منها الاقتصادية من خلال توسيع الوعاء الجبائي وتخفيف الضغط الجبائي على المكلفين بالضريبة لتشمل الضريبة أوعية جديدة، ومنها الاجتماعي، من خلال الحفاظ على البيئة والمساهمة في تحسين ظروف عيش المواطنين. لذلك تعتبر الجباية البترولية فرصة بديلة للبيئة والحصيلة الجبائية[2] على حد سواء.

أولا: متطلبات فعالية الجباية البيئية:

من أجل الوصول إلى جباية بيئية فعالة، يجب التوجه نحو إصلاح الجباية البيئية، حيث يعتبر اصلاح الجباية البيئية مجموعة من الإجراءات الجبائية التي يمكن أن تزيد من الإيرادات المالية مع تعزيز تحقيق الأهداف البيئية، بما في ذلك الضرائب المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية أو على الأنشطة الملوثة للبيئة[3]. حيث تحقق الأهداف البيئية التي تحمي صحة المواطنين من جهة، وتساهم في تحسين معيشة المواطنين الفقراء من خلال تمويل وصول الفقراء إلى الخدمات العمومية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي.

1 - Rotillon, G. (2007). La fiscalité environnementale outil de protection de l'environnement?. Regards croisés sur l'économie, (1), P 110.
2 - Baudu*, A. (2012). La fiscalité environnementale française: une fiscalité de rendement ou d'incitation?. Revue française d'administration publique, (4), P 988..
3 - Organisation for Economic Co-operation and Development. (2005). Environmental fiscal reform for poverty reduction. OECD Publishing. P 24.

يتطلب تحقيق أهداف الجباية البيئية، وتنميتها وجعلها أكثر فعالية تحقق العناصر التالية[1]:

– تحديد مسار طويل الأجل موثوق به، من أجل أن يكون واضحا بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، وذلك نحو التغيير الفعال؛

– تقييم آثارها الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا تثقل كاهل القدرة الشرائية والتنافسية، وبشكل عام فإن استخدام عائدات الجباية البيئية يحدد آثاره الاقتصادية الكلية والاجتماعية، ويمكن أن يعزز انتقال القطاعات الاقتصادية نحو الأداء البيئي؛

– الحاجة إلى فرض ضرائب بيئية لتغطية جميع مناطق التلوث بشكل فعال؛

– مرافقة الجباية البيئية بمجموعة من الإصلاحات، كترشيد الانفاق العام، خفض معدلات الضريبة الأخرى، حيث يعتبر تطوير الضرائب البيئية جزءا من عملية عامة للحد من التشوهات الضريبية؛

– البحث عن التوليفات الأكثر فاعلية للسياسات البيئية مع البحث عن ملائمة الأدوات المستخدمة والتعامل الجيد بين التدابير الجبائية والتدابير التنظيمية؛

– لا مفر من التساؤل عن استخدامات إيرادات الجباية البيئية، حيث تم استخدام إيرادات الجباية البيئية في بعض البلدان في تخفيف العبئ الجبائي على العمالة وضريبة الدخل للأسر، فالشفافية في استخدام إيرادات الجباية البيئية يزيد من قبولها الاجتماعي خاصة وأنها غير باهظة الثمن؛

ثانيا: شفافية الجباية البيئية والاقتصاد الموازي:

يلعب الاعلام دورا هاما في تحسين قبول الجباية البيئية، وذلك من خلال توضيح أن استحداث الجباية البيئية لا يعتبر زيادة في العبئ الجبائي للمواطنين، بل هو عملية اصلاح جبائي من شأنها إعادة توزيع العبئ الجبائي، وأن هذه الضرائب لن تؤثر على الأسعار خاصة الواسعة الاستهلاك[2]. فالجباية البيئية من شأنها تخفيف العبئ الجبائي ولا تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.

إن وضوح السياسة الجبائية الخاصة بالضرائب والرسوم البيئية، من شأنه التأثير على قبولها من طرف المجتمع، خاصة وأنها تخفف من أعباء بعض الضرائب الأخرى مثل ضريبة الدخل، بالتالي فهي تساهم بطريقة غير مباشرة في استقطاب الأنشطة غير الرسمية نحو الاقتصاد الرسمي، كون الأعباء الجبائية قد تم تخفيفها نتيجة موازنة الإيرادات الجبائية بالإيرادات الناتجة عن الجباية البيئية.

1 - Peyrol, B., & de l'Allier, D. (2018). Comment construire la fiscalité environnementale pour le quinquennat et après 2022?. Comité pour l'économie verte. P 05.
2 - Chiroleu-Assouline, M. (2015). Op.cit, P 150.

الفرع الخامس: الضريبة على الفلاحة، الزراعة، العقارات الفلاحية:

من أجل توزيع العبئ الجبائي على العديد من القطاعات، وتوسيع الوعاء الجبائي، تسعى العديد من الأنظمة الجبائية إلى توسيع ضرائبها إلى القطاع الفلاحي. هذا الأخير يحتوي على قاعدة جبائية تعتبر الأوسع مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تمثل نشاط المواطن البسيط في المناطق الفلاحية، ويمارسها معظم المواطنين في المناطق الريفية.

ومع المزايا الجبائية الممنوحة لهذا القطاع، التي ينبغي أن تؤدي إلى إنشاء شركات زراعية من النوع التجاري، يجب التفكير في إصلاح الضرائب الزراعية في اتجاه فهم أفضل للدخل الزراعي[1]. حيث تسعى الإصلاحات الجبائية إلى تحديد الأوعية الجبائية، وفعالية تلك الإعفاءات والامتيازات الجبائية المقدمة من طرف الدولة، التي تهدف في الأساس إلى تنظيم هذا القطاع واخراجه من الاقتصاد الموازي.

أولا: الإعفاء الضريبي الفلاحي:

في إطار النظام الجبائي الحالي لا توجد المبررات الاقتصادية الحقيقية للإعفاء من الضريبة على النشاط الزراعي. حيث يعتبر في بعض الحالات ثغرة جبائية غير عادلة[2].

لكن في ظل الأهداف الاجتماعية للحكومة، من الصعب إلغاء الإعفاءات الجبائية على النشاط الزراعي، خاصة وأن القدرة الشرائية للمواطن سوف تتأثر في حال اخضاع المنتجات الزراعية للضريبة بدون الأخذ بعين الاعتبار ما سوف يتأثر نتيجة ذلك.

فالتحدي المتمثل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحد من الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي يترك الدول في بحث مستمر عن سياسات اقتصادية ومالية مناسبة قادرة على تعبئة الموارد الوطنية. وبالتالي فإن الضرائب هي أداة قوية متاحة للسلطات خاصة في البلدان النامية، لتوجيه السياسة الاقتصادية نحو تحقيق النمو والتقدم الاجتماعي[3]، لذلك فإن البحث عن أنظمة ضريبية مناسبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول هو مصدر قلق

1 - Raouya. A. (2008). Lagriculture et la fiscalité, La letter de la DGI/Dz N° 35. https://mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/LDGI%2035.pdf .

2 - Delaire, G., Bonhommeau, P., & Gaboriau, D. (2011). La fiscalité du bénéfice réel agricole doit-elle continuer de subventionner l'accumulation des moyens de production?. Économie rurale. Agricultures, alimentations, territoires, (323), P 81.

3 - DGI. DZ. (2017). Loi de finances 2018 : l'insertion de 6 nouveaux articles et 10 amendements pour assurer l'équilibre financier et maintenir la dimension sociale de l'État. https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2-non-categorise/1369-2018-6-10 .

لتحقيق أهداف التنافسية (جاذبية الدولة من خلال ضرائبها) والعدالة (القبول الاجتماعي) والكفاءة (الفعالية في توليد الموارد)[1].

على سبيل المثال، في مجال الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA على عمليات بيع الشعير والذرة وكذا المواد والمنتجات الموجهة لتغذية المواشي والدواجن والمصنعة محليا[2]، فإن الاستفادة من هذا الاعفاء مرتبط بتعهد المنتج أو المحول أو المنتج، بتوجيه المواد والمنتجات المحلية لصالح التعاونيات الفلاحية أو منتجي أغذية المواشي أو مباشرة للمربين بغرض تغذية ماشيتهم. في هذا المجال من الاعفاء فإن الرقابة على كل عمليات البيع التي يقوم بها المعنيون بهذا الاعفاء صعبة نوعا ما، وذلك من خلال إمكانية توجيه هذا الاعفاء نحو الاقتصاد الموازي، وبذلك التهرب من الضريبة تحت ظل الإعفاءات الجبائية القانونية. خاصة مع اتساع هذه الأنشطة مقارنة بإمكانيات الإدارة الجبائية مختلف الهيئات الرقابية الأخرى. الأمر الذي قد يتسبب في خسائر في الحصيلة الجبائية نتيجة توجيه الإعفاءات إلى غير مستحقيها من المتهربين والمتحايلين على القانون الجبائي، فكل هذه الممارسات من شأنها التأثير على الوعاء الجبائي وتآكله، عوض توسيع الوعاء الجبائي والمساهمة في تحسين الإيرادات الجبائية.

لذلك، يتعين على الحكومة إيجاد التوليفة المناسبة، للموازنة بين الأهداف الاجتماعية للإعفاءات الضريبية الموجهة للزراعة من جهة، وعدم كفاءة تلك الإعفاءات في زراعات معينة. حيث أن الزراعات المتعلقة بالأمن الغذائي للمواطنين لا يمكن إخضاعها للضريبة بدون المساس بالقدرة الشرائية للمواطن البسيط.

ثانيا: الضريبة على العقار الفلاحي

بسبب عدم تطور سوق العقار الفلاحي، وعدم وجود الإمكانيات من أجل تحديد ربحية العقار الفلاحي، لا يمكن فرض ضرائب مباشرة على الدخل من الأرض ولا من قيمة الأرض. لذلك تعتبر أبسط طريقة هي تحديد ضريبة على منطقة المزرعة فقط، بمعدل ثابت ومحدد لكل وحدة من الأرض المزروعة[3].

أما بالنسبة للعدالة في تطبيق ضريبة على ملكية العقار الفلاحي، فإن عدم استقرار وثبات الدخل المحقق من هذه العقارات هو ما يعتبر نقطة سلبية لهذه الضريبة. مما يؤدي إلى التأثير على معيشة الفلاحين وزيادة العبئ الضريبي المطبق عليهم في السنوات المنخفضة الربحية بسبب أحداث غير متوقعة.

لذلك يمكن تحسين فعالية هذه الضريبة، إذا تم الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات خاصة بإنتاجية الأرض مثل الموقع الجغرافي وجودة التربة، من أجل التبسيط قدر الإمكان في الضريبة على العقار الفلاحي. وذلك من خلال

1 - Quachar, A. (2018). Fiscalité agricole. Vers une rupture avec le système des exonérations. Revue Marocaine d'Evaluation et d'Anticipation des Politiques Publiques - CMEAPP, N° 3. P 02.

2 - الجريدة الرسمية. (2021). مرسوم تنفيذي رقم 21-120 مؤرخ في 2021/03/29 يتعلق بكيفيات الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع الشعير والذرة وكذا المواد والمنتجات الموجهة لتغذية المواشي والدواجن. العدد 24 بتاريخ 01 أفريل 2021. ص 06.

3 - Araujo-Bonjean, C., & Chambas, G. (2001). Le paradoxe de la fiscalité agricole en Afrique subsaharienne. Revue Tiers Monde, P 783.

المحاولات العديدة لإخضاع العمليات المتعلقة بالعقارات في الاقتصاد الموازي، فإن تخفيف العبئ الجبائي من شأنه أن يشجع على ادماج إيرادات الاقتصاد الموازي ضمن الاقتصاد الرسمي[1]، وبالتالي توسيع الوعاء الجبائي وتحسين الإيرادات الجبائية.

أما من ناحية فعالية هذه الضريبة، فيجب التوفيق بين تكلفة فرض مثل هذه الضريبة مقارنة بالإيرادات المحققة منها، فكلما كانت الضريبة أبسط قلت تكلفتها بالنسبة للإدارة الجبائية. خاصة وأن للقطاع الفلاحي خصوصية اجتماعية وسياسية، تسعى من خلالها الدولة إلى تقديم إعفاءات خاصة لهذا القطاع من أجل تحقيق أهداف عديدة، نخص بالذكر أهداف الأمن الغذائي.

الفرع السادس: اصلاح الضريبة العقارية:

بداية من آدم سميث ومرورا بأعمال ديفيد ريكاردو وهنري جورج، تم اعتبار ضريبة الممتلكات أو الضريبة العقارية الأقل ضررا للنشاط الاقتصادي، على عكس ضريبة الدخل مثلا[2]. لذلك تعتبر مجالا جديدا يمكن العمل من خلاله على توسيع الوعاء الجبائي العقاري، وذلك من خلال إصلاحات جبائية في مجال الضريبة على العقار.

فالضريبة على العقارات لا تؤثر على سلوك الاستثمار وحوافز المتعاملين الاقتصاديين، وذلك لأن وعائها الجبائي ثابت ولا يتغير بتغير مستوى نشاط الوحدة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال تتغير الضريبة على الدخل بتغير مستوى النشاط.

تعتمد الضريبة العقارية على القيمة المساحية التي نادرا ما يتم تحديثها، خاصة في البلدان التي لا تتحكم في السوق العقارية بالمستوى المطلوب. لذلك فإن عمليات الغش والتهرب الجبائي تكثر في المجال العقاري، وذلك نظرا لضعف الآليات في مجال تحيين أسعار السوق الحقيقية، حيث يرجع ذلك إلى عدم الإفصاح عن الأسعار الحقيقية لبيع العقارات.

في مجال المعاملات العقارية للأملاك المبنية أو غير المبنية، فإن عملية توسيع الوعاء الجبائي مهمة جدا. حيث أن عملية تحيين الأسعار التي تقوم بها المديرية العامة للضرائب[3] الخاصة بمرجع أسعار العقار (بيع وإيجار)، تساهم في محاربة التهرب الجبائي وعمليات التصريحات الكاذبة في العمليات العقارية.

1 - Daoudi, A., & Colin, J. P. (2019). La régulation des marchés fonciers ruraux: une voie vers une allocation plus efficiente et équitable du foncier agricole en Algérie. P 05.
2 - Geerolf, F., & Grjebine, T. (2018). Augmenter ou réduire les impôts: quels effets sur l'économie? L'exemple de la taxe foncière. La Lettre du CEPII, (386). P 01.
3 - DGI. DZ. (2023). Référence des prix de l'immobilier pour la période 2023 – 2024. https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-23-8/actu-impots-ar/2273-ftr-2023-2024-ar-2 .

المبحث الثاني: الإصلاح الجبائي والجباية المثلى:

خلال محاولة الحكومة التكفل بالنفقات العامة، تسعى إلى الحفاظ على قدرة النظام الجبائي على تغطية تلك الاحتياجات، من خلال المحافظة على الحصيلة الجبائية، والسعي إلى تطويرها من خلال الوصول إلى الجباية المثلى. فلن يتحقق هذا بدون إصلاحات جبائية فعالة تساهم في توسيع الوعاء الجبائي وتوزيع الضغط الجبائي بصورة عادلة بين المكلفين بالضريبة.

المطلب الأول: الإصلاح الجبائي:

يجسد القانون الضريبي كل جوهر الحياة: الجشع، السياسة، السلطة والخير، لذلك من الصعوبة الحصول على قانون ضريبي مبسط[1]. حيث لم تعد العديد من البلدان قادرة على تحمل نظام ضريبي معطل، يعيق الاقتصاد ويهدر موارد هائلة بسبب تعقيده الكبير. فمقولة وزير الخزانة الأمريكي Paul H. O'Neill **"النظام الضريبي الحالي مكروه، لا يستحق مجتمعا متقدما"**[2].

تعتبر الإصلاحات الجبائية ضرورية بالنسبة لتوسيع الوعاء الجبائي، وذلك من أجل إدماج عدد مهم من المواطنين في الاقتصاد الرسمي، فوجود جباية مثلى يمكنها تقليص الاعتماد على العائدات البترولية، كما يمكنها المساهمة في ضمان توازن الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة.

الإصلاح الجبائي هو تغيير يتم اجراؤه بواسطة بلد أو إقليم فيما يتعلق بالتشريع الضريبي، بفضل الإصلاح يتم تعديل القواعد المختلفة التي وضعها النظام الضريبي بهدف انشاء هيكل جديد للنظام.

وبعبارة أخرى الإصلاح الجبائي هو العملية التي يتم من خلالها تعديل أو تغير القواعد الضريبية التي تمتلكها منطقة ما، من خلال هذا الإصلاح وبعد اتخاذ الخطوات اللازمة يتم تعديل التشريعات الضريبية، والهدف منها هو انشاء نظام ضريبي جديد اعتمادا على الغرض الذي طلب الإصلاح من أجله. وكما هو الحال في العديد من البلدان تنقسم الإصلاحات الجبائية بين الإصلاحات التي تهدف إلى تقليل الضغط الضريبي والمعدلات الضريبية المرتفعة، والإصلاحات ذات الهدف الاجتماعي عبر تشجيع التوظيف وإعادة توزيع العبئ الجبائي وبعض أهداف السياسة الاقتصادية[3].

يجب التمييز بين الإصلاح الجبائي والتصميم الضريبي، حيث يمكن أن يركز تصميم نظام ضريبي جديد من البداية على تطبيق مثل آدم سميث وغيره، لكن إصلاح النظام الجبائي الحالي مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات

1 - Goaslind, S. (2012). Broadening the Tax Base and Its Effect on Fiscal Policy.. P 32. SSRN 2208792
2 - Graetz, M. J. (2010). 100 million unnecessary returns: A simple, fair, and competitive tax plan for the United States. Yale University Press. P 03.
3 - Dupont, G., Sterdyniak, H., Le Cacheux, J., & Touzé, V. (2000). La réforme fiscale en France: bilan et perspectives. Revue de l'OFCE, 75(75), P 184.

والممارسات والتوقعات المعمول بها حاليا[1]. كما أنه توجد نقطة بداية لا يمكن تجاهلها، تعني نقطة البداية أنه من المحتمل أن تعديل النظام الجبائي من خلال خاصية واحدة سيكون له أثر على خصائص أخرى مثل أن يؤدي إلغاء الامتيازات الجبائية إلى تبسيط النظام الجبائي إلى حد كبير ولكنه قد يقلل من أرباح أصحابها الذين يمكن أن يتوجهوا إلى التهرب من دفع الضريبة الجديدة.

يرتبط الإصلاح الضريبي عموما ارتباطا وثيقا بالتطورات القانوني، حيث أن كل من الضرائب والرسوم والعقوبات الجبائية يحددها القانون، ويجب تحصيل كل ضريبة وتحديدها في التشريع المعمول به.

هناك مبدآن أساسيان لكل مناقشة حول الإصلاح الجبائي[2]:

– يتكون الإصلاح الجبائي من أكثر من تغييرات في البنود والقوانين التي تعتبر ضرائب. التكلفة الحقيقية للحكومة، إجمالي العبئ الضريبي، تساوي ما أنفقته الحكومة بالإضافة إلى التكلفة التي يتحملها المكلفون للامتثال للقوانين والتنظيمات وحساب ودفع الضرائب والإجراءات لتجنب دفع الضرائب. فأي تغيير يؤدي إلى التقليل من التكلفة الحقيقية، خفض الانفاق الحكومي، إلغاء الضغط الجبائي المطبق على الأفراد أو الشركات، وتبسيط الضرائب، يعتبر إصلاحا جبائيا؛

– تؤثر كل ضريبة بشكل أساسي على الحوافز من خلال تغيير معدل التبادل بين الأنشطة المختلفة وبين العمل في السوق النظامي وفي المنزل، بين شراء سلعة أو خدمة من بائع أو آخر، وهكذا في تنوع مفتوح المجال. بحيث لا تكون هناك ضريبة واحدة، كلما اتسع الوعاء الجبائي كلما زادت عدالة ومساوات معدلات الضريبة، وبالتالي قلت مقاومة الضريبة.

الفرع الأول: أهمية الإصلاح الجبائي:

لا يمكن للحكومة أن تستمر دون الاستعانة بالضرائب، فهي ضرورية في المقام الأول لثلاثة أسباب[3]:

– زيادة الإيرادات؛

– لإعادة التوزيع المتكافئ للدخل والثروة؛

– لتنظيم القطاعين العام والخاص.

1 - Garcia, J. L (2020). Ethics of Tax Reform. Reference Encyclopedia of business and professional ethics, P 2.
2 - Friedman, M. (1999). Tax Reform. Independent Review, 3(3), 439.
3 - Goaslind, S. (2012). Op.cit. P 02.

فهناك حاجة إلى الضرائب لزيادة الإيرادات للوظائف الحكومية، مثل توفير السلع العامة. حتى مع اختلاف البعض حول وظائف الحكومة وحجمها هناك اتفاق واسع النطاق على أن التغير في معدلات الضريبة تؤثر على الإيرادات الحكومية.

يمكن للضرائب أن يكون لها وظيفة إعادة توزيع تستهدف الحد من التوزيع غير المتكافئ للدخل والثروة في اقتصاد قائم على السوق. فالنظام الضريبي الجزائري نظام ضريبي تصاعدي مما يعني زيادة معدلات الضرائب مع زيادة مبلغ دخل الفرد.

يمكن للضرائب كعنصر تنظيمي توجيه نشاط القطاع الخاص في الاتجاهات التي تريدها الحكومة، فالنظام الضريبي يعتبر متغيرا سياسيا ناتجا عن النظام القانوني في الدولة[1]. وكمثال عن ذلك النفقات الجبائية في صورة الإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الحكومة. وكذلك معدلات الضريبة المرتفعة تشجع أيضا على التهرب الضريبي.

لذلك تركز معظم مقترحات الإصلاح الجبائي الحالية على استبدال النظام الضريبي الحالي بشكل من أشكال الضريبة على الاستهلاك (أو الضريبة على النفقات)، الذي عادة ما يكون مصحوبا بمعدل ثابت من أجل أن يكون النظام أكثر بساطة.

بالنسبة للوعاء الجبائي فهو مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي يتم جمع الإيرادات الضريبية منها، ومع تساوي كل العناصر الأخرى، فإنه كما اتسع الوعاء الجبائي زاد الدخل الخاضع للضريبة وزادت الإيرادات التي سيحصلها النظام الضريبي بأي معدل معين[2].

الفرع الثاني: مكانة توسيع الوعاء الجبائي في الإصلاح الجبائي:

ركزت العديد من الإصلاحات الجبائية، عبر دول العالم على توسيع الوعاء الجبائي، فكان توسيع الوعاء الجبائي أحد الأهداف الرئيسية لقانون الإصلاح الضريبي لسنة 1986 في الولايات المتحدة، كما تضمنت الإصلاحات الجبائية في كندا والسويد توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة سنة 1991، توسيع وعاء الضريبة على أرباح الشركات في المملكة المتحدة سنة 1984 وفي ألمانيا سنة 2000 التي شهدت توسيعا كبيرا للوعاء

1 - Falcão, M. A. (2014). L'incidence de l'élite sur l'interventionnisme de l'état et sur la typologie du systeme fiscal: une approche a partir du changement social du post-révolution industrielle, Revista do Programa de Pós-Graduação em Direito da UFC, v. 34(2). P 429.

2 - Kopczuk, W. (2005). Tax bases, tax rates and the elasticity of reported income. Journal of Public Economics, 89(11-12), P 2094.

الجبائي[1]. في الجزائر ركزت الجلسات حول الإصلاح الجبائي المنعقدة سنة 2020 برعاية وزارة المالية، على توسيع الوعاء الجبائي وخفض معدلات الضريبية كأساس للإصلاح الجبائي في الجزائر[2].

الفرع الثالث: دوافع الإصلاح الجبائي:

هناك عدة عوامل تجعل من الإصلاح الجبائي لا مفر منه نذكر منها:

أولا: تعقيد النظام الجبائي

لا تؤثر الضرائب على المستوى المعيشي للمواطن فقط، فعلاقتها قوية أيضا مع على المناخ الاقتصادي والاجتماعي الكلي في البلاد، وهي من توضع مهما كانت صغيرة أو كبيرة، درجة تدخل الدولة في الاقتصاد[3]. لذلك فدرجة تعقيد النظام الجبائي يمكن أن تكون دافعا للتهرب من الخضوع للضريبة والتوجه إلى الاقتصاد الموازي، كما يمكن أن تكون دافعا للحكومة للقيام بإصلاحات جبائية تخفف من درجة تعقيد نظامها الجبائي.

يرجع تعقيد النظام الجبائي بشكل أساسي إلى الصعوبات التي يواجهها المكلفون بالضريبة في محاولة الامتثال للتشريعات الجبائية[4]. فالنظام الضريبي المعقد هو مصدر قلق متزايد بالنسبة للمكلفين بالضريبة من ناحية الامتثال وبالنسبة للحكومة من جانب ضمان الإيرادات الجبائية اللازمة للميزانية العامة، فتعقيدات التشريعات الضريبية هي ما يجعل النظام الجبائي أكثر تعقيدا.

تعتبر المساواة المشكلة الجوهرية في موضوع الضريبة والنظام الجبائي[5].فمن خلال السعي إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالضرائب مثل العدالة وإعادة توزيع الثروة بين الأفراد في نفس البلد، تساهم بشكل كبير في تعقيد النظام الجبائي، بالإضافة إلى محاولة التماشي مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل من الصعب تصميم ذلك النظام الذي يحظى بالقبول من طرف المكلفين بالضريبة، ويحقق في نفس الوقت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

التقليل من تعقيد الضريبة هو أحد أهداف الإصلاحات الجبائية، مما يجعل النصوص الضريبية[6] غير مستقرة ومستمرة التغيير. كما أن وجود العديد من الأنشطة التجارية يزيد من درجة تعقيد النظام الجبائي، خاصة فرض الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، حيث أن زيادة حجم المكلفين بالضريبة وتنوعهم يتطلب تشريعات

1 - Ilzetzki, E. (2018). Tax reform and the political economy of the tax base. Journal of Public Economics, 164, P 198.
2 - DGI, DZ. (2020). Assises Nationales sur la reforme fiscale, Op.cit.
3 - Bouvier, M. (2003). Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt. LGDJ, 14e édition. P 07.
4 - Mohammed, H., Kaoutar, R., & Abderrezak, L. (2022). Vers la simplification des systèmes fiscaux: étude analytique. Journal of Financial, Accounting & Managerial Studies, 9(1). P 301.
5 - Blairon, K. (2017). Un «droit à l'impôt»? Réflexions sur le fédéralisme fiscal. Civitas Europa, (1), P 225.
6 - Reschovsky, A. (1990). La réforme fiscale aux Etats-Unis. Politiques et management public, 8(2), P 73.

ضريبية مخصصة لكل نشاط ولكل فئة، ففي بعض الأحيان لا مفر من بعض التعقيدات الجبائية من أجل التماشي مع هذا التنوع الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عبر التخفيضات والاعفاءات، مما أدى إلى ظهور أنظمة عديدة وسط نظام جبائي واحد.

تعتبر الإصلاحات التي تهدف إلى تبسيط النظام الجبائي من خلال تخفيف حدة التعقيدات والاشتباكات، هادفة بشكل أساسي إلى التحسين من كفاءة النظام الجبائي[1]. فالإصلاحات الجبائية تسعى من خلالها الحكومة الى زيادة فعالية النظام الجبائي من أجل تحسين التحصيل الجبائي. فتعقيد النظام الجبائي يساهم في تشويه نظرة المكلفين تجاه الضريبة، تقنياتها، إدارتها وفائدتها[2].

ثانيا: ضعف فعالية النظام الجبائي

تعني كفاءة النظام الجبائي قدرته على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة متماسكة، حيث لا تكون هذه الأهداف متناقضة، وبسبب عدم توافق هذه الأهداف يجب على المشرع الجبائي مراعاة مصالح كل من الدولة ومصالح المكلف بالضريبة[3].

تعتبر كثرة نقاط الضعف في النظام الجبائي، سببا لتعرضه بشكل خاص للمنافسة الضريبية[4]. فالنظام الجبائي الضعيف ليس له القدرة على تجديد موارده، ولا الحفاظ على الوعاء الجبائي الحالي نتيجة تآكل هذا الأخير جراء التهرب والغش الجبائي، أما على الصعيد الدولي فلن يستطيع النظام الجبائي الضعيف منافسة الأنظمة الجبائية العالمية، خاصة مع انتشار الجنات الضريبية عبر العالم.

أما بالنسبة للكفاءة الاقتصادية للنظام الجبائي، فإن وجود العجز المتكرر في الميزانية العامة، يعكس ضعف النظام الجبائي ويطرح ضرورة المفاضلة بين حوافز قبول الضريبة وتحسين نقاط الضعف المرتبطة بالنظام الجبائي[5].

ثالثا: تشوه النظام الجبائي

مع تعقيدات النظام الضريبي وثقله، كان لا بد من أن ينتهي به الأمر إلى استمرار فرض الضرائب مما زاد من تعزيز التفاوتات الإقليمية على المستوى الاقتصادي، إضافة إلى الضغط الجبائي العالي. حيث أدى هذا الواقع إلى اضعاف القدرة الإنتاجية للشركات، وتقليل حوافز النظام الاقتصادي واحداث عدم مساواة في إصلاح المعدلات

1 - Chanchole, M., & Lalanne, G. (2012). Photographie du système socio-fiscal et de sa progressivité. Economie et prévision, (2), P 37.
2 - Bazart, C. (2015). Le consentement à l'impôt, l'acceptation de la fiscalité et ses effets pervers, Conference: Actes des 3eme rencontres parlementaires de la fiscalité, Maison de la chimie, PARIS. Volume: Confidens, P 05.
3 - Guechari, Y. (2019). Le système fiscal efficace concept et principes, papier de conference Activer le système fiscal algérien à la lumière des défis économiques actuels et futurs, Université Médéa-Algerie. P 04.
4 - Le Cacheux, J. (2006). Réformer la fiscalité française pour faire face à la concurrence fiscale. Reflets et perspectives de la vie économique, XLV, P 83.
5 - Monnier, J. M. (2012). Le système fiscal est-il efficace?. Problèmes économiques, 1, 117. P 01.

الضريبية، ناهيك عن تطور ظواهر أخرى مثل الغش الجبائي والاقتصاد الموازي. كل هذا يمكن أن يؤدي إلى تراجع الايرادات الضريبة[1].

هنا تظهر الحاجة للإصلاح الجبائي، الذي يهدف في الأساس إلى ادماج الاقتصاد الموازي الذي يجب أن يتقاسم العبئ الجبائي مع متعاملين الاقتصاد الرسمي[2].

النظام الضريبي المشوه، يعتبر مصدر ضغط للمكلفين بالضريبة، ويخلق عبئا غير ضروري على الأفراد والشركات والمكلفين بالضريبة، فمساعدة المكلفين على فهم النظام الجبائي المعقد سيستغرق الوقت والجهد. لذلك وجب اجراء الإصلاحات اللازمة عن طريق الفحص المتعمق للعناصر التي تشوه النظام الجبائي. حيث يجب ربط الإصلاح الجبائي بشكل حتمي بالالتزام بإيجاد التوازن الحقيقي للعبء الجبائي بين مستوى مساهمة الإيرادات من جهة، ومستوى الإيرادات التي تولدها الثروة من جهة أخرى. يعتبر الإصلاح الجبائي تحديا لتحقيق أهداف النظام الجبائي من خلال تحسين الخدمة العامة، توسيع الوعاء الجبائي ومعالجة المعلومات الجبائية وتعبئة الموارد.

الإصلاحات الجبائية ضرورية لتوسيع الوعاء الجبائي، زيادة كفاءة الإيرادات العامة، ودعم أهداف التنمية التي بدورها تعزز من الكفاءة الاقتصادية. لكن الفساد يمكن أن يعيق هذه الآثار المفيدة من الإصلاحات الجبائية من خلال[3]:

– يمكن للفساد أن يعيق الإصلاحات الجبائية الضرورية أو يحبط تنفيذها. فالرشوة والمحسوبية تعيق كل المجهودات التي تبذلها الحكومة في إطار الإصلاحات الجبائية؛

– يمكن للفساد أن يقلل الثقة في النظام الجبائي، حيث يمكنه تشويه الانفاق العام، وبالتالي فإن كل الإيرادات التي يحققها النظام الجبائي لا تظهر على الواقع أمام المكلفين بالضريبة، وبذلك تظهر السلوكيات المقاومة للضريبة كالتهرب الضريبي والاتجاه نحو الاقتصاد الموازي.

المطلب الثاني: الجباية المثلى ضمن أهداف الإصلاح الجبائي:

تعتبر الإصلاحات الجبائية التي تقوم بها أي دولة أساس تحقيق الأهداف والمبادئ الأساسية للضريبة، مثل العدالة الجبائية، لذلك دائما ما تكون هناك محاولات نحو الوصول الى جباية مثلى، وبالتالي نظام جبائي فعال.

1 - Nekaa, Sihem. (2010). Op.cit. P 07.
2 - DGI, DZ. (2020). Assises Nationales sur la reforme fiscale, Op.cit.
3 - Yohou, H. D. (2023). Op.cit, P 1083.

الفرع الأول: الجباية المثلى:

تمثل الجباية المثلى البحث عن نظام ضريبي يضمن المنفعة الجماعية، مما يجعل من الممكن احترام قيود الميزانية العامة للدولة، فمشكلة الجباية المثلى هي التحكم بين المعيارين: الكفاءة والعدالة[1]. فتدخل الدولة في السوق من خلال تعديل القوانين الجبائية، يمكن أن يخلق تشوها من شأنه أن يحول التوازن الاقتصادي نحو حالة دون المستوى من الجباية المثلى، هذا من خلال معيار الفعالية والتأثير. أما معيار العدالة وإمكانية التوزيع العادل للضغط الجبائي بين الأفراد فيعتمد على درجة النفور من الضريبة.

كانت نظرية الضرائب المثلى تتألف من تحليل الموازنة بين الفعالية والعدالة التي يتعين على الحكومة مواجهتها، بالإضافة إلى إدارة الاستقرار الذي تشكل جزءا مهما من السياسة المالية والجبائية[2]. تسعى الإصلاحات الجبائية إلى الوصول إلى التوليفة المثلى للضريبة، من خلال تغيرات من شأنها إيجاد التوازن بين النفقات الجبائية والايرادات الجبائية من جهة، وبين حاجة الاقتصاد للإيرادات الجبائية ومراعات الضغط الجبائي المطبق على المكلفين بالضريبة. بالإضافة إلى ضمان الحفاظ على الوعاء الجبائي الحالي ومحاولة توسيعه ليشمل أكبر عدد ممكن من السكان والأنشطة الاقتصادية.

يجب على الضريبة المثلى توفير إيرادات كافية للحكومة لتمكينها من توفير السلع والخدمات العامة لمواطنيها. حيث أن تمويل الخدمات العامة يتم ضمانه من خلال الضرائب المفروضة بفضل نشاط المؤسسات.[3] فمن الجانب التقليدي توفر الضريبة الفعالة إيرادات دون احداث تشوهات اقتصادية ناجمة عن التغيرات في سلوك دافعي الضرائب. وبما ان الضريبة هي أداة في يد الحكومة لتشجيع أو تثبيط سلوكيات معينة من أجل توجيه الاقتصاد نحو الاتجاه المرغوب فيه، فإن الضريبة الفعالة تغير السلوكيات بما يكفي لتلبية أهداف السياسة الجبائية. بالإضافة إلى تحقيق العدالة الأفقية والعمودية، فالعدالة الأفقية هي أن يكون المكلفين الذين في ظروف مماثلة، يجب أن يدفعوا نفس المبلغ من الضريبة، والعدالة العمودية تعني أن الفرد الذي لديه موارد أكبر يجب أن يدفع ضرائب أكثر من الفرد الأول. بالإضافة إلى تكاليف الإدارة الجبائية التي يجب تقليلها، والتي تتعلق بتحصيل الضريبة بطريقة لا تشكل عبئا على المكلف أو الحكومة.

يظهر أن هناك ثلاث عناصر أساسية عند تحليل الجباية المثلى[4]:

1 - Gautier, J. F. (2001). Réformes fiscales et comportement de fraude: une taxe optimale pour les licornes? (Doctoral dissertation, Paris 9). P 12.
2 - Beleau, A. (2013). Théorie de la taxation optimale et politique de stabilisation: une incompatibilité théorique?. P 02.
3 - Venayre, F. (2012, June). Le secteur public face aux difficultés économiques. In Le secteur public face aux difficultés économiques, 1ere conférence du service public. Inspection Générale de l'Administration. P 03.
4 - Gilbert, G. (1982). Economie de la réforme fiscale et systèmes fiscaux comparés: une revue de littérature. Revue économique, 751.

1- أن تكون الضرائب وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة سلفا. حيث يتعلق هذا العنصر بتحليل الفاعلية النسبية للسياسة الجبائية مقابل أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، أي دراسة مبرر استخدام الأداة الجبائية لأغراض السياسة الاقتصادية؛

2- خصائص الوضعية الاقتصادية المرتبطة بالنظام الجبائي، وكيفية التغير عند تغيير النظام الضريبي. حيث يمكن دراسة الأثر الإيجابي للضرائب في الإطار الجزئي أو الكلي وبشكل عام التوازن الاقتصادي مع الضرائب المفروضة؛

3- مستوى الضرائب المناسب لتحقيق الإيرادات الجبائية التي تضمن تغطية الميزانية العامة. يشير هذا العنصر إلى النظرية المعيارية للضرائب، حيث يتعلق هذا بكل من القانون المفروض من طرف النظام الجبائي والتحسين التدريجي له، فالضرائب المثلى على هذا النحو تتعلق بتكوين النظام الجبائي. حيث يتعلق موضوع الإصلاح الجبائي بالتحسين التدريجي للنظام الحالي: بداية من نظام ضريبي معين، وتطبيق تعديلات هامشية لهذا النظام.

الفرع الثاني: التهرب الجبائي والجباية المثلى:

لم يعد مجهود الإدارة الجبائية مركزا فقط على مردود دخلها، حيث تسعى من خلال الضرائب المثلى وتحصيلها الأمثل بهدف ضمان الشفافية والعدالة الجبائية لجميع المكلفين[1]. كما تسعى إلى تقليل الآثار السلبية (فقدان المنفعة الجماعية وإعادة التوزيع) للضرائب في ظل افتراض سلوك التهرب الجبائي للمكلف. فوجود التهرب الجبائي يخلق فجوة بين معدلات الضريبة الاسمية والمعدلات الفعلية، وبالتالي على القواعد الجبائية أن تأخذ في الاعتبار السلوك الاحتيالي من أجل الحفاظ على العلاقة بين معدلات الضرائب الفعالة والمرونة السعرية.

يجب مراعات الازدواجية في سوق السلع والخدمات من خلال التمييز بين السلع الرسمية والسلع غير الرسمية، حيث يجب أن يؤدي فرض الضرائب على القطاع غير الرسمي إلى تحسين كفاءة النظام الجبائي لأنه سيقلل من التشوهات التي تسببها حقيقة أن قطاعا ما لا يخضع للضريبة[2]. حيث أن تحقيق معياري الكفاءة والعدالة الجبائية لتحديد الضرائب المثلى التي ستجعل من الممكن تقدير إلى أي مدى يجب أن تفرض الدولة الضرائب على أنشطة الاقتصاد الموازي مقارنة بالاقتصاد الرسمي.

لم تعد القواعد الجبائية تنشأ فقط وفقا لمعدلات الضريبة ولكن وفقا للضوابط أو العقوبات، ومنه فالمشكلة المطروحة للحكومة أن عليها التحكيم بين اختيار معدلات الضريبة وقدرة التحكم في فرض الضرائب:

1 - ETTAHIRI, L., & BENAZZOU, L. (2022). La digitalisation au service de la performance de l'administration fiscale au Maroc: cas de la mobilisation des recettes fiscales. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 3(2-1), P 125.

2 - Gautier, J. F. (2002). Taxation optimale de la consommation et biens informels. Revue économique, 53(3), P 600.

– إذا كانت الزيادة في معدل الضريبة الاسمي بدون تكلفة على الإدارة الجبائية، فإنها تخاطر من ناحية أخرى بزيادة سلوك الاحتيال وبالتالي الفروق في الضرائب بين القطاعات. وبالتالي ستزداد التشوهات بين القطاعات التي تتحمل الضغط الجبائي لوحدها وبين القطاعات التي تعاني من التهرب الجبائي؛

– من ناحية أخرى، فإن تعزيز قدرات التدقيق الجبائي يجعل من الممكن تقليل التفاوتات في الضرائب[1]، وبالتالي تطبيق السياسة الجبائية (المعدلات الاسمية) التي تحددها الحكومة بشكل أكثر صرامة، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار النفقات الجبائية لذلك، مما يقلل الربحية؛

– بالنسبة للعقوبة، فيجب أن تكون عالية لإزالة أي اغراء للجوء إلى التهرب أو الغش الجبائي، وبالتالي السماح للدولة بتقليل تكاليف الرقابة الجبائية. أو أن تكون تصاعدية وفقا للمبلغ المكتشف عبر الرقابة الجبائية[2].

الفرع الثالث: الجباية المثلى وفق صندوق النقد الدولي:

لا تطبق الدولة منطق الربحية، بل منطق الانفاق، حيث لا تسعى الحكومة إلى تحقيق الأرباح من خلال أنشطتها بل تسعى إلى تنظيم الانفاق العام والتحكم في موارده[3]. لكن في الواقع تتغلب الأهداف المالية على الأهداف التي تتعلق بالجباية المثالية، حيث لا خيار للدولة سوى وضع آليات لإعادة التوزيع للتعويض على الفروقات الناشئة عن السياسات المالية. فعندما تهدف الضريبة إلى المساواة بين المواطنين فإنها تنتج حيادا إلى قطاع معين على حسابات قطاعات أخرى، لذلك تبقى المصلحة العامة مفهوما رئيسيا للتنمية في الدولة ذات الطابع الاجتماعي.

يتوافق التخصيص الأمثل للموارد مع عدد غير محدود من الحلول التي يجب على الدولة اختيارها بعناية، والمفاضلة بين الأولويات الاجتماعية للعدالة. حيث يعتبر التوزيع الأمثل للموارد أو التوزيع العادل للدخل هو ما تسعى إليه الدولة[4].

وفق صندوق النقد الدولي يجب أن تتمحور الجباية حول العناصر التالية[5]:

– فرض ضرائب على النفقات بقاعدة واسعة وبنسبة واحدة بدون استثناءات. TVA الرسم على القيمة المضافة مثالية لذلك؛

– فرض ضرائب على الواردات بمعدلات منخفضة وبأعداد محدودة؛

1 - Logue, K. D. (2007). Optimal tax compliance and penalties when the law is uncertain. Va. Tax Rev., 27, 241. P 06.
2 - Bird, R. M. (2004). Administrative dimensions of tax reform. Asia-Pacific tax bulletin, 10(3), P 143.
3 - Pérez, X. (2011). Op.cit. P 246.
4 - Beleau, A. (2013). Op.cit. P 06.
5 - Jacquemot, P. (2013). Chapitre 21 - Politiques macroéconomiques, budget, fiscalité, dette. Dans : , P. Jacquemot, Economie politique de l'Afrique contemporaine: Concepts, analyses, politiques. Paris: Armand Colin. P 406. https://doi-org.sndl1.arn.dz/10.3917/arco.jacqu.2013.01.0395

- عدم وجود ضرائب على الصادرات؛
- إلغاء ضرائب الدخل المنخفض؛
- ضريبة واحدة على الشركات؛
- تبسيط ضرائب الدخل بعدد محدود من الاقتطاعات واعفاء لمن يستحقه من الفقراء؛
- تعميم الضريبة المقتطعة من المصدر؛
- تحديد الحد الأقصى للنظم التحفيزية والتي تؤدي إلى تشويه المنافسة.

المطلب الثالث: إصلاحات الإدارة الجبائية:

تلعب الإدارة الجبائية دورا مركزيا في العملية الجبائية من خلال موقعها كوسيط بين صانعي القرار، والمكلفين بالضريبة الذين يساهمون في تمويل هذه السلطة. حيث تتخذ السلطة السياسية القرارات ثم تحدد الأحكام اللازمة لتنفيذها، في هذه الحالة تكلف الإدارة الجبائية بتطبيق وادارة التشريعات الجبائية. فمهمة الوكيل أو الوسيط النشط في تحقيق وترسيخ السياسة الجبائية تمنح دورا مهما في أساليب عمل وأداء هذه المؤسسة.

حيث يقارن البعض أدائها بعمل شركة احتكارية لديها موارد ثابتة وميزانية خاصة، تحاول تعظيم الناتج وعائدات الضرائب في ظل مجموعة من القيود الشكلية والقانونية مثل ضمان المعاملة العادلة بين المكلفين بالضريبة[1].

الفرع الأول: علاقة المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية:

تعاني علاقة الإدارة الجبائية بالمكلف دائما من عدة صعوبات: تعقيد الإجراءات وقنوات التواصل، غياب القرب من المكلف، صعوبة الوصول إلى المعلومة، وفي بعض الأحيان سوء الاستقبال والسلوكيات غير الأخلاقية[2]. فعلى الإدارة الجبائية أن تدرك أن عامل العلاقة مع المكلف هو بمثابة رأسمال الجباية، فمردود النظام الجبائي لا يعتمد فقط على الإصلاحات الهيكلية، فالمكلف بالضريبة مشارك أساسي في العملية الجبائية، فالاستقبال الجيد للمكلف، سهولة الوصول إلى المعلومة التي يطلبها المكلف ومعالجة سريعة للمشاكل التي يواجهها، هي عوامل تؤثر كثيرا على العلاقة بينهما. بالإضافة إلى التواصل الذي يعتبر أحسن طريقة لتحسين العلاقة وبالتالي تحسين الخدمة العمومية وتحسين فعالية الإدارة الجبائية في تنفيذ سياسة النظام الجبائي في ظروف مناسبة.

1 - Bazart, C., & BAZART, C. (2001). Op.cit. P 13.
2 - Nekaa, S. (2010). Op.cit. P 50.

الفرع الثاني: سلطة الإدارة الجبائية والضمانات المقدمة للمكلف:

إرادة الدولة في إعطاء الادارة الجبائية المزيد من السلطة جدير بالتثمين، وذلك نظرا للتحول الاقتصادي، والعولمة الاقتصادية، وتطور الممارسات الاحتيالية، لكن بالمقابل تصبح هذه السلطة ضارة عندما يتم المساس بحقوق المكلف بالضريبة.

أولا: شفافية الإدارة الجبائية:

من العناصر التي اتخذت لصالح توسيع صلاحية الإدارة الجبائية هو الرغبة في الشفافية[1]. حيث تستعمل الدولة هذا المصطلح من خلال تحملها المسؤولية أمام المواطنين من خلال الشفافية. وبالمقابل على المواطنين اثبات حسن سلوكهم واحترامهم للتنظيمات والقوانين الجبائية أمام الإدارة الجبائية، فالشفافية من شأنها حماية حقوق المكلفين بالضريبة أمام السلطة التي تتمتع بها الإدارة الجبائية.

النظام التصريحي هو من ينشئ علاقة ثقة بين الإدارة الجبائية والمكلف الذي يصرح من تلقاء نفسه وتحت مسؤوليته عن دخله الخاضع للضريبة، ثم يتم اصدار الضريبة المستحقة لاحقا من طرف الإدارة الجبائية. حيث يعد انشاء مناخ أفضل من الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين شرطا لا غنى عنه في الاستدامة المالية للدولة[2]. كما يمثل النظام التصريحي مصدر الإدارة للوصول إلى المعلومات الجبائية، وكذلك عملية الرقابة الجبائية التي من شأنها تصحيح بعض ما جاء في التصريحات الجبائية. لذلك تم وضع بعض القواعد والإجراءات لضمان حقوق كل مكلف بالضريبة.

ثانيا: معايير اصلاح الإدارة الجبائية:

من أجل تحصيل المبالغ الكاملة للضرائب بموجب القوانين الجبائية بأقل تكلفة، سواء التكلفة التي يتحملها المكلف بالضريبة أو التكلفة التي تتحملها الدولة، هناك عدة عناصر أساسية في عملية إصلاح الإدارة الجبائية[3]:

- البساطة: يجب أن يكون الالتزام بالنظام الجبائي وإدارته سهلا؛
- القدرة على التنبؤ: يجب أن تكون القوانين واللوائح الجبائية واضحة وسهلة المنال، ويتم تطبيقها باستمرار؛
- الفعالية: يجب تصميم خدمات المكلف بالضريبة وفقا لخصائص وحجم المكلفين بالضريبة؛
- النزاهة: يجب أن تتبنى الإدارة الجبائية سياسة محاربة الفساد على مستوى مصالحها؛

1 - Ben chaabane, M. (2014). Les conséquences de la chute du secret bancaire. Revue de fiscalité de l'entreprise N° 4/2014, l'entreprise de l'Université Paris-Dauphine. P 28.

2 - Benkendil, H. (2020). Civisme fiscal: Comment peut-on instaurer un climat de confiance entre l'administration fiscale et le contribuable?. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 1(2), P 439.

3 - Le Borgne, E., Brondolo, J. D., Bosch, F., & Silvani, C. (2008). Tax administration reform and fiscal adjustment: the case of Indonesia (2001-07). P 22.

- الأداء: يجب أن تكون هناك حوافز للأداء العالي والمسائلة على النتائج المحققة؛

- الشفافية: يجب أن تخضع الإجراءات التي تتخذها إدارة الضرائب للتدقيق ونشر النتائج على نطاق واسع؛

- الكفاءة: يجب التخلص من العمليات الورقية من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة؛

- الجودة: يجب تحديد المشكلات وحلها قبل أن تتحول إلى نزاعات؛

- العدالة: يجب أن تكون آليات حل النزاعات سريعة ومنخفضة التكلفة وحيادية؛

- الاحترافية: يجب أن يكون مفتشو الضرائب أكفاء، بالإضافة إلى اعطائهم الحوافز العالية لممارسة مهنتهم على أكمل وجه؛

كل العناصر السابقة تسعى الإدارة الجبائية إلى تبنيها من أجل ثلاثة 03 أهداف رئيسية:

- مستوى عال من امتثال المكلفين بالضريبة للقوانين الجبائية؛

- ارتفاع مستوى ثقة المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية؛

- مستوى عال من الكفاءة في الإدارة.

ثالثا: الإمكانات البشرية والمادية مقارنة بأهداف الادارة الجبائية

من أجل أن تكون الإدارة الجبائية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الجبائية، يجب أن تشمل عملية الإصلاح كوادرها وموظفيها، سواء من جانب التأهيل والوسائل، أو من جانب الوقاية من الفساد الإداري. فتحسين أداء الإدارة الجبائية وخفض تكاليف ادارتها ساهم في إعادة هيكلة الإدارة الجبائية وانشاء نظام معلومات يركز على المكلف بالضريبة والإدارة المناسبة للموارد البشرية والانفتاح على البيئة[1].

بالنسبة إلى نقص الموارد البشرية أو ضعف التأهيل، فهي نقائص يمكن معالجتها في المدى القصير والمتوسط، أما الممارسات البيروقراطية فهي ظاهرة يصعب كبحها حتى على المدى طويل الأجل[2].

1- الموارد البشرية والمادية:

1 - Hassoune, A. (2010). Op.cit. P 08.
2 - Bousnobra, A. (2012). Op.cit. P 08.

يتوقف تحقق أهداف الإدارة الجبائية على توفر الموارد (البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الميزانية، العقارات، وغيرها)، والتي ستعمل على نطاق اختصاصها، وذلك من أجل زيادة توسع الوعاء الجبائي وتسهيل مهمة التحصيل الجبائي[1].

بالنسبة لتنمية الموارد البشرية، سيتعين على الإدارة الجبائية تطوير برامج تدريب وإعادة تدريب وتطوير موظفيها لتلبية المتطلبات الجديدة للإدارة الجبائية، خاصة التقنيات المعاصرة، والجباية الدولية وما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية والمجمعات الدولية. خاصة وأن الأساليب الاحتيالية المناخ التجاري الاقتصادي قد تأثرت بالعولمة، فهي في تغير سريع جدا، الأمر الذي يجعل من الإدارة الجبائية التقليدية تشكل عبئا على النظام الجبائي.

2- الفساد الإداري:

غالبا ما تتم الإشارة إلى تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فالفساد هو إساءة استخدام ممتلكات الدولة من قبل مسؤول لتحقيق مكاسب شخصية، حيث درست العديد من الأبحاث أن تحصيل الإيرادات الجبائية يعد أحد المجالات التي يرجح أن يحدث فيها الفساد أكثر، وذلك لوجود عدة عوامل تساهم في زيادة الفساد في النظام الجبائي[2]:

- نظام ضريبي معقد ومجزأ يزيد الطلب على الفساد. حيث يستفيد المدقق الجبائي والمكلف بالضريبة من القواعد المعقدة والقوانين والتنظيمات والإجراءات غير الواضحة، لأن التعقيد يسمح للمسؤولين باستخدام سلطتهم المرنة وزرع الفساد في النظام؛

- يؤدي تعقيد دفع الضرائب إلى الفساد، حيث يوفر المكلف بالضريبة الوقت.

- ارتفاع معدلات الضرائب عامل آخر يشجع على الفساد مما يشجع المكلف بالضريبة على التهرب من دفع الضرائب؛

- للانخراط في ممارسات فاسدة، يوازن الأفراد بين فوائدهم وخطر الكشف والعقاب، وينخرطون في أنشطة فاسدة إذا شعروا أن العقوبة المتوقعة صغيرة؛

- إن تدني رواتب موظفي الإدارة الجبائية يشجع على الفساد.

1 - DOUARI, A., & MERZAQ, M. (2017). LA REFORME DE L'ADMINISTRATION AU MAROC: CAS DE LA DIRECTION GENERALE DES IMPOTS. Revue d'Etudes en Management et Finance d'Organisation, 2(2). P10.

2 - SALHI, S. E., & Echaoui, A. (2020). Les effets de la corruption et la composition sectorielle sur la structure des recettes fiscales au Maroc: Essai de Modélisation Macroéconométrique. Repères et Perspectives Economiques, 4(2). P 27.

إن تعزيز قدرات الإدارة الجبائية على المستوى البشري والفني يمكن الدولة من تحسين صورة الحوكمة في مواجهة المستثمرين المحليين، الأجانب، حكومات البلدان الأخرى والمجتمع الدولي، حيث أن الضرائب تعتبر أحد العوامل الرئيسية في مؤشر دوافع الفساد الذي تستخدمه منظمة الشفافية الدولية بشكل واسع[1].

يرتبط الفساد الإداري بالغش الجبائي، حيث تسعى الشركات التي تمارس الغش الجبائي إلى تقديم الرشاوى من أجل إخفاء ممارساتها المخالفة للقانون[2]. يؤثر الفساد على هيكل الإيرادات الجبائية، وذلك من خلال تأثر الوعاء الجبائي وتعرضه إلى التآكل بسبب المحسوبية والفساد (العديد من الممارسات)، وبذلك لا فائدة من توفير الإمكانات البشرية والمادية إن كان الفساد منتشرا في وسط الإدارة الجبائية.

رابعا: بناء الثقة وخدمات جبائية أفضل:

تشير التجارب الدولية في مجال تحسين خدمات الإدارة الجبائية إلى أنه عندما يكون لدى المواطنين مواقف إيجابية تجاه الإدارة الجبائية والنظام الجبائي، فإن معنويات الضرائب وتحصيلها تكون أكبر بكثير[3]، حيث تؤدي المعاملة المحترمة والعادلة للمكلفين بالضريبة إلى احترام النظام الجبائي وتؤدي إلى التعاون. وعلى عكس ذلك فإن الغموض ونقص الكفاءة والظلم في التعاملات بين الإدارة الجبائية والمكلفين ينقص من الدافع الجوهري لدفع الضرائب.

يتضح أن التركيز الكبير من طرف الإدارة الجبائية على الامتثال الضريبي ومراقبة المخاطر الجبائية المتعلقة بالتصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة، قد يحقق بعض النتائج، لكن ليس بالدرجة التي تحققها الإدارة الجبائية عندما يصبح تركيزها أكبر على الخدمة المقدمة والعملاء (المكلفين بالضريبة)، الجودة والشفافية، وجعل عملية الامتثال غير مكلفة للطرفين (الإدارة الجبائية والمكلف). حيث يمكن قياس ذلك من خلال تقييم جودة الاستقبال المادي والهاتفي للمكلف، ومعالجة طلبات الحصول على معلومات[4].

فعندما تكون الإدارة الجبائية صادقة، عادلة، مصدر معلومات شفاف، مفيدة للمكلف وتعمل كمؤسسة خدمية، عندها تعامل المكلفين سيكون بصفتهم شركاء وليسوا أقل شأنا ضمن علاقة هرمية، حيث تزداد المعنويات الضريبية ويتكون لدى المكلفين حوافز أقوى لدفع الضرائب بأمانة.

1 - Pfister, M. (2009). Op.cit. P 18.
2 - Delavallade, C. (2007). Corruption publique: facteurs institutionnels et effets sur les dépenses publiques (Doctoral dissertation, Université Panthéon-Sorbonne-Paris I). P 167.
3 - Packard, T. G., Koettl, J., & Montenegro, C. (2012). Op.cit. P 166.
4 - Ouarezki, M. (2021). Le Role Du Systeme D'information Fiscle Dans L'amelioration De La Performance Et La Qualite Du Service Public Les Annales de l'université d'Alger 1, V 35 N° 01. P 969.

وبالتالي يدفع هذا السياق الإدارة الجبائية إلى تعزيز عملها حول ثلاثة محاور أساسية[1]: الشفافية، الكفاءة، والتوازن.

1- الشفافية:

تعتبر العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف من أكثر أنواع العلاقات بين الدولة والمكلف تعقيدا وحساسية، ومع ذلك فإنها تظل مهملة عند التعامل مع الشفافية الإدارية، في سنة 1988 أرسلت الإدارة الجبائية الامريكية أسس علاقة جديدة بين الادارة الجبائية والمواطن، حيث أصبحت الإيرادات الجبائية خدمة عامة حقيقية، مرتبطة بالمكلف بعلاقة تعاون بدلا من علاقة التبعية. حيث تم وضع قانون حقوق المكلف بعد هذا التقرير، وقد انتشر هذا الاتجاه في معظم أنحاء العالم متخذا أشكالا مختلفة وفقا للخصائص السياسية والمؤسسية المحلية[2].

فشفافية الإدارة الجبائية، وشفافية المعلومات التي تقدمها، من شأنه زيادة الثقة وتسهيل الامتثال الضريبي، وكذلك تسهيل عملية التحصيل الجبائي.

2- الكفاءة:

يتعلق الأمر بوسائل مكافحة الغش الجبائي، حيث تواجه معظم الإدارات الجبائية تحديا كبيرا. تسعى الدول التي توفير التمويل اللازم لأعمالها، وبهذا تسعى الإدارة الجبائية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، ليكون الهدف هو تحديد التجاوزات بشكل أفضل، من خلال الحصول على أكثر أدوات الكشف عن الاختلالات في التصريحات الجبائية.

فتوجيه جهود الإدارة الجبائية نحو خدمات جبائية عالية الجودة، من خلال وضع إجراءات مبسطة في خدمة المكلفين، من أجل تسهيل الوصول إلى الخدمات الجبائية، تبسيط الإجراءات الجبائية والإدارية، وتحسين جودة دعم المكلفين بالضريبة. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن انشاء إدارة خدماتية حقيقية من شأنه أن يهدئ العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف، ويجعل من الممكن تهيئة مناخ من الثقة بين الطرفين يكون مناسبا لتطوير الامتثال الضريبي، والحد من التهرب والغش الجبائي. هذا ما سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الجبائية وتقليل تكاليف التدقيق الجبائي وكذلك إدارة ضريبية أكثر كفاءة[3].

---

1 - SIVIEUDE, O. (2016). France : de l'optimisation à la fraude - État des lieux, IGPDE (Institut de la gestion publique et du développement économique France), Rencontres économiques : L'action publique face à l'optimisation, l'évasion et la fraude fiscales 15 mars 2016. P 04.

2 - Alvarez, V. S. (2007). Transparence et crise de légitimité de l'administration fiscale française: la publicité des rescrits. Éthique publique. Revue internationale d'éthique sociétale et gouvernementale, 9(2). P 02. https://journals.openedition.org/ethiquepublique/1756?lang=en

3 - IDDIR, M., & ZERGOUNE, M. (2021). Impact de la Modernisation de l'administration Fiscale sur l'efficacité de l'administration Fiscale et la Conformité Fiscale des Contribuables en Algérie Impact of the Modernization of

3- التوازن:

يتم أحيانا انتقاد الإدارة الجبائية لكونها قاسية جدا، وأحيانا لكونها ضعيفة للغاية. ينتقدها البعض لتطبيقها الكثير من العقوبات، خاصة على الشركات، وينتقدها آخرون لعدم وجود رد فعل منها بما فيه الكفاية لأنه من الضروري تكييف أسباب الرقابة مع كل من القضايا التي لا تتعلق بالغش والتهرب[1]. لذلك يجب أن يكون لدى الإدارة الجبائية الأساليب المناسبة لحالات الخطأ وليس الغش، حتى لا تؤدي إلى رفض التدقيق الضريبي والتشكيك في مبدأ المساواة أمام الضريبة، حيث يجب أيضا تطوير الوقاية حتى لا يتكاثر المحتالون.

المطلب الرابع: تحسين التحصيل الجبائي:

عملية التحصيل الجبائي عبارة عن مجموعة الإجراءات الناتجة عن تطبيق مختلف التشريعات الجبائية والتنظيمية، التي تسعى إلى انهاء العملية الجبائية بقبض مبالغ الضريبة من طرف المكلف الذي يفي بديونه الضريبية المفروضة عليه في الوقت المحدد[2].

يمكن تعريف التحصيل الجبائي على أنه جميع الإجراءات والعمليات التي تضمن بشكل ملموس دفع الضرائب لخزينة الدولة.

ولمعالجة وتحسين التحصيل الجبائي يجب الأخذ في الاعتبار عناصر معينة[3]:

- من سيتعين عليه دفع الضريبة، أي التمييز بين المكلف والمسؤول عن فرض الضريبة؛
- ضرورة تحديد كيفية دفع الضريبة، أي التمييز بين الضريبة العينية والضريبة على الأموال؛
- من الضروري تحديد مواعيد دفع الضريبة وبالتالي التمييز بين فترة الدفع وفترة التحصيل.

يضمن التحصيل الجبائي الفعال دفع جميع المكلفين نصيبهم العادل من الضرائب، ولتحصيل الضرائب الفعال على الإدارة الجبائية من جهة والمكلفين بالضريبة من جهة أخرى. ومن أجل تحصيل الإيرادات الجبائية بشكل عادل يجب اتباع السياسات الجبائية الملائمة مع وجود إدارة جبائية قادرة على القيام بهذه المهمة بأقل مستوى من التكاليف.

Tax Administration on Efficiency of Tax Administration and Tax Compliance of Taxpayers in Algeria. Revue Algérienne de développement économique, 8(01). P 293.

1 - Lamy, V. (2021). L'équilibre de l'abus de droit en matière fiscale: entre insécurité juridique objective et recherche de confiance légitime. Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger, (5), P 1224.

2 - Kharoubi, H., Djillali, A. (2021). Le recouvrement de l'impôt en Algérie: Obstacles et solutions.Le Cahiers du MECAS, V°17 N°2. P 162.

3 - Boyer, A. (2020). Chapitre 6. Le recouvrement de l'impôt. Dans : , A. Boyer, Introduction au droit fiscal. Paris: Ellipses. P 65.

لا يمكن الاعتماد فقط على توسيع الوعاء الجبائي وتبسيط عملية دفع الضريبة، فمن الضروري أيضا إعطاء أهمية كبيرة للعلاقة بين المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية[1]. فالأشخاص الذين يثقون في حكومتهم هم الأكثر دعما للإصلاحات الجبائية وأكثر استعدادا لدفع الضرائب، وعلى عكس ذلك فإن الضغط الضريبي المرتفع على المكلف والضرائب غير العادلة والعلاقات المشبوهة بين المكلف ومسؤولي الإدارة الجبائية كلها مظاهر تدل على انعدام الثقة في النظام الضريبي. حيث تعتبر نسبة تحصيل الضرائب المنخفضة من أبرز مظاهر نقص الثقة في النظام الجبائي.

الفرع الأول: أوجه القصور الرئيسية في تحصيل الضرائب:

تقع مسؤولية تعبئة الموارد العامة لأي دولة على عاتق المؤسسات العامة المختصة لذلك، وهذا من أجل ضمان الأداء الطبيعي لمصالحها. بالإضافة إلى ذلك تعاني العديد من الدول لاسيما الدول الغنية بالموارد الطبيعية، من ظاهرة عدم الالتزام الضريبي، أمام وجود العديد من الإجراءات التي في متناول المسؤولين لتحصيل الديون الضريبية الغير محصلة. كل هذا يرجع إلى:

- الصعوبات التنظيمية والفنية والوظيفية التي تعاني منها معظم الإدارات الجبائية؛
- الحجم الكبير للمهام التي على الإدارة الجبائية القيام بها، لا سيما الصناديق ومسك المحاسبة؛
- إضافة إلى حجم العمل تعاني الإدارات الجبائية من نقص الموارد البشرية والمادية لمتابعة ملفات التحصيل، والمتابعات القضائية اللازمة لذلك؛
- عدم حماية سلامة أعوان الإدارة الجبائية من المخاطر أثناء أداء واجباتهم خاصة في الإجراءات القسرية، مثل الحجز واغلاق المباني التجارية؛
- ضعف التبادلات المعلوماتية بين مختلف الإدارات العمومية والإدارة الجبائية، بالمعلومات المفيدة في المجال الجبائي، خاصة قطاع البنوك.

الفرع الثاني: إجراءات تحسين كفاءة تحصيل الضرائب:

من أجل تفادي الخسائر في الحصيلة الجبائية، والخسائر الناتجة عن المنازعات الجبائية التي تخسرها الإدارة الجبائية، يتعين عليها تحديث نماذج الاخضاع للضريبة، التي تهدف أساسا لاتخاذ الإجراءات القسرية[2].

1 - Estzvao, M., Kochhar, K., Olowo-okere, E. (2022). Gagner la confiance du contribuable pour augmenter les recettes fiscales. Banque mondiale blogs. Article sur le site https://blogs.worldbank.org , consulté le 09-08-2023 à 18:40. https://blogs.worldbank.org/fr/voices/gagner-la-confiance-du-contribuable-pour-augmenter-les-recettes-fiscales .

2 - Mahtout, S. (2019). Le système du recouvrement fiscal en Algérie: Analyse et évaluation des performances. Revue Algérienne de Recherches et d'Etudes, Volume 2, N°01. P 156.

– تقديم الدعم الأفضل للمكلفين بالضريبة من خلال احترام ضماناتهم التي تعتبر ركيزة أساسية في مجال الامتثال الضريبي، وبالتالي إنشاء مجتمع ضريبي مساهم في الإيرادات العامة؛

– انشاء خدمات استقبال وهيكلة الإدارة الجبائية التي تستغل المعلومات الجبائية بكفاءة، لأن المعلومات الضريبية هي ما تبرر به الضرائب المفروضة من خلال الشفافية في الحقوق والالتزامات الخاصة بالمكلف؛

– تكثيف الأيام الدراسية، اللقاءات والندوات التي من شأنها جمع كل الفاعلين (أرباب العمل، النقابات، الحكومة والصحافة)، من أجل إعطاء أهمية للضرائب؛

– دعم الإدارة الجبائية بالموارد البشرية المؤهلة والموارد المادية، والتقنيات المعلوماتية اللازمة لمواكبة التطور التكنلوجي.

الفرع الثالث: التكلفة الإدارية لتحصيل الضرائب:

من المجالات التي ينبغي تحسينها، من أجل تحسين التحصيل الجبائي، هو كفاءة التحصيل الجبائي، إذ أن عملية التحصيل الجبائي المكلفة لخزينة الدولة لا تعتبر ناجعة، بل تعتبر إيراداتها المحققة ذات تكلفة عالية، وهو ما يضعف من قيمة التحصيل الجبائي.

التكلفة الإدارية للتحصيل الجبائي هي بالتأكيد التكلفة الأكثر وضوحا، فهي الناتج ببساطة عن حقيقة أن الدولة يجب أن تمول الإدارة الجبائية (أجور العمال، مباني، صيانة، رقابة جبائية ...)، وذلك مقارنة بما تحصله من ضرائب.

فمن المستحسن محاولة التقليل من التكلفة الإدارية على التحصيل، حيث يجب تحليل التكلفة والعائد لهذه الخدمة العمومية[1]. فالإدارة الجبائية تقدم خدمة عمومية في مجال تحصيل الإيرادات الجبائية، فعلى الدولة مقارنة التكاليف المصروفة في مجال الضريبة مع الحصيلة الجبائية من أجل معرفة أوجه القصور ومحاولة معالجتها.

الفرع الرابع: دور تكنولوجيا المعلومات:

تعتبر الوسائل الحديثة التي توفرها التكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات، العديد من الفرص للإدارة الجبائية، من أجل تقليص النفقات الجبائية الخاصة بالتحصيل الجبائي، حيث تختصر الوقت والجهد والأموال من أجل تحصيل جبائي فعال، وقليل التكلفة.

1 - Beaud, M., Blayac, T., Bougette, P., Khoudmi, S., Mahenc, P., & Mussard, S. (2013). Op.cit. P 17.

يعتبر الفساد أكبر مثبط لعملية التحصيل الجبائي[1]، فغياب الأنظمة الرقابية اللازمة على عمل مسؤولي وموظفي الإدارة الجبائية من شأنه أن يلحق أضرارا كبيرة بالحصيلة الجبائية.

يساهم تعقيد القانون الجبائي والإجراءات الجبائية في تفشي الفساد في الإدارة الجبائية، وذلك لقدرة المسؤولين على عملية التحصيل الجبائي القيام بعمليات احتيالية من شأنها تعديل الوضعيات الجبائية للمكلفين بالضريبة، مقابل الرشوة والامتيازات. كل هذا أمام المستوى المتدني للأجور وضعف الامتيازات والتحفيزات المقدمة للموظفين.

أيضا تعقيد إجراءات الإعفاءات والتخفيضات الجبائية، يساهم في سهولة استغلالها من الطرفين (المكلف وموظفي الإدارة الجبائية)، وكمثال عن ذلك الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة TVA[2]، حيث أن تعقيد الإجراءات الخاصة بها وكثرة القوانين المتعلقة بالفئات المعفاة منها، إضافة إلى وجود المعدل المخفض للرسم، كل هذه التعقيدات تعطي الثغرات من أجل التحايل. الأمر الذي يؤثر سلبا على الحصيلة الجبائية.

تعتبر الرقمنة واستعمال الوسائل المعلوماتية والبرامج الحديثة، أداة تنظيمية ورقابية في نفس الوقت، فهي من الأدوات المتاحة لمحاربة الفساد من خلال رقمنة الخدمات العامة[3]. فرقمنة العمليات الجبائية، يصعب من مهمة الفاسدين، وذلك لصعوبة تعديل الوضعيات الجبائية، أو التلاعب في التصريحات الجبائية، وذلك نظرا لترابط المعلومات الجبائية بين المكلفين بالضريبة نتيجة استغلال تكنولوجيا المعلومات في مجال الكشف، الوعاء، التصفية والتحصيل الجبائي.

المطلب الخامس: قبول الضريبة:

في الوقت الذي تتزايد فيه التحديات التي تواجه السياسات الجبائية المقترحة من طرف الحكومات المتعاقبة، وبتزايد صعوبتها، أصبحت مسألة موافقة المكلفين على الضرائب موضوعا أكثر تعقيدا.

من الناحية السياسية، فإن الخوف من عدم رضا الشعب على النظام الجبائي الحالي سيؤدي إلى ضرورة الأخذ بأسباب الإصلاحات الجبائية اللازمة. كرست المادة 14 من إعلان حقوق الانسان والمواطن لسنة 1789 بفرنسا مبدأ الموافقة على الضرائب من خلال النص على أن "لجميع المواطنين الحق في التأكد، بأنفسهم أو من

1 - SALHI, S. E., & Echaoui, A. (2020). Les effets de la corruption et la composition sectorielle sur la structure des recettes fiscales au Maroc: Essai de Modélisation Macroéconométrique. Repères et Perspectives Economiques, 4(2). P 30

2 - World Bank. (2012). Fighting corruption in public services: chronicling Georgia's reforms. The World Bank 66449. P 26.

3 - SALHI, S. E., & Echaoui, A. (2020). Op Cit. P 41.

خلال ممثليهم، من الحاجة إلى الضرائب والمساهمات العامة، الموافقة عليها بحرية ومراقبة استخدامها وتحديد النسب، الاوعية، التحصيل والآجال"[1].

الفرع الأول: الموافقة التشريعية للشعب على الضرائب:

"لا تحدث أيه ضريبة إلا بمقتضى القانون، كل المكلفين بالضريبة متساوون أمام الضريبة، ويحدد القانون حالات وشروط الإعفاء الكلي أو الجزئي منها. الضريبة من واجبات المواطنة، كل فعل يهدف إلى التحايل على مبدأ المساواة بين المكلفين بالضريبة، يعد مساسا بمصالح المجموعة الوطنية. يعاقب القانون التهرب والغش الجبائي"[2].

"الشعب حر في اختيار ممثليه"[3].

"يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، يمارس الشعب هذه السيادة أيضا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين"[4].

"يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون (75) يوما من تاريخ إيداعه"[5].

من بين المؤسسات التي يختارها الشعب، البرلمان بغرفتيه، حيث تصدر الضرائب فقط بموجب قانون المالية الذي يصوت عليه نواب البرلمان، ممثلين عن الشعب، حيث يعتبر ذلك بمثابة موافقة على كل الضرائب والرسوم المدرجة في قانون المالية، كما أضافت المادة 09 من دستور 2020 عن هدف المؤسسات التي يختارها الشعب، في ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية، تشجيع بناء الاقتصاد المتنوع الذي يثمن قدرات البلد، وحماية الاقتصاد الوطني من أي أشكال التلاعب، أو الاختلاس، أو الرشوة، أو التجارة غير المشروعة.

إن ذكر التجارة غير المشروعة مع الممارسات المتعلقة بالتهرب الجبائي، يوضح الارتباط بين الاقتصاد الموازي الذي يشكل كل أنواع هذه الممارسات، وبين الامتثال الضريبي للمواطنين.

تزايد تعقيدات التشريعات الجبائية، قد يحسه بعض ممثلي الشعب نزعا تدريجيا لسلطتهم على اختيار الضرائب الأمثل للشعب، خاصة وأن الضريبة من جانبها الفني والتقني يجعل في بعض الأحيان البرلمانيين يلاحظون أن دورهم محدود، حيث أنهم لم يعودوا في وضع يسمح لهم باقتراح تعديلات كاملة وقائمة على القانون.

1 - Delalande, N. (2009). Le consentement à l'impôt en France : les contribuables, l'administration et le problème de la confiance: Une étude de cas en Seine-et-Oise (années 1860 - années 1930). Revue d'histoire moderne & contemporaine, 56-2, P135.

2 - الدستور الجزائري. (2020). المادة 82، مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري. العدد 82. ص 19.

3 - الدستور الجزائري. (2020). المادة 12، نفس المرجع. ص 08.

4 - الدستور الجزائري. (2020). المادة 08، نفس المرجع. ص 08.

5 - الدستور الجزائري. (2020). المادة 146، نفس المرجع. ص 33.

من المهم التأكيد أن الموافقة في الأمور الضريبية تتكون من عنصرين: أحدهما قانوني والآخر اجتماعي. من ناحية أخرى لكي يتم تأسيس الضريبة بشكل قانوني يجب فرض الضريبة بالشكل والهيئة المنصوص عليها في الدستور، بعدها يمكن التحدث عن قبول والموافقة عليها[1]. وعلاوة على ذلك تشير الموافقة الضريبية أيضا إلى القبول الفردي للضريبة، وفي هذه الحالة نتحدث عن الموافقة على الضريبة أنها مسألة ارتباط نفسي، حيث يؤدي المواطن واجبه الضريبي.

الفرع الثاني: تحدي تعبئة المكلفين بالضريبة:

يعتبر تطور التهرب الضريبي والشكوك حول المساهمة المتطابقة لمختلف الفئات الاجتماعية المهنية، سببا في نقص الثقة التي بدونها يصعب الحصول على امتثال ضريبي من طرف المكلفين بالضريبة[2]، كما أن زيادة الضغط الجبائي والصعوبات الإدارية والاعتقاد السائد لدى الرأي العام أن الدولة لا تمتلك وسائل الرقابة الفعالة لقمعه، كل هذه العوامل ساهمت في ظهوره.

من حيث المبدأ، يجب أن يتمتع المواطنون برؤية كافية لإدراك العواقب والقضايا المتعلقة باعتماد معيار ضريبي جديد أكثر وضوحا، فهو أكثر الشروط الأساسية لضمان الامتثال والموافقة على الضرائب[3].

تسعى الحكومات إلى تفادي الوصول إلى مرحلة فقدان الضريبة لشرعيتها وتزايد الشعور باللاعدالة الضريبية، وذلك من خلال الإصلاحات الجبائية المتتالية، والتي يهدف أغلبها لتحقيق المصلحة المشتركة بين الخزينة العمومية وتعبئة المكلفين بالضريبة ومحاولة رفع قبول الضريبة والامتثال الجبائي للمكلفين.

يمكن للمفاهيم الاقتصادية أن تكون الحجة الأكثر اقناعا، التي تستغلها الدولة في تعبئة المواطنين للالتفاف حول القانون الجبائي، وذلك بإقناع ممثلي الشعب بأن التعديلات الجبائية في قانون المالية هدفها الرئيسي هو الإصلاحات الاقتصادية، التي تلعب دورا في تحسين الحياة اليومية للفرد، وتساهم في تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي في البلاد[4]. يؤثر الاقتصاد على القرارات السياسية، خاصة إذا تعلق الأمر بارتفاع الأسعار أو بالضرائب الفردية، أو المنتجات المتعلقة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع مثلا الحبوب.

1 - Dominici, L. (2020). Vers une «nouvelle forme» de consentement à l'impôt pour pérenniser la démocratie. Gestion & Finances Publiques, (6), P 79.
2 - Delalande, N. (2009). Op.cit, P161.
3 - Blin, M. (2014). Les conséquences de la chute du secret bancaire. Revue de fiscalité de l'entreprise N° 4/2014, l'entreprise de l'Université Paris-Dauphine. P 06.

4 - Pérez, X. (2011). Op.cit. P 70.

الفرع الثالث: الشفافية المالية وشعبية الضريبة:

تحث المؤسسات الأكثر شفافية السياسيين وصانعي القرار على بذل جهد أكبر، مما يجعل الناخبين أكثر استعدادا لتكليف السياسيين بالأموال العامة، بهذا المعنى يمكن القول أن تأثير الشفافية يكمن في تعزز مصداقية الحكومة، فالشفافية تزيد من درجة شعبية الحكام[1].

تعرف الشفافية في المالية العامة على أنها "الانفتاح على عامة الناس بشأن هيكل الحكومة ووظائفها، أهداف السياسة المالية، وحسابات القطاع العام والتوقعات، فهي تشمل الوصول السهل إلى معلومات موثوقة وشاملة وفي الوقت المناسب ومفهومة ... معلومات قابلة للمقارنة عن الأنشطة الحكومية ... حتى يتمكن الناخبون والأسواق المالية من تقييم الموقف المالي للحكومة بدقة والتكاليف والفوائد الحقيقية للأنشطة الحكومية، بما في ذلك الآثار المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية"[2].

تتسبب إذا شفافية تعاملات المؤسسات العمومية، في زيادة الثقة في الحكومة، وبالتالي الثقة في استخدامها للإيرادات العامة في تغطية الحاجات العامة للمواطنين، ومنه تصبح للضريبة قبولا من طرف المواطنين، وهم واثقون في أن الحكومة سوف تستغل الإيرادات الجبائية أحسن استغلال.

من خلال التعريف، تشير الشفافية إلى مدى فائدة وثائق الميزانية، فهي الإجابة على أسئلة مثل هل توفر البيانات المالية معلومات شاملة يمكن التحقق منها؟ وهل يمكن تصديق الأرقام المبلغ عنها؟

الفرع الرابع: سلوك المكلف بالضريبة:

قرار التصريح الجبائي هو قرار يتخذه المكلف بالضريبة في ظل عدم اليقين، والسبب في ذلك هو أن عدم التصريح بالدخل الكامل للفرد إلى الإدارة الجبائية لا يؤدي دائما إلى رد فعل في شكل عقوبة، حيث يجد المكلف بالضريبة نفسه أمام الاختيار بين استراتيجيتين: الأولى يجوز له من خلالها التصريح بدخله الفعلي، أما الثانية، يمكن له التصريح بأقل من دخله الفعلي[3]. فإذا اختار الاستراتيجية الثانية تتوقف معاقبته على ذلك على ما إذا سيتم التحقيق معه من قبل السلطات الجبائية أن لا، فإن لم يخضع للرقابة الجبائية، فمن الواضح أنه أفضل حالا مما هو عليه في ظل الاستراتيجية الأولى، أما إذا خضع للتحقيق فهو في حالة أسوء من حالته في الاستراتيجية الأولى.

1 - Alt, J. E., Lassen, D. D., & Skilling, D. (2002). Fiscal transparency, gubernatorial approval, and the scale of government: Evidence from the states. State Politics & Policy Quarterly, 2(3), P 235.
2 - Craig, M. J., & Kopits, M. G. (1998). Transparency in government operations. International monetary fund. P 01.
3 - Allingham, M. G., & Sandmo, A. (1972). Op.cit, P 324.

أولا: مواجهة الدولة مع المكلف بالضريبة، لعبة المعلومات غير الكاملة

يؤدي المكلف بالضريبة واجبه الضريبي عن طريق التصريح بمداخيله أمام الإدارة الجبائية، وبناء على دخله تقرر إدارة الضرائب ما إذا كانت ستخضعه لعملية التدقيق أم لا، مع العلم ان المكلف يعرف الاستراتيجية التي سيختارها في الأخير[1]. ففي الحالة الأولى لا يخضع للتدقيق وتنشأ مسؤوليته عن الدخل الذي صرح به فقط، أما في الحالة الثانية ومع وجود التدقيق سيتم الكشف عن دخله الحقيقي، ثم يتم حساب دينه الضريبي على أساس هذا الدخل مع العقوبات التي يحددها القانون.

يمكن تقسيم المكلفين بالضريبة إلى مجموعتين:

– المجموعة الأولى: تتوافق مع المكلفين الذين يتبعون استراتيجية الاحتيال، وبهذا فهم متهربون محتملون، وهم الذين يقارنون الفوائد والتكاليف نتيجة اختيارهم لهذه الاستراتيجية، وهو ما يسمى باقتصاد الجريمة، فهم يتصرفون فقط من اجل زيادة أرباحهم المتوقعة إلى الحد الأقصى، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال الكشف عن هذا السلوك؛

– المجموعة الثانية: تتألف هذه المجموعة من المكلفين النزيهين، لذلك يصرحون بدخلهم بكل صدق دون مراعات مصالحهم المالية.

يعتبر هذا التقسيم الخطوة الأولى في دراسة سلوك المكلف بالضريبة، وحجم فرصتهم للتهرب من الضريبة.

ثانيا: الأخلاق الضريبية، العدالة وقرار التهرب الجبائي

أحد أهم امتدادات النموذج القياسي للتهرب الجبائي هو جاذبيته للتكلفة غير المالية للامتثال الضريبي، حيث أيدت العديد من الدراسات وجود صلة فعالة بين عدالة/ظلم الأنظمة السياسية أو الجبائية أو المؤسسية أو الاقتصادية وبين سلوك المواطنين الصالح/السيئ، حيث تؤكد هذه الأبحاث على تأثير القوانين التي تؤثر على قرار المكلف بشأن مقدار الدخل الذي يريد إخفاءه[2].

تختلف التكاليف غير المالية من خلال تسميتها (الأخلاق الضريبية، التكلفة النفسية، الوصمة الاجتماعية، الأعراف الاجتماعية، السمعة، الواجب المدني ...)، لكن جميعها يتجه إلى معنى موحد وهي الأخلاق الضريبية، التي تشمل الدوافع الاجتماعية والنفسية المختلفة للمواطنين لدفع الضرائب.

1 - Bazarat, C. (2000). Op.cit. P 210.
2 - Dell'Anno, R. (2009). Tax evasion, tax morale and policy maker's effectiveness. The Journal of Socio-Economics, 38(6), P 989.

حيث أن الامتثال الضريبي يسيره عقد ضريبي نفسي بين المواطنين والإدارة الضريبية، أما عن ارتباط الأخلاق الضريبية بالعوامل الاقتصادية فقد صنفت دراسة Feld & Frey ثلاث عوامل رئيسية تشكل الأخلاق الضريبية[1]:

- التبادل المالي، حيث يحصل المكلفون بالضريبة على خدمات عامة مقابل مبالغ الضرائب التي يدفعونها؛
- الإجراءات السياسية التي أدت إلى هذا التبادل؛
- العلاقة الشخصية بين المكلف بالضريبة ومسؤولي الإدارة الجبائية.

على الرغم من أن مبادئ العدالة الأفقية والعمودية تبدو أنها توفر أساسا لتصميم نظام جبائي عادل، إلا أن فكرة الأفراد في نفس الوضع الاقتصادي يجب أن يتحملوا عبئا متساويا لا تصلح في جميع الحالات. فالناشطون في الاقتصاد الموازي لا يصرحون بمداخيلهم ولا يخضعون للمقارنة حسب معيار العدالة، وكذلك المتهربون من الضريبة الذين يفترض أنهم يستفيدون من الخدمات العامة يصبحون منافسين جنبا إلى جنب مع المكلفين بالضريبة الملتزمين بواجباتهم الضريبية، ويتعاملون مع نفس الإدارة الجبائية[2].

ثالثا: اللغز الحقيقي للامتثال الجبائي: لماذا يدفع المواطنون الضرائب، وليس لماذا يتهربون من دفعها؟

يعتبر نهج التكلفة والعائد التقليدي الذي اتخذه الاقتصاديون لفحص الامتثال الجبائي غير كاف، كإطار لفهم سبب دفع المواطنين للضرائب، بدلا من ذلك يجب توسيع النموذج الاقتصادي من خلال ادخال جوانب السلوك والتحفيز والتي تندرج ضمن العنوان العام للاقتصاد السلوكي[3].

قد تساعد القاعدة الاجتماعية للامتثال، أو الأخلاق الضريبية في تفسير سبب الامتثال الجبائي للمواطنين بشكل طوعي. إذا كانت الاخلاق الضريبية عاملا محددا ورئيسيا في تعزيز الامتثال، فإن مجموعة متنوعة من السياسات ستساعد في تقليل التهرب الجبائي. بالتالي فإن تحسين معرفة أسباب ونتائج الأخلاق الضريبية يمكن أن يؤدي إلى سياسة جبائية أقوى من خلال الامتثال الطوعي الأقوى.

يعتبر نموذج Allingham & Sandmo لسنة 1972، النموذج النظري الأساسي المستخدم في جميع الأبحاث تقريبا حول الامتثال الجبائي، والذي يعرف بنموذج اقتصاديات الجريمة[4]، حيث يظهر الدافع الفردي للفرد في أن يحقق أقصى فائدة متوقعة من مقامرة التهرب الجبائي، ويوازن بشكل منطقي بين فوائد الغش الناجح

1 - Feld, L. P., & Frey, B. S. (2007). Tax compliance as the result of a psychological tax contract: The role of incentives and responsive regulation. Law & Policy, 29(1), P 104.
2 - Lemieux, P. (2007). Op.cit. P 18.
3 - Packard, T. G., Koettl, J., & Montenegro, C. (2012). Op.cit. P 123.
4 - Alm, J. (2013). Expanding the theory of tax compliance from individual to group motivations. Working paper 1309 Tulane economics working paper series, P 03.

والاحتمال الخطير بالكشف والعقاب، ويدفع الفرد الضرائب لأنه يخشى الكشف عن تحايله والعقاب المترتب عنه، في حالة ما لم يبلغ عن كل دخله.

الأمر الذي تأكده بعض الدراسات على العلاقة العكسية بين الأخلاق الضريبية والاقتصاد الموازي، التي أشارت إلى أن انخفاض الأخلاق الضريبية يزيد من نسبة حجم الاقتصاد الموازي في الناتج المحلي الإجمالي. فالأخلاق الضريبية يمكنها أن تفسر الدرجة العالية للامتثال الضريبي، حيث سيعطي المواطنون المزيد من الدعم للدولة التي تتصرف بصفتها الموزع العادل للثروات، حيث يتم تعزيز دافعهم لدفع الضرائب وبالتالي تزيد أخلاقهم الضريبية[1].

رابعا: وضوح التزامات المكلف بالضريبة

إذا لم يفهم المكلفون ماهي التزاماتهم فسوف يعتبرون أي تدخل يهدف إلى جعلهم يحترمون هذه الالتزامات تصرفا غير عادل في حقهم، لذلك فإن الخطوة الأولى في النظر في كيفية معالجة حالة عدم الامتثال الجبائي هي فحص ما إذا كان قد تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتوضيح التزامات المكلف (الشفافية، سهولة الفهم، البساطة، عدم الغموض).

وفي هذا الصدد ينبغي توفر العناصر التالية[2]:

- وضوح التشريع، فإذا كان غير واضح يجب معرفة نقاط ضعفه ومعالجتها؛
- وضوح المتطلبات الإدارية التي تفرضها مصلحة الضرائب؛
- مدى وضوح التنظيمات التي تفسر التشريعات الجبائية، وسهولة الوصول إليها؛
- وجود مصادر معلومات يمكن للمكلف بالضريبة أخذ المعلومة منها وباللغة التي يفهمها؛
- وجود الوسائل الإعلامية لتبليغ المكلفين بالمستجدات الجبائية؛
- توفر خدمات دعم فعالة للمكلف بالضريبة من خلال خلايا الاستعلام ووسائل الاتصال؛
- إمكانية وجود وسائل لإعلام المكلفين بالضريبة الذين يوشكون على مخالفة التزاماتهم.

1 - Torgler, B. (2005). Tax morale and direct democracy. european Journal of Political economy, 21(2), P 530.
2 - OCDE. (2004). Note d'orientation - Gestion du risque d'indiscipline fiscale : Gérer et améliorer la discipline fiscale. Forum sur l'administration de l'impôt, Sous-groupe sur la discipline fiscale, CENTRE DE POLITIQUE ET D'ADMINISTRATION FISCALES CPAF. P 53.

المطلب السادس: محاربة التهرب والغش الجبائي:

تتضرر الإيرادات الجبائية كثيرا نتيجة السلوكيات الاحتيالية ذات الطابع الجبائي، حيث تخسر الحكومة الكثير من الأوعية الجبائية، والحصيلة الجبائية نتيجة التهرب والغش الجبائي. لذلك فكفاءة الإدارة الجبائية وفعالية النظام الجبائي تقاس بنقص هذه الخسائر ومدى القدرة على الكشف عنها ومعاقبة مرتكبيها. وذلك بهدف استعادة تلك الخسائر.

الفرع الأول: العقوبات الخاصة بالتهرب والغش الجبائي:

ترتبط عقوبات التهرب الجبائي بمدى الاقتصاد الموازي والتهرب الجبائي، حيث تؤدي العقوبات الأكبر إلى تقليل حجم الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي[1].

سنحاول تلخيص القوانين الجبائية الخاصة بعقوبات التهرب والغش الجبائي في النظام الجبائي الجزائري:

أولا: التدابير الجبائية لمحاربة الغش الجبائي في قانون المالية 2023

– المادة 34 وسعت مجال اجراء التحقيق المعمق للوضعية الجبائية الشاملة ليشمل الضريبة على الثروة، وذلك من أجل تعزيز وسائل تدخل الإدارة الجبائية في مجال مراقبة التزامات تصريح ودفع الضريبة على الثروة، للأشخاص الطبيعيين الخاضعين لهذه الضريبة، وبذلك سيتم اجراء عملية الرقابة في مجال التحقيق المعمق للوضعية الجبائية، على الضريبة على الدخل والضريبة على الثروة في آن واحد.

– المادة 36 من قانون المالية 2023 كفلت ممارسة حق الاسترداد في حالة سحب جزئي أو كلي للمزايا الجبائية المتعلقة بمختلف الأنظمة التفضيلية. ففي حالة السحب الجزئي أو الكلي للمزايا الجبائية الممنوحة في إطار مختلف الأنظمة التفضيلية، يتم احتساب أجل الاسترداد اعتبارا من تاريخ توقيع قرار السحب من طرف السلطة الإدارية المختصة.

ثانيا: عقوبات التهرب والغش الجبائي في الجزائر

– عدم الإشارة بصفة منفصلة عن المبالغ الخاصة بالمداخيل خارج الجزائر المقتطعة من المصدر، المشار إليها في المواد 33، 60، 74 من ق ض م ر م)، يعتبر اغفالا ويطبق عليه زيادة ب 25 % من مبلغ الاقتطاعات. (المادة 134 من ق ض م ر م)؛

1 - Arsić, M., Arandarenko, M., Radulović, B., Ranđelović, S., & Janković, I. (2015). Op.cit, P 26.

– عدم تقديم التصريح من طرف المؤسسة الأجنبية وفقا للنموذج الخاص، في الآجال المقررة، يترتب عليه فرض غرامة قدرها 01 مليون دج. وترفع هذه الغرامة إلى 10 مليون دج في حالة عدم إيداع الكشف في أجل 30 يوم من تبليغ الاعذار. (المادة 163 من ق ض م ر م)؛

– يترتب عن كل مرة يتم فيها الكشف عن اغفال أو عدم صحة الوثائق والمعلومات التي تقدمها المؤسسات الأجنبية غرامة جبائية تتراوح بين 1000 و10'000 دج. (المادة 164 ق ض م ر م)؛

– عدم تقديم تصريح بالوجود للمكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات والدخل الإجمالي والضريبة الجزافية الوحيدة، خلال 30 يوما الأولى من بداية نشاطهم، غرامة 30'000 دج. (المادة 194 من ق ض م ر م)؛

– عدم إيداع كشف يتضمن معلومات المستفيدين من مدفوعات أتعاب، مصاريف وإتاوة بكل أنواعها، حسب المادة 176 من ق ض م ر م، يترتب عليه غرامة بضعف (X2) النسبة القصوى للضريبة على الدخل الإجمالي على المبالغ المدفوعة او الموزعة. (المادة 194–2 من ق ض م ر م)؛

– عدم تأكد المكلف من أرقام التعريف الجبائية للشركاء التجاريين، وعدم تقديم الوثائق المحاسبية عند الطلب، يترتب عنه غرامة جبائية 50 % من مبلغ كل عملية مصرح بها وفق المواد 176 و224 من ق ض م ر م. (المادة 194–4 من ق ض م ر م) ؛

– عدم تقديم جدول السيارات السياحية المقيدة في أصول المكلف بالضريبة، وبالنسبة للمؤسسة الأجنبية عدم تقديم نسخة من العقد المبرم أو تعديلاته في الأجل المحدد، تترتب عليه غرامة جبائية 500'000 دج. (المادة 194–5 ق ض م ر م) ؛

– عدم التصريح بمبلغ رقم الأعمال المحقق بتفصيل العمليات التي تستفيد من تخفيض، وعمليات البيع بالجملة، بالإضافة إلى معلومات الزبائن المفصلة حسب المادة 224–1 من ق ض م ر م، يترتب عنه فرض غرامة جبائية 2 % من رقم الأعمال السنوي للسنة المعنية. (المادة 194–6 ق ض م ر م) ؛

– مخالفة شروط الاستفادة من الامتيازات الجبائية على الاستثمارات، يترتب عليه سحب الاعتماد والتجريد من الاستفادة من الامتياز، بالإضافة إلى عقوبة التأخير عن الدفع حسب المادة 402 من ق ض م ر م. (المادة 194 مكرر) ؛

– في حالة الكشف عن التلبس التي يكتشفها أعوان الرقابة الجبائية، تفرض غرامة مالية 600'000 دج. يرفع هذا المبلغ إلى 1'200'000 دج في حال تجاوز مبلغ رقم الاعمال 800'000 دج بالنسبة للضريبة الجزافية

الوحيدة IFU. بالإضافة إلى جنحة التلبس الجبائي التي تحرم صاحبها من الاستفادة من الضمانات المقدمة بموجب المواد 19، 156 و158 من ق إ ج. (المادة 194 مكرر1) ؛

– عدم تقديم التصريح السنوي، يترتب عليه فرض تلقائي للضريبة مع زيادة 25 %. واذا لم يصل التصريح في أجل 30 يوم من التبليغ، تصبح الزيادة المطبقة 35 %؛

– إغفال الوثائق المقدمة أو عدم صحتها المطلوبة في المواد 18، 44، 53، 59، 152، 153 و180 من ق ض م ر م، يترتب عليه غرامة جبائية 1000 دج على كل مرة يسجل فيها الاغفال. وفي حالة عدم تقديمها في أجل 30 يوم من التبليغ تفرض الضريبة تلقائيا ويضاعف مبلغ الحقوق إلى 25 %. (المادة 192-2 ق ض م ر م) ؛

– عدم تقديم وثائق تسمح بتبرير سياسة أسعار التحويل خلال أجل 30 يوما من طلبها، يترتب عليها غرامة جبائية 2'000'000 دج. (المادة 192-3 ق ض م ر م) ؛

– عدم تقديم الكشف التلخيصي السنوي الالكتروني قبل 20 ماي على الأكثر، بالنسبة للمكلفين بالضريبة للأرباح الصناعية والتجارية والضرائب على أرباح الشركات، يترتب عنه غرامة جبائية بنسبة 25 % من النتيجة الجبائية المصرح بها دون أن تتعدى 1'000'000 دج. وفي حالة العجز في النتيجة الجبائية تطبق غرامة 100'000 دج، بالإضافة إلى غرامة جبائية 30 % إضافية في حالة عدم تقديمها بعد 30 يوم من التبليغ. بالإضافة إلى غرامة 10'000 دج عن كل بيانات غير مطابقة للتصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة في حدود 100'000 دج (المادة 192 مكرر ق ض م ر م) ؛

– التصريح بالدخل الناقص أو غير الصحيح يترتب عنه: (المادة 193-1 ق ض م ر م؛

* غرامة 10 % إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها أقل أو يساوي 50'000 دج.

* غرامة 15 % إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها بين 50'000 و200'000 دج.

* غرامة 10 % إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها أكبر من 200'000 دج.

– عند القيام بأعمال تدليسية تطبق نسبة من مبلغ الاخفاء المرتكب بحساب نسبة حصص الحقوق التي تم اخفاؤها من الحقوق المستحقة. هذه الزيادة لا يمكن أن تقل عن 50 %، وفي حالة عدم دفع أي حق تطبق زيادة ب 100%.

كما تطبق وفق المادة 193-2 من ق ض م ر م زيادة ب 100 % في حالة إخفاء حقوق تتعلق بالاقتطاع من المصدر في الحالات التالية:

* إخفاء الرسم على القيمة المضافة أو البيع بدون فاتورة؛

* وثائق مزورة أو غير صحيحة خاصة ب TVA أو الاستفادة من امتيازات الخاصة بها؛

* القيام عمدا بعدم تسجيل عمليات في دفتر اليومية ودفتر الجرد أو التسجيل الوهمي أو غير الصحيح؛

* قيام المكلف بتدابير عدم إمكانية الدفع أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به؛

*كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع الضرائب والرسوم؛

* ممارسة نشاط غير قانوني، نشاط غير مسجل أو لا يتوفر على محاسبة قانونية محررة سواء كنشاط رئيسي أو ثانوي.

– في حالة التصحيح التلقائي لتصريح المكلف خلال السنة السابقة تطبق النسب التالية:

* غرامة 10 % إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها أقل أو يساوي 50'000 دج؛

* غرامة 15 % إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها بين 50'000 و200'000 دج؛

* غرامة 10 % إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها أكبر من 200'000 دج.

– عدم اكتتاب تصريح خلال السنة الأولى من تطبيق الرسم العقاري (المادة 261–ع ق ض م ر م):

* المحلات المخصصة للسكن: 10'000 دج على البنايات الجماعية، و20'000 دج على المساكن الفردية.

* المحلات التجارية والصناعية، تطبق غرامة بضعف قيمة الايجار بين 20'000 كحد أدنى و100'000 دج كحد اقصى.

* بالنسبة للأراضي تطبق غرامة بضعف قيمة الايجار الجبائية.

– عدم اكتتاب تصريح الضريبة على الثروة في أجل 30 يوما من الاعذار، على العناصر المعيشية المبالغ فيها التي يتجاوز قيمتها 10'000'000 دج، يترتب عنه 10 % من الأساس الذي تم تقييمه. (المادة 281 مكرر 14 ق ض م ر م) ؛

– استغلال عدة مؤسسات أو دكاكين أو متاجر أو ورشات من طرف نفس المكلف، تعتبر الإدارة الجبائية كل واحدة منها مؤسسة مستقلة، وتخضع للضريبة بصفة منفصلة عندما لا يتجاوز مجموع أرقام أعمالها 8'000'000 دج. (المادة 282 مكرر 3 ق ض م ر م) .

– تعاقب الأعمال التدليسية المكتشفة من خلال العقوبات التالية وفقا للمادة 303 من ق ض م ر م:

* غرامة مالية من 50'000 إلى 100'000 دج في حالة الحقوق المتملص منها أقل أو يساوي 100'000 دج.

* الحبس من 2 إلى 6 أشهر وغرامة مالية من 100'000 إلى 500'000 دج أو بإحدى العقوبتين عندما يفوق الحقوق المتملص منها 100'000 دج ولا تزيد عن 1'000'000 دج.

* الحبس من 6 أشهر إلى سنتين وغرامة مالية من 500'000 إلى 2'000'000 دج في حالة الحقوق المتملص منها بين 1'000'000 دج و5'000'000 دج.

* الحبس من سنتين 2 إلى خمس 5 سنوات وغرامة مالية من 2'000'000 دج إلى 5'000'000 دج، لما تكون الحقوق المتملص منها بين 5'000'000 و10'000'000 دج.

* الحبس من خمس 5 إلى عشر 10 سنوات وغرامة مالية من 5'000'000 إلى 10'000'000 دج، في حالة الحقوق المتملص منها أكبر من 10'000'000 دج.

* تطبق نفس العقوبات على الشركات.

– في حالة تعطيل أعوان الرقابة الجبائية المؤهلين لمعاينة مخالفات التشريع الجبائي، عن أداء مهامهم، غرامة جبائية من 10'000 إلى 30'000 دج. أما في حالة اغلاق المحل من أجل تفادي الرقابة الجبائية تطبق غرامة بمبلغ 50'000 دج، وفي حالة اجراء معاينتين دون فتح المحل تضاعف الغرامة إلى 150'000 دج.

الفرع الثاني: دور التبليغ في الكشف عن الغش والتهرب الجبائي:

تعمل الإدارة الجبائية على الكشف عن كل الممارسات التي يهدف المكلف من خلالها إلى التهرب أو الغش الجبائي، وذلك من أجل تحقيق أسس العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة، فمن حق المكلفين النزهاء مشاهدة المتهربين والمحتالين في الجانب الجبائي، يخضعون للرقابة الجبائية اللازمة للكشف عن تحايلهم وتحمل العقوبات الجبائية والقانونية حسب القوانين والتنظيمات.

المساواة أمام تطبيق القوانين الجبائية، والمساواة في الخضوع للرقابة الجبائية، ضروري بسبب عدم تماثل المكلفين بالضريبة من حيث درجة النزاهة الجبائية[1]. في هذه الحالة يمكن للمكلفين بالضريبة مراقبة سلوك نظرائهم من المكلفين غير النزيهين، وهذا ما سوف يتيح المزيد من المعلومات للإدارة الجبائية، من أجل محاربة الأعمال التدليسية. وبذلك يكون هناك بديل للتوجه إلى التهرب الجبائي من طرف المكلفين النزهاء، فبدل الاقتداء بالمتهربين من الضريبة، يتم ترسيخ ثقافة التبليغ عن التهرب والغش الجبائي.

1 - Bazart, C., Bonein, A. (2017). La force du symbole: Sommes-nous prêts à punir les fraudeurs?. Revue économique, (5), P 130.

عرفت المادة 6 من القانون الفرنسي رقم 1691-2016 المؤرخ في 09 ديسمبر 2016 المتعلق بالشفافية في محاربة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية، عرفت صاحب البلاغ على أنه "شخص طبيعي يقوم بالإبلاغ أو الإفصاح، دون تعويض مالي مباشر وبحسن نية، عن معلومات تتعلق بجريمة أو مخالفة أو تهديد أو ضرر للمصلحة العامة، أو انتهاك أو محاولة انتهاك لقانون ما أو التزام دولي صادقت عليه فرنسا أو وفقت عليه، أو قانون الاتحاد الأوروبي"[1].

التبليغ من طرف المواطنين والمكلفين بالضريبة النزهاء، يزيد من كفاءة الإدارة الجبائية، من خلال كمية المعلومات التي توفرها التبليغات. فالعقوبات المترتبة عن البلاغات تؤثر على قرارات التهرب التي ينوي المكلف اتخاذها. فمحاولة التخلص من عدم المساواة أمام الرقابة الجبائية هو ما يشجع المكلفين النزهاء على التبليغ عن أي ممارسات احتيالية.

يرجع السبب إلى اللجوء إلى الاستعانة بالتبليغات عن المحتالين، إلى أن الفساد الإداري أثر على عملية الرقابة الجبائية، من خلال الرشاوى والمحسوبية، فالفساد والتهرب والغش الجبائي، يتعاون أصحابه بطريقة تضامنية، مما أدى إلى مقابلته بتضامن المكلفين والمواطنين النزهاء مع الإدارة الجبائية من أجل الحد من ظاهرة الغش الجبائي التي تشعرهم بعدم المساواة أمام الإجراءات الجبائية[2].

يمكن دعم آليات الكشف عن التهرب الجبائي في مجال الضريبة على الثروة بهذه الآلية، خاصة وأن هذه الضريبة بقيت تعاني الإدارة الجبائية في الكشف عن أوعيتها الجبائية مقابل عدم التصريح بالثروة من طرف المكلفين بالضريبة الخاضعين لها.

أولا: بعض التجارب في مجال التبليغات ضد التهرب والغش الجبائي

1- التجربة الأمريكية:

اكتسب الإبلاغ عن المخالفات من قبل المواطنين اهتماما كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره استراتيجية فعالة وقابلة للتطبيق لمحاربة التهرب الجبائي، فبين سنة 2007 و2016 ساعدت المعلومات التي قدمها المبلغون على استرداد 3.4 مليار دولار من الإيرادات الجبائية، حيث كانت السنة المالية 2016 حافلة بالنسبة

1 - Journal officiel France. (2016). Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016 relative à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique, CHAPITRE II De la protection des lanceurs d'alerte, Article 06. Journal N° 0287 du 10/12/2016, texte 2/146.

2 - Buckenmaier, J., Dimant, E., & Mittone, L. (2018). Effects of institutional history and leniency on collusive corruption and tax evasion. Journal of Economic Behavior & Organization, P 02.

للامتيازات المقدمة في إطار برنامج المبلغين عن المخالفات Whistleblower Program حيث تم منح 418 امتياز للمبلغين بمجموع مبالغها المقدر بـ 61 مليون دولار والتي تشمل 18 نوعا من الامتياز[1].

في سنة 2011 دفعت مصلحة الضرائب الأمريكية إجمالي مبلغ قدره 08 مليون دولار للمبلغين عن المكلفين الذين لا يصرحون بدخلهم للإدارة الجبائية، وبدورهم قدموا معلومات أدت إلى تحصيل 48 مليون دولار إضافة إلى الغرامات.

يؤثر الكشف على الغش والتهرب الجبائي على أصحابه، من خلال الخوف من الإعلان عنهم في قائمة المحتالين الجبائيين، حيث يلجأ المكلف بالضريبة إلى الامتثال بالتزاماتهم الجبائية أكثر بنسبة 38 % إلى 57 % بعد اعتماد نظام التبليغات عن المحتالين والمتهربين من الضريبة[2].

2- التجربة الأسترالية:

في نفس السياق المتعلق بالتبليغ ضد الممارسات الجبائية الاحتيالية، نشرت الإدارة الجبائية الأسترالية البيان الموجه إلى المكلفين بالضريبة على موقعها على الانترنت "الإدارة الجبائية الأسترالية ملتزمة باستهداف التهرب الجبائي، حيث يمكنكم مساعدتنا في التأكد من أن يدفع كل شخص نصيبه العادل من الضرائب".

3- التجربة الإيطالية:

قدمت الحكومة الإيطالية أيضا برنامجا مشابها للحد من الغش الجبائي من خلال تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن أي حالات معروفة عن التهرب والغش الجبائي على موقع الكتروني يضمن السرية، وبنهاية شهر جويلية 2010 تم تسجيل 75341 حالة احتيال، بإجمالي 18.3 مليون يورو[3].

4- التجربة اليونانية:

كما تم تنفيذ برنامج مماثل للمبلغين عن المخالفات في اليونان من قبل وحدة الجرائم المالية والاقتصادية التي أدت إلى زيادة في إجمالي الغرامات من 1.7 مليار يورو في سنة 2009 إلى 4.5 مليار يورو في سنة 2012[4].

1 - Lee D. Martin. (2017). IRS Whistleblower Program Fiscal Year 2016 Annual Report to the Congress, Publication 5241 (Rev. 1-2017) Catalog Number 68435Z Department of the Treasury Internal Revenue Service www.irs.gov . https://www.irs.gov/pub/irs-prior/p5241--2017.pdf . P 03.
2 - Chapkovski, P., Corazzini, L., & Maggian, V. (2021). Does Whistleblowing on Tax Evaders Reduce Ingroup Cooperation?. Frontiers in Psychology, 12, 732248. P 03.
3 - Masclet, D., Montmarquette, C., & Viennot-Briot, N. (2019). Can whistleblower programs reduce tax evasion? Experimental evidence. Journal of Behavioral and Experimental Economics, 83, 101459. p 03.
4 - Masclet, D., Montmarquette, C., & Viennot-Briot, N. (2019). Ibid. p 03.

ثانيا: حماية المبلغين عن التحايل الجبائي:

يمكن للإدارة الجبائية حماية الأشخاص الذي يبلغون عن الممارسات الاحتيالية في المجال الضريبي، وذلك من خلال مجموعة من الضمانات تقدمها الإدارة الجبائية الأسترالية[1] للمبلغين نذكر منها:

1- حماية الهوية:

من غير القانوني الكشف عن هوية المبلغين، أو المعلومات التي يمكن أن تؤدي إليهم، حيث تلتزم الإدارة الجبائية باعتبار المعلومات الشخصية عن المبلغ بالغة السرية، وتضمن اتخاذ جميع الإجراءات التي تقلل من خطر كشف هوية المبلغين[2].

2- حماية المسؤولية المدنية، الجنائية والإدارية:

كما يجب حماية المبلغين، من المسؤولية المدنية والجنائية والإدارية فيما يتعلق بالتبليغ، حيث لا يمكن لصاحب العمل الخاص بالمبلغ مقاضاته أو انهاء عمله لخرق السر أو العقد المهني.

يمكن للمبلغ أيضا التمتع بالحماية من المتابعة الجنائية أو الجزائية، في حالة تطوعه للإفصاح عن مداخيله الخاصة التي كان قد أخفاها سابقا، دون أن يمنع ذلك من تعرضه للرقابة الجبائية وتقييم الضريبة المستحقة والعقوبات الجبائية القانونية.

3- الحماية من ردة الفعل:

يتمتع المبلغ بالحماية من السلوكات الضارة به نتيجة تبليغه، على سبيل المثال لا يمكن لصاحب العمل أن يطرد، يضايق، ترهيب، إيذاء أو تسبيب الضرر النفسي. حيث كان Ralph Nader أبرز ممثلي الحركة التي نادت بتوفير الحماية للملغين عن المخالفات[3].

4- التعويض وطرق الانصاف الأخرى:

يمكن الحصول على تعويض إذا اكتشف أن المبلغ عانى من ضرر نتيجة تبليغه، من خلال الخيارات التالية:

- دفع تعويضات؛

1 - Australian Taxation Office ATO. (2001). Whistleblower rights and protections. **Information Sheet 238 (INFO 238), Australian securities and investments commission ASIC.** https://asic.gov.au/about-asic/asic-investigations-and-enforcement/whistleblowing/whistleblower-rights-and-protections/ .

2 - OCED. (2017). Forum on Whistleblower Protection: GUIDELINES ON WHISTLEBLOWER PROTECTION FOR COMPANIES IN GREECE. p 18. https://www.oecd.org/corruption/anti-bribery/OECD-Guidelines-Whistleblower-Protection-Companies-in-Greece-ENG.pdf .

3 - Tsahuridu, E. E., & Vandekerckhove, W. (2008). Organisational whistleblowing policies: Making employees responsible or liable?. Journal of Business Ethics, 82, P 107.

- إعادة المبلغ إلى عمله في حالة الطرد؛
- أوامر قضائية لوقف السلوكات الضارة بالمبلغ؛
- الاعتذار والالتزام بعدم محاولة إلحاق الضرر بالمبلغ.

كما وضعت ضمانات لحماية المبلغين في القانون الفرنسي رقم 401-2022 المؤرخ في 21 مارس 2022 المتعلق بتحسين حماية المبلغين، المعدل والمتمم للقانون رقم 1691-2016 المؤرخ في 09 ديسمبر 2016 المتعلق بالشفافية في محاربة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية في مادته الثالثة 03[1].

ثالثا: الشروط الواجب توفرها في المبلغين:

من أجل الاستفادة من الحماية المقدمة للمبلغين عن الممارسات الاحتيالية، يجب توفر بعض الشروط في المبلغ نذكر منها[2]:

- أن يكون له علاقة خاصة بالمكلف الذي يبلغ ضده (موظف، موظف سابق، ...)؛
- إبلاغ الهيئات المختصة، أو الأعوان المكلفين بذلك؛
- أن تكون المعلومة ستساعد الإدارة الجبائية في أداء مهامها الرقابية.

رابعا: فوائد اعتماد نظام التبليغات عن الغش الجبائي: المصدر

يعتبر تكامل الجهود بين المواطن والدولة، من أكثر الأسلحة فعالية لمحاربة الغش الجبائي، الذي في بعض الأحيان وبسبب ضعف الأنظمة الرقابية تحتاج الدولة لمساعدة المواطنين النزهاء من أجل التبليغ عن السلوكات التي ترجع بالضرر على الاقتصاد وعلى الخدمات العمومية. حسب بوابة التبليغات الالكترونية للاتحاد الأوروبي (whistlelink.com) هناك ستة (06) فوائد للتبليغ[3]:

- المساعدة على محاربة الغش الجبائي: تشجيع المواطنين على كشف المخالفات هو عامل رئيسي في مكافحة الاحتيال والفساد والسلوك غير الأخلاقي، قد يكون مجرد وجود نظام الإبلاغ عن المخالفات كافيا لإبعاد المكلفين عن ارتكاب أي ممارسات غير مشروعة، وبالتالي تقليل مخاطر الاحتيال بشكل كبير؛

1 - Journal officiel France. (2022). Loi n° 2022-401 du 21 mars 2022 visant à améliorer la protection des lanceurs d'alerte, Article 03. Journal N° 0068 du 22/03/2022, texte 2/115.
2 - Australian Taxation Office ATO. (2019). Tax whistleblowers, conditions must be satisfied. https://www.ato.gov.au/General/Gen/Whistleblowers/ .
3 - whistlelink, UE. (2021). Six 6 benefits of whistleblowing organisations cannot afford to ignore. Article sur le site https://www.whistlelink.com/blog/how-whistleblowing-benefits-organisations/ . consulté le 24/08/2023 à 18:43.

– تجنب الإضرار بالسمعة: عندما يتم طرح مشكلة من خلال القنوات الداخلية، فإنها تسمح للإدارة الجبائية بمعالجتها بشكل مناسب وسري، والأهم من ذلك يساعد النظام السري، الشخص المبلغ على الإحساس بالأمان، وبالتالي الطرفين لا تتضرر سمعتهما، المكلف المتهرب والمبلغ كذلك؛

– تفادي تفاقم الخطر الجبائي: عندما يتم ابلاغ الإدارة الجبائية، فإن ذلك قد يكشف لمسيري بعض الشركات عن الممارسات التي تتم داخل شركتهم، وبالتالي يستطيعون معالجة المشكلات قبل تفاقمها. وبذلك إزالة المخاطر الجبائية مبكرا؛

– تقليل الخسائر: عندما يتم التبليغ عن أنشطة احتيالية، يسمح ذلك للشركة بمنع حدوث الإشكالات، مما يساهم في تجنب الشركة العديد من الخسائر، التي كانت ستضر الجميع (موظفين، زبائن، عملاء ...) ؛

– رفع مستوى الوعي: يمكن للمعلومات التي ينقلها المبلغون، بغض النظر عن درجة خطورتها أو طبيعتها، أن ترفع الوعي بالقضايا والاهتمامات داخل المؤسسة الواجب معالجتها. وبالتالي التحكم في الانتهاكات داخل المؤسسة بطريقة سريعة وفعالة؛

– يخلق ثقافة مفتوحة: الشركة التي تظهر أنها تشجع الموظفين على الإبلاغ عن مخاوفهم وتدعمهم في ذلك، ستكسب المزيد من الثقة، عادة ما تخلق الثقافة المتفتحة والصادقة علاقات عمل أفضل مما يؤدي إلى إنتاجية أعلى. علاوة على ذلك من المرجح أن يقوم الموظفون المخلصون بإعداد تقارير داخلية بدلا من الكشف عن المعلومات خارجيا.

الفرع الثالث: ثقافة محاربة الغش الجبائي:

في الثلاثية "القانون، العدالة والواجب"، على الرغم من أنه يمكن للفرد انتقاد الشرعية أو الشك في المساواة والعدالة، إلا أنه يمكن له الاعتراض على الالتزام بدفع الضرائب دون المساس بالطابع المدني للضرائب. الغش الجبائي أمر مرفوض في الخطاب السياسي وكذلك النصوص القانونية.

في الجزائر توازن ميزان المدفوعات يتطلب تعبئة الإيرادات لتلبية الحاجات العامة والاستثمارات المتعددة التي تعيشها البلاد. فالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة، لكن الغش الجبائي يثبط من إمكانيات الاقتصاد الوطني "الغش والتهرب الجبائي يعتبران ضريبة بالنسبة للاقتصاد العام"[1]، ويتسبب في غياب العدالة.

1 - Beleau, A., & Monnier, J. M. (2014). La lutte contre l'évasion fiscale: le point de vue de l'économiste L'évitement, enjeu de l'économie publique de l'impôt. Revue française de finances publiques, (127), P 45.

لا يمكن نجاح إجراءات محاربة الغش الجبائي دون الاستناد إلى إجراءات أخرى مصاحبة لهذه العملية، وذلك من أجل أن تكون العملية متناسقة ومتجانسة، من أجل تحقيق الهدف الحقيقي من محاربة الغش الجبائي. لذلك يجب تكوين منهجية وخطة مبنية على التخطيط وأن تكون مصحوبة بالإجراءات التالية[1]:

- تنمية الحس المدني والمشاعر القومية لدى المكلف بالضريبة والمجتمع المدني بشكل عام؛

- تبسيط النظام الجبائي وتوحيد المعدلات وتخفيض النفقات الجبائية وإلغاء الامتيازات الجبائية؛

- الوقاية من خلال توعية المكلفين بالضريبة واتقان عمليات التدقيق الجبائي، ومن الضروري في هذا الصدد تعزيز مراقبة التصريحات الجبائية ووضعيات الخسارة المصرح بها؛

- ضرورة ووجود رقابة مسبقة للتصريحات الجبائية، خاصة المكلفين المتأخرين عن واجباتهم تجاه الإدارة الجبائية؛

- تزويد الإدارة الجبائية بمفتشين متخصصين في مجال الرقابة الجبائية حسب كل نشاط أو مهنة؛

- تعزيز رقمنة الخدمات الجبائية وكذلك استخدام حق التواصل مع البنوك والإدارات الأخرى والهيئات العامة مما يسمح بالحصول على معلومات أخرى تتعلق بالمكلفين كما هو الحال في فرنسا وفي بلدان أخرى؛

- اللجوء إلى فرض الضرائب على أساس علامات الثروة الخارجية، لأنه من الأعراض غير المقبولة السيارات الفاخرة في بلد غالبية سكانه فقراء؛

- تحسين العلاقات بين المكلفين بالضريبة الإدارة الجبائية؛

- تحسين جهود الإدارة الجبائية من مرحلة تعداد المكلفين بالضريبة إلى غاية مرحلة التحصيل النهائي للضريبة، بما يضمن توزيعا أفضل للعبء الجبائي بين المكلفين بالضريبة.

الفرع الرابع: المعلومات المطلوبة في مجال الغش الجبائي:

في المقام الأول تسعى الإدارة الجبائية إلى تحديد المكلفين بالضريبة المحتملين أو بعبارة أخرى إلى توسيع الوعاء الجبائي، من خلال الادماج التدريجي للأشخاص الجدد الذين تهربوا من النظام الجبائي حتى الآن.

ثانيا، تسعى الإدارة الجبائية إلى فهم أفضل للموارد والثروات والدخل والمزايا التي يحاول المكلفون بالضريبة إخفاءها عنها جزئيا أو كليا أو التقليل من قيمتها من أجل خصم جزء منها على الأقل من الضرائب أو الرسوم.

1 - M. Aboulhassan et A. El Bouazzaoui et Yahya Essafi et R. Remmal et A. El Boukri, Op.cit, P 32.

أخيرا، تسعى الإدارة الجبائية إلى الكشف عن كافة المناورات الاحتيالية التي قد يرتكبها المكلفون بالضريبة من أجل التهرب من الضرائب، حيث يعتبر البعض أنها تلعب دور الشرطي المكلف بحماية الحصيلة الضريبية، نظرا لنقص الموارد والايرادات المالية للدولة[1].

وبشكل عام، يسعى مسؤولو الضرائب إلى اكتشاف الحالات المشتبه بها التي تؤثر على قيمة المعلومات التي يمكن استخدامها كأساس لإنشاء الضريبة. حيث يتم تحديد هذه الحالات من خلال العديد من النصوص التشريعية أو التنظيمية التي تحدد الضرائب المختلفة، وبذلك فهي تؤثر على وضع التشريعات الجبائية[2].

أولا: مصادر المعلومات المتعلقة بالغش الجبائي

هناك عدة مصادر محتملة حول التهرب الجبائي، يمكن أن تأتي المعلومات إما من الأشخاص أو من الوثائق والمستندات التي بحوزة المكلف بالضريبة، أو زبائنه وموردیه، أو الإدارات الجبائية، او من قواعد البيانات المختلفة، حيث يمكن التمييز بين المصادر الداخلية والخارجية للإدارة الجبائية. حيث يتيح ذلك الوصول إلى المعلومة في الوقت الفعلي[3].

ثانيا: وسائل الحصول على المعلومات الجبائية:

1- تقنيات التحري عن الغش الجبائي:

غالبا ما تكون تقنيات اكتشاف الغش الجبائي مشابهة لوظيفة التدقيق والرقابة الإدارية، وتتكون هذه الوظيفة من فحص متعمق للنتائج الجبائية الدورية من الحسابات واختبار مدى صدقها ومدى مطابقتها للأحكام القانونية المعمول بها أو المعايير المعترف بها، حيث تعتبر المحاسبة المصحوبة بالمستندات الداعمة، عنصر الاثبات الأساسي فيما يتعلق بالتحقيقات الجبائية حيث أنها تتيح دقة النتائج المصرح بها وذلك من خلال[4]:

- مراقبة الوثائق المحاسبية والوثائق الداعمة لها؛

- مراقبة العمليات التي تتمثل في التحقق مما إذا كانت الحسابات تعكس بدقة العمليات التي تم تنفيذها، مثل التحقق مما إذا كان هناك اهمال للدفع، أو هناك حساب مزدوج لنفس العملية؛

1 - Savić, G., Dragojlović, A., Vujošević, M., Arsić, M., & Martić, M. (2015). Impact of the efficiency of the tax administration on tax evasion. Economic research-Ekonomska istraživanja, 28(1), P 1138.

2 - Benitez, Juan Carlos, Mansour, Mario et al. (2023). Renforcer la capacité fiscale dans les pays en développement. Note de réflexion des services du FMI SDN/2023/006. Fonds monétaire international, Washington, DC. P 21.

3 - CHAMI, M., & MOUSSAOUI, A. (2022). Le contrôle fiscal à l'ère de la dématérialisation de l'administration fiscale (Cas de la Direction Régionale de Marrakech). Revue de Management et Cultures, (7), P 178.

4 - AARAB, K. (2021). Le contrôle fiscal portant sur la vérification des entreprises au Maroc: cadre procédural et authentification des garanties. Revue Française d'Economie et de Gestion, 2(12). P 219.

1.1- التحليل المقارن:

وهي العملية التي يتم من خلالها جمع شيئين أو أكثر معا في نفس الفعل الفكري من أجل تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، حيث تتكون المقارنة من البحث عن أوجه الاختلاف والتشابه بين المواقف موضوع المقارنة واستخلاص النتائج. مثل مقارنة البيانات التي تظهر في التصريحات الجبائية للمكلف وحساباته من أجل التعرف على أوجه الاختلاف والتشابه الذي يؤدي في النهاية إلى الرفض الجزئي أو الكلي للبيانات الواردة فيه أو قبولها في حالة تطابق النتائج.

2.1- الإحصائيات:

تكمن أهمية الطريقة الإحصائية في أن بعض الباحثين يعتقدون أن الاحصائي هو المساعد الرئيسي للإدارة الجبائية. خاصة في مسائل السياسة الجبائية، فبفضل الاحصائيات المتاحة، يمتلك المشرع الجبائي ثروة من المعلومات عن الدخل والثروات والنفقات والاستثمارات وغيرها. يجب أن يكون لديه نظام احصائي كاف لفهم قدرة المساهمة لجميع الأعمال التي تولد الدخل، ومن التقنيات التي تستخدمها هذه الطريقة: العد المباشر – تقنية الدليل – تقنية العينة.

ثالثا: موارد معلومات الإدارة الجبائية:

1- التصريحات الجبائية:

يعتبر التصريح من وجهة نظر الإدارة الجبائية، محورا لنظام المعلومات الجبائية في الجزائر. فهي وسيلة المعلومات الرئيسية التي تستخدمها الإدارة الجبائية لتزويد مصالحها بشكل دوري بالبيانات المتعلقة بالدخل والأرباح وأرقام أعمال الآلاف من المكلفين بالضريبة.

2- طلب المعلومات:

يمكن أن يتعلق طلب المعلومات الكتابي بشكل عام بجميع النقاط المذكورة في التصريح المقدم من طرف المكلف فيما يتعلق بضريبة معينة، فعادة ما يكون لدى المكلف الذي يتلقى طلبا للحصول على معلومات موعدا نهائيا للرد.

3- حق التواصل:

يتم ممارسة حق الاتصال ضد المكلف بالضريبة الذي تم اخضاعه للرقابة، كما يمكن الاتصال بأطراف ثالثة وهم الموردون، الزبائن، الإدارات العمومية، المؤسسات الخاصة وأي طرف تعامل مع المكلف قيد التدقيق. والغرض منه هو تزويد الإدارة الجبائية بالمعلومات والمستندات من أي نوع والتي يمكن استخدامها لتحديد الوعاء أو مقارنة المعلومات الموجودة لديه مع تلك الموجودة لدى أطراف أخرى.

4- الرسائل من طرف ثالث:

تعتبر الرسائل الواردة من أطراف ثالثة والتي تبين بعض الحقائق أو الإجراءات المتعلقة بمكافحة الضرائب وهي وسيلة للمعلومات التي غالبا ما تكون مفيدة جدا للكشف عن الغش الجبائي أو على الأقل لتوجيه التحقيقات التي تجريها الإدارة الجبائية.

5- الميزانيات والتصريحات الخاصة بالمكلف:

كثيرا ما ينشر المكلفون بالضريبة ميزانياتهم مصحوبة أحيانا بتقارير عن أنشطتهم المهنية. لا يمكن أن تكون هذه المنشورات مفيدة لمقارنة البيانات المختلفة الموجودة بحوزة الإدارة الجبائية إلا إذا كانت مفصلة وشاملة بما فيه الكفاية.

6- التحريات:

يمكن للإدارة الجبائية إجراء أي تحري أو تحقيق تراه ضروريا لجمع البيانات التي تحتاجها لإنشاء الضريبة. حيث يمكن اجراء تحريات حول عدد المكلفين بالضريبة الجدد أو رقم أعمال وأنشطة المكلفين بالضريبة المعنيين.

7- حق الزيارة:

تعد زيارة المكلف ومقره الاجتماعي وسيلة لجمع معلومات إضافية عن العناصر المادية المصرح بها والتي سيتم التحقق من وجودها وتطابقها الفعلي.

الفرع الخامس: متطلبات مكافحة الغش الجبائي:

تعتمد مكافحة الغش الجبائي على وجود عدد من العناصر التي تهدف إلى إزالة أو مواجهة العوامل المسببة له، وتشكل هذه العناصر أساس العلاقات السليمة والتعاونية بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة[1]:

أولا: البيئة الاجتماعية الملائمة:

تعد البيئة الاجتماعية شرطا مناسبا لتأسيس عقلية المكلف بالضريبة في البلدان النامية، حيث يجب على جميع المكلفين بالضريبة أن ينظروا إلى الضرائب على أنها وسيلة طبيعية للمساهمة في نفقات المجتمع. وللقيام بذلك من الضروري ضمان شروط الامتثال الجبائي والقيام بعملية تهدف إلى تثقيف المكلف بالضريبة.

1 - Belmancour, Aicha. (2008). La fraude fiscale au Maroc. Thèse Mastère spécialisé Droit de l'entreprise, Université de Toulouse 1-France. P 81.

1- الإجراءات الخاصة بالمكلف بالضريبة: الامتثال الجبائي

الضريبة مرتبطة بالقانون حيث ينص عليها الدستور، وبالتالي فإن قانون الضرائب المعتمد بتصويت برلماني يكون ملزما للإدارة الجبائية كما هو ملزم للمكلف بالضريبة، فلا يمكن للإدارة الجبائية إجراء اقتطاع إلا من خلال التصويت السنوي على قانون المالية. ومع ذلك فإن قانون الضرائب الجزائري هو من انشاء السلطة التنفيذية، فتحضير قانون المالية تقوم به الجهات الإدارية التابعة للسلطة التنفيذية متمثلة في وزارة المالية، أما المصادقة فتتم من طرف البرلمانيين الذين يحتمل ألا تكون لهم الخبرات والامكانيات اللازمة لمناقشة موضوعية لهذه القوانين. حيث يترتب عن هذا زيادة مقاومة الضريبة. ومن أولى الخطوات التي ينبغي اتخاذها في هذا الاتجاه هو تبيين مسار الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة بالطرق الحكيمة اللازمة لذلك. وتشجيع المكلفين على أن يدركوا أنهم من خلال الامتثال الجبائي سيمكنون الدولة من تمويل المشاريع الكبرى، المصلحة العامة وخلق فرص العمل للحد من البطالة.

2- تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة:

إن صورة الإدارة التي تجسد السلطة باسم المصلحة العامة، والتي تنظم وتفرض وتحصل وتعاقب، يجب أن تتغير في اتجاه وضوح وشفافية تصرفاتها واحترام حق المكلف.

1.2- تحسين صورة الإدارة الجبائية:

يعتبر المكلف بالضريبة معرضا لعدة تغيرات، حيث أصبح المواطن أكثر تعليما وأقل خضوعا، أكثر تطلبا ولكنه أيضا أكثر وعيا. وهو في حاجة إلى أن تعامله الإدارة كشريك يساهم، من خلال دفع الضرائب، إلى حد ما في زيادة الإيرادات العامة. لذلك ركزت العديد من الإدارات الجبائية على بناء علاقات واتفاقيات مع المكلفين بالضريبة سواء أفراد أو جماعات، مركزة في ذلك على التعاون والثقة المتبادلة.[1]

في الجزائر تحكم العلاقة بين الإدارة الجبائية خطابات الإصلاحات، وذلك بمحدودية الإجراءات التي تساهم في تحسين الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية.

2.2- احترام الضمانات المقدمة للمكلف بالضريبة:

يوفر النظام الجبائي الجزائري كسائر الأنظمة الجبائية العالمية، للمكلفين بالضريبة، مجموعة من الضمانات ومجموعة من طرق الطعن والاستئناف ضد الأعمال الإدارية للهيئات الجبائية.

من جهة يدرك المكلف بالضريبة أن الإدارة الجبائية تأخذ كل تصرفاته ومعاملاته على محمل الجد حيث سيكون أكثر استعدادا لقبول الضريبة وبالتالي أقل عرضة للتهرب من الضريبة. فالمكلف بالضريبة يقوم بطلب تعديل أو

1 - Walsh, K. (2012). Understanding taxpayer behaviour–new opportunities for tax administration. The Economic and Social Review, 43(3, Autumn), P 464.

تصحيح الأخطاء المادية أو مراعاة المستجدات في القانون التي تحدث خلال السنة، أمام لجان الطعون المختلفة. حيث ينتج عن هذا اتخاذ قرار التصحيح، التخفيض أو التعويض التلقائي من أجل الإصلاح بسرعة للأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الجبائية في حساب الضرائب والرسوم.

3- البيئة القانونية والتنظيمية المناسبة:

يتم تنفيذ قواعد وتنظيمات النظام الجبائي من طرف المكلف بالضريبة، فهو المتأثر المباشر بالضريبة المفروضة. تعتمد سلامة العلاقة بين المكلف بالضريبة والنظام الجبائي على ما إذا كان للضريبة أثر إيجابي على المكلف أم لا، فبالنسبة لبعض المكلفين يعتبر الالتزام بدفع الضرائب نتيجة النظرة الإيجابية للمكلف حول الضريبة كونها تساهم في تنمية منطقة نشاطه وسكنه[1].

تتأثر درجة امتثال المكلف للقواعد والتنظيمات الجبائية بمدى بساطتها وسهولة تنفيذها، وذلك من خلال تسهيل إجراءات فرض، التصريح ودفع الضريبة. لذلك فإن نقص تعقيد تلك الإجراءات هو ما يعكس بساطة القوانين والتنظيمات الجبائية. ومن خلال جودة الخدمات تتعزز العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة[2].

4- تضافر المجهودات داخليا ودوليا:

مع ظاهرة العولمة، زادت حركة الأفراد بشكل كبير، مما أدى بشكل خاص إلى زيادة التشتت الجغرافي للأشخاص والسلع والخدمات الخاضعة للضريبة، داخل الحدود وخارجها[3].

من المتفق عليه اليوم أنه من غير الممكن قياس حجم ضرر الغش الجبائي ككل، فمحاربته تتوقف على معرفة حجمه الحقيقي وأثره الضار على الإيرادات الجبائية. فعالية محاربة الغش الجبائي تعتمد أكثر على تبادل المعلومات بين الإدارات وبين البلدان، ومع التقدم التكنلوجي والالكتروني في معالجة البيانات المالية فإن محاربة الغش الجبائي بإمكانها النجاح إذا توفرت الإرادة السياسية[4]. فالشفافية في عرض المعلومات المالية والجبائية من طرف الإدارات المختلفة والبلدان فيما بينها يساهم في فعالية الحرب ضد الغش الجبائي.

ومثل جميع أعضاء المنتدى العالمي للشفافية الجبائية وتبادل المعلومات الجبائية، شاركت الجزائر في المنتدى، وهي ملتزمة بمحاربة التهرب والغش الجبائي من خلال تطبيق معايير الشفافية وتبادل المعلومات المعترف بها دوليا في المجال

1 - Kamil, N. I. (2015). The Effect of Taxpayer Awareness, Knowledge, Tax Penalties and Tax Authorities Services on the Tax Complience:(Survey on the Individual Taxpayer at Jabodetabek & Bandung). Research Journal of Finance and Accounting, 6(2), P 105.

2 - Leroy, M. (2008). La modernisation de la bureaucratie fiscale. Gestion et Management Publics, 6, 02. P 11.

3 - Liégeois, C., & Traversa, E. (2015). Le régime fiscal de la détention d'un bien immeuble à l'étranger, l'échange de renseignements et la contrariété au droit européen, Etat de lieux et perspectives. Mémoire Master en droit, Faculté de droit et de criminologie (DRT), Université catholique de Louvain Belgique. P 46.

4 - Lefebvre, M., Perelman, S., & Pestieau, P. (2014). Op.cit, P 114.

الجبائي، سواء تبادل المعلومات عند الطلب أو التبادل التلقائي للمعلومات[1]. حيث يضم المنتدى جميع دول مجموعة العشرين G20، جميع الدول الأعضاء في منظمة OCED وجميع المراكز المالية الدولية وعدد كبير من الدول النامية.

تساعد المعايير الدولية للشفافية وتبادل المعلومات الجبائية على ضمان تعاون الحكومات في جميع أنحاء العالم بحسن نية، لإتاحة المعلومات لتسهيل إدارة وتنفيذ القوانين الجبائية[2]. ومن خلال تسهيل التعاون العالمي لتنفيذ هذه المعايير، يساعد المنتدى الدول في جميع أنحاء العالم على مكافحة التهرب والغش الجبائي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وضمان سلامة أنظمتها الجبائية.

1.4- المعيار الدولي AEOI:

المعار AEOI (*Automatic Exchange of Information*) هو معيار دولي يحكمه معيار الإبلاغ المشترك والذي يحدد كيفية قيام السلطات المختصة في البلدان الملتزمة بهذا المعيار بتبادل المعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، والهدف من هذا المعيار الدولي هو مكافحة التهرب الجبائي وتنفيذ القوانين الجبائية. ولهذا المعيار مبدأين هما[3]:

- المعيار العالمي المشترك: تطبق البلدان نفس القواعد المتعلقة بتحديد هوية المالكين والمستفيدين الحقيقيين من حسابات الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات بما في ذلك الصناديق الاستثمارية والشركات المقيمة؛
- سرية البيانات: تتعلق بالحماية القانونية والفنية الكافية لسرية المعلومات المتبادلة؛
- مبدأ المعاملة بالمثل: حيث يجب على جميع الدول الأعضاء جمع وتبادل نفس المعلومات المتفق عليها.

2.4- أهداف تبادل المعلومات:

يتم تبادل المعلومات عادة للأسباب التالية[4]:

- تحديد الحقائق التي ينبغي أن تنطبق عليها قواعد الدخل الواردة في المعاهدات الجبائية؛

---

1 - OCDE. (2021). L'Algérie rejoint le Forum mondial sur la transparence et l'échange de renseignements à des fins fiscales, Forum mondial sur la transparence et l'échange de renseignements à des fins fiscales. https://www.oecd.org/fr/fiscalite/transparence/documents/l-algerie-rejoint-le-forum-mondial-sur-la-transparence-et-l-echange-de-renseignements-a-des-fins-fiscales.htm . Consulté le 31/08/2023 à 14:40.

2 - OCDE (2010). Rapport du 10éme Anniversaire de Forum mondial sur la transparence et échange de renseignements à des fins fiscale, La coopération multilatérale qui a changé le monde. P 07. https://www.oecd.org/tax/transparency/rapport-10-ans-forum-mondial.pdf .

3 - Andorran Banking. (2016). Implémentation de l'AEOI en Andorre Questions fréquentes sur l'échange automatique d'informations fiscales (AEOI) dans la Principauté d'Andorre. https://www.andorranbanking.ad/fr/aba_topics/implementation-echange-automatique-informations-fiscales/ . consulté le 31/08/2023 à 17:01.

4 - OCDE. (2006). MANUEL DE MISE EN OEUVRE DES DISPOSITIONS CONCERNANT L'ECHANGE DE RENSEIGNEMENTS A DES FINS FISCALES, Approuvé par le Comité des Affaires Fiscales de l'OCDE le 23 janvier 2006. P 05. https://www.oecd.org/fr/ctp/echange-de-renseignements-fiscaux/36667321.pdf .

- يتم تبادل المعلومات لمساعدة أحد الأطراف المتعاقدة.

3.4- حدود وضوابط تبادل المعلومات:

لا بد من وجود حدود وضوابط لعملية تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء ومن بينها[1]:

1.3.4- **السر الجبائي:** تعني أحكام القانون الجبائي التي تضمن أن المعلومات المتعلقة بالمكلفين ستظل سرية وسيتم حمايتها من الكشف، لذلك من الضروري للتعاون في تبادل المعلومات أن تستمر هذه المعلومات السرية في الاستفادة من الحماية، ولا يتم التحجج بسرية المعلومات الجبائية في رفض تقديم المعلومات المطلوبة.

- **التبادل:** فيما يتعلق بتبادل المعلومات، فإن مفهوم المعاملة بالمثل هو أن الطرف المتعاقد، عند جمع المعلومات نيابة عن الطرف المتعاقد الآخر، لا يلتزم إلا بالحصول على المعلومات وتقديمه. وليس مطلوبا من الطرف المتلقي لطلب المعلومات تقديم معلومات لا يستطيع طالبها الحصول عليها أثناء ممارسته الإدارية العادية.

2.3.4- **احترام النظام العام:** يشكل النظام العام سببا آخر يمكن التحجج به لرفض تقديم المعلومات، ومثال عن ذلك في حالة طلب معلومات تتعلق بأسرار الدولة.

3.3.4- **الأسرار التجارية والصناعية والمهنية:** الدول المتعاقدة غير مطالبة بتقديم معلومات من شأنها أن تكشف عن سر تجاري أو صناعي أو مهني. بينما لا تعتبر السجلات المحاسبية والدفاتر التجارية سرا تجاريا أو صناعيا.

4.4.4- **السرية المهنية للمثلين القانونيين:** يمكن للطرف المتعاقد رفض تبادل المعلومات المتعلقة بالاتصالات السرية بين المحامين وكتاب العدل أو أي ممثل قانوني آخر معتمد. ومع ذلك لا يجوز تفسير القواعد المتعلقة بطبيعة الاتصال السري أو تطبيقها على أنها حجج لإعاقة التبادل الفعال للمعلومات.

5.4.4- **السر البنكي:** في معظم البلدان يتعين على البنوك والمؤسسات المالية حماية السرية لعملائها، هذا الالتزام قد لا يحمي المعلومات المصرفية من الكشف عنها لأطراف أخرى، وبالتالي الاتفاقيات تضمن الوصول إلى المعلومات المصرفية لأغراض جبائية.

6.4.4- **المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات والمتعلقة بحقوق الملكية للشخص:** لا يمكن رفض طلب الحصول على معلومات لمجرد أنها مملوكة من قبل هيئات أو وكالات، أو لأن المعلومات المعنية تتعلق بحقوق ملكية شخص ما.

1 - OCDE. (2006). Ibid. P 13.

7.4.4- **شرط المصلحة الجبائية الوطنية:** وهي الحالة التي لا يمكن فيها لطرف متعاقد تقديم معلومات إلى طرف متعاقد آخر إلا إذا كان ذلك ذا أهمية لتطبيق تشريعاته الجبائية. فلا ترفض أي دولة تقديم المعلومات بحجة تضرر الفائدة الجبائية.

5.4- تعاون مصالح الدولة الداخلية في مجال محاربة الغش الجبائي:

فضلا على التعاون الدولي في مجال المعلومات الجبائية، فإن التعاون الأكثر فائدة في مجال محاربة الغش الجبائي على المستوى الداخلي، هو تعاون مختلف المصالح الإدارية داخل الدولة الواحدة، وسنتطرق كمثال عن هذا التعاون في المجال الجبائي، الفرقة المختلطة (الضرائب، الجمارك، التجارة). المستحدثة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-290 بتاريخ 27 جويلية 1997 المتعلق باستحداث وتنظيم لجان تنسيق وفرق مراقبة مختلطة بين مصالح وزارة المالية ومصالح وزارة التجارة[1].

من أهم مهام هذه اللجنة:

- تنظم وتطور تداول المعلومات بين المصالح التابعة للهياكل المركزية التي تتشكل منها؛
- تتصور وتقترح كل التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تطور الأعمال ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لمصالح الإدارات الأعضاء؛
- تنجز الأعمال المشتركة في مجال الرقابة؛
- اعداد حصيلة سداسية عن أشغالها.

6.4- فرض عقوبات خاصة على حالات الغش الجبائي:

حددت التنظيمات الجزائري عقوبات خاصة على المكلفين المسجلين في الملف الوطني للغشاشين الجبائيين[2]:

- الاستثناء من الاستفادة من المزايا الجبائية والجمركية المرتبطة بتشجيع الاستثمار؛
- الاستبعاد من الاستفادة من التسهيلات الممنوحة التي تمنحها إدارات الضرائب، الجمارك والتجارة؛
- الاستبعاد من المناقصات الخاصة بالعقود العامة؛
- الاستبعاد من العمليات التجارية الدولية.

---

1 – الجريدة الرسمية. (1997). المرسوم التنفيذي رقم 97-290 بتاريخ 27 جويلية 1997 يتضمن تأسيس لجان التنسيق والفرق المختلطة للرقابة بين مصالح وزارة المالية ومصالح وزارة التجارة وتنظيمها. العدد 50 بتاريخ 30 جويلية 1997. ص 13.

2 - DGI, Dz. (2009). La lettre de la DGI N° spécial Aout 2009 la loi de finances complémentaire 2009. P 05. https://mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/LDGI%20LFC%202009%20special.pdf .

5- الاستعانة بطرف ثالث في ضمان الامتثال الجبائي للمكلف:

مثلما هو الحال في رقابة العمل المحاسبي من طرف محافظ الحسابات، تطورت مهنة المحاسبة في العالم، حيث أصبح محافظ الحسابات مدققا جبائيا له السلطة في مراجعة الامتثال الجبائي للمكلف.

تتيح مراجعة الامتثال الجبائي (ECF) الذي تم إنشاؤه في فرنسا بموجب المرسوم 2021-25 المؤرخ في 2021/01/13 [1]، للشركات الاستفادة من خدمة تعاقدية تعزز أمنها القانوني والجبائي. حيث تم استخدام أداة جديدة للشركات لضمان التطبيق السليم للقواعد الضريبية وزيادة أمنها في المسائل الجبائية[2].

1.5- تعريف مراجعة الامتثال الجبائي:

مراجعة الامتثال الجبائي هي خدمة تعاقدية يتعهد بموجبها مقدم الخدمة باستقلالية تامة، بناء على طلب الشركة، باتخاذ قرار بشأن الامتثال للقواعد الجبائية للنقاط المنصوص عليها بشكل شامل في المرسوم الصادر في 2021/01/13 المذكور أعلاه، وحسب المواصفات المطلوبة.

تعتبر هذه الخدمة في الأساس جهاز وقائي، والغرض منه هو تجنب الأخطاء الجبائية وربما إصلاحها قبل أي تدقيق جبائي من طرف الإدارة الجبائية. عندما تكشف المراجعة عن وجود حالة خطأ يقوم مقدم الخدمة بدعوة المؤسسة لتصحيح النقطة المشكوك بها، كما يمكن أن يأخذ هذا التصحيح شكل تصريحات تصحيحية يتم ايداعها لدى الإدارة الجبائية[3].

تعتبر عملية مراجعة الامتثال الجبائي اختيارية بالنسبة للمكلفين بالضريبة، كما تسمح بالتأكد من امتثال حساباتها للقواعد الجبائية المعمول بها، حيث تتم هذه المراجعة بموجب طلب المكلف موجه لمحافظ الحسابات[4].

تعتبر عملية مراجعة الامتثال الجبائي بمثابة شهادة تطمئن الإدارة الجبائية، وتأمينا لإعلان النتائج السنوية الخاصة بالمؤسسات[5].

---

1 - Arrete du 13 janvier 2021 d'application du decret n° 2021-25 du 13 janvier 2021 portant création de l'examen de conformité fiscale. Journal officiel de la république francaise, N° 0012 de 14/01/2021. https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/jo/2021/01/14/0012 .

2 - CEDEF, Ministère des finances FR. (2022). L'examen de conformité fiscale, site web https://www.economie.gouv.fr/cedef/examen-conformite-fiscale , consulté le 22/08/2023 à 10:00.

3 - BPIFRANCE. (2021). L'examen de conformité fiscale, site web https://bpifrance-creation.fr/encyclopedie/gerer-piloter-lentreprise/piloter-gerer-son-entreprise/lexamen-conformite-fiscale , consulté le 21/08/2023 à 14:01.

4 - Léa Boluze. (2021). Examen de conformité fiscale : principe, utilité et déroulement. Article sur le site https://www.capital.fr/votre-argent/examen-de-conformite-fiscale-principe-utilite-et-deroulement-1408736 . Publié le 07/07/2021, consulté le 14/08/2023 à 09:22.

5 - Khadiri & Co. (2022). Qu'est ce qu'un Examen de Conformité Fiscale ?. Article sur le site https://www.khadiri.com/56/examen-de-conformite-fiscale-ecf , consulté le 24/08/2023 à 21:15.

2.5- المعلومات الإلزامية في عقد خدمة مراجعة الامتثال الجبائي:

ينص العقد المبرم بين المؤسسة ومحافظ الحسابات على ما يلي[1]:

- الفترة التي تغطيها مراجعة الامتثال الجبائي؛
- حقوق والتزامات الأطراف، وعلى وجه الخصوص شرط الانهاء لعدم تنفيذ العقد؛
- مكافأة محافظ الحسابات.
- لائحة النقاط التي تشكل مسار التدقيق والتي حددها المرسوم الصادر في 2021/01/13 وهي:

* الالتزام بملف القيود المحاسبية؛
* الجودة المحاسبية فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية؛
* الشهادة أو البيان الفردي من ناشر البرنامج أو النظام المعتمد في تسجيل العمليات المحاسبية؛
* الامتثال للقواعد المتعلقة بفترة وطريقة حفظ المستندات؛
* التحقق من الالتزام بالقواعد المتعلقة بالنظام الجبائي المطبق، فيما يتعلق بالضريبة على الشركات والرسم على القيمة المضافة فيما يتعلق بطبيعة النشاط ورقم الأعمال؛
* قواعد تحديد الإهتلاك ومعالجته الجبائية؛
* قواعد تحديد المخصصات ومعالجته جبائيا؛
* قواد تحديد الرسوم الواجب دفعها ومعالجته الجبائية؛
* أهلية الرسوم الاستثنائية وقابليتها للخصم؛
* الالتزام بقواعد دفع الرسم على القيمة المضافة (المحصلة والقابلة للخصم).

كما تحدد المواصفات أنه يجب على محافظ الحسابات أن يتولى فحص كافة القواعد الجبائية التي ينص عليها مسار التدقيق وابداء الرأي في مدى التزامه الجبائي.

3.5- فائدة المكلفين الخاضعين لمراجعة الامتثال الجبائي :

1 - Impots.gouv.fr. (2021). L'examen de conformité fiscale : une sécurité juridique renforcée pour les entreprises. Article sur le site https://www.impots.gouv.fr/professionnel/lexamen-de-conformite-fiscale-une-securite-juridique-renforcee-pour-les-entreprises . Consulté le 20/08/2023 à 11:13.

ترجع خدمة مراجعة الامتثال الجبائي بالفائدة على المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية على حد سواء من خلال العناصر التالية[1]:

* أنها مراجعة مستقلة للامتثال الجبائي للمؤسسة لصالح مسيريها الإداريين والماليين، فاختبار الالتزام الجبائي لا تغني عن أي تدقيق جبائي، حيث يبقى هذا الأمر خاضعا للإدارة؛

* تتيح عملية مراجعة الامتثال الجبائي تقليل الأخطار الجبائية، كما يسمح للإدارة الجبائية بتخفيف إجراءاتها الرقابية بمرور الوقت؛

* تعتبر عملية مراجعة الامتثال الجبائي ضمان للصدق الاقتصادي مع الأطراف الثلاثة (البنوك، العملاء والموردين)، ولهذا السبب سيكون بلا شك عنصرا مميزا في مجال التعاقدات؛

* في حالة وجود مراقبة وتذكير لاحق بشأن نقطة تم التحقق من صحتها من قبل محافظ الحسابات، يتم تحميل تعويض يعادل مبلغ الضرائب المدفوعة على محافظ الحسابات الذي قدم مراجعة الامتثال الجبائي؛

* سيقوم محافظ الحسابات بمراجعة حسابات المؤسسة، وبالتالي فإن مراجعة الامتثال الجبائي تجعل من الممكن اكتشاف حالات الخطأ بهدف تصحيحها لتجنب العقوبات الجبائية أثناء الرقابة الجبائية للإدارة الضريبية، مثل غرامات التأخير أو العقوبات الجبائية الأخرى؛

* يمكن مراجعة الامتثال الجبائي من تصحيح التصريحات الجبائية أمام الإدارة الجبائية؛

* لا تؤدي مراجعة الامتثال الجبائي إلى إعفاء المؤسسة من التدقيق الجبائي للمؤسسة، لكن الإدارة الجبائية أقل توجها إلى المؤسسات التي تقدم تقارير مراجعة الامتثال الجبائي.

1 - Comptagesma. (2022). L'examen de conformité fiscale (ECF), site web https://comptagesma.com/conformite-fiscale/ . consulté le 19/08/2023 à 17:33.

المبحث الثالث: استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي:

يشكل الاقتصاد الموازي في الوقت الحاضر قضية سياسية كبيرة تهتم بها السلطات السياسية في العديد من دول العالم بما فيهم الجزائر. وتكمن هذه الأهمية في أن تنظيم هذه الظاهرة يعتبر من دوافع التنمية والنمو الاقتصادي.

يلعب ادماج الاقتصاد الموازي دورا مهما في توسيع الشمول المالي لعدد كبير من الأشخاص الذين ينشطون فيه. يساهم التزام صانعي القرار بالتكفل بأنشطة الاقتصاد الموازي في دعم التنمية المستدامة من ناحية توسيع الوعاء الجبائي وتعبئة موارد الميزانية العامة، وفي الحد من الفقر وتوفير العمل اللائق وبالتالي خلق مجتمعات أكثر تماسكا.

يلعب صناع القرار السياسي في المجال المالي دورا حيويا في عملية ادماج الاقتصاد الموازي ضمن الحسابات الرسمية للدولة، وهو دور أساسي يجب أن تساهم فيه الدولة نظرا لأهمية حجم الاقتصاد الموازي، وأهميته في تحقيق الأهداف المالية للدولة. وللقيام بذلك هناك مجموعة من الأدوات والسياسات التي يجب وضعها في المكان والوقت المناسبين، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرة العالمية الناجحة في مجال مواجهة وادماج الاقتصاد الموازي.

تعتبر الروابط بين القطاع الموازي والقطاع الرسمي متعددة الأوجه، نظرا للتنوع الكبير في الأنشطة في الاقتصاد الموازي، سواء من حيث طبيعتها أو من حيث شكل التنظيم داخل نفس النشاط[1].

فيما يتعلق بطبيعة الأنشطة، فإن الأنشطة غير الرسمية موجودة عالميا في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية (الزراعة، التعليم، الصحة، النقل، التجارة، الإنتاج الحرفي والخدمات). هناك تنوع داخل نفس النشاط غير الرسمي، على الرغم من هذا التنوع، تبرز بعض أنواع الروابط بين القطاعين الرسمي والموازي مثل: العرض، العمالة والمنافسة، ومع ذلك يصعب رسم حدود دقيقة بين الاقتصاد الموازي والرسمي بسبب وجود تواصل بينهما، حيث يتم تنفيذ العديد من الأنشطة غير الرسمية بشكل جزئي فقط أما الجزء المتبقي فيتم من خلال الاقتصاد الرسمي.

المطلب الأول: إصلاح النظام الجبائي:

تختلف الأنظمة الجبائية بشكل كبير من بلد لآخر، كما لم يتفق الباحثون على ماهية النظام الجبائي الأمثل نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من بلد لآخر[2]. حيث يكمن التحدي في تصميم نظام جبائي يوازن بين العمل على اصلاح التشوهات الضارة بالرفاه والنمو، وبين تحقيق أهداف الإيرادات وإعادة توزيعها.

1 - Kanté, S. (2002). Op.cit. P 14.
2 - OCDE. (2012). Op.cit, P 51.

الفرع الأول: النظام الجبائي العادل:

يمكن من خلال النظام الجبائي العادل إخضاع المكلفين بالضريبة الذين يتمتعون بمستويات متماثلة من القوة المالية لأعباء جبائية متماثلة[1].

فمن خلال فرض الضرائب على مختلف مصادر الدخل بطريقة تجعل أصحاب الدخل المرتفع يدفعون ضرائب أكثر من المكلفين أصحاب الدخل المنخفض، ومن خلال التوزيع العادل للنفقات الجبائية، بحيث تكون التسهيلات الجبائية فعالة بدلا من أن تكون مؤثرة على العدالة الضريبية، بسبب استفادة بعض القطاعات والأنشطة منها على حساب قطاعات وأنشطة أخرى، يمكن اعتبار النظام الجبائي عادلا بين مختلف المكلفين وأنواع الدخل الخاضعة له.

تفترض وجهة النظر التقليدية أن أصحاب الدخل الأعلى هم أثرياء ببساطة لأن لديهم القدرة أكبر على كسب الدخل مقارنة بمعظم الأشخاص الآخرين[2]. وبقدر ما يكون هذا التوزيع غير المتكافئ للقدرات خارج السيطرة، فمن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى دافع إعادة توزيع الثروة من خلال نظام جبائي يأخذ في الحسبان هذه اختلاف القدرات.

تهدف عملية إعادة التوزيع إلى توزيع بعض من حصة الدخل الأعلى بعيدا عن الأثرياء نحو أصحاب الدخل الأقل قدرة على تحقيق الدخل، وذلك من خلال التحكم في الضغط الجبائي المفروض على كل من الفئتين.

يمثل الشكل التالي منحنى لافر الذي يشرع العلاقة بين معدلات الضريبة والايرادات الجبائية.

الشكل رقم (2–1): منحنى لافر Laffer Curve:

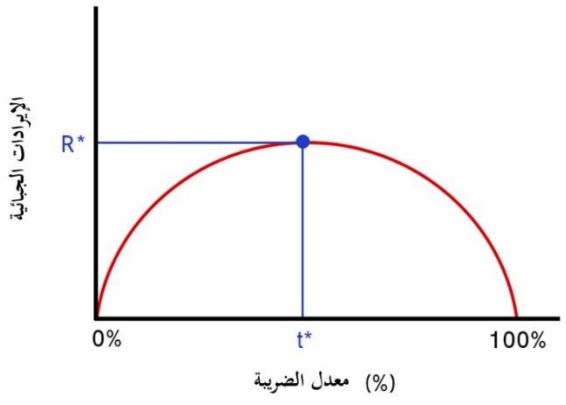

المصدر:

Laffer, A. B. (2004). The Laffer curve: Past, present, and future. *Backgrounder*, *1765*(1), P 02.

1 - Arsić, M., Arandarenko, M., Radulović, B., Ranđelović, S., & Janković, I. (2015). Op.cit, 21-46.
2 - Scheuer, F. (2020). Taxing the superrich: challenges of a fair tax system. UBS Center Public Paper Series, (9). P 15.

إن الاتجاه نحو ضريبة الثروة من أجل تحقيق عدالة النظام الجبائي، يستلزم مراعات القدرة الجبائية لأصحاب الثروة، وذلك من خلال مراعات الحدود التي يجب احترامها في فرض الضريبة من أجل تفادي الأثر الضار لفرض الضريبة. هذا ما يوضحه "منحنى لافر" نسبة إلى الاقتصادي آرثر لافر، فعندما يكون معدل الضريبة منخفضا تكون الإيرادات الجبائية منخفضة أيضا. ومع زيادة الضريبة تزداد الإيرادات الجبائية ولكن إلى مستوى معين فقط، حيث تتسبب الضريبة المرتفعة في تثبيط النشاط الاقتصادي، وبالتالي يتقلص الوعاء الجبائي، وبالتالي تكون هناك نتائج عكسية.

وإذا تجاوز معدل الضريبة حدا معينا، فإن رفع المعدلات الضريبية من الممكن أن يؤدي إلى خفض الحوافز بالقدر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وعائدات الضرائب. وبالتالي هناك معدل ضريبة تكون عنده الإيرادات الجبائية عند الحد الأقصى[1].

الفرع الثاني: مرونة النظام الجبائي للتغيرات في الدخل:

عند النظر في معايير النظام الجبائي في الدول النامية، غالبا ما يتم تمييز استجابة الإيرادات الجبائية للتغيرات في الدخل كعنصر أساسي[2]. يتم قياس هذه الاستجابة بمفهوم المرونة الجبائية، حيث يتم قياس الاستجابة التلقائية للإيرادات لتغيرات الدخل.

فالمرونة الجبائية العالية هي صفة مرغوب فيها فيما يخص الأنظمة الجبائية، لأنها تسمح بتمويل للإنفاق العام، وهذا من خلال زيادة الإيرادات الجبائية دون الحاجة إلى اتخاذ قرارات صعبة سياسيا من أجل زيادة الضريبة. ومع ذلك تتميز المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية بمرونة منخفضة، وفي هذه الحالة يجب على السلطات أن تسعى للحصول على إيرادات إضافية عن طريق احداث تغييرات من شأنها توسيع الوعاء الجبائي أو غيرها من الآليات.

يتم احداث التغيرات اللازمة في النظام الجبائي عن طريق التشريعات والتنظيمات الجبائية التي تصدرها السلطة التنفيذية وتصادق عليها السلطة التشريعية، لذلك فإن المرونة الحقيقية في مجال الضريبة تتعلق بمرونة القانون الجبائي تجاه التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وقدرة هذه القوانين على خلق ما يسمى بالفرصة البديلة من أجل ضمان تمويل الميزانية العامة بالإيرادات الجبائية، بالشكل الذي لا يزيد من الضغط الجبائي على الوعاء

1 - Stiglitz, J. E., Lafay, J. D., & Rosengard, J. (2018). Op.cit. P 916.
2 - Mansfield, C. Y. (1972). Elasticity and Buoyancy of a Tax System: A Method Applied to Paraguay (Elasticité automatique et élasticité globale du système fiscal: méthode appliquée au Paraguay)(Elasticidad y reacción de un sistema tributario: Método aplicado a Paraguay). Staff Papers-International Monetary Fund, P 425.

الجبائي الحالي، بالإضافة إلى محاولة توسيع الوعاء الجبائي من أجل توزيع الضغط الجبائي الحالي على قاعدة جبائية أوسع.

الفرع الثالث: إجراءات متعلقة بالاقتصاد الموازي في الجزائر:

يمكن للقوانين والتنظيمات أن تساهم في استقطاب وتنظيم أنشطة الاقتصاد الموازي، والمساهمة في إدماجها ضمن الاقتصاد الرسمي. لذلك سنحاول عرض القوانين والتنظيمات الجزائرية التي خصصت لهذا الغرض.

أولا: تنظيم ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة

من أجل التحكم في الأنشطة التجارية الغير قارة في مكان معين، ولتفادي ممارسة هذا النشاط في ظل الاقتصاد الموازي، حاول المشرع الجزائري إدماج هذه الفئة من التجار، وتنظيمهم، من أجل دمجهم ضمن الاقتصاد الرسمي. حيث جعلت من هذه الأنشطة قانونية ورسمية يمارسها أصحابها في الأسواق الأسبوعية أو نصف الأسبوعية والجوارية أو المعارض أو في أي فضاء أو مكان آخر مهيأ لهذا الغرض[1].

يمارس هذا النشاط من طرف أصحابه عن طريق العرض أو التنقل من مكان لآخر بصفة متنقلة. حيث يشترط حصول أصحابها على سجلات تجارية تحمل رموز الأنشطة المعنية.

ساهم القانون في فتح المجال امام من يعرضون سلعهم وخدماتهم على الرفوف أو في السيارات المهيأة أو على الطاولات أو المنصات، ولكن بالشرطين التاليين:

- القيد في السجل التجاري؛
- رخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي للحصول على مكان على مستوى المعارض والفضاءات المهيأة.

يتم ممارسة هذه الأنشطة أيضا بشرط أن تستجيب إلى متطلبات (الأمن، النظافة، السكينة، الصحة العمومية)، وألا تلحق ضررا بالمحيط العمراني المجاور لها، كما لا يجب أن تعرقل الأنشطة التجارية القارة المحاذية لها.

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2013). مرسوم تنفيذي رقم 13-140 مؤرخ في 10 أفريل 2013 يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة، العدد 21 بتاريخ 2013/04/23.

ثانيا: تمويل المشاريع الصغيرة

من خلال استحداث جهاز القرض المصغر سنة 2011، من أجل منح فئات المواطنين بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم، من أجل الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهم، عبر إحداث أنشطة يمارسونها ضمن القوانين والتنظيمات المعمول بها[1].

يتم توجيه هذا القرض إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط، كما يغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط.

يستفيد أيضا أصحاب هذا القرض من:

- قرض بدون فوائد بعنوان احداث النشاط باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية للشروع في النشاط؛
- تخفيض في نسبة الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها؛
- قروض بدون فوائد لاقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز تكلفتها 100 ألف دج.
- يستفيدون من استشارة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساعدتها؛
- يستفيدون من ضمان الصندوق في تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية.

ثالثا: تنظيم وترقية التشغيل

من أجل تنظيم وترقية التشغيل في الجزائر، والحد من ظاهرة العمل في الاقتصاد الموازي، جاءت اللجنة الوطنية لترقية التشغيل، وهي جهاز استشاري للتشاور والتقييم حول كل المسائل المرتبطة بالتشغيل، حيث تكلف هذه اللجنة بإبداء الآراء والاقتراحات والتوصيات في المجالات التالية[2]:

- الأعمال والمخططات والبرامج المتعلقة بترقية التشغيل والمحافظة عليه؛
- متابعة تنفيذ التدابير المتخذة في إطار السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة بالعلاقة مع القطاعات المعنية؛
- ضبط سوق العمل، لا سيما تطوير التأهيلات وللمعادلة بين التكوين والتشغيل؛
- إعداد قائمة المهن والحرف أو التأهيلات وتحليل تطورها وتحيينها؛

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2011). مرسوم رئاسي رقم 11-133 مؤرخ في 22 مارس 2011 يتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 19 بتاريخ 27 مارس 2011.

2 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2010). مرسوم تنفيذي رقم 10-101 مؤرخ في 29 مارس 2010 يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها، العدد 21 بتاريخ 31 مارس 2010.

- تنمية التآزر الضروري بين مختلف القطاعات المعنية بترقية التشغيل؛

- تقييم البرامج القطاعية الرامية إلى ترقية التشغيل؛

- تحديد معايير تطور سوق العمل؛

- الدراسات والتقييم الدوري على المستوى الكمي والنوعي حول تنفيذ مختلف محاور مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة؛

- تطوير نظام جمع المعلومة الإحصائية حول التشغيل والبطالة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ومعالجتها ونشرها؛

- الدراسات والتحاليل المتعلقة بظاهرة العمل غير المنظم؛

- تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول سوق العمل، لا سيما المعلومات المتعلقة بإنشاء مناصب الشغل في مختلف قطاعات النشاط وكذا تقلبات سوق العمل؛

- توحيد مفاهيم سوق العمل ومنهجياته ومؤشراته وتقييم إحداث مناصب الشغل؛

- تحليل الحصائل الإجمالية والقطاعية لليد العاملة وتقييمها.

رابعا: مكافحة الفقر

يعتبر الفقر من أهم مسببات اللجوء إلى العمل في الاقتصاد الموازي، فالفقر هو من يلزم الفرد القبول بظروف العمل الخاصة التي يتميز بها الاقتصاد الموازي، من أجل تحقيق دخل متواضع يضمن له تسديد ثمن احتياجاته الأسرية الخاصة.

لذلك خصص المشرع المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر وتشكيله وسيره[1]. وهو مرصد استشاري يكلف في إطار البرامج الرامية إلى ترقية التشغيل ومكافحة الفقر من خلال المهام التالية:

- التشاور حول كل عمل مجدد يسمح بتطوير مشاريع لفائدة الفئات السكانية المعنية؛

- اقتراح مجمل التدابير ذات الأثر المباشر على تحسين مستوى معيشة السكان؛

- المشاركة في تقييم برامج التنمية الرامية إلى ترقية التشغيل ومكافحة الفقر؛

- إعداد حصائل اجتماعية وحصائل التشغيل؛

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2005). مرسوم تنفيذي رقم 05-212 مؤرخ في 08 جوان 2005، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر وتشكيله وسيره، العدد 40 بتاريخ 08 جوان 2005.

- رصد وتحليل محيط سوق التشغيل وظاهرة الفقر وتقدير تطورها؛
- تحديد واقتراح تدابير المرافقة قصد تنظيم أحسن لتأطير السياسة الاجتماعية للبلاد؛
- اقتراح كل مسعى ومنهجية وتنظيم يساعد في إعداد نظام وطني للإعلام حول التشغيل والفقر؛
- اقتراح برنامج وطني للتحقيقات والدراسات الاستشرافية؛
- اقتراح تدابير تشريعية وتنظيمية تسمح بالمحافظة على التشغيل وترقيته.
- اقتراح كل التدابير التي تسمح بمعرفة أفضل وحصر القطاع الموازي قصد توجيهه نحو القطاع الاقتصادي المهيكل؛
- دراسة وفحص واقتراح التدابير التي تسمح بمعرفة الحركات الترحالية والتحكم فيها؛
- اقتراح نظام لجمع ومعالجة وبث المعلومة الإحصائية حول التشغيل والفقر على المستوى الوطني والمحلي؛
- اقتراح وضع مصلحة للتوثيق حول التشغيل والفقر ضمن المرصد؛
- اقتراح آليات تسمح باشراك المجتمع المدني في برامج ترقية التشغيل ومكافحة الفقر؛
- تعزيز الشراكة في مجال التشغيل ومكافحة الفقر مع المؤسسات الدولية؛
- المساهمة بالتنسيق مع القطاعات المعنية في ترقية علاقات التعاون والتبادل على الصعيد المحلي والجهوي والقاري، لا سيما تلك التي لها علاقة بانشغالات (النيباد) الشراكة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا.

خامسا: احتواء الفئة العاملة في المنازل

من أجل المساهمة في ادماج الأنشطة الصغيرة ضمن الاقتصاد الموازي، كان لا بد من تقنين علاقة العمل التي تعني العمال في المنزل. لهذا عرف المشرع العامل في المنزل على أنه: "كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع أو خدمات أو أشغالا تغييرية لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجرة، ويقوم وحده بهذه النشاطات أو بمساعدة أعضاء من عائلته باستثناء أية يد عاملة مأجورة ويتحصل بنفسه على كل أو بعض المواد الأولية وأدوات العمل أو يستلمها من المستخدم دون أي وسيط"[1].

1 – الجريدة الرسمية الجزائرية. (1997). مرسوم تنفيذي رقم 97-474 مؤرخ في 08 ديسمبر 1997 يحدد النظام الخاص بعلاقات العمل التي تعني العمال في المنزل، العدد 82 بتاريخ 14 ديسمبر 1997.

يجب على المستخدم الذي ينجز عملا في المنزل بالتصريح به لدى هيئة الضمان الاجتماعي ومفتشية العمل. كما يستفيد العمال من ضمان تقاضيه الحد الأدنى للأجور والاستفادة من نظام العطلة السنوية المدفوعة الأجر. أيضا يستفيد العامل من الأحكام التنظيمية والتشريعية المعمول بها في مجال الضمان الاجتماعي.

المطلب الثاني: دعم الرقابة الجبائية:

كما ذكرنا من قبل، فإن التهرب الجبائي ظاهرة تتعدد أسبابها ومظاهرها، لذلك من الضروري أن تضع الإدارة الجبائية استراتيجية لمحاربة التهرب الجبائي والتوجه للنشاط في الاقتصاد الموازي.

يمكن للإدارة الجبائية وضع مجموعة من التدابير الضرورية مثل:

* تحسين البيئة الضريبية العامة؛

* إعادة هيكلة وتعزيز الإدارة الجبائية؛

* تحسين أعمال التدقيق الجبائي.

يهدف التدقيق الجبائي إلى:

* ضمان تناسق نظام الإبلاغ؛

* التدقيق الجبائي له طابع الردع المهمة؛

* تهدف الرقابة الجبائية إلى ضمان مساواة المواطنين أمام الضريبة وضمان ظروف المنافسة العادلة بين المتعاملين الاقتصاديين. وبالتالي تفادي توجه الوعاء الجبائي إلى الاقتصاد الموازي؛

* يهدف التدقيق الجبائي إلى تمويل الخزينة العمومية،

الفرع الأول: مشروعية الرقابة الجبائية:

لا يمكن تطبيق الرقابة الجبائية من دون الخضوع إلى حدود وتعليمات يتم التقيد بها. فالحدود الموجودة في الإدارة الجبائية، مؤقتة لأنها مرتبطة بالتقادم، لكنها مادية فيما يتعلق بحقوق وضمانات المكلف بالضريبة.[1]

1 - Turrin, M. (2011). La légitime répression de la fraude fiscale (Doctoral dissertation, Aix-Marseille 3). P 158.

وبحكم طبيعة عملية الرقابة الجبائية، يمكن التشكيك في الإجراءات المتبعة والتي قد تكون تسببت في تشويهها، مما يؤدي إلى إلغائها. غير أن واقع صلاحيات الإدارة الجبائية، يدفع في بعض الحالات، إلى تعزيز الضمانات المقدمة للمكلف خلال الرقابة الجبائية.

الفرع الثاني: التوفيق بين حقوق المكلف وسلطة الإدارة الجبائية في مجال المنازعات الجبائية:

تشير المنازعات الجبائية إلى السلطات المختلفة التي يتمتع بها المكلف بالضريبة في الطعن في مواقف الإدارة الجبائية، علاوة على ذلك، في مزايا التقييم الذي أجرته لوضعها الجبائي.

فتطوير طرق بديلة لتسوية المنازعات الجبائية يوضح الاستراتيجية المطبقة من اجل إيجاد حل ملائم لكل من المكلفين بالضريبة، الذي يرون أن ملفهم يعامل بشكل عادل، على حساب التطبيق الصارم لمبدأ الشرعية، وللإدارة الجبائية، التي تستفيد من خلال هذا الطريق من الإقرار الجبائي الفعال.

ومنه فدراسة طرق بديلة لحل المنازعات الجبائية تؤدي إلى تحليل الإمكانيات المتاحة للمكلف بالضريبة للطعن في التقييم الذي أجرته الإدارة الجبائية لتصرفاتهم المالية والجبائية خارج أي نزاع قضائي، وذلك من خلال الحوار وتدخل الأطراف المحايدة في نقاط الخلاف سواء بالنسبة للمكلف بالضريبة أو الإدارة.

الفرع الثالث: بناء علاقة الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة:

تشير علاقة الثقة إلى ذلك التعاون الجديد القائم بين المكلف والإدارة الجبائية، على عكس الرقابة الجبائية التي تحدث بعد خلق التزامات ضريبية يمكن التنبؤ بها وبشكل غير متوقع[1].

أولا: معايير بناء علاقة ثقة بين المكلف والإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية الفرنسية رائدة في مجال بناء علاقة الثقة مع المكلف بالضريبة من خلال المعايير التي يجب تحقيقها من أجل إنجاح بناء هذه العلاقة[2]:

1. المرافقة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وذلك من خلال فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى الإدارة الجبائية خاصة فيما تعلق بتطوير المؤسسة أو إعادة هيكلتها أو طرق تقييم أصول المؤسسة، حيث حددت مجموعة من الأسئلة المختارة مسبقا يمكن للمؤسسة التشاور مع الإدارة الجبائية في مجالات محددة مسبقا. وكذلك مساعدة المؤسسات في تشخيص القضايا الجبائية الرئيسية التي يجب معالجتها.

1 – بوزيان، ف. محي الدين، م عمر. (2021). عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21 العدد 01 لسنة 2021. ص 152.

2 - Ministère de l'action et des comptes publics France. (2019). UNE NOUVELLE RELATION DE CONFIANCE. Dossier de Presse. P 14.

2. الشراكة الضريبية للمؤسسات والشركات الكبرى: تسمح الشراكة الضريبية للشركات عندما تختار هذا النهج بالانخراط في حوار مستمر مع الإدارة الضريبية حول القضايا الضريبية باعتبارها تمثل مخاطرا أو قضايا استراتيجية، ويتم التعبير عن هذه الشراكة عن طريق إعادة صياغة النص من طرف الإدارة الجبائية أو الشركة، وذلك من خلال عنصرين:

* الالتزام بمراجعة ضريبية قبل وقت كاف من الإبلاغ او المواعيد النهائية؛

* تحديد محاور مخصصة للشركة من أجل التطور مع مرور الوقت، من خلال معرفة أفضل بنشاطها وخصائصها، وأيضا خلق ثقة متبادلة بين الطرفين. وبذلك قدرة الإدارة الضريبية على فهم معوقات الحياة الاقتصادية بالنسبة للمؤسسة.

3. الامتثال الضريبي الطوعي: مع التغير المستمر للقواعد والقوانين الضريبية قد تجد المؤسسات الاقتصادية وضعيتها الجبائية معرضة لخطر جبائي بسبب عدم امتثالها لبعض التغيرات في القوانين الجبائية، لذلك تم وضع هذا الخيار والمتمثل في الامتثال الضريبي الطوعي من أجل تصحيح وضعيتها الجبائية بدون التعرض لمخاطر جبائية. وذلك بناء على طلب المؤسسة في معالجة التشوهات الحاصلة في حالتها الجبائية بسبب التغيرات المستمرة في القوانين الجبائية.

4. مراجعة الامتثال الضريبي من قبل طرف ثالث: من أجل تعزيز الأمن القانوني والضريبي للمؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات، يسمح لها استخدام خدمات خارجية تصادق على أعمالها الجبائية. وبالتالي المراجع سيقوم بمراجعة بعض النقاط الضريبية ويصدر شهادة امتثال بعد تصحيح الأخطاء. حيث يتم تحديد النقاط المعنية بعد التشاور مع ممثلي المراجعين والمؤسسات ويتم نشرها في تقرير موحد.

5. تحسين الحوار والطعن في الرقابة: وذلك من خلال قانون ESSOC[1] تعزيز الحق في الخطأ وتطوير الحوار بين المؤسسة الاقتصادية والإدارة (الدولة في خدمة مجتمع ثقة)، وذلك بالسماح بوجود رقابة جبائية هادئة وفعالة تؤدي إلى إيجاد وسائل لتسوية القضايا الضريبية المعقدة المشتركة بين الشركات في أقرب وقت ممكن، وزيادة تحسين وسائل الطعن والاستئناف.

6. تعبئة النصوص القانونية: يسمح للمؤسسات الاقتصادية الطلب بحسن النية، توضيح تصرفات الإدارة الضريبية وكذلك يمكنها الاعتراض عليها، ويتم نشر كل الإجابات في أسرع وقت ممكن من طرف المديرية العامة للمالية العامة.

1 - Fournel, J. (2021). La mobilisation de la DGFIP pour une relation de confiance avec les entreprises. L'ENA hors les murs, 508, P 01.

7. دعم المؤسسات في الخارج: وذلك من خلال حماية المؤسسات التي تنشط في الخارج من المخاطر الجبائية المتعلقة بتعقيدات النظام الجبائي، وكذلك الحماية من الازدواج الضريبي، وذلك لضمان قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: أهمية تبني الفاتورة الالكترونية:

من المزايا التي يقدمها التطور التكنولوجي، الرقمنة التي أصبحت من أسس الحياة الاقتصادية. فالعولمة وتطور التجارة الالكترونية أدى إلى ضرورة تطوير الأنظمة الاقتصادية وخاصة الأنظمة الجبائية، من أجل مسايرة هذا التطور.

أدت الثورة الرقمية إلى ظهور اقتصاد رقمي يتحدى المفاهيم التقليدية لخلق القيمة، ومن المؤكد أن الاقتصاد الرقمي يعتمد على الأنشطة التقليدية لإنتاج السلع والخدمات. ولكن على نحو متزايد تعمل الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة أو الشركات العالمية التي تخدم مئات الملايين من المستخدمين على تغيير قواعد اللعبة وتحويل جميع قطاعات الاقتصاد جذريا. وذلك من خلال كثافة استخدامها للتكنولوجيات الرقمية، وفرة التمويل الذي يمكنهم الوصول إليه، التحسين المستمر لواجهاتهم التسويقية، العلاقات المميزة التي يقيمونها مع مستخدمي هذه التطبيقات، والتأثير الذي يكسبونه من بيانات ناتجة عن المستخدمين. فمن خلال هذه الشركات، يمثل الاقتصاد الرقمي حصة متزايدة من القيمة المضافة لاقتصادات الدول الكبرى[1].

الفرع الأول: الرقمنة الاقتصادية:

الثورة الرقمية ثورة شاملة، فهي تعدل طريقة الإنتاج والاستهلاك والعمل، تحول المهن، تكشف عن أقسام كاملة من النشاط، وتغير ظروف المنافسة التقليدية.

تؤثر رقمنة الاقتصاد كثيرا على الاقتصاد، وسيمتد هذا التأثر أيضا إلى المجالات الأخرى من الاقتصاد التي لم تتأثر حاليا. ومع ذلك تعمل الرقمنة على تغيير اقتصاديات العالم بعدة طرق، فمع تزايد عدد المنصات الرقمية، انخفضت تكلفة التواصل والمعاملات عبر الحدود، مما يسمح للشركات بالتواصل مع الزبائن والموردين في أي مكان في العالم.

أصبحت الشركات الصغيرة لا تواجه مشاكل تتعلق بالمنافسة مع الشركات الكبرى في تسويق منتجاتها، ونتيجة لذلك، من الممكن أن تظهر أنواع جديدة من المنافسين بسرعة في جميع أنحاء العالم، مما يشكل ضغطا على المتعاملين المحتكرين لمجالات معينة.

1 - Collin, P., & Colin, N. (2013). Mission d'expertise sur la fiscalité de l'économie numérique. Rapport au Ministre de l'économie et des finances. P 01.

في عدة دراسات أكدت دراسة Mckinsey أن تأثير رقمنة الاقتصاد العالمي قد أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 10 %، وذلك أعلى مما كان يمكن أن يكون عليه بدون تأثير الرقمنة والذي يقدر ب 7.8 %.[1]

الفرع الثاني: رقمنة الخدمات الحكومية والحد من الاقتصاد الموازي:

بفضل رقمنة الخدمات الحكومية، يتجه الأفراد إلى العمل بأمانة ويختارون تجنب الانخراط في أنشطة غير قانونية. أما بالنسبة للشركات والمؤسسات الاقتصادية، فإن زيادة المشاركة عبر الأنظمة الرقمية يمكنها أن تحفز تطوير المنتجات والخدمات والأسواق، وتساهم في التغلب على الحاجز المرتبط بالتكاليف الإدارية المرتفعة للوصول الفعال إلى الخدمات الحكومية. ذلك ما يؤدي بهم إلى العمل ضمن الاقتصاد الرسمي[2].

يمكن لجميع أنواع المشاركة الالكترونية أن تؤثر بشكل إيجابي على سلوك الأفراد ضد الأنشطة غير الرسمية وغير القانونية، وذلك من خلال تعزيز المواطنة وخلق بيئة أكثر تعاونية بين الحكومة والمواطنين والشركات.

وفي هذا السياق يمكن أن يكون الأفراد والشركات أكثر ميلا إلى العمل في إطار القانون، وأن تكون لديهم أيضا إمكانيات جديدة للتعبير عن تفضيلاتهم والمشاركة بنشاط في عملية صنع القرار. كما يمكن للعلاقات الجديدة في التفاعلات عبر الانترنت بين الإدارات العامة والقطاع الخاص أن تساهم أيضا في خلق فرص عمل جديدة داخل القطاع الرسمي، وبالتالي التقليل من حجم الاقتصاد الموازي.

فالمؤسسات الناشطة في الاقتصاد الرسمي، قد لا تكون محايدة ولكنها قد تساهم في تحفيز أو إعاقة عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي انتشار الاقتصاد الموازي. بناءا على ذلك فإن العلاقة المدروسة قد تتفاعل مع مستوى التنمية الاقتصادية نظرا لأن تأثير الأدوات الالكترونية ومبادرات المشاركة الالكترونية على الاقتصاد غير الرسمي من المحتمل أن يكون غير متشابه في البلدان النامية والمتقدمة.

يمكن لاستعمال الانترنت أيضا أن يؤثر على حجم الاقتصاد الموازي من خلال زيادة المعاملات عبر الانترنت والتهرب من الضريبة بسهولة بالنسبة للشركات والأسر. وبما أن التجارة الالكترونية أكثر انتشارا في البلدان الأكثر ثراء، فمن المتوقع أيضا أن يكون هذا التأثير أقوى في البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى، فتزايد درجة التهرب الجبائي من شأنه أن يؤدي أيضا إلى زيادة العبء الجبائي القانوني على الاقتصاد الرسمي

1 - DALE, S. (2018). La numérisation de l'économie–quelques réflexions sur les conséquences pour les régimes de taxation et leur administration. In ERA Forum 19. P 239. https://doi.org/10.1007/s12027-018-0517-4
2 - Sacchi, A., Santolini, R., & Schneider, F. (2022). On the effects of e-participation on shadow economy: a worldwide empirical analysis. German Economic Review, 23(3), 463-491.

وبالتالي خلق عامل آخر لمزيد من النشاطات في الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى الفساد الذي ينخفض مع زيادة انتشار التعامل بالإنترنت[1].

الفرع الثالث: رقمنة إخضاع الأوعية الجبائية للضريبة وفق الفاتورة الالكترونية:

يعتبر عجز الطرق التقليدية في مواجهة التهرب الجبائي بصفته أبرز منافذ الاقتصاد الموازي، جعل من المهم الاستفادة مما تقدمه الوسائل الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات من حلول بديلة في هذا المجال، ومنها الفاتورة الالكترونية. ذلك ما يدفع صانع القرار المالي لتجربتها، بالاستعانة بتجارب دولية ناجحة مثل ما استخدمته دول الاتحاد الأوروبي من اعتماد الفاتورة الالكترونية في المعاملات التجارية والتصريحات الضريبية.

أولا: تعريف الفاتورة الالكترونية

لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا للفاتورة، سواء في ظل القانون التجاري أو في ظل المرسوم التنفيذي رقم 90-85 بتاريخ 1990/03/13، المتعلق بأشكال الفوترة وشروطها، ولم يعرفها في المرسوم التنفيذي 05-468 المؤرخ في 2005/12/10 الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الاجمالية وكيفيات ذلك.

في حين قام المشرع الجزائري بتعريف المعطيات المعلوماتية في القانون 09-04 مؤرخ في 5 غشت 2009 يتضمن القواعد خاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، على أنها "أي عملية عرض للوقائع أو المعلومات أو المفاهيم في شكل جاهز للمعالجة داخل منظومة معلوماتية، بما في ذلك البرامج المناسبة التي من شأنها جعل منظومة معلوماتية تؤدي وظيفتها"[2].

كما أن المرسوم التنفيذي رقم 19-89 مؤرخ في 5 مارس 2019، يحدد كيفيات حفظ سجلات المعاملات التجارية الالكترونية وارسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري، ألزم المورد الالكتروني بإرسال سجل المعاملة التجارية المنجزة في ملف الكتروني إلى مصالح السجل التجاري، يتضمن العقد، الفاتورة أو الوثيقة التي تقوم مقامها وكل وصل استلام أثناء التسليم أو الاستعانة أو الاسترداد حسب الحالة[3]. وتم ربط مركز السجل التجاري بالمديرية العامة للضرائب التي يمكنها الولوج عن طريق الاتصالات الإلكترونية للمعلومات المذكورة.

1 - Elgin, C. (2013). Internet usage and the shadow economy: Evidence from panel data. Economic Systems, 37(1), P 116.

2 - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، 2009/08/16، ص5.

3 - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 17، 2019/03/17، ص18.

الفاتورة الالكترونية هي فاتورة ضريبية يتم انشاؤها من خلال تطبيق أو نظام الكتروني تقدمه الإدارة الجبائية، فهي فاتورة ضريبية تعتبر دليلا على تحصيل الرسم على القيمة المضافة يتم اجراؤها الكترونيا من طرف المكلف، حيث تنظم إجراءاتها في القوانين الجبائية[1].

وقد عرفت الفاتورة الالكترونية في المبدأ التوجيهي رقم 2001/115 الصادر عن المجلس الأوروبي على أنها: "إرسال الفواتير بالوسائل الالكترونية أي ارسالها إلى المستلم عن طريق معالجة البيانات الالكترونية ومعدات التخزين. حيث تستبدل النسخة الورقية بنسخة الكترونية مما يزيل معظم العراقيل والصعوبات مع ضرورة الاحتفاظ بالفاتورة كمستند محمي وسليم من التشوهات".[2] ومن ناحية الشكل فالفاتورة الإلكترونية تشبه الفاتورة الورقية باستثناء أنه يتم تحريرها وإصدارها واستلامها بتنسيق الكتروني في شكل (PDF, Word, الخ)[3]

كما يمكن تعريف الفاتورة الالكترونية على أنها نقل معلومات الفوترة بين الشركات ومتعامليها من خلال الوسائل الرقمية، فعلى عكس الفواتير التقليدية الورقية، تحتوي الفواتير الالكترونية على بيانات الفوترة والدفع بحيث يمكن قراءتها ومعالجتها آليا بما في ذلك مشاركتها مع أطراف أخرى منها المصالح الجبائية.[4]

اذن فالفاتورة الالكترونية ماهي إلا فاتورة تقليدية في شكل رقمي حديث، يتم إصدارها وارسالها واستقبالها باستخدام تكنولوجيا المعلومات، يستوجب العمل بها مشاركة عدة جهات أهمها المرسل والمستقبل بالإضافة إلى هيئات أخرى تتمثل في الإدارة الضريبية والجمركية والبنوك وغيرها، تساهم في تسهيل المعاملات وضمان الاحتفاظ بالمعلومات من الضياع.

ثانيا: مميزات الفاتورة الالكترونية:

الفاتورة الالكترونية لها عدة إيجابيات بالنسبة للمؤسسات، خاصة مع رقمنة المعاملات التجارية وأيضا في ظل المنافسة في السوق، لهذا فالاستثمار في استغلال حل الفاتورة الالكترونية هي خطوة من شأنها إنجاح رقمنة المؤسسة الاقتصادية، وأيضا يعتبر تطبيق الفاتورة الالكترونية إيجابيا بالنسبة للإدارة الضريبية والهيئات الرقابية الأخرى. ومن أهم مزايا الفاتورة الالكترونية[5]:

1 Irawati, I., Darmawan, H., Sofyan, M., & Serebryakova, T. (2022)P04.
2 - La Directive 2001/115/CE (http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2002:015:0024:0028:FR:PDF) .
3 - Jennifer Montérémal, quelles sont les obligations légales de la facture électronique ?, Article par APPVIZER.FR Mars 2021, https://www.appvizer.fr/magazine/finance-comptabilite/facturation/facture-electronique , consulté le 19/05/2022 à 18:06.
4 - Bellon, M., Dabla-Norris, E., Khalid, S., & Lima, F. (2022). Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-Invoicing in Peru. Journal of Public Economics, 210, P 03.
5 - 10 avantages de la facture électronique pour votre entreprise, 19/06/2020, Article sur le site (edicomgroup.fr), https://edicomgroup.fr/blog/10-avantages-incontournables-de-la-facture-electronique-pour-votre-entreprise , consulté le 19/05/2022 à 17:54.

– انخفاض التكاليف المباشرة للمؤسسة، حيث يؤدي إلغاء الورق وخطوات طباعة الفواتير الورقية وإرسالها وأرشفتها إلى انخفاض التكاليف المباشرة.

– الحد من البصمة الكربونية: حيث أن اعتماد الفاتورة الالكترونية يعزز الحد من البصمة الكربونية بفضل إلغاء استهلاك الأوراق وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن نقل الفواتير بالطريقة التقليدية.

– الاتمام الآلي والتلقائي للعملية التجارية من الناحية المحاسبية، فإزالة الجانب المادي للفاتورة من شأنه التسريع في دمج العمليات التجارية في المحاسبة الخاصة بالمؤسسة بصفة تلقائية، حيث يدمج المستند مباشرة في نظام المحاسبة، وبالتالي تقليص الجهد والوقت الذي كان صاحب المؤسسة يفقده خلال تتبع المستندات والفواتير مع المحاسب والهيئات الرقابية.

– زيادة الإنتاجية: يزيد استخدام الفاتورة الالكترونية من إنتاجية المؤسسة[1]، حيث يعفى الموظفون في قسم المحاسبة والإدارة من مهام معينة بفضل آلية ادراج العمليات المحاسبية، ومنه استغلال مجهوداتهم في مصالح ونشاطات أخرى؛

– زيادة الكفاءة والتخلص من الأخطاء المتعلقة بإدخال البيانات، فبمجرد اعداد الفاتورة الالكترونية والمصادقة عليها يتم ارسالها إلى الطرف المستقبل الذي بدوره يقوم بالموافقة على مضمونها، مما يقل نسبة الأخطاء الإدارية والمحاسبية؛

– تقليل الوقت المستغرق بين إرسال الفاتورة وعملية الدفع: مما يقلل من مشاكل السيولة وتسهيل تسيير ومتابعة حساب الزبائن؛

– الأرشفة المرنة والآمنة والتلقائية للفواتير تساهم في تقليل تكاليف الأرشيف وأيضا تكاليف الرجوع إلى المستندات في حالة طلبها من الجهات الرقابية كمصالح الرقابة التجارية والضرائب؛

– انخفاض خطر فقدان المستندات والتلاعب بالأرقام والحسابات: وهو عنصر إيجابي سواء لصاحب المؤسسة أو بالنسبة للمصالح الرقابية؛

– سهولة الرقابة الضريبية للتصريحات الخاصة بالمؤسسة، فالفوترة الالكترونية تتيح لإدارة الضرائب التعزيز من دورها الرقابي للتصريحات الجبائية للمكلف، خاصة إذا توفرت الوسائل اللازمة لذلك؛

– سهولة الكشف عن محاولات التهرب الضريبي: إن خلق قاعدة رقمية وطنية موحدة بين إدارة الضرائب والمكلفين بالضريبة، يجعل من السهل كشف التلاعبات في التصريحات الضريبية خاصة فيما يتعلق التلاعب بالأعباء

1 - Bellon, M., Dabla-Norris, E., Khalid, S., & Lima, F. Op.cit. P 03.

التي تساهم في تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة، فبمجرد ادراج فاتورة شراء من طرف مكلف في القاعدة الرقمية تصبح كإيراد مؤكد بالنسبة للبائع الذي من المحتمل أنه لم يصرح بعملية البيع. وبمقارنة الرسم على القيمة المضافة مع الضرائب الأخرى نجد أنه أكثر عرضة لعمليات الغش والتهرب الجبائي[1]؛

– انخفاض نفقات إدارة الضريبية، من خلال انخفاض الوقت المستغرق في الرقابة على التصريحات الضريبية للمكلفين، لتصبح بذلك عملية متابعة التصريحات الضريبية آلية ومضمونة بأقل تكلفة ممكنة.

الفرع الرابع: رقمنة الإدارة الجبائية وتحسين جودة الخدمة:

خلال النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات، والثورة الرقمية الملاحظة عبر العالم، وخاصة في المجال الاقتصادي، يصبح من الضروري للإدارة الجبائية مسايرة هذا التطور، من أجل التمكن من التحكم الجيد في التقنيات الحديثة التي تساهم بدورها في حماية الوعاء الجبائي.

أولا: سبل تحسين جودة خدمات الإدارة الضريبية

من أجل تحسين جودة الخدمات التي يتوقعها دافعوا الضرائب، ولا سيما خلال فترة تعافي النشاط الاقتصادي التي تمر بها البلاد، قدم بعض الخبراء والمتدخلون في الجلسات الوطنية الإصلاح الجبائي التوصيات التالية بهذا الصدد[2]:

* تمديد أيام الاستقبال مع الترويج لأشكال أخرى من تلبية احتياجات المكلفين بصفة غير رسمية مثل الاستقبال عبر الهاتف والبريد الالكتروني؛

* إثراء وسائل الإعلام من خلال زيادة استخدام وسائل الإعلام الاتصال الحديثة؛

* استغلال وسائل الاعلام (الإذاعة والتلفزيون) للحملات التحسيسية والدوريات والمنشورات؛

* تحسين جودة الوثائق المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين؛

* إعطاء أهمية خاصة لمتطلبات جودة الخدمات المتوقعة من طرف جميع مسؤولي إدارة الضرائب، مع مراعات التطبيق الأمثل على أرض الواقع.

1 - Lee, H. C. (2016). Can electronic tax invoicing improve tax compliance? A case study of the Republic of Korea's electronic tax invoicing for value-added tax. A Case Study of the Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-Added Tax (March 7, 2016). World Bank Policy Research Working Paper, (7592).

2 - MF-DGI Algérie. (2020). Rapport final Assises nationales sur la reforme fiscale. P 18. https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/rapports/Rapport_Assises_nationales_reforme_fiscale.pdf .

ثانيا: مشاريع تطوير خدمات الإدارة الجبائية

في إطار السعي إلى رقمنة الإدارة الجبائية، ومن أجل تجسيد مشروع نظام إعلام آلي خاص بالأعمال التقنية والادارية للإدارة الجبائية، أبرمت المديرية العامة للضرائب عقد المشروع مع متعامل إسباني **INDRA–Sistemas** قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي، يرتكز هذا النظام على حل معلوماتي من نوع **ERP–SAP*** يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات مهام الإدارة الجبائية مع برمجة العناصر التالية[1]:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛
- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام التقنية للمديرية العامة للضرائب؛
- الأعمال المنصوص عليها في دفتر الشروط (**استقبال المكلف بالضريبة، تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة، الوعاء والتصفية، التحصيل وقبض الضريبة، الرقابة الجبائية، المنازعات، الإشراف**).

يمثل الجدول الموالي أهم أشكال الرقمنة في الإدارة الجبائية في الجزائر.

الجدول رقم (2–1): بعض مظاهر رقمنة الإدارة الجبائية:

الخدمة	الموقع	الخدمات المعروضة
موقع المديرية العامة للضرائب	https://www.mfdgi.gov.dz/	* التشريعات الجبائية * الوثائق الجبائية. * الإعلام.

1 - MF-DGI Algérie. (2022). Système d'information Smartslider 3 – Modernisation de l'administration fiscale. https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32 .

* ERP-SAP هو برنامج تخطيط موارد المؤسسات الذي طورته الشركة الألمانية SAP SE. يتضمن وظائف العمل الرئيسية للمؤسسة. تم توفير أحدث إصدار (SAP ERP 6.0) في عام 2006. وتم إصدار أحدث حزمة تحسين (EHP8) لـ SAP ERP 6.0 في عام 2016.العمليات التجارية المتضمنة في ساب هي: العمليات (المبيعات والتوزيع، إدارة المواد، تخطيط الإنتاج، التنفيذ اللوجستي، وإدارة الجودة)، المالية (المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية، إدارة سلسلة التوريد المالية)، إدارة رأس المال البشري (التدريب، جدول الرواتب، التوظيف الإلكتروني) وخدمات الشركات (إدارة السفر، البيئة، الصحة والسلامة، إدارة العقارات)

خدمة جبايتك [1] (Jibaya'tic)	https://jibayatic.mfdgi.gov.dz	* القيام بالمعاملات مع المديرية العامة للضرائب وتفادي التنقل الشخصي لإيداع التصريحات الجبائية. * الوصول للإدارة الجبائية 24/24 ساعة و07 أيام بالأسبوع. * الولوج للاطلاع على نماذج التصريحات الجبائية. * إعلام المكلف بمختلف التواريخ المهمة بخصوص التزاماته الجبائية. * الولوج وقراءة التصريحات الجبائية * الدفع الالكتروني للضرائب والرسوم. * طلب الوضعية الجبائية. * إيداع الطعون. * طلب الامتيازات الجبائية.
خدمة مساهمتك (moussahamtic)	https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/	* إدخال بيانات تخص تصريح جديد. * تصحيح التصريحات قيد الانتظار. * طلب التوطين البنكي. * الاطلاع على التصريحات التي تم إدخالها. * إرسال التصريحات الجبائية. * دفع الضرائب والرسوم المصرح بها ورسم التوطين البنكي. * متابعة وضعية التسديدات. * الاطلاع على بيانات الاكتتاب

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من موقع المديرية العامة للضرائب DGI.DZ

1 - DGI-DZ. (2017). La lettre de la Direction Générale des Impôts N°85-2017. https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/ldgisi2.pdf .

ثالثا: الاستقبال في الإدارة الجبائية الجزائرية:

الجدول رقم (2-2): احصائيات الاستقبال بالإدارة الجبائية من 2010 إلى غاية 2018:

	2010	2011	2012	2013	2014	2016	2018	2017	2018
استقبال شخصي	930.166	1.200.428	1.225.139	1.115.179	1.240.922	815.300	855.360	838.555	721.584
استقبال مكالمة هاتفية	106.780	96.376	98.387	89.741	138.291	101.197	99.542	73.302	72.041
مراسلة كتابية	19.473	16.430	12.197	15.478	169	7.388	7.960	14.822	6.076
البريد	436	595	495	825	1.059	1.068	1.409	1.488	863
اللقاءات مع الجمعيات المهنية	180	52	169	86	103	1.456	158	109	86

المصدر: المديرية العامة للضرائب https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/Statistiques_accueil_site.pdf

الملاحظ من الجدول رقم (2-2) أن انخفاض عدد حالات الاستقبال الشخصي والمراسلات الكتابية والمكالمات الهاتفية والبريد، يعود أساسا لسياسة الرقمنة التي انتهجتها المديرية العامة للضرائب، حيث أن هناك زيادة تقدر بـ 304% في عدد الزيارات لموقع المديرية العامة للضرائب (www.mfdgi.gov.dz) بين سنة 2016 وسنة 2018، وبزيادة في عدد الصفحات المقروءة بنسبة 221% في نفس الفترة. ووصلت نسبة مؤشرات جودة الخدمات المقدمة إلى 79.88% سنة 2018.

رابعا: التطور الرقمي والاقتصاد الموازي

تعتبر الثورة الرقمية والتطور التكنلوجي فرصة في يد الحكومة، من أجل محاولة السيطرة على الاقتصاد الرسمي ومحاولة دمج الاقتصاد الموازي ضمن الحسابات الرسمية. لكن بالمقابل أيضا تعتبر هذه التكنولوجيا أداة في يد كل من يستعملها، خاصة أنها متاحة للجميع وبتكلفة زهيدة. لذلك قد يصبح التطور الرقمي واستعمال الأنترنت هو ما يشجع المؤسسات والشركات على التوجه إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك في حالة ما لم تكن الأنظمة المالية والجبائية للدولة سايرت هذا التطور[1]. فالقوة التحويلية التي تتمتع بها الانترنت تجعل من السهل كثيرا تجاهل، بل والتلاعب

1 - Light, D. W. (2004). From migrant enclaves to mainstream: reconceptualizing informal economic behavior. Theory and society, 33, P 721.

بالمؤسسات الاقتصادية الرسمية، القوانين والقواعد التنظيمية، والدول الغير متحكمة في مثل هذه التكنولوجيات، والتي أصبحت عائقا امام نفسها.

إذا لم تستطع الأنظمة الجبائية والمالية التكيف مع التطور التكنلوجي، فإن ذلك سيعود بالأثر السلبي على الوعاء الجبائي الرسمي، والذي سيجعل من السهل النشاط في الاقتصاد الموازي بدل الخضوع للضريبة والعراقيل الإدارية المكلفة بالوقت والجهد والأموال.

المطلب الرابع: أجهزة وأدوات تشجيع التوجه نحو الاقتصاد الرسمي:

تسعى الجزائر إلى إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة الاقتصاد الموازي، وذلك عن طريق العديد من السياسات التشجيعية، التي تطرحها أمام الأفراد والمؤسسات الاقتصادية. من أجل تعبئة الأوعية الجبائية والتخلص من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، قامت الدولة أيضا بتسهيل الوصول إلى العديد من صيغ التمويل الرسمية من أجل انشاء أنشطة اقتصادية رسمية أو تحويل الأنشطة من القطاع الموازي إلى القطاع الرسمي.

الفرع الأول: المؤسسات الصغير والمتوسطة PME:

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا حاسما في تطوير الصناعات والاقتصادات في البلدان المتقدمة، كما تلعب الابتكارات التكنولوجية التي تقدمها الشركات الصغيرة دورا مهما في تقديم منتجات وتقنيات جديدة إلى السوق.

حيث يقترح العديد من الباحثين أن دخول مبادرات ريادة الأعمال الجديدة يؤدي إلى التنافسية في الأسواق مما يضمن حسن سيرها.

ميزة أخرى للمؤسسات الصغيرة، هي أنها أكثر مرونة ولديها قدرة كبيرة على تحمل المخاطر المرتبطة بالابتكارات الصغيرة. أما في البلدان النامية تتمتع المؤسسات الصغيرة بأهمية كبيرة في خلق فرص العمل والمساهمة في توليد الدخل، وبالتالي الحد من الفقر، ونظرا لأهميتها في محاربة البطالة والفقر فقد اتخذت البلدان النامية في كثير من الأحيان موقفا إيجابيا تجاه هذه المؤسسات[1].

هذه المؤسسات التي هي في الأصل كانت مؤسسات تعمل بشكل رئيسي في الاقتصاد الموازي، حيث كانت تنتج منتجات عادية تشبه إلى حد كبير تلك التي تنتجها المؤسسات الرسمية. فهي كانت تعتبر مؤسسات غير

1 - Bakehe, N. P. (2016). Informalité et productivité des très petites et petites entreprises au Cameroun. Innovations, (3), P 105.

رسمية ليس لأن أنشطتها غير قانونية أو غير رسمية في حد ذاتها، ولكن لأنها تنتهك القواعد التي تحكم العمل وبالتالي تؤدي إلى التهرب الجبائي.

وينطوي اختيار العمل في الاقتصاد الرسمي على مزايا معينة مثل تحسين الوصول إلى الخدمات العامة، ولكنه يعني أيضا الامتثال للقوانين والتنظيمات خاصة الجبائية والاجتماعية. وبالتالي فإن الالتزام لهذه القواعد والتنظيمات يكلف أصحابها تكاليف ثابتة مرتبطة بالتسجيل وتكاليف متغيرة مرتبطة بالضرائب والمساهمات الاجتماعية.

وفي المقابل، يتمتع النشاط في الاقتصاد الموازي بمزايا نسبية من حيث عدم تسديد الالتزامات الجبائية مما يؤدي إلى إخفاء الدخل والتهرب من الضريبة.

لذلك تلقى المؤسسات الصغيرة اهتماما كبيرا من طرف الحكومة، من أجل دمجها في الاقتصاد الرسمي وفق آليات وتحفيزات من شأنها تشجيع أصحاب الأفكار، الابتكارات والمؤسسات الغير رسمية بالتوجه إلى النشاط في الاقتصاد الرسمي.

وفي ما يلي جدول يوضح مختلف أصناف المؤسسات حسب الحجم:

الجدول رقم (2–3): تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني في الجزائر:

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 02 مليار	من 100 إلى 500 مليون
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار

المصدر: من إعداد الطالب وفق القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصفقات العمومية:

تدخلت الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تلبية الطلبات العمومية عبر تنظيم الصفقات العمومية، ففي سبيل الحفاظ على السوق الوطنية، تتدخل الدولة لوضع استثناءات على مبدأ المنافسة في التنظيمات الخاصة بالصفقات العمومية، لهذا سنبرز دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر المراسيم المتعلقة بالصفقات العمومية من خلال[1]:

- تخصيص نسبة من الطلب العمومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

1 - عشاش حمزة، خضري حمزة. (2021). دور تنظيم الصفقات العمومية في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06 العدد 01. ص 1269.

– تحديد الحاجات التي يمكن تلبيتها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل أي إجراء للصفقات العمومية؛

– استناد المصالح المتعاقدة لقوائم معدة محليا، يتم إعدادها من طرف المصالح المختصة إقليميا؛

– اعتماد المصلحة المتعاقدة إجراء طلب العروض المحدود، وذلك في حالة اللجوء لإجراء طلب العروض، ونشر الإعلان وفق الشكليات المحددة في المرسوم الرئاسي رقم 15-247 الخاص بالصفقات العمومية[1]؛

– المناولة: نص المشرع الجزائري على اجراء المناولة في المواد من 140 إلى 144 من المرسوم الرئاسي 15-247 السابق الذكر، حيث أنه يمكن للمتعامل المتعاقد تنفيذ جزء من الصفقة لمناول عبر عقد مناولة، شريطة ألا تتجاوز قيمة هذه الأعمال 40 % من المبلغ الإجمالي للصفقة وألا تكون من صفقات اللوازم العادية.

تظهر أيضا آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]. وهذا ما يعكس اهتمام الدولة بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على الأقل على المستوى المحلي.

ثانيا: تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانب الاستثمار

كذلك في مجال الاستثمار أكدت المادة 4 من الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[3]، على حرية الاستثمار وإنشاء المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات المنفتحة على المنافسة، وفي هذا الإطار أقر المشرع الجزائري مجموعة من الضمانات والامتيازات لفائدة أصحاب المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي تندرج ضمن الاستثمارات التي تهدف إلى انتاج السلع والخدمات إلى جانب الاستثمارات التي تنجز في إطار الامتيازات والرخص.

كما منحت الدولة أفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق إقرار هامش أفضلية بنسبة 25 % على غرار المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للقانون الجزائري، فيما يخص تمكينها من الاستفادة من مشاريع الصفقات العمومية وتلبية الطلبات العمومية[4].

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2015). مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. العدد 50 بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

2 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2001). القانون 01-18 مؤرخ في 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العدد 77 بتاريخ 15 ديسمبر 2001. ص 4.

3 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2001). أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار. العدد 47 بتاريخ 22 أوت 2001. ص 4.

4 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2010). مرسوم رئاسي رقم 10-236 مؤرخ في 7 أكتوبر 2010 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية. العدد 58 بتاريخ 7 أكتوبر 2010.

الفرع الثاني: تسخير أجهزة الدعم لاستقطاب النشاطات والمؤسسات غير الرسمية:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية اعتمدت الجزائر على سياسة التحفيز الجبائي في إطار ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفير مناصب عمل وامتصاص البطالة لتحسين المستوى المعيشي[1]. حيث تقدم الجزائر تحفيزات جبائية سواء في مرحلة انجاز المشروع أو في مرحلة الاستغلال عن طريق مؤسسات دعم. والهدف منها زيادة المشاريع المحلية والأجنبية على المستوى الوطني، وكذلك محاربة النشاط في الاقتصاد الموازي.

1- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

تم استحداثها بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 مؤرخ في 08 سبتمبر 1996، سميت بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[2].

تم تعديل اسمها ليصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 96-296 الذي سبق ذكره.

تم تكليف الوكالة بالمهام التالية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، خاصة الإعانات وتخفيض نسب الفوائد؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولى؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛

1 - خليفي سامية، عليلي نادية. (2021). فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة، المجلد 05 العدد 01. ص 27.
2 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (1996). مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 52 بتاريخ 10 سبتمبر 1996. ص 12.

– تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛

– تقدم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛

– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة، إنجاز برامج التكوين والتشغيل و/أو برامج التشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين الخواص.

– تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛

– تكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛

– تنظم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في التقنيات الخاصة بالتسيير، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛

– تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛

– تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة.

كما أضيفت مهام جديدة بعد تعديل تسميتها من ANSEJ إلى ANADE سنة 2020:

– تعد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛

– تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي أو الوطني؛

– تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛

– تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛

– تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة؛

– تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

يمثل الجدول الموالي كيفية تحديد قيمة القرض المقدم حسب قيمة الاستثمار ضمن آلية التمويل الثنائي.

الجدول رقم (2–4): التمويل الثنائي في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض بدون	المساهمة الشخصية
01	أقل من 100.000 دج	% 25	% 75
02	من 1 مليون إلى 2 مليون دج	% 20	% 80
03	من 2 مليون إلى 4 مليون دج	% 15	% 85

المصدر: مطوية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أما في حالة استحداث الأنشطة عن طريق التمويل الثلاثي (البنك، الوكالة، المقاول)، فيكون الهيكل المالي للتمويل وفقا للجدول التالي.

الجدول رقم (2–5): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

<table>
<tr><td colspan="4">المستوى 1: قيمة الاستثمار أقل من 2 مليون دينار جزائري</td></tr>
<tr><td colspan="2">المساهمة الشخصية</td><td>القرض دون فائدة</td><td>القرض البنكي</td></tr>
<tr><td colspan="2">% 5</td><td>% 25</td><td>% 70</td></tr>
<tr><td colspan="4">المستوى 2: قيمة الاستثمار ما بين 2 مليون و 10 مليون دينار جزائري</td></tr>
<tr><td colspan="2">المساهمة الشخصية</td><td>القرض دون فائدة</td><td colspan="2">القرض البنكي</td></tr>
<tr><td>المناطق الخاصة</td><td>المناطق الأخرى</td><td rowspan="2">% 20</td><td>المناطق الخاصة</td><td>المناطق الأخرى</td></tr>
<tr><td>% 8</td><td>% 10</td><td>% 72</td><td>% 70</td></tr>
</table>

المصدر: عمامرة ياسمينة، ملاح وئام. (2020). تقييم تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الوكالة ANSEJ ولاية تبسة. مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 03 العدد 04. ص 172.

2– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

استحدثت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 06 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 بتاريخ 20 أفريل 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[1]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتكفل بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، كما تعتبر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمارات والترويج بها.

– كما تساهم في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2001). أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، مرجع سابق. ص 4.

- إعلام ومساعدة ومراقبة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم؛
- تسهيل استيفاء إجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛
- منح المزايا الخاصة بالاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- المشاركة في تسيير الحافظة العقارية الاقتصادية الموجهة للاستثمار؛
- تطوير علاقات تعاون مع هيئات مماثلة.

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

استحدث الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1].

منذ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، من أهم مهامه:

- يضبط باستمرار بطاقية المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة؛
- يساعد ويدعم، بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل والبلديات والولايات، إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة؛
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه؛
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (1994). المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة. العدد 44 بتاريخ 07 جويلية 1994. ص 5.

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، من أهم مهامها:

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قروض بدون مكافأة؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط، التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛
- تقدم الاستشارة والمساعدات للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- تكلف مكاتب الدراسات المتخصصة بإنجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات ودراسات الجدوى؛
- رصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر واستعمالها.

5- الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري CACOBATH:

تم انشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-45 الصادر بتاريخ 04 فيفري 1997[1]. وهو مؤسسة عمومية ذات التسيير الخاص EPGS، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي. أنشئ الصندوق ليستجيب للخدمات التالية:

- يتولى تسيير العطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية التي يتمتع بها العمال المنتمون إلى قطاعات النشاط الخاص بالمرسوم؛

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (1997). مرسوم تنفيذي رقم 97-45 مؤرخ في 4 فيفري 1997 يتضمن إنشاء الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري. العدد 8 بتاريخ 5 فيفري 1997. ص 4.

- يقوم بتسجيل المستفيدين ومستخدميهم بالاتصال مع الهيئات المعنية؛
- يتولى إعلام المستفيدين ومستخدميهم؛
- يتولى تحصيل الاشتراكات المقررة في التشريع والتنظيم المعمول به؛
- يشكل احتياطا ماليا قصد ضمان دفع هذه التعويضات في كل الظروف؛
- يساهم في إنشاء الخدمات الاجتماعية لصالح العمال في ميدان اختصاصه وذوي حقوقهم.

6- وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADPMEPI:

هي هيئة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018[1]، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 25-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020[2] الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها. تتولى الوكالة المهام التالية:

- الاهتمام بمشاتل المؤسسات: فالمشتلة هي عبارة عن إطار متكامل لبيئة تتوفر على المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة أصحاب الأفكار أو المؤسسات المنشأة حديثا في إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتولى مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وتقديم الخدمات الخاصة بها؛

- التشجيع على تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتشاور مع أجهزة دعم إنشاء الأنشطة لاسيما من خلال نشر ثقافة المقاولاتية ومرافقة المشاريع واحتضان وايواء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الإنشاء ومرافقة هذه المؤسسات لدى البنوك والمؤسسات المالية؛
- دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة؛
- تنفيذ برامج عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى تحسين تنافسيتها؛
- دعم تطوير المناولة؛

- التشجيع على ظهور بيئة ملائمة لإنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدة مختلف شبكاتها. وترقية الخبرة والاستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنجاز الدراسات الاقتصادية؛

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2018). المرسوم التنفيذي رقم 18-170 مؤرخ في 26 جوان 2018 يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، العدد 37 بتاريخ 04 جويلية 2018. ص 11.
2 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 25-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، العدد 70 بتاريخ 25 نوفمبر 2020. ص 11.

– القيام بكل عمل يتعلق بالتحسيس والاعلام والمساعدة لدى الهيئات العمومية، من أجل ترقية وتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الطلبات العمومية؛

– دعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا من خلال التصدير والتحويل التكنولوجي والشراكة؛

– مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهودها الرامية إلى تعزيز مواردها البشرية، بالتنسيق مع المنظومة الوطنية للتكوين وأجهزة الادماج المهني؛

– وضع منظومة إعلام اقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه الصعوبات بسبب نقائص في مجال التنظيم والتسيير المالي أو التموقع في السوق؛

– توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات، المسجلة في نظام الدعم للديمومة.

7– المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CNC DPME:

بموجب المادة 24 من القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، تم انشاء المجلس من أجل تعزيز التشاور والحوار الذي يجمع بين السلطات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثلة بجمعيات ومنظمات مهنية لتشكيل شراكة حقيقية بين الكيانين من حيث تطوير وتنفيذ ومراقبة السياسات الموضوعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتكون المجلس من منظمات وجمعيات مهنية متخصصة وممثلة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن ممثلين عن القطاعات والمؤسسات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن مهام المجلس:

– توسيع قاعدة تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاديات والمنظمات المهنية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الخيارات السياسية الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– إثراء فرص الحوار بين الجهات الفاعلة والمؤسسات المسؤولة عن الاقتصاد الوطني، حيث يتعين على المجلس تقديم التكامل في جهود التنمية الاقتصادية، والتقارب في استخدام الموارد والوسائل المتاحة وزيادة كفاءتها؛

– إضفاء فعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات المستقبلية والتحكم في التأثيرات المختلفة لاقتصاد عالمي متميز بالتغير المستمر.

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2017). القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العدد 02 بتاريخ 11 جانفي 2017. ص 7.

8- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

هو جهاز أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]. يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة المشترطة من قبل البنوك. وتخص هذه الضمانات أنواع الاستثمارات التالية:

- إنشاء مؤسسات جديدة؛
- توسعة المؤسسات الموجودة؛
- تجديد أجهزة الإنتاج؛
- أخذ مساهمات؛
- المرافقة لا سيما في عمليات التصدير.

أما المؤسسات المعنية بالضمان فهي:

- المؤسسات الإنتاجية في ميدان الصناعات التحويلية باستثناء المؤسسات التجارية.
- تعطى الأولوية للمؤسسات التي تقدم مشاريع تتوفر فيها احدى أو بعض الخصائص التالية:
  * المؤسسات التي تنتج أو تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
  * المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة.
  * المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات.
  * المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة، وتساهم في تحقيق التوازن الجهوي للبلاد.
  * المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2002). مرسوم تنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002 يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي. العدد 74 بتاريخ 13 نوفمبر 2002. ص 13.

9- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI:

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها[1]، وضعت تحت وصاية الوزير الأول، والتي من صلاحياتها استقبال المشاريع الاستثمارية المبادر بها من طرف الوطنيين والأجانب في مختلف الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، باستثناء قطاع المناجم والمحروقات. من أهم مهامها:

- ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر بالاتصال مع الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية في الخارج؛
- إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم؛
- ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر؛
- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها؛
- مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتعلقة بالاستثمار؛
- تسيير المزايا المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها؛
- متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

10- برامج التأهيل المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وفر التعاون الدولي إطارا ملائما لتعزيز الشراكة والاستفادة من مختلف التجارب الدولية في مختلف الميادين، حيث تم تسجيل برامج تعاون متنوعة مع عدد من الشركاء الأجانب وكذا هيئات دولية متخصصة بهدف مرافقة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من أجل تحسين تنافسية المؤسسات محليا ودوليا. ومن أهم هذه البرامج[2]:

1.10- برنامج الابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة INNODEV: وهو برنامج تعاون ثنائي مع الشريك الألماني، عبر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخدمات البيع الموجهة لها من أجل أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة والمحافظة على البيئة. حيث يقدم هذا المشروع الدعم لتحسين النظام البيئي من أجل بروز مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، تنافسية ومستدامة.

---

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2022). مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، العدد 60 بتاريخ 18 سبتمبر 2022. ص 6.

2 - وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. الموقع الالكتروني للوزارة، https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/ . تمت معاينة الموقع في 2023/09/23 على الساعة 15:23.

2.10- برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PAD-PME: الهدف منه هو تحسين الاطار العام لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال توفير المرافقة التقنية الضرورية لأجهزة الدعم والمرافقة حتى يتسنى لها توفير خدمات ذات نوعية، ومن أهدافها أيضا، تقوية سياسات الدعم والمرافقة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين آليات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم آليات الحوار بين السلطات العمومية وممثلي القطاع الخاص.

3.10- برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر دائري ECOVERTEC: يهدف البرنامج إلى تحفيز العرض والطلب فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والإنتاج النظيف MCPD، و كفاءة الموارد PPER، وذلك بتعزيز الاطار المؤسساتي والخبرة المحلية لخلق الظروف الملائمة لتعميم هذه الأنماط، بالإضافة إلى التدخل على مستوى المؤسسات المستفيدة لوضع خطط عمل لتحسين كفاءتها من حيث استخدام الموارد.

4.10- برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال PADICA: نشأ البرنامج بموجب اتفاقية تمويل تم امضاؤها سنة 2016 بين المفوضية الأوروبية ووزارة الصناعة، بميزانية بلغت 18.7 مليون أورو تساهم الجزائر ب 1.7 مليون أورو، في برنامج يستمر لمدة أربعة سنوات، تم إنشاء مركز بيانات بقيمة 250.000 أورو، وتجهيز مختبرين بمبلغ 2.000.000 أورو. حيث حددت الأهداف الرئيسية للبرنامج في النقاط التالية:

* تهيئة الظروف لزيادة حصة القطاع الصناعي في الاقتصاد والمساهمة في زيادة تنويع الاقتصاد الجزائري.

* تحسين بيئة الأعمال الشاملة من أجل تحفيز إنشاء أعمال جديدة وتلبية توقعات الفاعلين الاقتصاديين.

11- نظام المؤسسات الناشئة START-UP:

تم تقديم هذا المفهوم الجديد من قبل رجل الأعمال الأمريكي Eric Ries، في كتابه The Lean Startup سنة 2008[1]، والمؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النشأة، مبتكرة، تتمتع بإمكانات نمو عالية في قطاع التكنولوجيا، ليس لديهم أصول كبيرة ويعملون في بيئة شديدة التغير، مستوى مخاطر مرتفع، هذا ما يفسر عدم وجود خيار بالنسبة لأصحابها سوى تمويل أنفسهم عن طريق المساهمات والأسهم والمساعدات العامة[2].

يعتبر النشاط الأساسي للمؤسسات الناشئة هو تحويل الأفكار إلى منتجات، وقياس كيفية استجابة الزبائن، ومن ثم معرفة ما إذا كان يجب التركيز على الفكرة أو محاولة تطويرها، وذلك من خلال التجربة والخطأ، حيث تبتكر

1 - Nirwan, M. D., & Dhewanto, W. (2015). Barriers in implementing the lean startup methodology in Indonesia–case study of B2B startup. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 169, P 24.
2 - Meyssonnier, F. (2015). Les dispositifs de pilotage de la performance en environnement innovant et incertain: étude comparative de huit startups. Revue internationale PME, 28(3), P 173.

المؤسسات الناشئة الناجحة عملية موازية لعملية الإنتاج، حيث تتزامن عملية الإنتاج مع عملية التعلم والتطوير من المنتج في نفس الوقت[1].

يمكن إعطاء تعريف للمؤسسات الناشئة الصغيرة، على أنها نمط من التطوير يركز على أبحاث السوق والتحقق من صحة الأفكار مع الزبائن، بهدف الاستجابة المباشرة للحاجة أو الطلب، مع الحد الأدنى من الموارد المستثمرة في بداية النشاط.

عملت الجزائر على تبني فكرة اقتصاد المعرفة وانشاء المؤسسات الناشئة، وذلك كخيار مهم من أجل تنويع مصادر خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، من خلال قوانين خاصة تتعلق بمجال إنشاء الشركات الناشئة وما تحتاجه من حاضنات أعمال لدعمها، مثل اللجنة الوطنية لمنح علامة شركة ناشئة، مشروع ابتكاري[2].

تعتبر مؤسسة ناشئة، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير الآتية:

- يجب أن يتجاوز عمر المؤسسة ثماني 8 سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- يجب ان لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأس المال مملوكا بنسبة 50 % على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة؛
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

من خلال مختلف الهيئات، الوكالات والبرامج التي سبق ذكرها، تسعى الدولة الجزائرية جاهدة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، دعم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الأفراد أصحاب الأنشطة الصغيرة. وذلك من أجل الحيلولة دون توجهها للنشاط ضمن الاقتصاد الموازي، وتشجيعها على إبقاء أنشطتها في شكل رسمي ونظامي، وكذلك هو الأمر بالنسبة للمؤسسات التي كانت تنشط في الاقتصاد الموازي، فقد تشجعها مثل هذه الوكالات والهيئات الداعمة لأنشطتها، والتي توفر لها مصدر تمويل غير مكلف لدعم أنشطتها.

1 - Reisdorfer-Leite, B., Marcos de Oliveira, M., Rudek, M., Szejka, A. L., & Canciglieri Junior, O. (2020, July). Startup definition proposal using product lifecycle management. In IFIP international conference on product lifecycle managemen.P 427. Cham: Springer International Publishing.

2 - الجريدة الرسمية الجزائرية. (2020). مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و مشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، العدد 55 بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

فالقروض المقدمة من طرف هذه الهيئات بدون فائدة، بالإضافة إلى الامتيازات والاعفاءات الجبائية، يشجع على إبقاء النشاط ضمن القنوات الرسمية للاقتصاد، ويدفع بأنشطة الاقتصاد الموازي للتوجه والاندماج ضمن الاقتصاد الرسمي.

الفرع الثالث: الامتيازات الجبائية المقدمة لفائدة مشاريع أجهزة المساعدة على التشغيل:

تستفيد الاستثمارات التي تتضمن إنشاء أو توسيع النشاط الذي يقوم به أصحاب المشاريع والمؤهلين للاستفادة من ANADE (ANSEJ سابقا)، ANGEM و CNAC من المزايا التالية:

أولا: خلال مرحلة إنجاز المشاريع:

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء سلع التجهيزات الموجهة لإنجاز العمليات الخاضعة للرسم[1]؛

- الاعفاء من حقوق تحويل الملكية بعوض، بمعدل 5 % لعمليات اقتناء العقارات التي يقوم المقاولون الشباب والمخصصة لإنشاء أنشطة صناعية؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل بالنسبة للعقود التي تتضمن تأسيس شركات؛

- اعفاء من TVA على عمليات اقتناء المركبات السياحية التي تعد الوسيلة الرئيسية للنشاط؛

- اعفاء من TVA على بعض الخدمات ذات الصلة بإنجاز الاستثمار، مثل القروض البنكية والتأمين والتهيئة؛

- تطبيق معدل مخفض للحقوق الجمركية بنسبة 5 % [2]على سلع التجهيزات المستوردة المخصصة لإنجاز الاستثمار. كما تستفيد من هذه الميزة أيضا المركبات السياحية التي تكون وسيلة رئيسية للنشاط.

ثانيا: خلال مرحلة استغلال المشروع:

1- النظام الحقيقي:

- اعفاء من الضريبة على أرباح الشركات[3] IBS أو الضريبة على الدخل الإجمالي[4] IGR خلال فترة ثلاثة 03 سنوات من بداية النشاط؛

1 - المادة 42 من قانون الرسم على رقم الأعمال.
2 - المادة 103 من قانون الرسم على رقم الأعمال.
3 - المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
4 - المادة 13 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

– وإذا تم تنفيذ هذه الأنشطة في منطقة يجب ترقيتها، يتم تمديد فترة الاعفاء إلى ست 06 سنوات من تاريخ بداية الاستغلال؛

– كما يتم تمديد هذه المدة إلى سنتين 02 عندما يتعهد أصحاب المشاريع بتوظيف على الأقل ثلاثة 03 موظفين لمدة غير محدودة؛

– عندما تقع الأنشطة المنجزة في منطقة تستفيد من المساعدة من الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، يتم تمديد الإعفاء إلى عشر 10 سنوات من بدء الاستغلال[1]؛

– إعفاء من الرسم العقاري لمدة ثلاث 03 سنوات من تاريخ إتمام البناء المستخدم لممارسة النشاط، ولمدة ستة 06 سنوات في المناطق الواجب ترقيتها والمناطق المتواجدة في الهضاب العليا، وعشر 10 سنوات في مناطق الجنوب.

2– نظام الضريبة الجزافية الوحيدة IFU:

– إعفاء كلي من الضريبة IFU لمدة ثلاث 03 سنوات من تاريخ بدء الاستغلال، تمدد الفترة إلى ستة 06 سنوات في المناطق الواجب ترقيتها، بالإضافة إلى تمديد فترة الاعفاء سنتين 02 في حالة التعهد بتوظيف ثلاثة 03 موظفين على الأقل لمدة غير محدودة.

3– عند نهاية فترة الإعفاءات:

– تستفيد هذه الأنشطة من تخفيض من الضريبة IRG أو IBS حسب الحالة وكذلك من الرسم TAP خلال الثلاث 03 سنوات الأولى بعد انتهاء فترة الإعفاءات، وذلك كما يلي:

السنة الأولى، تخفيض قدره 70 %؛

السنة الثانية، تخفيض قدره 50 %؛

السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي، تخفيض قدره 25 %؛

– تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك إلى 100 %.

ثالثا: الإعفاءات المقدمة للشركات التي تحمل علامة START–UP:

– تعفى من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية[2]؛

1 - المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. معدلة ومتممة بموجب المادة 02 من قانون المالية 2014. الجريدة الرسمية 68 بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

2 - المادة 69 من قانون المالية. (2020). الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 81 بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

– تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاثة 03 سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط[1]؛

– كما تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة؛

– تعفى من الرسم على القيمة المضافة للمعدات التي تقتنيها الشركات الناشئة بعنوان إنجاز مشاريعها الاستثمارية؛

– في قانون المالية لسنة 2021 تم تمديد الاعفاء الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 04 سنوات بداية من الحصول على علامة مؤسسة ناشئة، مع سنة واحد إضافية في حالة التجديد[2]؛

– تعفى من الرسم على القيمة المضافة وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5 % على التجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الناشئة وتدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية.

المطلب الخامس: إخضاع أنشطة الاقتصاد الموازي للضريبة Fiscalisation de l'informelle:

ركزت الإصلاحات الجبائية في البلدان النامية على تبسيط الإجراءات الجبائية وتوسيع الوعاء الجبائي. ففرض الضريبة على وسائل الإنتاج التي تستغلها المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الموازي، تعتبر من الحلول الجذرية لهذه الظاهرة. لكنها تبقى أقل وضوحا في الممارسة العملية.

زيادة على الإيرادات الجبائية الإضافية التي قد تولدها عملية فرض الضرائب على إيرادات الاقتصاد الموازي، فإن السبب في تأييد هذه السياسة هو تعزيز قدر أكبر من العدالة الاجتماعية[3] (المعاملة الضريبية المتساوية للمواطن وفقا لقدرته المالية)، والاحترام لسيادة السلطة السياسية. بالإضافة إلى نقل جزء من العبئ الجبائي من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الموازي، والمساهمة في خفض معدلات الضريبة وتوسيع الوعاء الجبائي بشكل فعال.

الفرع الأول: القيود الرئيسية لفرض الضريبة على الاقتصاد الموازي:

تواجه عملية اخضاع الاقتصاد الموازي إلى الضريبة ثلاث قيود رئيسية:

1 - المادة 33 من قانون المالية التكميلي. (2020). الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 33 بتاريخ 04 جوان 2020.
2 - المادة 86 من قانون المالية. (2021). الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 83 بتاريخ 31 ديسمبر 2021.
3 - Gautier, J. F., Rakotomanana, F., & Roubaud, F. (2001). La fiscalisation du secteur informel: recherche impôt désespérément. Revue Tiers Monde, P 796.

– فرض الضرائب على أنشطة الاقتصاد الموازي مرفوض أساسا من طرف أولئك الذين يرفضون الخضوع للضرائب بصفة عامة، حتى وان كانوا ينشطون للاقتصاد الرسمي، فغياب الوعي الجبائي والامتثال الجبائي يعتبران من أهم مثبطات فرض الضريبة على الاقتصاد الموازي؛

– يرى بعض الباحثين أن فرض الضريبة على أنشطة الاقتصاد الموازي فيه جانب من الظلم، لأن ذلك يعني فرض الضريبة على الشريحة الأكثر فقرا من بين السكان. فبعض البحوث تظهر أن الأنشطة غير الرسمية بشكل عام لا توفر سوى دخل البقاء على قيد الحياة؛

– ونتيجة للسبب الثاني، يعتبر الوعاء الجبائي للاقتصاد الموازي إذن صغير مقارنة بتطلعات السياسة الجبائية الرامية إلى فرض الضريبة عليها.

لكن في الواقع الاقتصادي، لا يمكن تأكيد فكرة أن الاقتصاد الموازي لا يخضع تماما للضريبة، فعلى عكس الفكرة الشائعة بأنه قطاع خارج تماما عن أي تنظيم، فهناك بعض الشركات دفعت خلال سنة مالية على الأقل ضريبة واحدة، إما عن طريق شراء وسائل الإنتاج أو المواد الأولية التي يخضع سعرها أساسا إلى الرسم على القيمة المضافة. وهنا تكمن العلاقة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي، فالتنقل الكبير للعلاقات التجارية بين الأفراد والمؤسسات دائما ما تشمل تعاملات بين القطاعين الرسمي والموازي. وكذلك هو الحال بالنسبة لتمويل أنشطة الاقتصاد الموازي، فإن أغلب رؤوس الأموال لمشاريع الاقتصاد الموازي يكون مصدرها المدخرات الشخصية التي يكون مصدرها من الاقتصاد الرسمي.

من خلال هذه العلاقة، فإن الضرائب المفروضة على رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج والمواد الأولية، لا يمكن استرجاعها من طرف الاقتصاد الموازي، وبالتالي يكون الاقتصاد الموازي قد ساهم بنسبة معينة في دفع بعض الضرائب والرسوم.

الفرع الثاني: القطاع البنكي والحد من الاقتصاد الموازي:

إن تقريب البنوك من المواطن لا يؤدي فقط إلى لفت الانتباه لها من خلال توعية المتعاملين بدور البنك في تنظيم وحفظ أموالهم، بل أيضا إلى خلق إغراء وتشجيع على إيداع الأموال والمدخرات التي بحوزتهم[1]. فقرب البنك يتيح للمواطنين التعرف عليه عن قرب، ومعرفة آلياته وتقنياته.

1 - Owoundi, F. (1992). Accès au crédit bancaire, développement du système informel et mobilisation de l'épargne en Afrique. L'Actualité économique, 68(4), P 692.

الشكل رقم (2-2): توجيه الاقتصاد الموازي من خلال الإجراءات النقدية:

المصدر:

Schneider, F., & Kearney, A. T. (2013). The shadow economy in Europe, 2013. *Johannes Kepler Universitat, Linz*. p 16.

يوضح هذا الشكل مجالين رئيسيين تمت محاربة الاقتصاد الموازي فيهما من طرف السلطات. الأول الخاص بالاقتصاد الموازي يمثل الإجراءات العامة التي تهدف إلى معالجة الاقتصاد الموازي بشكل مباشر وفق الطرق المجربة عبر التاريخ، وتشمل هذه الإجراءات في المقام الأول القواعد والضوابط والعقوبات، إلى جانب تعزيز القدرات البشرية والفنية لضمان تنفيذ القوانين. كذلك الحد من الروتين والإجراءات الإدارية البيروقراطية من خلال تبسيط النماذج الضريبية وتمكين تقديمها الكترونيا. وبالتالي تقليص حجم الاقتصاد الموازي مع زيادة عدد الافراد القادرين على الوصول إلى البنوك هو أحد التدابير التي أصبحت موضع تركيز متزايد، من خلال جعل الخدمات المالية في متناول الجميع وبأسعار معقولة.

أما المجال الثاني من الإجراءات، تنقل الكتلة النقدية، الذي يعتبر أكثر تعقيدا لأنه يعني تغيير العادات وتنسيق الإجراءات بين العديد من المتعاملين، بما في ذلك الحكومات والبنوك ومقدمي خدمات الدفع والتجار. حيث يجب التنسيق بين مصالح الجميع من أجل ضمان التحول إلى الأفضل، بدءا بإنشاء البنية التحتية وانتهاء بمكافأة المستهلكين على استخدام الخيارات غير النقدية. وبذلك تساهم هذه الطرق في تشجيع التحول النقدي والمساعدة في الحد من الاقتصاد الموازي.

أولا: الدفع الالكتروني

يرجع أساس الطلب على أدوات الدفع إلى استخدامها في المعاملات. ويحدد نوع المعاملة ومتوسط قيمتها إلى حد كبير نوع أداة الدفع التي سيتم استخدامها، على الرغم من أن ذلك قد يختلف باختلاف البلد، إلا أن هناك أربعة أنواع من المعاملات[1]:

1. مدفوعات نقاط البيع مقابل الطعام، الملابس، النقل، الترفيه ومشتريات التجزئة الأخرى؛

2. دفع فواتير الايجار، التأمين وغيرها؛

3. مدفوعات الرواتب المختلفة؛

4. المدفوعات المالية للمعاملات التجارية بين الشركات، التمويل المصرفي، الأوراق المالي، العملات الاجنبية ومعاملات أسواق الأوراق المالية والسلع وغيرها.

تلعب أدوات الدفع الالكتروني دورا هاما في الحد تدريجيا من استعمال النقود في عمليات الدفع المختلفة، مما يجعل من السهولة بسيط سيطرة الرقابة على كل التعاملات التجارية والاقتصادية. ونظرا لطبيعة المعاملات النقدية التي يتميز بها الاقتصاد الموازي، يكون توجيه الأفراد إلى استعمال مختلف أدوات الدفع الالكتروني ضرورة من أجل توجيه إيرادات الاقتصاد الموازي نحو النشاط ضمن أطر وقوانين الاقتصاد الرسمي.

كذلك من الجانب الجبائي، يعتبر الدفع الالكتروني أداة للتحكم في الرقابة على صحة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، خاصة عند محاولة التهرب من الإفصاح عن بعض التعاملات التجارية أمام الإدارة الجبائية. وبذلك تحد الإدارة الجبائية من تدفق الأموال المهربة من النظام الجبائي إلى تمويل أنشطة تقام ضمن الاقتصاد الموازي.

فالبلدان التي يستعمل مواطنوها الدفع الالكتروني، يوجد بها اقتصاد موازي أقل من تلك التي تستعمل الدفع النقدي. يتمثل التحدي في توجيه الأفراد إلى استخدام أدوات الدفع من غير الدفع النقدي، عن طريق خلق الوعي حول التكاليف الحقيقية للنقد بين المجتمعات وتمهيد الطريق لحلول دفع الكترونية أكثر ملائمة[2].

1 - Humphrey, D. B., Kim, M., & Vale, B. (2001). Realizing the gains from electronic payments: Costs, pricing, and payment choice. Journal of Money, credit and Banking, P 2018.

2 - Schneider, F., & Kearney, A. T. (2010). The shadow economy in Europe, 2011: Using electronic payment systems to combat the shadow economy. AT Kerney & Johannes Kepler University of Linz. p 13.

الفرع الثالث: تعريف وتصنيف أنشطة الاقتصاد الموازي:

على الرغم من أنها أنشطة لا يتم التصريح بها، إلا أنها تبقى موجودة أمام الجميع. في الواقع هي مجرد جزء من الاقتصاد الرسمي، فكل نشاط رسمي يقابله نفس النوع من النشاط الذي يمارسه أصحابه في الاقتصاد الموازي في شكل نسخة مطابقة[1].

فبمساعدة أصحاب هذه الأنشطة على زيادة وعيهم بأن النشاط في الاقتصاد الرسمي غير مكلف مثلما يتصورون الأمر، عن طريق إيصال الفكرة الحقيقية عن سهولة الإجراءات الجبائية والإدارية للأنشطة الرسمية، وتغير العبئ الجبائي إلى الأحسن، يمكن للسلطات أن تنجح في دمجهم وتوسيع الوعاء الجبائي.

بعد تحديد الأنشطة غير الرسمية، يجب اخضاعها لمستوى ملائم من الضرائب، وذلك من أجل تشجيعها على البقاء ضمن الاقتصاد الموازي. ولكون معظم الأنشطة غير الرسمية يمكن جمعها ضمن النظام الجبائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة جدا، تستطيع السلطات الجبائية تحيين النظام الجبائي بما يلائم أصحابها ولا يعرضهم لضغط جبائي قد يؤدي إلى عودة تلك الأنشطة إلى الاقتصاد الموازي.

الفرع الرابع: إعادة استعادة الهيبة والقوة الجبائية:

من الخصائص الأساسية للضريبة أنها الزامية للمكلف بها، وأنها عبارة عن دفع نقدي اجباري تسترده الدولة بسلطتها التي خولها القانون. فيجب على كل مواطن أن يشارك في تحمل جزء من العبئ الجبائي حسب ايراداته التي حققها. ومن أجل زيادة القوة الجبائية للدولة يجب:

- تبسيط وتوحيد الإطار الجبائي، عن طريق جعل القوانين والتعليمات الجبائية مفهومة وممكنة التطبيق؛
- تعزيز الرقابة الجبائية؛
- توجيه الأنشطة غير الرسمية إلى الاقتصاد الموازي، من أجل توسيع الوعاء وتوزيع العبئ الجبائي.

المطلب السادس: إصلاحات نظام الضمان الاجتماعي:

غالبا ما يكون عدم وجود ضمان اجتماعي للفرد، نتيجة مباشرة لنشاطه في الاقتصاد الموازي، حيث يلعب توسيع الضمان الاجتماعي دورا هاما في الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

1 - Musenga Tshimankinda, C. (2008). Op.cit. P 07.

فالحصول على فرصة الاستفادة من الرعاية الصحية والتعليم يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يشجع على التوجه نحو الاقتصاد الرسمي، كما تعتبر سهولة الاستفادة من الضمان الاجتماعي للأسر والأفراد من أهم الدوافع التي تجعل منهم يوجهون أنشطتهم للخضوع للقوانين والتنظيمات الرسمية ضمن الاقتصاد الرسمي[1].

فالعاملون في المنزل، العمال المزارعين، والعاملين لحسابهم الخاص، يريدون الاستفادة من الخدمات الصحية والتعويضات التي يستفيد منها الناشطون في الاقتصاد الرسمي. وبذلك يعتبر توسيع دائرة الضمان الاجتماعي من أكثر التحفيزات على التوجه نحو الاقتصاد الرسمي.

الفرع الأول: الضمان الاجتماعي والاقتصاد الموازي:

أولا: نظام الرعاية الاجتماعية:

يتم تصميم نظام الرعاية الاجتماعية من أجل التكفل بالمواطنين الذين لا يمكنهم الحصول على عمل يؤمن لهم تغطية أعبائهم الاجتماعية، وبمجر حصولهم على عمل يفقدون الحق في الاستفادة من نظام الرعاية الاجتماعية. وإذا أراد أن يستفيد منها بعد فقدانه لعمله الذي كان يشغله، يتحمل عبئ إداري كبير وتحقيقات كثيرة من أجل إعادة إدراجه ضمن نظام الرعاية الاجتماعية، نتيجة لذلك يختار العديد من المستفيدين من الرعاية الاجتماعية استراتيجية البقاء حيث يجمعون بين الفوائد التي توفرها الحماية الاجتماعية والعمل غير المصرح عنه ضمن أنشطة الاقتصاد الموازي[2].

ثانيا: تطور نظام الضمان الاجتماعي

غالبا ما يكون عدم الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي سببا مباشرا للتواجد في الاقتصاد الموازي، لذلك تلعب استراتيجية توسيع نطاق خدمات الضمان الاجتماعي دورا هاما في الانتقال إلى النظام الاقتصادي الرسمي[3].

تعتبر أداة الضمان الاجتماعي من أهم الأدوات التي تساعد في إدماج أنشطة وأفراد الاقتصاد الموازي، حيث أن تغطية الضمان الاجتماعي تؤمن الرعاية الصحية وغيرها من المزايا. ويمكن استخدام هذه الأداة لتشمل مجموعة أوسع من العاملين في منازلهم والعمال الزراعيين ممن لا تشملهم تغطية الضمان الاجتماعي، وبذلك يمكن تحفيز العمال والأفراد على الاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال قواعد وإجراءات مرنة وآليات التمويل المناسب.

1 - Imad, E. G., Omar, E. G., & Issmail, L. A. R. E. J. (2022). Passage de l'économie informelle vers l'économie formelle. Revue Internationale du Chercheur, 3(1). P 149.
2 - Arsić, M., Arandarenko, M., Radulović, B., Ranđelović, S., & Janković, I. (2015). Op.cit, P 23.
3 - Imad, E. G., Omar, E. G., & Issmail, L. A. R. E. J. (2022). Ibid. P 148.

عندما يكون الأفراد عاطلين عن العمل، يمكن لهم الانخراط في الاقتصاد الموازي موازاة مع الاستفادة من الخدمات العمومية كالخدمات الصحية والتعليم وإعانات البطالة، لذلك يجب خلق آليات تساهم في تشجيع الأفراد على التصريح بأنشطتهم مقابل الحصول على خدمات الضمان الاجتماعي بشكل أفضل.

ثالثا: أهمية الضمان الاجتماعي:

لا يزال تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي يشكل تحديا رئيسيا في البلدان، حيث يعد أداة حاسمة في إدارة التغيير من الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي حيث يمكنه تعزيز حركية الاقتصاد وحركة العمالة. فالسياسة الاجتماعية هي عامل إنتاجي بعدة طرق، والهدف الرئيسي منها هو مواجهة الأخطار مثل المرض، العجز، الشيخوخة، الأمومة وفقدان الدخل[1]. ذلك ما يحافظ على إنتاجية العمال ويخلق إمكانية تواجد أنشطة جديدة ذات إمكانات توظيف كبيرة ومعدلات توظيف مرتفعة.

تظهر أهمية الضمان الاجتماعي في مجال الاقتصاد الموازي حيث يفتقر متعاملوه وعماله إلى الحماية الاجتماعية، وإلى عوامل الاستقرار، إلا أن البعض يرونها على أنها ضريبة باهظة الثمن وليس تأمينا جماعيا للمستقبل، وأن الفوائد ستعود على الجميع، خاصة من طرف أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص، حيث يعتقدون أنهم لا يستفيدون بالشكل الكافي من خدمات الضمان الاجتماعي.

الفرع الثاني: دور إصلاح نظام الضمان الاجتماعي في استقطاب الاقتصاد الموازي:

أولا: الضمان الاجتماعي أداة للانتقال نحو القطاع الرسمي:

نشأ الضمان الاجتماعي كشكل من أشكال التأمين، حيث بدأ انطلاقا من فكرة التأمينات، وعندما اكتشف الاحصائيون انتظام الحوادث والمرض وأعداد كبار السن الباقين على قيد الحياة، فتحوا الطريق أمام تطوير أشكال التأمين الاجتماعي، مثلما أشار François Ewald إلى أن الضمان الاجتماعي بمثابة طريق بين الليبراليين والاشتراكيون يسمح للأفراد بالاهتمام بأنفسهم، حيث استطاعت فلسفة الضمان الاجتماعي نقل العداء بين الفرد والدولة إلى عالم الاحتمالات[2].

فمن خلال نتائج الاحصائيات حول حوادث العمل والأمراض والأعمار، استطاعت الدولة المخاطرة بإنشاء نظام الضمان الاجتماعي بناءا على علم الاحتمالات. وبذلك تم إيجاد حل للمسألة الاجتماعية دون تغيير القواعد

1 - Fortuny, M., & Husseini, J. (2011). Labour market policies and institutions: a synthesis report: the cases of Algeria, Jordan, Morocco, Syria and Turkey (No. 994583273402676). International Labour Organization. P 43.
2 - Albeda, W. (2000). Op.cit, P 121.

الأساسية للرأسمالية، حيث تم تعريف العمال على حقوقهم الذين يساهمون في دفع ثمنها تضامنيا، حيث لا تستطيع أي جهة (الدولة، أرباب العمل) التعدي على حقوقهم الاجتماعية، وبالتالي تأمين معيشتهم.

اقترحت منظمة العمل الدولية ILO في المادة 25 من التوصية تحت رقم 204 الإجراءات الممكن اتخاذها للانتقال إلى النظام الرسمي، ما يلي[1]:

- إصلاحات دخول الأعمال التجارية؛
- أنظمة مبسطة لتصفية وتحصيل الضرائب والاشتراكات؛
- الوصول إلى الخدمات العامة؛
- الوصول إلى التدريب على ريادة الأعمال وتنمية المهارات؛
- الوصول إلى تغطية الضمان الاجتماعي.

حيث اعتبرت ILO أن هذه الإجراءات الستة (06) محفزات محتملة للانتقال من الأنشطة غير الرسمية إلى القطاع الرسمي. كما يرجع سبب التركيز على هذه النقاط إلى أن منظمة ILO اعتمدت نموذجي فيتنام وتايلند، كنموذجين ناجحين في إدماج عمال الاقتصاد الموازي ضمن القطاع الرسمي، بعد إصلاحات نظام الضمان الاجتماعي.

ثانيا: القطاع الموازي والضمان الاجتماعي:

يعتبر عدم الانخراط في الضمان الاجتماعي أحد أهم صفات الناشطين في الاقتصاد الموازي، وكثيرا ما تؤدي عدم الكفاءة البيروقراطية، الذي تعاني منه البلدان النامية، إلى زيادة تكلفة أنظمة الضمان الاجتماعي إلى حد يجعلها غير جذابة للمنتجين في الاقتصاد الموازي[2].

تدل زيادة حجم الاقتصاد الموازي على أن ملايين العمال في العالم لا يملكون تغطية الضمان الاجتماعي بصفة رسمية (تأمين المرض وغيرها)، فالعمال بالقطاع الموازي هم أكثر حاجة لخدمات الضمان الاجتماعي، ليس فقط لأن وظائفهم ودخلهم غير مؤمن، ولكن لأنهم معرضون للأخطار المهنية الجسيمة المتعلقة بالظروف الصحية والأمنية في تلك الوظائف. فنوعية المعيشة والعمل لهؤلاء الأشخاص وعائلاتهم، تتأثر باستمرار نتيجة طول مدة عدم الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.

1 - Mehrotra, S. (2020). Encouraging enterprises to transition from informal to formal Lessons for Viet Nam from the international experience. ILO. P 11.

2 - Hadjout, L. (2004). Le secteur informel et le développement économique et social (Doctoral dissertation, Béjaia, Université Abderrahmane Mira. Faculté de droit et des sciences économiques). P 71.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل آلية توسيع الوعاء الجبائي، وإمكانية استعمالها من طرف الإدارة الجبائية من أجل محاولة إدماج إيرادات الاقتصاد الموازي في القطاع الرسمي وحسابات الدولة. حيث عالجنا الإصلاحات الجبائية التي يمكن إحداثها على الأنظمة الجبائية من أجل توسيع الوعاء الجبائي، وبالتالي محاولة استقطاب ودمج إيرادات الاقتصاد الموازي، وإخضاعها للأنظمة الجبائية والقانونية بمختلف الطرق.

كما تطرقنا إلى مختلف الآليات التي تساعد الإدارة الجبائية في إنجاح مسعى توسيع الوعاء الجبائي، من تقنيات حديثة تسهل من مهمة الإدارة الجبائية، ومن طرق تحفيزية، تجعل اتخاذ قرار الاندماج ضمن الاقتصاد الرسمي سهلا بالنسبة للناشطين ضمن الاقتصاد الموازي.

عنوان الأطروحة

أثر توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي دراسة حالة الجزائر

الفصل الثالث

تحليل أثر توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر

- ✓ **تمهيد**
- ✓ **المبحث الأول**: **دراسة مؤشرات توسيع الوعاء الجبائي في الجزائر**؛
- ✓ **المبحث الثاني**: **تحليل مؤشرات التوجه إلى النشاط في الاقتصاد الموازي في الجزائر**؛
- ✓ **المبحث الثالث**: **أثر توسيع الوعاء الجبائي على إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر**.

الفصل الثالث: تحليل أثر توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري لكل من الاقتصاد الموازي وعملية توسيع الوعاء الجبائي، نحاول من خلال هذا الفصل تحليل جميع المؤشرات والاحصائيات التي تم جمعها، والتي تصب في موضوع البحث.

تتطلب دراسة توسيع الوعاء الجبائي العديد من المؤشرات، منها ما هو خاص بالضرائب في حد ذاتها، بداية من فرض الضرائب وإلى غاية تحصيلها النهائي، ومنها ما هو مرتبط بتكوين الوعاء الجبائي مثل الإيرادات، الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، مختلف الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأرقام التي تدل على مدى اتساع الوعاء الجبائي الخاص بمختلف الضرائب والرسوم التي تهدف الإدارة الجبائية إلى تحصيلها.

كما تدل العديد من الاحصائيات على التوجه العام لمختلف الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين، من خلال دراسة سلوكياتهم الاقتصادية التي يمكن من خلالها معرفة مقاومة التنظيمات الجبائية والقانونية، من أجل معرفة درجة الميول للنشاط ضمن القطاع الرسمي أو الاقتصاد الموازي.

تعتبر المخالفات ومختلف العقوبات الاقتصادية والغرامات الجبائية، من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن التوجه الذي يميل إليه المتعامل الاقتصادي الجزائري، كما تعطي صورة على قرار ممارسة النشاط في الإطار الرسمي والاستعانة بضعف التنظيمات والهيئات الرقابية، أو اختيار النشاط خارج مجال التنظيمات الرسمية والقوانين الجبائية، والبقاء ضمن الاقتصاد الموازي.

لذلك تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دراسة مؤشرات توسيع الوعاء الجبائي في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التوجه إلى النشاط في الاقتصاد الموازي في الجزائر

المبحث الثالث: أثر توسيع الوعاء الجبائي على إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر

المبحث الأول: دراسة مؤشرات توسيع الوعاء الجبائي في الجزائر

يتكون الوعاء الجبائي في الجزائر من الكثير من المكونات والايرادات التي يشملها النظام الضريبي، لذلك فإن أي محاولة تسعى إلى توسيعه، لا بد من أن يصاحبها عملية تحديد هذه المكونات، ومعرفة مختلف الآليات التي تساهم في تحديده وكشفه من أجل توسيع نطاق الضريبة على أكبر قاعدة ممكنة.

المطلب الأول: تطور مكونات الوعاء الجبائي في الجزائر:

لكي نتمكن من تحديد سبل وكيفيات توسيع الوعاء الجبائي، يجب أولا التطرق إلى مكونات الوعاء الجبائي في الجزائر، وذلك من أجل معرفة التغيرات والتطورات التي طرأت على الوعاء الجبائي الحالي، وبالتالي تحديد الآليات التي يمكنها توسيع مختلف الأوعية الجبائية.

الفرع الأول: مقارنة التسجيل والشطب في مصالح السجل التجاري في الجزائر

يعتبر تسجيل القيود وشطبها في السجل التجاري الجزائري، من أكثر المحددات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة تطور الوعاء الجبائي في الجزائر.

ويمثل الجدول (3-1) و (3-2) تطور عدد حالات التسجيل والشطب في السجل التجاري في الجزائر للفترة 2011-2022.

الجدول رقم (3-1): عدد حالات التسجيل في السجل التجاري في الجزائر 2011 – 2022:

السنة	إنشاء قيد شخص طبيعي	إنشاء قيد شخص معنوي	التسجيل في السجل التجاري (شخص طبيعي + شخص معنوي)	تطورات نسبة نمو عدد التسجيلات الجديدة في السجل التجاري %
2011	233 564	13 382	246 946	
2012	166 342	14 808	181 150	-26,64
2013	166 249	15 502	181 751	0,33
2014	166 816	17 334	184 150	1,32
2015	153 616	15 475	169 091	-8,18
2016	144 276	16 202	160 478	-5,09
2017	138 394	18 344	156 738	-2,33
2018	137 401	17 234	154 635	-1,34
2019	114 981	15 596	130 577	-15,56
2020	134 215	14 908	149 123	14,20
2021	150 874	17 912	168 786	13,19
2022	152 152	19 076	171 228	1,45

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تجميع مؤشرات واحصائيات السجل التجاري 2010 – 2022

الجدول رقم (3–2): عدد حالات الشطب من السجل التجاري في الجزائر 2008 – 2022:

السنة	شطب شخص طبيعي (توقف عن النشاط)	شطب شخص معنوي (توقف عن النشاط)	الشطب من السجل التجاري (شخص طبيعي + شخص معنوي)	تطورات نسبة نمو عدد حالات الشطب من السجل التجاري
2008	60 297	5 232	65 529	
2009	62 221	5 018	67 239	2,61
2010	120 330	7 534	127 864	90,16
2011	152 534	8 132	160 666	25,65
2012	95 825	6 546	102 371	-36,28
2013	99 050	7 002	106 052	3,60
2014	96 921	7 670	104 591	-1,38
2015	99 017	8 305	107 322	2,61
2016	98 583	7 715	106 298	-0,95
2017	90 384	7 142	97 526	-8,25
2018	89 486	7 339	96 825	-0,72
2019	79 693	6 788	86 481	-10,68
2020	76 514	7 131	83 645	-3,28
2021	100 961	9 269	110 230	31,78
2022	116 286	11 953	128 239	16,34

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تجميع مؤشرات واحصائيات السجل التجاري 2010 – 2022

من خلال التطرق إلى تطور التسجيل والشطب من السجل التجاري، يمكن الاستعانة بتفصيل أصناف المتعاملين الاقتصاديين، عبر دراسة تطور الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، لما في ذلك من أهمية في حصر الخلل أو النقص الذي يمكن ان يؤثر على الوعاء الجبائي، وذلك ما يظهر من خلال الجدول (3–3).

الجدول رقم (3–3): تطور العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لدى مصالح السجل التجاري الجزائري 2005 – 2022:

السنة	العدد الكلي للأشخاص الطبيعيين	تطور نسبة نمو العدد الكلي للأشخاص الطبيعيين %	العدد الكلي للأشخاص المعنويين	تطور نسبة نمو العدد الكلي للأشخاص المعنويين %	المجموع الكلي طبيعي + معنوي	تطور نسبة نمو المجموع الكلي للأشخاص المسجلين في السجل التجاري %
2005	931 326		93 076		1 024 402	
2006	1 003 394	7,74	99 014	6,38	1 102 408	7,61
2007	1 074 800	7,12	105 128	6,17	1 179 928	7,03
2008	1 104 611	2,77	109 228	3,90	1 213 839	2,87
2009	1 230 524	11,40	120 653	10,46	1 351 177	11,31
2010	1 282 609	4,23	124 840	3,47	1 407 449	4,16

7,76	1 516 642	4,44	130 382	8,08	1 386 260	**2011**
5,26	1 596 352	6,46	138 804	5,14	1 457 548	**2012**
5,16	1 678 791	6,13	147 318	5,07	1 531 473	**2013**
5,08	1 764 000	6,65	157 122	4,92	1 606 878	**2014**
3,80	1 830 999	4,59	164 332	3,72	1 666 667	**2015**
3,24	1 890 257	5,20	172 875	3,04	1 717 382	**2016**
3,30	1 952 606	6,55	184 190	2,97	1 768 416	**2017**
3,11	2 013 374	5,44	194 205	2,87	1 819 169	**2018**
2,31	2 059 810	4,60	203 134	2,06	1 856 676	**2019**
3,19	2 125 472	3,76	210 777	3,12	1 914 695	**2020**
2,72	2 183 389	4,01	219 232	2,58	1 964 157	**2021**
2,03	2 227 814	3,26	226 375	1,90	2 001 439	**2022**

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تجميع مؤشرات واحصائيات السجل التجاري 2010 – 2022

من خلال الجداول السابقة، يمكن مقارنة تطور التسجيلات والطب حسب أصناف المتعاملين الاقتصاديين وحسب الشكل قانوني (أشخاص طبيعيين ومعنويين).

الشكل رقم (3–1): إنشاء قيد في السجل التجاري والشطب من السجل التجاري للأشخاص الطبيعيين في الجزائر 2008 – 2022

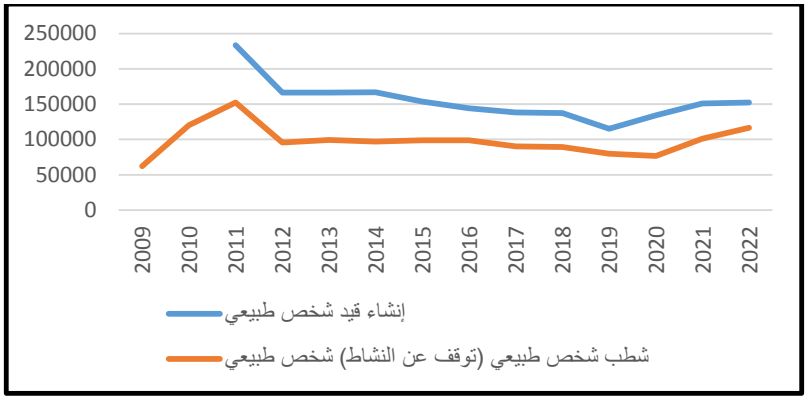

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1 و 3-2).

من خلال متابعة تطور إنشاء قيد في السجل التجاري للأشخاص الطبيعيين، ومقارنتها بعمليات الشطب (التوقف عن النشاط)، نلاحظ ان التغير متساوي نوعا ما بين عملية التسجيل وعملية الشطب، حيث يمكن تفسير هذا بأن العديد من المسجلين في السجل التجاري هم نفسهم الأشخاص الذين قاموا بشطب سجلاتهم التجارية من أجل تغيير النشاط أو من أجل التهرب من ديون جبائية أو من أجل مواكبة متطلبات المنافسة في السوق الوطنية.

أما عند متابعة عملية الشطب لوحدها، نجد أن عدد حالات الشطب تزايد بشكل كبير لهذه الفئة (أشخاص طبيعيين)، فبمقارنة سنة 2022 بسنة 2020 تزايد عدد عمليات الشطب بنسبة 51 %، وعند مقارنة سنة 2022 بسنة 2009 نجد ان عدد حالات الشطب تزايد بنسبة 86.9 %. ويقابل ذلك

تزايد عدد حالات التسجيل في السجل التجاري بين سنة 2020 إلى 2022 بنسبة 13.3 % فقط، أما عند مقارنة سنة 2022 بسنة 2011 نجد أن عمليات التسجيل في السجل التجاري تناقصت بنسبة 35 %.

من خلال مقارنة نتائج التحليل للقيد والشطب من السجل التجاري لفئة الأشخاص الطبيعيين، يتبين أن الوعاء الجبائي معرض للتآكل في هذه الفئة، ويرجع هذا إلى ثقل النظام الجبائي، وتعقيدات القواعد والتنظيمات الجبائية، الأمر الذي يجعل من الأشخاص التوجه إلى التهرب من الالتزام بقواعد النظام الجبائي والتوجه للنشاط في حرية ضمن الاقتصاد الموازي. كما تصاحب عمليات الشطب من السجل التجاري الكثيرة عمليات التهرب من دفع الديون الجبائية، مقابل ضعف آليات التحصيل لدى الإدارة الجبائية.

والشكل (3-2) يوضح تطور إنشاء قيد في السجل التجاري للأشخاص المعنويين في الجزائر للفترة 2008-2022.

الشكل رقم (3–2): إنشاء قيد في السجل التجاري والشطب من السجل التجاري للأشخاص المعنويين في الجزائر 2008 – 2022

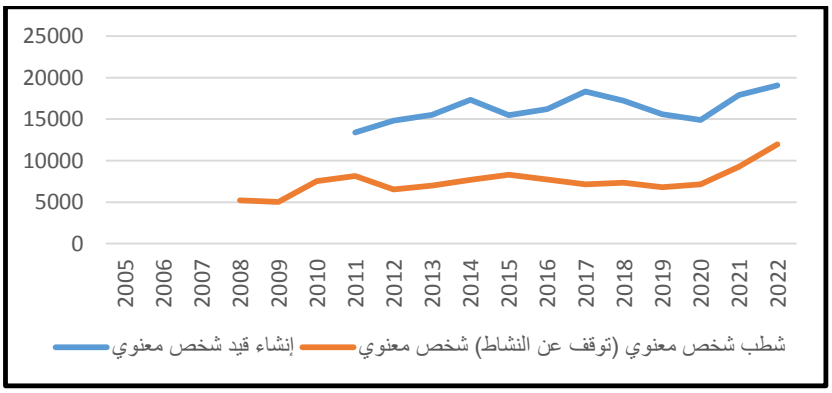

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1 و 3-2).

عند ملاحظة تطور حالات التسجيل والشطب من السجل التجاري نجد أن عدد حالات الشطب تزايدت في سنة 2022 بنسبة 47 % مقارنة بسنة 2011، أما عدد حالات التسجيل في ذات الفترة تزايدت فقط بـ 40 %.

عند مقارنة نسبة التغير خلال 12 سنة الأخيرة نلاحظ أن زيادة الشطب أكثر من زيادة عدد التسجيلات، ويرجع ذلك أساسا إلى نقص دافع الاستثمار وتأسيس المؤسسات الاقتصادية، بسبب تعقيدات الإدارة والإجراءات البيروقراطية، وأيضا بهدف التهرب من دفع الضرائب الخاصة بالمؤسسات المشطوبة من السجل التجاري.

تؤثر نسبة الشطب الكبيرة على الوعاء الجبائي للعديد من الضرائب كالضريبة على أرباح الشركات وضرائب الدخل والأرباح الأخرى، مما يؤدي إلى التأثير على الإيرادات الجبائية وزيادة الضغط والعبئ الجبائي على الوعاء الجبائي المتبقي، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد الوضعية الجبائية في البلاد، مما

يجعل من المتعاملين المتضررين من العبئ الجبائي المرتفع التوجه إلى التهرب والغش الجبائي من أجل تفادي القليل من هذا العبئ.

كما يمكن متابعة تطور عدد حالات انشاء قيد في السجل التجاري والشطب منه في الجزائر للفترة 2011-2022.

الشكل رقم (3–3): عدد حالات انشاء قيد في السجل التجاري والشطب من السجل التجاري (شخص طبيعي وشخص معنوي) في الجزائر 2011–2022:

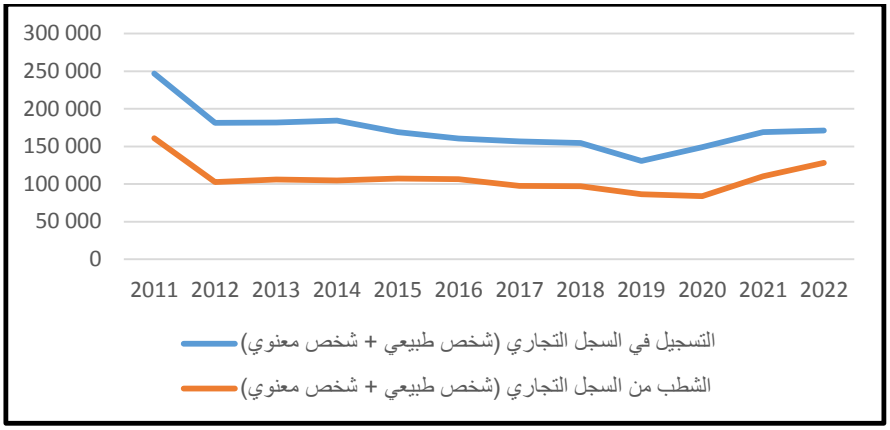

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1 و 3-2).

الملاحظ في السنوات الأخيرة أن العدد الإجمالي للتسجيلات في السجل التجاري للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين تناقص كثيرا مقارنة بسنة 2011، وهذا ما يدل على أن الوعاء الجبائي الإجمالي في حالة من التآكل نسبيا، فنقص التسجيلات الجديدة في السجل التجاري سواء شخص طبيعي أو شخص معنوي يعني أن نسبة نمو الوعاء الجبائي لا تواكب النمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث أن الهدف من الإصلاحات الجبائية هو الحفاظ على الوعاء الجبائي الحالي، ومحاولة زيادة الوعاء الجبائي في المستقبل من خلال إدماج أنشطة الاقتصاد الموازي ضمن القطاع الرسمي. لكن الصورة الحقيقية للتسجيلات الحقيقية في السجل التجاري لا تعكس صورة جيدة بالنسبة لنمو الوعاء الجبائي في الجزائر، خاصة وأن معظم التسجيلات الجديدة هي عبارة عن تغيير للنشاط لنفس الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، أي أن معظم التسجيلات الجديدة في السجل التجاري هي نفسها القيود المشطوبة من السجل التجاري.

هذه الوضعية تدل على الاتجاه العام للوعاء الجبائي في الجزائر، فالأوعية الجديدة المسجلة لا تستطيع مع مرور السنوات تغطية الأوعية الجبائية الملغاة أو المشطوبة من السجل التجاري، وبالتالي فإن العبئ الجبائي سوف يبقى مرتفعا بالنسبة للأوعية الجبائية النشطة في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي فإن الوضع لن يكون مشجعا بالنسبة لأنشطة الاقتصاد الموازي من أجل الاندماج ضمن القطاع الرسمي.

يوضح الشكل (3-4) تطور العدد الإجمالي للسجلات التجارية على مستوى مصالح السجل التجاري في الجزائر للفترة 2005-2022.

الشكل رقم (3–4): العدد الإجمالي للسجلات التجارية على مستوى مصالح السجل التجاري الجزائري 2005–2022:

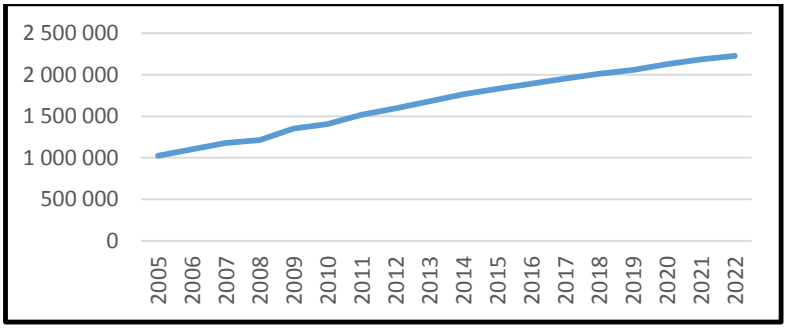

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-3).

ويبين الشكل (3–5) تطور العدد الإجمالي للسجلات التجارية شخص طبيعي في الجزائر للفترة 2005–2022، كما يوضح الشكل (3–6) تطور نسبة نمو عدد السجلات التجارية لنفس الفئة.

الشكل رقم (3–5): تطور العدد الإجمالي للسجلات التجارية شخص طبيعي في الجزائر 2005 – 2022:

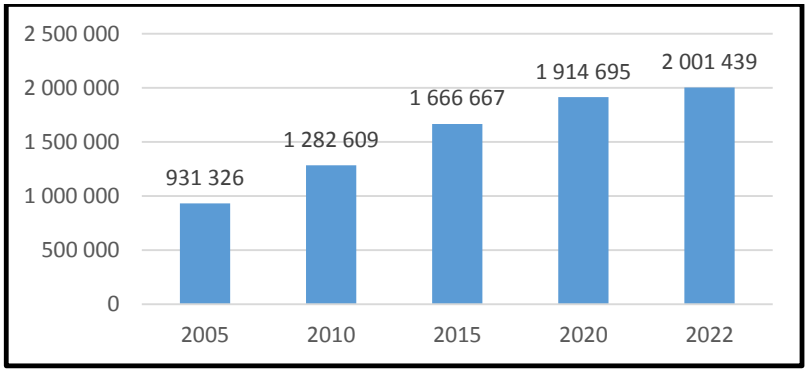

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-3).

الشكل رقم (3–6): تطور نمو عدد السجلات التجارية للشخص الطبيعي في الجزائر 2006 – 2022:

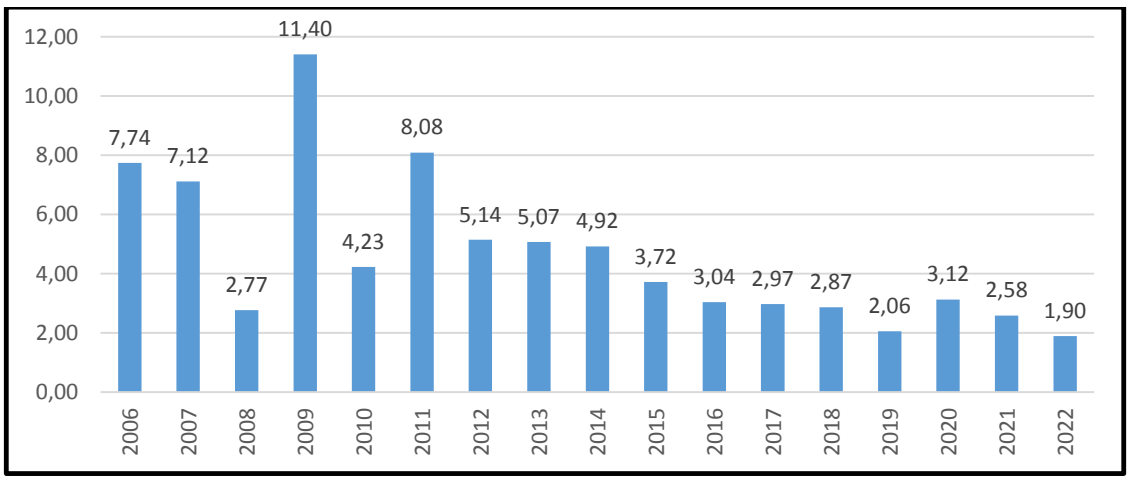

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-3).

عند مقارنة أعداد السجلات التجارية في السنوات الأخيرة مع نسبة الزيادة كل سنة لا تكون الصورة نفسها في الحالتين، فعدد السجلات التجارية للأشخاص الطبيعيين في تزايد مستمر، وهذه طبيعي مع تزايد النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي والمستوى التعليمي والتكويني في البلاد، لكن عند تحليل نسبة الزيادة في العدد الإجمالي للسجلات التجارية نجد أن نسبة النمو في انخفاض مستمر، عكس ما يوضحه الشكل الخاص بالعدد الإجمالي للسجلات التجارية.

حيث انخفضت نسبة نمو عدد السجلات التجارية من 8.08 % في سنة 2011 لتصبح فقط 1.90 % سنة 2022، أي تناقص نسبة النمو بنسبة 325.26 % بين 2011 و2022. حيث ان متوسط معدل النمو هو 3.78 % من 2011 إلى 2022.

هذا التناقص يعود بالسلب على إمكانية المحافظة على الوعاء الجبائي الحالي من التآكل والتوجه إلى النشاط في الاقتصاد الموازي، وهو ما يستلزم إجراءات جديدة غير تقليدية على الأقل لمحاربة التهرب والغش الجبائي ومحاربة النشاط في الاقتصاد الموازي.

بعد تحليل تطور فئة السجلات التجارية للأشخاص الطبيعيين، يمثل الجدول (3-7) والشكل (3-8) تطور العدد الإجمالي ونسبة نمو عدد السجلات التجارية لفئة الشخص المعنوي في الجزائر للفترة 2005-2022.

الشكل رقم (3–7): تطور العدد الإجمالي للسجلات التجارية شخص معنوي في الجزائر 2005 – 2022:

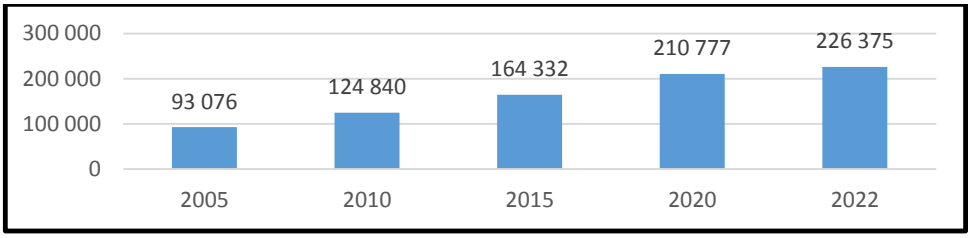

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-3).

الشكل رقم (3–8): تطور نمو عدد السجلات التجارية للشخص المعنوي في الجزائر 2006 – 2022:

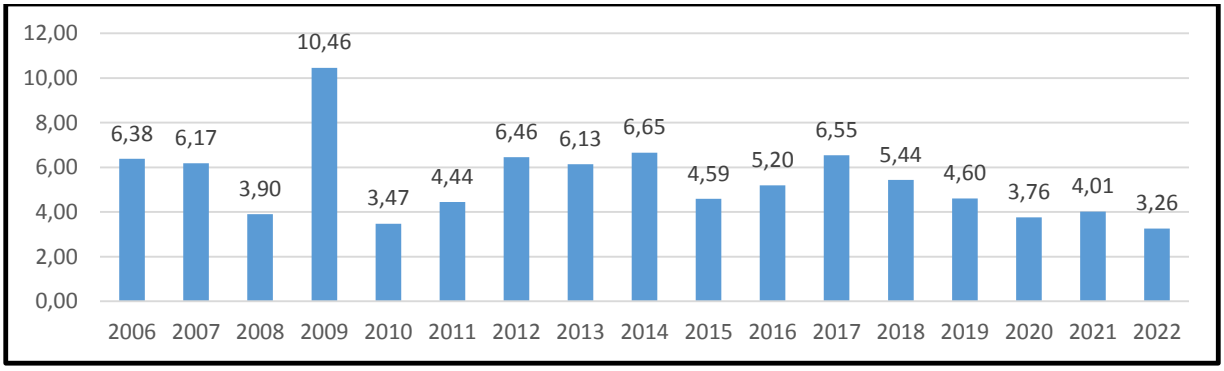

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-3).

من خلال تجميع نتائج السجلات التجارية للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، يوضح الشكل (3-9) تطور نسبة نمو السجلات التجارية في الجزائر للفترة 2006-2022.

الشكل رقم (3-9): تطور نسبة نمو المجموع الكلي للسجلات التجارية أشخاص طبيعيين وأشخاص معنويين في الجزائر 2006 – 2022:

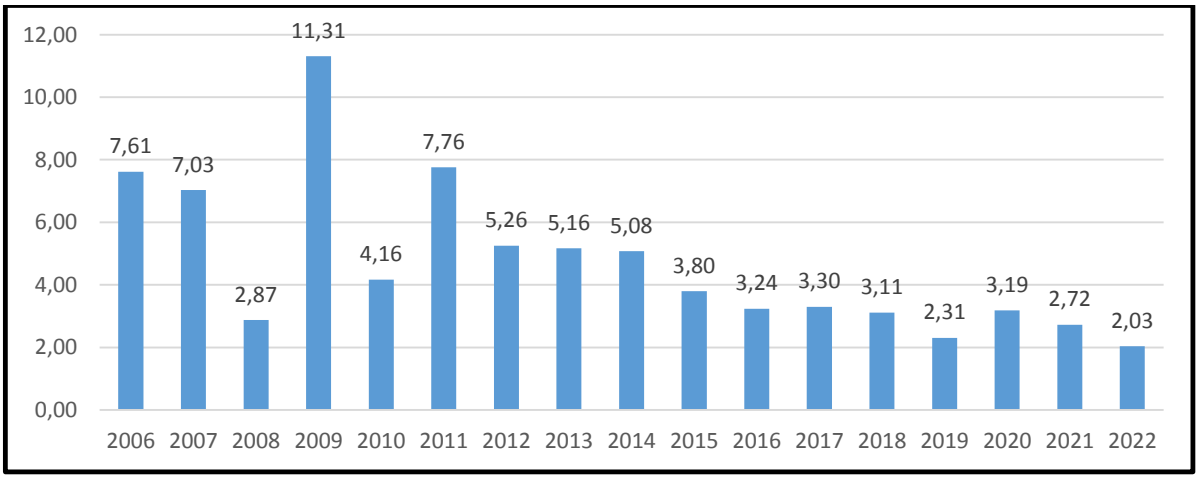

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-3).

إن ملاحظة تطور العدد الكلي للأشخاص المعنويين في الجزائر قد يعطي صورة إيجابية عن عدد المؤسسات التي تساهم في النمو الاقتصادي وامتصاص نسبة البطالة في الجزائر، لكن عند تحليل نسبة نمو هذا العدد نجد أن العكس يحصل في أرض الواقع.

حيث كانت نسبة زيادة عدد الأشخاص المعنويين سنة 2011 (7.76 %)، لتصبح سنة 2022 (2.03 %) فقط، أي تناقصت بنسبة 282.26 %، حيث كان متوسط معدل زيادة عدد الأشخاص المعنويين بين 2011 وسنة 2022 هو 3.85 %.

يعتبر الأثر الناتج عن نقص نسبة نمو عدد الأشخاص المعنويين أكثر من الأثر الذي ينتج عن نقص نسبة نمو الأشخاص الطبيعيين، وذلك لأن الأثر يمس في حالة الأشخاص المعنويين بأكثر من وعاء جبائي، فالمؤسسة عند إنشائها ينشأ معها أكثر من 03 أوعية جبائية مختلفة، مثل الضريبة على الأرباح والمداخيل، الضرائب على الأجور، الضرائب على أرباح الشركات، وغيرها من الرسوم، وبهذا فإن تناقص نسبة نمو عدد الأشخاص المعنويين يمس كثيرا بالوعاء الجبائي الحالي، وقدرة الإدارة الجبائية على المحافظة على الوعاء الجبائي الحالي.

قد يرجع هذا التناقص أيضا إلى ضعف متابعة مختلف المؤسسات المسجلة حديثا، وعدم استفادة الكثير منها من الامتيازات والاعفاءات الجبائية، مما يجعلها معرضة للتوقف على النشاط، وكذلك هو الحال بالنسبة للمؤسسات التي استفادت من الدعم الجبائي والتسهيلات المختلفة، فبمجرد انتهاء فترة الاعفاء الجبائي تقوم بالتوقف عن النشاط، وذلك لعدم الاستغلال الجيد للتسهيلات الجبائية

المتاحة في سنواتها الأولى من النشاط، وبالتالي لم تكن مستعدة لمواجهة التكاليف الجبائية والاجتماعية التي كانت معفاة منها، وأصبحت متعودة على مستوى معين من التكاليف.

نقص التوجه إلى إنشاء مؤسسات في الفترة الأخيرة يعكس مدى نجاح مختلف أجهزة الدعم والتسهيلات الجبائية المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين في الجزائر. وبهذا ينشأ نوع من الانفاق الجبائي المبالغ فيه مقارنة بمستوى زيادة الاقبال على إنشاء مؤسسات رسمية في القطاع الرسمي، وهذا ما يجعل الأنظار تتجه إلى نمو مستويات الاقتصاد الموازي، وبالتالي يمكن توقع توجه العديد من أموال الإعفاءات الجبائية إلى تمويل الاقتصاد الموازي بدلا من المساهمة في التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي.

يمثل الشكل (3-10) مقارنة عمليات الشطب والتسجيل في السجل التجاري في الجزائر للفترة 2012-2022.

الشكل رقم (3–10): مقارنة نسبة نمو عدد حالات التسجيل والشطب للسجل التجاري في الجزائر 2012 – 2022:

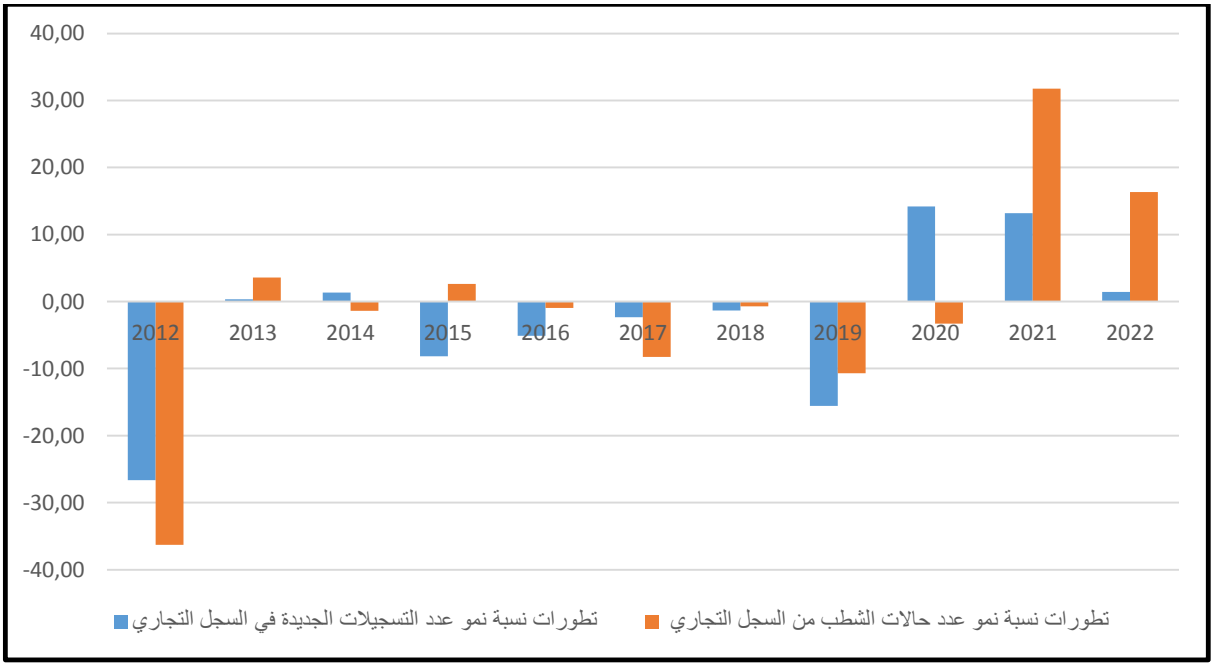

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1، 3-2، 3-3).

الملاحظة تطور عدد حالات الشطب بنسبة أكبر من حالات التسجيل في السجل التجاري خاصة في السنتين 2021 و2022، بينما تناقصت نسبة نمو عدد حالات التسجيلات الجديدة منذ سنة 2020 وإلى غاية سنة 2022. وهو ما سوف يؤثر على الوعاء الجبائي، حيث أن هذه الوضعية ستؤدي إلى تناقص الوعاء الجبائي وبالتالي صعوبة الحفاظ على مستوى الإيرادات الجبائية خارج المحروقات على المدى المتوسط والمدى الطويل.

وبهذا وجب معرفة نقطة الضعف في مجال التحفيزات الإدارية الاقتصادية والجبائية، التي يمكنها أن تجعل الوعاء الجبائي الحالي في مأمن من التآكل، بالإضافة إلى السعي إلى دمج الأوعية من الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي، من أجل استدامة الإيرادات الجبائية والمحافظة على توازن الميزانية العامة.

يمثل الجدول (3-4) طور عدد السجلات الالكترونية في الجزائر للفترة 2014-2022 والتي فرضتها مصالح السجل التجاري الجزائرية بالتدريج في السنوات السابقة.

الجدول رقم (3–4): عدد السجلات التجارية الالكترونية في الجزائر 2014 – 2022:

السنة	2014	2018	2019	2020	2021	2022
سجل الكتروني شخص طبيعي	204 472	765 799	1 108 966	1 245 045	1 336 410	1 426 780
سجل الكتروني شخص معنوي	32 756	114 131	142 871	154 211	166 291	176 792
عدد السجلات التجارية الالكترونية	237 228	879 930	1 251 837	1 399 256	1 502 701	1 603 572

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تجميع مؤشرات واحصائيات السجل التجاري 2015 – 2022

من خلال الجدول (3–4) يمكن للشكل (3–11) تمثيل تطور عدد السجلات التجارية الالكترونية في الجزائر للفترة 2014–2022.

الشكل رقم (3–11): عدد السجلات التجارية الالكترونية في الجزائر 2014 – 2022:

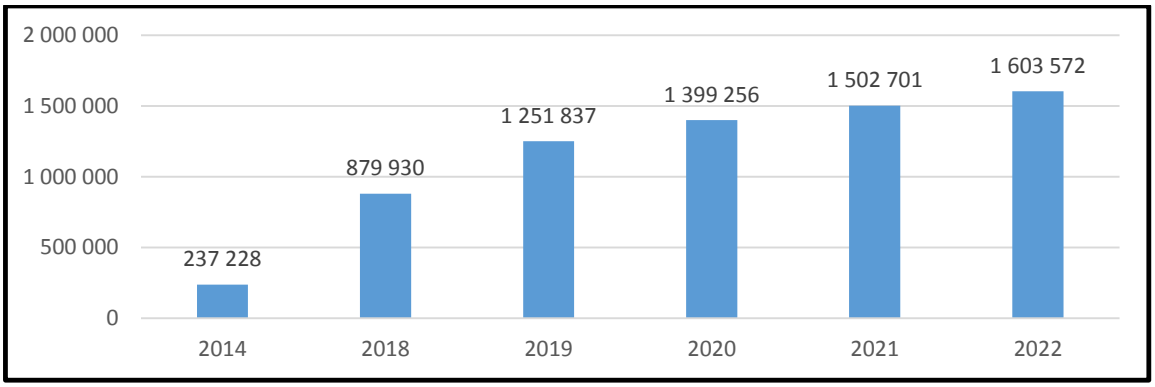

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-4).

من الآليات التي لجأت إليها الجزائر من خلال اعتماد الرقمنة في الاقتصاد الوطني، آلية السجل التجاري الالكتروني، الذي بدأ فرضه تدريجيا بداية من سنة 2014 والذي أصبح إلزاميا في السنوات الأخيرة.

هذا الاجراء من شأنه تفادي التزوير الذي كان يستخدم من طرف المتعاملين في الاقتصاد الموازي، وذلك عن طريق اظهار سجلات تجارية عند الخضوع إلى الرقابة سواء الجمركية او التجارية، وبهذا الاجراء يمكن تضييق فرص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية في الاقتصاد الموازي، وبالتالي زيادة احتمال

الكشف عن الأنشطة التي تمارس في الاقتصاد الموازي، وهذا ما يجعل العديد من المتعاملين الاقتصاديين يلجؤون إلى التسجيل بشكل رسمي في السجل التجاري من أجل تفادي العقوبات والغرامات المتعلقة بممارسة نشاط تجاري دون القيد في السجل التجاري.

هذا الاجراء من شأنه المساعدة على زيادة اتساع الوعاء الجبائي، والمساهمة أيضا في زيادة نسبة دمج الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها من الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي.

ويمثل الجدول رقم (3-5) تطور عدد التجار الأجانب في الجزائر، الأشخاص الطبيعيين والمعنويين للفترة 2007-2022.

الجدول رقم (3–5): عدد التجار الأجانب في الجزائر 2007 – 2022:

السنة	عدد التجار الأجانب شخص طبيعي	عدد التجار الأجانب شخص معنوي	مجموع عدد التجار الأجانب		السنة	عدد التجار الأجانب شخص طبيعي	عدد التجار الأجانب شخص معنوي	مجموع عدد التجار الأجانب
2007	1 345	4 041	5 386		**2015**	2 324	9 715	12 039
2008	1 468	4 986	6 454		**2016**	2 348	10 321	12 669
2009	1 720	5 848	7 568		**2017**	2 424	10 983	13 407
2010	1 850	6 459	8 309		**2018**	2 515	11 537	14 052
2011	1 964	6 641	8 605		**2019**	2 590	12 067	14 657
2012	2 109	7 649	9 758		**2020**	2 648	12 390	15 038
2013	2 207	8 459	10 666		**2021**	2 802	9 849	12 651
2014	2 275	9 224	11 499		**2022**	2 965	10 050	13 015

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تجميع مؤشرات واحصائيات السجل التجاري 2010 – 2022

يوضح الشكل (3–12) مقارنة تطور عدد التجار الأجانب حسب الفئة، خلال الفترة 2007-2022.

الشكل رقم (3–12): تمثيل بالأعمدة لمقارنة عدد التجار الأجانب شخص طبيعي وشخص معنوي في الجزائر 2007 – 2022:

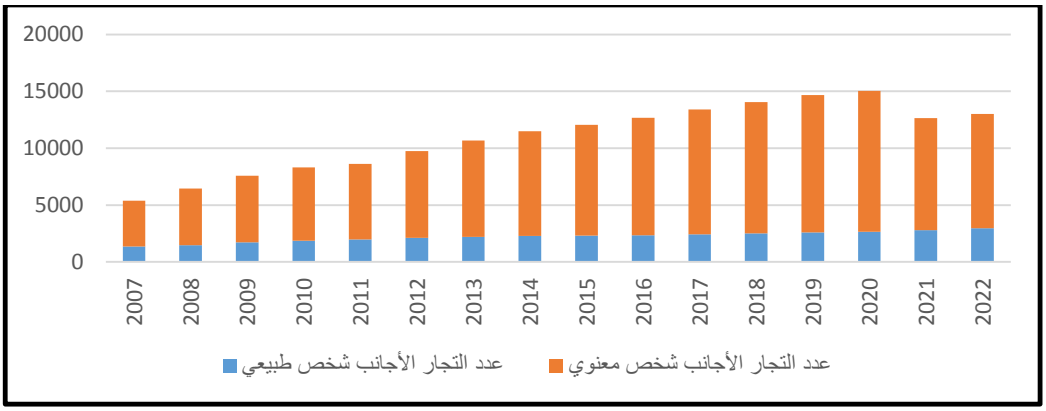

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-5).

من المفيد فتح المجال للاستثمار الخارجي في الجزائر، وذلك من أجل ضمان ممارسة المؤسسات الأجنبية لأنشطتها بشكل رسمي، والمساهمة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، بدل اللجوء إلى استيراد سلعها وخدماتها، وذلك من أجل تفادي ما يحصل في عمليات الاستيراد من تضخيم للفواتير ومن نهب للعملة الصعبة. وهو ما يتسبب في ضرر كبير بالوعاء الجبائي الناتج عن عمليات الاستيراد، وبهذا تكون الإدارة الجبائية تفادت خسارة معتبرة في الوعاء الجبائي في مجال الاستيراد وعوضت ذلك بأوعية جبائية مضمونة خاصة بالمؤسسات والأشخاص الأجانب النشطين في القطاع الرسمي الجزائري، خاصة مع صعوبة ممارسة الأجانب لأنشطتهم في الاقتصاد الموازي لسهولة تتبعهم وكشفهم.

وبالتالي فإن ذلك يحافظ على الوعاء الجبائي المحلي، ويساهم أيضا في تخفيف العبئ الجبائي على الوعاء الجبائي المحلي. والمساهمة في امتصاص نسب البطالة وغيرها من الإيجابيات.

الفرع الثاني: الأنشطة المكونة للوعاء الجبائي في الجزائر

من أجل التمكن من تحديد مكونات الوعاء الجبائي يمكن الاعتماد على تطور حجم الأنشطة الاقتصادية، والتي تعتبر مصدرا أساسيا للوعاء الجبائي، لذلك سنحاول دراسة تطور الوعاء الجبائي من خلال تطور حجم الأنشطة على اختلاف أصنافها وفئاتها.

يمثل الجدول رقم (3-6) تطور مختلف أصناف الأنشطة في الجزائر للفترة 2010-2022.

الجدول رقم (3–6): أصناف الأنشطة المكونة للنسيج الاقتصادي في الجزائر 2010 – 2022:

السنة	عدد إنتاج السلع	نسبة انتاج السلع	عدد الإنتاج الحرفي	نسبة الإنتاج الحرفي	عدد التجارة بالجملة	نسبة التجارة بالجملة	عدد التوزيع بالتجزئة	نسبة التوزيع بالتجزئة	عدد الخدمات	نسبة الخدمات	عدد الاستيراد والتصدير	نسبة الاستيراد والتصدير
2010	237 399	16,01	7 989	0,54	66 911	4,51	628 172	42,36	508 211	34,27	34 239	2,31
2011	249 987	15,62	7 895	0,49	67 383	4,21	621 626	38,84	617 357	38,58	36 133	2,26
2012	265 971	15,59	8 115	0,48	73 621	4,31	652 043	38,22	668 261	39,17	38 232	2,24
2013	280 209	15,56	7 732	0,43	77 121	4,28	687 402	38,17	707 939	39,31	40 694	2,26
2014	296 227	15,59	7 351	0,39	80 372	4,23	725 066	38,17	747 991	39,38	42 552	2,24
2015	306 420	15,51	7 031	0,36	83 747	4,24	763 930	38,67	771 527	39,06	42 814	2,17

2,13	43 418	38,42	781 958	39,56	805 262	4,28	87 126	0,33	6 639	15,28	310 986	2016
2,11	44 382	37,78	793 794	40,45	849 718	4,29	90 085	0,30	6 372	15,07	316 496	2017
2,08	45 039	37,41	810 223	40,96	887 218	4,29	92 829	0,28	6 116	14,98	324 467	2018
2,08	46 013	37,37	827 051	40,95	906 120	4,28	94 718	0,25	5 527	15,07	333 463	2019
2,05	46 742	37,02	845 462	41,63	950 593	4,27	97 459	0,23	5 339	14,80	338 039	2020
1,98	46 386	37,03	867 745	41,73	977 769	4,29	100 505	0,22	5 222	14,75	345 550	2021
1,81	43 353	37,11	888 951	41,69	998 652	4,40	105 460	0,21	5 095	14,78	354 010	2022

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تجميع مؤشرات واحصائيات السجل التجاري 2010 – 2022

يمثل الشكل رقم (3-13) طور نسبة نشاط التصدير والاستيراد في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (3-13): نسبة نشاط التصدير والاستيراد في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر:

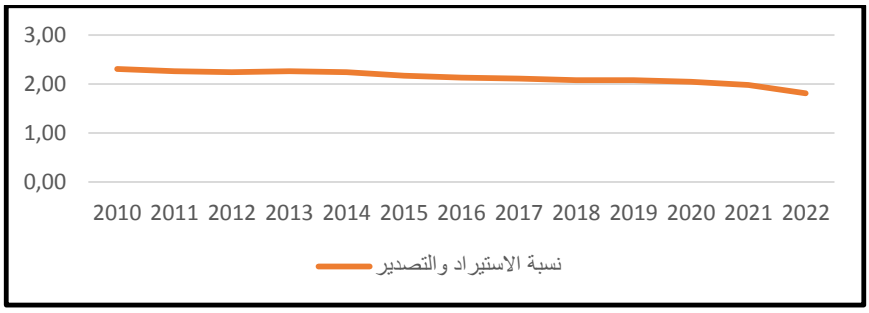

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-6).

يعتبر تناقص نسبة التصدير والاستيراد في الجزائر، دليلا واضحا على أن معظم السجلات التجارية المفتوحة تخص في كثير من الأحيان نشاط الاستيراد، ويرجع تراجع نسبتها إلى غلق المجال أمام استيراد العديد من المنتجات من طرف الحكومة، حيث تناقصت نسبة السجلات التجارية المتعلقة بالتصدير والاستيراد بنسبة 21.61 % مقارنة بسنة 2010.

كما يمثل الشكل رقم (3-14) تطور نسبة التجارة بالتجزئة في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (3–14): نسبة نشاط التجارة بالتجزئة في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر:

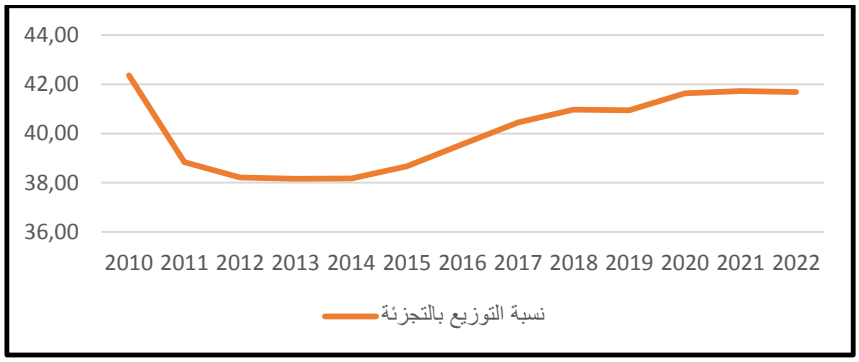

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-6).

الملاحظ توجه الأفراد في الفترة الأخيرة إلى نشاط التجارة بالتجزئة أكثر من الأنشطة الأخرى، حيث يلاحظ زيادة ب 10 % مقارنة بسنة 2012. وذلك لنقص الرقابة نوعا ما على هذه الأنشطة نظرا لكثرة المتعاملين الاقتصاديين في هذا المجال. ونقص الالتزامات الجبائية الخاصة بهذا النشاط، كما أن معظمهم يكون ضمن المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة، والتي لا يمكن رقابتها بالشكل الذي يخضع له المكلفون بالضريبة في النظام الحقيقي.

ويرجع هذا التزايد أيضا إلى سهولة الإجراءات الإدارية والجبائية الخاصة بالبداية في هذا النشاط.

يمثل أيضا الشكل رقم (3-15) تطور نسبة التجارة بالجملة ي تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (3–15): نسبة نشاط التجارة بالجملة في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر:

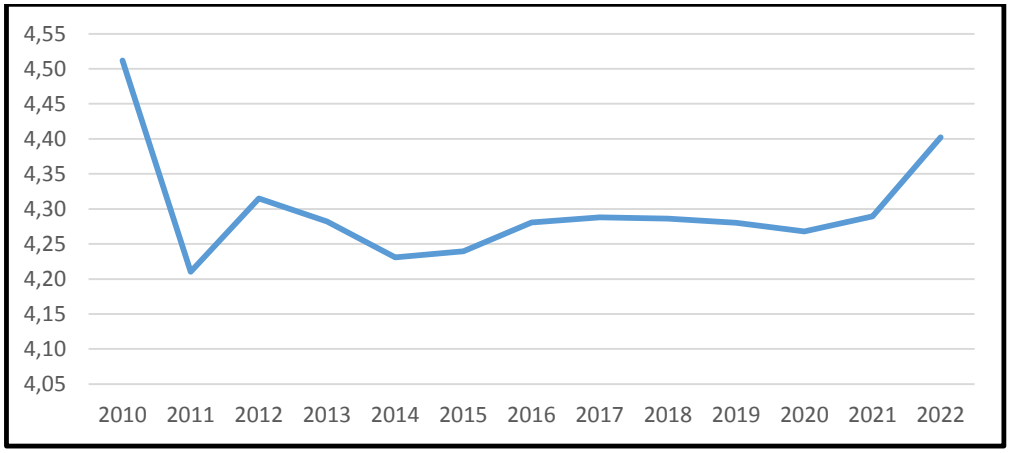

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-6).

في مقابل التجارة بالتجزئة، تبقى نسبة الأنشطة الخاصة بالتجارة بالجملة ثابتة نوعا ما في الـ 11 سنة الأخيرة، وذلك يمكن تفسيره بأن الرقابة المطبقة على أنشطة التجارة بالجملة أكثر من تلك المطبقة على أنشطة التجارة بالتجزئة، وبالتالي ينقص التوجه إلى هذا النشاط. ويرجع هذا إلى سلوك

المكلف بالضريبة الجزائري، والذي يتجه نحو الحرية في التعاملات التجارية ونقص القيود الإجرائية والرقابية على أنشطته.

كذلك يرجع الأمر إلى الصعوبات الإدارية والاجرائية لممارسة نشاط التجارة بالجملة.

ويمثل الشكل رقم (3-16) تطور نسبة نشاط الإنتاج الحرفي في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (3–16): نسبة نشاط الإنتاج الحرفي في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر:

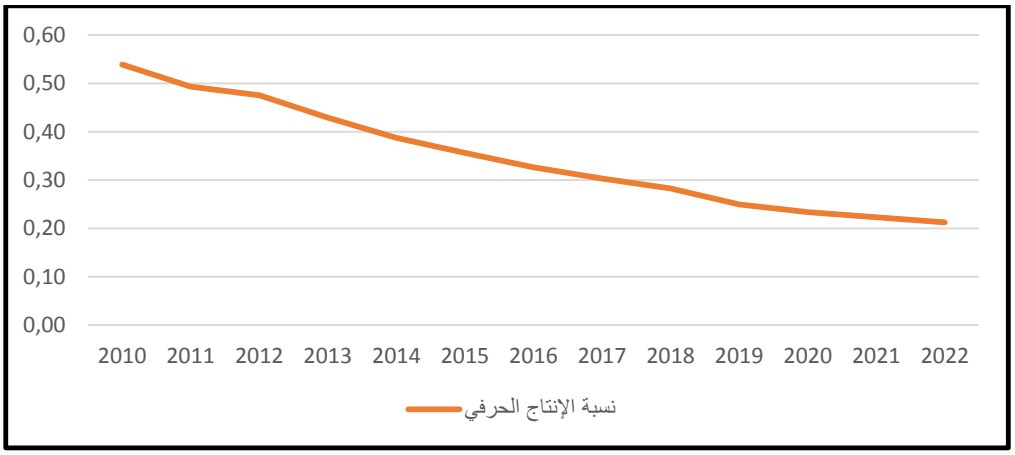

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-6).

تراجع كبير في نسبة الأنشطة الحرفية بالنسبة لمجموع الأنشطة المسجلة لدى مصالح السجل التجاري في الجزائر، حيث تناقصت نسبة الأنشطة الحرفية بـ 55.28 % مقارنة بسنة 2012.

يمكن تبرير هذا التراجع إلى سهولة ممارسة الأنشطة الحرفية دون التسجيل في السجل التجاري، وبدون الخضوع إلى الأعباء الاجتماعية والالتزامات الجبائية. فسهولة ممارسة هذه الأنشطة وسهولة توفير رأسمالها البسيط، يجعل من أصحابها يسعون إلى تفادي الخضوع للضريبة ومختلف الأعباء الاجتماعية. وذلك لأن معظم هؤلاء يتكونون من أفراد الأسرة أو الأقارب، كما أن الأرباح التي يحققونها في بعض الأحيان لا تكفي حتى لضروريات المعيشة البسيطة، وبالتالي لا يمكنهم تحمل الأعباء الجبائية والاجتماعية المختلفة.

ولسهولة ممارسة وتسويق منتجات هذه الأنشطة، يمكن لأصحابها ممارستها في الاقتصاد الموازي بعيدا عن كل الإجراءات والتعقيدات والعبئ الجبائي المفروض في الاقتصاد الرسمي.

يمثل الشكل رقم (3-17) تطور نسبة نشاط الخدمات في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (3–17): نسبة نشاط الخدمات في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر:

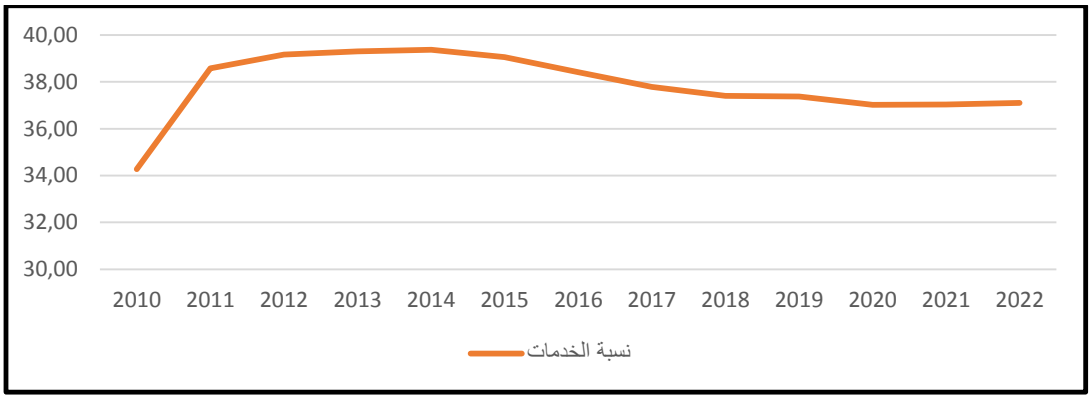

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-6).

تبقى أنشطة الخدمات بنسبة معتبرة مقارنة بالأنشطة الأخرى في السنوات الأخيرة، وهذا لسهولة ممارسة هذه الأنشطة، ونقص تكاليف إنشاء المؤسسات الخاصة بها، خاصة وأنها لا تتطلب رأسمال كبير، مقارنة بالأنشطة الإنتاجية والتجارية. وبهذا استطاعت الأنشطة الخدمية المحافظة على مستوى ثابت نسبيا في السنوات الأخيرة. كما يصعب النشاط في هذا المجال دون أن يكون صاحب النشاط مسجلا بصفة رسمية في السجل التجاري، وهذا عكس الأنشطة الأخرى مثل الحرف والتجارة بالتجزئة.

كما يمثل الشكل رقم (3-18) تطور نسبة إنتاج السلع في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (3–18): نسبة نشاط إنتاج السلع في تكوين النسيج الاقتصادي في الجزائر:

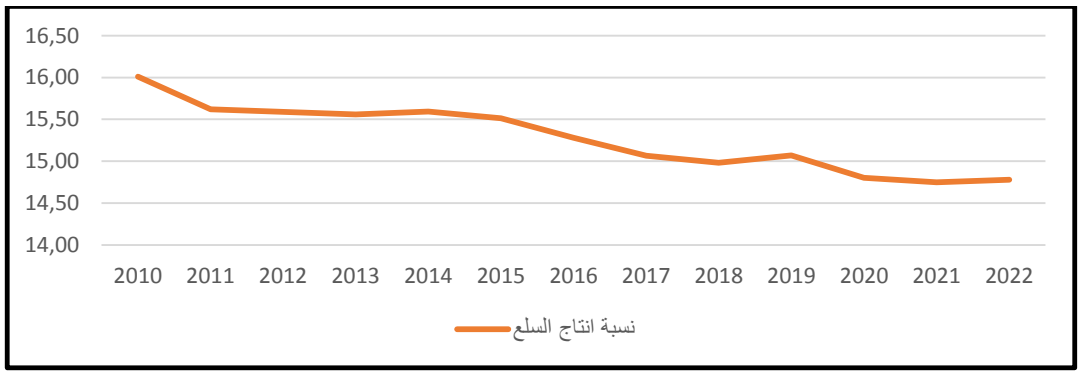

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-6).

مقارنة بسنة 2010 تناقصت نسبة أنشطة إنتاج السلع بمعدل قدره 7.69 %، كما يعتبر نشاط إنتاج السلع من الأنشطة المهمة في النهوض بالاقتصاد، وتوفير مناصب الشغل من أجل امتصاص البطالة، عكس الأنشطة الأخرى التي توفر مناصب عمل أقل كالتجارة بالتجزئة والتصدير والاستيراد.

هنا يمكن ملاحظة ان بعض المنتجين توجهوا للنشاط في الاقتصاد الموازي، من أجل التهرب من الالتزامات الاجتماعية والجبائية. أو أنهم في السنوات الأخيرة توجهوا إلى النشاط في مجالات أكثر سهولة

من أنشطة الإنتاج، خاصة مع الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الإنتاجية في تسويق سلعها في ظل المنافسة القوية في السوق الوطنية.

يمثل الشكل (3-19) تمثيلا بيانيا لمقارنة نسبة السجلات التجارية لأنشطة الخدمات ونسبة السجلات التجارية الخاصة بنشاط التوزيع بالجملة.

الشكل رقم (3–19): تمثيل بياني لمقارنة نسبة السجلات التجارية لأنشطة الخدمات بنسبة السجلات التجارية للتوزيع بالجملة:

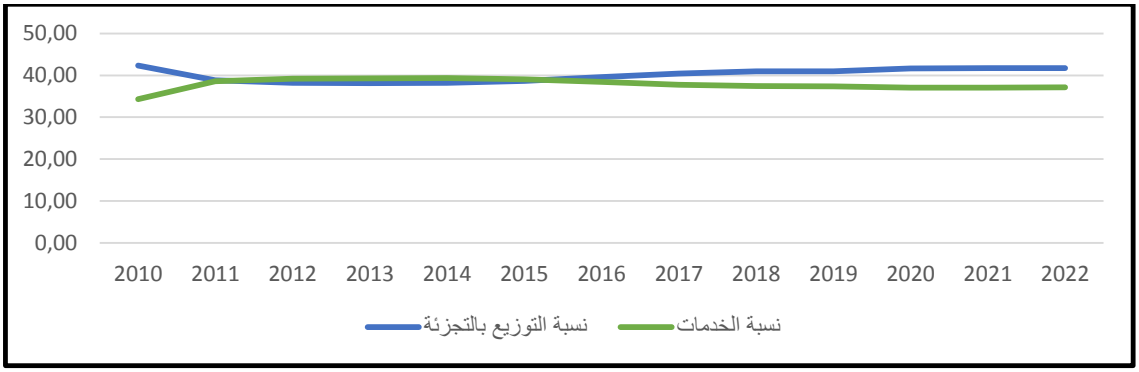

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-6).

بالنسبة لأكثر الأنشطة المسجلة على مستوى السجل التجاري الجزائري، يمثل نشاط الخدمات والتوزيع بالتجزئة أكثر الأنشطة تشكيلا للنسيج الاقتصادي الجزائري، ففي السنوات الأخيرة أصبح نشاط التجارة بالتجزئة من أكثر الأنشطة المسجلة في السجل التجاري الجزائري.

من الناحية التنظيمية، يعتبر نشاط التجارة بالتجزئة من الأنشطة التي تخضع لرقابة أقل من الأنشطة الأخرى، سواء الرقابة الاقتصادية لأعوان مديرية التجارة، أو الرقابة الجبائية، وذلك يرجع إلى كثرة عدد التجار الذين يمارسون هذا النشاط.

وبالتالي عوض ممارسة أنشطة تخضع لرقابة اقتصادية وجبائية أكثر، يفضل الكثيرون ممارسة هذا النشاط، عوض التوجه إلى الاقتصاد الموازي.

أما من ناحية أخرى، فالوعاء الجبائي لهذه الفئة قد تزايد في الفترة الممتدة بين 2015 و2022.

الفرع الثالث: مساهمة أجهزة الدعم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الوعاء الجبائي في الجزائر

تعتبر أجهزة الدعم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME محورا مهما في استراتيجية الجزائر في مجال تحفيز النشاط ضمن الأطر الرسمية والقانونية، كما تعتبر موجها مهما لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والشباب أصحاب الأفكار نحو انشاء مشاريع ومؤسسات تنشط في القطاع الرسمي وبالتالي توسيع الوعاء الجبائي.

يمثل الجدول رقم (3-7) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2012-2022.

الجدول رقم (3–7): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME

السنة	المؤسسات PME القطاع الخاص شخص معنوي	المؤسسات PME القطاع الخاص شخص طبيعي	المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME	معدل نمو عدد المؤسسات PME الإجمالي %	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME المنشأة في السنة	المؤسسات PME المتوقفة عن النشاط	نسبة الشطب بالنسبة للإنشاء %	الفرق بين الانشاء والشطب	عدد العمال الموظفين في المؤسسات PME
2012	420 117	291 158	711 832		55 144	5 876	10,66	49 268	1 848 117
2013	459 414	317 845	777 816	9,27	66 584	8 791	13,20	57 793	2 001 892
2014	496 989	354 522	852 053	9,54	76 551	9 585	12,52	66 966	2 157 232
2015	537 901	396 136	934 569	9,68	84 223	6 949	8,25	77 274	2 371 020
2016	575 906	446 325	1 022 621	9,42	108 538	34 471	31,76	74 067	2 540 698
2017	609 344	464 892	1 074 503	5,07	73 314	34 972	47,70	38 342	2 655 470
2018	643 493	498 109	1 141 863	6,27	63 531	12 291	19,35	51 240	2 724 264
2019	671 267	521 829	1 193 339	4,51	57 642	20 550	35,65	37 092	2 885 651
2020	689 383	541 461	1 231 073	3,16	43 558	17 297	39,71	26 261	2 989 516
2021	720 495	565 645	1 286 365	4,49	57 129	14 508	25,40	42 621	3 134 968
2022	762 769	596 811	1 359 803	5,71	80 531	19 179	23,82	61 352	3 307 821

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مجموعة من نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة الجزائرية 2012 – 2022

يمثل كل من الشكل رقم (3–20) والشكل رقم (3–21) على التوالي، تمثيلا بالأعمدة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012–2022، والفرق بين عملية انشاء وشطب هذه المؤسسات.

الشكل رقم (3–20): تمثيل بالأعمدة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2012 – 2022:

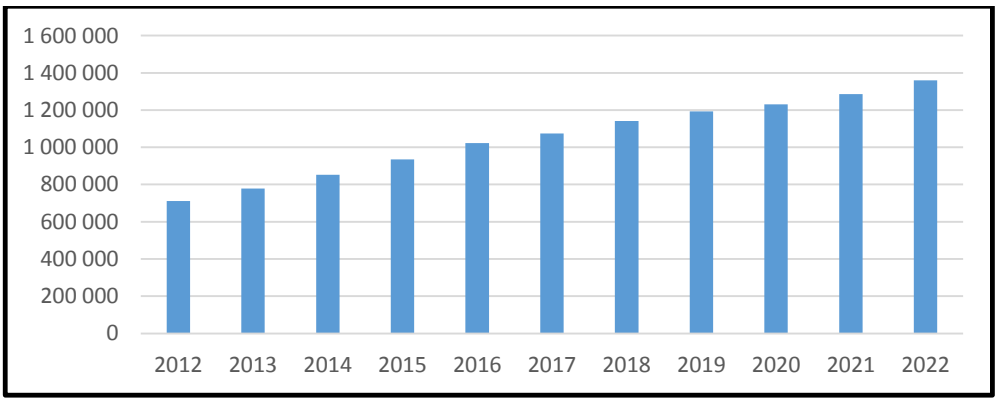

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-7).

الشكل رقم (3–21): تمثيل بياني يوضح الفرق بين إنشاء وشطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2012 – 2022:

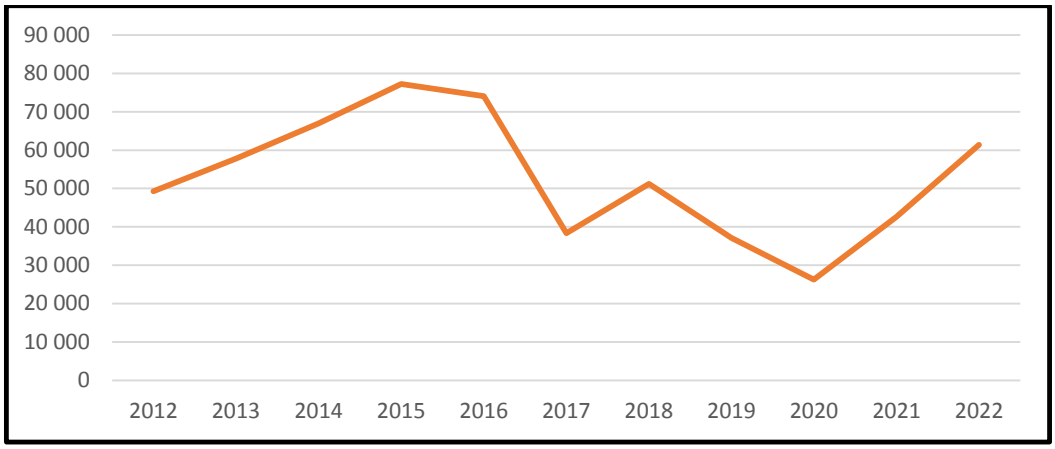

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-7).

تسعى الجزائر إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ومن أجل محاولة دمج الاقتصاد الموازي في القطاع الرسمي، وذلك عن طريق مختلف الأجهزة الداعمة للشباب والتي تساعد الكثيرين وترافقهم تقنيا وفنيا على البداية في إنشاء مؤسساتهم والبداية في النشاط. كما تتجه الجزائر إلى مثل هذه المؤسسات كونها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة مقابل القيمة المضافة التي تقدمها للاقتصاد الوطني، ومساهمتها في امتصاص نسبة البطالة.

لكن الاتجاه العام لنمو عدد هذه المؤسسات لا يعكس الصورة التي كان مخطط لها، خاصة في مجال استقطاب أنشطة الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي، خاصة في الفترة بين سنة 2016 وسنة 2020 تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات التي تم انشاؤها، الأمر الذي يدل على عزوف المتعاملين الاقتصاديين عن هذا النوع من المؤسسات.

لكن في الفترة من 2020 والى غاية 2022 تزايد الفرق بين الانشاء والشطب، وهذا ما يعني أن عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط قد قل مقارنة بالمؤسسات المنشأة كل سنة. الأمر الذي يدل على نجاعة التحفيزات الجبائية لمثل هذه المؤسسات، ما يعني أن الوعاء الجبائي لهذه المؤسسات قد تزايد في الفترة الأخيرة.

يمثل الشكل رقم (3-22) تطور شطب مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لعملية الانشاء خلال الفترة 2012-2022.

الشكل رقم (3–22): تمثيل بياني يوضح شطب المؤسسات PME بالنسبة للإنشاء في الجزائر 2012 – 2022:

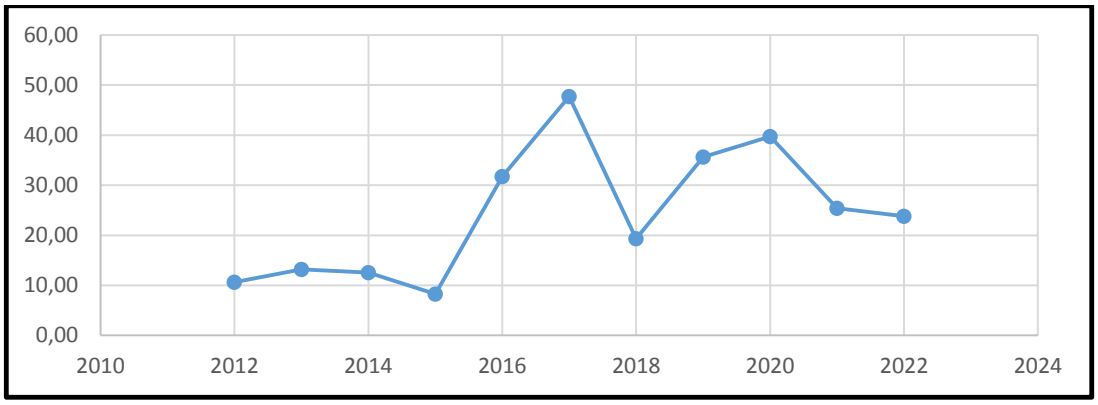

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-7).

كما يمثل الشكل (3–23) تمثيلا بيانيا لمعدل نمو العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2013-2022.

الشكل رقم (3–23): تمثيل بياني يمثل معدل نمو العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2013 – 2022:

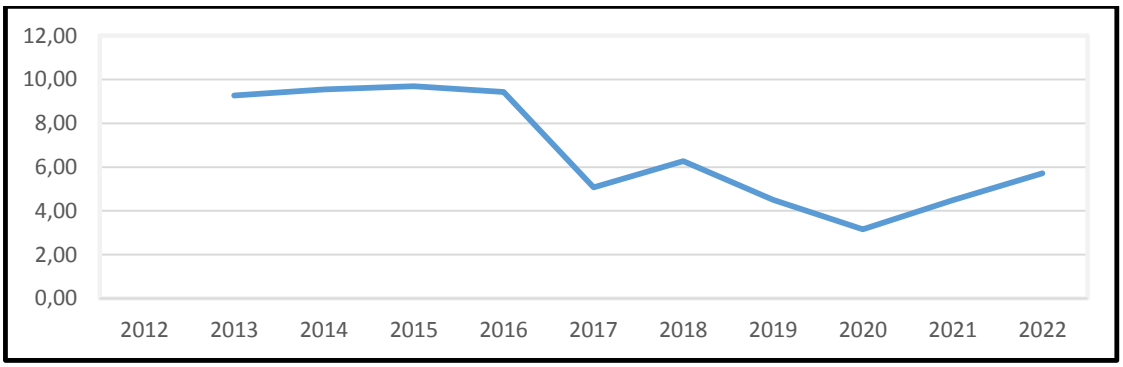

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-7).

بالرغم من تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل سنة، إلا أن معدل النمو في عددها يتناقص تدريجيا، الأمر الذي يدل على نقص الحافز للتوجه لإنشاء هذه المؤسسات، أما بعد سنة 2020 تزايد معدل نمو عددها، وذلك لتوجه الدولة الصريح نحو دعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإعفاءات الجبائية والمرافقة التقنية والفنية لأصحاب المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المقاولاتية.

تعتمد الجزائر كثيرا على نجاح منهج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الاقتصاد الموازي، حيث يظهر ذلك من خلال مختلف الأجهزة الداعمة لإنشاء هذه المؤسسات. والسبب في اختيار هذا الحجم من المؤسسات هو أن معظم الأنشطة في الاقتصاد الموازي تنشأ عن طريق رأسمال صغير وامكانيات قليلة، وعادة ما يكون أحجامها صغيرة مقارنة بمؤسسات القطاع الرسمي.

سخرت الجزائر كل الآليات والتحفيزات من أجل إنجاح هذه المؤسسات، من خلال الامتيازات الجبائية وتسهيلات إدارية مختلفة، سعيا من أجل استقطاب أصحاب الأفكار والمشاريع لتجسيدها في ظل القطاع الرسمي بدلا من الاقتصاد الموازي.

يمثل الجدول رقم (3-8) تطور إنشاء الشركات في الجزائر حسب النوع خلال الفترة 2012-2021.

الجدول رقم (3–8): تطور إنشاء الشركات في الجزائر حسب النوع 2012 – 2021:

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المؤسسات المنشاة EURL	3227	3670	4141	3476	3439	3679	3812	4058	3530	2542
عدد المؤسسات المنشأة SARL	3514	4202	4604	4592	4996	5438	5736	5004	4361	3282
عدد المؤسسات المنشأة SNC	329	264	277	244	247	228	235	195	136	92
عدد المؤسسات المنشأة SPA	85	93	104	69	96	109	104	89	21	26
عدد المؤسسات المنشأة EAC	6	4	4	8	7	6	8	5	3	2
عدد المؤسسات المنشأة Coop Art	3	5		1	1	1	2		1	1
عدد المؤسسات الأخرى المنشأة	3	151	136	122	111	114	96	57	48	71
مجموع المؤسسات (شخص معنوي)	-	8389	9266	8512	8897	9575	9993	9408	8100	6016

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على عدة تقارير واحصائيات ONS

ويمثل الشكل رقم (3-24) تمثيلا بيانيا لتطور إنشاء الشركات حسب النوع في الجزائر خلال الفترة 2012-2021.

الشكل رقم (3–24): تمثيل بياني لتطور إنشاء الشركات حسب النوع في الجزائر 2012 – 2021:

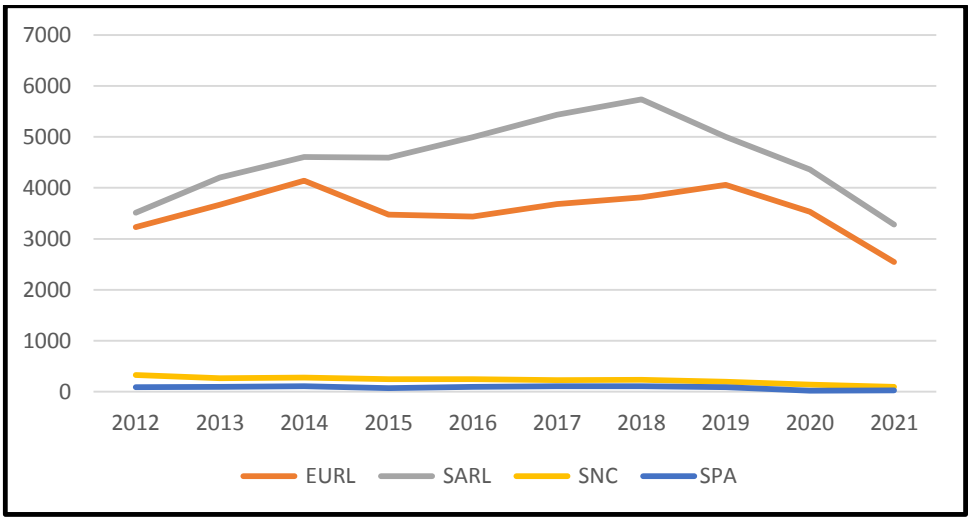

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-8).

تبقى الشركات من نوع SARL وEURL من أكثر الشركات عددا من حيث التأسيس في الجزائر، وذلك يرجع إلى بساطة الإجراءات الإدارية لتأسيسها وكون النظم الضريبية الخاصة بها غير معقدة وبسيطة، إلا أن الوعاء الجبائي للشركات في الجزائر في تناقص مستمر بداية من سنة 2018 وإلى غاية 2021.

هذا التناقص الذي يشهده إنشاء الشركات يعكس الصورة الحقيقية لاتجاه أصحاب رؤوس الأموال لإنشاء المؤسسات والشركات بصفة عامة، ويمكن تفسير هذه الوضعية على أن الاستمرار في تسيير الشركات والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر أصبح صعبا نوعا ما بسبب الأعباء الجبائية والتنظيمية التي يمتاز بها الاقتصاد الجزائري، كما تعتبر التغيرات المتلاحقة في القوانين والتنظيمات أكبر عائق أمام تطور النظام الاقتصادي.

كما يمكن اعتبار مؤشر تناقص عدد حالات تأسيس الشركات إلى أن القطاع الرسمي أصبح ينفر منه المتعاملون الاقتصاديون، ويفضلون النشاط في الاقتصاد الموازي تفاديا للخضوع إلى التنظيمات.

الأمر الهام في هذه الحالة هو أن الامتيازات الجبائية والنفقات الجبائية التي تقدمها الإدارة الجبائية في السنوات الأخيرة وتزايدها المستمر، لا يعكس إقبال المتعاملين الاقتصاديين على إنشاء الشركات والمؤسسات بنفس وتيرة تزايد النفقات الجبائية الممنوحة والتي كان من المنتظر أن تكون جذابة للمتعاملين الاقتصاديين.

يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن الإقبال أكثر على الاستثمار في الأنشطة الفردية أي الأشخاص الطبيعيين، وعدم التوجه إلى انشاء المؤسسات (شخص معنوي)، وهذا لسهولة الإجراءات، ونقص الإجراءات الرقابية الخاص بهذا الوعاء، مما يجعل من المتعاملين الاقتصاديين يتوجهون إلى ممارسة أنشطة صغيرة بدرجة مخاطرة أقل مقارنة بالمؤسسات والشركات.

يمثل الجدول رقم (3-9) تطور دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في انشاء مشاريع للمستفيدين والمناصب المستحدثة للشغل نتيجة ذلك في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الجدول رقم (3-9): تطور نتائج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في الجزائر 2012 – 2022:

مليون دج

مبلغ التمويل	%	مجموع عدد مناصب الشغل	%	مجموع عدد المشاريع المستفيدة	
199 261,41		144 457		74 130	**2012**
275 510,19	28,93	186 243	28,88	95 542	**2013**
346 879,22	22,93	228 950	19,70	114 365	**2014**
410 550,76	16,56	266 871	13,51	129 814	**2015**
449 796,60	8,19	288 721	6,86	138 716	**2016**
464 676,83	2,87	297 020	2,41	142 056	**2017**
481 332,73	2,89	305 618	2,45	145 530	**2018**
505 241,25	3,79	317 194	3,26	150 278	**2019**
526 556,01	3,17	327 242	2,84	154 542	**2020**
554 565,91	4,02	340 393	3,64	160 162	**2021**
554 780,18	0,03	340 500	0,02	160 202	**2022**

المصدر: من إعداد الطالب من خلال احصائيات وزارة الصناعة

Ministère de l'industrie Bulletin d'information statistique de la PME N° 22 - 24 - 26 - 28 - 30 - 32 - 34 - 36 - 38 - 40 – 42

يمثل الجدول رقم (3-10) تطور دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في انشاء مشاريع للمستفيدين والمناصب المستحدثة للشغل نتيجة ذلك في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الجدول رقم (3-10): تطور نتائج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بالجزائر 2012 – 2022:

دج

مبلغ التمويل	%	مجموع عدد مناصب الشغل	%	مجموع عدد المشاريع المستفيدة	
18 330 986 191		677 412		451 608	**2012**
25 928 248 488	24,51	843 465	24,51	562 310	**2013**
37 349 323 788	20,90	1 019 778	20,90	679 852	**2014**
46 095 478 103	12,37	1 145 933	12,37	763 954	**2015**
48 789 924 867	2,80	1 177 976	2,80	785 317	**2016**
52 196 240 145	5,33	1 240 742	5,33	827 160	**2017**
56 922 905 847	4,96	1 302 278	6,09	877 525	**2018**
60 693 865 766	3,83	1 352 170	4,84	919 985	**2019**
63 082 842 410	2,04	1 379 721	2,42	942 214	**2020**
65 630 751 807	1,47	1 400 059	1,58	957 056	**2021**
67 492 044 373	0,92	1 412 895	0,97	966 302	**2022**

المصدر: من إعداد الطالب من خلال احصائيات وزارة الصناعة

Ministère de l'industrie Bulletin d'information statistique de la PME N° 22 - 24 - 26 - 28 - 30 - 32 - 34 - 36 - 38 - 40 – 42

يمثل الجدول رقم (3–11) تطور دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في انشاء مشاريع للمستفيدين والمناصب المستحدثة للشغل نتيجة ذلك في الجزائر خلال الفترة 2012–2022.

الجدول رقم (3–11): تطور نتائج الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (ANSEJ سابقا):

دج

مجموع عدد المشاريع المستفيدة	%	مجموع عدد مناصب الشغل	%	مبلغ التمويل	
249 147		614 555		691 740 510 995	**2012**
292 186	17,3	710 788	15,7	849 759 905 377	**2013**
333 042	14,0	803 928	13,1	1 007 058 251 898	**2014**
356 718	7,1	855 498	6,4	1 104 732 852 871	**2015**
367 980	3,2	878 264	2,7	1 156 666 450 000	**2016**
372 386	1,2	888 069	1,1	1 178 755 906 815	**2017**
377 921	1,5	901 921	1,6	1 208 089 729 773	**2018**
385 166	1,9	919 397	1,9	1 244 329 836 912	**2019**
386 714	0,4	923 071	0,4	1 264 237 023 860	**2020**
395 812	2,4	944 525	2,3	1 299 599 585 235	**2021**

المصدر: من إعداد الطالب من خلال احصائيات وزارة الصناعة

Ministère de l'industrie Bulletin d'information statistique de la PME N° 22 - 24 - 26 - 28 - 30 - 32 - 34 - 36 - 38 - 40 – 42

يمثل الجدول (3–12) نتائج تقييم مختلف أجهزة الدعم بالجزائر، ودورها في انشاء مشاريع ومناصب عمل، وكذلك نسبة التطور من سنة لأخرى خلال الفترة 2012–2019.

الجدول رقم (3–12): تقييم نتائج مختلف أجهزة الدعم بالجزائر (ANADE – CNAC – ANGEM) 2012 – 2021:

مليون دج مليون دج

النفقات الجبائية (الامتيازات الجبائية)	تطور مبالغ التمويل %	مبلغ التمويل	تطور عدد مناصب الشغل %	عدد مناصب الشغل	تطور عدد المشاريع %	عدد المشاريع	السنة
140 078,31		909 332,91		1 436 424		774 885	**2012**
99 006,14	26,6	1 151 198,34	21,2	1 740 496	22,6	950 038	**2013**
107 215,56	20,9	1 391 286,80	17,9	2 052 656	18,7	1 127 259	**2014**
107 551,81	12,2	1 561 379,09	10,5	2 268 302	10,9	1 250 486	**2015**
72 675,70	6,0	1 655 252,97	3,4	2 344 961	3,3	1 292 013	**2016**
97 350,08	2,4	1 695 628,98	3,4	2 425 831	3,8	1 341 602	**2017**
82 337,48	3,0	1 746 345,37	3,5	2 509 817	4,4	1 400 976	**2018**
106 010,19	3,7	1 810 264,95	3,1	2 588 761	3,9	1 455 429	**2019**

111 131,19	2,4	1 853 875,88	1,6	2 630 034	1,9	1 483 470	**2020**
155 640,87	3,6	1 919 796,25	2,1	2 684 977	2,0	1 513 030	**2021**

المصدر: من إعداد الطالب من خلال احصائيات وزارة الصناعة

Ministère de l'industrie Bulletin d'information statistique de la PME N° 22 - 24 - 26 - 28 - 30 - 32 - 34 - 36 - 38 - 40 – 42

يمثل الشكل (3–25) مقارنة مبالغ التمويل وعدد مناصب الشغل، وكذلك عدد المشاريع لمختلف الهيئات الداعمة في الجزائر خلال الفترة 2012–2021.

الشكل رقم (3–25): تمثيل بياني لمقارنة مبالغ التمويل، عدد مناصب الشغل وعدد المشاريع لمختلف الهيئات الداعمة:

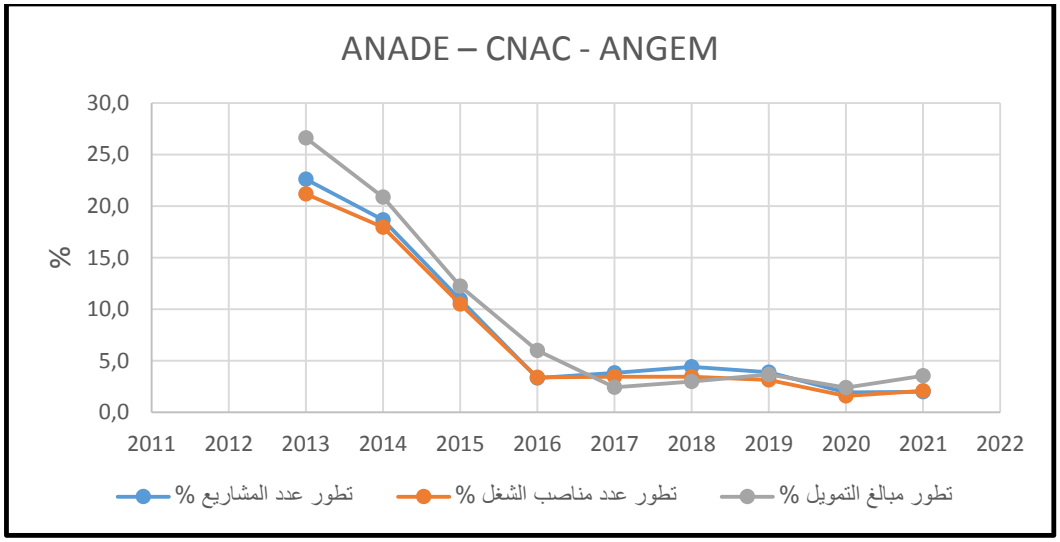

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-9، 3-10، 3-11، 3-12).

التمثيل البياني يمثل تناقص التوجه لأجهزة الدعم خلال السنوات الأخيرة، وهذا يرجع إلى تعقيد الإجراءات الإدارية، كذلك ملاحظة عدم قدرة العديد من أصحاب المشاريع تسديد قروضها وافلاس بعضها. يرجع كل هذا إلى نقص مستوى دراسة جدوى المشاريع المقدمة من طرف هذه الوكالات، وذلك لنقص وعي أصحاب المشاريع بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم نتيجة القروض الكبيرة المتحصل عليها من طرف هذه الوكالات.

تعتبر الاحصائيات المقدمة من طرف هذه الوكالات غامضة وغير كاملة، حيث ينقصها عدد المشاريع التي استمرت في النشاط وعدد المشاريع التي تم ايقافها أو تم التصريح بإفلاسها وعدم قدرتها على تسديد القروض.

يمثل الجدول (3-13) تطور طاع الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء في الجزائر للفترة 2001-2018.

الجدول رقم (3–13): تطور قطاع الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء في الجزائر للفترة 2001–2018

السنة	CNAS الإيرادات	تطور نسبة نمو إيرادات % CNAS	عدد المؤمنين الاجتماعيين الكلي CNAS	تطور نسبة نمو عدد المؤمنين اجتماعيا لدى % CNAS	CASNOS الإيرادات	تطور نسبة نمو إيرادات CASNOS %	عدد المنخرطين الناشطين	تطور نسبة نمو المأمنين اجتماعيا لدى % CASNOS	العدد الإجمالي لمنخرطي CNAS و CASNOS	تطور نسبة نمو عدد المأمنين اجتماعيا لدى CNAS و CASNOS معا %
2001	88 174		4 873 699		9 065		558 473		5 432 172	
2002	**104 771**	**18,82**	**4 872 715**	**-0,02**	**10 121**	**11,65**	**1 015 061**	**81,76**	**5 887 776**	**8,39**
2003	115 331	10,08	4 055 243	-16,78	9 543	-5,71	1 029 207	1,39	5 084 450	-13,64
2004	**137 144**	**18,91**	**6 369 266**	**57,06**	**10 092**	**5,75**	**1 000 977**	**-2,74**	**7 370 243**	**44,96**
2005	169 703	23,74	6 756 271	6,08	10 588	4,91	1 010 277	0,93	7 766 548	5,38
2006	**162 429**	**-4,29**	**6 816 052**	**0,88**	**11 634**	**9,88**	**676 691**	**-33,02**	**7 492 743**	**-3,53**
2007	176 930	8,93	7 337 372	7,65	14 545	25,02	845 365	24,93	8 182 737	9,21
2008	**217 423**	**22,89**	**7 800 320**	**6,31**	**17 146**	**17,88**	**785 798**	**-7,05**	**8 586 118**	**4,93**
2009	237 280	9,13	8 346 692	7,00	19 095	11,37	941 825	19,86	9 288 517	8,18
2010	**290 835**	**22,57**	**8 494 919**	**1,78**	**23 668**	**23,95**	**1 011 435**	**7,39**	**9 506 354**	**2,35**
2011	374 138	28,64	8 819 160	3,82	24 495	3,49	1 123 932	11,12	9 943 092	4,59
2012	**477 285**	**27,57**	**9 288 143**	**5,32**	**30 789**	**25,70**	**1 250 075**	**11,22**	**10 538 218**	**5,99**
2013	429 840	-9,94	9 917 243	6,77	35 555	15,48	1 287 463	2,99	11 204 706	6,32
2014	**459 757**	**6,96**	**10 626 369**	**7,15**	**38 337**	**7,82**	**1 381 026**	**7,27**	**12 007 395**	**7,16**
2015	474 944	3,30	11 342 779	6,74	43 762	14,15	1 493 629	8,15	12 836 408	6,90
2016	**482 065**	**1,50**	**11 957 202**	**5,42**	**72 290**	**65,19**	**1 721 756**	**15,27**	**13 678 958**	**6,56**
2017	492 340	2,13	12 316 693	3,01	67 339	-6,85	1 806 124	4,90	14 122 817	3,24
2018	**489 094**	**-0,66**	**12 050 005**	**-2,17**	**69 830**	**3,70**	**1 697 463**	**-6,02**	**13 747 468**	**-2,66**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على التقارير والمناشير الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات ONS.DZ

يمثل الشكل (3–26) تطور نسبة نمو عدد المؤمنين اجتماعيا مقارنة بالناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2001–2018.

الشكل رقم (3–26): تمثيل بياني لتطور نسبة نمو عدد المؤمنين اجتماعيا مقارنة بالناتج المحلي الخام في الجزائر 2001 – 2018:

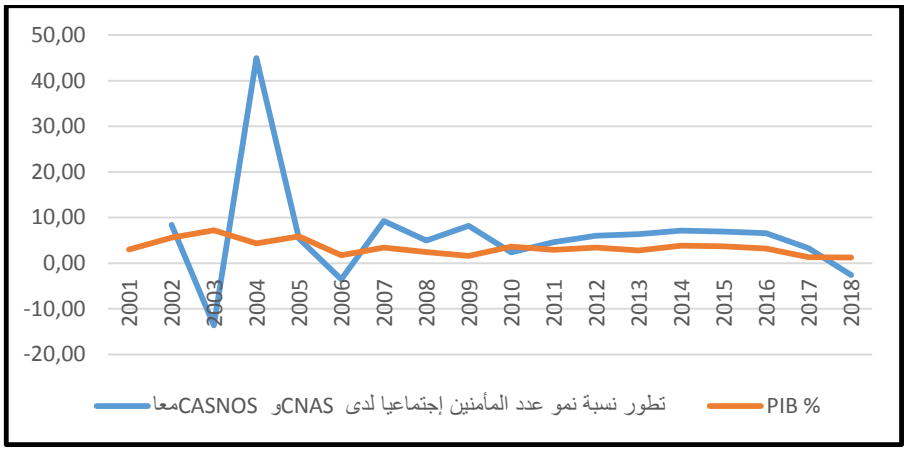

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-13).

يعتبر نظام الضمان الاجتماعي من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل نمو الاقتصاد الموازي، ومن خلال الشكل يتضح أن الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2018 عرفت تناسق بين نسبة نمو الناتج المحلي الخام، وتطور أعداد المؤمنين اجتماعيا في كل من الصندوقين CNAS و CASNOS. الأمر الذي يبين بأن الأفراد الذين ينشطون في القطاع الرسمي لا يتوجهون في السنوات الأخيرة إلى النشاط في الاقتصاد الموازي، أو على الأقل منهم من ينشط في الاقتصاد الموازي دون التهرب من ضمان تأمينه اجتماعيا، حتى ولو كان ذلك بشكل عمل ثانوي يساهم به في تحسين دخله، من أجل التمكن من مواجهة احتياجاته الفردية والأسرية.

فالكثير من العمال النظاميين، باستفادتهم من تأمين اجتماعي، يسعون إلى تعزيز دخلهم بالطريقة التي لا يفقدون بها وظائفهم الأصلية وتغطيتها اجتماعيا لهم، بحيث يمكنهم ممارسة أنشطة ثانوية في القطاع الموازي دون التصريح بها، من أجل الحفاظ على حقوقهم الاجتماعية، وأهمها التقاعد، حيث يكون مبلغ منحة التقاعد الذي يحصله عليه من وظيفته الأساسية أحسن في كثير من الأحيان من منحة التقاعد التي سيحصل عليها نتيجة تصريحه بنشاطه الثانوي.

كما يمثل الشكل رقم (3-27) تطور عدد المؤمنين اجتماعيا بإيرادات صندوق الضمان الاجتماعي في الجزائر للفترة 2001-2018.

الشكل رقم (3–27): مقارنة تطور عدد المؤمنين اجتماعيا بإيرادات صندوق الضمان الاجتماعي في الجزائر 2001 – 2018:

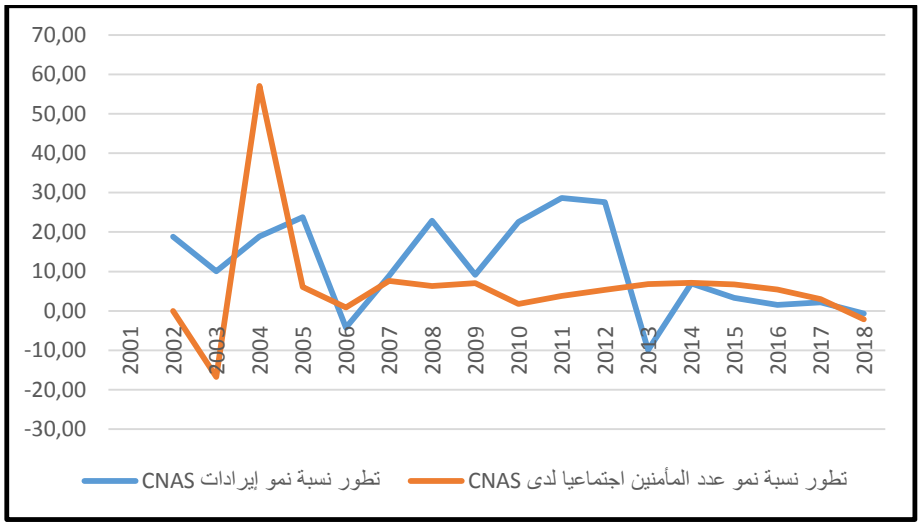

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-13).

من خلال ملاحظة سلوك الأفراد تجاه صندوق الضمان الاجتماعي CNAS، فالملاحظ خلال الفترة الممتدة بين خلال العشرون (20) سنة الأخيرة، أن عدد المنتسبين يتطور بنسب ثابتة نسبيا، أما الإيرادات التي يحصلها الصندوق من اشتراكات يتطور من سنة لأخرى، ولكن بنسب متفاوتة، حيث يرجع ذلك إلى عدم الالتزام بتسديد الاشتراكات الاجتماعية للعمال بشكل منتظم، خاصة بالنسبة للعمال الأجراء في القطاع الخاص. وذلك بحكم أن الموظفين في القطاع العمومي لا يمكن تأخير اشتراكاتهم الاجتماعية نتيجة نظام المحاسبة العمومية الصارم في مجال تسديد الأجور وضرورة اقترانها بتسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي.

أما عن القطاع الخاص، فمبالغ الاشتراكات بالضمان الاجتماعي تشكل مصدرا لوفرة السيولة في صندوق المؤسسة أو الشركة، ويمكن تأجيل دفعها بطرق غير منتظمة.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع البنكي في توسيع الوعاء الجبائي:

يلعب القطاع البنكي دورا مهما في استقطاب رؤوس الأموال والمدخرات من الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي، من مختلف السياسات والتحفيزات الخاصة بذلك، مثل الصيرفة الإسلامية، وتسهيل التعاملات المالية على مستوى الوكالات البنكية.

الفرع الأول: تطور نتائج البنك الوطني الجزائري BNA بعد اعتماد الصيرفة الإسلامية

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أول البنوك العمومية التجارية التي توجهت نحو اعتماد خدمات الصيرفة الإسلامية على مستوى شبابيكها ووكالاتها، وذلك من أجل مواكبة المنتجات المالية الإسلامية، وكذلك الحفاظ على زبائنها

ومستوى التنافسية في السوق. هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة استقطاب الإيرادات ورؤوس الأموال نحو القطاع الرسمي، وتفادي نفاذها نحوا الاقتصاد الموازي.

يمثل الجدول رقم (3-14) تطور حجم ميزانية البنك الوطني الجزائري بعد اعتماد الصيرفة الإسلامية.

الجدول رقم (3-14): تطور حجم ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA بعد اعتماد الصيرفة الإسلامية

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
حجم الميزانية	2 828 633	3 082 299	3 491 983	3 440 271	4 481 253
تطور حجم الميزانية %		8,97	13,29	-1,48	30,26

المصدر: تقارير البنك الوطني الجزائري لسنة 2020 و2021 الموقع الالكتروني

https://www.bna.dz/bna-en-chiffres/

يمثل الشكل (3-28) تمثيل بياني لتطور حجم ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2021.

الشكل رقم (3-28): تمثيل بياني لتطور حجم ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة 2018 – 2021:

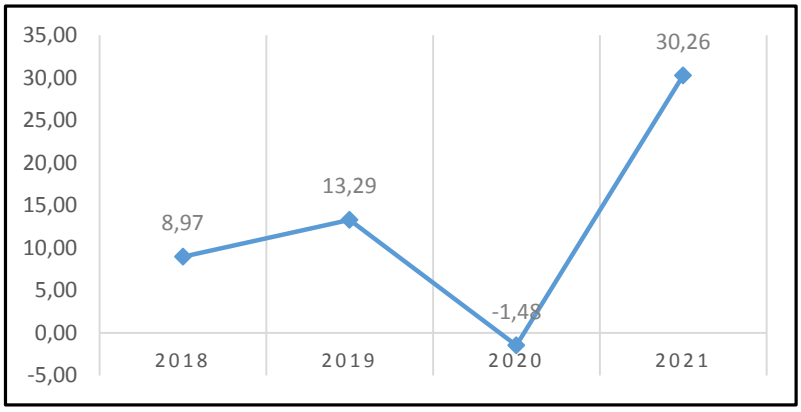

المصدر: تقارير البنك الوطني الجزائري لسنة 2020 و2021 الموقع الالكتروني https://www.bna.dz/bna-en-chiffres/

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أكبر البنوك العمومية من حيث الإقبال، إلا أن حجم ميزانيته تطور بشكل ملحوظ وغير مألوف في السنوات السابقة لسنة 2021، حيث تم اعتماد الصيرفة الإسلامية بالبنك، فنسبة النمو بين سنتي 2019 و2018 قدرت بـ 13.29 %، إلا أنه وبعد اعتماد الصيرفة الإسلامية حقق حجم الميزانية نسبة نمو مضاعفة مقارنة بتلك الفترة، حيث زاد حجم الميزانية سنة 2021 بـ 30.26 % مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 28.32 % مقارنة بسنة 2019.

تعتبر الصيرفة الإسلامية مشجعا لإيداع الأموال، خاصة بالنسبة للأفراد الذين يرفضون وضع أموالهم بالبنوك بسبب المعاملات الربوية. وبهذا يمكن استنتاج أن الصيرفة الإسلامية ستساهم بشكل كبير في استقطاب رؤوس الأموال والمدخرات إلى الحسابات البنكية، وبالتالي إلى الحسابات الرسمية للاقتصاد الجزائري.

يمثل الجدول رقم (3-15) تطور عدد الحسابات بصيغة الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2020-2021أي بعد اعتماد الصيرفة الإسلامية.

الجدول رقم (3–15): تطور عدد الحسابات بصيغة الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري 2020 – 2021:

السنة	الثلاثي 3 من 2020	2021
عدد الحسابات	3 897	14 875

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير

يمثل الشكل رقم (3–29) تمثيلا بالأعمدة لعدد الحسابات البنكية المفتوحة بصيغة الصيرفة الإسلامية لدى البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2020–2021.

الشكل رقم (3–29): تمثيل بالأعمدة لعدد الحسابات البنكية المفتوحة بصيغة الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري 2020 – 2021:

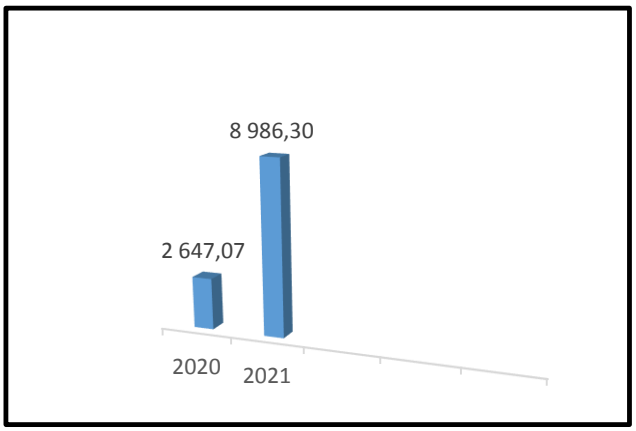

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-15).

تم اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنك الوطني الجزائري (09 منتجات مصرفية على مستوى 64 شباك عبر الوطن)، وذلك بتاريخ 04 أوت 2020، فقط في الثلاثي الأخير لنفس السنة تم فتح 3897 حساب بصيغة الصيرفة الإسلامية، وبنسبة نمو تقدر بـ 281.7 % أصبح هناك 14875 حسابا بالصيغة الإسلامية فقط في سنة 2021.

أما بالنسبة للودائع في حسابات الصيرفة الإسلامية، فكانت نسبة زيادة في الودائع بين سنة 2020 و2021 تقدر بـ 240 %. حيث وصلت قيمة الودائع سنة 2021 إلى 8986.30 مليون دج. كما تطورت قيمة التمويلات بالصيغة الإسلامية، فكانت بقيمة 102 مليون دج في سنة 2020 أي مع بداية اعتماد الخدمة في البنك BNA، لتصبح في سنة 2021 تقدر بـ 1385.42 مليون دج.

الإقبال على فتح حسابات الصيرفة الإسلامية يوضح توجه الفرد الجزائري بأمواله إلى البنوك، من دون أن يمنعه الجانب الشرعي (الديني) في ذلك، وهذا ما يمكن أن نعتبره استقطابا للأفراد الذين

كانوا لا يودعون أموالهم بالبنوك التي تمثل جانبا من الاقتصاد الرسمي، بدل بقاء تلك الأموال خارج الحسابات البنكية، وربما تساهم في تمويل مشاريع وأنشطة الاقتصاد الموازي.

كذلك الأمر بالنسبة لتمويل المشاريع والأنشطة بالقروض البنكية الإسلامية، يجعل من أصحاب تلك الأنشطة ممارسة نشاطاتهم ضمن الاقتصاد الرسمي، من أجل الاستفادة من تلك الخدمات.

الفرع الثاني: تطور نتائج البنوك الإسلامية في استقطاب رؤوس الأموال والايرادات والمتعاملين

بعد نجاح البنوك الإسلامية في العالم وكثرة التجارب الدولية الرائدة التي تشهد على ذلك، تم اعتماد البنوك الإسلامية من طرف بنك الجزائر من أجل محاولة استيعاب تطلعات واحتياجات أصحاب المدخرات ورؤوس الأموال، وضرورة توجيههم دائما نحو قنوات الاقتصاد الرسمي، بدل توجههم نحو الاقتصاد الموازي.

يمثل الجدول رقم (3-16) تطور الودائع ورصيد حسابات الزبائن ببنك البركة في الجزائر خلال الفترة 2008-2022.

الجدول رقم (3-16): تطور الودائع ورصيد حسابات الزبائن ببنك البركة 2008-2022

(مليار دج)

السنة	الودائع	رصيد حسابات الزبائن	نتيجة السنة المالية
2008		40	2,673
2009		57	2,854
2010	90	65	3,243
2011	103	74	3,778
2012	117	86	4,190
2013	125	94	4,092
2014	131	92	4,307
2015	155	119	4,108
2016	170	134	3,984
2017	208	165	3,548
2018	224	176	5,167
2019	214	171	6,333
2020		182	4,228
2021		198	4,257
2022		181	4,022

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على التقارير السنوية لبنك البركة من 2009 إلى 2022، على الموقع الرسمي للبنك

https://www.albaraka-bank.dz/rapports-annuels/

يمثل الشكل (3-30) تمثيلا بيانيا لتطور الودائع ورصيد حساب الزبائن ببنك البركة في الجزائر.

الشكل رقم (3–30): تطور الودائع ورصيد حسابات الزبائن ببنك البركة 2008–2022 (مليار دج)

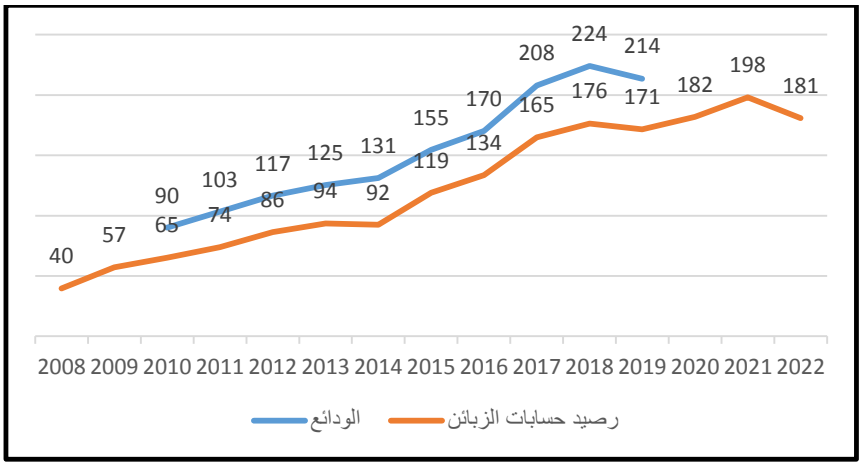

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-16).

يمثل الجدول رقم (3-17) تطور حجم الأموال المودعة من طرف الزبائن في بنك السلام في الجزائر خلال الفترة 2011-2022..

الجدول رقم (3–17): تطور حجم الأموال المودعة من طرف الزبائن في بنك السلام 2011–2022

(مليار دج)

السنة	الودائع	نتيجة السنة المالية
		-0,67
2011	10,4	0,90
2012	16,1	1,12
2013	19,1	1,27
2014	15,4	1,38
2015	19,4	0,30
2016	29,1	1,08
2017	53,7	1,18
2018	70,6	2,42
2019	84,7	4,01
2020	110,5	3,07
2021	150,8	3,39
2022	154,1	4,39

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك السلام 2011-2022 الموقع الرسمي للبنك

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-267-36.html

ويمثل الشكل (3-13) تمثيلا بيانيا لتطور حجم الأموال المودعة من طرف الزبائن ببنك السلام للفترة 2011-2022.

الشكل رقم (3-31): تمثيل بياني لتطور حجم الأموال المودعة من طرف الزبائن ببنك السلام للفترة 2011 – 2022

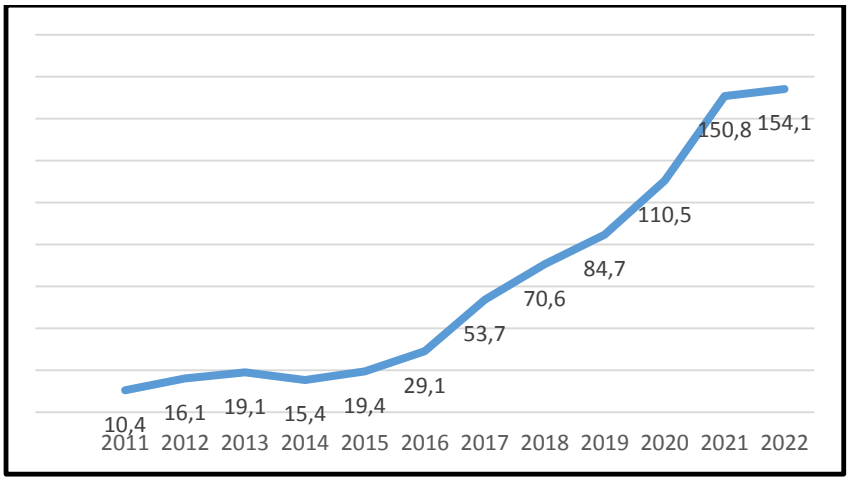

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-17).

من خلال عرض بيانات بنك السلام وبنك الخليج، يمكن ملاحظة التأثير القوي للصيرفة الإسلامية على استقطاب الأموال والمدخرات على اختلاف مصادرها، وبالتالي يمكن استنتاج أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر استطاعت على الأقل تمكين الأفراد من إدراج أموالهم في الدورة الاقتصادية الوطنية، ناهيك عن الأموال التي كانت ستوجه للاستثمار في مختلف أنشطة الاقتصاد الموازي.

يمكن من خلال النتائج التي حققتها الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة، للدولة الجزائرية أن تعيد النظر في تحديد الذهنية التي يمتاز بها الفرد الجزائري خاصة فيما يخص تعاليم الدين الإسلامي، كما يمكنها أيضا تتبع رؤوس الأموال والمدخرات بصورة أحسن من السنوات السابقة قبل اعتماد الصيرفة الإسلامية، حيث كانت نسبة كبيرة من السيولة تتداول خارج الدورة الاقتصادية الوطنية، كما كانت تستعمل أحيانا في إقراض والمساهمة في عدة مشاريع ضمن الاقتصاد الموازي.

لكن مع ندرة القوانين والتنظيمات التي تحكم التعاملات المالية، وحرية التعاملات النقدية بين الأفراد والمعاملات التجارية، لا يمكن التحكم في وجهة استخدام هذه الأموال خاصة عند سحبها نقدا من طرف أصحابها، فالتشريعات والتنظيمات المالية يجب أن تتحكم في جانب تداول السيولة النقدية. وبذلك فتطوير التشريعات والتنظيمات التي تساهم تدريجيا في إلزام الأفراد والمؤسسات بالدفع عن طريق الوسائل غير النقدية كالصكوك والوسائل الالكترونية التي تمكن من التحكم في المعاملات والتحويلات المالية، وبالتالي التحكم أكثر في إيرادات الاقتصاد الموازي.

ومن ناحية التهرب والغش الجبائي يمكن للصيرفة الإسلامية أن تساعد في تمويل الإدارة الجبائية بتقارير ومعلومات تساعد في معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمكلفين بالضريبة.

يمثل الجدول رقم (3-18)مختلف إنجازات الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى غاية أوت 2022.

الجدول رقم (3–18): إنجازات الصيرفة الإسلامية إلى غاية نهاية أوت 2022

	شباك صيرفة إسلامية	حسابات مفتوحة	ودائع (مليار دج)	تمويلات (مليار دج)	نسبة التمويل من قيمة الودائع %
بنوك عمومية	294	60000	50	5	10,00
بنوك خاصة	175	540000	450	395	87,78
المجموع	469	600000	500	400	80,00

المصدر: عبد الحميد بو الودنين عبد الحميد، المدير العام للقرض والتنظيم المصرفي، بنك الجزائر، مداخلة بمؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية، فيفري 2023.

الملاحظ بأن البنوك العمومية، تبقي سياستها في التمويل محتشمة، حيث يلاحظ الفرق الكبير بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، في مجال استغلال الودائع في توجيهها للتمويلات المختلفة، وذلك يرجع إلى ان البنوك العمومية في الجزائر لم تكن سباقة لتبني الخدمات المصرفية الإسلامية، وهو الأمر الذي جعل البنوك الخاصة تتميز بكونها كانت سباقة لتبني تلك الخدمات، كما طورت من منتجاتها المصرفية وخدماتها، مما أدى إلى استقطاب المتعاملين لفتح حسابات لدى البنوك الخاصة من أجل الاستفادة من الخدمات المالية الإسلامية وبشكل احترافي، حيث ترجع الاحترافية إلى كون هذه البنوك الخاصة عبارة عن فروع لبنوك كان لها تجارب كبيرة في عدة بلدان عبر العالم، وتعرف جيدا كيفية استقطاب المتعاملين الاقتصاديين للاستفادة من منتجاتها المصرفية.

تساهم الخدمات المصرفية الإسلامية في الحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي، خاصة في مجال الادخار وتمويل الاستثمارات، فهي من جهة تقد التمويلات اللازمة للمستثمرين وتحافظ على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وبالنظر إلى تزايد الودائع والادخارات في هذه البنوك، يمكن لها زيادة نسبة تمويل المشاريع. وزيادة نسبة تمويل المشاريع يتزايد التوجه إلى الاستفادة من الخدمات المالية المعروضة، وبالتالي الالتزام بالقوانين والتنظيمات المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية، والمساهمة في توسيع الوعاء الجبائي وتقليص منافذ الاقتصاد الموازي.

الفرع الثالث: تطور المعاملات المالية الرسمية في الجزائر

يمكن للقطاع البنكي والمالي في الجزائر أن يساهم بالإيجاب أو بالسلب في استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي نحو الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال جاذبية التعاملات والخدمات المالية المقدمة من طرف مختلف المؤسسات المالية.

يمثل الجدول (3–19) عدد الأسر والمؤسسات الخاصة (غير المالية) المقترضة من البنوك المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2009–2020.

الجدول رقم (3–19): عدد الأسر والمؤسسات الخاصة (غير المالية) المقترضة من البنوك المعتمدة في الجزائر 2009–2020

السنوات	عدد الأسر المقترضة من البنوك	المؤسسات العمومية غير المالية المقترضة من البنوك	المؤسسات الخاصة غير المالية المقترضة من البنوك
2009	488 755	3 173	400 844
2010	509 135	3 382	392 419
2011	517 004	1 609	294 856
2012	616 629	1 627	357 098
2013	635 319	1 746	433 384
2014	456 208	1 582	495 182
2015	470 092	1 728	539 192
2016	498 947	2 156	578 101
2017	592 592	2 692	586 943
2018	733 156	36 089	493 260
2019	812 870	35 518	652 743
2020	818 572	35 235	556 446

المصدر: من اعداد الطالب، بناءا على مجموعة من الاحصائيات على الموقع الرسمي لبنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-emprunteurs/

يمثل الشكل (3–32) تمثيلا بيانيا لتطور عدد الأسر والمؤسسات الخاصة المقترضة من البنوك في الجزائر خلال الفترة 2009–2020.

الشكل رقم (3–32): تمثيل بياني لتطور عدد الأسر والمؤسسات الخاصة المقترضة من البنوك في الجزائر 2009 – 2020:

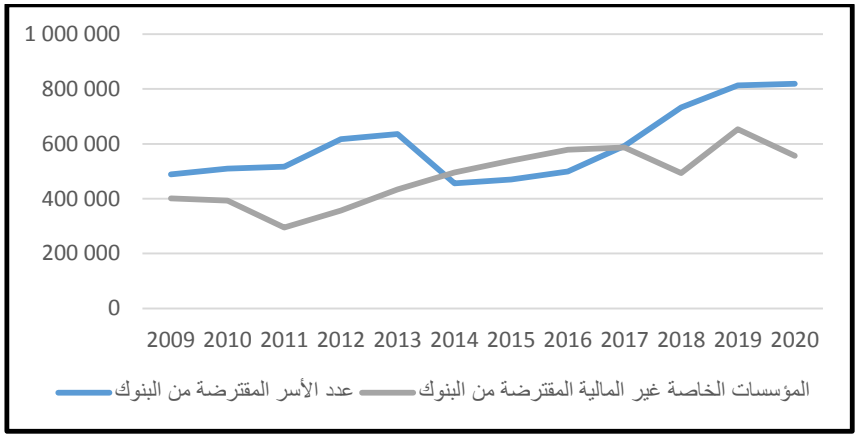

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-19).

تعتبر القروض البنكية مفتاحا رئيسيا للأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتي تعود بالقيمة المضافة على الاقتصاد الوطني وتساهم في التنمية الاقتصادية وامتصاص نسبة البطالة المرتفعة، إلا أن السياسة المالية للبنوك التجارية المعتمدة في الجزائر تتجه أكثر إلى إقراض الأسر أكثر من إقراض المؤسسات الخاصة.

يرجع هذا إلى أن الأسر غالبا ما تستخدم القروض في شراء سيارات أو عقارات مقابل ضمانات لتلك القروض، كما يكون هناك نوعا ما ضمان لتسديد القروض من خلال الاقتطاع من الأجور والمرتبات التي تصب في حسابات مفتوحة في ذات المؤسسة البنكية، يقابله ذلك عدم قدرة البنوك على الفهم الجيد للعديد من المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتخوف من عدم قدرة هذه المؤسسات على سداد قروضها.

خاصة مع السياسة الاجتماعية التي تتميز بها الجزائر من خلال مسح الديون والقروض البنكية لعدة فئات مثل الفلاحين، الأمر الذي جعل العديد من الأفراد يتجهون إلى القروض البنكية طمعا في مسحها مستقبلا، كما أن القروض المقدمة أساسا للاستثمار وإنشاء مشاريع تحولت إلى أنشطة أخرى لم يكن الاتفاق على إنشائها عند طلب تلك القروض.

كل هذه الأسباب وجهت البنوك التجارية إلى إعطاء القروض أكثر للأسر نظرا لسهولة تحصيل أقساطها، وكذلك ضمان استرجاع قيمة القروض من خلال الضمانات التي تقدمها الأسر عند طلب القروض، عكس المؤسسات التي تنشأ بموجب هيئات الدعم والتي لا تقدم اية ضمانات تقابل القيمة الحقيقية للقروض الممنوحة.

كما جاء في تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2022، ص 24، أن قيمة التطهير المالي عن طريق إلغاء ديون الخزينة، وإعادة شراء الديون من سنة 2003 إلى غاية 2019، بلغت 1903 مليار دينار جزائري.

يمثل الجدول رقم (3-20) تطور عدد المودعين على مستوى الحسابات البريدية والحسابات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020.

الجدول رقم (3–20): تطور عدد المودعين على مستوى الحسابات البريدية والحسابات البنكية بالجزائر للفترة 2009 – 2020

السنوات	عدد المودعين في الحسابات البريدية	نسبة التغير %	عدد المودعين في الحسابات البنكية	نسبة التغير %
2009	_	_	8 332 261	_
2010	_	_	8 909 993	6,93
2011	15 096 025	_	9 362 225	5,08
2012	16 259 811	7,71	10 353 013	10,58
2013	17 820 673	9,60	11 416 893	10,28
2014	18 080 469	1,46	11 462 869	0,40
2015	19 118 250	5,74	12 301 579	7,32
2016	20 044 782	4,85	11 921 090	-3,09
2017	20 431 478	1,93	11 048 337	-7,32
2018	21 374 419	4,62	11 455 313	3,68
2019	22 629 700	5,87	12 178 634	6,31
2020	23 613 552	4,35	10 477 946	-13,96

المصدر: من اعداد الطالب، بناءا على احصائيات وأرقام الموقع الرسمي لبنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-emprunteurs/

https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/

ويمثل الشكل (3-33) تمثيل بياني لتطور عدد المودعين بالحسابات البنكية مقارنة بالحسابات البريدية في الجزائر خلال الفترة 2011-2020.

الشكل رقم (3-33): تمثيل بياني لتطور عدد المودعين بالحسابات البنكية والحسابات البريدية في الجزائر 2011 – 2020:

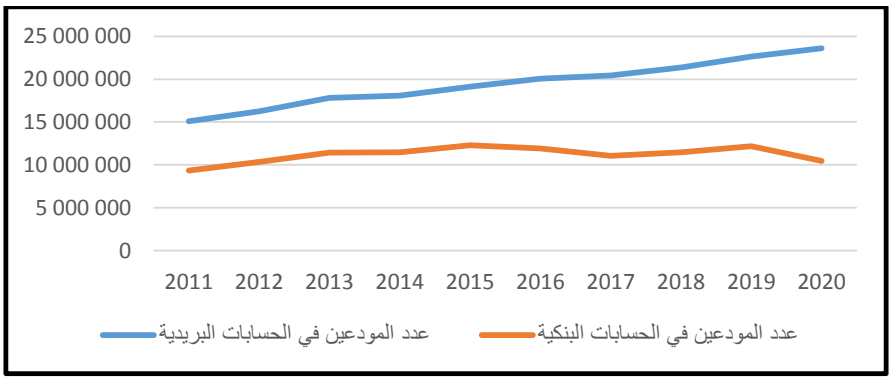

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-20).

بالنسبة لزيادة المودعين بالحسابات البريدية، فهذا يرتبط أحيانا بسهولة التحويلات المالية عن طريق الحسابات البريدية، والتي يمتلك أغلب الجزائريين حسابات بريدية، مما يجعل من السهل الاعتماد على هذه الحسابات في التحويلات المالية بين الأفراد، كما أن هذه الايداعات لا ترتبط في كثير من الأحيان بالمعاملات التجارية. لكن مع تطور التجارة الالكترونية، لجأ العديد من التجار إلى استغلال الحسابات البريدية من أجل استلام مبالغ المعاملات التجارية الالكترونية (البيع عن طريق الانترنت والوسائط الاجتماعية).

أيضا من أهم الأسباب التي تبرر هذا التزايد في المودعين بالحسابات البريدية، هو الخدمات التي تقدمها مؤسسة بريد الجزائر في الفترة الأخيرة، والمتعلقة بالخدمات الالكترونية، حيث مكنت الفرد الجزائري من تسديد العديد من الفواتيرعن طريق نظام Baridi Mob والتي جعلت من الحسابات البريدية قبلة للمواطن الجزائري، خاصة مع تطور المجتمع الجزائري من ناحية التعليم والنسبة الكبيرة للفئة الشابة التي تقبل على التعاملات الإلكترونية الحديثة، وأيضا نسبة التغطية بشبكة الانترنت وسهولة الاتصال بالإنترنت والتطبيقات الذكية على الهواتف التي تمكن من إتمام المعاملات المطروحة من الهاتف فقط دون تحمل عناء التنقل إلى مراكز البريد. والأهم من كل ذلك، هو سهولة تتبع رصيد الحساب والاطلاع على إتمام عمليات الإيداع بذات البرامج الخاصة بالهواتف الذكية.

أما البنوك فنلاحظ أنها في السنوات الأخيرة، قلت نسبة تطور المودعين بها، وذلك بسبب تعقيدات في عمليات تحويل الأموال على مستوى شبابيك البنوك، ونقص عدد الوكالات في المناطق شبه

الحضرية والريفية، كما أن الكثير من البنوك لا تقدم مثل تلك الخدمات المالية والتسهيلات للمتعاملين، مقارنة بما قدمته مؤسسة بريد الجزائر لزبائنها.

المطلب الثالث: مردودية توسيع الوعاء الجبائي على التحصيل الجبائي في الجزائر:

تعتبر الإيرادات الجبائية المكون الأساسي للإيرادات العامة في الجزائر، لذلك وجب التركيز على مكونات الوعاء الجبائي الجزائري، ووضعية التحصيل الجبائي في الجزائر، كونها تعطي الصورة الحقيقية لتطور الاقتصاد الرسمي في الجزائر، ومدى نجاح الآليات والمجهودات التي تسعى إلى استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي.

الفرع الأول: تطور مكونات الوعاء الجبائي في الجزائر

الوعاء الجبائي في الجزائر يتغير باستمرار نتيجة التغيرات المتتالية على القوانين الجبائية، والسياسات الجبائية المنتهجة من طرف الإدارة الجبائية، وبذلك يمكن دراسة تطور مكونات الوعاء الجبائي في الجزائر.

يمثل الجدول رقم (3-21) تطور تكوين الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2021.

الجدول رقم (3-21): تطور تكوين الإيرادات العامة في الجزائر 2005 – 2021:

السنة	نسبة إيرادات المحروقات من مجمل الإيرادات	نسبة الإيرادات الجبائية من مجمل الإيرادات	نسبة الإيرادات غير الجبائية من مجمل الإيرادات العامة
2005	76,32	20,77	2,72
2006	76,90	19,80	3,29
2007	75,84	20,79	3,16
2008	78,77	18,60	2,63
2009	65,69	31,22	3,18
2010	66,13	29,55	4,32
2011	68,73	26,37	4,89
2012	66,01	30,11	3,89
2013	61,74	34,09	4,17
2014	59,05	36,45	4,50
2015	46,51	46,14	7,35
2016	34,85	48,57	16,57
2017	36,00	43,49	20,52
2018	42,29	39,72	17,99
2019	40,42	43,07	16,51
2020	34,07	46,54	19,40
2021	39,61	41,93	18,36

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على تجميع احصائيات من تقارير بنك الجزائر منذ 2009 إلى 2021

يمثل الجدول رقم (3-22) أهم مكونات الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة 2005-2021.

الجدول رقم (3–22): أهم مكونات الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة 2005 – 2021

السنة	الإيرادات الجبائية		الضرائب على المداخيل والأرباح	نسبة الضرائب على المداخيل والأرباح من مجمل الإيرادات الجبائية	الضرائب على الأجور	نسبة الضرائب على الأجور من مجمل الإيرادات الجبائية	الضرائب على السلع والخدمات	نسبة الضرائب على السلع والخدمات من مجمل الإيرادات الجبائية	حقوق الجمارك	نسبة حقوق الجمارك من مجمل الإيرادات الجبائية	التسجيل والطابع	نسبة التسجيل والطابع من مجمل الإيرادات الجبائية
	مليار دج		مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	%
2005	640,4		168,1	26,25	85,8	13,40	308,8	48,22	143,9	22,47	19,6	3,06
2006	720,8		241,2	33,46	96,1	13,33	341,3	47,35	114,8	15,93	23,5	3,26
2007	766,7		258,1	33,66	124,9	16,29	347,4	45,31	133,1	17,36	28,1	3,67
2008	965,2		331,5	34,35	155,5	16,11	435,2	45,09	164,9	17,08	33,6	3,48
2009	1146,6		461,1	40,21	183,6	16,01	478,5	41,73	169,1	14,75	35,8	3,12
2010	1298		561,7	43,27	244,8	18,86	514,7	39,65	181,9	14,01	39,7	3,06
2011	1527,1		684,7	44,84	382,6	25,05	572,6	37,50	222,4	14,56	47,4	3,10
2012	1908,6		862,3	45,18	552,5	28,95	652	34,16	338,2	17,72	56,1	2,94
2013	2031		823,1	40,53	494,4	24,34	741,6	36,51	403,8	19,88	62,5	3,08
2014	2091,4		875,7	41,87	531,9	25,43	768,5	36,75	370,9	17,73	70,8	3,39
2015	2354,7		1034,5	43,93	596,5	25,33	824,3	35,01	411,2	17,46	84,7	3,60
2016	2482,2		1109,2	44,69	635,1	25,59	887,8	35,77	389,4	15,69	95,8	3,86
2017	2630		1207,6	45,92	685,7	26,07	960,8	36,53	364,8	13,87	92,6	3,52
2018	2711,8		1203,8	44,39	707,3	26,08	1097,1	40,46	324,2	11,96	88,4	3,26
2019	2843,5		1264,7	44,48	774,5	27,24	1134,1	39,88	362,1	12,73	83,7	2,94
2020	2625,2		1183,4	45,08	766,5	29,20	1044,7	39,80	328,2	12,50	69,3	2,64
2021	2761,8		1193,6	43,22	818,7	29,64	1155,2	41,83	331,2	11,99	83,2	3,01

المصدر: من إعداد الطالب، بعد تلخيص تقارير بنك الجزائر 2009-2021، على الموقع الرسمي لبنك الجزائر.

https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/

يمثل الشكل (3–34) مثيلا بيانيا لتطور مكونات الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة 2005–2021.

الشكل رقم (3–34): تمثيل بياني لتطور مكونات الإيرادات الجبائية في الجزائر 2005 – 2021:

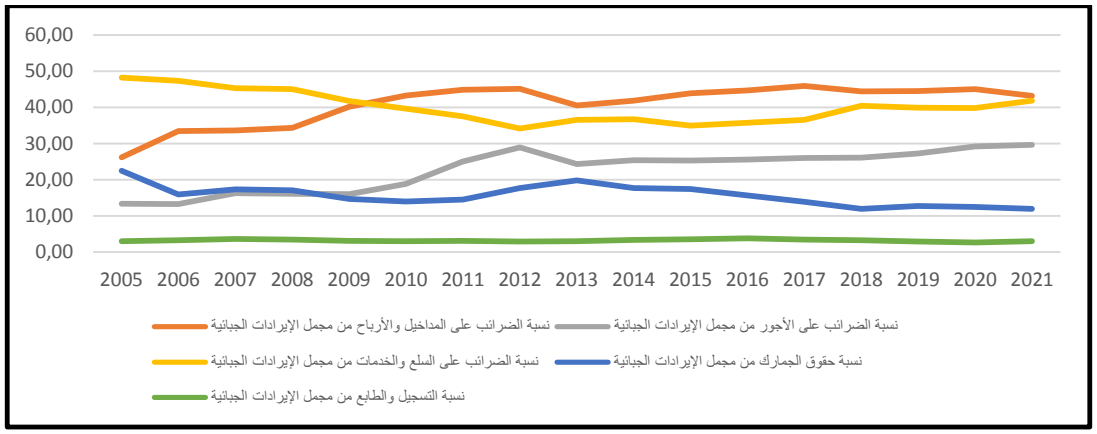

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-22).

عند تحليل مكونات الإيرادات الجبائية، يظهر أولا أن الضرائب على المداخيل والأرباح إضافة إلى الضرائب على السلع والخدمات معا تشكل حصة الأسد في تكوين الإيرادات الجبائية، إلا أن الضرائب على الأجور السهلة التحصيل عن طريق الاقتطاع من المصدر تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الجبائية مقارنة بالضرائب على المداخيل والأرباح، حيث مثلت الضرائب على الأجور في سنة 2021 قرابة 70 % من الإيرادات الجبائية من الضرائب على المداخيل والأرباح، وهذا ما يدل على درجة الوعي الجبائي لدى المكلف بالضريبة في الجزائر.

الأمر الملاحظ والذي لا يقل أهمية عن ضرائب الأجور، وهو الضرائب على السلع والخدمات، الذي تناقص منذ سنة 2010 مقابل الضرائب على المداخيل والأرباح، وهذا يرجع أساسا إلى غياب عمليات الفوترة عند المعاملات التجارية، الأمر الذي أثر على مستوى إيرادات الضرائب على السلع والخدمات.

تعتبر الفوترة أساس التصريحات الجبائية التي يقوم بها المكلف بالضريبة، وعدم الفوترة هو نتيجة التوجه إلى التهرب والغش الجبائي، كما يدل أيضا على تزايد أنشطة الاقتصاد الموازي، بحيث تكون هناك العديد من التعاملات المالية والتجارية بين المؤسسات في القطاع الرسمي مع المتعاملين النشطين في الاقتصاد الموازي.

أما بالنسبة لأثر ذلك على الوعاء الجبائي، يظهر من خلال تحليل مكونات الإيرادات الجبائية، يتبين أن الوعاء الجبائي الخاص بالضرائب والأجور مضمون نسبيا نظرا لآلية الاقتطاع من المصدر، لكن الأمر المقلق هو الوعاء الجبائي للأنشطة التجارية والاقتصادية، حيث أن تناقص الإيرادات الجبائية للضرائب على السلع والخدمات يدل على تآكل الوعاء الجبائي لهذه الفئة، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن تآكل الوعاء الجبائي لهذه الفئة يدل على تناقص النشاط الاقتصادي والتجاري الرسمي، وكذلك توجه نسبة من رؤوس الأموال إلى النشاط ضمن الاقتصاد الموازي.

كما تبقى ضرائب التسجيل والطابع تشكل نسبة صغيرة جدا من مجمل الإيرادات الجبائية، التي تبقى سهلة التحصيل مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد والمؤسسات الذين يضطرون لتسديدها مقابل حصولهم على بعض الخدمات.

عند تقسيم فئة الضرائب على المداخيل والأرباح إلى فئتين، الأولى تخص الضرائب على الأجور والثانية تخص الباقي. ينتج لنا الجدول رقم 3)23) كما يلي:

الجدول رقم (3–23): مقارنة نسبة الضرائب على الدخل فئة الأجور بالضرائب والرسوم الأخرى في الجزائر 2005 – 2021:

السنة	الضرائب على المداخيل والأرباح		الضرائب على الأجور	%	باقي الضرائب على المداخيل والأجور	%
2005	168,1		85,8	51,04	82,3	48,96
2006	241,2		96,1	39,84	145,1	60,16
2007	258,1		124,9	48,39	133,2	51,61
2008	331,5		155,5	46,91	176	53,09
2009	461,1		183,6	39,82	277,5	60,18
2010	561,7		244,8	43,58	316,9	56,42
2011	684,7		382,6	55,88	302,1	44,12
2012	862,3		552,5	64,07	309,8	35,93
2013	823,1		494,4	60,07	328,7	39,93
2014	875,7		531,9	60,74	343,8	39,26
2015	1034,5		596,5	57,66	438	42,34
2016	1109,2		635,1	57,26	474,1	42,74
2017	1207,6		685,7	56,78	521,9	43,22
2018	1203,8		707,3	58,76	496,5	41,24
2019	1264,7		774,5	61,24	490,2	38,76
2020	1183,4		766,5	64,77	416,9	35,23
2021	1193,6		818,7	68,59	374,9	31,41

المصدر: من إعداد الطالب، بعد تلخيص تقارير بنك الجزائر 2009-2021، على الموقع الرسمي لبنك الجزائر.

https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/

يمثل الشكل رقم (3-35) تمثيلا بيانيا لمقارنة الضريبة على الدخل فئة الأجور بباقي الضرائب والرسوم الأخرى في الجزائر خلال الفترة 2005-2021.

الشكل رقم (3–35): مقارنة الضريبة على الدخل فئة الأجور بباقي الضرائب والرسوم الأخرى في الجزائر 2005 – 2021:

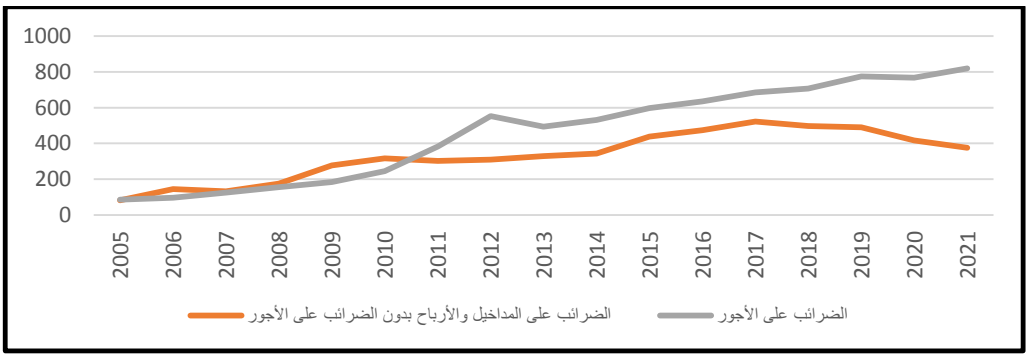

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-23).

عند مقارنة الفئتين، نلاحظ أن الزيادة في الإيرادات من الضرائب على المداخيل والأرباح، كان سببها الرئيسي هو زيادة الضرائب على الأجور. حيث تعتبر الضرائب على الأجور من أسهل الضرائب تحصيلا في الجزائر وأقلها تكلفة، خاصة وأنها تقتطع من المصدر. تعبر فئة الضرائب على الأجور عن بعض مؤشرات العدالة الجبائية فيما يخص فرض وتحصيل الضريبة، كما تعطينا مؤشرات عن الوعي الجبائي للمكلف بالضريبة الجزائري.

الملاحظ أنه منذ سنة 2017 وإلى غاية 2021 تناقصت نسبة الضرائب على المداخيل والأرباح (دون احتساب الضرائب على الأجور)، مقارنة بزيادة نسبة الضرائب على الأجور، مما يلفت الانتباه حول الأسباب وراء هذا التغير، فقد تكون التغيرات ترجع إلى الأسباب التالية:

- زيادة الضرائب على الأجور يرجع إلى نظام الاقتطاع من المصدر التي تتميز به هذه الفئة من الضريبة، فمجال التهرب من دفعها يعتبر ضئيلا مقارنة بالضرائب التصريحية الأخرى.

- انخفاض الضرائب على المداخيل والأرباح، يمكن تفسيره إما لنقص النشاط الاقتصادي والتجاري في الجزائر، أو لزيادة مستوى التهرب الجبائي في التصريحات الجبائية للمكلفين بتلك الضرائب، أو لنقص فعالية التحصيل الجبائي لدى الإدارة الجبائية.

- يمكن للمكلفين بالضريبة المعنيين بالتصريحات الجبائية عن مداخيلهم وأرباحهم، التحكم في مستويات أرباحهم عن طريق استغلال أولا ضعف الرقابة الجبائية، ثانيا أساليب المحاسبة الإبداعية والتصريح بمبالغ أقل من تلك التي تبين الصورة الحقيقية عن أرباحهم.

- نقص مستوى الإيرادات من الضرائب على المداخيل والأرباح (دون احتساب الضرائب على الأجور)، يمكن أيضا تفسيره على أن بعض المكلفين أصبحوا يمارسون نشاطاتهم، ويوظفون ايراداتهم في الاقتصاد الموازي، أو على الأقل يقيمون علاقات تجارية واقتصادية مع أفراد القطاع الموازي، إما في مجال التمويل، أو في مجال المعاملات النقدية، خاصة بالرجوع إلى نقص التعاملات على مستوى الحسابات البنكية في الفترة الأخيرة.

يمثل الشكل (3-36) تمثيلا بالدوائر النسبية لنسبة الضريبة على الأرباح فئة الأجور وتغيرها خلال الفترة 2010-2021.

الشكل رقم (3–36): تغير نسبة الضريبة على الأرباح فئة الأجور بين سنة 2010 وسنة 2021:

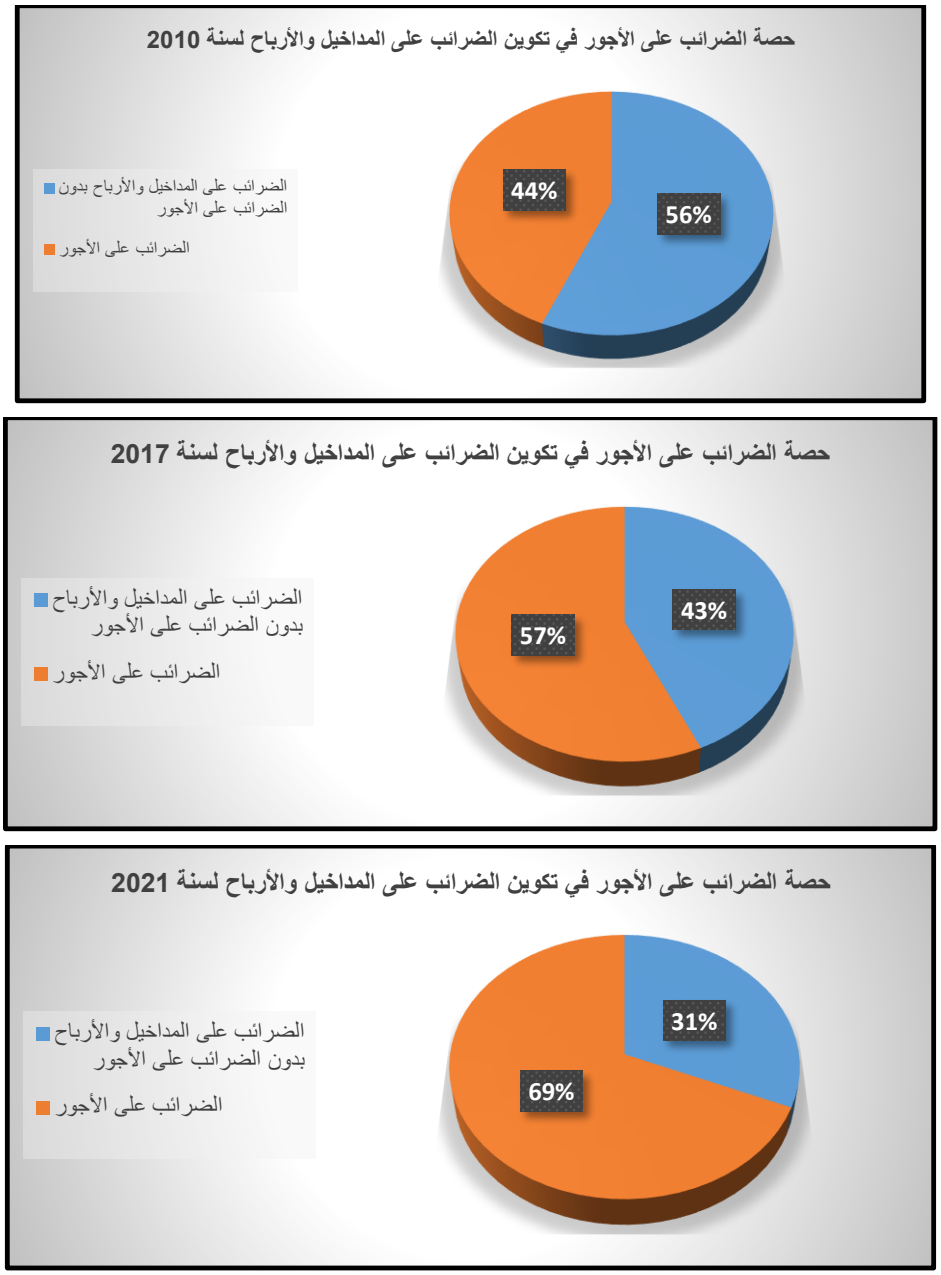

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-23).

في سنة 2021 زادت حصة الضرائب على الأجور بنسبة 234.44 % مقارنة بسنة 2010، فيما زادت الضرائب على المداخيل والأرباح (دون احتساب الضريبة على الأجور) بنسبة 18.3 % فقط.

أما عند المقارنة مع سنة 2017، ففي سنة 2021 انخفضت الضرائب على المداخيل والأرباح (دون احتساب الضريبة على الأجور) بنسبة -28.7 %، مقابل زيادة الضريبة على الأجور بنسبة 19.4 %.

عدم توازن العدالة الجبائية والضغط الجبائي بين فئة الأجراء الذين تقتطع منهم الضريبة على الأجر من المصدر، وفئة المكلفين بالضريبة على المداخيل والأرباح الذين هم من يتحكمون في تصريحاتهم الجبائية.

يمكن تفسير التغيرات أيضا بزيادة الوعاء الجبائي للضريبة على فئة الأجور، مقابل تآكل أو تناقص الوعاء الجبائي للضريبة على المداخيل والأرباح.

يمثل الشكل (3-37) تمثيل بياني لنسبة الإيرادات الجمركية من مجمل الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2005-2021.

الشكل رقم (3–37): نسبة الإيرادات الجمركية من مجمل الإيرادات الجبائية:

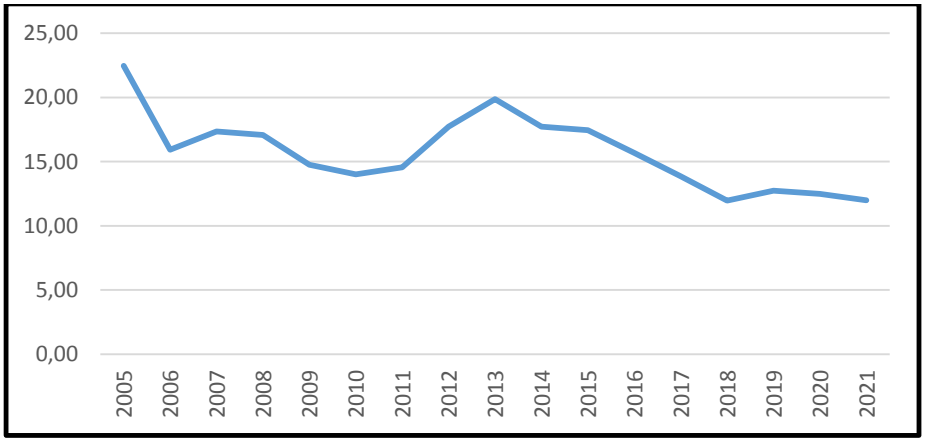

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-23).

مقارنة بسنة 2021 بسنة 2013، فقد انخفضت الحصيلة الجبائية لحقوق الجمارك بنسبة 18 %، كما انخفضت حصة حقوق الجمارك من مجمل الإيرادات الجبائية بنسبة 40 % راجع إلى:

- إما نقص الوعاء الجبائي لعميات التصدير والاستيراد، وذلك يرجع إلى تجميد استيراد العديد من السلع والخدمات في إطار دعم المنتوج المحلي مقابل السلع المستوردة، وكذلك نسبة المستوردين المرتفعة مقابل نسبة المصدرين، وبهذا القرار تتأثر الحصيلة الجبائية الجمركية بشكل كبير.

- أو زيادة التسهيلات الجبائية والنفقات الجبائية في مجال التصدير والاستيراد. فسياسة دعم التصدير التي تنتهجها الجزائر من أجل الرقي بالمنتوج الوطني والمنافسة في السوق العالمية، يقابله ذلك العديد من الامتيازات الجبائية والجمركية، الأمر الذي يؤدي بشكل رئيسي إلى تناقص الإيرادات من هذه الضرائب.

- أو التهرب والتلاعب بمبالغ الفواتير وأسعار السلع المصدرة والمستوردة، وبالتالي زيادة إيرادات الاقتصاد الموازي، عن طريق استغلال الفارق في معاملات خفية مع القطاع الموازي. فالتلاعب في الفواتير يساهم في إخفاء القيمة الحقيقية للتعاملات المالية والتجارية في التصدير والاستيراد.

إن نقص الإيرادات الجبائية الجمركية قابله نقص في الإيرادات الجبائية من الضرائب على السلع والخدمات، وهذا ما يؤكد أن نسبة التهرب الجبائي في المعاملات الداخلية هو أكبر بكثير من التهرب الحاصل في معاملات التصدير والاستيراد نظرا لطبيعة الرقابة المطبقة عليها، فنقص الاستيراد أدى إلى تناقص تدريجي في قيمة الرسم على القيمة المضافة التي كان يساهم فيها تداول السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وبهذا أصبح الوعاء الجبائي للرسم على القيمة المضافة والضرائب على السلع والخدمات رهين التزام المتعاملين المحليين بالتصريح بمعاملاتهم التجارية، ورهين الوعي الجبائي لنفس الفئة، وبهذا أصبح الوعاء الجبائي لهذه الضريبة معرضا للتآكل نتيجة كثرة المعاملات التجارية مقابل نقص الآليات الرقابية في هذا المجال.

تعتبر الفاتورة أساس فرض الضرائب على السلع والخدمات، وبهذا وجب التركيز على إصلاح النظام الجبائي في مجال فرض التعامل بالفاتورة، وأيضا الفرض التدريجي لإلزامية التعامل بالفاتورة الالكترونية، التي استفاد من مميزاتها وإيجابياتها العديد من دول العالم.

مثل الجدول رقم (3-24) مقارنة نسبة الإيرادات الجبائية من مجمل الإيرادات العامة، ونسبة تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2021.

الجدول رقم (3–24): مقارنة نسبة الإيرادات الجبائية من مجمل الإيرادات العامة، ونسبة تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العامة 2005 – 2021:

السنة	مجموع إيرادات الميزانية	الإيرادات الجبائية	نسبة الإيرادات الجبائية من مجمل الإيرادات	مجموع نفقات الميزانية	نسبة تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العمومية
2005	3 082,6	640,4	20,77	2 052,0	31,21
2006	3 639,8	720,8	19,80	2 453,0	29,38
2007	3 687,8	766,7	20,79	3 108,5	24,66
2008	5 190,5	965,2	18,60	4 191,0	23,03
2009	3 672,9	1 146,6	31,22	4 246,3	27,00
2010	4 392,9	1 298,0	29,55	4 466,9	29,06
2011	5 790,1	1 527,1	26,37	5 853,6	26,09
2012	6 339,3	1 908,6	30,11	7 058,1	27,04
2013	5 957,5	2 031,0	34,09	6 024,2	33,71
2014	5 738,4	2 091,4	36,45	6 995,7	29,90
2015	5 103,1	2 354,7	46,14	7 656,3	30,76
2016	5 110,1	2 482,2	48,57	7 297,5	34,01
2017	6 047,9	2 630,0	43,49	7 282,7	36,11
2018	6 826,9	2 711,8	39,72	7 732,1	35,07
2019	6 601,6	2 843,5	43,07	7 725,5	36,81
2020	5 640,9	2 625,2	46,54	6 902,9	38,03
2021	6 586,6	2 761,8	41,93	7 428,7	37,18

المصدر: من إعداد الطالب، بعد تلخيص تقارير بنك الجزائر 2009-2021، على الموقع الرسمي لبنك الجزائر.

/https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels

يمثل الشكل (3-38) تمثيل بياني لمقارنة نسبة تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العمومية بنسبة الإيرادات الجبائية من مجمل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2021.

الشكل رقم (3-38): تمثيل بياني لمقارنة نسبة تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العمومية بنسبة الإيرادات الجبائية من مجمل الإيرادات العامة في الجزائر 2005 – 2021:

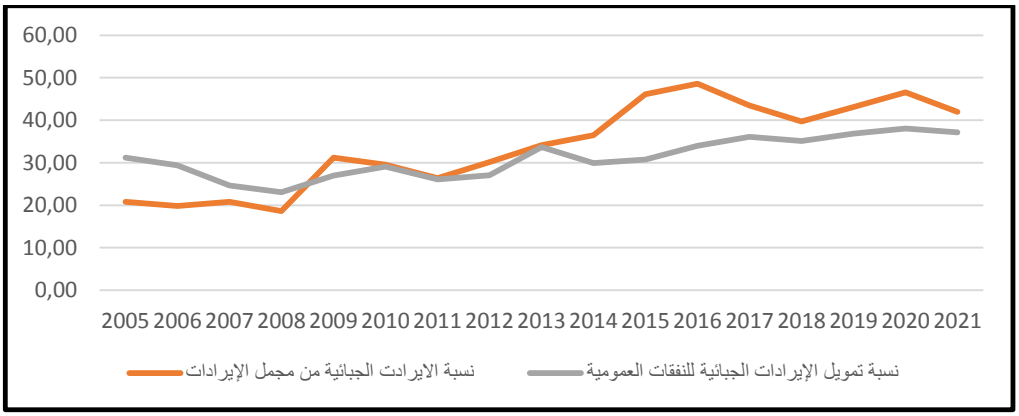

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-24).

تعتبر الإيرادات الجبائية من أهم مكونات إيرادات الميزانية العامة، خاصة بعد أن أصبحت إيرادات الجباية العادية أكثر من جباية المحروقات في السنوات الأخيرة، وهذا المؤشر يدل على التوجه للاعتماد على الإيرادات من الجباية العادية لتفادي الوقوع في فخ أسعار البترول الغير مستقر، والأزمات العالمية في مجال المحروقات.

أما من ناحية تمويل الميزانية العامة، فإن الارادات الجبائية تبقى غير كافية نوعا ما لتمويل النفقات العامة، مقابل نقص مساهمة الإيرادات الأخرى، مما يجعل العبئ الجبائي في تزايد مستمر على الوعاء الجبائي الحالي في الجزائر.

تزايد الضغط على الوعاء الجبائي الحالي سوف يؤدي تدريجيا إلى تآكل هذا الوعاء، وتوجه المتعاملين الاقتصاديين إلى التهرب والغش الجبائي، وفي حالات أخرى التوجه للنشاط خارج رقابة النظام الجبائي والتنظيمات القانونية المعمول بها، من أجل الاستفادة مما يوفره الاقتصاد الموازي من ظروف ومناخ استثماري سهل، نظر تزايد الطلب الداخلي في الجزائر.

على الإدارة الجبائية الحفاظ على الوعاء الجبائي الحالي، وذلك عن طريق تخفيف العبئ عنه، في الوقت الذي تعفى نسبة كبيرة من رؤوس الأموال والمتعاملين من تحمل جزء من هذا العبئ من خلال نشاطهم في الاقتصاد الموازي. فعلى الإدارة الجبائية إيجاد السبل من أجل توسيع الوعاء الجبائي من أجل تقسيم العبئ الجبائي الحالي على قاعدة ضريبية أوسع.

يمثل الشكل رقم (3-39) تمثيل بياني لمقارنة رصيد الميزانية بتطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2005-2021.

الشكل رقم (3–39): تمثيل بياني لمقارنة رصيد الميزانية بتطور الإيرادات الجبائية:

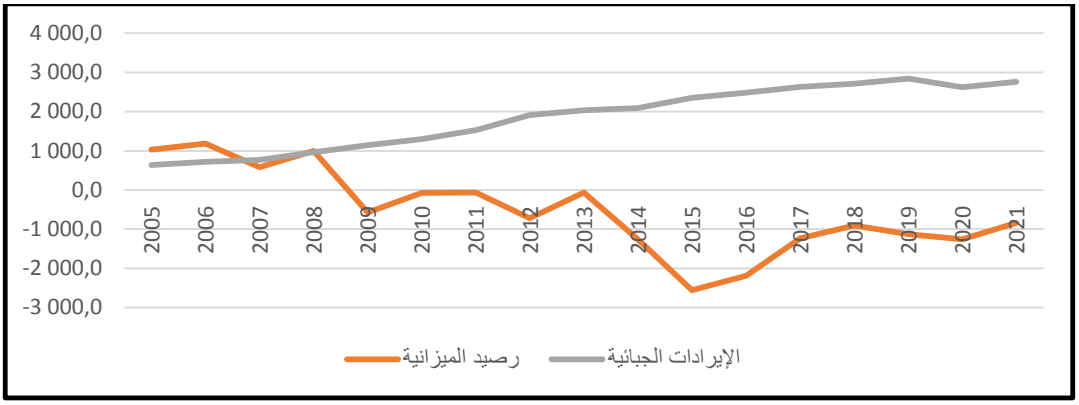

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-24).

في الفترة من 2015 إلى غاية 2021، وبعدما تزايد الاعتماد على الإيرادات خارج قطاع المحروقات، مقارنة بالفترة السابقة. نلاحظ أن الإيرادات الجبائية ساهمة في نقص العجز في الميزانية تدريجيا، خلافا لما كان عليه العجز في الميزانية في الفترة قبل 2015، حيث أن الاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل الميزانية لم يكن له نفس أثر الاعتماد أكثر على الإيرادات خارج قطاع المحروقات.

ونظرا لتزايد الحاجات العامة في الجزائر، أصبح من الضروري البحث عن وسائل وآليات تساهم في تشجيع إدماج الأفراد والمؤسسات في الاقتصاد الرسمي، بدل توجههم إلى الاقتصاد الموازي الذي يعرض أمامهم سهولة المعاملات والتبادلات التجارية، أما التعقيدات والإجراءات البيروقراطية التي يتميز بها القطاع الرسمي.

تمول الإيرادات الجبائية الميزانية العامة بنسبة مهمة، لكن الوسائل والهيكل البشري للإدارة الجبائية يبقى من أقل المستفيدين من إنفاق هذه الميزانية، حيث أن الإصلاحات الجبائية التي شملت الإدارة الجبائية تبقى محصورة في الإجراءات والهياكل التنظيمية للإدارات المركزية والمصالح الخارجية لإدارة الضرائب، دون أن تستفيد من آليات وتأطير مستمر للموظفين العاملين في مجال الرقابة الجبائية، الأمر الذي يجعل من الادارة الجبائية لا تستطيع تقديم المردود المنتظر منها في مجال تحصيل الإيرادات الجبائية، خاصة مع التزايد المستمر لأرقام بواق التحصيل في السنوات الأخيرة.

يمكن تفسير العجز المستمر للميزانية أيضا إلى عدم التوجيه الأمثل للنفقات والامتيازات الجبائية، حيث تصب الامتيازات الجبائية في اتجاه تطبيق القرارات السياسية بدلا من توجيهها بطرق مدروسة من الناحية الاقتصادية ومن خلال دراسة مردودها على الاقتصاد الوطني، فالممارسات الاحتيالية قد تستغل الامتيازات الاحتيالية من أجل الاستفادة منها دون تقديم المردود المنتظر للاقتصاد الوطني، وربما توجيه

تلك الامتيازات إلى تمويل أنشطة الاقتصاد الموازي، خاصة وأن العديد من المؤسسات الاقتصادية المنشأة في إطار سياسات الدعم لم تستطع في الاستمرار بعد فترة الاعفاء من الضريبة، وبالتالي لم تقدم القيمة المضافة للوعاء الجبائي بعد انتهاء فترة الإعفاء الجبائي. حيث يمكن اعتبار مثل هذه الممارسات مؤثرة على قدرة الإيرادات الجبائية على تمويل الميزانية التي تقوم بإنفاق هذه الأموال في مجالات لا تعود بالقيمة المضافة على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: التحصيل الجبائي من النظام الجزافي والنظام الحقيقي في الجزائر

يتميز النظام الضريبي الجزائري بتمييزه بين فئتين من المكلفين بالضريبة، فهناك النظام الحقيقي والذي يعتمد على القوائم المالية والجبائية للمكلف بالضريبة من خلال تصريحاته الجبائية، وهناك النظام الجزافي، لذلك سنحاول دراسة وتحليل التحصيل الجبائي في النظامين الحقيقي والجزافي.

يمثل الجدول رقم (3-25) تطور التحصيل الجبائي للضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

الجدول رقم (3–25): التحصيل الجبائي للضريبة الجزافية الوحيدة IFU في الجزائر 2010 – 2022:

مليون دج

السنة	IFU 5%	IFU à 12%	التحصيل من الحد الأدنى 10000 دج	التحصيل من الحد الأدنى 5000 دج	الحصيلة الجبائية %IFU 12	IFU 12 %	الحصيلة الجبائية % IFU 5	IFU 5 %	المجموع
2010	4 678	5 380		62	5 380	53,16	4 740	46,84	10 119
2011	4 762	5 028		356	5 028	49,56	5 118	50,44	10 146
2012	9 640	5 786		57	5 786	37,37	9 698	62,63	15 484
2013	6 844	6 495		65	6 495	48,45	6 910	51,55	13 404
2014	7 418	6 979		87	6 979	48,18	7 505	51,82	14 484
2015	11 065	12 428	204	138	12 632	53,00	11 202	47,00	23 835
2016	12 766	14 133	641	234	14 773	53,19	13 000	46,81	27 773
2017	14 447	16 228	1 019	254	17 247	53,98	14 702	46,02	31 948
2018	14 813	16 476	1 459	215	17 936	54,41	15 028	45,59	32 964
2019	14 940	16 662	1 641	156	18 303	54,80	15 096	45,20	33 399
2020	11 072	10 471	1 867	60	12 338	52,57	11 132	47,43	23 469
2021	11 676	12 292	2 594	29	14 886	55,98	11 705	44,02	26 592
2022	12 964	12 808	2 810	10	15 618	54,62	12 975	45,38	28 593

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات المديرية العامة للضرائب DGI

يمثل الشكل رقم (3-40) تمثيلا بالأعمدة لمقارنة الحصيلة الجبائية للضريبة الجزافية الوحيدة المعدل العادي 12 و 5 % خلال الفترة 2010-2022.

الشكل رقم (3–40): مقارنة الحصيلة الجبائية للضريبة الجزافية الوحيدة IFU المعدل العادي 12 % و5 %:

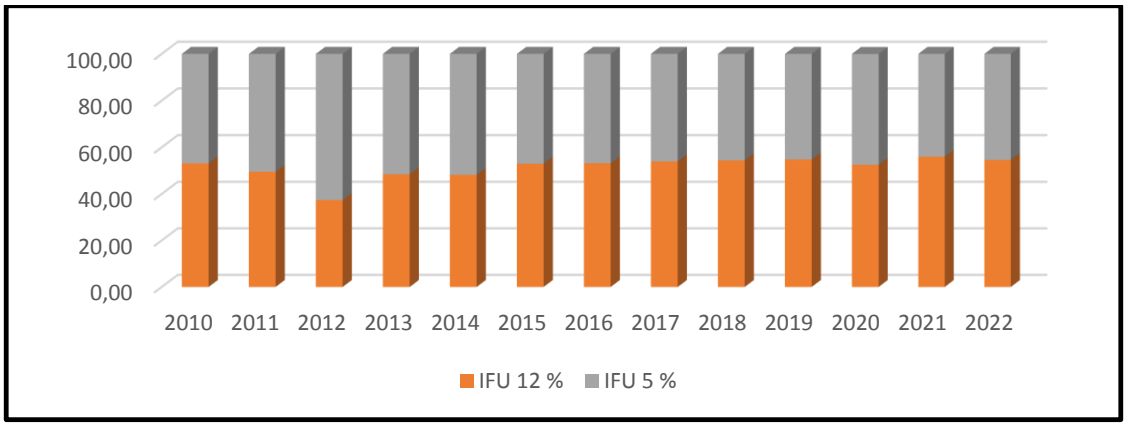

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-25).

الحصيلة الجبائية من المعدل العادي 12 % والحصيلة الجبائية من المعدل المخفض للضريبة الجزافية الوحيدة 5 %، تشكلان الحصيلة الاجمالية بالمناصفة.

حيث يخص المعدل المخفض 5% أنشطة الإنتاج وبيع السلع، أما المعدل العادي 12% يخص أنشطة الخدمات.

بمقارنة نسبة كل من المعدلين يتضح لنا أنه ورغم الفارق الكبير بين المعدلين أي 7%، إلا أن مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة بالمعدل المخفض لم يصل إلى 50% فقط من المبلغ الإجمالي لضريبة IFU، وهذا ما يدل على أنه رغم كثرة أنشطة والإنتاج وبيع السلع، لكن بالمقارنة مع نشاط الخدمات، لا يقدم المعدل المخفض المردودية الكافية للإيرادات الجبائية لهذه الضريبة. يرجع سبب استنتاج أنها لا تقدم المردودية الكافية إلى أن أنشطة الإنتاج وبيع السلع تعتبر أكثر عند مقارنتها بأنشطة الخدمات حيث اتساع الوعاء الجبائي.

من المفروض أن تكون الحصيلة الجبائية للمعدل العادي أكبر من المعدل المخفض في تكوين الحصيلة الاجمالية لضريبة IFU.

يمثل الشكل (3-41) تمثيل بياني لنسبة تحصيل الحد الأدنى من IFU للنسبة 12% خلال الفترة 2015-2022.

الشكل رقم (3–41): تمثيل بياني لنسبة تحصيل الحد الأدنى 10.000 دج من الحصيلة الجبائية للضريبة IFU 12%:

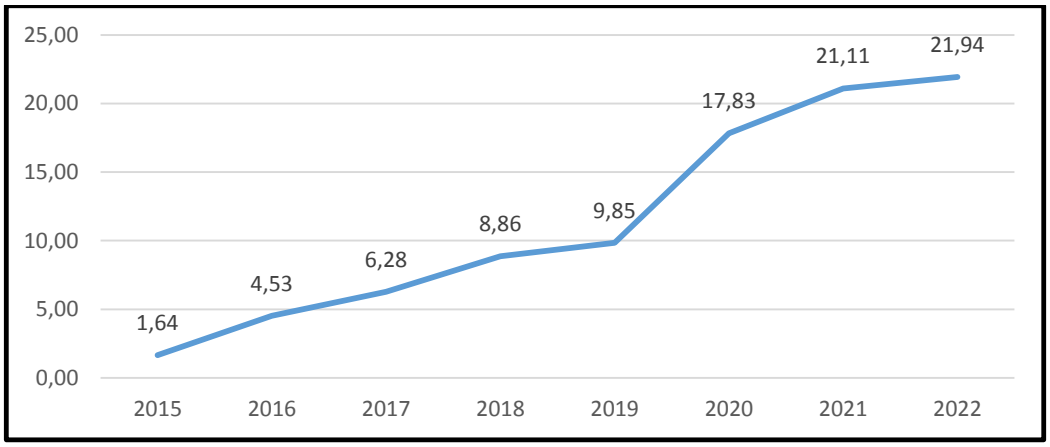

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-25).

تزايدت في السنوات الأخيرة من 2015 إلى غاية 2022 نسبة تحصيل الحد الأدنى 10.000 دج من الضريبة IFU، الأمر الذي يوضح أن المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة في كثير من الأحيان يصرحون بعد وجود رقم أعمال يخضع لمعدل الضريبة (12%)،

تزايد التصريح بعدم وجود رقم أعمال يدلنا مباشرة على الذهنية التي يتميز بها المكلف بالضريبة الجزافية الوحيدة، حيث يسعى الكثير من المتعاملين الاقتصاديين للخضوع إلى مثل هذا النظام من أجل التهرب من دفع الضريبة، وهو تهرب ضريبي قانوني، يستغل من خلاله المكلف بالضريبة نقص الرقابة الجبائية في هذا المجال. وكذلك محاولة تخفيض رقم الأعمال قدر الإمكان من أجل تفادي الدخول ضمن النظام الحقيقي.

تجنب المكلفين بالضريبة للنظام الحقيقي يعد فرصة من فرص التهرب من التصريح بالقيمة الحقيقية للمداخيل، وبالتالي التهرب من دفع القيمة الحقيقية للضريبة التي كان من المفروض أن يدفعها لو كان في النظام الحقيقي.

يمثل الجدول رقم (3-26) تطور الحصيلة الجبائية من الضرائب المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

الجدول رقم (3-26): تطور الحصيلة الجبائية من الضرائب المباشرة في الجزائر 2010-2022:

مليار دج

المنتجات الجبائية	الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور IRG S	نسبة الضريبة IRG الأجور	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG خارج الأجور	نسبة الضريبة IRG خارج الأجور	الضريبة على أرباح الشركات IBS	نسبة الضريبة على أرباح الشركات	حصيلة الضرائب المباشرة
2010	239,30	42,78	58,27	10,42	255,05	45,59	559,41
2011	380,35	55,41	54,82	7,99	245,87	35,82	686,41
2012	548,47	63,60	59,82	6,94	248,13	28,77	862,40
2013	489,06	59,44	68,44	8,32	258,29	31,39	822,78
2014	527,24	59,77	77,31	8,76	269,85	30,59	882,06
2015	592,13	57,21	94,96	9,18	335,19	32,39	1 034,94
2016	632,87	57,00	82,44	7,42	380,38	34,26	1 110,33
2017	683,57	56,57	87,54	7,24	419,95	34,76	1 208,29
2018	704,34	58,50	98,70	8,20	385,27	32,00	1 204,06
2019	773,45	61,09	92,32	7,29	384,73	30,39	1 266,17
2020	784,03	65,07	84,77	7,04	324,48	26,93	1 204,92
2021	814,53	68,22	93,57	7,84	272,80	22,85	1 194,03
2022	731,68	58,44	102,82	8,21	396,51	31,67	1 252,01

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات المديرية العامة للضرائب DGI

يمثل الشكل رقم (3-42) تمثيل بياني للضرائب المكونة للحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

الشكل رقم (3-42): تمثيل بياني للضرائب المكونة للحصيلة الجبائية 2010 – 2022:

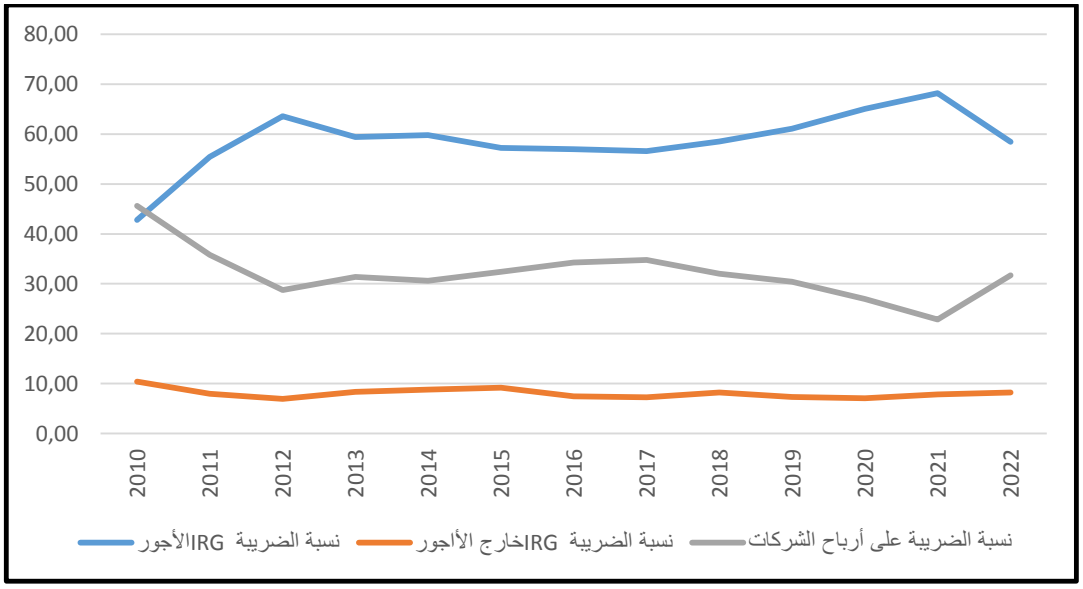

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-26).

ويمثل الشكل (3-43) تمثيل بالأعمدة لمختلف الضرائب المكونة للحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

الشكل رقم (3–43): تمثيل بالأعمدة لمختلف الضرائب المكونة للحصيلة الجبائية 2010 – 2022:

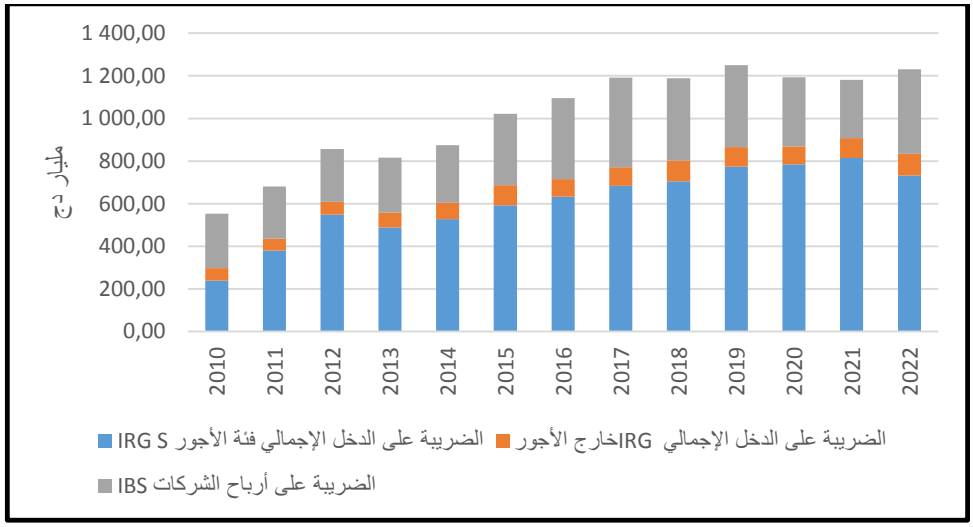

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-26).

الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور تمثل أكثر من نصف الإيرادات المحصلة من الضرائب المباشرة، قرابة 60 % من مجمل الإيرادات الجبائية من الضرائب المباشرة، بعدما كانت مساوية لنسبة الإيرادات الجبائية من الضريبة على أرباح الشركات سنة 2008.

الوعاء الجبائي الأكثر مردودية للحصيلة الجبائية هو وعاء الأجور، كما يعتبر من أسهل وأضمن الضرائب تحصيلا كونها تقتطع من المصدر

عكس الضريبة على الدخل الإجمالي IRG خارج فئة الأجور التي تلم تتجاوز في السنوات الأخيرة 9 % من الضرائب المباشرة المحصلة، وهذا يرجع إلى أن هذا الوعاء الجبائي يتعرض للتآكل نتيجة الممارسات الاحتيالية، وذلك لكون التصريحات الجبائية غير مساوية للإيرادات الحقيقية التي يحققها العديد من المصرحين بهذه الضريبة، ولكون فرض الرقابة على هذا الوعاء الجبائي الكبير يعتبر صعبا للغاية أمام العدد الكبير لهذه الفئة، وأيضا لغياب الوعي الجبائي للكثير من المكلفين بالضريبة، خاصة في مجال الفوترة لمختلف أعمالهم وأنشطتهم التي يقومون بها، وذلك من أجل التهرب من دفع الضرائب.

الضغط الجبائي المطبع على فئة الأجور كبير للغاية مقارنة بوعاء الضريبة الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي خارج الأجور، وبهذا لا تكون الضريبة عادلة بين من يقتص من أجره الضريبة بشكل سهل التحصيل ومنخفض التكلفة، وبين من يمكنه التصريح بالإيرادات التي يريد إظهارها مقابل إخفاء الباقي عن الإدارة الجبائية، خاصة مع كثرة عددهم ونقص فعالية الرقابة الجبائية.

يمثل الجدول رقم (3-27) تطور الإيرادات الجبائية (الرسوم على رقم الأعمال) في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

الجدول رقم (3–27): تطور الإيرادات الجبائية (الرسوم على رقم الأعمال) في الجزائر 2010–2022:

مليار دج

المنتجات الجبائية / السنة	الرسوم على رقم الأعمال	TVA الداخلية	نسبة TVA الداخلية من الرسوم على رقم الأعمال	TVA الاستيراد	نسبة TVA الاستيراد من الرسوم على رقم الأعمال	مجموع TVA	نسبة TVA من الرسوم على رقم الأعمال
2010	493,93	190,88	38,65	252,09	51,04	452,06	91,52
2011	557,68	205,18	36,79	293,80	52,68	505,74	90,69
2012	651,66	213,22	32,72	375,43	57,61	590,65	90,64
2013	736,34	234,11	31,79	439,16	59,64	673,34	91,44
2014	765,38	263,26	34,40	441,76	57,72	705,02	92,11
2015	828,17	270,78	32,70	484,79	58,54	755,57	91,23
2016	891,51	278,62	31,25	484,66	54,36	763,28	85,62
2017	991,59	305,64	30,82	505,60	50,99	811,24	81,81
2018	1 092,93	335,68	30,71	510,10	46,67	845,78	77,39
2019	1 129,44	333,95	29,57	522,71	46,28	856,66	75,85
2020	1 061,33	317,16	29,88	464,12	43,73	781,28	73,61
2021	1 150,19	338,41	29,42	477,14	41,48	815,55	70,91
2022	1 297,51	387,02	29,83	535,47	41,27	922,49	71,10

المصدر: من إعداد الطالب من خلال معطيات المديرية العامة للضرائب DGI

يمثل الشكل (3-44) تمثيل بياني بالأعمدة مقارن لقيمة الرسم على القيمة المضافة للاستيراد والرسم على القيمة المضافة الداخلي خلال الفترة 2010-2022.

الشكل رقم (3–44): تمثيل بالأعمدة مقارن لقيمة الرسم TVA للاستيراد والرسم TVA الداخلية 2010 – 2022:

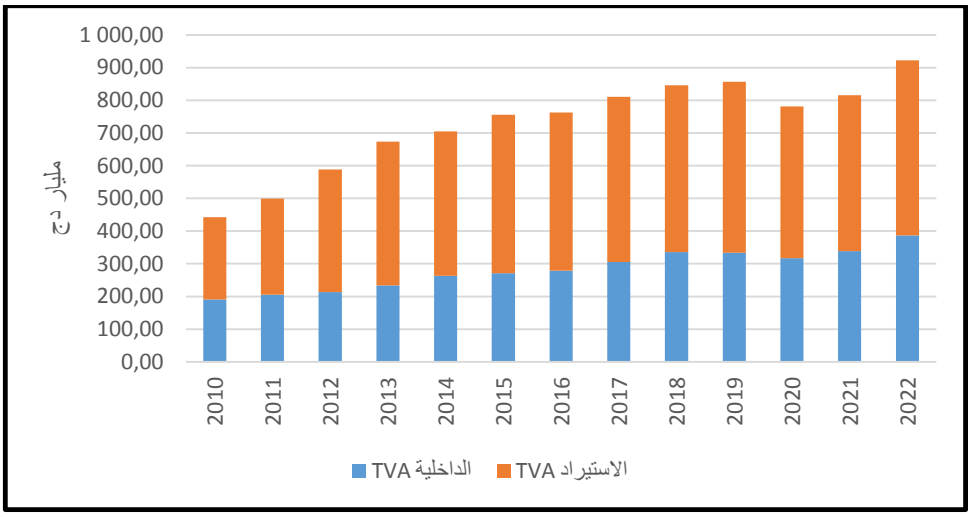

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-27).

تناقصت نسبة الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالاستيراد مقارنة بالرسم TVA على المعاملات الداخلية، حيث كانت في سنة 2012 تشكل 64 % من إجمالي حصيلة الرسم على القيمة المضافة، لتصبح سنة 2022 فقط 57 %، ويفسر هذا الانخفاض بتجميد استيراد العديد من المنتجات من أجل دعم المنتوج المحلي، وتشجيع النمو الاقتصادي من خلال دمج الأنشطة التي كانت ضمن الاقتصاد الموازي إلى القطاع الرسمي، وزيادة مردود الاقتصاد الوطني بدلا من الاعتماد على عائدات المحروقات.

يمثل الشكل رقم (3-45) تمثيل بياني لمختلف أشكال الرسم على القيمة المضافة المحصلة خلال الفترة 2010-2022.

الشكل رقم (3–45): تمثيل بياني لمختلف أشكال الرسم TVA المحصلة 2010 – 2022:

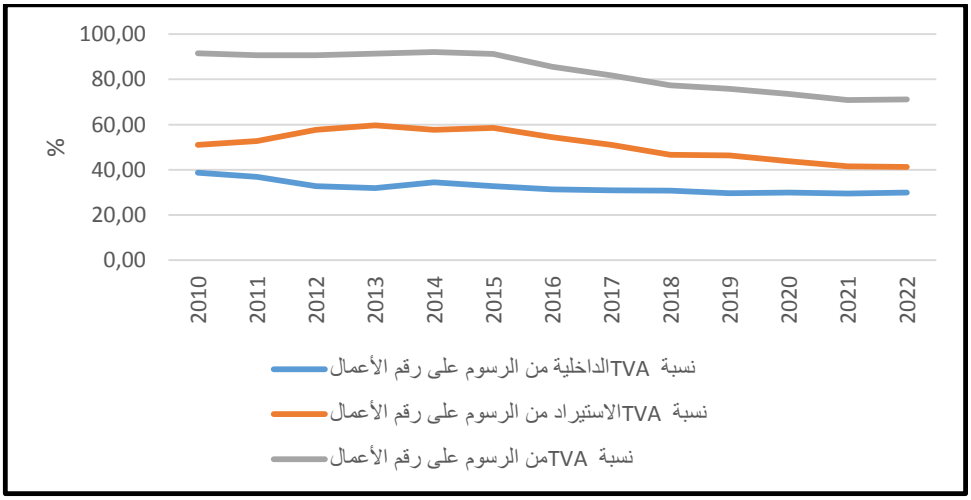

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-27).

تناقص نسبة الحصيلة الجبائية من الرسم على القيمة المضافة TVA من مجموع الرسم على رقم الأعمال في السنوات الأخيرة، خاصة بعد سنة 2015، حيث تناقصت بنسبة 22 % مقارنة بسنة

2015. وهذا ما يؤكد زيادة التهرب من التصريح بالرسم على القيمة المضافة للمبيعات، من أجل التهرب من تسديدها.

أما بمقارنة TVA الاستيراد مع TVA الداخلية نجد أن TVAالداخلية أقل بكثير من تلك الخاصة بالاستيراد، وذلك يرجع إلى أن عمليات الاستيراد دائما ما تخضع للرقابة الجمركية والجبائية على حد سواء، وتخضع أيضا لعمليات فوترة خاضعة لرقابة العديد من الهيئات، خاصة الجمارك، فهذا المجال من المعاملات تكون فيه نسبة التهرب قليلة نسبيا مقارنة بالرسم TVA الداخلي، إلا في حالة التلاعب في مبالغ الفواتير، أما التصريح فالمستوردين مجبرون على تقديم فواتيرهم من أجل دخول سلعهم المستوردة.

وبهذا نجد أن نسبة كبيرة من الرسم على القيمة المضافة الداخلية لا يتم التصريح به، لأن أغلب المعاملات إما يتم إخفاؤها من أجل التهرب من تسديد الرسم للإدارة الجبائية، أو أن نسبة كبيرة من المعاملات التجارية والبيع تتم مع متعاملي الاقتصاد الموازي.

من هنا إضافة إلى الاهتمام بتوسيع الوعاء الجبائي يجب حماية الوعاء الجبائي الحالي أولا من الممارسات الاحتيالية التي تضر بالحصيلة الجبائية على المدى الطويل.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التوجه إلى النشاط في الاقتصاد الموازي في الجزائر

من أجل دراسة الاقتصاد الموازي في الجزائر، يمكن لنا دراسة وتحليل المعطيات المتاحة والتي تعتبر كمؤشرات تدل على التوجه إلى الاقتصاد الموازي، لذلك سنركز في ذلك على الوضعية المالية والنقدية، وعلى توجه الافراد للنشاط في الاقتصاد الموازي، وأيضا على تحليل ظاهرتي التهرب والغش الجبائي في الجزائر.

المطلب الأول: انعكاسات الوضعية المالية والنقدية على ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر

يمكن للوضعية المالية والنقدية أن توضح التوجه العام للأموال والنقود من خلال المعاملات الاقتصادية والتجارية في الجزائر، وذلك ما سنحاول لتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تطور معاملات الدفع النقدي في الجزائر

تعتبر المعاملات التي تعتمد على الدفع النقدي من أكبر المؤشرات التي تدل على محاولة تفادي القنوات الرسمية والاقتصاد الرسمي، لذلك سنتطرق إلى تداول النقد في السوق الجزائرية.

يمثل الجدول رقم (3-28) تطور الأوراق والقطع النقدية المتداولة في الجزائر خلال الفترة 1992-2022.

الجدول رقم (3–28): الأوراق والقطع النقدية المتداولة في الجزائر 1992–2022

السنة	12-1992	12-1993	12-1994	12-1995	12-1996	12-1997	12-1998	12-1999
الأوراق والقطع النقدية المتداولة (مليار دج)	185,41	212,03	224,34	252,32	293,51	341,68	396,42	444,88
السنة	12-2000	12-2001	12-2002	12-2003	12-2004	12-2005	12-2006	12-2007
الأوراق والقطع النقدية المتداولة (مليار دج)	491,50	584,47	673,71	787,66	882,46	930,26	1 092,10	1 301,32
السنة	12-2008	12-2009	12-2010	12-2011	12-2012	12-2013	12-2014	12-2015
الأوراق والقطع النقدية المتداولة (مليار دج)	1 561,73	1 849,91	2 132,19	2 610,47	2 997,20	3 247,65	3 734,64	4 183,78
السنة	12-2016	12-2017	12-2018	12-2019	12-2020	12-2021	11-2022	_
الأوراق والقطع النقدية المتداولة (مليار دج)	4 566,89	4 781,72	4 986,80	5 508,92	6 195,67	6 768,86	7 506,77	_

المصدر: وضعية بنك الجزائر، الموقع الرسمي لبنك الجزائر Situation de la Banque d'Algérie

يمثل الشكل رقم (3–46) تمثيل بياني لقيمة الأوراق النقدية المتداولة في الجزائر خلال الفترة 1992–2022.

الشكل رقم (3–46): قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة في الجزائر 1992 – 2022:

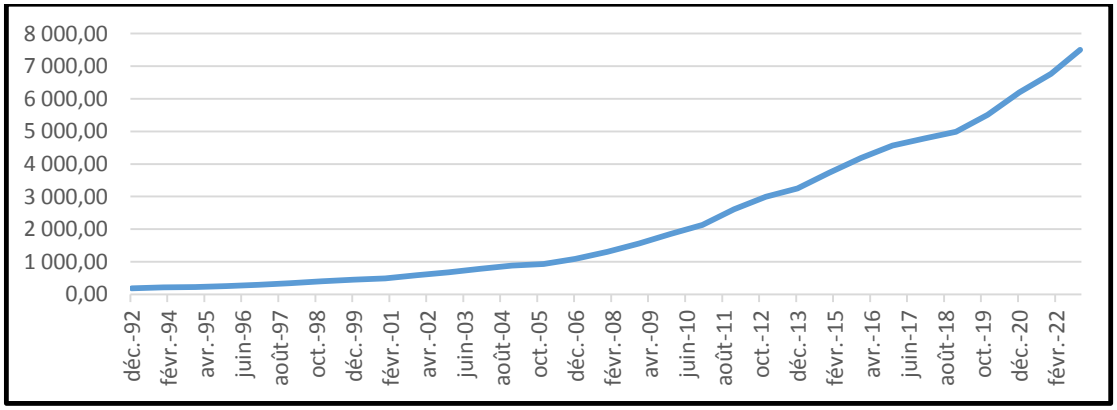

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-28).

من خلال متابعة تطور الكتلة النقدية المتداولة في الجزائر، نلاحظ التزايد المستمر للسيولة المتداولة، وذلك يرجع إلى التعامل الكبير بالسيولة مقابل التعامل بالوسائل المتطورة للدفع مثل الصكوك والتحويلات البنكية، ويرجع الأمر أيضا إلى أن الخدمات المالية غير متاحة للجميع بسبب تمركز الوكالات المصرفية في المناطق الحظرية على حساب المناطق البعيدة على المدينة وبهذا يصبح التنقل من أجل إتمام التعاملات المالية.

كذلك التوجه إلى استخدام السيولة النقدية، يرجع إلى بعض الممارسات الاحتيالية التي يلجأ إليها المتعاملين الاقتصاديين، من أجل التهرب من الرقابة الجبائية، ومن أجل التهرب من التصريح بكامل المعاملات التجارية في التصريحات الجبائية المختلفة.

يسبب نقص الوعي ونقص الالتزام بالقواعد الجبائية تزايد التوجه إلى استخدام السيولة، كمنفذ للتهرب من النظام الجبائي، وبهذا يمكن القول أنه كلما زاد التعامل بالسيولة النقدية زاد احتمال التعامل مع أنشطة الاقتصاد الموازي، لأن معظم الناشطين في الاقتصاد الموازي لا يقبلون قبض أتعابهم أو مقابل مبيعاتهم عن طريق الصكوك البنكية، وإنما يفضلون التعامل بالسيولة النقدية مباشرة. وكذلك المتعاملين الاقتصاديين في القطاع الرسمي قد يلجؤون إلى شراء بعض المنتجات نصف المصنعة من طرف مؤسسات غير رسمية بسبب تنافسية أسعارها مقابل ما تعرضه المؤسسات الرسمية في نفس المجال، وبهذا يضطر بعظهم إلى التلاعب بالفواتير وتسديد ثمن المشتريات عن طريق الدفع النقدي.

يمثل الجدول رقم (3-29) نسبة تغير قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة كل خمس سنوات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

الجدول رقم (3–29): نسبة تغير قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة كل خمس (05) سنوات في الجزائر 2000 – 2022:

الفترات	1997--2000	2002--2007	2007--2012	2012--2017	2017--2022
نسبة التغير كل 05 سنوات %	97,18	93,16	130,32	59,54	56,99

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على احصائيات بنك الجزائر

الشكل رقم (3–47): تمثيل بياني لنسبة تغير قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة كل خمس (05) سنوات في الجزائر 2000 – 2022:

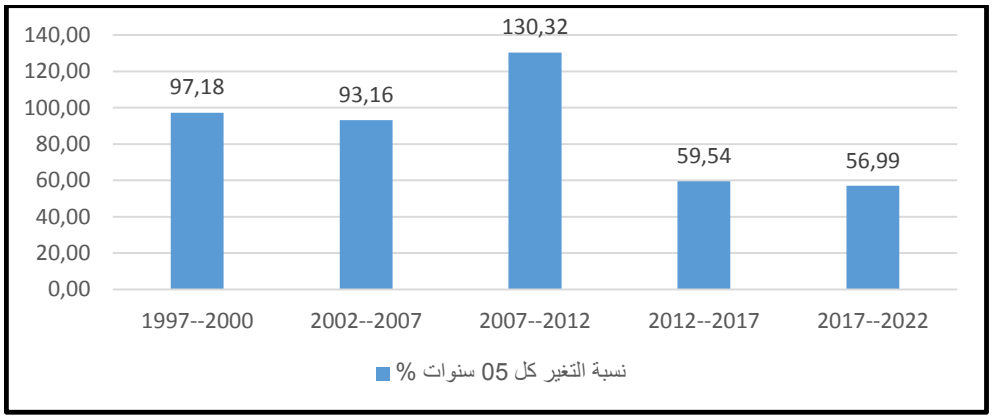

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-29).

رغم التزايد الكبير لقيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة في السنوات الأخيرة إلا أن نسبة الزيادة تناقصت في الفترة 2012 – 2022، خلافا لما شهدته الفترة السابقة 2000 – 2012، وذلك يرجع إلى تطور النظام المصرفي وتطور مؤسسة بريد الجزائر، ودخول المقاصة الالكترونية حيز الخدمة والتي ساهمت في تسريع التحويلات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية بصورة أسرع. كل هذا يجعل من

التعامل بالوسائل الحديثة للدفع سهلا ومفضلا من طرف التعاملين الاقتصاديين الأمر الذي أنقص نوعا ما من وتيرة تزايد قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة.

إلا أن النسبة في زيادة قيمتها لا تزال مرتفعة، بسبب نقص التنظيمات والتشريعات التي تحكم التعاملات المالية وعمليات الدفع النقدي، وكذلك التلاعب بالفواتير وعدم التصريح بالمبيعات الحقيقية هو ما يجعل عملة التعامل بالنقود مفضلة بالنسبة للمتعاملين الذين يمارسون سلوكيات احتيالية من أجل التهرب من الرقابة الجبائية. أو كمثال عن ذلك عمليات بيع وشراء العقارات المبنية والأراضي التي لا يقوم أصحابها بالتصريح الحقيقي لقينة المعاملة، ويكتفون بالتصريح بالحد الأدنى لقيمة المعاملة من أجل التهرب من الضريبة، وبهذا يقوم المشتري بإيداع 5/1 خمس ثمن الشراء في الخزينة العمومية على أساس المبلغ المصرح به فقط، أما الباقي فيتم تسديده نقدا بعيدا عن رقابة الإدارة الجبائية.

كما كان من المكمن فرض تنظيمات وتشريعات خاصة ببعض المعاملات النقدية مثل بيع وشراء السيارات، واشتراط إتمام عملية البيع بإثبات عملية البيع عن طريق صك أو تحويل بنكي من أجل إتمام الإجراءات الإدارية للبيع، والأمثلة كثيرة عن المجالات التي تركتها الدولة دون تنظيم أو قيود في مجال التسديد النقدي.

يمكن التحكم في إيرادات الاقتصاد الموازي عن طريق التحكم في القطاع المالي، وفي تكوين وعي لدى المتعاملين عن طريق إلزامهم بالقوانين والتنظيمات التي تضيق المجال أمام تحويل الأموال لفائدة أنشطة الاقتصاد الموازي، مما يحتم على هذه الأخيرة أن تندمج بشكل إجباري في القطاع الرسمي، وبالتالي الخروج من الاقتصاد الموازي والاندماج ضمن الاقتصاد الرسمي، والمساهمة في تحمل العبئ الجبائي مع الوعاء الحالي الذي يعاني من ثقل العبئ الجبائي بشكل كبير. فكل الإجراءات في المجال المالي تساهم بشكل كبير في زيادة الوعاء الجبائي بشكل تدريجي وأيضا استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي وادماجها في الاقتصاد الرسمي.

يمثل الجدول رقم (3-30) نسبة تغير قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة بالنسبة للسنة المرجعية 2010.

الجدول رقم (3–30): نسبة تغير قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة بالنسبة للسنة المرجعية 2010

السنة	déc-11	déc-12	déc-13	déc-14
الأوراق والقطع النقدية المتداولة مليار دج	2 610,47	2 997,20	3 247,65	3 734,64
نسبة التغير بالنسبة للسنة المرجعية 2010	22,43	40,57	52,32	75,15
السنة	déc-15	déc-16	déc-17	déc-18
الأوراق والقطع النقدية المتداولة مليار دج	4 183,78	4 566,89	4 781,72	4 986,80

نسبة التغير بالنسبة للسنة المرجعية 2010	96,22	114,19	124,26	133,88
السنة	déc-19	déc-20	déc-21	nov-22
الأوراق والقطع النقدية المتداولة مليار دج	5 508,92	6 195,67	6 768,86	7 506,77
نسبة التغير بالنسبة للسنة المرجعية 2010	158,37	190,58	217,46	252,07

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على الوضعية المالية لبنك الجزائر 1992-2022

يمثل الشكل رقم (3-48) تمثيل بياني لتغير قيمة الأوراق المتداولة بالنسبة للسنة المرجعية2010.

الشكل رقم (3-48): تمثيل بياني لتغير قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة بالنسبة للسنة المرجعية 2010:

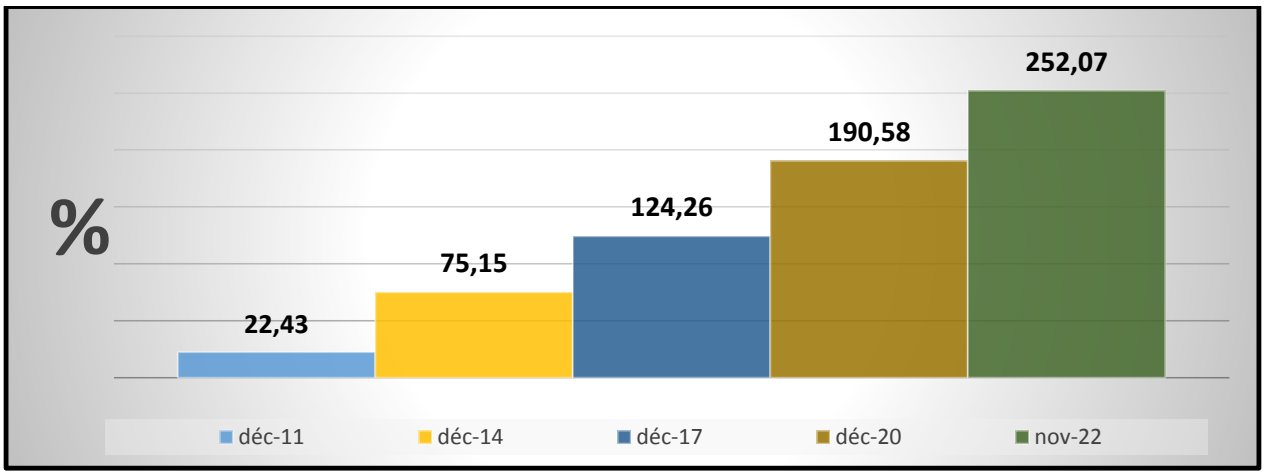

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-30).

يمثل الجدول رقم (3-31) مقارنة نسبة التضخم بنسبة نمو قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2004-2022.

الجدول رقم (3-31): مقارنة نسبة التضخم بنسبة نمو قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة في الجزائر 2004 – 2022:

السنة	ديسمبر 2004	ديسمبر 2005	ديسمبر 2006	ديسمبر 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010	ديسمبر 2011	ديسمبر 2012	ديسمبر 2013
نسبة التضخم (المرجع 2001)	3,97%	1,38%	2,31%	3,68%	4,86%	5,74%	3,91%	4,52%	8,89%	3,26%
الأوراق والقطع النقدية المتداولة مليار دج	882,46	930,26	1 092,10	1 301,32	1 561,73	1 849,91	2 132,19	2 610,47	2 997,20	3 247,65
نسبة تغير قيمة الأوراق والقطع النقدية	12,04	5,42	17,40	19,16	20,01	18,45	15,26	22,43	14,81	8,36
السنة	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	

نسبة التضخم (المرجع 2001)	2,92%	4,78%	6,40%	5,59%	4,27%	1,95%	2,41%	7,23%	9,27%
الأوراق والقطع النقدية المتداولة مليار دج	3 734,64	4 183,78	4 566,89	4 781,72	4 986,80	5 508,92	6 195,67	6 768,86	7 506,77
نسبة تغير قيمة الأوراق والقطع النقدية (بالنسبة لسنة 2001)	15,00	12,03	9,16	4,70	4,29	10,47	12,47	9,25	10,90

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وضعية بنك الجزائر 1992-2022 ونسب التضخم على أساس سنة 2001 من الموقع الرسمي لبنك الجزائر

يمثل الشكل رقم (3-49) تمثيل بياني لتطور نسبة التضخم مقارنة بنسبة نمو الأوراق النقدية المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2004-2022.

الشكل رقم (3-49): تمثيل بياني لتطور نسبة التضخم مقارنة بنسبة نمو الأوراق والقطع النقدية المتداولة في الجزائر 2004 – 2022:

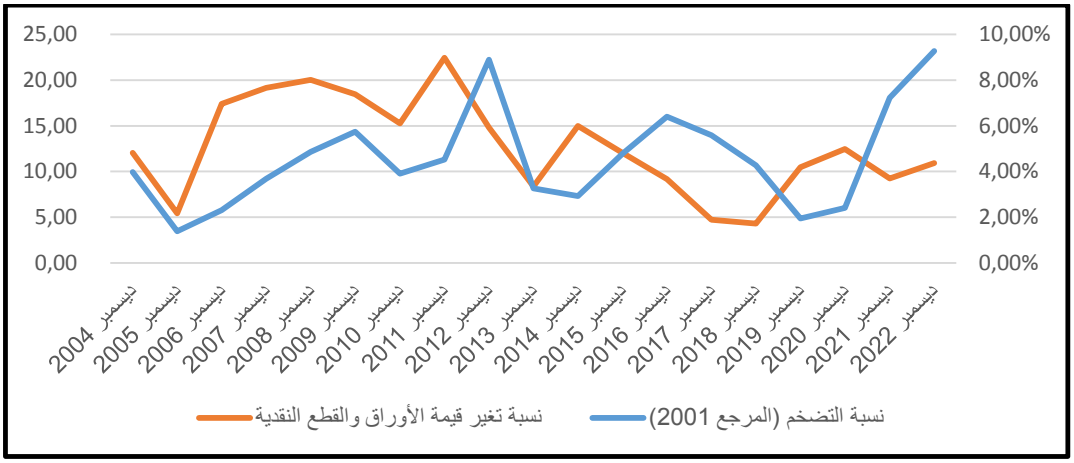

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-31).

يمثل الجدول رقم (3-32) تطور عدد المعاملات بالصكوك البنكية (غرفة المقاصة) في الجزائر خلال الفترة 2009-2021.

الجدول رقم (3-32): عدد المعاملات بالصكوك البنكية (غرفة المقاصة) في الجزائر

مليون صك

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصكوك المستعملة للتسديد	7,023	7,252	7,667	8,034	8,21	8,49	8,748	8,5	8,3	8,272	8,18	7,144	7,642

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر

الفرع الثاني: مساهمة تطور الخدمات المالية في إدماج إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر

تساهم المؤسسات المالية من خلال خدماتها المتاحة، وجاذبية خدماتها أيضا، في استقطاب الأفراد والمؤسسات، أموالهم ومدخراتهم، نحو التعامل في الاقتصاد الرسمي، لذلك سنركز على التوجه إلى الاستفادة من خدمات المؤسسات المالية في الجزائر وتوجه المتعاملين نحو الاستفادة منها.

يمثل الجدول رقم (3-33) تطور عدد الحسابات الجارية المفتوحة لدى بريد الجزائر خلال الفترة 2010-2017.

الجدول رقم (3-33): تطور عدد الحسابات الجارية المفتوحة لدى بريد الجزائر 2010 – 2017:

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الحسابات المفتوحة CCP	1236456	1519421	1375100	1098920	1090528	1137820	1010329	1013098
تغيرات نسبة نمو فتح الحسابات البريدية		22,89	-9,50	-20,08	-0,76	4,34	-11,20	0,27

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر 2010-2017

يمثل الشكل (3-50) تمثيل بياني لتطور نسبة نمو عدد الحسابات الجارية المفتوحة لدى بريد الجزائر خلال الفترة 2011-2017.

الشكل رقم (3–50): تمثيل بياني لتطور نسبة نمو عدد الحسابات الجارية المفتوحة لدى بريد الجزائر 2011 – 2017:

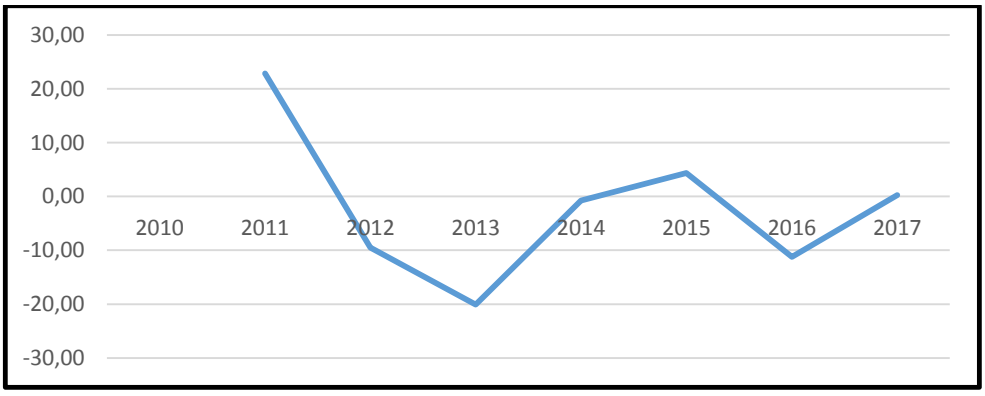

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-33).

تعتبر الحسابات البريدية أيضا مؤشرا على توجه الفرد الجزائري إلى المعاملات المالية الحديثة، فنقص الاعتماد على الحسابات الجارية يعطي صورة على أن الفرد الجزائري يعتمد كثيرا على النقود في معاملاته التجارية والمالية، خاصة وأن مؤسسة بريد الجزائر في السنوات الأخيرة انتهجت سياسة التبليغ عن الحسابات التي تنشط بشكل كبير، حيث تقدم بلاغاتها إلى الإدارة الجبائية من أجل التحقيق في المعاملات المالية في الحساب الجاري، وتطبيق عقوبات وغرامات مالية، بالإضافة إلى فرض ضرائب بشكل جزافي على المتعاملين. وبالتالي هذا الأمر الذي يتهرب منه الكثيرون خاصة الذين يريدون الاستمرار في ممارسة أنشطتهم خارج الأطر النظامية، وخارج مجال رقابة الإدارة الجبائية.

إن عزوف الفرد الجزائري عن فتح حساب جاري، والتعامل بالطرق الحديثة لتداول النقود، يعطي صورة واضحة لدرجة الوعي الجبائي عند الفرد الجزائري، وكذلك يعطي صورة عن مدى توجه الفرد الجزائري إلى إخفاء ايراداته عن الإدارة الجبائية، تهربا من الضريبة أو في بعض الأحيان تهربا من الضغط الجبائي الذي يشهده النظام الجبائي الجزائري.

ويمثل الجدول رقم (3-34) تطور عدد الموزعات الآلية للنقود DAB في الجزائر خلال الفترة 2009-2021.

الجدول رقم (3–34): الموزعات الآلية للنقود DAB في الجزائر 2009–2021:

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الموزعات الآلية للنقود DAB في الوكالات البنكية	742	868	996	1 050	1 155	1 227	1 286	1 341	1 387	1 421	1 477	1 493	_
نسبة الموزعات الآلية في البنوك	_	_	62	63	62	58	54	54	52	50	51	51	_
عدد الموزعات الآلية للنقود DAB في المؤسسات البريدية	_	_	606	606	694	897	1 079	1 122	1 271	1 393	1 404	1 407	1 409

نسبة الموزعات الآلية في البريد	_	_	38	37	38	42	46	46	48	50	49	49	_
المجموع	_	_	1 602	1 656	1 849	2 124	2 365	2 463	2 658	2 814	2 881	2 900	_

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على احصائيات مختلفة من الموقع الرسمي لبنك الجزائر

/https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab

/https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab

يمثل الشكل رقم (3-51) تمثيل بالأعمدة لمقارنة نسبة الموزعات الآلية في البريد والبنوك في الجزائر خلال الفترة 2011-2020.

الشكل رقم (3–51): تمثيل بالأعمدة مقارنة نسبة الموزعات الآلية في البريد والبنوك في الجزائر 2011 – 2020:

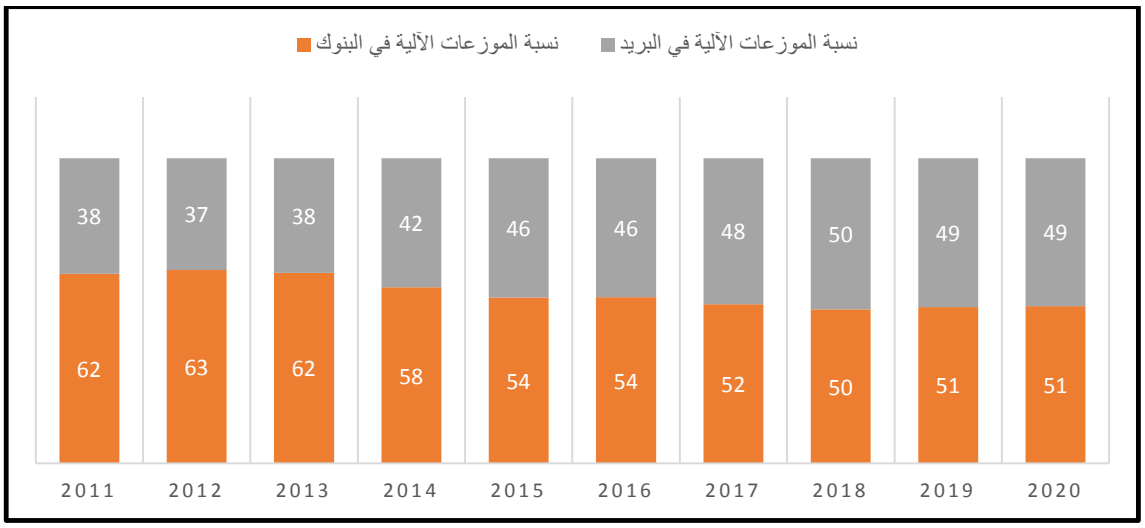

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-34).

تسعى المؤسسات المالية في الجزائروعلى رأسها البنوك التجارية ومؤسسة بريد الجزائر، إلى تقديم خدمات مالية مواكبة للتطور التكنولوجي لزبائنها، من أجل محاولة الحفاظ على وعاء زبائنها، وتفادي توجههم إلى الخدمات المالية التي يقدمها المنافس. وتعتبر الموزعات الآلية من بين أهم هذه الخدمات، حيث تلقى إقبالا واسعا من طرف الزبائن، نظرا لسهولة الوصول إلى خدماتها المالية وفي وقت قياسي دون اللجوء إلى التعامل مع موظفي الشبابيك والانتظار في الطوابير، ناهيك عن الخدمات المالية الأخرى التي تقدمها هذه الموزعات، مثل تحويل الأموال عبر الحسابات، وطلب كشف الرصيد وغيرها.

تساهم الخدمات المالية المتطورة في تسهيل التعاملات المالية وتفادي نفور الأفراد والمؤسسات من إيداع أموالهم في البنوك، وبالتالي الحفاظ على وفرة السيولة المالية وتفادي خروج السيولة المالية كلها للسوق مثلما يحدث أحيانا في بعض الأزمات، بحيث عند عدم وفرة السيولة يتجه الكثيرون إلى إفراغ حساباتهم من الأموال تدريجيا خوفا من عدم تمكنهم من الحصول على أموالهم عند طلبها.

تساهم بعض الممارسات التي تحدث في بعض البنوك والمؤسسات المالية إلى نفور المتعاملين الاقتصاديين من إيداع أموالهم، وذلك لتعرضهم لبعض التعطيلات والممارسات البيروقراطية عندما يريدون استغلال أموالهم، سواء لتحويلها او عند سحبها، فيفضل الكثيرون منهم إيداع أموالهم في صناديقهم الخاصة في المنازل على إيداعها في البنوك. وبهذا ساهمت البيروقراطية الإدارية في البنوك والمؤسسات المالية إلى إخراج الأموال والسيولة من الدائرة الاقتصادية الوطنية، ووجهتها بطريقة غير مباشرة لتمويل أنشطة الاقتصاد الموازي. حيث يمكن القول أن المؤسسات المالية سلاح ذو حدين بالنسبة للاقتصاد الوطني، فقد تكون سلاحا ماليا حاميا للاقتصاد الوطني عن طريق فرض الرقابة على حركة الأموال وتزويد الجهات المعنية بمختلف المعلومات المالية والجبائية التي يتم استغلالها في التحقيقات المختلفة، وقد يكون سلاحا ضارا بالاقتصاد الوطني من خلال الممارسات التي تؤدي إلى عزوف المتعاملين الاقتصاديين للتعامل مع البنوك في مختلف معاملاتهم المالية، وبالتالي زيادة فرص تمويل الاقتصاد الموازي وحرمان النظام الجبائي من حجم كبير من الأوعية الجبائية السهلة التحصيل.

ويمثل الشكل رقم (3-52) تمثيل بالأعمدة لتطور عدد الموزعات الآلية في البنوك والبريد خلال الفترة 2009-2021.

الشكل رقم (3–52): تمثيل بالأعمدة لتطور عدد الموزعات الآلية في البنوك والبريد 2009 – 2021:

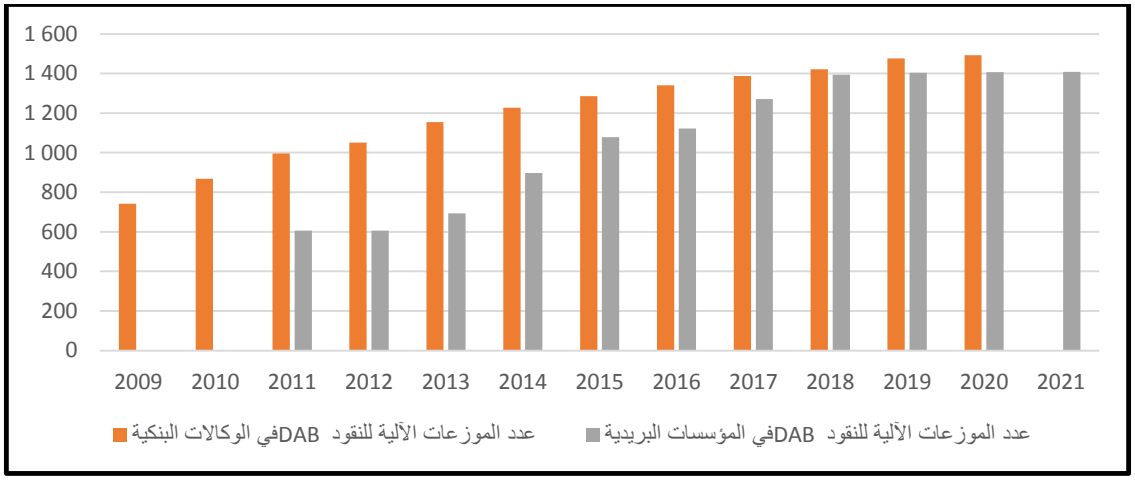

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-34).

يظهر من خلال تطور عدد الموزعات الآلية، أن عددها في المؤسسات البنكية رغم نقص عدد فروعها مقارنة بمؤسسة بريد الجزائر، يساوي تقريبا عددها في مؤسسة بريد الجزائر، ففي سنة 2020 مثلا كان هناك في الوكالة البنكية (1493 موزع / 1578 وكالة) أي 0.94 موزع آلي في الوكالة الواحدة، أما بالنسبة للمؤسسات البريدية فكان هناك في نفس السنة (1407 موزع / 3984 مركز بريد) أي 0.35 موزع للمركز الواحد. وبالتالي فعلى الرغم من قلة عدد الوكالات البنكية مقارنة بالمكاتب البريدية إلا أن هناك نقص كبير في الموزعات الآلية على مستوى مؤسسات البريد، خاصة في المناطق البعيدة عن المدينة.

هذا ما يبين أن تساوي عدد الموزعات الآلية بين مؤسسات البريد والوكالات البنكية لا يعني أن هذه الخدمة متاحة للجميع، فالبنوك مثلا تستقطب فئة معينة من الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين، كما أن مؤسسة البريد معروفة بأنها تشمل الفئة الواسعة من المواطنين وهم الموظفون والأجراء، إلا أن التغطية التي تقدمها البنوك في مجال الموزعات الآلية وعلى رغم قلة عددها، تغطي خدمتها معظم وكالاتها (0.94 أي بالتقريب موزع لكل وكالة بنكية)، ومقارنة مع مؤسسة بريد الجزائر التي بمكاتبها البريدية نجد أن لها نسبة تغطية قليلة مقارنة بكثرة عدد مكاتبها ومراكزها (0.35 أن قرابة 60% من مراكزها لا تحتوي على الموزعات الآلية).

يمثل الجدول رقم (3-53) تطور نسبة استعمال البطاقات البنكية مقارنة بمجموع العمليات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2009-2021.

الجدول رقم (3–35): تطور نسبة استعمال البطاقات البنكية مقارنة بمجموع العمليات البنكية 2009 – 2021

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة استعمال البطاقات البنكية/ مجموع العمليات البنكية	17,2	26,7	28,4	22,7	23,5	22	14,9	10,5	13,05	14,35	15,35	37,31	49,7

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تقارير بنك الجزائر

يمثل الشكل رقم (3–53) تمثيل بياني لتطور نسبة استعمال البطاقات البنكية مقارنة بمجموع العمليات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2009–2021.

الشكل رقم (3–53): تمثيل بياني لتطور نسبة استعمال البطاقات البنكية مقارنة بمجموع العمليات البنكية في الجزائر 2009 – 2021

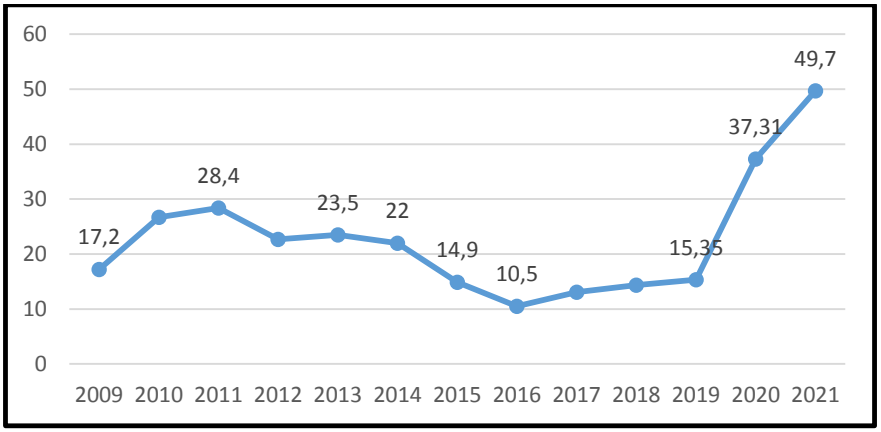

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-35)

يمثل الجدول رقم (3-36) تطور عدد البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2009-2021.

الجدول رقم (3-36): عدد البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر 2009 – 2021

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد البنوك العمومية	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
عدد البنوك الخاصة	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	13
عدد البنوك الإجمالي	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	19

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تقارير بنك الجزائر 2010-2022

ويمثل الجدول رقم (3-37) عدد الوكالات البنكية ومكاتب البريد في الجزائر خلال الفترة 2009-2021.

الجدول رقم (3-37): عدد الوكالات البنكية ومكاتب البريد في الجزائر 2009-2021

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مكاتب البريد	_	_	3 190	3 284	3 419	3 533	3 585	3 654	3 743	3 811	3 862	3 984	4 055
الوكالات البنكية	1 256	1 303	1 356	1 392	1 418	1 437	1 469	1 490	1 501	1 525	1 545	1 578	_

المصدر: من اعداد الطالب، بناءا على جمع مجموعة من الاحصائيات على الموقع الرسمي لبنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/

يمثل الشكل رقم (3-54) تمثيل بالأعمدة لعدد مكاتب البريد والوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2011-2023.

الشكل رقم (3-54): تمثيل بالأعمدة لعدد مكاتب البريد والوكالات البنكية في الجزائر 2011 – 2020:

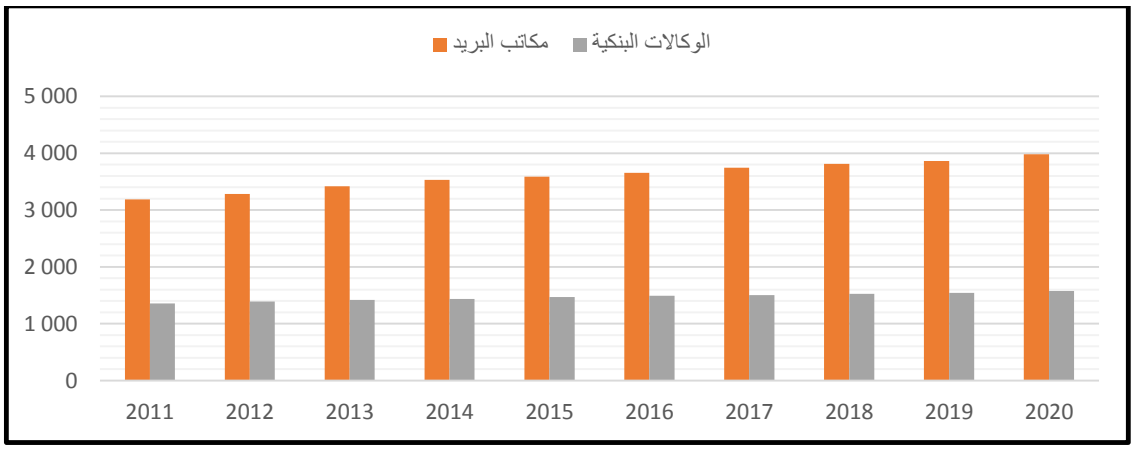

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-36، 3-37).

بمقارنة عدد الوكالات البنكية مقابل عدد مكاتب وفروع مؤسسة بريد الجزائر، نلاحظ أن تغطية الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسة البريد أكبر من التغطية التي تقدمها البنوك، وذلك يرجع أساسا إلى الركود التجاري والاقتصادي، ونقص القيمة المضافة التي يقدمها القطاع الخاص، وأيضا اتساع الفئة التي تتوجه لخدمات بريد الجزائر وهم الموظفون والأجراء بعددهم الكبيرة وتوزعهم عبر مختلف المناطق الحضرية وغير الحضرية وحتى الريفية.

السبب الثاني لذلك هو الصفة الاحتكارية لمؤسسة بريد الجزائر، حيث أن العديد من القطاعات تطلب اجباريا من موظفيها فتح حسابات بريدية وليست بنكية من أجل صب مرتباتهم وأجورهم. الأمر الذي يجعل مؤسسة بريد الجزائر أكثر تغطية بخدماتها المالية مقابل الوكالات البنكية التي تستهدف فئة ضيقة من المجتمع الجزائري وهم المدخرون وأصحاب المؤسسات الاقتصادية وبعض الأجراء الذين توجهوا للبنوك من أجل الحصول على قروض.

كما أن مؤسسة بريد الجزائر أصبحت تقدم الكثير من الخدمات المالية المتطورة، من خلال التطبيقات الذكية ومتابعة الحساب عن بعد، كما مكنت زبائنها من القدرة على تحويل الأموال وتسديد الفواتير من خلال تطبيقات الهاتف الذكي من أي مكان. الأمر الذي شجع الكثيرين على التحول للاستفادة من خدمات مؤسسة بريد الجزائر.

أما في مجال الاقتصاد الموازي، فإن مؤسسة بريد الجزائر تقدم خدمات مالية للإدارة الجبائية عن طريق التبليغ عن الحسابات المشبوهة التي تشهد تحويلات مالية متعددة في فترة معينة، تساعد من خلالها الإدارة الجبائية في عملية الرقابة الجبائية على الأنشطة المتهربة من الضريبة، وخاصة الأنشطة ضمن الاقتصاد الموازي، التي تلجأ إلى ترويج منتجاتها عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وتضطر إلى تحصيل ثمن البيع عن طريق الخدمات المالية التي يقدمها بريد الجزائر. وبهذا تتمكن مصالح الرقابة الجبائية من محاربة أنشطة الاقتصاد الموازي، وتضييق المجال أمام الناشطين فيه، ومنه اضطرارهم إلى إنشاء حسابات رسمية لمؤسساتهم والتقييد في السجل التجاري، والتوجه على الأقل للتصريح بمداخيلهم وايراداتهم عوض التعرض للعقوبات الجزافية التي حددها القانون الجبائي.

يمثل الجدول رقم (3-38) تطور عدد الحسابات البنكية النشطة على مستوى البنوك المعتمدة بالجزائر خلال الفترة 2009-2020.

الجدول رقم (3–38): عدد الحسابات البنكية النشطة على مستوى البنوك المعتمدة بالجزائر 2009–2020 (أشخاص طبيعيين، أشخاص معنويين)

السنوات	عدد الحسابات بالعملة الصعبة شخص معنوي (01)	عدد الحسابات بالعملة الصعبة شخص طبيعي (02)	مجموع عدد الحسابات بالعملة الصعبة (01)+(02)	عدد الحسابات المفتوحة بالعملة الوطنية شخص معنوي (03)	عدد الحسابات المفتوحة بالعملة الوطنية شخص طبيعي (04)	مجموع عدد الحسابات بالعملة الوطنية (03)+(04)	عدد حسابات الأشخاص المعنويين بالدينار والعملة الصعبة معا (01)+(03)	عدد حسابات الأشخاص الطبيعيين بالدينار والعملة الصعبة معا (02)+(04)	مجموع عدد الحسابات (1+2+3+4)
2009	61 446	4 008 560	4 070 006	992 831	7 573 648	8 566 479	1 054 277	11 582 208	12 636 485
2010	61 939	4 126 288	4 188 227	1 054 064	7 891 437	8 945 501	1 116 003	12 017 725	13 133 728
2011	69 682	3 801 920	3 871 602	785 517	8 038 266	8 823 783	855 199	11 840 186	12 695 385
2012	68 319	3 901 339	3 969 658	928 846	9 218 563	10 147 409	997 165	13 119 902	14 117 067
2013	73 023	4 057 006	4 130 029	995 614	9 568 610	10 564 224	1 068 637	13 625 616	14 694 253
2014	70 594	4 211 337	4 281 931	1 218 540	9 753 099	10 971 639	1 289 134	13 964 436	15 253 570
2015	64 733	4 377 225	4 441 958	1 288 379	10 057 628	11 346 007	1 353 112	14 434 853	15 787 965
2016	17 937	4 622 981	4 640 918	1 555 956	10 201 837	11 757 793	1 573 893	14 824 818	16 398 711
2017	83 382	4 252 218	4 335 600	1 313 153	9 601 593	10 914 746	1 396 535	13 853 811	15 250 346
2018	73 474	3 961 166	4 034 640	1 178 393	9 874 831	11 053 224	1 251 867	13 835 997	15 087 864
2019	63 073	4 219 261	4 282 334	1 295 074	9 991 646	11 286 720	1 358 147	14 210 907	15 569 054
2020	25 667	3 401 071	3 426 738	1 022 236	9 784 819	10 807 055	1 047 903	13 185 890	14 233 793
تناقص عدد الحسابات مقارنة بسنة 2017	-81,76	-20,21	-21,23	-23,87	1,88	-0,98	-27,04	-4,78	-6,66

المصدر: من إعداد الطالب، انطلاقا من إحصائيات بنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs/

يمثل الشكل رقم (3–53) تمثيل بياني لتطور عدد حسابات الأشخاص المعنويين بالدينار والعملة الصعبة معا خلال الفترة 2009–2020.

الشكل رقم (3–55): تمثيل بياني لتطور عدد حسابات الأشخاص المعنويين بالدينار والعملة الصعبة معا:

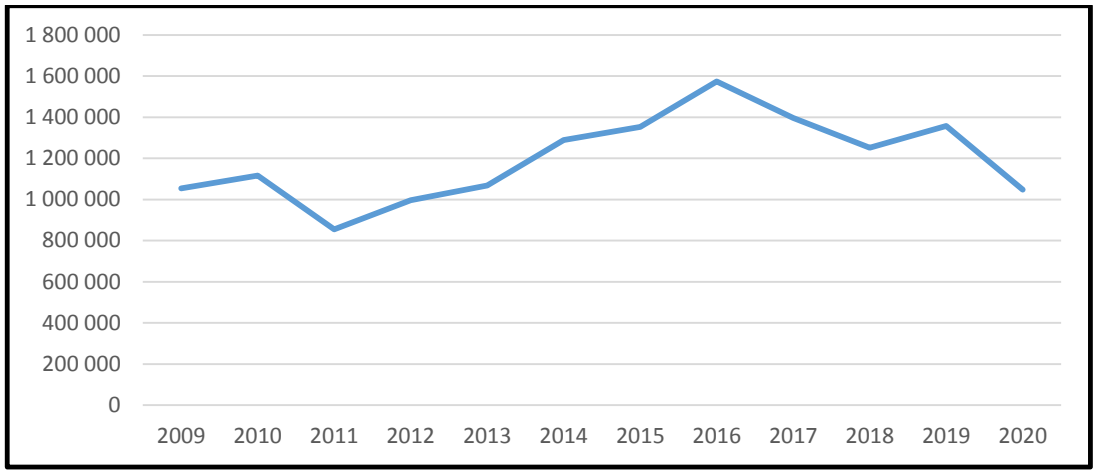

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-38).

يمثل الشكل (3–56) تمثيل بياني لتطور عدد حسابات الأشخاص الطبيعيين بالدينار والعملة الصعبة معا في الجزائر خلال الفترة 2009–2020.

الشكل رقم (3–56): تمثيل بياني لتطور عدد حسابات الأشخاص الطبيعيين بالدينار والعملة الصعبة معا:

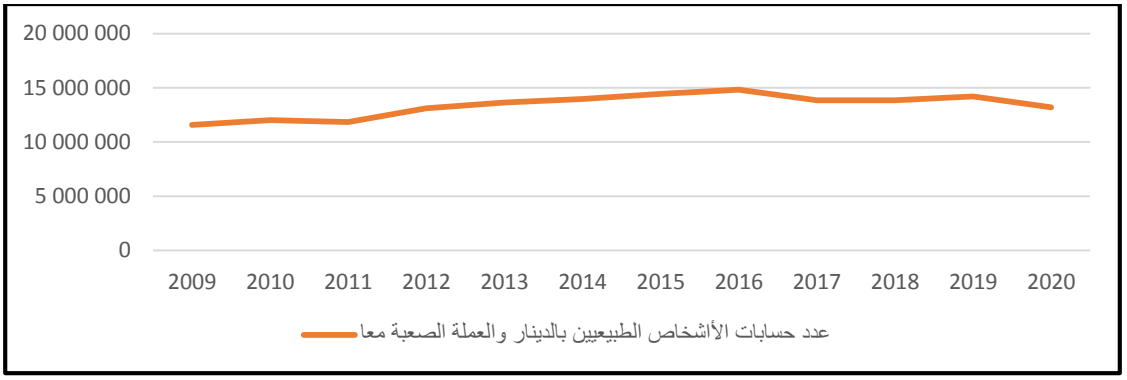

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-38).

نلاحظ تناقص عدد الحسابات النشطة لكل الفئات بداية من سنة 2017 وإلى غاية 2020. ويرجع ذلك في كثير من الحالات إلى محاولة إخفاء التعاملات المالية التي تساهم في تبيان أرقام الأعمال الحقيقية والأرباح المحققة في القطاع الرسمي.

كما يوضحه الشكل رقم (3-57):

الشكل رقم (3–57): تمثيل بالأعمدة لتغير عدد الحسابات النشطة للأشخاص المعنويين سنة 2020 مقارنة بسنة 2017:

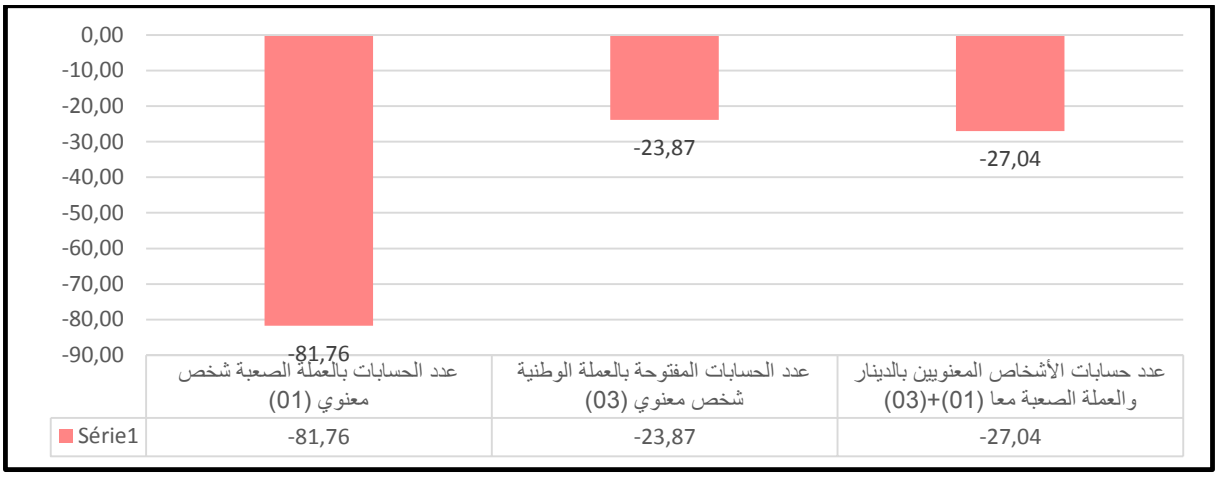

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-38).

يدل تناقص الحسابات النشطة للأشخاص المعنويين على تناقص الاعتماد على استخدام الحسابات البنكية في التعاملات الاقتصادية والتجارية للمؤسسات، كما يمكن أن يقودنا هذا التناقص إلى استنتاج أن المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين يتجهون أكثر إلى التعاملات النقدية، كما يمكن كذلك استخلاص أن الأشخاص المعنويين يتجهون أكثر إلى إخفاء تعاملاتهم الاقتصادية والتجارية، سواء على الإدارة الجبائية من أجل التهرب الجبائي، أو أن بعض الإيرادات لا تريد المؤسسات تبيانها لأنها من مصدر غير رسمي، كأن تكون مثلا إيرادات من مبيعات لأشخاص طبيعيين أو معنويين ينشطون في الاقتصاد الموازي.

وبالتالي قد يدل هذا التناقص أيضا على تزايد أنشطة الاقتصاد الموازي، حيث أن الحسابات التي توقفت عن النشاط في الفترة الأخيرة أي منذ 2017، تعبر عن تناقص كبير في المعاملات المالية للمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين، وهذا ما يبين عدم قدرة العديد من المؤسسات على الاستمرار في الاقتصاد الرسمي، وربما شطب مؤسساتهم من السجل التجاري، والتوجه إلى النشاط بالاقتصاد الموازي، حيث لا توجد رقابة ولا عراقيل إدارية ولا أعباء جبائية ولا اجتماعية، وهذا ما يفسره نقص الحسابات النشطة للأشخاص المعنويين في الفترة الأخيرة.

تقدم البنوك مؤخرا العديد من الخدمات المتطورة، إلا أن ذلك على ما يبدوا غير كاف من أجل تشجيع المؤسسات على الاستمرار في النشاط بالاقتصاد الموازي، وذلك يرجع إلى العبئ الجبائي المطبق على نسبة قليلة من المتعاملين الاقتصاديين، وكذلك ضعف المجهودات الرقابية سواء على مستوى الرقابة التجارية أو المالية أو الرقابة الجبائية. كما أن العراقيل والتنظيمات وتعقيد النظام الجبائي هو ما يجعل الأشخاص المعنوية تعزف عن الامتثال لهذا النظام، سواء بهدف التهرب من الالتزامات الجبائية أو من أجل الاستمرار في النشاط في لاقتصاد الموازي في ظل ضعف الأدوات الرقابية للدولة.

المطلب الثاني: تحليل التوجه للنشاط في الاقتصاد الموازي في الجزائر

يتواجه الدولة الجزائرية ظاهرة الاقتصاد الموازي من خلال التصدي للممارسات والمعاملات التي توجه المتعاملين نحو النشاط ضمن الاقتصاد الموازي، لذلك تركز مجهودات كبيرة على محاربة مختلف المعاملات والممارسات التي تسهل الولوج إلى الاقتصاد الموازي، وتساعد على التخفي من القنوات الرسمية والقانونية المعتمدة.

الفرع الأول: تطور القطاع الصناعي الرسمي مقابل توجه الأفراد إلى الاقتصاد الموازي

يعتبر القطاع الصناعي من المجالات المهمة التي تركز عليها الدولة، وتشجع المتعاملين الاقتصاديين من أجل الاستمرار في النشاط ضمن الاقتصاد الرسمي، لذلك يمكن الاعتماد على القطاع الصناعي وتطوره في تحديد توجه الأفراد والمتعاملين نحو الاقتصاد الموازي، من خلال مجموعة من العمليات المقارنة مع مؤشرات أخرى.

يمثل الجدول رقم (3-39) تطور إنتاج الكهرباء مقارنة بتطور القيمة المضافة للصناعة في الجزائر خلال الفترة 2003-2022.

الجدول رقم (3-39): تطور إنتاج الكهرباء مقارنة بتطور القيمة المضافة للصناعة في الجزائر 2003- 2022

السنة	إنتاج الكهرباء (ج,واط/س)	القيمة المضافة للصناعة %	السنة	إنتاج الكهرباء (ج,واط/س)	القيمة المضافة للصناعة %
2003	29572	49,98	2013	56483	43,9
2004	31250	51,5	2014	60947	41,94
2005		56,55	2015	64923	35,38
2006	35226	58,13	2016	66455	34,25
2007	37211	56,69	2017	71123	36,33
2008	40235	57,84	2018	71395	38,81
2009		46,95	2019		36,84
2010		49,97	2020		32,52
2011	49257	49,14	2021		38,94
2012	54456	47,36	2022		42,3

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مجموعة مناشير الديوان الوطني للإحصاء ONS.Dz و

Perspective Monde Outil pédagogique des grandes tendances mondiales, sur le site web https://perspective.usherbrooke.ca/ , consulté le 29/10/2023 à 22:38

يمثل الشكل رقم (3-58) تمثيل بياني لمقارنة انتاج الكهرباء مع القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2003-2018.

الشكل رقم (3-58): مقارنة تطور إنتاج الكهرباء مع القيمة المضافة لقطاع الصناعة 2003 – 2018

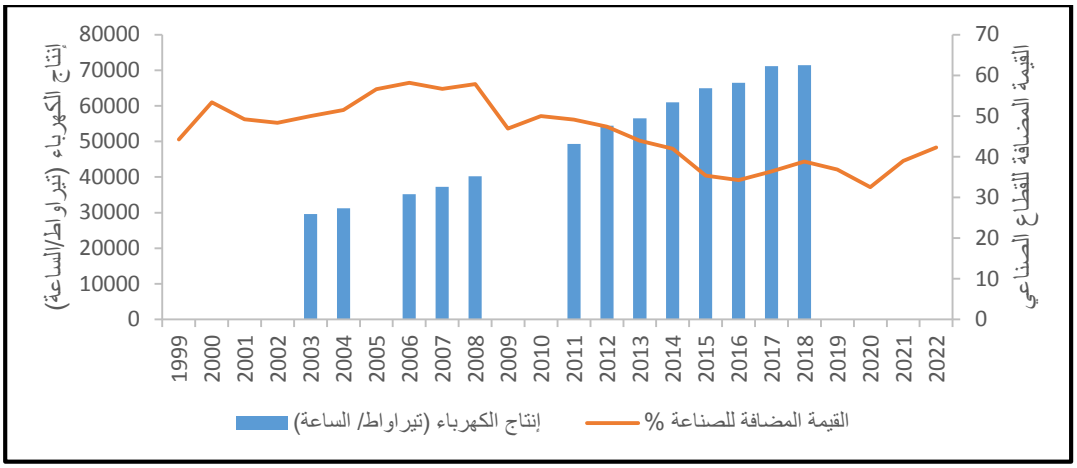

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم (3-39).

عند مقارنة إنتاج الكهرباء في الجزائر مع القيمة المضافة للقطاع الصناعي، نلاحظ أن العلاقة بينهم عكسية، حيث أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي في انخفاض مستمر في السنوات الأخيرة، عكس مستوى إنتاج الكهرباء المتزايد بوتيرة إيجابية كبيرة. وهذا ما يدل على أن العديد من الأنشطة الصناعية أو نسبة كبيرة منها تنشط خارج القطاع الرسمي، أي في الاقتصاد الموازي. وذلك ما توضحه جيدا المقارنة بين مستويات إنتاج الكهرباء مع تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر.

يمثل الجدول رقم (3-40) مقارنة لنسبة تطور الانتاج الكهربائي مع القيمة المضافة للقطاع الصناعي والناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2012-2018.

الجدول رقم (3-40): مقارنة نسبة تطور الإنتاج الكهربائي مع القيمة المضافة للقطاع الصناعي والناتج المحلي الخام في الجزائر 2012 – 2018:

السنة	انتاج الكهرباء (ج واط / الساعة)	نسبة تطور انتاج الكهرباء	القيمة المضافة للقطاع الصناعي	نسبة تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي	نسبة نمو PIB
2011	49257		49,14		
2012	54456	10,55	47,36	-3,62	3,4
2013	56483	3,72	43,9	-7,31	2,8
2014	60947	7,90	41,94	-4,46	3,8
2015	64923	6,52	35,38	-15,64	3,7
2016	66455	2,36	34,25	-3,19	3,2
2017	71123	7,02	36,33	6,07	1,3
2018	71395	0,38	38,81	6,83	1,2

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات وتقارير الديوان الوطني للإحصاء ONS

يمثل الشكل رقم (3-59) تمثيل بياني مقارن لمعدل نمو الناتج المحلي الخام بتطور الإنتاج الوطني للكهرباء والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2012-2018.

الشكل رقم (3-59): مقارنة معدل نمو الناتج المحلي الخام بتطور الإنتاج الوطني للكهرباء والقيمة المضافة للقطاع الصناعي:

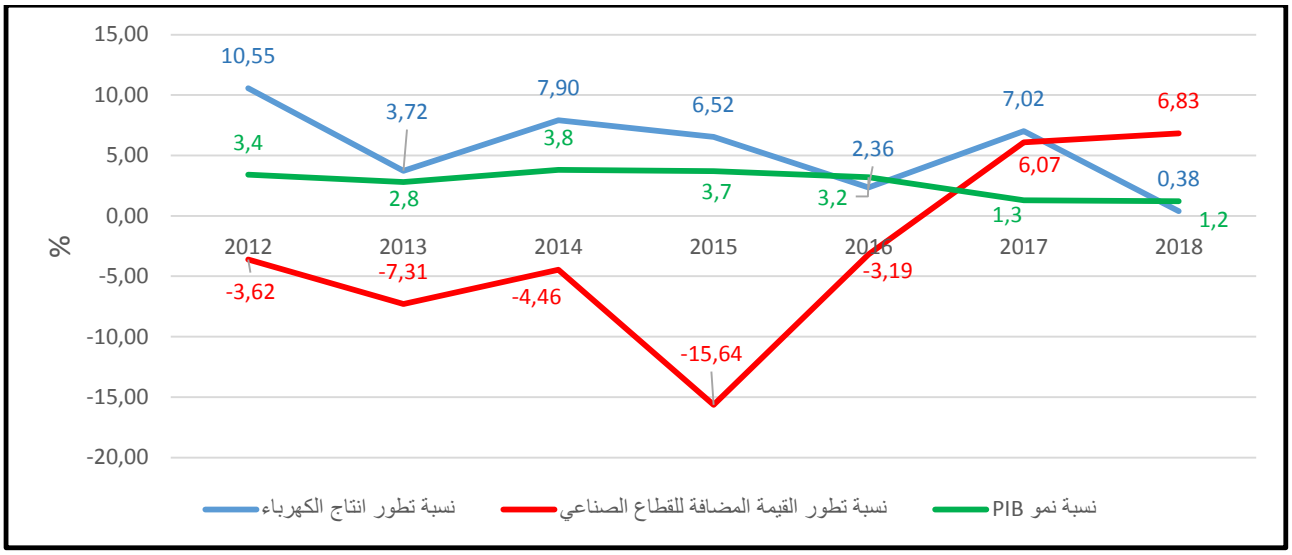

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-40).

توضح المقارنة بين نسبة تطور إنتاج الكهرباء مع نسبة نمو الناتج المحلي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي، أن العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة الكهربائية، لا يظهر مردودها الفعلي في الحسابات الوطنية للقيمة المضافة للقطاع الصناعي، وذلك بسبب أن الاقتصاد الموازي يستحوذ على العديد من الأنشطة الصناعية خاصة الصغيرة.

الفرع الثاني: قدرة استيعاب القطاع الرسمي لطلبات العمل

يمثل قطاع العمل والشغل، أهم المجالات التي يمكن دراستها من أجل متابعة توجه الأفراد والمتعاملين إلى الاقتصاد الموازي، خاصة وأن الاقتصاد الموازي يتميز بسهولة التوظيف وقلة الإجراءات مقارنة بالاقتصاد الرسمي، كما تلعب البطالة والتوظيف معا دورا هاما في توجيه الفرد للعمل في القطاع الموازي بحثا عن لقمة العيش.

يمثل الجدول رقم (3-41) تطور عدد عمال القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2012-2021.

الجدول رقم (3-41): تطور عدد عمال القطاع الصناعي في الجزائر 2012 – 2021:

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تطور عدد العمال في القطاع الصناعي	100479	103878	109522	109509	103108	108753	108660	110723	109053	108748
نسبة نمو عدد العمال في القطاع الصناعي		3,38	5,43	-0,01	-5,85	5,47	-0,09	1,90	-1,51	-0,28

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS.DZ Activité industrielle de 2012 à 2021, Collections statistiques N° 229/2023, Série E: Statistiques Economiques N° 116

يمثل الشكل رقم (3-60) تمثيل بياني لنسبة نمو عدد عمال القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2013-2021.

الشكل رقم (3-60): نسبة نمو عدد عمال القطاع الصناعي في الجزائر 2013 – 2021:

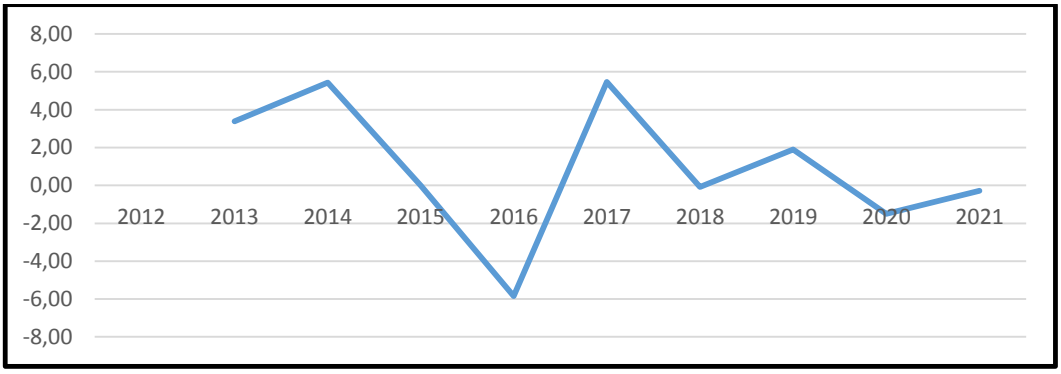

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-41).

نلاحظ أن تراجع نسبة نمو عدد العمال في القطاع الصناعي، بسبب تميز القطاع الخاص بعد ثبات الوظيفة، خاصة الوظائف بنظام التعاقد، حيث يتم التوظيف بشكل كبير في القطاع الصناعي بنظام التعاقد، لذلك نجد أن الظروف الاقتصادية هي التي تتحكم بإبقاء أو تسريح بعض العمال من المؤسسات في القطاع الصناعي. وهذا الأمر يؤكده تزايد عدد حالات الشطب من السجل التجاري، وكذلك عدد حالات غلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم استمرارية المؤسسات في النشاط، إما بسبب صعوبة الاستمرار والوضع الاقتصادي الذي يشهد ركودا في السنوات الأخيرة، أو لثقل الأنظمة الإدارية والجبائية والاجتماعية، وبالتالي التوجه إلى النشاط ضمن القطاع الموازي.

يمثل الشكل رقم (3-61) تمثيل بياني لتطور عدد العمال في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2012-2021.

الشكل رقم (3-61): تمثيل بياني لتطور عدد العمال في القطاع الصناعي في الجزائر 2012 – 2021:

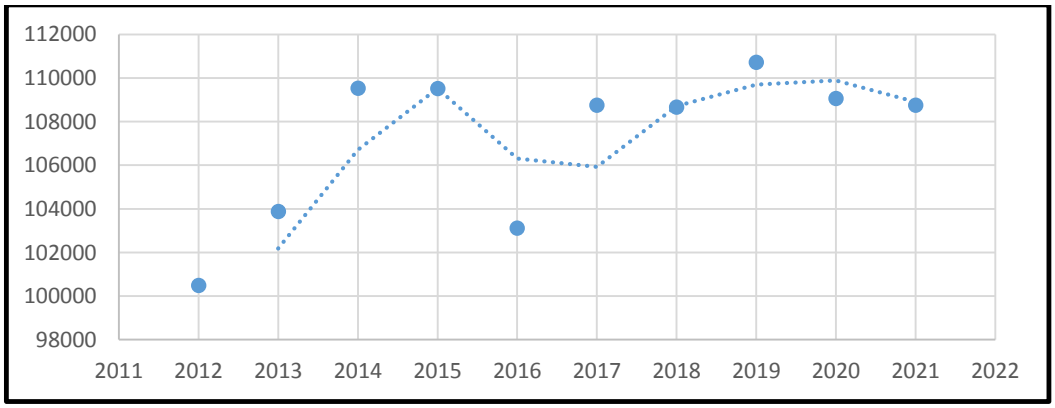

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-41).

في الثمان 08 سنوات الأخيرة بقي عدد العمال في القطاع الصناعي ثابت نسبيا، وذلك يرجع إلى تناقص أعداد الشركات المنشئة خلال نفس الفترة.

ويمثل الشكل رقم (3-62) تمثيل بالأعمدة لتغيرات عدد العمال في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2018-2021.

الشكل رقم (3-62): تمثيل بالأعمدة لتغيرات عدد العمال في القطاع الصناعي في الجزائر 2018 – 2021:

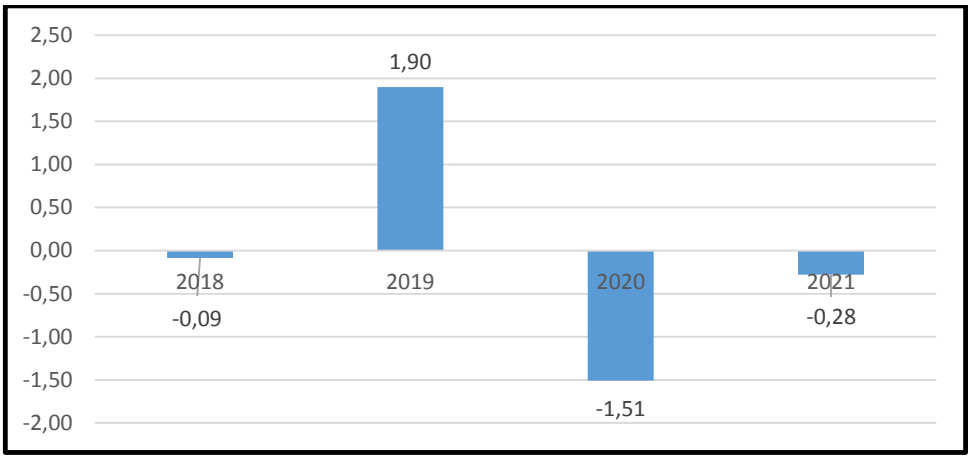

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-41).

يمثل الجدول رقم (3-42) تطور معدل البطالة بالجزائر خلال الفترة 2000-2022.

الجدول رقم (3-42): تطور معدل البطالة بالجزائر 2000-2022

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	28,9	27,3	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,2
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	janv-23
معدل البطالة %	10,5	11,7	11,7	11,4	12,6	12,7	12,7	11,6

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير ومناشير الديوان الوطني للإحصاء ONS

يمثل الشكل رقم (3-63) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-جانفي 2023.

الشكل رقم (3–63): تطور معدل البطالة في الجزائر 2000 – جانفي 2023:

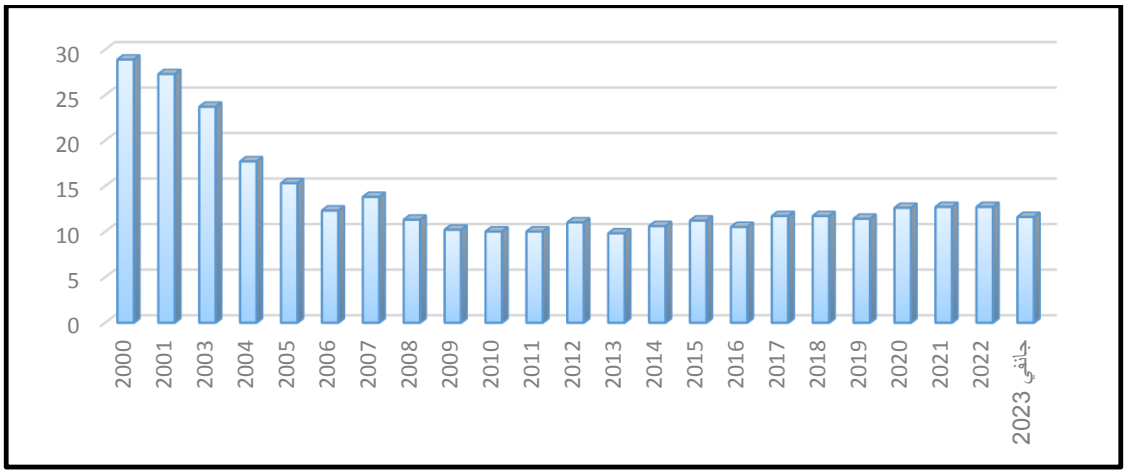

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-42).

ساهمت سياسة الدعم والتشجيع التي انتهجتها الجزائر، في امتصاص نسبة البطالة بداية من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2016، لكن معدل البطالة بدأ يعود إلى مستويات أكبر، حيث يفسر انخفاض معدل البطالة بسياسات الدعم وهيئات تشجيع الشباب على المقاولاتية والاستثمار، مما أدى إلى امتصاص نسبة البطالة في تلك السنوات، أما في الفترة ما بعد 2017 خاصة مع الأزمة الصحية التي شهدها العالم وحالة الركود الاقتصادي، شهدت العديد من المشاريع والمؤسسات صعوبات في الاستمرار، ذلك ما أثر على قدرة العديد من العمال على الحفاظ على مناصب عملهم.

يشهد القطاع الرسمي العديد من التنظيمات الإدارية وثقل الأعباء الاجتماعية التي تحد من قدرة أصحاب المؤسسات على توظيف العمال بصفة رسمية، فتلجأ العديد من المؤسسات إلى توظيف العمال بطريقة غير رسمية من أجل التهرب من ثقل الأعباء الاجتماعية الإلزامية. وبهذا يصبح القطاع الرسمي أيضا مشاركا بشكل غير مباشر في تنامي إيرادات الاقتصاد الموازي، بحيث يصبح هناك عمال ضمن الاقتصاد الموازي لكنهم في الحقيقة يعملون ضمن مؤسسات رسمية بشكل غير رسمي.

هذه الصورة تعطينا القيمة الحقيقية للاقتصاد الموازي، الذي لا يعني فقط أن هناك مؤسسات تعمل في الخفاء ولا تخضع للرقابة الإدارية والجبائية، بل هناك مؤسسات نظامية تخضع للرقابة الإدارية والجبائية والاجتماعية، لكنها تمارس ممارسات احتيالية في مجال التشغيل، ولا تقوم بالتوظيف وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها، وبهذا تعتبر مؤسسات تنشط في القطاع الرسمي وتمارس نفس الممارسات التي تمارسها المؤسسات في الاقتصاد الموازي في مجال التوظيف والتهرب من الاشتراكات الاجتماعية.

يمثل الجدول رقم (3-43) مقارنة عروض العمل بطلبات العمل في الجزائر خلال الفترة 2012-2018.

الجدول رقم (3–43): مقارنة عروض العمل بطلبات العمل في الجزائر 2012 – 2018:

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عروض العمل	504983	457470	479776	487917	488165	463383	503462
طلبات العمل	903134	1136477	1198088	1005506	1037095		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مجموعة من مناشير الديوان الوطني للإحصاء ONS

يمثل الشكل (3–64) مقارنة عدد طلبات العمل بعدد عروض العمل في الجزائر خلال الفترة 2012–2016.

الشكل رقم (3–64): مقارنة عدد طلبات العمل بعدد عروض العمل في الجزائر للفترة 2012 – 2016:

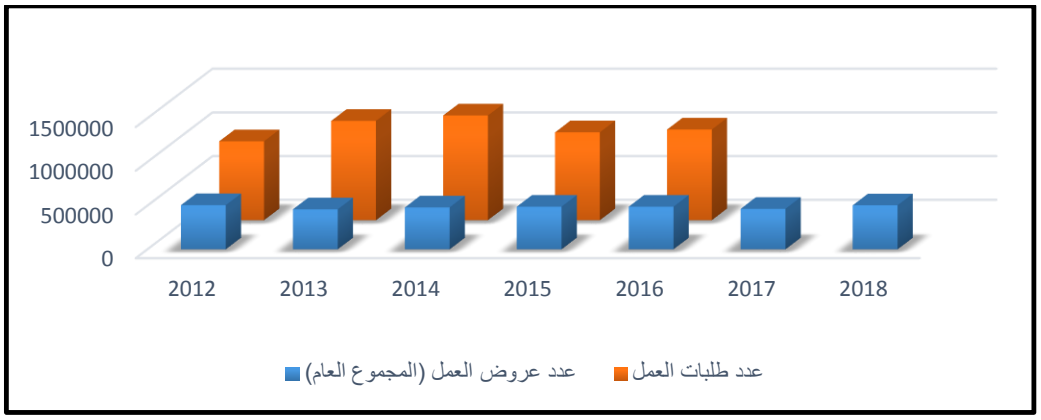

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-43).

عند مقارنة عروض العمل مع ما يعرفه السوق من طلبات للعمل، نلاحظ عجز الآليات التحفيزية والداعمة للتشغيل، أمام تزايد كبير لعدد طلبات العمل. ويرجع سبب هذه الحالة إلى التزايد الكبير لأصحاب الشهادات في جميع المجالات سواء الشهادات الجامعية أو شهادات التكوين المهني، التي يجد أصحابها أنفسهم أمام خيارين، إما انتظار الحصول على فرصة عمل، أو التوجه مباشرة للبحث عن عمل في الاقتصاد الموازي.

كذلك بالنسبة للعمال الذين كانوا يشغلون مناصب شغل في مؤسسات لم تستطع الاستمرار في النشاط، والذين يتنازلون عن كل حقوقهم الاجتماعية الخاصة بالضمان الاجتماعي، فقط من أجل تسوية وضعيتهم والحصول على منصب شغب بصفة غير رسمية، تمكنهم من تأمين احتياجاتهم واحتياجات أسرهم، وبهذا يمكن ان يكون العمل الذي يجدونه إما في مؤسسات رسمية ويقومون بالعمل واستلام أجورهم بصفة غير رسمية، أو يتوجهون مباشرة إلى الاقتصاد الموازي والذين يمكنهم العمل به نتيجة خبرتهم التي تمكنوا من تحصيلها في القطاع الرسمي من قبل. وبهذا فالاقتصاد الموازي يستفيد من القطاع الرسمي من ناحية الخبرة المهنية للعمال الذين فقدوا مناصب شغلهم، ويستفيد أيضا من أصحاب المؤسسات الذين استفادوا من الدعم والقروض البنكية، والذين لم يستطيعوا الاستمرار في

العمل بشكل نظامي، حيث يوجهون رؤوس أموالهم ووسائل إنتاجهم من أجل النشاط ضمن الاقتصاد الموازي، تهربا من النظام الجبائي ونظام التأمين الاجتماعي، خاصة مع الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، حيث يستفيد الجميع من الخدمات المجانية بموجب الدستور الجزائري، دون اشتراط المساهمة في تلك الخدمات مثلا التعليم، الصحة وغيرها من الخدمات العمومية.

الفرع الثالث: تطور مساهمة المستوى التعليمي في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

يتميز الاقتصاد الموازي في أغلب البلدان بنقص المستوى التعليمي لمتعامليه، لذلك يلعب المستوى التعليمي دورا مهما في توجيه الفرد والمتعامل الاقتصادي نحو الاقتصاد الرسمي أو الموازي.

يمثل الجدول رقم (3-44) تطور التكوين المهني والتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

الجدول رقم (3-44): التكوين المهني والتعليم العالي بالجزائر 2000 – 2018:

الموسم	المسجلون في التدرج	المسجلون في ما بعد التدرج	مجموع المسجلين بالجامعة	المسجلون في التكوين المهني	مجموع المسجلين بالجامعة + التكوين المهني
2000/01	466 084	22 533	488 617	-	-
2001/02	543 869	26 060	569 929	-	-
2002/03	589 993	26 579	616 572	-	-
2003/04	622 980	30 221	653 201	323 432	976 633
2004/05	721 833	33 630	755 463	433 384	1 188 847
2006/07	820 664	43 458	864 122	463 524	1 327 646
2007/08	952 067	48 764	1 000 831	412 635	1 413 466
2008/09	1 048 899	54 924	1 103 823	583 952	1 687 775
2009/10	1 034 313	58 945	1 093 258	581 170	1 674 428
2012/13	1 124 434	67 671	1 192 105	513 915	1 706 020
2013/14	1 119 515	70 734	1 190 249	529 391	1 719 640
2014/15	1 165 040	76 510	1 241 550	568 537	1 810 087
2015/16	1 315 744	76 961	1 392 705	613 554	2 006 259
2016/17	1 356 081	76 202	1 432 283	614 942	2 047 225
2017/18	1 447 064	76 921	1 523 985	623 862	2 147 847
2018/19	1 449 106	81 847	1 530 953	587 691	2 118 644

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.dz

يمثل الشكل رقم (3-65) تمثيل بياني لتطور عدد المسجلين في معاهد التكوين المهني والجامعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

الشكل رقم (3–65): تطور عدد المسجلين في معاهد التكوين المهني والجامعات

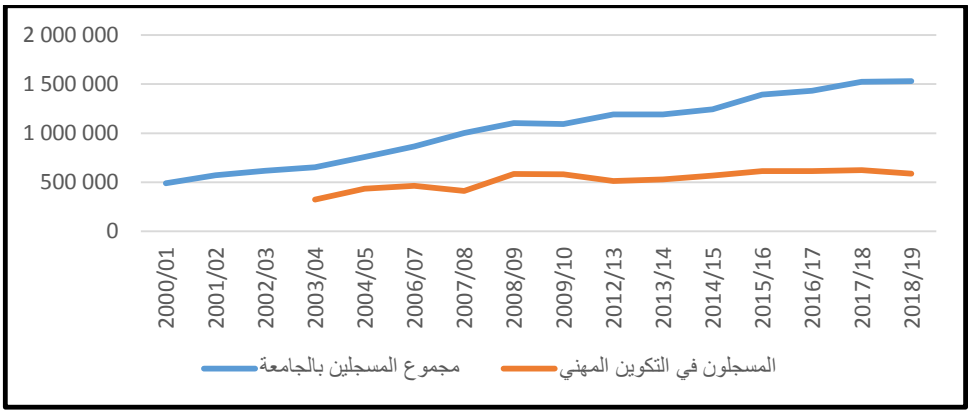

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-44).

مع تزايد عدد خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، يجد العديد من الأفراد أنفسهم أمام البطالة، التي تتزايد نسبتها سنة بعد سنة. خاصة وأن العديد من التخصصات التي يتخرج منها هؤلاء لا تكون مطلوبة في سوق العمل، وذلك لنقص التخطيط في مجال التعليم والتكوين المهني، حيث يجب على القائمين على هذه القطاعات أن يقوموا بتوجيه مدروس للطلبة والمتكونين من أجل اختيار التخصصات والمجالات التي يطلبها سوق العمل في الجزائر.

يجد أيضا خريجو الجامعات والمعاهد أنفسهم أمام منافسة اليد العاملة رخيصة الثمن، وأيضا اليد العاملة المؤهلة وصاحبة الخبرة المهنية المكتسبة من الوظائف السابقة، وبهذا يفضل أصحاب المؤسسات والشركات توظيف اليد العاملة المؤهلة بالخبرة المهنية المتراكمة على أن يقوموا بتوظيف حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد.

وبهذا يتوجه العديد من أصحاب الشهادات الجامعية وشهادات التكوين المهني إلى البحث عن مناصب شغل حتى ولو كانت في المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الموازي، أو عند أصحاب المؤسسات في القطاع الرسمي لكن بصورة غير رسمية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة إيرادات الاقتصاد الموازي التي لا تكون خاضعة للاشتراكات الاجتماعية ولا للضرائب والرسوم القانونية.

من خلال معاينة وضعية الشغل، نجد أن نسبة كبيرة من الإيرادات بالاقتصاد الموازي سببها التهرب من الالتزام بالالتزامات الجبائية والتزامات الاشتراكات الاجتماعية، وأيضا الركود الاقتصادي الذي يساهم بشكل كبير في تفاقم البطالة في الجزائر.

يمثل الجدول رقم (3-45) تطور العمالة في الاقتصاد الموازي خلال 2011-2014-2018.

الجدول رقم (3–45): العمالة في الاقتصاد الموازي 2011 – 2014 – 2018:

	مجموع العمالة	القطاع غير الفلاحي	العمالة في الاقتصاد الموازي	العمالة في القطاع الموازي غير الفلاحي	التشغيل في الاقتصاد الموازي	التشغيل في الاقتصاد الموازي القطاع غير الفلاحي
2011	9 599 000	8 566 000	4 372 000	3 487 000	45,55	40,71
2014	10 239 000	9 340 000	4 267 000	3 517 000	41,67	37,66
2018	11 001 000	9 934 000	4 596 000	-	41,78	-

المصدر:

Charmes. J, (2022). The gender dimension of informal employment in the Maghreb countries: an overview. Revue d'Etudes sur les institutions et le développement, V 07, N°9 juin 2022, Laboratoire Lareiid Univ-Tlemcen. P 18.
https://www.researchgate.net/publication/361224886_The_Informal_Economy_and_gender_inequalities_Conference_Proceedings_Special_Issue

ويمثل الشكل رقم (3–66) تمثيل بالأعمدة لتطور العمالة في الاقتصاد الموازي في الجزائر.

الشكل رقم (3–66): تمثيل بالأعمدة لتطور العمالة في الاقتصاد الموازي في الجزائر:

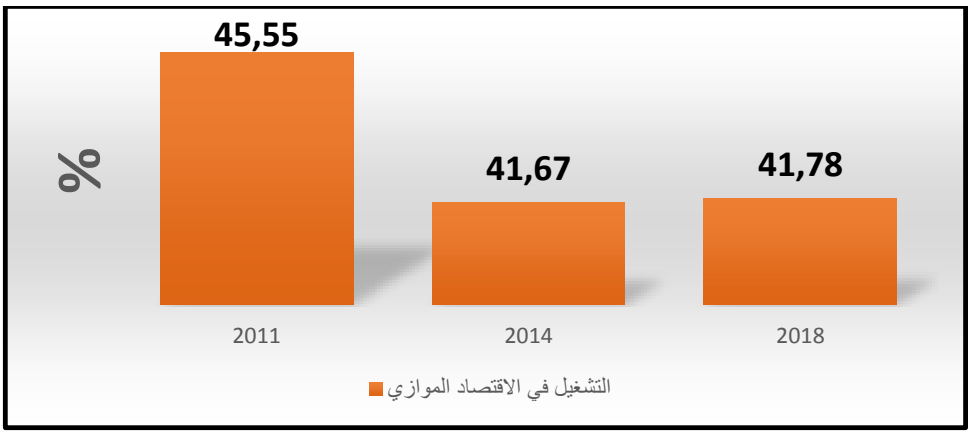

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-45).

رقم تناقص العمالة في الاقتصاد الموازي في سنتي 2014 و2018 مقارنة بسنة 2011 إلا أن النسبة تبقى كبيرة، وعلى الرغم من أنها مجرد تقديرات، إلا أن سوق العمل في الجزائر يعكس تماما هذه الأرقام، وذلك لارتفاع الفارق بين العرض والطلب لمناصب الشغل في السنوات الأخيرة.

حيث يجد العديد من المواطنين أنفسهم أمام شبح البطالة، ولا يستطيعون الانتظار إلى غاية الحصول على منصب شغل توفره المؤسسات الرسمية، وبهذا يضطرون إلى التوجه إلى مؤسسات وأنشطة الاقتصاد الموازي، التي تكون فيها شروط التوظيف غير معقدة وغير صعبة بالنسبة لمؤهلاتهم وخبراتهم. وبالتالي يكون قرارهم متمثلا في الاندماج ضمن علاقة عمل غير رسمية مع مؤسسة او نشاط غير رسمي، أو الالتحاق بمنصب عمل غير رسمي في مؤسسة

رسمية. ويرجع اتخاذ هذا القرار من طرف طالبي العمل إلى صعوبة الظروف المعيشية، ونقص آليات الدعم التي توفرها الدولة في مجال التشغيل.

ففي السنوات الأخيرة أوقفت الدولة سياسة عقود ما قبل التشغيل في الإدارات العمومية، وأبقت فقط على صيغة العقود ما قبل التشغيل عند الخواص والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وبهذا تقلص المجال أمام طالب العمل، وتقلصت فرصته في الحصول على منصب عمل بشكل رسمي أو في مؤسسة رسمية.

الفرع الرابع: علاقة حجم الاقتصاد الموازي بنسبة الضغط الجبائي والفساد

يرتبط حجم الاقتصاد الموازي بعدة مؤشرات ومسببات لذلك، ومن أهمها الضغط الجبائي والفساد، حيث تساهم هذه المتغيرات في تشجيع الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين على التوجه نحو الاقتصاد الموازي بدلا من الاقتصاد الرسمي لذلك فإن دراسة مؤشر الضغط الجبائي والفساد يمكن أن يساهم في هم تطور حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر.

يمثل الجدول رقم (3-46) تطور الضغط الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021.

الجدول رقم (3–46): الضغط الجبائي في الجزائر 2010 – 2021

مليار دج

السنة	الجباية العادية	الجباية البترولية	إجمالي الجباية	الناتج المحلي الخام	الضغط الجبائي الإجمالي %	الجباية خارج المحروقات	الناتج المحلي خارج المحروقات	الضغط الجبائي خارج المحروقات %
2010	1 309,37	1 501,70	2 811,07	11 991,56	23,44	1 309,37	7 811,21	16,76
2011	1 548,52	1 529,40	3 077,92	14 588,97	21,10	1 548,52	9 346,47	16,57
2012	1 944,58	1 519,04	3 463,62	16 209,60	21,37	1 944,58	10 673,22	18,22
2013	2 072,09	1 615,90	3 687,99	16 647,92	22,15	2 072,09	11 679,90	17,74
2014	2 126,33	1 577,73	3 704,06	17 228,60	21,50	2 126,33	12 570,79	16,91
2015	2 557,30	1 722,94	4 280,24	16 712,69	25,61	2 557,30	13 578,44	18,83
2016	2 564,61	1 682,55	4 247,16	17 514,67	24,25	2 564,61	14 489,06	17,70
2017	2 750,61	2 126,99	4 877,60	18 876,20	25,84	2 750,61	14 876,11	18,49
2018	2 785,80	2 349,69	5 135,49	20 452,30	25,11	2 785,80	15 711,26	17,73
2019	2 911,72	2 518,49	5 430,21	20 501,10	26,49	2 911,72	16 378,27	17,78
2020	2 766,82	1 921,56	4 688,38	18 383,80	25,50	2 766,82	15 808,70	17,50
2021	2 843,11	1 927,05	4 770,16	22 021,50	21,66	2 843,11	17 287,10	16,45

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على احصائيات المديرية العامة للضرائب وتقارير بنك الجزائر.

يمثل الشكل رقم (3-67) تمثيل بياني لمقارنة الضغط الجبائي الإجمالي والضغط الجبائي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2021.

الشكل رقم (3–67): تمثيل بياني لمقارنة الضغط الجبائي الإجمالي والضغط الجبائي خارج المحروقات 2010 – 2021:

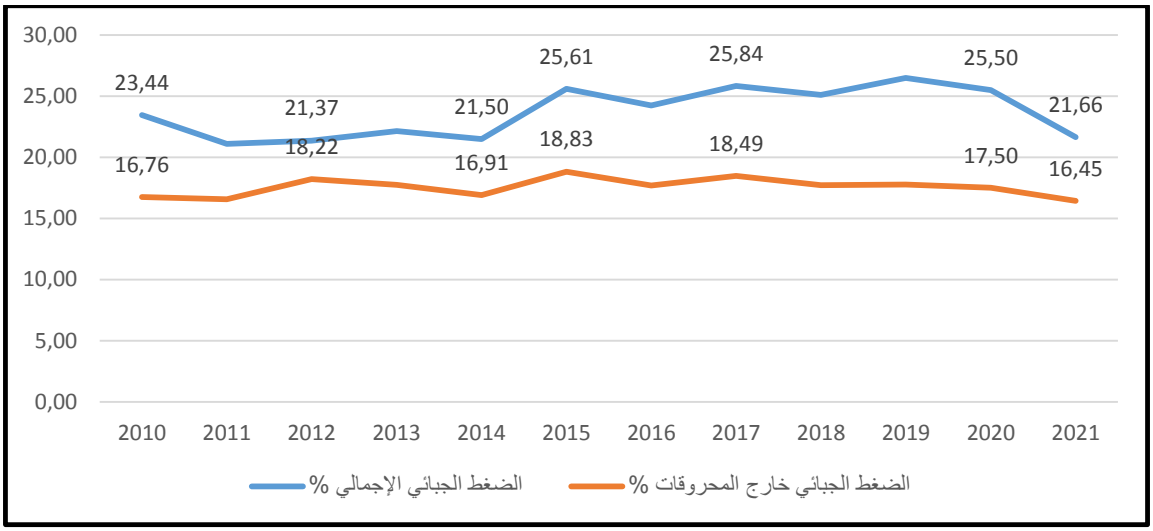

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-46).

يبقى الضغط الجبائي في الجزائر مستقرا في السنوات الأخيرة، حيث يمكن تفسير ذلك أولا على أن الوعاء الجبائي في الجزائر يبقى في نفس المستويات في هذه السنوات، ويرجع ذلك إلى أن نسبة التوقف على النشاط مقاربة لنسبة تسجيل أنشطة ومؤسسات جديدة، وبهذا يبقى الوعاء الجبائي في حالة استقرار نوعا ما منذ سنة 2010 وإلى غاية 2021.

ثانيا، يرجع سبب استقرار الضغط الجبائي في مستويات متقاربة، إلى أن الإصلاحات الجبائية التي انتهجتها الجزائر في السنوات الأخيرة لم تمس بنسب الضرائب المفروضة.

وبمقارنة السببين الأول والثاني، نستنتج أن الوعاء الجبائي الحالي للجزائر يبقى في نفس المستويات ويتحمل نفس العبئ الجبائي دون تغير، حيث بقي الوعاء الجبائي يخضع لنفس مستويات الضرائب المفروضة طوال السنوات الأخيرة.

كانت الجزائر تنتظر من خلال سعيها إلى توسيع الوعاء الجبائي إلى خلق أوعية جبائية جديدة تساهم من جهة في تحمل العبئ الجبائي، ومن جهة أخرى تساهم في تمكين النظام الجبائي من تخفيض بعض نسب الضريبة وتخفيف العبئ الجبائي على الأوعية الجبائية الحالية. إلا أن النتائج المتحصل عليها في حساب الضغط الجبائي أكدت بداية تناقص الضغط الجبائي بداية من سنة 2019 وإلى غاية 2022.

وبالرجوع إلى مقارنة الضغط الجبائي بنسب الاقتصاد الموازي في عدد من البلدان، نجد بأن الضغط الجبائي لا يؤثر على نسب الاقتصاد الموازي، وبالتالي يجب على الإدارة الجبائية أن تقوم بما هو أكثر من توسيع للوعاء الجبائي وتخفيف الضغط الجبائي عن الوعاء الحالي، بحيث يجب عليها أن تلجأ إلى دراسة بعض الحلول التي تساهم في تنمية الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة ولدى الناشطين في الاقتصاد الموازي.

فدرجة الوعي بدور الجباية في التنمية الاقتصادية، وفي تمويل إيرادات الميزانية، يساهم بشكل كبير في تناقص نسب الاقتصاد الموازي، وإلى زيادة الإيرادات الجبائية. فالمواطن الذي لا يملك حسا بالمسؤولية المدنية الملقاة على عاتقه تجاه المساهمة في تمويل الإيرادات العمومية، لا يمكن للإصلاحات الجبائية أن تؤثر على سلوكه ولا على قراره المتخذ في ممارسة نشاطه في الاقتصاد الموازي. والمكلف بالضريبة الذي لا يملك وعيا جبائيا كافيا وتحملا للمسؤولية الاجتماعية المقررة قانونا، لا يمكنه ان يغير سلوكه الاحتيالي ولا قراراته الخاصة بالتهرب من الضريبة نتيجة الإصلاحات الجبائية.

فالإصلاحات الجبائية وعمليات توسيع الوعاء الجبائي يجب أن يصاحبها دراسة متعمقة في شخصية المكلف بالضريبة والمتعامل الاقتصادي الجزائري. فالمكلف بالضريبة الذي لا يقوم بتصريحات حقيقية وشفافة للإدارة الجبائية، يساهم بنفس الضرر بالاقتصاد الموازي، مع المواطن أو المتعامل الاقتصادي الذي يمارس نشاطه ضمن الاقتصاد الموازي.

وبهذا نرجع إلى أهم عنصر يؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو العدالة الاجتماعية والجبائية المطبقة على أرض الواقع، فالمكلف بالضريبة الملتزم بمسؤولياته الجبائية، يرى أن النظام الجبائي غير عادل في مجال فرض الضريبة عليه وعدم قدرة النظام الجبائي فرض الضريبة على أنشطة وايرادات الاقتصاد الموازي. كما يرى الناشطون في الاقتصاد الموازي أنهم يستفيدون من الخدمات العمومية المختلفة كالتعليم والصحة وغيرها، دون ان يقوموا بالمساهمة في تمويل الإيرادات العامة، حيث يمكن تفسير هذا النهج من التفكير إلى كون المتعامل الاقتصادي في الاقتصاد الموازي يرى أن توزيع الثروة غير عادل وأن ما سيدفعه مساهمة منه في إيرادات الاقتصاد الموازي لن يعود عليه بفائدة إضافية، وذلك لكون مستوى الخدمات العمومية يبقى في نفس المستويات مهما كانت مساهمته في الإيرادات العامة.

وبهذا يؤثر مستوى الفساد في البلدان على قرارات المتعاملين الاقتصاديين، فيما يخص الالتزام بالتنظيمات والتشريعات الجبائية والاشتراكات الاجتماعية، بشكل كبير، أكثر من تأثير الإصلاحات الاقتصادية والجبائية.

كما يمكن إرجاع سبب تراجع نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر في السنوات الأخيرة إلى زيادة النفقات الجبائية (الإعفاءات الضريبية) التي تعتمد عليها الجزائر بشكل رئيسي من أجل جذب الاستثمارات وأنشطة الاقتصاد الموازي إلى القطاع الرسمي.

يمثل الجدول رقم (3-47) مقارنة الضغط الجبائي في عدد من البلدان سنة 2022/2021.

الجدول رقم (3-47): مقارنة الضغط الجبائي في عدد من البلدان سنة 2022/2021:

نيجيريا	الكونغوا	أندونيسا	مصر	الجزائر	و م أ	جنوب افريقيا	تونس	كندا	المملكة المتحدة	اسبانيا	ألمانيا	فرنسا
6,7	8,3	10,9	14,1	21,66	26,6	27	32,5	33,2	33,5	38	41,9	47,7

المصدر: إحصائيات الضغط الجبائي على الموقع الالكتروني countryeconomy.com
https://fr.countryeconomy.com/impots/pression-fiscale

يمثل الشكل رقم (3-68) تمثيل بياني للضغط الجبائي في عدد من البلدان لسنة 2022/2021.

الشكل رقم (3-68): تمثيل بالأعمدة للضغط الجبائي في عدد من البلدان لسنة 2022/2021:

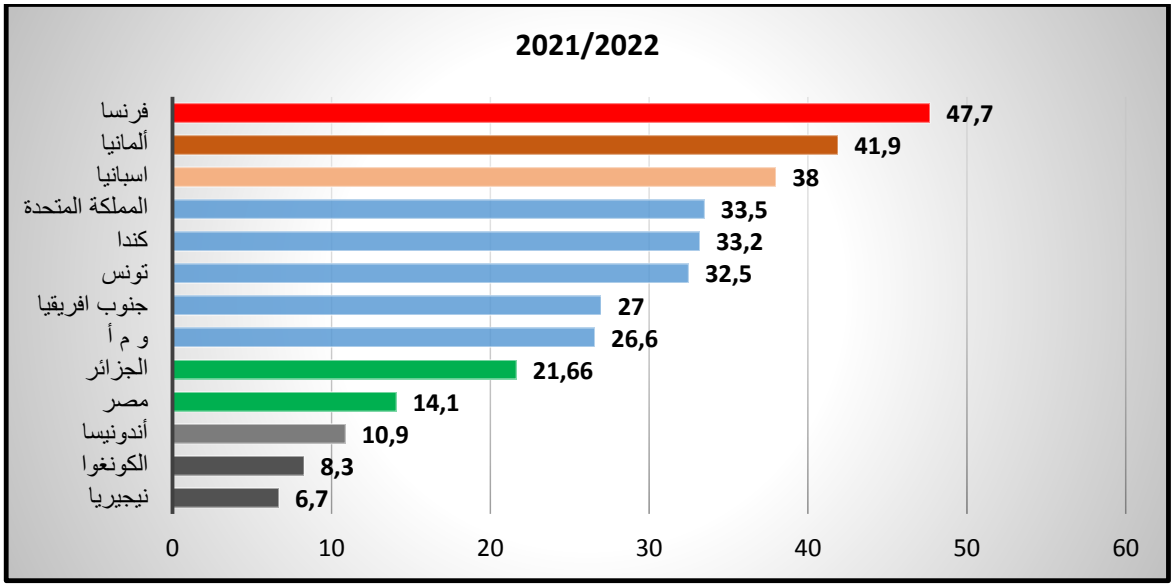

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-47).

من خلال مقارنة نسب الضغط الجبائي لبعض البلدان، نجد بأن الجزائر تحافظ على نسبة مريحة من الضغط الجبائي مقارنة ببعض البلدان التي تمتاز بأنظمتها الجبائية القوية، إلا أنه يمكن تفسير نقص الضغط الجبائي في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى إلى أن البلدان المتطورة من الناحية الجبائية، تمارس رقابة جبائية قوية على الوعاء الجبائي الذي تحت رقابتها، وبهذا يرتفع الضغط الجبائي على الوعاء الجبائي الرسمي في هذه البلدان، كما أن الجزائر تعاني من ظاهرتي التهرب والغش الجبائيين، التي يلجأ إليها المكلفون بالضريبة من أجل تخفيف العبئ الجبائي ولو بنسب قليلة.

يمثل الجدول رقم (3-48) مقارنة نسبة الاقتصاد الموازي بنسبة الضغط الجبائي في مجموعة من البلدان.

الجدول رقم (3-48): مقارنة نسبة الاقتصاد الموازي بنسبة الضغط الجبائي في مجموعة من البلدان:

	نسبة الاقتصاد الموازي 2018	نسبة الضغط الجبائي	معدل الفساد 2018
أمريكا	8,2	26,6	71
الصين	11,2	21	39
فرنسا	14,8	47,7	72
ألمانيا	15,1	41,9	80
كندا	15,5	33,2	81
أندونيسيا	17,9	10,9	38
اسبانيا	22,4	38	58
جنوب افريقيا	28,3	27	43
الجزائر	31,3	21,66	35
مصر	31,6	14,1	35

تونس	37,8	32,5	43
الكونغو	44,9	8,3	19
نيجيريا	56,2	6,7	27

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات البنك العالمي لنسبة الاقتصاد الموازي، وموقع countryeconomy.com لبيانات الضغط الجبائي العالمية. ومعطيات موقع Transparency international لمدركات الفساد في بلدان العالم /https://www.transparency.org

مع العلم أن مؤشر الفساد يكون بالصورة العكسية أي كلما كانت النسبة مرتفعة كان الفساد أقل في الدولة

يمثل الشكل رقم (3-69) تمثيل بالأعمدة لمقارنة الضغط الجبائي ونسبة الاقتصاد الموازي لعدد من البلدان لسنة 2018.

الشكل رقم (3-69): تمثيل بالأعمدة لمقارنة الضغط الجبائي ونسبة الاقتصاد الموازي لعدد من البلدان لسنة 2018:

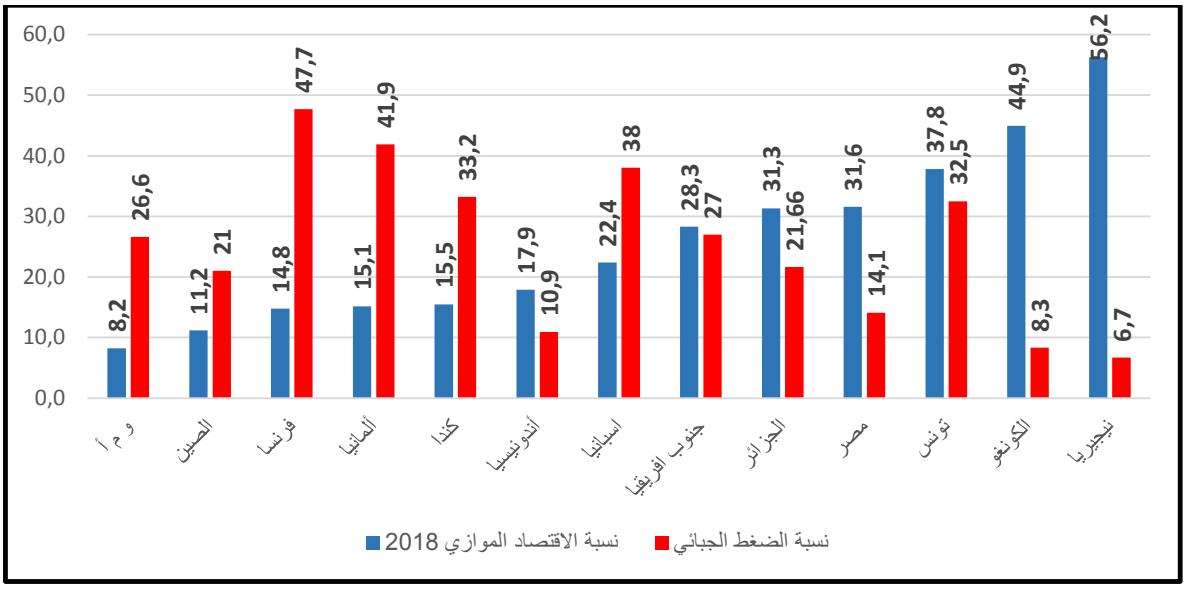

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-48).

من خلال عينات من الدول، نلاحظ أن الضغط الجبائي لا يرتبط بنسبة الاقتصاد الموازي، بل نجد العلاقة بينهما عكسية تماما في بعض البلدان، خاصة ألمانيا، فرنسا، و م أ التي كانت فيها نسبة ضغط جبائي مرتفع مقابل نسبة اقتصاد موازي منخفضة جدا.

والعكس في بلدان أخرى كالنيجر، مصر والكونغو، حيث كانت نسبة الضغط الجبائي منخفضة مقابل نسبة اقتصاد موازي مرتفعة جدا.

هذا يثير الاهتمام إلى أهم المؤشرات التي يعتمدها الباحثون في مجال الاقتصاد الموازي، في إرجاع سبب ارتفاع نسبة الاقتصاد الموازي إلى ارتفاع الضغط الجبائي، وأن من أهم أسباب التوجه إلى النشاط في الاقتصاد الموازي هو تعقيد الإجراءات والضغط الجبائي في البلاد.

وبهذا تتجه الأسباب الحقيقية وراء توجه الأفراد والمؤسسات إلى النشاط ضمن الاقتصاد الموازي، إما الفقر المدقع، أو اللجوء بشكل مباشر إلى التهرب من دفع الضريبة أي مقاومة الضريبة ورفضها في البلدان التي تكون بها نسبة اقتصاد موازي مرتفعة.

يمثل الشكل رقم (3-70) تمثيل بياني بالأعمدة لمقارنة الاقتصاد الموازي بمؤشر مدركات الفساد في عدد من البلدان لسنة 2018.

الشكل رقم (3-70): تمثيل بياني بالأعمدة لمقارنة الاقتصاد الموازي بمؤشر الفساد في عدد من البلدان لسنة 2018:

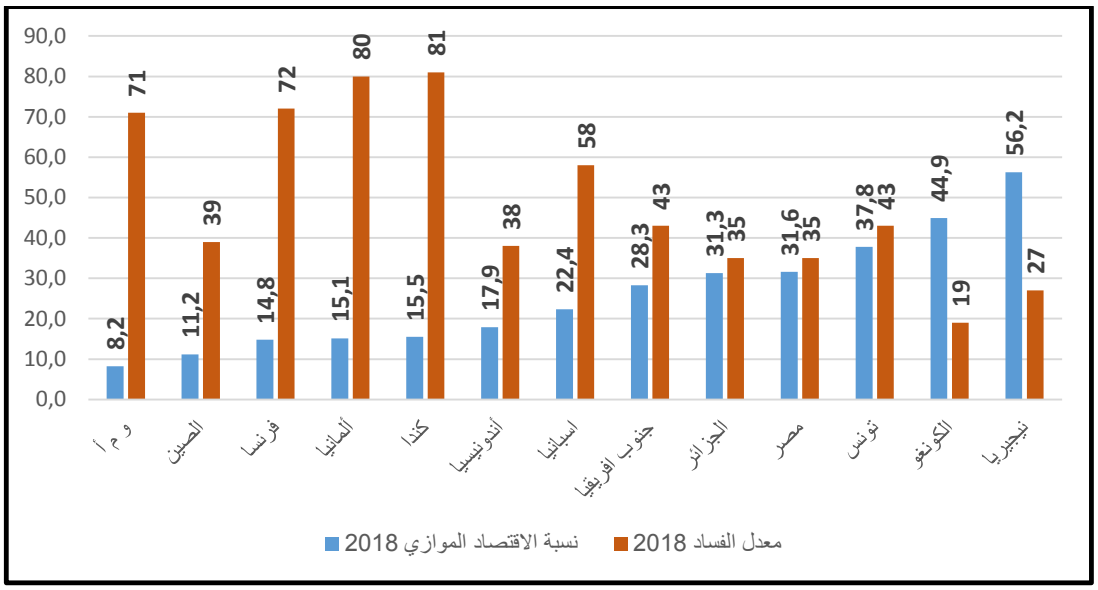

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-48).

ملاحظة: مؤشر مدركات الفساد المرتفع يعني فساد أقل في الدولة

عند مقارنة مؤشر مدركات الفساد الذي ينشر بشكل سنوي مع نسبة الاقتصاد الموازي، نلاحظ أن البلدان ذات نسبة الاقتصاد الموازي الأقل هي الدول التي بها مؤشر فساد أقل، مثل كندا، ألمانيا، فرنسا، الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

على عكس البلدان الأخرى، التي بها مستويات كبيرة من الاقتصاد الموازي، نجد أن مؤشرها لمدركات الفساد يدل على وجود نسبة مرتفعة من الفساد، مثل نيجيريا والكونغو وتونس والجزائر ومصر.

هذا الاستنتاج يقودنا إلى تحديد أحد أهم المؤشرات التي يصاحب تواجدها ارتفاعا في نسبة الاقتصاد الموازي، وهي الفساد. حيث أن وجود الفساد في القطاع العام للدولة يؤثر على نجاح كل التدابير والإصلاحات الاقتصادية والجبائية التي من شأنها محاربة الاقتصاد الموازي ومحاولة إخضاع أنشطته للضريبة ودمجه ضمن الاقتصاد الرسمي.

يمثل الجدول رقم (3-49) مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الجدول رقم (3–49): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2012 – 2022:

السنة	مؤشر مدركات الفساد	ترتيب الجزائر	العدد الإجمالي للقائمة
2012	34	105	176
2013	36	94	177
2014	36	100	175
2015	36	88	168
2016	34	108	176
2017	33	112	180
2018	35	105	180
2019	35	106	180
2020	36	104	180
2021	33	117	180
2022	33	116	180

المصدر: موقع مدركات الفساد في العالم https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/dza

ملاحظة: درجة الدولة هي المستوى المتصوَّر لفساد قطاعها العام على مقياس من 0 إلى 100، حيث 0 يعني الأكثر فساداً و100 الأكثر نزاهة.

يمثل الشكل رقم (3–71) تمثيل بياني لتطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2012–2022.

الشكل رقم (3–71): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2012 – 2022:

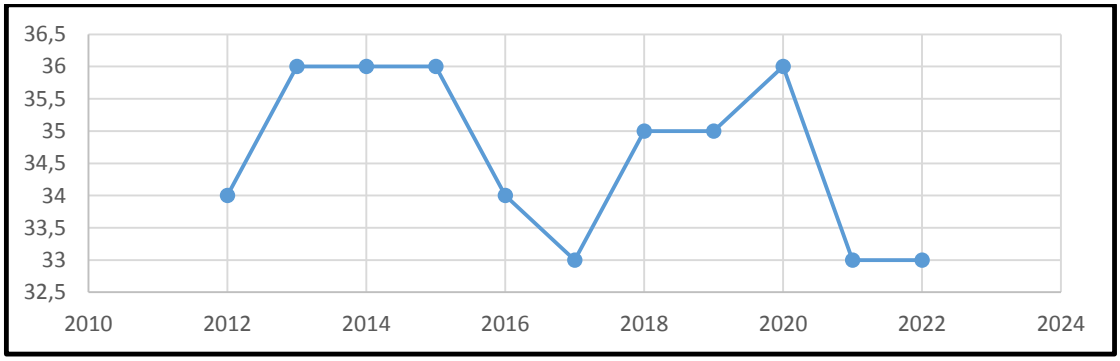

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-49).

كما يمثل الشكل (3–72) تمثيل بياني لتطور الترتيب العالمي للجزائر من حيث مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2012–2022.

الشكل رقم (3–72): تمثيل بياني لتطور الترتيب العالمي للجزائر من حيث مؤشر مدركات الفساد 2012 – 2022:

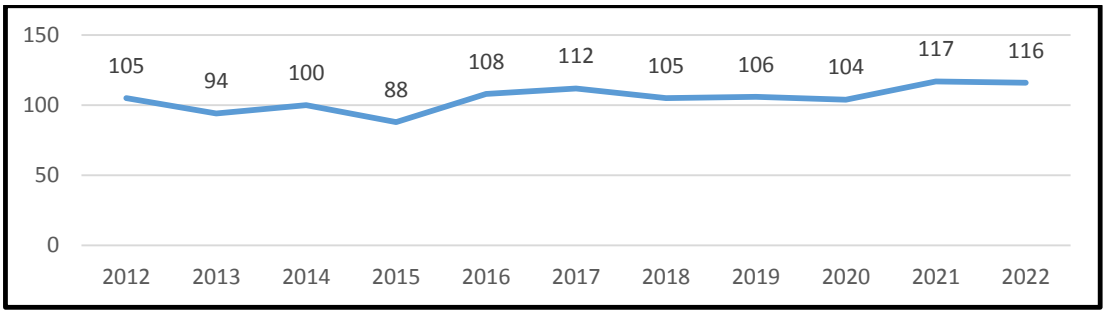

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-49).

عند ملاحظة ترتيب الجزائر ضمن قائمة مدركات الفساد في دول العالم، نجد أن ترتيب الجزائر يشهد استقرار على المدى الطويل أي منذ 2012 وإلى غاية 2022، وهذا يرجع إلى بداية حملة الإصلاحات الإدارية المنتهجة من طرف الدولة.

وبالرجوع إلى قيمة مؤشر مدركات الفساد في السنوات الأخيرة، نجدها في المستوى المتوسط مقارنة بالدول الأخرى، حيث أن مؤشر مدركات الفساد يكون من قيمة 0 إلى قيمة 100، وكلما كانت النسبة كبيرة كان الفساد أقل في الدولة.

يمثل الجدول رقم (3–50) تطور قرارات مجلس المحاسبة المتعلقة بالعقوبات والغرامات المقررة ضد المحاسبين العموميين والآمرين بالصرف خلال الفترة 2011–2019.

الجدول رقم (3–50): قرارات مجلس المحاسبة المتعلقة بالعقوبات والغرامات المقررة ضد المحاسبين العموميين والآمرين بالصرف:

دج

السنة	عدد قرارات المسؤولية الشخصية والمالية للمحاسبين العموميين	المبالغ المفروضة في إطار المسؤولية الشخصية والمالية للمحاسب العمومي	قرارات تأخر الإيداع (محاسب عمومي + آمر بالصرف)	مبلغ عقوبة تأخر الإيداع للحسابات على مستوى مجلس المحاسبة
2011	102	327 111 713,47	4686	3 674 000,00
2012	112	31 468 687,77	1843	443 418,00
2013	94	145 669 967,10	3193	3 250 000,00
2014	90	153 087 641,80	1718	92 219 000,00
2015	112	264 776 966,50	1557	2 303 260,00
2016	70	16 253 989,03	1839	1 589 000,00
2017	92	38 707 862,35	3529	465 000,00
2020	41	32 401 623,31	1181	3 580 000,00
2019	55	676 627 825,83	2137	4 151 000,00

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير مجلس المحاسبة 2011 – 2021

المطلب الثالث: محاربة التهرب والغش الجبائي في إطار محاربة تنامي إيرادات الاقتصاد الموازي

يعتبر التهرب والغش لجبائي من أكثر المؤشرات التي تدل على تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي في أي بلد، لذلك فمحاربة التهرب والغش الجبائي قد يمكن الدولة من محاربة النشاط ضمن الاقتصاد الموازي، وتوجيه المتعاملين نحو الاقتصاد الرسمي.

الفرع الأول: ممارسات الاقتصاد الموازي ضمن أنشطة القطاع الرسمي في الجزائر

ان اتساع مفهوم الاقتصاد الموازي يؤدي إلى ضرورة دراسة مختلف البيانات والمؤشرات التي تدل على النشاط به، حتى ولو كانت مرتبطة بالاقتصاد الرسمي، وذلك يرجع إلى أن العديد من الأنشطة والايرادات المحققة في الاقتصاد الموازي مرتبطة بشكل كبير بالاقتصاد الرسمي.

يمثل الجدول رقم (3-51) تطور إيداع الحسابات الاجتماعية بالجزائر خلال الفترة 2007-2021.

الجدول رقم (3–51): إيداع الحسابات الاجتماعية بالجزائر 2007 – 2021:

السنة	عدد الشركات المعنية بإيداع الحسابات لاجتماعية	معدل تغير عدد الشركات مقارنة بسنة 2012 %	عدد الحسابات الاجتماعية المودعة	نسبة الشركات المودعة لحساباتها الاجتماعية %	تغير معدل الإيداع مقارنة بسنة 2012 %
2007	91 589		36 233	39,56	
2008	94 438		44 216	46,82	
2009	102 166		49 172	48,13	
2010	86 997		50 700	58,28	
2011	84 828		55 551	65,49	
2012	87 632		59 236	67,60	
2013	86 744	-1,01	55 218	63,66	-5,83
2014	91 774	4,73	57 281	62,42	-7,66
2015	97 656	11,44	59 395	60,82	-10,02
2016	102 342	16,79	61 232	59,83	-11,49
2017	119 700	36,59	62 354	52,09	-22,94
2018	125 817	43,57	63 463	50,44	-25,38
2019	130 041	48,39	66 195	50,90	-24,70
2020	134 029	52,95	66 386	49,53	-26,73
2021	136 060	55,26	69 627	51,17	-24,30

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تجميع مؤشرات واحصائيات السجل التجاري 2010 – 2022

ويمثل الشكل رقم 3-73) تمثيل بياني لتطور نسبة الشركات المودعة لحساباتها الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2007-2021.

الشكل رقم (3–73): تمثيل بياني لتطور نسبة الشركات المودعة لحساباتها الاجتماعية في الجزائر 2007 – 2021:

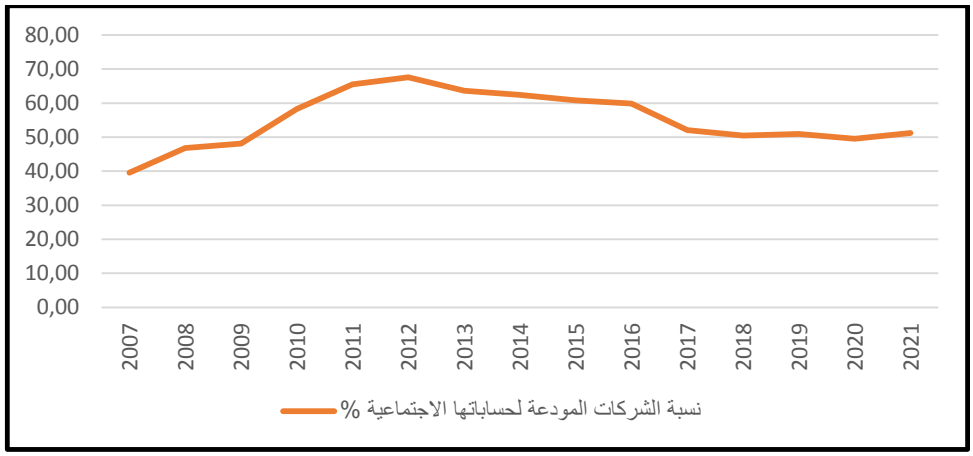

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-51).

تناقصت نسبة الشركات التي قامت بإيداع الحسابات الاجتماعية، فبمقارنة سنة 2012 أي قبل اعتماد السجل التجاري الالكتروني وسنة 2021 حيث أصبح السجل التجاري الالكتروني إجباريا، نلاحظ أن نسبة الشركات المودعة لحساباتها الاجتماعية تناقصت بمعدل 24.30 %، مثلما يوضحه الشكل رقم (3-74):

الشكل رقم (3–74): تمثيل بالأعمدة لتطور عدد الشركات مقارنة بعدد الشركات المودعة لحساباتها الاجتماعية في الجزائر بالرجوع للسنة المرجعية 2013:

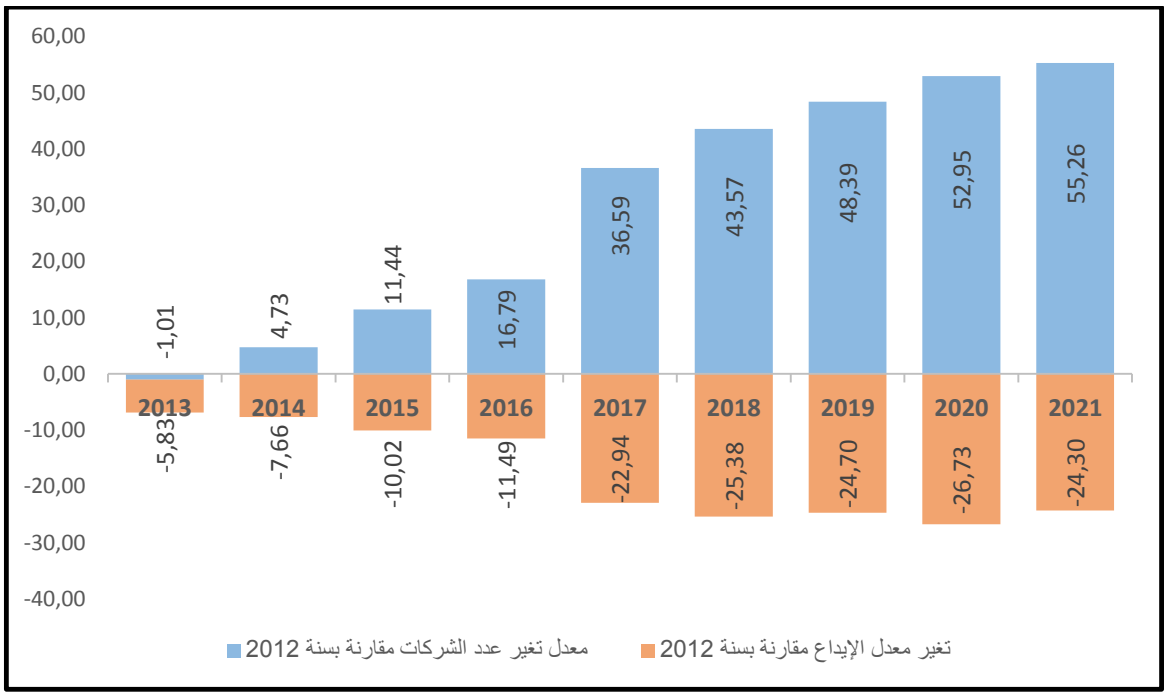

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-51).

الزيادة في عدد الشركات المعنية بإيداع الحسابات الاجتماعية، قابله تناقص في معدل الإيداع مقارنة بسنة 2012، هذا يعني أنه رغم تزايد عدد الشركات إلا أن نسبة كبيرة منها لا تلتزم بإيداع حساباتها الاجتماعية، وهو نوع من أنواع التهرب من الإفصاح عن الصورة الحقيقية للشركة، والذي يمثل شكلا من أشكال التهرب من الالتزام للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الشركات وبنسبتها المرتفعة، تنشط في الاقتصاد الرسمي إلا أنها تمارس ممارسات لها صلة بالاقتصاد الموازي، فهي لا تقوم بالإفصاح لمصالح الدولة عن وضعيتها المالية، مثلها مثل أي نشاط آخر ضمن الاقتصاد الموازي.

يعتبر إيداع الحسابات الاجتماعية للشركات مؤشرا قويا على الوعي الجبائي للمكلف بالضريبة الجزائري، فتناقص إيداع التصريحات الجبائية هو أكبر دليل على الاتجاه العام للمكلف بالضريبة الجزائري إلى رفض الضريبة، أو مقاومة الضريبة.

فإيداع الحسابات الاجتماعية من شأنه الكشف عن المعاملات التجارية والاقتصادية التي قامت بها الشركات، وبالتالي يقودنا ذلك إلى سعي الشركات والمكلفين بالضريبة إلى تفادي التصريح بمعلوماتهم ومعلومات أنشطتهم وايراداتهم السنوية، وهو ما يجعلهم منجذبين أكثر إلى التهرب والغش الجبائي.

هذا ما يعانيه القطاع الرسمي في الجزائر، وهو مؤشر يمكننا اعتماده في قياس الاقتصاد الموازي، فإذا كانت الشركات والمتعاملين الرسميين يمارسون هذه الممارسات مع وجود الأجهزة الرقابية والعقوبات الرسمية، فإن الاقتصاد الموازي هو ملاذ آمن بالنسبة للذين يريدون التهرب تماما من الالتزامات الجبائية والاجتماعية.

هذه النتيجة تقودنا إلى ضعف الإجراءات الرقابية الممارسة على الاقتصاد الرسمي، وضعف الآليات التي تساهم في بقاء المتعاملين الاقتصاديين ضمن القنوات الاقتصادية الرسمية في الجزائر، بل وتحفز أكثر على الممارسات التدليسية والتهرب من الالتزامات المختلفة.

من خلال هذا نصل إلى أن نسبة كبيرة من المتعاملين في الاقتصاد الرسمي يمارسون ممارسات لا تحدث إلا ضمن الاقتصاد الموازي، ولكن بشكل محمي أكثر مما هو عليه الحال في الاقتصاد الموازي، ولكن بشكل مقنن.

يمثل الجدول رقم (3-52) تطور عدد ملفات المنازعات المرتبطة بالغش الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2014-2018.

الجدول رقم (3–52): تطور عدد ملفات المنازعات المرتبطة بالغش الجبائي في الجزائر 2014 – 2018

السنة	عدد ملفات الغش الجبائي	نسبة الزيادة مقارنة بسنة 2014
2014	3555	
2015	4086	14,94
2016	4182	17,64
2017	4312	21,29
2018	4533	27,51

المصدر:

Iddir, M. Zergoune, M. (2020). Impacte de la modernisation de l'administration fiscal sur l'efficacité de l'administration fiscal et la conformité fiscal des contribuables en Algérie. Revue algérienne de développement économique 08(01)/2021. P 298.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/100/8/1/155576

يمثل الشكل رقم (3–75) تمثيل بالأعمدة لنسبة زيادة عدد ملفات الغش الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2015-2018.

الشكل رقم (3–75): تمثيل بالأعمدة لنسبة زيادة عدد ملفات الغش الجبائي في الجزائر للفترة 2015 – 2018:

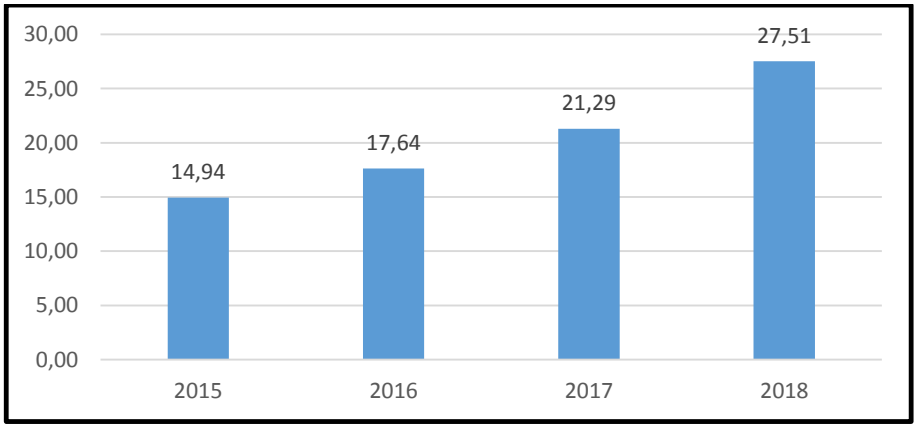

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-52).

عند متابعة نتائج مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للضرائب، يظهر الحجم الحقيقي والمخيف لمحاولات الغش الجبائي. فالحالات المعروضة في الجدول تمثل فقط الحالات المكتشفة من خلال عمليات الرقابة الجبائية المختلفة، ومن خلال البلاغات التي تقوم بها المؤسسات المالية المختلفة.

تعكس نسب زيادة عدد ملفات الغش الجبائي في السنوات الأخيرة الصورة الحقيقية لما يعانيه النظام الجبائي أمام محاولة فرض قبوله من طرف الوعاء الجبائي الحالي. كما يعكس الصورة الحقيقية للحالات الغير مكتشفة والتي لم تخضع لعملية الرقابة الجبائية، خاصة وأن عملية الرقابة الجبائية لا تشمل كل المكلفين بالضريبة، بل تكون منظمة في شكل برامج سنوية يتم اختيار الملفات الجبائية التي سوف تخضع للرقابة الجبائية كل سنة.

يمكن استنتاج ان القيمة الحقيقية للملفات الخاصة بالغش الجبائي هي أكثر بكثير من الملفات المكتشفة من طرف الإدارة الجبائية.

يمثل الجدول رقم (3-53) تطور عدد المسجلين بالملف الوطني للغش الجبائي خلال الفترة 2012-2018.

الجدول رقم (3-53): عدد المسجلين بالملف الوطني للغش الجبائي:

السنة	عدد الملفات	نسبة التطور مقارنة بسنة 2012
2012	82000	
2013	99000	20,73
2014	100000	21,95
2015	105000	28,05
2016	108000	31,71
2017	110000	34,15
2018	120000	46,34

المصدر:

Iddir, M. Zergoune, M. (2020). Impacte de la modernisation de l'administration fiscal sur l'efficacité de l'administration fiscal et la conformité fiscal des contribuables en Algérie. Revue algérienne de développement économique 08(01)/2021. P 298.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/100/8/1/155576

يمثل الشكل رقم (3-76) تمثيل بياني لنسبة زيادة عدد المسجلين في الملف الوطني للغش الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2013-2018.

الشكل رقم (3-76): تمثيل بالأعمدة لنسبة زيادة عدد المسجلين في الملف الوطني للغش الجبائي:

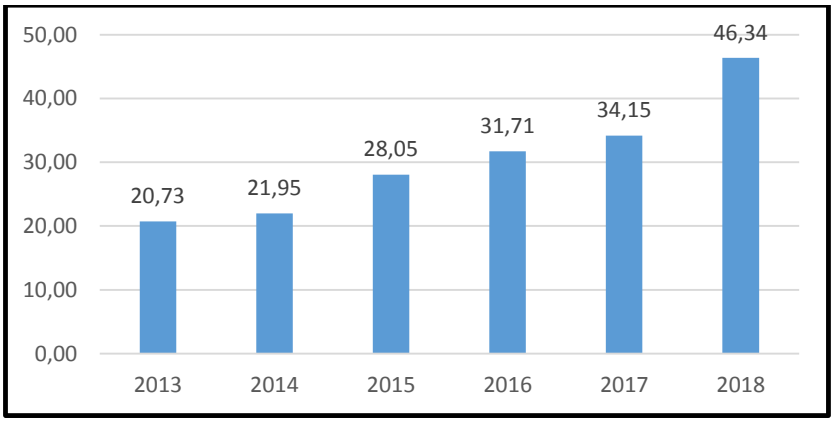

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-53).

رغم الإجراءات الرادعة والعقوبات والغرامات المتعلقة بالتهرب والغش الجبائي، التي تنظمها القوانين الجبائية، إلا أن نسبة زيادة عدد المسجلين في الملف الوطني للغش الجبائي في تزايد مستمر، حيث زاد عدد المسجلين في الملف الوطني في سنة 2018 بـ 46.34 % مقارنة بسنة 2012، أي فقط خلال 06 سنوات.

هذه الزيادة تعتبر خطيرة بالنسبة للنظام الجبائي ككل، أولا من خلال استنتاج عدم جدوى الإجراءات العقابية والرادعة للغش الجبائي، ثانيا من خلال استنتاج عدم كفاية المستوى الذي وصلت له الرقابة الجبائية أمام التوجه المتزايد للممارسات الاحتيالية التي تقاوم فرض الضريبة على المداخيل والايرادات الحقيقية.

عند مقارنة الضرر الذي يسببه الغش الجبائي بالإيرادات الجبائية، مع الضرر الذي يسببه الاقتصاد الموازي تجاه الاقتصاد الوطني، نستطيع مقارنة الظاهرة الأكثر خطورة على الإيرادات الجبائية. فإيرادات الاقتصاد الموازي يمكن مع مختلف الاغراءات والتحفيزات استقطابها للنشاط في القطاع الرسمي، لكن المكلف متخذ قرار الغش الجبائي من الصعب جدا تغيير قراره عن طريق التحفيزات أو من خلال العقوبات والغرامات، لأن المكلف الذي اتخذ قرار الغش الجبائي مستعد لتحمل كافة المخاطر الجبائية المتعلقة بقراره الخاص بالغش الجبائي، ولا يمكن لمختلف الإجراءات أن تساعد في تغيير قراراته الاحتيالية.

يعتبر قرار الغش الجبائي قرارا شخصيا يتخذه المكلف بالضريبة الذي ينتمي إلى القطاع الرسمي، كما أن ما سوف يدفعه من ضريبة مناسب تماما لمستوى المداخيل التي يحققها من خلال نشاطه، أما قرار ممارسة نشاط اقتصادي في الاقتصاد الموازي فهو قرار يمكن أن يؤثر فيه ضرورة ممارسة نشاط من أجل تحقيق مداخيل بسيطة تساعد في الحياة اليومية للفرد. ومنه يمكن استنتاج درجة خطورة الغش الجبائي مقارنة بالاقتصاد الموازي الذي يرتبط في كثير من الأحيان بمحاولة الأفراد محاربة الفقر الذين يعيشون فيه.

يمثل الجدول رقم (3-54) تطور مجموع العقوبات والضرائب المفروضة بعد عملية الرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

الجدول رقم (3-54): مجموع العقوبات والضرائب المفروضة بعد عملية الرقابة الجبائية في الجزائر 2000 – 2022:

مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع العقوبات والضرائب المفروضة بعد عملية الرقابة الجبائية	11,723	14,972	19,809	18,092	13,619	18,332	117,023	51,255	55,534	107,574	84,743	67,800
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
مجموع العقوبات والضرائب المفروضة بعد عملية الرقابة الجبائية	61,008	71,326	162,025	81,730	73,506	89,512	78,675	100,124	134,907	139,516	156,934	

المصدر: المديرية العامة للضرائب DGI

يمثل الشكل رقم (3-77)تطور مجموع العقوبات والضرائب المفروضة بعد عملية الرقابة الجبائية خلال الفترة 2000-2022.

الشكل رقم (3-77): تمثيل بالأعمدة لتطور مجموع العقوبات والضرائب المفروضة بعد عملية الرقابة الجبائية 2000 – 2022:

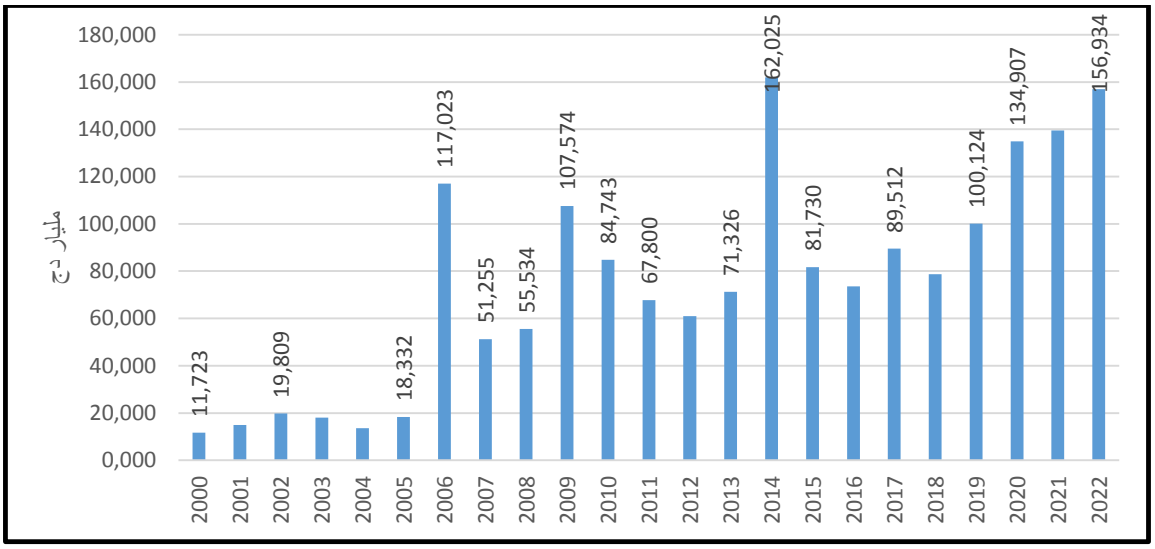

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-54).

ويمثل الشكل رقم (3-78) تطور مجموع العقوبات المفروضة عد كل أنواع الرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

الشكل رقم (3-78): تمثيل بياني لتطور مجموع العقوبات المفروضة بعد كل أنواع الرقابة الجبائية 2000 – 2022:

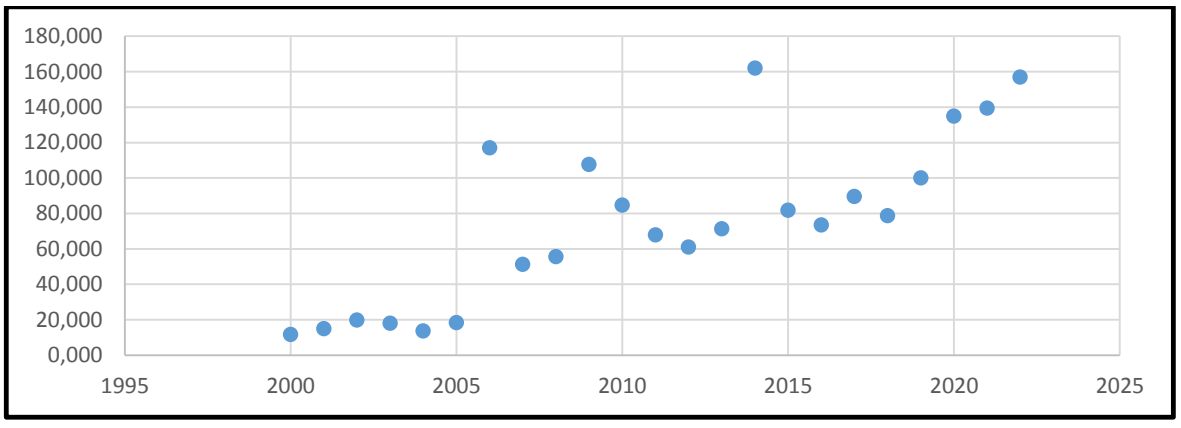

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-54).

من خلال تحليل تطور قيمة العقوبات والضرائب المفروضة بعد الخضوع للرقابة الجبائية، يمكن تصور الوضعية الحقيقية لقيمة التهرب الجبائي في الجزائر، فعلى الرغم من تزايد الحصيلة الجبائية في الجزائر في السنوات الأخيرة، إلا أن محاولات التهرب الجبائي وإخفاء المداخيل الخاضعة للضريبة تتزايد أكثر في السنوات الأخيرة.

يمكن لعملية الرقابة الجبائية أن تساعد في منع محاولات التهرب والغش الجبائي، لكن في المستوى الحالي الذي تعرفه الرقابة الجبائية، فإن كثرة الملفات الجبائية واتساع الاقتصاد الوطني، أصبح يمثل تحديا كبيرا جدا أما مهمة الرقابة الجبائية. فالعدد الكبير للمكلفين بالضريبة مقابل تناقص عدد الموظفين في الرقابة الجبائية، وضعف الآليات الرقمية والالكترونية للرقابة الجبائية، تبقى العملية محصورة فقط في الملفات التي تبرمج للرقابة الجبائية كل سنة. ولا يمكنها أن تحقق نتيجة أوسع من النطاق الذي حدد لها في البرنامج السنوي للرقابة الجبائية.

فالتزايد الملاحظ في مجموع العقوبات والضرائب المفروضة سنة 2022 بنسبة 130 % مقارنة بسنة 2011 وتزايد بنسبة 55 % مقارنة بسنة 2019، هذه الأرقام تدل على زيادة الحالات المكتشفة الخاصة بالتهرب والغش الجبائيين، وهذا ما يوضح الصورة الحقيقية لتوجه المكلف بالضريبة الجزائري نحو إخفاء ايراداته الحقيقية عن الإدارة الجبائية من خلال تصريحاته الجبائية.

يعتبر التوجه الكبير إلى الممارسات الاحتيالية والتهرب من التصريح بالمداخيل الحقيقية للإدارة الجبائية مؤشرا صريحا يدل على زيادة نسبة مقاومة الضريبة في الجزائر، والأرقام الخاصة ببواقي التحصيل أكبر دليل على الوضعية الملاحظة في مجال التهرب من الضرائب.

الفرع الثاني: دور الرقابة الجبائية في الكشف عن الممارسات الاحتيالية في القطاع الرسمي

تعتبر الرقابة الجبائية سلاحا مهما للإدارة الجبائية، تستعمله في محاربة كل الممارسات التي من شأنها التأثير على الوعاء الجبائي أو الحصيلة الجبائية، وبذلك يمكن للرقابة الجبائية أن تساهم كثيرا في الحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي، وذلك من خلال محاربة تسرب الأموال والايرادات نحو الاقتصاد الموازي بعد التهرب من النظام الرقابي الجبائي

يمثل الجدول رقم (3-53) مقارنة لنسبة تغير حصيلة الرقابة الجبائية مع نسبة تغير عدد الملفات على أساس سنة 2011..

الجدول رقم (3-55): مقارنة نسبة تغير حصيلة الرقابة الجبائية بنسبة تغير عدد الملفات على أساس سنة 2011:

السنة	حصيلة الرقابة الجبائية	نسبة تغير حصيلة الرقابة الجبائية مقارنة بسنة 2011	عدد الملفات	نسبة تغير عدد الملفات مقارنة بسنة 2011
2011	67,800		61 169	
2013	71,326	5,20	59 006	3,54
2015	81,730	20,55	56 487	7,65
2017	89,512	32,02	52 408	14,32
2019	100,124	47,68	46 480	24,01
2020	134,907	98,98	41 978	31,37
2022	156,934	131,47	44 209	27,73

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على احصائيات المديرية العامة للضرائب DGI

يمثل الشكل رقم (3-79) تمثيل بياني يوضح عدد الملفات وحصيلة الرقابة الجبائية خلال الفترة 2013-2022 مقارنة بسنة 2011.

الشكل رقم (3-79): تمثيل بياني لتطور عدد الملفات وحصيلة الرقابة الجبائية مقارنة بسنة 2011:

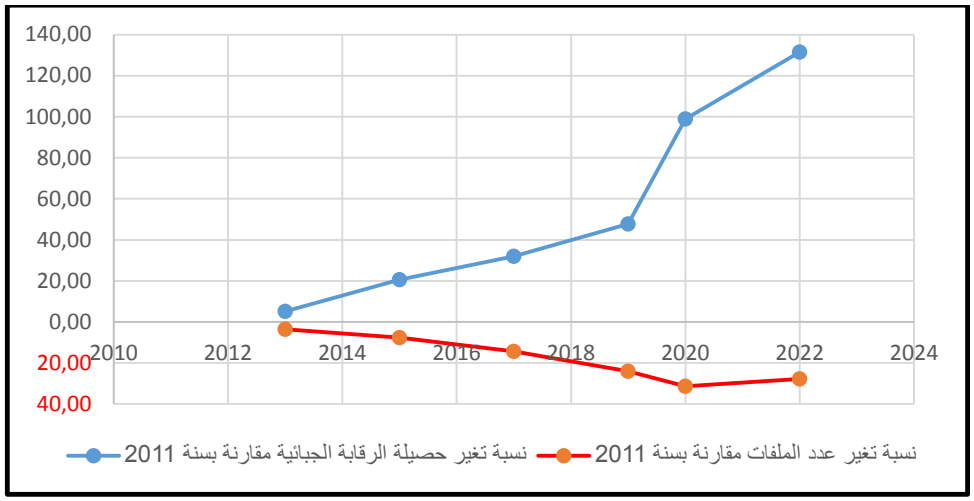

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-55).

عند مقارنة السنوات الأخيرة بسنة 2011، نلاحظ أن تغير عدد الملفات التي تم اكتشاف التهرب الجبائي بها سلبي، أي أن عدد الملفات في السنوات الأخيرة في تناقص، لكن رغم هذا التناقص في عدد الملفات الجبائية إلا أن نتائج الرقابة الجبائية الممثلة في مبالغ العقوبات والضرائب المفروضة بعد الرقابة الجبائية، تشير إلى عكس التطور الحاصل في عدد الملفات، حيث تتزايد مبالغ العقوبات والضرائب المفروضة بعد الرقابة الجبائية بنسب كبيرة مقارنة بتناقص عدد الملفات التي تم اكتشاف حالات التهرب الجبائي فيها.

يزيد هذا الوضع من خطورة الوضعية التي يعاني منها النظام الجبائي الجزائري، حيث أن هذه المؤشرات تقودنا إلى تقييم النسبة الواقعية لمحاولات التهرب من الضريبة وعدم التصريح بالقيمة الحقيقية للإيرادات المحققة من طرف المكلفين بالضريبة.

وبمقارنة الوعاء الجبائي الحالي الذي يخضع للرقابة الجبائية ويحقق مستويات مرتفعة من محاولات التهرب من الضريبة (على الأقل في الحالات المكتشفة فقط)، مع الوعاء الجبائي الذي ينشط في الاقتصاد الموازي، يمكن ملاحظة ان الأثر السلبي الذي يسببه التهرب والغش الجبائيين لا يقل عن الأثر السلبي الذي يسببه الاقتصاد الموازي بالنسبة للاقتصاد الوطني ولقدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العمومية المتزايدة كل سنة.

يمثل الجدول رقم (3-56) تطور متوسط مبلغ الضرائب والعقوبات على الملف الواحد في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

الجدول رقم (3–56): متوسط مبلغ الضرائب والعقوبات على الملف الواحد في الجزائر 2010 – 2022:

	مليار دج	مليون دج
السنة	**عدد الملفات الإجمالي للرقابة الجبائية**	**مبلغ عقوبات وضرائب نتيجة الرقابة الجبائية**	**متوسط مبلغ الضرائب المفروضة على الملف الواحد بعد عملية الرقابة**
2010	63 485	84,743	1,335
2011	61 169	67,800	1,108
2012	60 677	61,008	1,005
2013	59 006	71,326	1,209
2014	62 249	162,025	2,603
2015	56 487	81,730	1,447
2016	54 112	73,506	1,358
2017	52 408	89,512	1,708
2018	47 975	78,675	1,640
2019	46 480	100,124	2,154
2020	41 978	134,907	3,214
2021	41 262	139,516	3,381
2022	44 209	156,934	3,550

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على احصائيات المديرية العامة للضرائب DGI

ويمثل الشكل رقم (3–80) تمثيلا بيانيا لتطور متوسط مبلغ الضريبة المفروض على الملف الواحد بعد عملية الرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2010–2022.

الشكل رقم (3–80): تمثيل بياني لتطور متوسط مبلغ الضريبة المفروض على الملف الواحد بعد عملية الرقابة الجبائية 2010 – 2022:

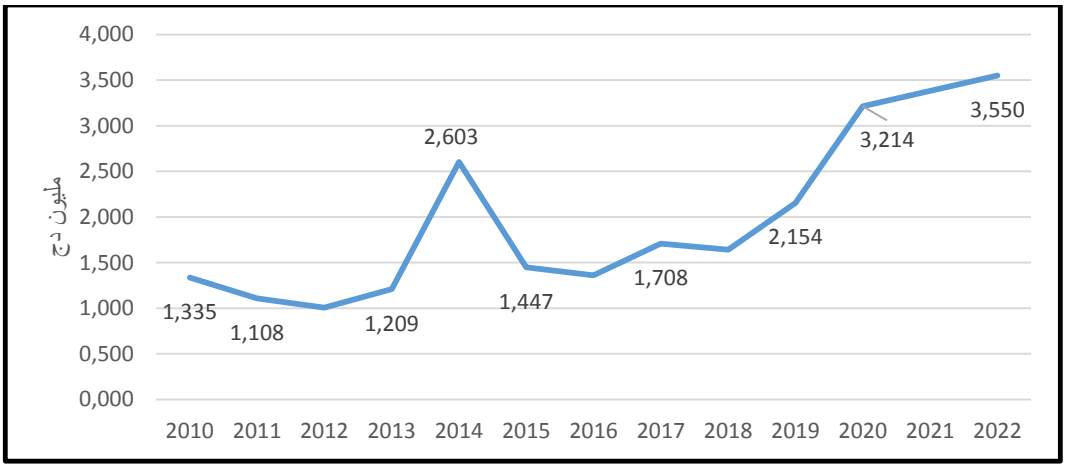

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-56).

عند مقارنة قيمة الضرائب والعقوبات المفروضة بعد عملية الرقابة الجبائية مع عدد الملفات، نجد نفس الاستنتاج الذي لوحظ في مقارنة تطور عدد الملفات مع نتائج الرقابة الجبائية، حيث أصبح متوسط الضرائب والعقوبات المطبق على الملف الواحد كبيرا جدا ومتزايد بداية من سنة 2015 وإلى غاية 2022.

قد يفسر تناقص عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية بنقص تعداد الموظفين في الإدارة الجبائية، أو بتناقص الوعاء الجبائي في السنوات الأخيرة، إلا أن النتيجة المتحصل عليها (متوسط الضريبة والعقوبة على الملف الواحد) تعكس الصورة الحقيقية للالتزام الجبائي من طرف المكلفين بالضريبة في القطاع الرسمي.

بصفة عامة الوعاء الجبائي في القطاع الرسمي في الجزائر، يميل أكثر في السنوات الأخيرة إلى مقاومة الضريبة (رفض الضريبة)، بطريقته الخاصة وهي محاولة التهرب من خلال الممارسات الاحتيالية، من أجل الوصول إلى نتيجة واحدة وهي تخفيض مبلغ الضريبة الواجب الدفع للخزينة العمومية قدر الإمكان، ولهذه الوضعية مسبباتها ودوافعها. كما أن اتخاذ القرار بالتهرب من الضريبة مع المعرفة الكاملة بنظام العقوبات الجبائية يترجم الإلمام التام للمكلف بالضريبة بقيمة التهرب التي يقرر أن يخفي من خلالها ايراداته عن الإدارة الجبائية، فالمتهرب من الضريبة يعرف جيد النظام الجبائي، ويعرف قوة الرقابة الجبائية في بلده، ومن خلال معرفته هذه يقوم باتخاذ القرار الخاص بالقيمة التي سوف يتهرب من الإفصاح عنها في تصريحاته الجبائية.

يمثل الجدول رقم (3-57) نتائج عملية التحقيق المحاسبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

الجدول رقم (3-57): نتائج عملية التحقيق المحاسبي Vérification de comptabilité في الجزائر 2000 – 2022:

	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
	عدد الملفات	1 696	1 740	1 672	1 748	2 118	2 217	2 228	2 194	2 374	2 483	1 989	1 444
مليار دج	الحقوق والغرامات المفروضة بعد التحقيق	10,309	12,858	17,017	15,563	10,428	15,047	73,670	14,038	20,534	74,596	41,503	34,154
مليون دج	الحقوق والغرامات / لكل ملف	6,078	7,390	10,177	8,904	4,923	6,787	33,066	6,398	8,649	30,043	20,866	23,652
	السنة		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	عدد الملفات		1 682	1 809	2 357	2 358	2 042	1 968	2 089	2 063	2 159	2 132	2 530
مليار دج	الحقوق والغرامات المفروضة بعد التحقيق		31,360	36,255	126,407	37,613	29,424	52,303	36,151	61,166	54,520	84,504	87,773
مليون دج	الحقوق والغرامات / لكل ملف		18,644	20,041	53,630	15,951	14,409	26,577	17,305	29,649	25,253	39,636	34,693

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على احصائيات المديرية العامة للضرائب DGI

يمثل الشكل (3-81) تمثيل بياني لتطور الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف واحد من خلال التحقيق المحاسبي للفترة 2000-2022.

الشكل رقم (3–81): تمثيل بياني لتطور الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال التحقيق المحاسبي 2000 – 2022:

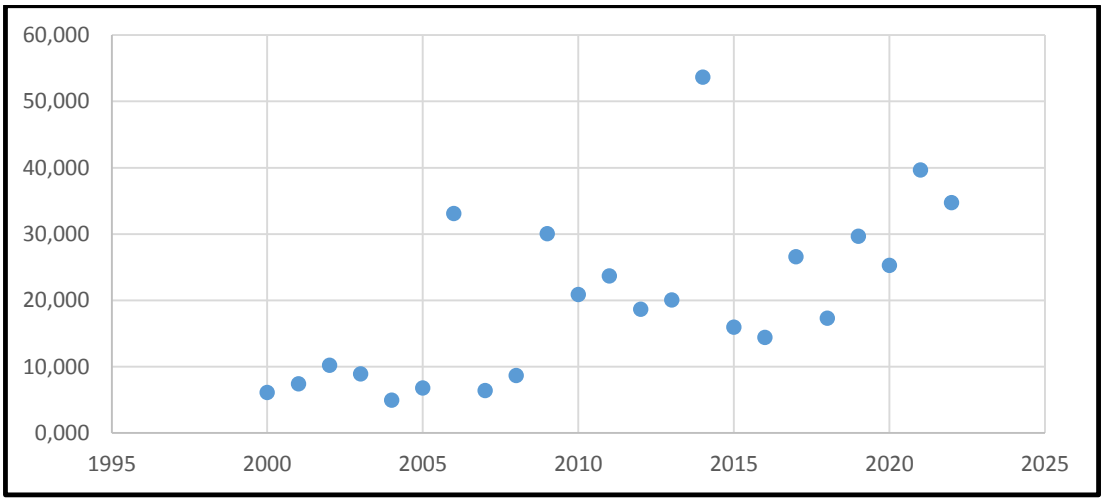

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-57).

لا تزال المحاسبة الإبداعية مصدرا من مصادر التهرب الضريبي، حيث تستغل الثغرات القانونية مع القواعد المحاسبية، من أجل إخفاء جزء من الأرباح عن الإدارة الجبائية في تصريحات الضرائب المختلفة.

حيث شهدت عملية التحقيق المحاسبي ارتفاعا منذ سنة 2010 إلى غاية 2022، بنسبة 66.26 %، وهذا ما يدل على زيادة الاعتماد على أساليب المحاسبة الإبداعية في التهرب من الضريبة.

يمثل الجدول رقم (3–58) تطور نتائج عملية التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية للفترة 2001–2022.

الجدول رقم (3–58): نتائج عملية التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية VASFE في الجزائر 2001 – 2022

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الملفات	99	165	223	238	258	278	438	357	381	396	204
الحقوق والغرامات المفروضة بعد التحقيق (مليار دج)	0,320	0,796	0,716	0,815	0,739	0,986	1,307	1,358	1,288	5,896	1,633
الحقوق والغرامات / لكل ملف (مليون دج)	3,234	4,825	3,209	3,426	2,864	3,546	2,985	3,804	3,382	14,889	8,006
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الملفات	18	299	347	99	231	176	197	216	183	142	314
الحقوق والغرامات المفروضة بعد التحقيق (مليار دج)	0,100	1,508	2,141	4,295	2,816	1,440	2,175	2,544	1,374	0,864	4,185
الحقوق والغرامات / لكل ملف (مليون دج)	5,545	5,042	6,171	43,385	12,191	8,180	11,039	11,777	7,510	6,081	13,328

المصدر من إعداد الطالب بناءا على احصائيات المديرية العامة للضرائب DGI

ويمثل الشكل رقم (3–82) تمثيلا بيانيا لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال عملية التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000–2022.

الشكل رقم (3–82): تمثيل بياني لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال عملية التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية 2000 – 2022:

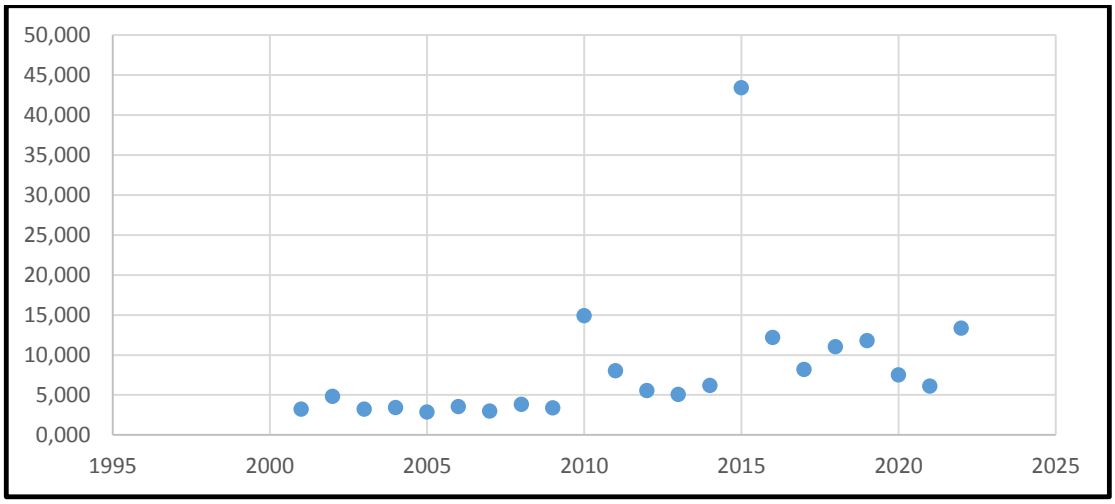

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-58).

مقارنة بباقي طرق الرقابة الجبائية، لم تشهد عملية الرقابة على مجمل الوضعية الجبائية تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة، وذلك يرجع لقلة عدد الملفات المراقبة مقارنة بباقي أنواع الرقابة الجبائية الأخرى، إلا أن متوسط الضريبة والغرامات المفروضة على الملف الواحد يمثل مبالغ كبيرة، وهذا ما يوجه استنتاجنا إلى أن الرقابة الجبائية في الجزائر تحقق مستويات جيدة من خلال النتائج التي تحققها، ولكن تبقى هذه النتائج خاصة بالملفات التي تمت مراقبتها فقط، ونظرا إلى أن عملية الرقابة تتم على عدد محدود فقط من الملفات، فإن القيمة الحقيقية للمداخيل المخفاة عن الإدارة الجبائية تبقى أكبر بكثير مما تمت معاينته خلال عملية الرقابة.

يمثل الجدول رقم (3–59) نتائج عملية الرقابة على الوثائق في الجزائر خلال الفترة 2006–2022.

الجدول رقم (3–59): نتائج عملية الرقابة على الوثائق Contrôle sur Pièces في الجزائر 2006 – 2022:

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
عدد الملفات	34 081	30 894	32 795	30 365	30 029	27 291	28 672	27 932	28 389	
الحقوق والغرامات المفروضة بعد التحقيق	39,880	33,162	30,015	28,247	32,294	26,224	24,161	26,953	26,197	مليار دج
الحقوق والغرامات / لكل ملف	1,170	1,073	0,915	0,930	1,075	0,961	0,843	0,965	0,923	مليون دج
السنة		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
عدد الملفات		23 229	22 812	20 904	17 183	16 778	15 598	17 469	17 231	
الحقوق والغرامات المفروضة بعد التحقيق		29,547	30,155	28,191	31,753	26,239	64,149	40,708	51,778	مليار دج
الحقوق والغرامات / لكل ملف		1,272	1,322	1,349	1,848	1,564	4,113	2,330	3,005	مليون دج

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على احصائيات المديرية العامة للضرائب DGI

ويمثل الشكل رقم (3-83) تمثيل بياني لمتوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال الرقابة على الوثائق خلال الفترة 2006-2022.

الشكل رقم (3-83): تمثيل بياني لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال الرقابة على الوثائق 2006 – 2022:

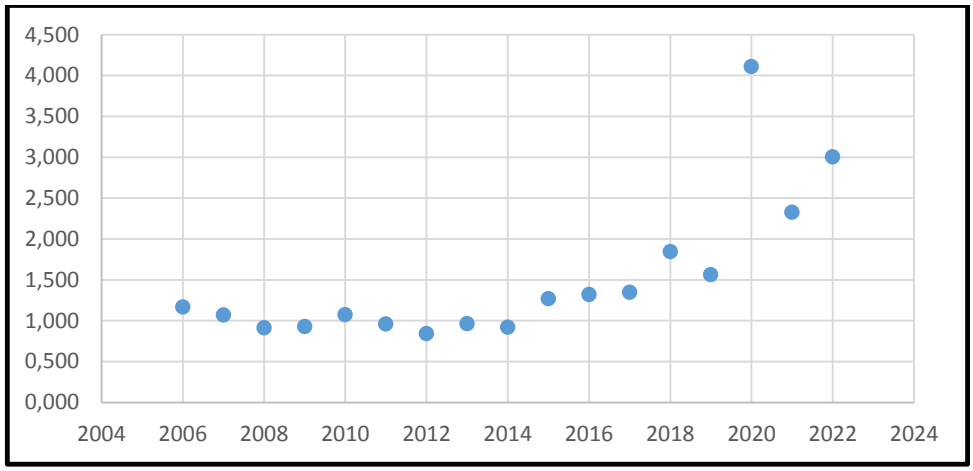

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-59).

تعتبر الرقابة على الوثائق خطا دفاعيا أماميا للرقابة الجبائية في الجزائر، بحيث تقوم الإدارة الجبائية بالرقابة على الوثائق من خلال معاينة التصريحات الجبائية التي يقدمها المكلف، والملاحظ ان مستوى الضرائب والعقوبات المفروضة بعد عملية الرقابة على الوثائق تزايد بشكل كبير بداية من سنة 2016 إلى غاية 2022، مقارنة بالفترة الممتدة من 2004 إلى 2014.

يدل تزايد نتائج الرقابة على الوثائق على أن المكلف بالضريبة ينقصه الكثير من الفهم للقواعد والتنظيمات الجبائية، والتي تمتاز في الجزائر بكثرة التغييرات والتعديلات، إضافة إلى تعقيد النظام الجبائي، وهذا ما يجعل من المكلف بالضريبة يقوم بأخطاء في عمليات التصريحات الجبائية، إضافة إلى الأخطاء المقصودة سعيا من المكلفين التهرب من الضريبة.

يمثل الجدول رقم (3-60) تطور نتائج عملية الرقابة المصوبة على المحاسبة في الجزائر خلال الفترة 2006-2022.

الجدول رقم (3-60): نتائج عملية الرقابة المصوبة على المحاسبة Vérification Ponctuelle de comptabilité في الجزائر 2006 – 2022:

	السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	عدد الملفات	503	586	561	571	612	594	621
مليار دج	الحقوق والغرامات المفروضة بعد التحقيق	1,190	1,435	1,202	1,955	2,171	4,496	4,810

مليون دج	الحقوق والغرامات / لكل ملف	2,365	2,449	2,142	3,423	3,548	7,569	7,745
	السنة	-	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	عدد الملفات	-	617	553	579	463	543	611
مليار دج	الحقوق والغرامات المفروضة بعد التحقيق	-	1,304	1,542	2,040	6,300	5,097	4,815
مليون دج	الحقوق والغرامات / لكل ملف	-	2,114	2,789	3,524	13,608	9,387	7,881

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على احصائيات المديرية العامة للضرائب DGI

ويمثل الشكل رقم (3-84) تمثيل بياني لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال الرقابة المصوبة على المحاسبة خلال الفترة 2010-2022.

الشكل رقم (3-84): تمثيل بياني لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال الرقابة المصوبة على المحاسبة 2010 – 2022:

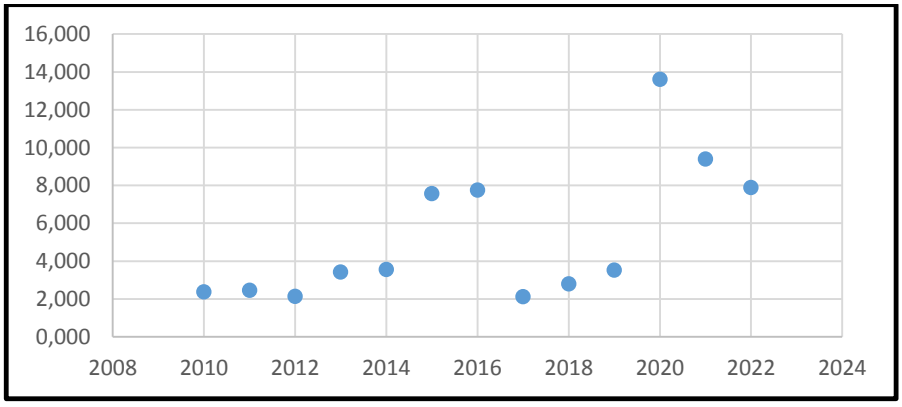

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-60).

تعتبر الرقابة المصوبة على المحاسبة من أهم أنواع الرقابة الجبائية، حيث انها تركز على ضريبة محددة يقوم من خلالها عون الإدارة الجبائية بفحص التصريحات الجبائية المتعلقة بتلك الضريبة، ومقارنتها مع الوثائق التي تثبت صحة تلك التصريحات.

ومن خلال ملاحظة تطور نتائج هذه الرقابة، نلاحظ أنها غير ثابتة التغير، وتزداد فقط من فترة إلى أخرى، وذلك يرجع إلى أن مراقبة نوع محدد من الضريبة لا يعطي المجال للمحقق الجبائي أن يقوم بالرقابة على الضرائب الأخرى التي قام المكلف بالتصريح بها، لهذا نجد ان نتائج الرقابة المصوبة على المحاسبة تكون ثابتة نسبيا وغير متزايدة تماما في السنوات الأخيرة.

يمثل الجدول رقم (3-61) نتائج عملية رقابة الأسعار وإعادة التقويم العقارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

الجدول رقم (3–61): نتائج عملية رقابة الأسعار وإعادة التقويم العقارية Contrôle des Prix et des Evaluations في الجزائر 2000 – 2022:

السنة		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الملفات		17 560	21 745	22 022	24 968	31 787	34 378	31 323	33 177	36 108	31 962	30 568	31 644
الحقوق والغرامات المفروضة بعد التحقيق	مليار دج	1,415	1,793	1,996	1,813	2,376	2,546	2,487	2,748	3,627	3,444	3,859	4,354
الحقوق والغرامات / لكل ملف	ألف دج	80,57	82,46	90,64	72,63	74,74	74,06	79,40	82,82	100,44	107,74	126,25	137,60
السنة		-	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الملفات		-	29 744	28 395	30 544	30 207	28 406	28 743	27 953	26 844	23 575	20 976	23 523
الحقوق والغرامات المفروضة بعد التحقيق	مليار دج	-	4,186	4,656	5,109	5,779	6,301	6,274	7,055	8,135	8,563	8,344	8,383
الحقوق والغرامات / لكل ملف	ألف دج	-	140,75	163,98	167,28	191,31	221,82	218,27	252,37	303,03	363,23	397,81	356,36

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على احصائيات المديرية العامة للضرائب DGI

يمثل الشكل رقم (3–85) تمثيل بياني لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال رقابة الأسعار وإعادة التقويم العقارية خلال الفترة 2000–2022.

الشكل رقم (3–85): تمثيل بياني لتطور متوسط الضرائب والعقوبات المفروضة على الملف الواحد من خلال رقابة الأسعار وإعادة التقويم العقارية 2000 – 2022:

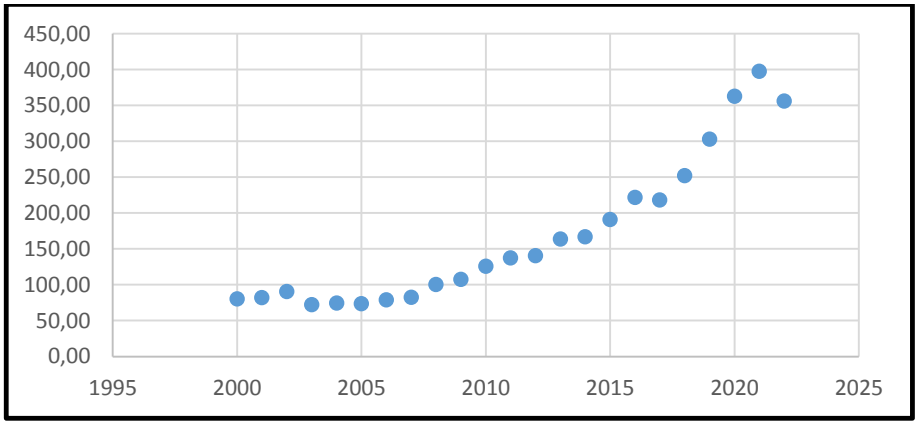

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3–61).

تعتبر رقابة الأسعار وإعادة التقويمات العقارية من أنواع الرقابة التي يمكن من خلالها للإدارة الجبائية تحقيق مستويات جد مرتفعة من الضرائب والعقوبات المفروضة على المكلفين بالضريبة الذي قاموا بالتصريح بأسعار بيع أقل من الأسعار الحقيقية التي تمت بها المعاملة العقارية، وذلك يرجع إلى أن سوق العقار غير واضح تماما بالنسبة للإدارة الجبائية، ومع اختلاف المناطق الجغرافية والحضرية وغير الحضرية، تجعل أسعار شراء وبيع العقار خاضعة للسوق والعرض والطلب، وبهذا يجد المكلف بالضريبة نفسه أمام مجال واسع للتهرب من التصريح بالسعر الحقيقي للبيع.

لهذا نجد أن نتائج هذه الرقابة في تزايد مستمر وبنسبة زيادة معتبرة كل سنة، مما يدل على أن الممارسات الاحتيالية التي تخص التصريح بقيمة العقارات الحقيقية، هي أرضية خصبة للمتهربين من الضريبة، خاصة وأن الأسعار التي تعتمدها الإدارة الجبائية في الرقابة هي أسعار مرجعية لسعر الدولة للعقار، وهو الذي يكون بعيدا تماما على الأسعار الحقيقية للعقارات في سعر السوق. وبهذا تكون المبالغ المكتشفة من خلال هذه الرقابة تشكل نسبة قليلة من الضرائب الفعلية التي كان على البائع تسديدها للخزينة العمومية، لأن السعر المرجعي للدولة يبقى في كثير من المناطق أقل بكثير من المبالغ الحقيقية لسعر البيع.

إلا أن الإدارة الجبائية بدأت تدرك هذه الوضعية من خلال نشر المديرية العامة للضرائب جداول تخص الأسعار المرجعية لشراء وبيع العقارات على مختلف أنوعها ومختلف المناطق التي تقع بها، مما سيجعل من الاختلاف بين التصريحات الجبائية والقيمة الحقيقية لسعر البيع ينخفض في السنوات المقبلة، فبنشر هذه المعلومات للمواطنين سوف يسعون لتفادي التعرض للغرامات والعقوبات الناتجة عن إعادة التقويمات التي تقوم بها الإدارة الجبائية.

يمثل الشكل رقم (3-86) تطور نتائج الرقابة الجبائية بمختلف أنواعها في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

الشكل رقم (3-86): تطور نتائج الرقابة الجبائية بمختلف أنواعها في الجزائر 2010 – 2022:

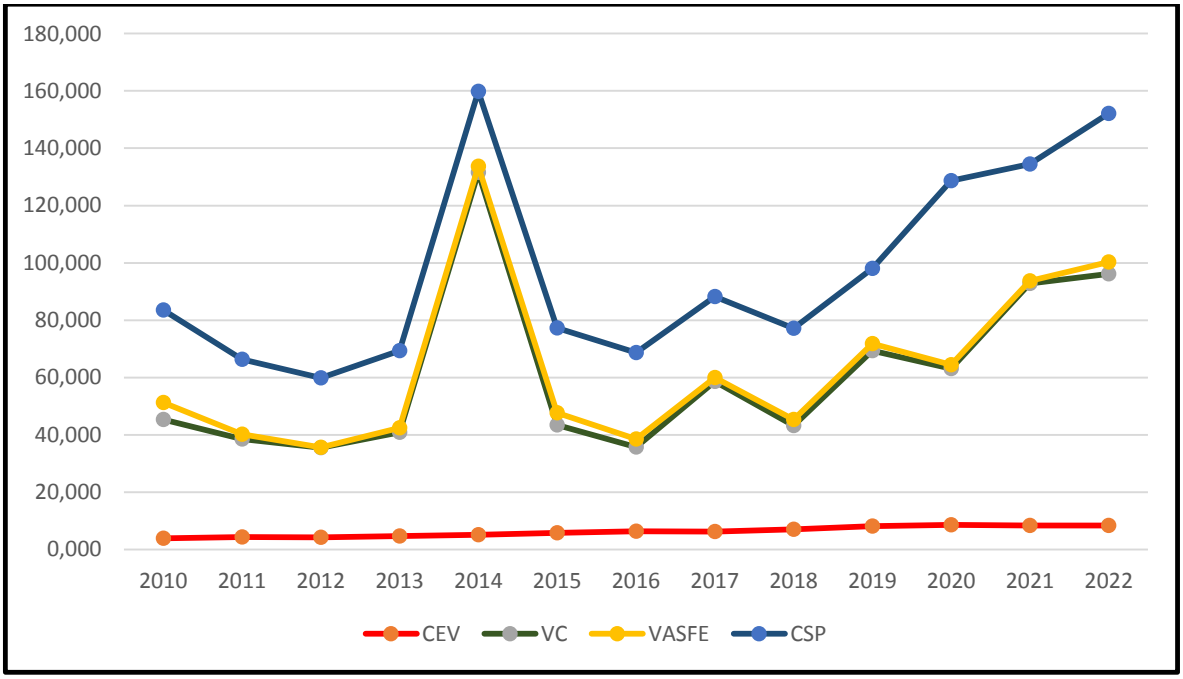

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المديرية العامة للضرائب DGI

عند مقارنة نتائج أنواع الرقابة المختلفة تظهر الفروقات بينها من ناحية قيمة المردودية التي تحققها وأيضا نسبة زيادتها من سنة إلى أخرى.

حيث تحقق الرقابة على الوثائق المردودية الأكبر مقارنة بباقي أنواع الرقابة التي تقوم بها الإدارة الجبائية، وذلك يرجع إلى أن أكبر عدد من الملفات الجبائية يمر عبر هذه الرقابة، أي عند تقديم التصريحات الجبائية للإدارة الجبائية.

وبهذا فإن التركيز على تعزيز الرقابة الجبائية على الوثائق بالوسائل الحديثة خاصة منها التكنولوجية، سوف ينقص من الجهد الضريبي المبذول في الأنواع الأخرى للرقابة الجبائية، أي أن اعتماد الآليات المتطورة مثل الفاتورة الالكترونية وغيرها مما توفره التكنلوجيا سوف يساعد في بسط السيطرة على مراقبة التصريحات الجبائية في بدايتها الأولى، أي عند إيداعها لدى مصالح الضرائب. الأمر الذي سيعطي نتائج مهمة تساهم في تغيير قرارات التوجه إلى التهرب والغش الجبائي، لأن المكلف بالضريبة يقوم بدراسة قرار تهربه جيدا قبل أن يتخذه، ومن المعايير التي يهتم بها المكلف هو قوة وقدرة الرقابة الجبائية على اكتشاف ممارساته الاحتيالية في تصريحاته الجبائية.

يمثل الجدول رقم (3-62) تطور عدد التصريحات بالشبهة في الجزائر خلال الفترة 2015-2020.

الجدول رقم (3-62): تطور عدد التصريحات بالشبهة في الجزائر 2015 – 2020:

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد التصريحات بالشبهة	1290	1240	1239	2130	2300	1924

المصدر: تقرير نشاط خلية معالجة الاستعلام المالي CTRF لسنوات 2018 إلى 2020.

ويمثل الشكل رقم (3-87) تمثيلا بيانيا لتطور عدد التصريحات بالشبهة خلال الفترة 2015-2020.

الشكل رقم (3-87): تمثيل بياني لتطور عدد التصريحات بالشبهة 2015 – 2020:

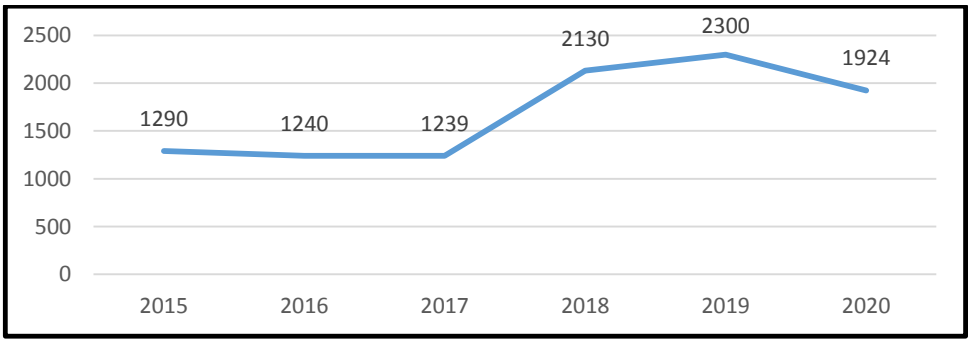

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-62).

عرف عدد التصريحات بالشبهة المرسلة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي CRTF تزايدا كبيرا منذ سنة 2015 وإلى غاية 2019، مما يدل على تزايد احتمالات ممارسة المخالفات المالية من جهة، وتزايد الحرص على محاربة الغش والجرائم المالية عن طريق الاستعانة بالمؤسسات المالية. إلا أن تناقص عددها في الفترة بين 2019 و2020 يرجع إلى الأزمة الصحية العالمية المتعلقة بانتشار فيروس كورونا الذي ساهم كثيرا في نقص النشاط الاقتصادي في الجزائر.

تدل التقارير وتطورها من سنة إلى أخرى على مدى توجه المتعاملين الاقتصاديين إلى المخالفات المالية من أجل إخفاء مداخيلهم الخاضعة للضريبة، ومحاولة تجنب دفع الضريبة، وذلك بالاستعانة بمختلف الأساليب الاحتيالية.

المبحث الثالث: أثر توسيع الوعاء الجبائي على إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر

تعتبر المهام التي تقوم بها الإدارة الجبائية من أهم الجهود التي تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في محاربة الاقتصاد الموازي في الجزائر، وذلك لتطور نتائج عمليات الرقابة الجبائية في الفترة الأخيرة، والتي تدل على أن نسبة كبيرة من الإيرادات كانت موجهة للاقتصاد الموازي من أجل اخفائها على النظام الجبائي. لذلك سندرس تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر، وكذلك دور الإدارة الجبائية في عملية مواجهة الاقتصاد الموازي وايراداته.

المطلب الأول: مؤشرات وتقديرات تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الموازي من أكثر العوامر المؤثرة على النمو الاقتصادي في بلدان العالم، لذلك تعتبر محاربته من الأولويات التي توليها الدولة أهمية كبيرة في سياساتها الجبائية ومختلف أنظمتها الرقابية.

الفرع الأول: تطور أنشطة وايرادات الاقتصاد الموازي في ظل الإصلاحات الجبائية في الجزائر

يمثل الجدول رقم (3-63) تطور معدل وم الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.

الجدول رقم (3-63): تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام PIB في الجزائر 2000 – 2023:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام PIB (مليار دج)		4227,1	4522,8	5252,3	6151,9	7564,6	8512,2	9408,3
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج الداخلي الخام PIB (مليار دج)	11 043,7	9 968,0	11 991,6	14 588,5	16 208,7	16 650,2	17 242,5	16 712,7
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج الداخلي الخام PIB (مليار دج)	17 525,1	18 575,8	20 259,0	20 500,2	18 476,9	22 079,3		
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3,2	1,3	1,2	1	-5,1	3,4	3,2	3

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على النشرات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء ONS

ويمثل الشكل رقم (3-88) تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.

الشكل رقم (3–88): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB في الجزائر 2000–2023:

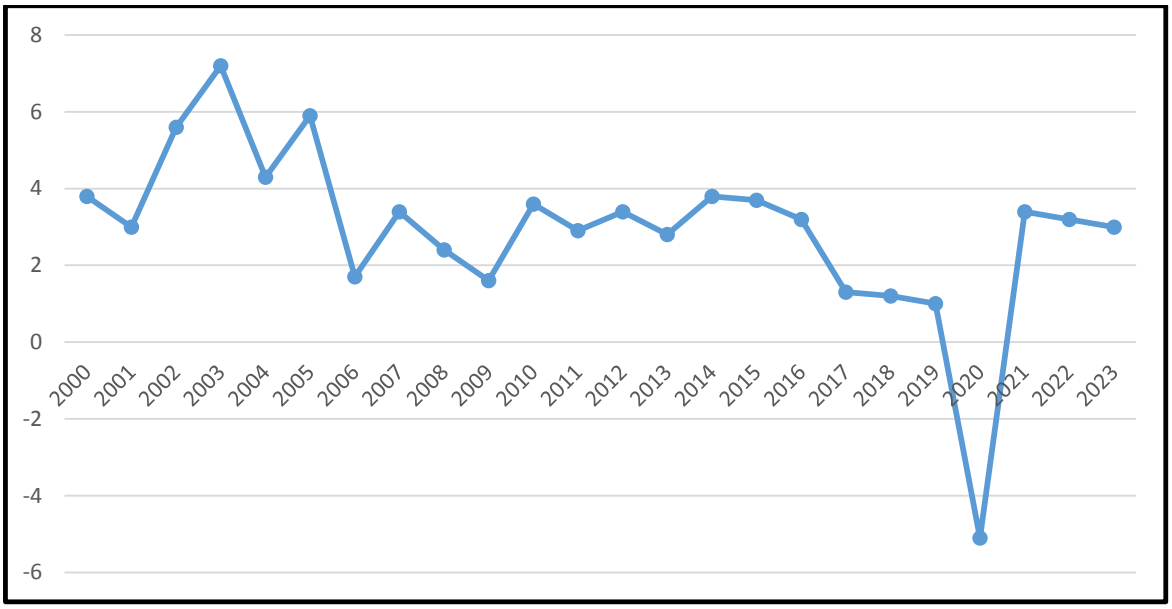

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-63).

تأثرت الجزائر على غرار باقي دول العالم بالأزمة الصحية وتبعات فيروس كوفيد-19 الذي ظهر تأثيره بشكل واضح على نسبة نمو الناتج المحلي الخام PIB، في الفترة الممتدة بين 2019 و2021، لكن عموما تبقى معدلات نمو PIB منخفضة نوعا ما مقارنة بالدول في نفس المستوى الاقتصادي مع الجزائر، وذلك يرجع أساسا إلى الاعتماد على الجبائية البترولية في تمويل الميزانية العامة، ونقص القيمة المضافة لمختلف القطاعات الأخرى.

يمثل الجدول رقم (3-64) مقارنة مستوى نمو إيرادات الميزانية بمستوى نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2006-2021.

الجدول رقم (3–64): مقارنة مستوى نمو إيرادات الميزانية بمستوى نمو الناتج المحلي الخام 2006–2021:

السنة	الإيرادات الجبائية	نسبة تغير الإيرادات الجبائية	الناتج المحلي الخام مليار دج	مستوى نمو الناتج المحلي الخام	إيرادات المحروقات	مستوى نمو إيرادات المحروقات
2005	640,4		7 564,6	_	2 352,7	
2006	720,8	12,55	8 512,2	12,53	2 799,0	18,97
2007	766,7	6,37	9 408,3	10,53	2 796,8	-0,08
2008	965,2	25,89	11 043,7	17,38	4 088,6	46,19
2009	1146,6	18,79	9 968,0	-9,74	2 412,7	-40,99
2010	1298	13,20	11 991,6	20,30	2 905,0	20,40
2011	1527,1	17,65	14 588,5	21,66	3 979,7	36,99
2012	1908,6	24,98	16 208,7	11,11	4 184,3	5,14
2013	2031	6,41	16 650,2	2,72	3 678,1	-12,10
2014	2091,4	2,97	17 242,5	3,56	3 388,3	-7,88
2015	2354,7	12,59	16 712,7	-3,07	2 373,5	-29,95

-24,96	1 781,1	4,86	17 525,1	5,41	2482,2	**2016**
22,23	2 177,0	6,00	18 575,8	5,95	2630	**2017**
32,62	2 887,1	9,06	20 259,0	3,11	2711,8	**2018**
-7,57	2 668,5	1,19	20 500,2	4,86	2843,5	**2019**
-27,99	1 921,6	-9,87	18 476,9	-7,68	2625,2	**2020**
35,78	2 609,2	19,50	22 079,3	5,20	2761,8	**2021**

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على تجميع بيانات تقارير بنك الجزائر وتقارير الديوان الوطني للإحصاء ONS

ويمثل الشكل رقم (3-89) تمثيل بياني لمقارنة نسبة نمو الناتج المحلي الخام بمستوى نمو الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2007-2021.

الشكل رقم (3-89): مقارنة نسبة نمو الناتج المحلي الخام بمستوى نمو الإيرادات العامة في الجزائر 2007 – 2021:

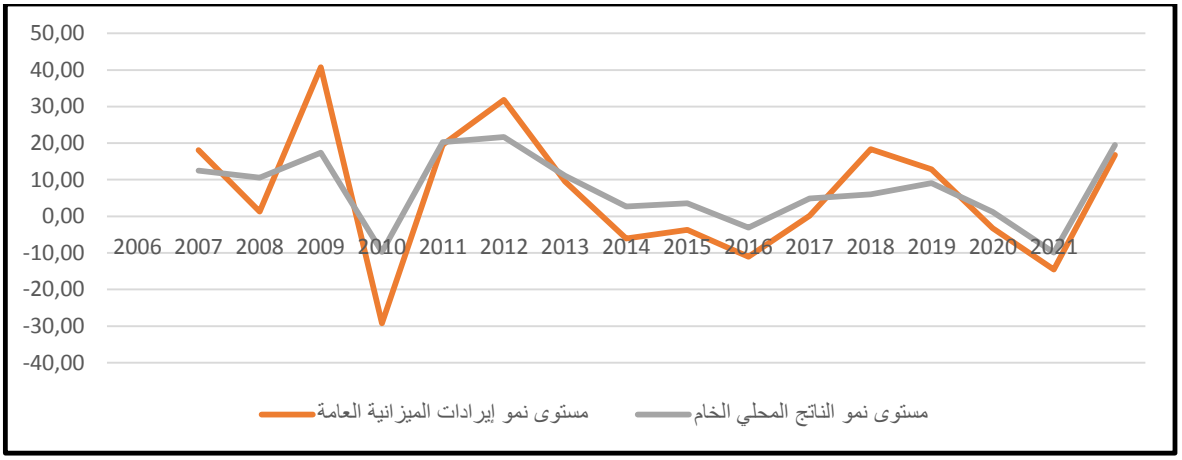

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-64).

ترتبط تغيرات الناتج المحلي الخام بتغيرات إيرادات الميزانية العامة خاصة في الفترة بين 2013 و2017 وبين 2019 و2021، وذلك يرجع أساسا إلى أن تمويل الميزانية يعتمد على المداخيل الجبائية العادية والجبائية البترولية. أيضا طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد أساسا على النفقات العمومية التي تمول الكثير من المشاريع العمومية، وتمول أيضا الدولة الاقتصادية الوطنية. لهذا نجد أن تغير نسبة نمو الناتج المحلي الخام ترتبط بدرجة كبيرة بنسبة تغير الإيرادات العامة في السنوات الأخيرة، لأن القطاع الخاص تبقى مساهمته متواضعة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، مقابل ما يقدمه قطاع المحروقات والايرادات الجبائية من مردود للميزانية العامة.

ويمثل الشكل رقم (3-90) تمثيل بياني لنسبة مكونات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2021.

الشكل رقم (3–90): تمثيل لنسبة مكونات الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2005 – 2021:

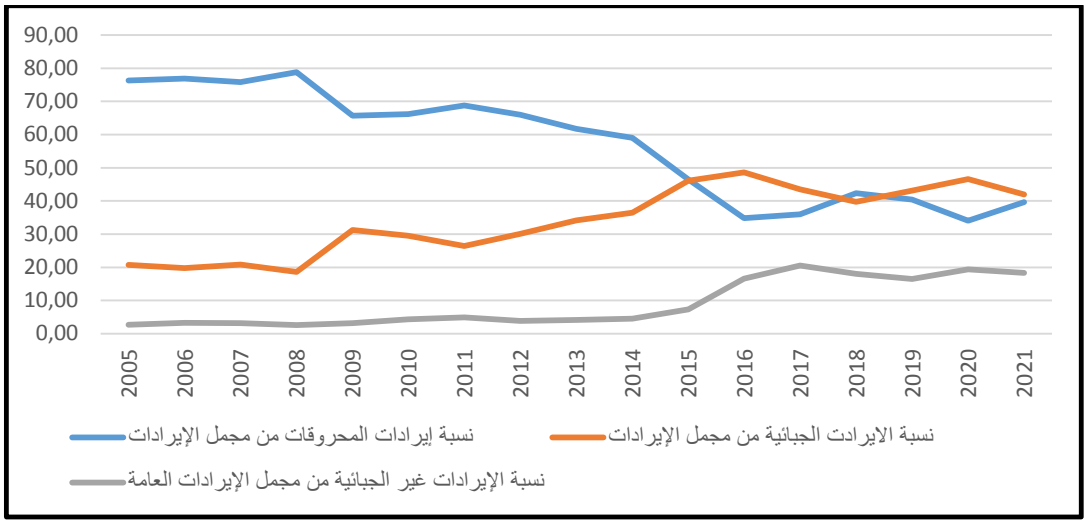

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-64).

تتوجه الجزائر إلى تقليل الاعتماد على عائدات المحروقات، خاصة بعد القيام بالإصلاحات الجبائية، وإصلاحات الإدارة الجبائية، حيث نلاحظ من الشكل أنه منذ سنة 2011 تزايد تكوين الإيرادات الجبائية للميزانية العامة مقابل تناقص الإيرادات من المحروقات، لتكون سنة 2015 دليلا على نجاح مسعى الدولة في تحسين الإيرادات الجبائية، وتوسيع الوعاء الجبائي من أجل زيادة الحصيلة الجبائية، والمساهمة في تخفيف العبئ الجبائي على الوعاء الجبائي الحالي.

أما بالنسبة للإيرادات غير الجبائية، فهي في تطور مستمر، ومعنى ذلك أن الدولة الجزائرية تسعى إلى تخفيف العبئ الجبائي عن المكلف بالضريبة الجزائري، عن طريق توسيع الوعاء الجبائي إلى مجالات جديدة مثل الجباية البيئية وغيرها، من أجل خلق أوعية جديدة تساهم في تمويل الإيرادات العامة.

ظهرت في السنوات الأخيرة (بعد سنة 2014) مردودية الإصلاح الجبائي وإصلاح الإدارة الجبائية، من خلال تزايد نسبة الإيرادات الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة مقارنة بالفترة السابقة حيث كانت الإيرادات الجبائية من قطاع المحروقات هي الممول الرئيسي لميزانية الدولة.

كما يمثل الشكل رقم (3-91) تمثيلا بيانيا لتطور نسبة مكونات الايردات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2021.

الشكل رقم (3–91): تمثيل بياني لتطور نسبة مكونات الإيرادات العامة بالجزائر 2005 – 2021:

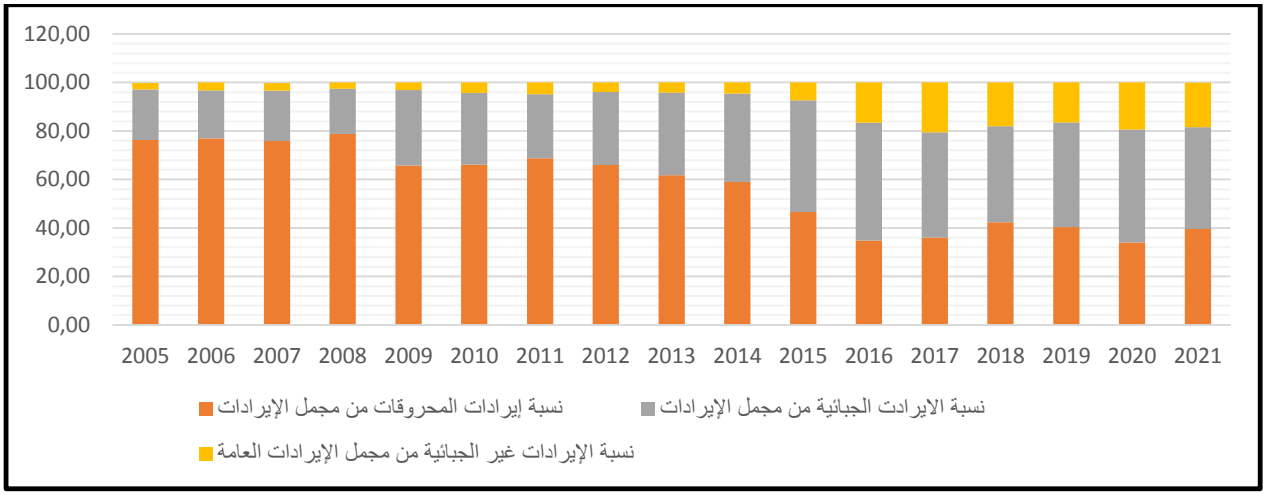

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-64).

يتضح من خلال هذا الشكل أنه بداية من سنة 2014 بدأت تشكيلة الإيرادات العامة في التغير، حيث تناقصت الإيرادات الجبائية من قطاع المحروقات مقابل تزايد حصة الإيرادات الجبائية والايرادات غير الجبائية، وهذا ما يدعوا إلى زيادة تشجيع الإدارة الجبائية وتعزيز وسائلها القانونية والمادية والبشرية من أجل الاستمرار في تقديم هذا المردود، ومن أجل المحافظة على الوعاء الجبائي الحالي، ومحاولة توسيعه عن طريق خلق أوعية جبائية جديدة، وادماج أنشطة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

الفرع الثاني: تطور حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

يمكن تحليل وضعية الاقتصاد الموازي في الجزائر من خلال التطرق إلى تطور تقديرات حجمه خلال السنوات الأخيرة. حيث يمثل الجدول رقم (3–65) تقديرات الاقتصاد الموازي بطريقة MIMIC خلال الفترة 1993–2018.

الجدول رقم (3–65): تقديرات الاقتصاد الموازي بطريقة MIMIC في الجزائر 1993 – 2018:

الاقتصاد الموازي في الجزائر	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
	35,0	35,1	34,9	35,0	34,9	34,8	34,6	34,1	33,9	33,5	32,9	32,4	31,4
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	31,2	31,3	31,5	31,9	31,8	32,4	32,2	31,9	31,8	32,0	31,8	31,7	31,3

المصدر: البنك العالمي، الموقع الالكتروني https://www.worldbank.org/en/research/brief/informal-economy-database

استنادا على دراسة UNDERSTANDING INFORMALITY للباحث Ceyhun Elgin وآخرون.

KOÇ Elgin, C., Kose, M. A., Ohnsorge, F., & Yu, S. (2021). Understanding informality. UNIVERSITY-TÜSİAD ECONOMIC RESEARCH FORUM WORKING PAPER SERIES. Working Paper No: 2114. September 2021.

https://www.econstor.eu/bitstream/10419/243017/1/erf-wp-2114.pdf

يوضح الشكل رقم (3-92) بالتمثيل البياني تطور تقديراتنسبة الاقتصاد الموازي من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

الشكل رقم (3-92): تمثيل بياني لتطور تقديرات نسبة الاقتصاد الموازي من الناتج المحلي الخام PIB في الجزائر بطريقة MIMIC:

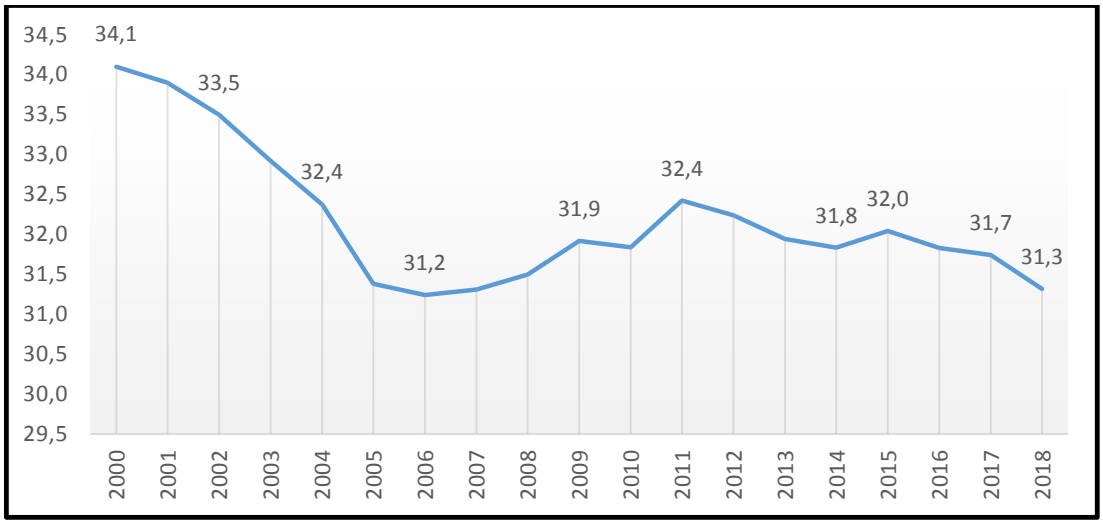

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم (3-65).

من خلال متابعة تقديرات الاقتصاد الموازي باعتماد طريقة MIMIC، نلاحظ أن نسبة الاقتصاد الموازي انخفضت في السنوات الأخيرة خاصة بعد سنة 2011، التي كانت تمثل نهاية سلسلة الارتفاع في نسبة الاقتصاد الموازي الممتدة من 2005 إلى 2011.

فبمقارنة سنة 2018 بسنة 2011 نجد أن نسبة الاقتصاد الموازي تناقصت بنسبة 3.51 %، وبمقارنة سنة 2011 بسنة 2005 نجد أن نسبة الاقتصاد الموازي ارتفعت بنسبة 3.84 %.

أما عند المقارنة لسنة 2018 بسنة 2000 أي قرابة 20 سنة نجد أن نسبة الاقتصاد الموازي انخفضت بنسبة 8.2 %، وهو مؤشر جيد يوضح ظهور نتيجة المجهودات الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية والجبائية المعتمدة في الجزائر، وكذلك مردود النفقات الجبائية الممنوحة من أجل زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي مقابل الاقتصاد الموازي، خاصة مع وجود الهيئات الداعمة للشباب والمقاولاتية، والتي تقوم بتمويل المشاريع والشباب من أجل الدخول في النشاط الاقتصادي الوطني والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

يمثل الجدول رقم (3-66) مقارنة نتائج تقديرات الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1993-2018 بطريقتي MIMIC و DGE في الجزائر.

الجدول رقم (3–66): مقارنة نتائج تقديرات الاقتصاد الموازي في الجزائر 1993 – 2018 بطريقتي MIMIC و DGE

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
MIMIC-p	35,0	35,1	34,9	35,0	34,9	34,8	34,6	34,1	33,9	33,5	32,9	32,4	31,4
DGE-p	29,8	29,8	30,1	30,2	30,2	30,3	30,4	30,6	30,7	30,7	30,4	31,2	31,3
هامش الفرق	5,2	5,2	4,9	4,8	4,7	4,5	4,2	3,5	3,2	2,8	2,5	1,2	0,0
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
MIMIC-p	31,2	31,3	31,5	31,9	31,8	32,4	32,2	31,9	31,8	32,0	31,8	31,7	31,3
DGE-p	31,7	31,2	31,1	30,6	30,5	29,9	29,8	29,7	29,0	28,6	28,3	28,1	27,9
هامش الفرق	-0,5	0,1	0,4	1,3	1,4	2,5	2,4	2,2	2,9	3,4	3,5	3,7	3,4

المصدر: البنك العالمي، الموقع الالكتروني https://www.worldbank.org/en/research/brief/informal-economy-database

استنادا على دراسة UNDERSTANDING INFORMALITY للباحث Ceyhun Elgin وآخرون.

Elgin, C., Kose, M. A., Ohnsorge, F., & Yu, S. (2021). Understanding informality. KOÇ UNIVERSITY-TÜSİAD ECONOMIC RESEARCH FORUM WORKING PAPER SERIES. Working Paper No: 2114. September 2021.

https://www.econstor.eu/bitstream/10419/243017/1/erf-wp-2114.pdf

يمكن تلخيص الجدول رقم (3–66) في الشكل رقم (3–93) والذي يمثل مقارنة لطريقتي التقدير المعتمدة.

الشكل رقم (3–93): مقارنة تقديرات الاقتصاد الموازي في الجزائر للفترة 2005 – 2018 بطريقتي MIMIC و DGE:

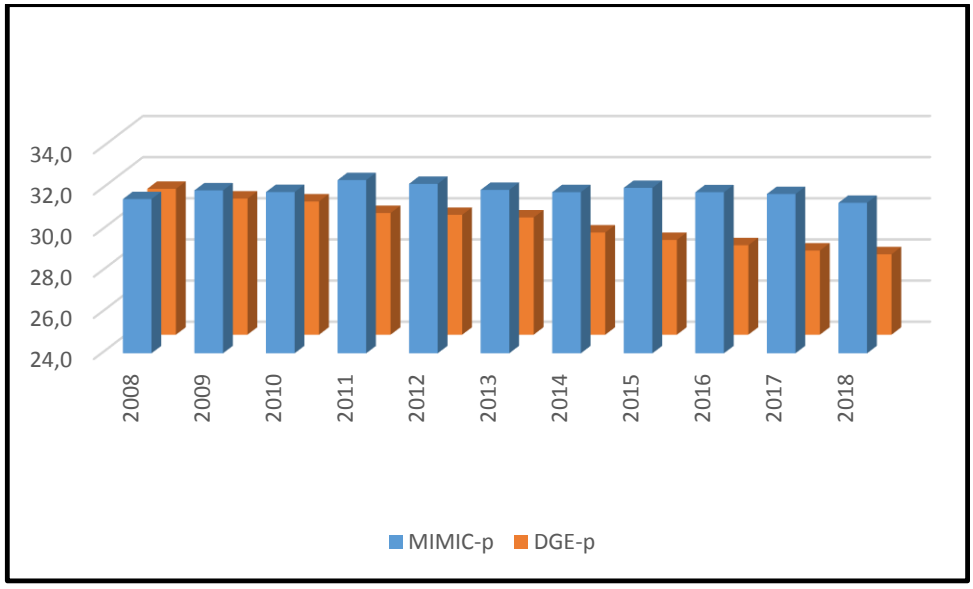

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-66).

من خلال مقارنة تقديرات الاقتصاد الموازي بطريقة MIMIC وطريقة DGE، نجد أن الفارق بين التقديرات بالطريقتين متقارب في السنوات بداية من 2008 وإلى غاية 2013، أما في السنوات الأخيرة من 2014 وإلى غاية 2018، كان الفرق بين تقديرات الاقتصاد الموازي بالطريقتين يتزايد سنة بعد سنة.

هذا يرجع إلى المؤشرات المعتمدة في تقدير حجم الاقتصاد الموازي في كل من الطريقتين.

الفرع الثالث: تطور مقاومة النظام الجبائي والتنظيمات التجارية في الجزائر

تدل نتائج الرقابة الجبائية على درجة مقاومة الضريبة والتوجه على إخفاء بعض أو كل الإيرادات المحققة من النظام الجبائي وعدم اظهارها في الاقتصاد الرسمي، وكذلك الأمر بالنسبة لنتائج الرقابة التي تقوم بها مصالح وزارة التجارة الرقابية والتي تساعد في معرفة وضعية الممارسات التي تدل على التوجه إلى تحقيق إيرادات خارج الأطر القانونية الرسمية وخارج نطاق رقابة الاقتصاد الرسمي.

يمثل الجدول رقم (3-67) تطور نتائج الرقابة التجارية لمصالح وزارة التجارة في الجزائر خلال الفترة 2019-2022.

الجدول رقم (3-67): عملية الرقابة التجارية لمصالح وزارة التجارة الجزائرية 2019 – 2022:

السنوات	2019	2020	2021	2022
عدد التدخلات	1 400 000	1 664 189	1 801 578	2 130 699
عدد المخالفات	120 370	131 260	153 101	206 156
عدد حالات عدم الفوترة			8 114	11 099
عدد حالات ممارسة نشاط تجاري دون حيازة المحل التجاري	-	-	7 183	10 715
عدد حالات عدم القيد في السجل التجاري	-	-	4 658	8 341
عدد المتابعات القضائية	-	109 112	145 359	179 199
عدد حالات اقتراح الغلق للمحال التجارية	-	21 735	12 004	17 874
رقم الأعمال المخفي مليار دج	51,10	90,51	79,45	42,68
مبلغ ربح غير شرعي مليون دج	1432	358	32,688	252
مواد غير مطابقة محجور عليها مليار دج	6,32	6,71	2,62	1,90
قيمة عدم الفوترة المكتشفة من طرف الفرقة المختلطة تجارة ضرائب جمارك مليار دج	-	-	27,25	13,70

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تجميع بيانات وتقارير وزارة التجارة المتاحة على موقعها الالكتروني الرسمي

يمثل الشكل رقم (3-94) تمثيل بياني لمقارنة الإجراءات المتخذة من طرف مصالح التجارة خلال الفترة 2021-2022.

الشكل رقم (3-94): تمثيل بياني لمقارنة الإجراءات المتخذة من طرف مصال التجارة بين 2021 – 2022:

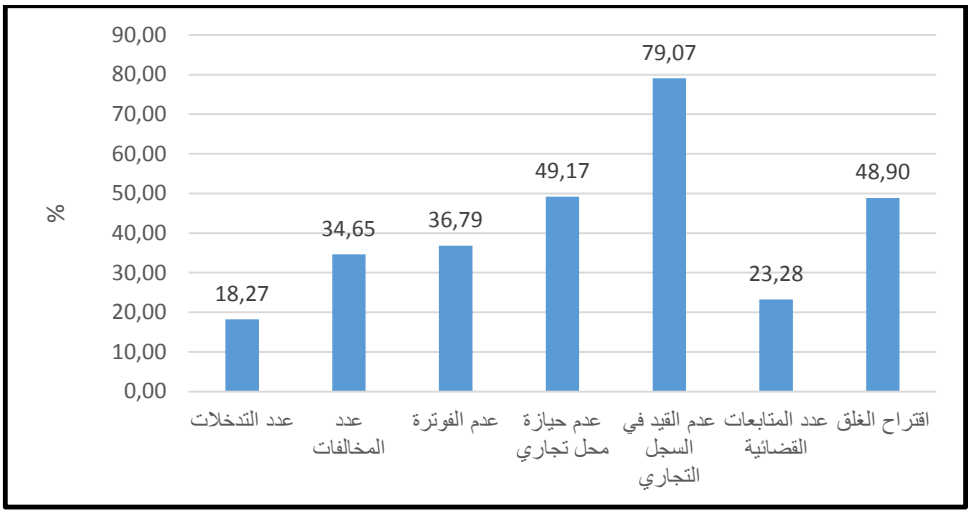

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-67).

تعتبر نتائج الرقابة التجارية التي تقوم بها مصالح مديريات التجارة الولائية، من أهم المؤشرات على توجه المتعاملين الاقتصاديين الرسميين والناشطين ضمن الاقتصاد الموازي، فالتقارير والأرقام الجبائية تعطي صورة عن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وسلوكهم الجبائي، وتوجههم إلى الغش والتحايل من أجل تفادي الضرائب، لكن الرقابة التي تقوم بها مديريات التجارة، تعطي الصورة الأوضح عن تنامي سلوك الأنشطة في الاقتصاد الموازي.

خاصة النتائج المتعلقة بمخالفات عدم الفوترة وممارسة نشاط تجاري بدون التسجيل في السجل التجاري. التي يمكن الاعتماد عليها في المقارنة بين سلوكات التهرب من الالتزام بالقوانين والتنظيمات بالنسبة للمتعاملين الرسميين، والسلوكات المكتشفة التي يعتمد عليها المتعاملين غير الرسميين من أجل استمرار ممارسة نشاطهم في الاقتصاد الموازي.

من خلال ملاحظة النتائج المتحصل عليا من إحصاءات وزارة التجارة لسنتي 2022 و2021، نجد أن مخالفة عدم حيازة محل تجاري ومخالفة عدم القيد في السجل التجاري تزايدت بنسبة كبيرة مقارنة بالمخالفات الأخرى. وهي المخالفات التي تمكن من تتبع تنامي التوجه الأوعية الجبائية إلى الاقتصاد الموازي.

كما أن مخالفة عدم الفوترة وتزايدها، يدل على الممارسات الاحتيالية التي يقوم بها المتعاملين النظاميين من أجل البقاء في الاقتصاد الرسمي، والتهرب من الخضوع للقواعد والتنظيمات القانونية والجبائية.

يمثل الشكل رقم (3-95) تمثيل بياني مقارن لعدد الإجراءات المتخذة من طرف مصالح التجارة بين سنتي 2021-2022.

الشكل رقم (3–95): تمثيل مقارن لعدد الإجراءات المتخذة من طرف مصالح التجارة بين سنتي 2021 – 2022:

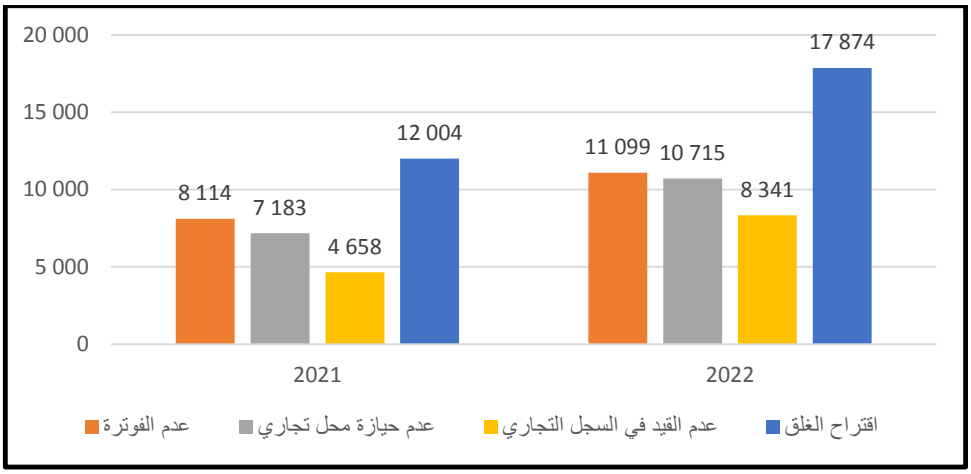

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-67).

على الرغم من تعدد أنواع المخالفات المكتشفة من طرف المحققين الاقتصاديين في مصالح مديريات التجارة، إلا أن المخالفات المثيرة للاهتمام من ناحية العدد الكبير لها، هي عدم القيد في السجل التجاري، عدم الفوترة وعدم حيازة محل تجاري، وهي المخالفات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الموازي والوعاء الجبائي. وبهذا يمكن ملاحظة أن تركيز الجهد على محاربة هذه الممارسات بالتحديد هو أساس محاربة الاقتصاد الموازي وإخضاع ايراداته للنظام الجبائي من خلال التوعية والردع ي نفس الوقت.

كما يمثل الشكل رقم (3–96) تطور نسبة زيادة عدد المخالفات المحررة من طرف مصالح التجارة في الجزائر خلال الفترة 2020–2022.

الشكل رقم (3–96): تطور نسبة زيادة عدد المخالفات المحررة من طرف مصالح التجارة 2020 – 2022:

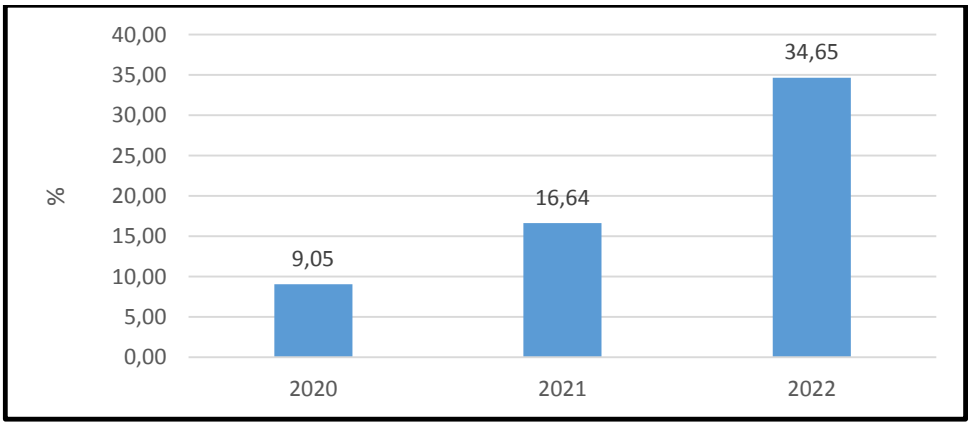

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-67).

ويمثل الشكل رقم (3–97) تطور عدد المخالفات المحررة من طرف مصالح التجارة في الجزائر خلال الفترة 2019–2022.

الشكل رقم (3–97): تطور عدد المخالفات المحررة من طرف مصالح التجارة 2019 – 2022:

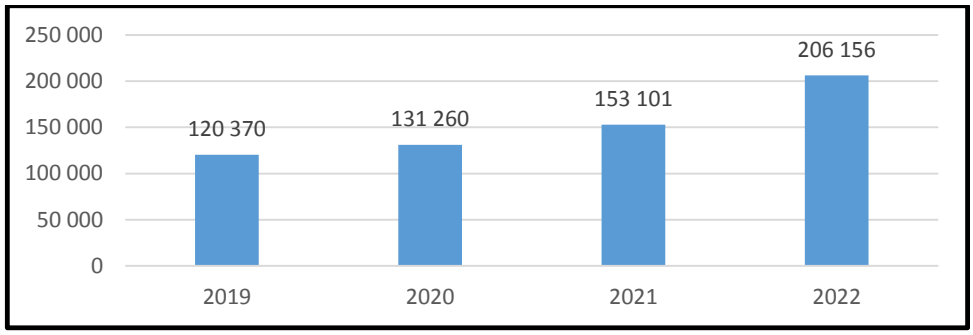

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-67).

يعكس تطور عدد المخالفات المجهود المبذول من طرف أعوان الرقابة الاقتصادية بالمديريات الولائية للتجارة، لكنه يمثل أيضا صورة واضحة على تنامي توجه المتعامل الاقتصادي الجزائري سواء كان ضمن القطاع الرسمي أو الاقتصاد الموازي إلى الممارسات التي تساعده في مقاومة التنظيمات والقوانين المعمول بها في الجانب التجاري والجبائي.

تزايد نسبة تطور عدد المخالفات بين سنة 2019 و2022 أي خلال ثلاث سنوات قدرت بأكثر من 70 %، وهي النسبة التي تدل على تزايد مقاومة تطبيق القوانين والتنظيمات الاقتصادية والجبائية من طرف المكلفين بالضريبة والمتعاملين الاقتصاديين بشكل عام في القطاع الرسمي والاقتصاد الموازي.

كما يمثل الشكل رقم (3–98) تطور قيمة رقم الأعمال المخفي المكتشف من خلال رقابة أعوان التجارة خلال الفترة 2019–2022.

الشكل رقم (3–98): تطور قيمة رقم الأعمال المخفي المكتشف من خلال رقابة أعوان التجارة 2019 – 2022:

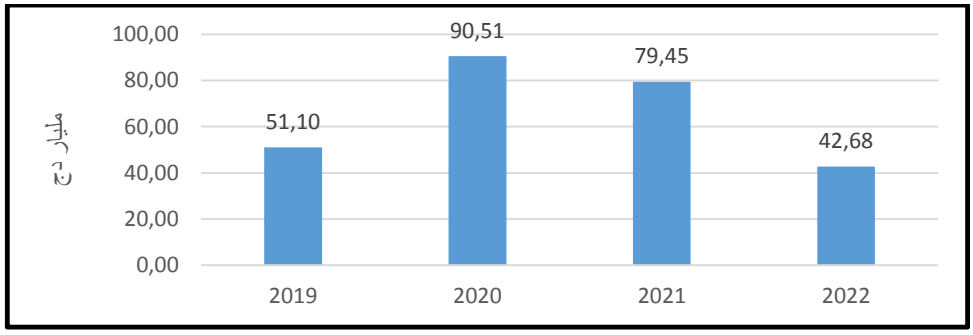

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-67).

رغم تناقص قيمة رقم الأعمال المخفي المكتشف خلال التحقيقات الاقتصادية لمصالح مديريات التجارة، لكن هذه المبالغ تبقى متعلقة بالحالات المراقبة من طرف الأعوان فقط، وتبقى الحالات الأخرى التي لم تخضع للرقابة تخفي أرقاما أكبر من الأرقام المكتشفة من خلال التحقيق.

كما أن الأعوان المكلفين بالرقابة لا يمكنهم متابعة كل حالات الغش والمخالفات، لذلك يجب التوجه إلى رقمنة الاقتصاد الجزائري من أجل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وما تتيحه من آليات رقابية أكثر فعالية وأكثر ردعا من الطرق الكلاسيكية في الرقابة الاقتصادية والجبائية.

يمثل الجدول رقم (3-68) تطور مخالفات عدم الفوترة وعدم القيد في السجل التجاري بجهة سطيف خلال الفترة 2016-2022.

الجدول رقم (3-68): تطور مخالفات عدم الفوترة وعدم القيد في السجل التجاري بجهة سطيف (سطيف، بجاية، جيجل، ميلة، برج بوعريريج، المسيلة) 2016 – 2022

السنة	عدد مخالفات عدم الفوترة	المبالغ المخفاة عن طريق عدم الفوترة (دج)	عدد مخالفات ممارسة نشاط دون القيد في السجل التجاري
2016	3824	3 494 476 542,19	1690
2017	3841	24 382 550 703,15	1224
2018	3622	13 485 392 476,82	1480
2019	1438	14 267 341 122,81	502
2020	939	13 487 310 642,39	598
2021	1008	17 662 994 350,47	421
2022	1553	4 595 586 237,64	820

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من زيارة ميدانية للمديرية الجهوية للتجارة بسطيف

يمثل الشكل رقم (3-99) تمثيل بياني لتطور مخالفات عدم الفوترة وعدم القيد في السجل التجاري بجهة سطيف خلال الفترة 2016-2022.

الشكل رقم (3-99): تمثيل بياني لتطور مخالفات عدم الفوترة وعدم القيد في السجل التجاري بجهة سطيف 2016 – 2022

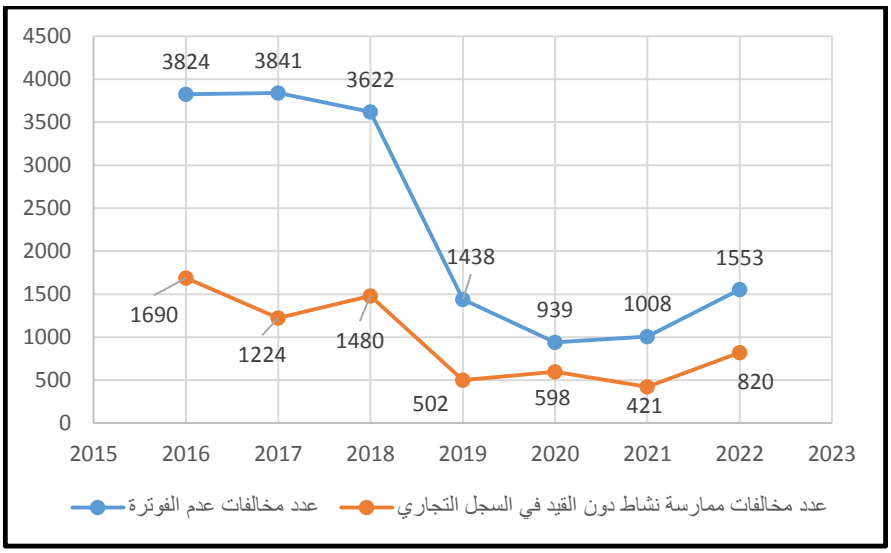

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا بيانات الجدول رقم (3-68)

عند ملاحظة تطور عدد مخالفات عدم الفوترة ومقارنتها بعدد مخالفات ممارسة نشاط دون القيد في السجل التجاري، نلاحظ أن عدد المخالفات الخاصة بعدم الفوترة أكبر بكثير من مخالفات عدم القيد في السجل التجاري.

يرجع هذا إلى سببين رئيسيين:

- السبب الأول: أن مخالفة عدم الفوترة يمكن لأعوان الرقابة الاقتصادية كشفها بسهولة من خلال طلب الفواتير الخاصة بالبيع والشراء عند القيام بالتحقيقات الاقتصادية من خلال مختلف الفرق.

- السبب الثاني: أن عملية الرقابة التي يقوم بها أعوان الرقابة الاقتصادية، تتم وفق برنامج محدد، وذلك في مناطق النشاطات التجارية والصناعية، التي يكون معظم النشطين بها يحوزون سجلات تجارية يقدمونها عند طلبها من طرف أعوان وفرق الرقابة.

إلا أن هذه الأرقام تخص فقط الحالات التي تم كشفها أثناء الرقابة، حيث يبقى العدد الحقيقي لحالات عدم الفوترة أكبر بكثير من هذه الإحصائيات. وذلك يرجع إلى أن عملية الرقابة التي يقوم بها الأعوان محصورة في مجموعة من العينات، والتي شملتها الرقابة الاقتصادية حسب الإمكانيات المتوفرة لدى مديريات التجارة في كل ولاية.

أما عدد حالات ممارسة نشاط بدون القيد في السجل التجاري ورغم تناقصها في الفترة الأخيرة، إلا أنها تخفي ورائها عدد كبير من الأنشطة التي يمارسها أصحابها في الاقتصاد الموازي، وذلك لأن عدد الحالات المكتشفة يمثل بعض الحالات التي تمت مراقبتها والتحقيق فيها فقط، إضافة إلى قدرة إخفاء المتعاملين لأنشطتهم ومحالهم بالشكل الكافي عن مجال رقابة أعوان الرقابة.

فممارسة الأنشطة سواء القارة أو غير القارة بدون القيد في السجل التجاري، يعتبر رفضا صريحا لكل التنظيمات القانونية، الاقتصادية، والجبائية. حيث اتخذ صاحبه قرار النشاط في الاقتصاد الموازي دون الخضوع لأي تنظيمات أو قوانين في مجال نشاطه.

تعكس هذه الاحصائيات توجه سلوك المكلف بالضريبة في الجزائر، حيث تبقى كل الآليات والإصلاحات عاجزة عن توجيه سلوك المتعامل الاقتصادي نحو القطاع الرسمي والعمل بصفة رسمية.

قد يرجع سبب هذا التوجه إلى رفض الخضوع للضريبة والأعباء الخاصة بالضمان الاجتماعي، لكن يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ثقل الأنظمة القانونية، الرقابية، والجبائية. حيث يتخذ المكلف أو المتعامل الاقتصادي تحمل خطر التعرض للعقوبات والغرامات عند كشف إخفاء البعض من رقم أعماله أو كل نشاطه، مفضلا ثقل تلك العقوبات والغرامات على ثقل الأنظمة الإدارية والجبائية والمالية.

يمثل الشكل رقم (3-100) تمثيل بياني لتطور رقم الأعمال المخفي عن طريق عدم الفوترة بجهة سطيف للفترة 2016-2022.

الشكل رقم (3–100): تمثيل بياني لتطور رقم الأعمال المخفي عن طريق عدم الفوترة بجهة سطيف 2016 – 2022

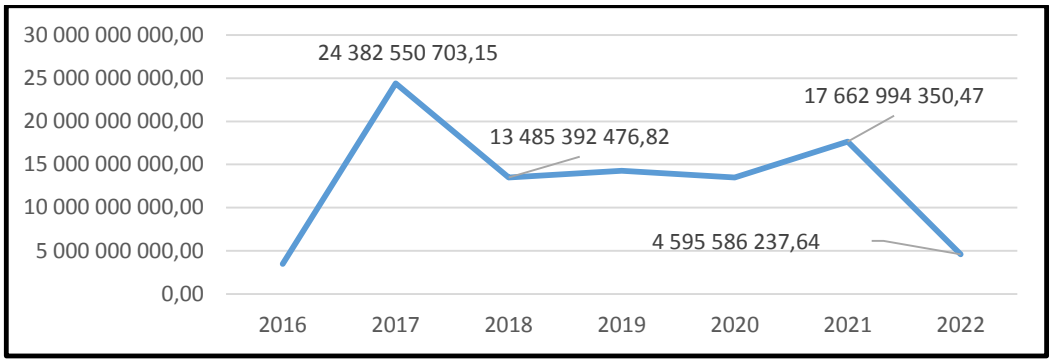

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-68).

رغم تباين المبالغ المكتشفة نتيجة عدم الفوترة، إلا أنها تبقى جزءا من مبالغ كبيرة مخفاة عن طريق عدم الفوترة، وهذا ما يتسبب في خسارة في الوعاء الجبائي بشكل كبير ومباشر، كما يتسبب في زيادة الضغط الجبائي على الوعاء الجبائي الحالي، حيث يبقى المكلفون بالضريبة الملتزمون بالفوترة واحترام القوانين والتنظيمات الجبائية يعتبرون وحدهم من يساهمون في الحصيلة الجبائية الحالية.

لذلك وجب اعتماد آليات أخرى أكثر فعالية في الرقابة على الفوترة، مثل نظام الفاتورة الالكترونية المطبق في العديد من البلدان حول العالم.

ويمثل الجدول رقم (3-69) تطور مخالفات عدم الفوترة وعدم القيد في السجل التجاري بولاية المسيلة خلال الفترة 2015-2022.

الجدول رقم (3–69): تطور مخالفات عدم الفوترة وعدم القيد في السجل التجاري بولاية المسيلة 2015 – 2022

السنة	عدم مخالفات عدم الفوترة	عدد مخالفات ممارسة نشاط دون القيد في السجل التجاري
2015	176	409
2016	315	329
2017	446	166
2018	470	222
2019	232	65
2020	239	129
2021	167	54
2022	230	104

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من زيارة ميدانية لمديرية التجارة لولاية المسيلة

ويمثل الجدول رقم (3–70) تطور عدد المخالفات الخاصة بعدم الفوترة وممارسة نشاط دون القيد في السجل التجاري المحررة على مستوى مديرية التجارة لولاية المسيلة خلال الفترة 2015–2022.

الجدول رقم (3–70): تطور عدد المخالفات الخاصة بعدم الفوترة وممارسة نشاط دون القيد في السجل التجاري المحررة على مستوى مديرية التجارة لولاية المسيلة 2015 – 2022

السنة	مخالفات عدم الفوترة	عدد مخالفات ممارسة نشاط دون القيد في السجل التجاري
2015	176	409
2016	315	329
2017	446	166
2018	470	222
2019	232	65
2020	239	129
2021	167	54
2022	230	104

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من زيارة ميدانية لمديرية التجارة لولاية المسيلة

يمثل الشكل رقم (3–101) تطور عدد المخالفات الخاصة بعدم الفوترة وممارسة نشاط دون القيد في السجل التجاري المحررة على مستوى مديرية التجارية لولاية المسيلة خلال الفترة 2015–2022.

الشكل رقم (3–101): **تطور عدد المخالفات الخاصة بعدم الفوترة وممارسة نشاط دون القيد في السجل التجاري المحررة على مستوى مديرية التجارة لولاية المسيلة 2015 – 2022**

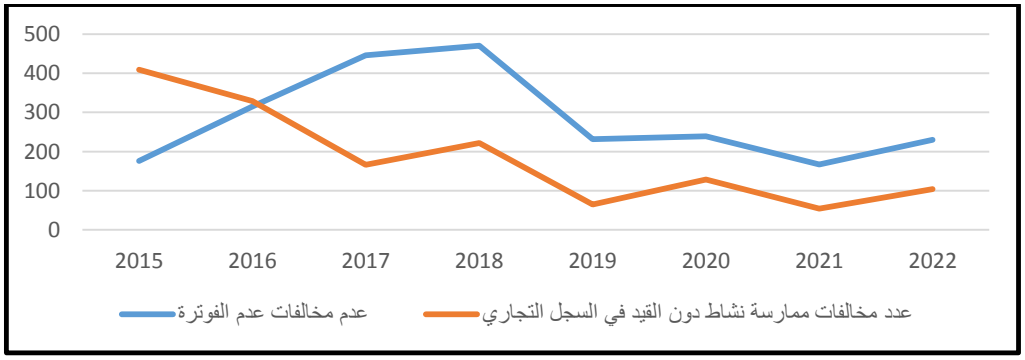

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من زيارة ميدانية لمديرية التجارة لولاية المسيلة

المطلب الثاني: الجهد الضريبي للإدارة الجبائية في إطار توسيع الوعاء الجبائي

خلال المجهودات التي تقوم بها الإدارة الجبائية في مجال فرض وتحصيل الضرائب، لا بد للإدارة الجبائية أن تهتم بعدة مجالات حول استدامة الإيرادات الجبائية، وذلك من خلال السهر على الحفاظ على جاذبية النظام الضريبي، وكذلك تقديم التحفيزات التي تحافظ على الوعاء الجبائي من جهة وكذلك تساهم في توسيعه ليشمل إيرادات الاقتصاد الموازي.

الفرع الأول: حاجة النفقات العمومية إلى استدامة الوعاء الجبائي

يمثل الجدول رقم (3-71) تطور ميزانية الدولة (التسيير والتجهيز) للفترة 2000-2020 في الجزائر.

الجدول رقم (3-71): تطور ميزانية الدولة (التسيير والتجهيز) للفترة 2000-2020:

السنة	التسيير	التجهيز		المجموع مليون دج
		CP (2)	AP	
2000	830 085	346 010	337 982	1 176 095
2001	948 760	503 600	659 295	1 452 360
2002	1 053 366	548 978	712 192	1 602 344
2003	1 141 686	699 424	787 812	1 841 110
2004	1 200 000	720 000	572 657	1 920 000
2005	1 255 273	1 047 710	1 495 004	2 302 983
2006	1 439 549	2 115 879	4 311 936	3 555 428
2007	1 652 698	2 294 050	2 780 579	3 946 748
2008	2 363 188	2 519 003	2 391 260	4 882 191
2009	2 661 258	2 813 317	3 231 124	5 474 575
2010	3 446 000	3 022 861	3 331 952	6 468 861
2011	4 291 181	3 981 381	3 893 206	8 272 562
2012	4 925 110	2 820 417	2 849 854	7 745 527
2013	4 335 614	2 544 206	2 240 159	6 879 820
2014	4 714 452	2 941 714	2 744 318	7 656 166
2015	4 972 278	3 781 449	3 447 232	8 753 727
2016	4 807 332	3 176 848	1 894 204	7 984 180
2017	4 591 842	2 291 374	1 386 673	6 883 216
2018	4 584 462	4 043 316	2 770 507	8 627 778
2019	4 954 476	3 602 682	2 601 662	8 557 158
2020	4 893 439	2 929 673	1 619 881	7 823 112

المصدر: المديرية العامة للميزانية http://mfdgb.gov.dz/evolution-du-budget-de-letat/

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/10/29 على الساعة 23:45.

(AP Autorisation de Programmes - CP Crédit de Paiement)

ويمثل الشكل رقم (3-102) تمثيلا بيانيا لتطور حجم ميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الشكل رقم (3-102): تمثيل بياني لتطور حجم ميزانية الدولة في الجزائر 2000 – 2020:

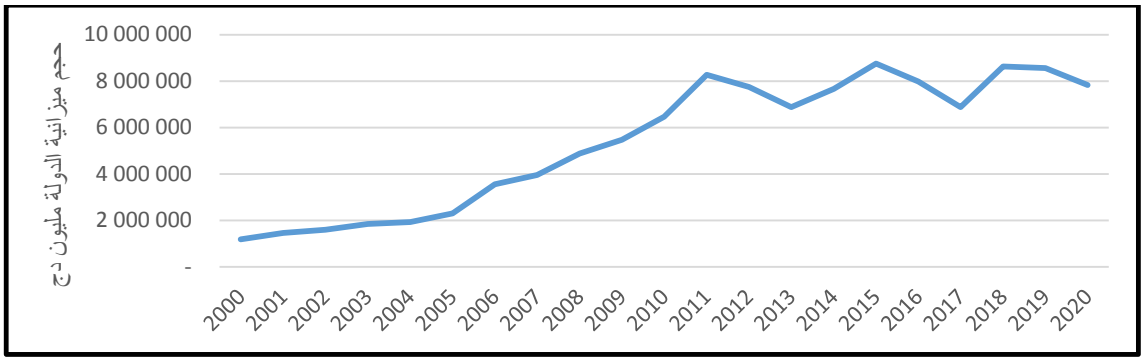

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-71).

تسعى الدولة الجزائرية إلى زيادة نسبة التكفل بالاحتياجات العامة، وذلك من خلال سعيها الدائم إلى الحفاظ على توازن الميزانية العامة، من خلال محاولة تنمية الإيرادات العامة أمام تنامي النفقات العامة خلال السنوات الأخيرة، وبذلك تصب الجهود المالية كاملة في الجانب الجبائي باعتبار أن إيرادات الميزانية تتشكل أساسا من الجباية العادية وجباية المحروقات. لكن من خلال الاطلاع على تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي، وتزايد مبالغ الإيرادات الغير المحصلة، تجد الجزائر صعوبة في موازنة ميزانيتها العامة، وذلك يرجع في كثير من الأحيان إلى نقص الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة من جهة، وإلى نقص فعالية إجراءات التحصيل المتخذة من طرف الإدارة الجبائية، إضافة إلى سوء تسيير المال العام الذي يرجع أساسا إلى نقص الجانب التكويني خاصة بالنسبة لرؤساء المجالس المحلية، الذين يتحكمون بتنفيذ نفقات ميزانيتهم.

الفرع الثاني: التحفيزات الجبائية وتشجيع إدماج إيرادات الاقتصاد الموازي في القطاع الرسمي

تعتبر التحفيزات الجبائية من الركائز التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في تحسين جاذبية النظام الضريبي وتحسين قبول الضريبة خاصة فيما يتعلق بإيرادات الاقتصاد الموازي.

يمثل الجدول رقم (3-72) والجدول رقم (3-73) النفقات الجبائية في الجزائر حسب كل ضريبة وحسب الهيئات التي يستفيد منتسبوها من الإعفاءات الجبائية لسنة 2021 ولسنة 2022.

الجدول رقم (3-72): النفقات الجبائية في الجزائر لسنة 2021 حسب كل ضريبة وحسب الهيئات التي يستفيد منتسبوها من الإعفاءات الجبائية:

	ANDI							
	DGE	المديريات	ANDI	ANADE/ ANSEJ	ANGEM	CNAC	مجموع النفقات الجبائية 2021	النسبة
TVA	15 060 757 899	10 056 681 058	25 117 438 957	119 329 423	3 106 090	17 196 397	25 257 070 867	35,60
IBS	18 380 894 004	3 636 238 322	22 017 132 326	36 257 743	100 000	4 952 045	22 058 442 114	31,09
IFU	-	-	-	51 285 601	10 702 211	20 415 526	82 403 338	0,12
IRG	-	-	-	109 358 255	3 928 773	33 139 970	146 426 998	0,21
TAP	17 302 163 088	5 879 891 637	23 182 054 725	205 239 798	3 778 578	17 872 557	23 408 945 658	32,99
TF	-	-	-	1 156 000	-	-	1 156 000	0,0016
التسجيل	-	-	-	1 554 500	412 000	266 499	2 232 999	0,0031
المجموع	50 743 814 991	19 572 811 017	70 316 626 008	524 181 320	22 027 652	93 842 994	70 956 677 974	100%
النسبة	71,51	27,58	99,10	0,74	0,03	0,13	100%	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المديرية العامة للضرائب DGI.

الجدول رقم (3-73): النفقات الجبائية في الجزائر لسنة 2022 حسب كل ضريبة وحسب الهيئات التي يستفيد منتسبوها من الإعفاءات الجبائية:

	AAPI/ANDI							
DRI/DGE	DGE	المديريات	AAPI/ ANDI	ANADE	ANGEM	CNAC	مجموع النفقات الجبائية 2022	النسبة
TVA	51 250 005 307	17 284 565 131	68 534 570 438	867 943 293	9 614 092	39 507 372	69 451 635 195	44,62
IBS	67 948 516 222	3 739 468 302	71 687 984 524	6 678 175	1 638 448	2 210 604	71 698 511 751	46,07
IRG	-	0	-	146 390 613	7 777 702	25 218 141	179 386 456	0,12
TAP	9 096 723 057	4 618 531 863	13 715 254 920	78 458 610	2 619 354	19 821 040	13 816 153 924	8,88
IFU	-	0	-	69 820 102	10 483 912	27 367 184	107 671 198	0,07
TF	-	375 387 778	375 387 778	8 863 111	254 000	2 028 000	386 532 889	0,2483
التسجيل	-	982 534	982 534	-	-	-	982 534	0,0006
المجموع	128 295 244 586	26 018 935 608	154 314 180 194	1 178 153 904	32 387 508	116 152 341	155 640 873 947	100%
النسبة	82,43	16,72	99,15	0,76	0,02	0,07	100%	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المديرية العامة للضرائب DGI.

من خلال المعطيات أعلاه يمكن مقارنة الإعفاءات الجبائية في الجزائر حسب الضريبة ومقارنتها بين 2021 و 2022، وذلك يظهر من خلال الأشكال رقم (3-103)، (3-104) و(3-105)

الشكل رقم (3–103): تمثيل بياني بالدائرة النسبية للضرائب المعفاة سنة 2022 في الجزائر:

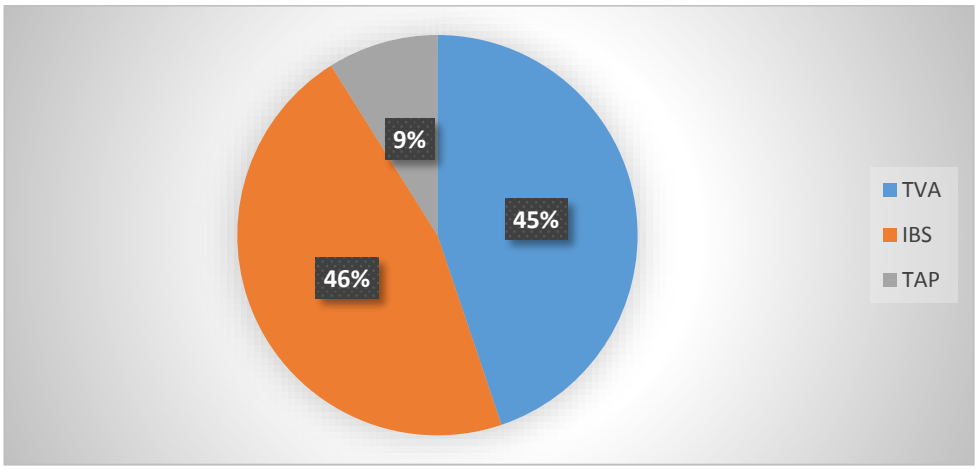

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-73).

الشكل رقم (3–104): تمثيل بياني بالدائرة النسبية للإعفاءات الجبائية حسب هيئات الدعم لسنة 2022:

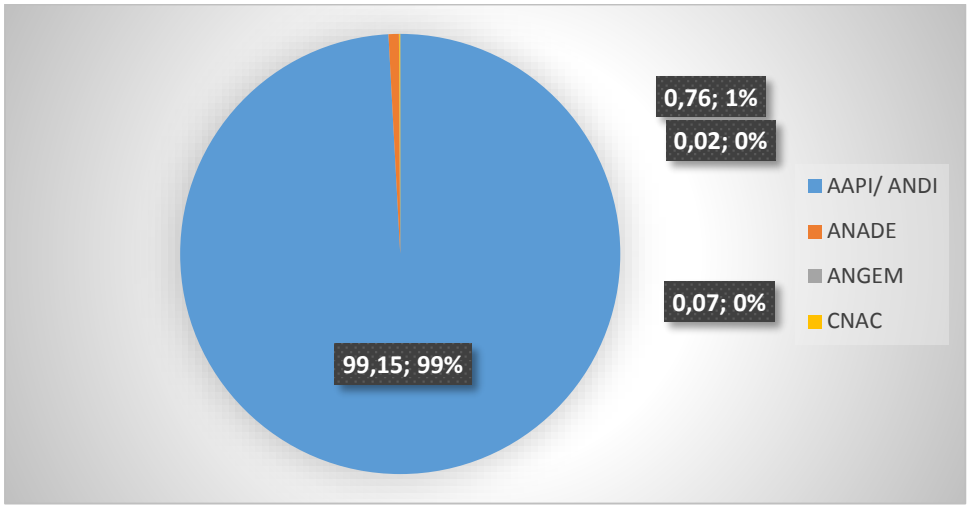

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-73).

الشكل رقم (3–105): تمثيل بياني بالدائرة النسبية لنصيب كبريات المؤسسات من الإعفاءات الجبائية لسنة 2022:

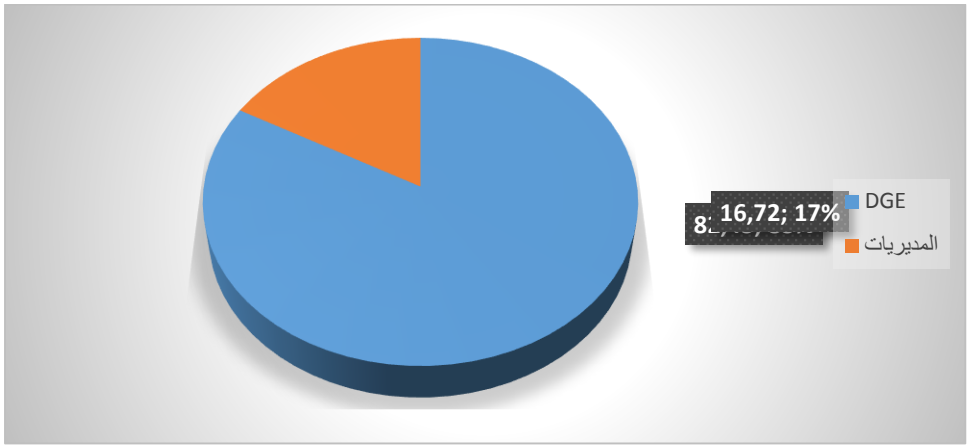

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-73).

في إطار سعي الجزائر إلى توسيع الوعاء الجبائي واستقطاب الأنشطة في الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي، قدمت مجموعة من التنازلات في نظامها الجبائي، من خلال الامتيازات الجبائية المقدمة للمؤسسات والمستثمرين من خلال أجهزة الدعم المختلفة، وذلك من أجل جعل البيئة الاقتصادية في القطاع الرسمي أكثر تنافسية بالنسبة للأنشطة الجديدة. وبذلك كانت النفقات الجبائية التي قدمتها الإدارة الجبائية سعيا واضحا من أجل تشجيع أصحاب المشاريع والأفكار على بداية مشاريعهم، وذلك من أجل توسيع الوعاء الجبائي، والمساهمة مستقبلا في المساهمة في تحمل العبئ الجبائي مع باقي المكلفين بالضريبة.

تبقى مديرية كبريات المؤسسات تشمل الحصة الأكبر من خلال الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين، كما تخص نسبة كبيرة من الإعفاءات الجبائية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANANDE (ANSEJ سابقا).

كل مؤسسة جديدة يتم إنشاؤها هي وعاء جبائي مستقبلي يساهم في تمويل الإيرادات الجبائية، ومتابعة وتشجيع هذه المشاريع والمؤسسات على الاستمرار إلى ما بعد مرحلة الاستغلال، وإلى ما بعد مرحلة الإعفاءات الجبائية، تعتبر المهمة الأكثر أهمية بالنسبة للإدارة الجبائية، وذلك من أجل تحصيل مردودية هذه النفقات الجبائية، وتحقيق الهدف الحقيقي منها، وهو توسيع الوعاء الجبائي وتوزيع العبئ الجبائي على قاعدة ضريبية أوسع.

يمثل الشكل رقم (3-106) تمثيل بياني لتطور النفقات الجبائية في الجزائر بين سنتي 2021 و2022.

الشكل رقم (3-106): تمثيل بياني لتطور النفقات الجبائية بين سنتي 2021 و2022:

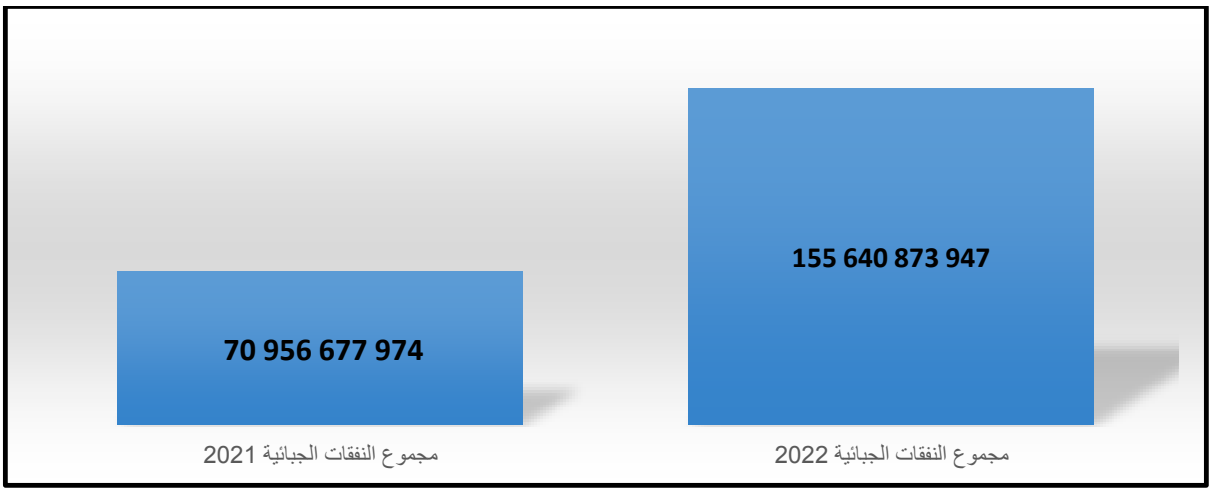

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-72، 3-73).

زادت النفقات الجبائية في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بنسبة كبيرة قدرها 119.34 %. تعتبر زيادة كبيرة في الانفاق الجبائي لم تشهد الجزائر مثلها في السنوات السابقة، حيث أن أكبر زيادة في الانفاق الجبائي كانت سنة 2012 بنسبة 58 %، حيث تمثل هذه الزيادة زيادة توجه الجزائر إلى سياسة التحفيز

والاعفاء بدلا من التوجه إلى تحسين آليات الرقابة ومحاربة الغش الجبائي، وذلك من أجل ضمان إدماج النسبة الأكبر من أنشطة الاقتصاد الموازي ضمن القطاع الرسمي وانتظار النتائج التي سوف تطرأ على الإيرادات الجبائية في المدى القصير والمتوسط. أي بعد انتهاء فترة الإعفاء بالنسبة للأوعية المعفاة من الضريبة.

يمثل الجدول رقم (3-74) اتطور النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

الجدول رقم (3–74): النفقات الجبائية في الجزائر للفترة 2010 – 2022:

دج

السنة	TVA	IBS	IRG	IFU	TAP	TF	التسجيل	المجموع
2010	78 942 210 000	13 380 739 000	-	-	1 344 662 000	27 884	8 000	93 667 646 884
2011	80 881 090 000	3 623 231 000	3 000 000	-	4 155 712 000	1 000 435	-	88 664 033 435
2012	135 308 000 000	1 873 246 000	25 000 000	-	2 865 063 000	1 000 455	6 000 000	140 078 309 455
2013	92 118 777 000	3 442 574 000	656 042 000	-	2 775 060 000	12 686 000	1 000 000	99 006 139 000
2014	95 974 115 000	7 529 705 000	-	-	3 705 586 000	632 000	5 522 000	107 215 560 000
2015	97 787 543 000	6 089 897 000	-	-	3 668 949 000	3 074 000	2 345 000	107 551 808 000
2016	65 018 824 000	4 188 285 000	-	-	3 438 723 000	29 865 000	-	72 675 697 000
2017	76 119 839 399	13 052 818 085	348 903 633	16 124 070	7 788 501 667	19 795 804	4 096 970	97 350 079 628
2018	49 174 691 692	22 246 995 877	82 451	46 420	10 915 467 025	194 327	4 813	82 337 482 605
2019	69 178 778 328	20 862 366 568	1 509 881 117	22 651 689	14 418 268 064	2 515 747	15 728 673	106 010 190 186
2020	49 949 110 223	24 588 343 540	176 692 864	44 963 914	36 331 239 811	1 604 507	39 231 270	111 131 186 129
2021	25 257 070 867	22 058 442 114	146 426 998	82 403 338	23 408 945 658	1 156 000	2 232 999	70 956 677 974
2022	69 451 635 195	71 698 511 751	179 386 456	107 671 198	13 816 153 924	386 532 889	982 534	155 640 873 947

المصدر: المديرية العامة للضرائب DGI

ويمثل الشكل رقم (3–107) مثيل بياني لمجموع النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2010–2022.

الشكل رقم (3–107): تمثيل بياني لمجموع النفقات الجبائية في الجزائر 2010 – 2022:

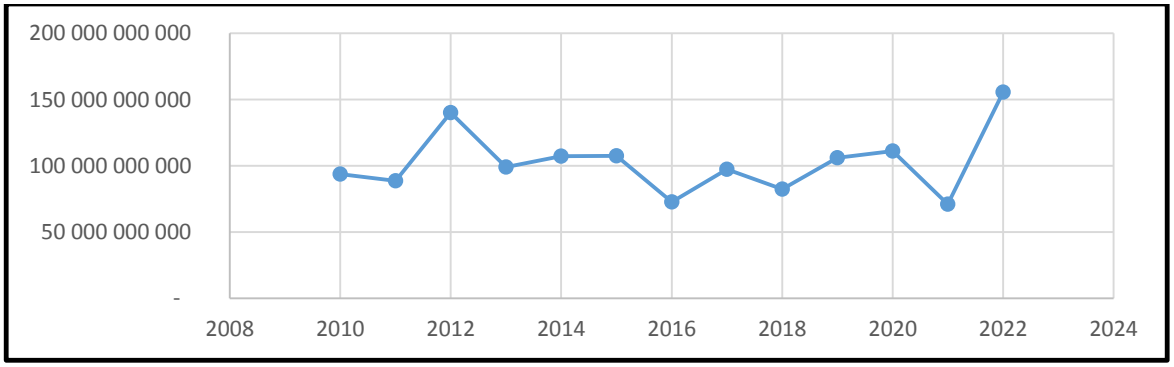

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-74).

تناقصت مستويات النفقات الجبائية بداية من سنة 2013 إلى غاية 2018، حيث يمكن تفسير هذا التناقص إلى أن أجهزة الدعم كانت في بدايتها وكان الاقبال عليها متواضعا في السنوات الأولى، لكن

بعد ظهور النجاح على بعض الأنشطة المستفيدة من أجهزة الدعم والامتيازات الجبائية، وتبسيط الاجراءات اللازمة للحصول على فرصة الدعم، أصبحت هذه الأجهزة والوكالات ذات جاذبية أكبر بداية من سنة 2018 وإلى غاية 2022.

كما يمكن تفسير تزايد نسبة الإعفاءات الجبائية للضريبة IBS على أن الأنشطة التي كانت في مرحلة التكوين والتجهيز بدأت فعلا في الاستغلال والإنتاج، بالإضافة إلى نقص مستويات النفقات الجبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة TVA يدل على انتهاء فترة شراء المعدات والأدوات اللازمة لبداية النشاط.

الفرع الثالث: تخفيف الضغط الجبائي من خلال تحسين جباية الجماعات المحلية

يمكن لبعض العناصر التي تدخل في تكوين الحصيلة الجبائية تسهيل مهمة تخفيف العبئ الجبائي على فئات معينة من المكلفين، وكمثال عن ذلك تحسين جباية الجماعات المحلية، حيث يمثل الشكل رقم (3-75) تطور جباية الجماعات المحلية مقابل الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر خلال الفترة 200-2021.

الجدول رقم (3–75): تطور جباية الجماعات المحلية مقابل الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر للفترة 2000 – 2021:

مليار دج

السنة	إيرادات الجباية العادية للدولة	نسبة الإيرادات الجائية في مجموع الإيرادات العادية %	الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية	نسبة الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية في الإيرادات العادية %	مجموع الإيرادات العادية	السنة	إيرادات الجباية العادية للدولة	نسبة الإيرادات الجائية في مجموع الإيرادات العادية %	الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية	نسبة الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية في الإيرادات العادية %	مجموع الإيرادات العادية
2000	215,82	70,79	89,05	29,21	304,87	2011	999,20	76,48	307,35	23,52	1 306,55
2001	239,00	72,38	91,19	27,62	330,19	2012	1 196,27	77,21	353,02	22,79	1 549,29
2002	269,04	74,29	93,13	25,71	362,17	2013	1 179,24	75,18	389,27	24,82	1 568,51
2003	283,95	75,01	94,59	24,99	378,54	2014	1 276,59	75,67	410,44	24,33	1 687,03
2004	318,43	74,68	107,96	25,32	426,39	2015	1 567,71	79,24	410,72	20,76	1 978,43
2005	362,76	75,66	116,71	24,34	479,47	2016	1 615,29	79,15	425,60	20,85	2 040,89
2006	458,65	78,66	124,41	21,34	583,06	2017	1 794,27	79,40	465,51	20,60	2 259,78
2007	461,02	74,33	159,24	25,67	620,26	2018	1 854,64	79,28	484,79	20,72	2 339,43
2008	566,82	74,14	197,66	25,86	764,48	2019	1 915,51	79,90	481,82	20,10	2 397,33
2009	735,87	74,50	251,87	25,50	987,74	2020	1 859,46	80,80	441,97	19,20	2 301,43
2010	843,54	75,01	281,00	24,99	1 124,54	2021	1 925,94	80,40	469,39	19,60	2 395,32

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات المديرية العامة للضرائب DGI

يمثل الشكل رقم (3-108) تمثيل بياني لنسبة الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية في الإيرادات العادية خلال الفترة 2000-2021.

الشكل رقم (3-108): تمثيل بياني لنسبة الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية في الإيرادات العادية 2000 – 2021:

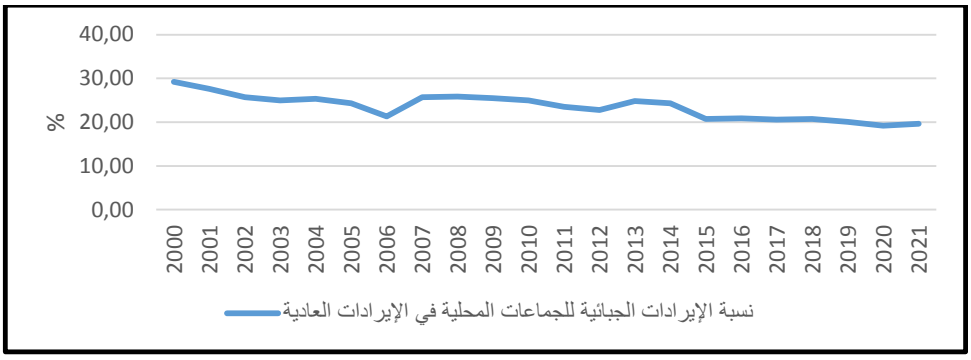

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-75).

ويمثل الشكل رقم (3-109) تمثيل بياني لمقارنة نسبة الإيرادات الجبائية والايرادات الجبائية للجماعات المحلية في تكوين مجمل الإيرادات العادية خلال الفترة 2000-2021.

الشكل رقم (3-109): تمثيل بياني لمقارنة نسبة الإيرادات الجبائية والايرادات الجبائية للجماعات المحلية في تكوين مجمل الإيرادات العادية 2000 – 2021:

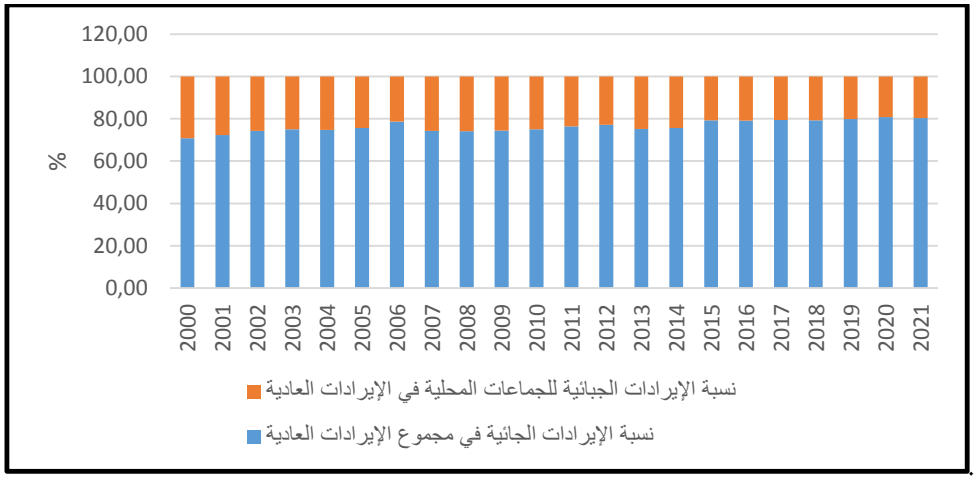

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-75).

تناقصت نسبة إيرادات الجامعات المحلية في تكوين الإيرادات العادية للدولة ب 22 % مقارنة بسنة 2010، وذلك لنقص الوسائل والهيكل البشري على مستوى الجماعات المحلية المؤهل للقيام بعملية التحصيل الجبائي. كما أن الخطة التي قامت بها الجزائر، وهي تشجيع الجماعات المحلية على خلق الثروة وزيادة نسبة التحصيل، كانت في السنوات الأخيرة فقط، حيث كانت الجماعات المحلية تعتمد على إعانات الدولة طوال السنوات السابقة.

تعاني الإدارة الجبائية في تحصيل الضرائب في السنوات الأخيرة، وذلك رغم التأهيل والامكانيات المصخرة لذلك، وبمقارنة هذه الإمكانيات ومستوى التأهيل للأعوان الجبائيين، نجد أن الجماعات المحلية لا تزال بعيدة عن

مستوى التحصيل المطلوب منها، خاصة وأن الجماعات المحلية يتم تسييرها من طرف المجالس المنتخبة، والتي تتكون من مختلف عناصر المجتمع، ولا تكون بالضرورة مؤهلة لإصلاح التحصيل في الجماعات المحلية.

الفرع الرابع: واقع عملية التحصيل الجبائي مقابل أهداف توسيع الوعاء الجبائي

تبقى مجهودات توسيع الوعاء الجبائي دائما رهينة وضعية التحصيل النهائي للضريبة المطبقة على هذا الوعاء. وبذلك فغن دراسة وتحليل وضعية التحصيل الجبائي الحقيقية تعطينا الحالة الحقيقية التي ستكون عليها الإيرادات الجبائية المحققة على الوعاء الجبائي الجديد الذي تم استقطابه من الاقتصاد الموازي، وبذلك فان استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي نحو الاقتصاد الرسمي من خلال توسيع الوعاء الجبائي لا يمكن أن يكون ناجحا إلا بنجاح التحصيل النهائي للضريبة.

يمثل الجدول رقم (3-76) تطور بواقي التحصيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

الجدول رقم (3-76): بواقي التحصيل في الجزائر 2010 – 2020

مليار دج

السنة	مجموع تراكم بواقي التحصيل	نسبة الزيادة مقارنة بسنة 2010 %	غرامات قضائية	نسبة الزيادة السنوية %	الديون جبائية	نسبة الزيادة مقارنة بسنة 2010 %	بواقي التحصيل مديرية كبريات المؤسسات
2010	7 713,990		_		1 593,210		_
2011	7 937,000	2,89	_		1 894,460	18,91	_
2012	_		_		2 171,504	36,30	_
2013	9 981,610	29,40	6 792,000		2 437,113	52,97	132,400
2014	10 115,148	23,74	7 394,518	8,87	2 858,581	44,27	_
2015	11 039,528	43,11	7 521,653	1,72	3 517,875	120,80	220,036
2016	11 379,166	47,51	7 749,925	3,03	3 629,240	127,79	170,834
2020	_		_		5 339,000	235,11	_

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير مجلس المحاسبة 2011 – 2021، والتعليمة رقم 2021/556 بتاريخ 30 أوت 2021 الصادرة عن المديرية العامة للضرائب والمتعلقة بإعادة تفعيل مخطط تصفية بواقي التحصيل

يمثل الشكل رقم (3-110) تمثيل بالأعمدة لتطور مبلغ بواقي التحصيل المتراكم في الجزائر.

الشكل رقم (3-110): تمثيل بالأعمدة لتطور مبلغ بواقي التحصيل المتراكم في الجزائر 2010 – 2016.

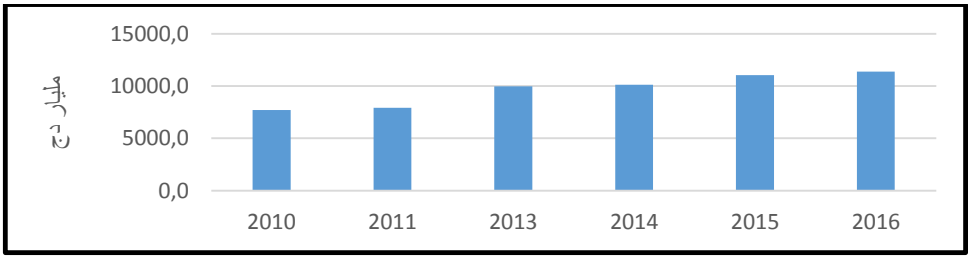

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-76).

يمثل الشكل رقم (3-111) تمثيل بالأعمدة لتطور مبالغ الديون الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

الشكل رقم (3-111): تمثيل بالأعمدة لتطور مبالغ الديون الجبائية في الجزائر 2010 – 2020:

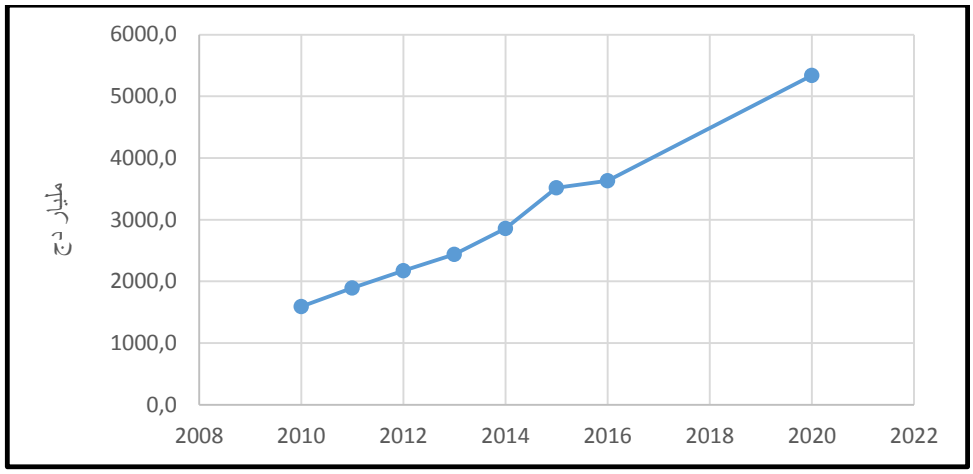

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-76).

ويمثل الشكل رقم 3-112) تمثيل لمقارنة تغيرات بواقي التحصيل والديون الجبائية مقارنة بسنة 2010.

الشكل رقم (3-112): تمثيل بياني لمقارنة تغيرات بواقي التحصيل والديون الجبائية مقارنة بسنة 2010:

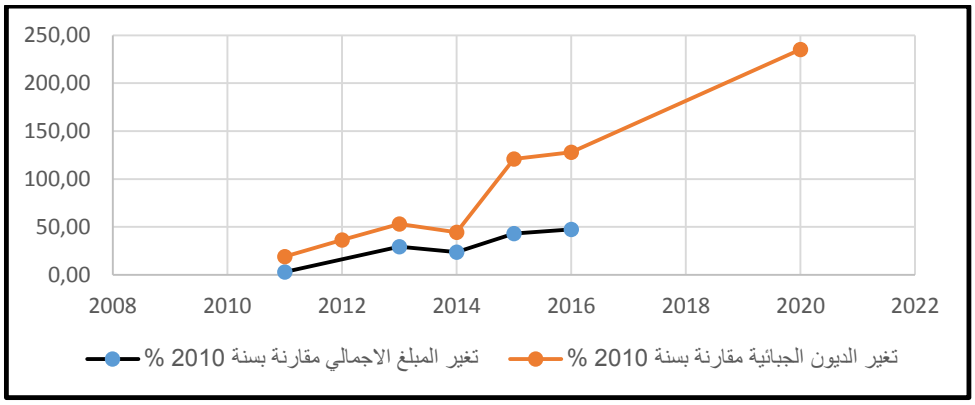

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-76).

الأرقام الخاصة ببواقي التحصيل أرقام كبيرة جدا خاصة أنه لا يأخذ في الحسبان الشركات والأفراد الذين يعملون في الخفاء، هذا يعني أنه ليس هناك شفافية في تسيير أموال الدولة.

وجود بعض النقائص في المتابعات ضد الأشخاص والمؤسسات التي ترفض دفع ضرائبها، وتراكم المبالغ المحصلة يعود أساسا للنقائص المسجلة من حيث المتابعات ونقص الصرامة في هذا المجال.

فالقانون لا يطبق بصرامة وبانتظام من قبل قابضي الضرائب الذين يكتفون بتوجيه إشعارات، فهم قليلا ما يلجؤون إلى الغلق أو البيع بالنسبة لرافضي دفع الضرائب.

يمثل الجدول رقم (3-77) مقارنة الحقوق المعاينة بالتحصيل الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2014-2015.

الجدول رقم (3-77): مقارنة الحقوق المعاينة بالتحصيل الجبائي في الجزائر 2014-2015

مليار دج

السنة	الحقوق المعاينة	تحصيل الحقوق المعاينة	النسبة
2014	11 393,347	1,264648	11,10%
2015	10 539,956	1,00431	8,16%

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مجموعة من تقارير مجلس المحاسبة 2011 – 2021

ويمثل الشكل رقم (3-113) تمثيل بالأعمدة لتطور نسبة تحصيل الحقوق المعاينة بين سنتي 2014 و 2015.

الشكل رقم (3-113): تمثيل بالأعمدة لتطور نسبة تحصيل الحقوق المعاينة بين سنتي 2014 و2015:

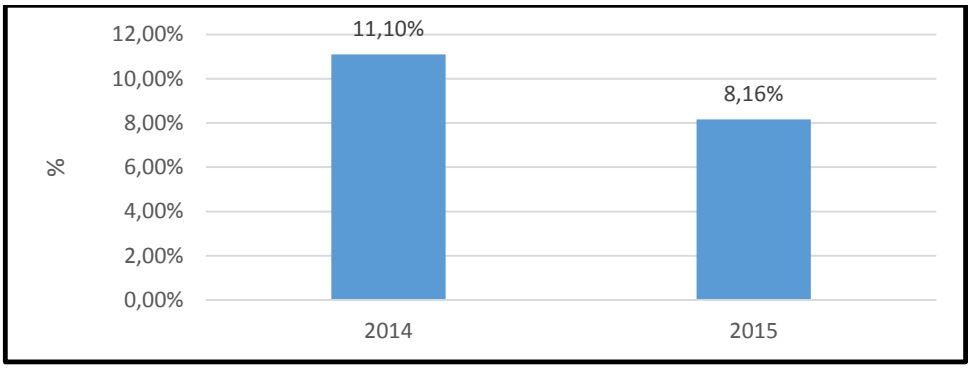

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-77).

رغم كل المهام والأعمال التي كلف بها المشرع الإدارة الجبائية، إلا أن عملية التحصيل تبقى من أكثر المهام التي تحظى بالاهتمام من طرف الدولة، فهي العملية التي ينتهي بها العمل الجبائي، وهي المهمة التي تعطي صورة على المردودية التي تقدمه الإدارة الجبائية، خاصة عند مقارنة تكلفة العمل الجبائي بما تحققه الإدارة الجبائية من إيرادات تساهم في تمويل الميزانية العامة.

عند ملاحظة الفرق بين الحقوق المعاينة من طرف مصالح الإدارة الجبائية بالضرائب التي تم تحصيلها، نجد أن نسبة التحصيل منخفضة جدا، وفي هذا السياق يجب عدم إغفال تكلفة العمل الجبائي مقابل التحصيل، وتكلفة النفقات والامتيازات الجبائية المقدمة من طرف النظام الجبائي. وبهذا نجد أن النظام الجبائي رغم تطوره ورغم الإصلاحات التي طرأت عليه مؤخرا، يبقى مسجلا لأرقام ونسب تحصيل متدنية مثلما هو الحال في سنتي 2014 و2015.

من خلال عرض وضعية التحصيل الجبائي، يجب على الإدارة الجبائية التعمق في دراسة وضعية التحصيل ومعرفة الأسباب الحقيقية التي تؤثر على نجاعتها في عملية التحصيل، خاصة الأسباب الاجتماعية وثقافة المكلف بالضريبة الجزائري. لأن النتائج المحققة في عملية التحصيل ومبالغ بواقي التحصيل المعلن عنها لا تعكس المجهودات الكبيرة فيما يتعلق بالإصلاح الجبائية وتحسين مستويات التحصيل.

يمثل الجدول رقم (3-78) طور تكلفة التحصيل في الجزائر خلال الفترة 2012-2015.

الجدول رقم (3-78): تكلفة التحصيل في الجزائر 2012 – 2015:

السنة	2012	2013	2014	2015
تكلفة التحصيل	2,85%	2,35%	3,32%	2,10%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير مجلس المحاسبة 2011 – 2021

ويمثل الشكل رقم (3-114) تمثيل بياني لتطور تكلفة التحصيل في الجزائر خلال الفترة 2012-2015.

الشكل رقم (3-114): تمثيل بياني لتطور تكلفة التحصيل في الجزائر 2012 – 2015:

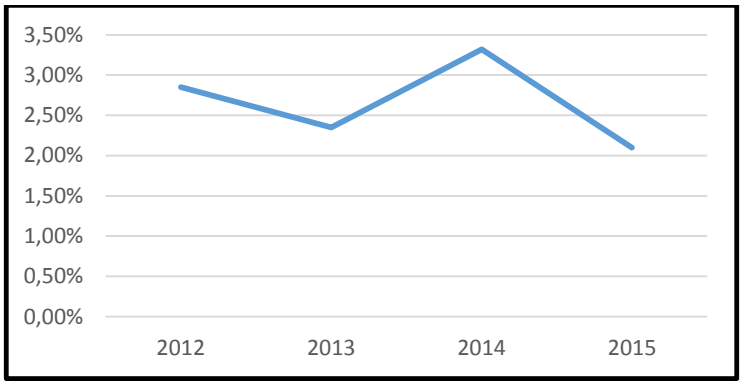

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-78).

رغم تناقص تكلفة التحصيل التي يعلن عنها مجلس المحاسبة في تقاريره السنوية، إلا أن هذه النسبة لا تعبر جيدا عن وضعية التحصيل الحقيقية في الإدارة الجبائية، فالنسب المنخفضة تخص القيمة المحصلة فقط من الضرائب، دون احتساب بواقي التحصيل الكبيرة في السنوات الأخيرة.

لذلك تلجأ الإدارة الجبائية إلى عرض بعض الخدمات للمكلف بالضريبة، والتي تجعل العمل الجبائي سهل وغير مكلف، سواء بالنسبة للإدارة الجبائية أو بالنسبة للمكلف، والتي تتمثل في خدمتي جبايتك و مساهمتك، من أجل الزيادة في فعالية الإدارة الجبائية وتخفيض الجهد الجبائي المبذول مقارنة بالإيرادات الجبائية المحققة.

يمثل الجدول رقم (3-79) تطور الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجبائية من أجل تحصيل الضرائب والديون الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2012-2015.

الجدول رقم (3-79): الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجبائية من أجل تحصيل الضرائب والديون الجبائية في الجزائر 2012 – 2015:

السنة	الإخطارات	الاشعار لغير المدين ATD	جدول الديون	الحجز البيع والغلق
2012	82,72%	15,24%	1,93%	0,11%
2013	80,08%	17,63%	2,09%	0,20%
2014	34,92%	38,94%	23,76%	2,38%
2015	70,66%	20,80%	5,65%	2,89%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير مجلس المحاسبة 2011 – 2021

ويمثل الجدول رقم (3-80) نسبة تحصيل الرسم على السكن بعد اعتماد ادراج الرسم في فاتورة الكهرباء والغاز خلال فترة 2016-2018.

الجدول رقم (3-80): نسبة تحصيل الرسم على السكن بعد اعتماد إدراج الرسم في فاتورة الكهرباء والغاز 2016 – 2018:

السنة	نسبة التحصيل
2016	86%
2017	93%
2018	95%

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة 2021 ص 198.

نسبة تحصيل الرسم على السكن عن طريق الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (ضمن فاتورة الكهرباء والغاز) الذي يمول الصندوق الخاص لإعادة الاعتبار للحظيرة العقارية لبلديات ولايات ورقلة، الوادي، غرداية، الأغواط، تمنراست، وإيليزي القانون 02-10 مؤرخ في 24 ديسمبر 2002

هذا ما يوضح نسبة الوعي الجبائي للمواطن الجزائري، بين التصريح أو تسديد الضرائب المفروضة عليه، وبين الاقتطاع الجبري أو الاقتطاع من المصدر المطبقة في بعض الضرائب.

من خلال تحليل هذه الوضعية، يمكن ملاحظة أن العمل على الجانب المعنوي والتوعوي للمكلف بالضريبة الجزائري من الناحية الجبائية، يجب أن تعطيه الإدارة الجبائية أهمية كبيرة في الإصلاحات الجبائية، بدلا من العمل على معرفة سبل محاربة التهرب الجبائي ومحاولة إخضاع إيرادات الاقتصاد الموازي. وهذا لمدى تأثير الجاني التوعوي والمعنوي للمكلف بالضريبة على نجاح الإصلاحات الجبائية الخاصة بالوعاء والتحصيل.

أكبر مؤشر على أهمية الوعي لدى المكلف بالضريبة هو أن نسبة تحصيل الرسم على السكن والرسم على رفع النفايات المنزلية، منخفضة جدا، ويرجع الأمر في كثير من الأحيان إلى عدم علم المكلفين بها إلى غاية بيع عقاراتهم واقتطاعها من مبلغ خمس ثمن البيع الذي يودع في الخزينة العمومية، حيث أن النسبة الكبيرة المحصلة من هذا الرسم هي عن طريق الاقتطاع من المصدر.

يمثل الجدول رقم (3-81) تأخر تحويل الرسم على السكن المحصل من طرف شركة سونلغاز إلى حسابات الخزينة خلال الفترة 2016-2017.

الجدول رقم (3-81): تأخر تحويل الرسم على السكن المحصل من طرف شركة سونلغاز إلى حسابات الخزينة:

القسط	تاريخ دفع لدى قابض الضرائب	تاريخ تحويله إلى الخزينة	المبلغ
الثلاثي الأول 2016	12/04/2016	20/05/2018	9 165 045,00
الثلاثي الثالث 2016	11/10/2016	20/05/2018	12 952 268,00
الثلاثي الثاني 2017	17/07/2017	21/06/2018	7 845 120,50
الثلاثي الرابع 2017	11/01/2018	21/06/2018	11 399 830,00

المجموع دج	41 362 263,50

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة 2021 ص 198.

قابل تحصيل الرسم على السكن من طرف الشركة الوطنية سونلغاز بنسب كبيرة ومشجعة، تأخر قابضي الضرائب في تحويل المبالغ المحصلة إلى حسابات الخزينة الولائية، فهذه الوضعية تدل على عدم بذل المجهودات الكافية في إنجاح العمل الجبائي، ويرجع ذلك في كثير من الحالات إلى نقص التعداد بالنسبة لموظفي الإدارة الجبائية، أو ممارسة البيروقراطية في مصالح الإدارة الجبائية.

الفرع الخامس: تطور الإقبال على الخدمات الالكترونية للإدارة الجبائية:

تبنت الإدارة الجبائية مؤخرا ياسة رقمنة خدماتها وكل ما تعلق بالضريبة، بداية من الوعاء وتحديده إلى غاية التصحيل النهائي للضريبة، وذلك سعيا منها إلى بسط السيطرة من ناحية رقابة مرقمنة وفعالة، ومن ناحية أخرى سعت من خلال الرقمنة إلى تحسين صورة الإدارة الجبائية وتسهيل الإجراءات الجبائية للمكلف بالضريبة، وكذلك تسهيل العمل الجبائي لأعوان الإدارة الجبائية.

يمثل الجدول رقم (3-82) نسبة التصريحات الجبائية المقدمة إليكترونيا إلى اجمالي التصريحات الجبائيةحسب نوع الضريبة في العالم العربي خلال الفترة 2017-2020.

الجدول رقم (3-82): نسبة التصريحات الجبائية المقدمة الكترونيا إلى إجمالي التصريحات الجبائية حسب نوع الضريبة في العالم العربي 2017 – 2020:

		2017	2018	2019	2020
ضريبة الدخل	السعودية	100	100	100	100
	المغرب	39,78	80,37	82,27	83,14
	الأردن	2,3	3,9	3,7	4,6
ضريبة الشركات	السعودية	100	100	100	100
	المغرب	94,94	98,49	98,92	99,56
	الأردن	3,8	33	35	45
الرسم على القيمة المضافة	السعودية		100	100	100
	المغرب	69,86		96,63	97,06
	الأردن	5,7	9,8	99	99

المصدر: هبة عبد المنعم، صبري الفران. (2021). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. ص 31.

ويمكن تلخيص ذلك في الشكل رقم (3-115) الذي يوضح مقارنة لمتوسط نسبة التصريحات الالكترونية في هذه البلدان.

الشكل رقم (3–115): متوسط نسبة التصريحات الجبائية الالكترونية بالنسبة لمجمل التصريحات الضريبية لضريبة الدخل، ضريبة الشركات والرسم على القيمة المضافة في بلدان العالم العربي 2017 – 2019

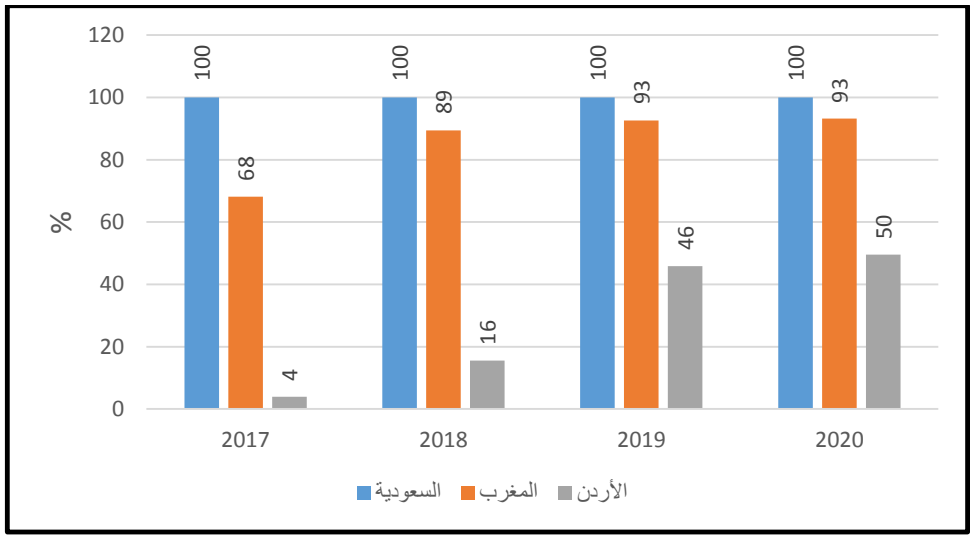

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-82).

على غرار الأنظمة الجبائية في الدول الكبرى والمتقدمة اقتصاديا وتكنلوجيا، عرفت الأنظمة الجبائية العربية والتي تتقارب مع مستوى النظام الجبائي الجزائري، عرفت قفزة نوعية في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات في العمل الجبائي، خاصة مع استغلال ذلك في تخفيف تكلفة التحصيل، وتعزيز الرقابة الجبائية، كما أن الأمر الذي يثير الاهتمام هو الإقبال الكبير للمكلفين بالضريبة على التعامل مع الإدارة الجبائية من خلال قنوات الاتصال الالكترونية.

يمثل الجدول رقم (3–83) نسبة الايردات الجبائية المحصلة الكترونيا إلى اجمالي الايدات الجبائية في العالم العربي خلال الفترة 2017–2020.

الجدول رقم (3–83): نسبة الإيرادات الجبائية المحصلة الكترونيا إلى إجمالي الإيرادات الجبائية في العالم العربي 2017 – 2020

		2017	2018	2019	2020
الضريبة على الدخل	السعودية	100	100	100	100
	المغرب	57	60	66	69
	الأردن	11	63	59	56
ضريبة الشركات	السعودية	100	100	100	100
	المغرب	92	88	90	97
	الأردن	8	66	59	57
الرسم على القيمة المضافة	السعودية	-	100	100	100
	المغرب	94	94	93	96

المصدر: هبة عبد المنعم، صبري الفران. (2021). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. ص 31.

وبذلك تظهر أهمية هذه الأرقام من خلال مقارنتها في الشكل رقم (3–116).

الشكل رقم (3–116): متوسط الإيرادات الجبائية المحصلة الكترونيا لضريبة الدخل، ضريبة الشركات والرسم على القيمة المضافة في بلدان العالم العربي 2017 – 2019

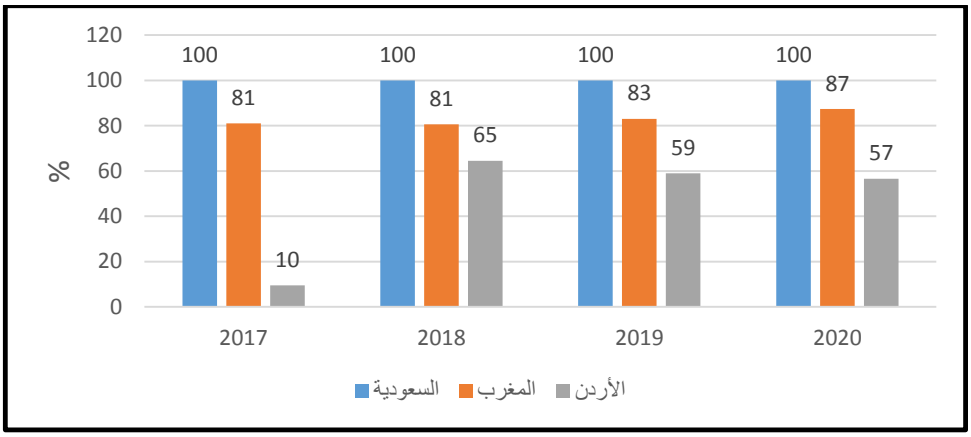

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-83).

يعتبر التحصيل الجبائي أكثر عملية تعكس مردود النظام الجبائي، خاصة عند مقارنتها بالجهد المبذول من طرف الإدارة الجبائية لتحقيق ذلك. والوصول إلى تخفيف تكاليف تحصيل الضريبة هو هدف تسعى لتحقيقه العديد من الأنظمة الجبائية.

تمكنت عدة أنظمة جبائية من استغلال خدمات تكنولوجيا المعلومات في مجال التحصيل الجبائي، الأهم من ذلك أنها تمكنت من توجيه المكلفين بالضريبة من استعمالها في تصريحاتهم الجبائية ودفع مبالغ الضريبة المفروضة عليهم، حيث عرفت دول عربية مثل السعودية والمغرب إقبالا من طرف المكلفين بالضريبة على التصريح ودفع الضرائب الكترونيا، وهذا ما يعتبر مكسبا حقيقيا بالنسبة للمحافظة على الوعاء الجبائي من الممارسات الاحتيالية، ويعكس الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية.

خلاصة الفصل:

بناءا على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من دراسة أثر توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر، اتضح لنا ان الجزائر تسخر جميع الإجراءات والاصلاحات الجبائية، سعيا منها لتوسيع الوعاء الجبائي، وتحسين الجبائية من أجل استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي إلى القطاع الرسمي، وتسهيل إدماجها ليشملها النظام الجبائي.

يرجع سبب التركيز على آلية توسيع الوعاء الجبائي دون باقي الأساليب، إلى أن نجاح استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي سوف يساهم كثيرا في تخفيف الضغط الجبائي على الوعاء الجبائي الحالي، وسيمكن من تسهيل مهمة الإصلاح الجبائي في الجزائر.

حيث أن الوعاء الجبائي الرسمي الخاضع للضريبة والذي يتحمل وحده تكوين الحصيلة الجبائية، يتحمل مكلفوه الضغط الجبائي لوحدهم، في حين تواجدت إيرادات الاقتصاد الموازي خارج هذا العبئ، فنجاح استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي وادماجها في النظام الجبائي الرسمي، يتيح للدولة تخفيف العبئ الجبائي وخفض معدلات الضريبة بسهولة، دون التفكير في أثر التخفيضات على الحصيلة الجبائية، خاصة وأن الإيرادات الجبائية سواء الجباية العادية أو جباية المحروقات، تعتبر الممول الوحيد للميزانية العامة.

من أهم ما تم التوصل إليه من خلال هذا الفصل، أن إيرادات الاقتصاد الموازي تخضع لقرارات فردية، لكن في كثير من الحالات تكون الدولة عنصرا غير مؤثر في هذه القرارات. فقرار التهرب من الخضوع للنظام الجبائي وممارسة النشاط الاقتصادي في ظل الاقتصاد الموازي، يعتبر قرارا فرديا يتخذه الفرد أو المكلف بالضريبة، وبالتالي مهما حاولت الدولة التأثير على هذه القرارات، تبقى النتيجة رهينة طريقة تفكير الفرد، وتتوقف على مدى اقتناع الفرد بقراره المتخذ حول النشاط في القطاع الرسمي أو الاقتصاد الموازي. فالفرد يرى أن الدخل الذي يحققه من نشاطه الاقتصادي ناتج عن مجهوده ورأسماله الخاص، ويرى أن الاقتطاعات الجبائية أو اقتطاعات الضمان الاجتماعي تساهم في تخفيض أرباحه، وهنا يرجع قرار اقتناعه بالخضوع للنظام الجبائي والاجتماعي، وأن يصبح هو وأرباحه أوعية جبائية تساهم في تعزيز الحصيلة الجبائية للدولة، وأن مختلف الإصلاحات الجبائية والتسهيلات المعروضة من طرف الدولة تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسوية وضعيته أمام القانون والتنظيمات المعمول بها.

عنوان الأطروحة

أثر توسيع الوعاء الجبائي
على استقطاب إيرادات
الاقتصاد الموازي
دراسة حالة الجزائر

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تعتمد الجزائر على غرار العديد من البلدان، على الإيرادات الجبائية والشبه جبائية في تمويل ميزانيتها العامة، حيث يحاول القائمون على القطاع الجبائي جاهدين المحافظة على مستويات معينة من التحصيل الجبائي، من أجل توازن الميزانية العامة، وتمكين الحكومة من التكفل بالنفقات العامة المتزايدة كل سنة مالية.

ومع عدم استقرار سوق المحروقات في العالم، لا يمكن للجزائر الاستمرار في الاعتماد على الإيرادات الخاصة بجباية المحروقات، فالتجارب السابقة التي مرت بها البلاد ساهمت في خلق اتجاه جديد للدولة الجزائرية، من خلال تحسين إيرادات الميزانية من الجباية العادية.

ولهذا تسعى الدولة جاهدة إلى توسيع الوعاء الجبائي والمحافظة على استدامته قدر المستطاع وبمختلف الآليات والوسائل الاقتصادية، القانونية والاجتماعية. حيث هدفت الدولة من خلال محاولة توسيع الوعاء الجبائي إلى تخفيض معدلات الضريبة وتخفيف العبئ على المكلف بالضريبة من جهة، ومحاولة استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي وادماجها ضمن الوعاء الجبائي الرسمي، من أجل المساهمة في تحمل الضغط الجبائي والمساهمة في تمويل الإيرادات العامة من خلال الخضوع للنظام الجبائي والمساهمة في تحسين الحصيلة الجبائية للدولة.

تعتبر إيرادات الاقتصاد الموازي من أكثر أنواع الإيرادات التي يحققها الفرد صعوبة من حيث المتابعة والرقابة، حيث لا توجد أي آثار لهذه الإيرادات بسبب عدم وجود آثار قانونية ولا إدارية عن المعاملات التي أدت إلى تشكيل هذه الإيرادات. لذلك تتميز عملية ادماج إيرادات الاقتصاد الموازي ضمن النظام الجبائي، وضمن الاقتصاد الرسمي بالغة الأهمية وبالغة الصعوبة، حيث أن الدولة من جهتها ترى أن هذه الأنشطة والايرادات المحققة يجب إخضاعها للضريبة، وعليها أن تساهم في تمويل الإيرادات العامة لأنها تستفيد من مختلف النفقات العامة التي تقوم الدولة بتنفيذها ليستفيد منها جميع أفراد المجتمع، مثل الصحة، الطرقات، التعليم،، الأمن، شبكات الصرف الصحي، توصيل خدمات الكهرباء الغاز والماء وغيرها، والتي يستفيد منها كل أفراد المجتمع سواء الناشطون في القطاع الرسمي أو ضمن الاقتصاد الموازي. في حين أن الأفراد النشطين في الاقتصاد الموازي يرون أن الإيرادات التي تم تحقيقها من طرفهم هي نتيجة جهدهم ورؤوس أموالهم الخاصة، وأن الخضوع للضريبة من عدمه لن يغير من الوضع الحالي لمختلف الخدمات العامة التي توفرها الدولة، وأن دفعهم للضرائب والاشتراكات الاجتماعية ينقص من أرباحهم التي حققوها من أنشطتهم المختلفة.

من خلال هذه الوضعية، تجد الدولة نفسها أمام خيارات صعبة، خاصة وأن الطابع الاجتماعي الذي يغلب على سياستها الاقتصادية والاجتماعية، يؤثر كثيرا على بعض القرارات الاقتصادية المتاحة والتي تساهم في محاربة الاقتصاد الموازي وإخضاع ايراداته إلى النظام الجبائي. فطرق الردع والمتابعة لا تستطيع أن تشمل جميع المخالفين للأنظمة القانونية والجبائية، كونها تشمل فقط فئة معينة شملتها الرقابة الاقتصادية، القانونية والجبائية. أما التحفيزات

الجبائية والاقتصادية المعروضة من طرف الدولة، يتوقف نجاحها على طريقة تفكير الفرد وطريقة اتخاذ قراره بالنشاط ضمن الاقتصاد الرسمي أو الاقتصاد الموازي، حيث أن هناك الكثير ممن لا يحتاجون تلك التحفيزات والتشجيعات الجبائية نظرا لما يحققونه من ثروة دون استغلال تلك الامتيازات. أما باقي الأفراد يمكنهم استغلال تلك التحفيزات بصفة مؤقتة من أجل انطلاق أنشطتهم الاقتصادية ويتهربون بعدها من الضريبة بعد انتهاء مدة الإعفاءات.

كما أن إيرادات الاقتصاد الموازي لا تتكون فقط من خلال ممارسة أنشطة خارج النظام الاقتصادي، الجبائي والقانوني، بل توجد العديد من الإيرادات التي يشملها الاقتصاد الموازي، يتم تحقيقها فعليا داخل الاقتصاد الرسمي، ومن طرف مكلفين بالضريبة بصفة نظامية، وذلك من خلال التهرب والغش الجبائي، والممارسات الاحتيالية، التي يستعين بها الكثيرون من أجل إخفائها من التصريحات الجبائية، وبالتالي عدم خضوعها للضريبة. فالأرقام التي تقدمها نتائج الرقابة الاقتصادية والجبائية تبقى فقط نتيجة العينات الملاحظة من طرف أعوان الإدارة الجبائية ومختلف الهيئات الرقابية مثل المديريات الولائية للتجارة. فلا يمكن للرقابة أن تشمل الجميع في ظل العدد الكبير من المتعاملين الاقتصاديين والمكلفين بالضريبة، كذلك أن الرقابة الاقتصادية والجبائية لا تشمل بطبيعة الحال الأنشطة الاقتصادية والايرادات المحققة ضمن الاقتصاد الموازي بسبب طبيعتها وغياب أي أثر قانوني أو مستندي من أجل تطبيق مختلف مراحل وآليات الرقابة التي تطبقها الدولة على أنشطة الاقتصاد الرسمي.

يعتبر تشعب أسباب تحقيق إيرادات للاقتصاد الموازي، وتعدد أنواع وأصناف الإيرادات المحققة خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، وصعوبة متابعة تطور الوعاء الجبائي لمختلف أنواع الضرائب والرسوم، من أهم العوائق التي تواجه الدولة في محاولة إدماج الاقتصاد الموازي، خاصة في ظل التأخر نوعا ما في استعمال الإيجابيات الحقيقية للرقمنة، وما توفره من خدمات قد تمكن الجزائر من إنجاح توسيع الوعاء الجبائي والمساهمة في تخفيض نسب الضرائب، وتوزيع الضغط الجبائي على أكبر قاعدة جبائية ممكنة.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

إن تبسيط الإجراءات والقوانين الجبائية على المكلفين بالضريبة يساهم في تحسين صورة النظام الجبائي، وفي استقطاب وادماج أنشطة الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية الرسمية.

من خلال دراسة حالة الجزائر، خاصة الجانب المتعلق بالنظام الجبائي والإصلاحات الجبائية، نجد أن الفرضية الأولى صحيحة، حيث يظهر ذلك من خلال التطور الكبير في الإدارة الجبائية والنظام الجبائي الجزائري، خاصة بعد التسهيلات التي تعتمدها الإدارة الجبائية باستمرار، من أجل تسهيل التعاملات مع المكلفين بالضريبة.

حيث أن من أهم أسباب تنامي حجم الاقتصاد الموازي في العالم، هو ثقل التنظيمات والإجراءات الجبائية، وتعقيد النظام الجبائي، لذلك فإن تحسين صورة النظام الجبائي، وتسهيل إجراءات الخضوع لهذا النظام، يساهم في

تسهيل اندماج المتعاملين الاقتصاديين الذين كانت تمنعهم تلك الصعوبات، وتسهيل قرار تحويل أنشطتهم إلى الاقتصاد الرسمي بدل الاقتصاد الموازي.

كما أن تحسين سياسة الانفاق العام من أهم العوامل التي تؤثر في تحسين صورة النظام الجبائي، لأن المكلف بالضريبة في الاقتصاد الرسمي يتأثر سلبا بوجود سياسة إنفاق عام غير عادلة أو ضعيفة، الأمر الذي يتسبب في زيادة اقتناعه بأن ما يساهم به في تمويل الإيرادات العامة لا يعود بالنفع بالصورة التي يتوقعها من خلال النفقات العامة للدولة، وبالتالي يساهم ذلك في النفور من النظام الجبائي الذي يأخذ مبالغ الضرائب والرسوم المختلفة من المكلف، ولا ينتج درجة الانتفاع المتوقعة من هذا النظام. الأمر الذي يؤدي إلى اقتناع الفرد أو المتعامل الاقتصادي بأن ممارسة نشاطه في الاقتصاد الرسمي أو الاقتصاد الموازي لن يؤثر على درجة انتفاعه من الخدمات العامة، وأن عدم خضوعه للنظام الجبائي سوف يساهم في زيادة أرباحه، عكس تواجده ضمن الاقتصاد الرسمي.

لذلك كلما ركزت الدولة على الإجراءات التي تساهم تحسين صورة النظام الجبائي، حققت نتائج أفضل من خلال اندماج إيرادات وأنشطة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

الفرضية الثانية:

رقمنة المصالح الجبائية تساهم في تخفيض نفقات التحصيل الجبائية وكشف أنشطة الاقتصاد الموازي بما فيها التهرب والغش الجبائيين.

من خلال دراسة نتائج واحصائيات الادارة الجبائية والنظام الجبائي الجزائري، نجد بأن هذه الفرضية صحيحة. وذلك لأن الإدارة الجبائية ومن خلال المهام الموكلة إليها، تسعى جاهدة لتحصيل الضرائب بأقل تكلفة وجهد ممكنين.

ونظرا للنمو الاقتصادي الذي تشهده الجزائر، تصبح مهمة الإدارة الجبائية أصعب في ظل الإمكانيات المستخدمة في متابعة مختلف مراحل تطبيق النظام الجبائي. لذلك يمكن للرقمنة أن تساهم بشكل ممتاز في تخفيض النفقات الخاصة بتحصيل الضريبة ومتابعة مختلف مراحلها، مقابل نسب أعلى للتحصيل.

تساهم الرقمنة في إزاحة العديد من العقبات أمام فرض الضريبة على الأوعية الجبائية المختلفة، بالإضافة إلى أنها تساعد على الكشف عن اوعية جبائية جديدة، كانت تخفى عن الإدارة الجبائية في ظل الطرق التقليدية سابقا.

يمكن أيضا للرقمنة ومن خلال نتائجها الفعالة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، في تعزيز العدالة الجبائية، خاصة وأن الوعاء الجبائي الحالي مهدد بالتآكل نتيجة إحساس المكلفين بالضريبة باللاعدالة مقارنة بالأوعية الجبائية والمتعاملين الذين يمارسون نشاطاتهم في الاقتصاد الموازي، والذين يستمرون في التهرب من النظام الجبائي نتيجة ضعف الأجهزة والإجراءات الرقابية، وبهذا يمكن للوعاء الجبائي الحالي التوجه للنشاط في الاقتصاد الموازي.

يمكن للرقمنة تقليص الجهد الجبائي المبذول من طرف الإدارة الجبائية، كما يمكنها أن تساهم في اختصار الجهد في محاولة ادماج إيرادات الاقتصاد الموازي، وتركيز أثرها على تسهيل مختلف مراحل العملية الجبائية، بداية بتحديد وإيجاد الوعاء الجبائي وانتهاء بعملية تحصيل الضريبة لفائدة الميزانية العامة.

تظهر أهمية الرقمنة من صعوبة الفصل بين إيرادات الاقتصاد الموازي والرسمي، حيث ترتبط المعاملات الاقتصادية في كثير من الأحيان بين أنشطة الاقتصاد الموازي وأنشطة القطاع الرسمي، وباستغلال الرقمنة يمكن للدولة تضييق المجال على الأقل أمام المبادلات التي تتم بين الأنشطة الرسمية والغير رسمية، وبذلك تساهم في التوجه التلقائي للأفراد وأنشطتهم وإيراداتهم للخضوع للقوانين والتنظيمات الاقتصادية والجبائية.

الفرضية الثالثة:

توسيع الوعاء الجبائي يرتكز على تفعيل الرقابة الجبائية على كافة الأنشطة الاقتصادية للوصول إلى الوعاء الجبائي الفعلي المشمول في أنشطة الاقتصاد الموازي في بيئة الاعمال الجزائرية.

من خلال دراسة الجانب المتعلق بالتهرب من الخضوع للنظام الجبائي والتهرب من دفع الضريبة، نجد أن الفرضية الثالثة صحيحة.

كما أن دراسة مختلف المؤشرات والاحصائيات تدل على أن مختلف الممارسات الخاصة بالتهرب من دفع الضريبة والاشتراكات الاجتماعية، التي يتم ممارستها في الاقتصاد الموازي، نجدها تحدث بشكل كبير ضمن المعاملات الرسمية في الاقتصاد الرسمي. وبذلك لا فرق بين مكلف في الاقتصاد الرسمي يسعى بكل الطرق إلى إخفاء ايراداته وبعض معاملاته الرسمية، وبين متعامل يمارس نشاطه في الاقتصاد الموازي بعيدا عن القوانين والتنظيمات الجبائية، إلا بأن الأول مسجل في السجلات الرسمية والحسابات الرسمية للدولة ويمارس نشاطه الاحتيالي تحت حماية القانون، وأن الثاني يقوم بنفس الممارسات بعيدا عن الأجهزة الرقابية الرسمية.

لذلك فإن الحلول المناسبة لمختلف الأسباب الحقيقية التي تدفع المتعامل الاقتصادي الرسمي (النظامي) باللجوء إلى الممارسات الاحتيالية من أجل التهرب من دفع الضريبة والاشتراكات الاجتماعية، هي نفسها تلك الحلول التي ستساهم في استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي، والحلول التي تساهم في محاربة التهرب والغش الجبائي الذي يمارسه الوعاء الجبائي الحالي، يمكنها معالجة مشكلة تواجد قاعدة جبائية كبيرة ضمن الاقتصاد الموازي وخارج نطاق النظام الجبائي والاجتماعي.

يمكن إرجاع صحة الفرضية أيضا إلى أن الأسباب التي تجعل من المكلف بالضريبة في القطاع الرسمي، يقوم بالتهرب من التصريح بأجزاء من أنشطته، هي نفسها الأسباب التي تجعل من الفرد لا يقوم بالتصريح بكل نشاطه،

والأسباب التي تجعل من المكلف بالضريبة يقوم بممارسات احتيالية على الإدارة الجبائية من أجل الغش والتهرب من دفع جزء من الضريبة، هي نفسها الأسباب التي تجعل من الفرد في الاقتصاد الموازي لا يرغب في الخضوع إلى النظام الجبائي والتنظيمات والقوانين المعمول بها. لذلك فإيجاد الحلول والآليات لضبط الوعاء الجبائي الرسمي أو الحالي، يساعد في إيجاد آليات وحلول تساهم في استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي.

الفرضية الرابعة:

يعتبر منح الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية (الاشتراكات الاجتماعية) من آليات جذب أنشطة الاقتصاد الموازي للدائرة الرسمية ضمن مسعى تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

من خلال دراسة الأرقام والاحصائيات الخاصة بالوعاء الجبائي الحالي في الجزائر، نجد أن الفرضية الرابعة صحيحة، ومن أهم المؤشرات على ذلك هي العدالة الجبائية، فالوعاء الجبائي النظامي الخاضع للتنظيمات والقوانين الجبائية، والذي يتحمل الضغط الجبائي كاملا من خلال تمويل إيرادات الميزانية العامة، يقابله في ذلك وعاء جبائي حر من الالتزامات الجبائية والقانونية ضمن لاقتصاد الموازي، يستفيد من مختلف الخدمات العامة التي توفرها الدولة، ولا يساهم في تمويل الميزانية العامة.

هنا تظهر أهمية العدالة الجبائية، وأن التنظيمات والقوانين ومختلف الإجراءات البيروقراطية، إضافة إلى مختلف آليات الرقابة الاقتصادية والجبائية وإمكانية التعرض للعقوبات والغرامات خلال ممارسة النشاط في لاقتصاد الرسمي، وفي ظل تواجد حجم كبير للاقتصاد الموازي خارج مجال الجباية، يساعد في تكوين صورة للنظام الجبائي غير العادل، ويساهم في تشجيع قرارات التهرب والغش الجبائي. لذلك فإن توسيع الوعاء الجبائي يساهم بشكل فعال في إعطاء الفرصة للدولة بتخفيض معدلات الضريبة وتوزيع الضغط الجبائي على قاعدة جبائية أوسع، دون الخوف على مستوى الإيرادات العامة نتيجة تلك التخفيضات.

فالأرقام التي تظهر مستويات وحجم الاقتصاد الموازي، تعطي صورة ولو تقريبية عن حجم الوعاء الجبائي الذي ينشط خارج الحسابات الرسمية للدولة، وبإمكانية استقطاب هذا الوعاء وادماجه في النظام الجبائي، مقابل تخفيف الإجراءات والمعدلات الجبائية، يجعل من النظام الجبائي متكاملا وفعالا. فمن الناحية المالية يمكن تحسين الحصيلة الجبائية، ومن ناحية أخرى يمكن استقطاب أوعية جبائية جديدة ومستدامة، تساهم في استدامة الإيرادات العامة واستدامة توازن الميزانية العامة للدولة.

يتضح أن توزيع الضغط الجبائي على قاعدة جبائية أوسع، يساهم في تحسين الإيرادات الجبائية، ويعطي الامكانية للدولة في تخفيض معدلات الضريبة، وبهذا يصبح النظام الجبائي بسيطا وجذابا بالنسبة للأنشطة ضمن الاقتصاد الموازي من أجل مساعدتها في الاندماج في الاقتصاد الرسمي. كما يعتمد نجاح ذلك على الفرد الجزائري ومختلف العوامل التي تؤثر في الوعي الجبائي والأخلاق الضريبية له.

النتائج:

من خلال الدراسة النظرية ودراسة حالة الجزائر فقد تم استخلاص النتائج التالية:

– تزايد نسب الشطب من السجل التجاري خلال الفترة المدروسة، مقارنة بنسب التسجيل، يدل على ثبات مستويات الوعاء الجبائي الحالي في الجزائر، كما يؤشر ذلك على تنقل نفس الأوعية الجبائية النظامية بين مختلف أنواع الأنشطة التجارية والاقتصادية، بهدف تغيير النشاط أو التحول من نظام جبائي إلى آخر (نظام حقيقي، نظام جزافي)

– يجد النظام الجبائي الجزائري صعوبة في الحفاظ على الوعاء الجبائي الحالي، وذلك ما يدل عليه تزايد حالات الشطب من السجل التجاري مقابل التسجيلات الجديدة.

يعاني النظام الجبائي الجزائري من فقدان جاذبية ادماج أنشطة الاقتصاد الموازي، بالنظر للتعديلات الكبيرة ضمن قوانين المالية لفترة الدراسة من حيث الإجراءات الجبائية وتعديل المواد الجبائية بشكل مستمر، مع بقاء ظاهرة الاقتصاد الموازي تشكل تحدي مقوض للحصيلة الجبائية والايرادات العامة بنفس الاتجاه.

– تناقص نسبة نمو عدد الأشخاص المعنويين في الجزائر يؤثر بالدرجة الأولى على سوق التشغيل، حيث أن المؤسسة هي النواة الأساسية لخلق فرص العمل، وبذلك يدفع بالكثير من البطالين إلى ممارسة أنشطة صغيرة في الاقتصاد الموازي.

– عدم نجاعة الآليات التحفيزية للأنشطة الصغيرة خاصة الحرفية، وهو الأمر الذي أوضحه التناقص الكبير في السجلات التجارية للأنشطة الحرفية الذي تناقص بنسبة 55.28 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2012، والتي تمثل نسبة كبيرة من الأنشطة التي يتم ممارستها في الاقتصاد الموازي.

– نقص تأثير الحوافز الجبائية بالنظام الجبائي على تثمين المنتوج المحلي، ويؤكد ذلك مقارنة تناقص عدد أنشطة الإنتاج مقابل التزايد الكبير يف أنشطة التجارة بالتجزئة، وقد يرجع الامر إلى تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية والرقابية المفروضة على الأنشطة الإنتاجية (رقابة مصالح التجارة، رقابة المصالح الجبائية، ورقابة المصالح شبه الجبائية ورقابة مفتشية العمل)..

– الوعاء الجبائي في الجزائر ثابت نسبيا، ويرجع ذلك إلى التنقل المستمر للمتعاملين الاقتصاديين من خلال تغيير النشاط، أما عملية إيجاد أوعية جبائية جديدة فهي لا تزال تحتاج المزيد من المجهودات السياسية والاقتصادية والقانونية.

– ان من سلوكيات المتعامل الاقتصادي، مقاومة الالتزام الجبائي سواء بالطرق القانونية أو الاحتيالية، يظهر ذلك من خلال ملاحظة تكوين النسيج الاقتصادي لمجمل السجلات التجارية، حيث نجد في المرتبة الأولى أنشطة التجارة بالتجزئة والخدمات، مقابل تناقص عدد الأنشطة الخاصة بالتجارة بالجملة والإنتاج، والتي تخضع للنظام الحقيقي وتخضع لرقابة ومتابعة أكبر من طرف مختلف الهيئات الرقابية.

– لم تعط مختلف هيئات دعم الباب والاستثمار النتائج المرجوة في مجال توسيع الوعاء الجبائي، هذا ما يعكسه تناقص نسب نمو أعداد المشاريع وعدد مناصب العمل، ففي الكثير من الحالات يلجأ الفرد الجزائري للاستفادة من الإعفاءات المؤقتة، أو تمويل أنشطة كانت ضمن الاقتصاد الموازي.

– يعاني الوعاء الجبائي للنظام الحقيقي من تناقص في السنوات الأخيرة، وهذا ما يؤكد مقاومة الفرد الجزائري للنظام الجبائي خاصة الحقيقي الذي يتميز بكثرة الإجراءات وخضوع معاملاته للرقابة الجبائية، عكس النظام الجزافي الذي يستقطب الكثير من المتعاملين لتميزه بنقص الإجراءات الإدارية والرقابية المطبقة على مختلف معاملاته.

– لم تعط مختلف هيئات دعم الشباب والاستثمار النتائج المرجوة في مجال توسيع الوعاء الجبائي، وهذا ما يعكسه تناقص نسب نمو أعداد المشاريع وعدد مناصب الشغل. فاختيار الفرد الجزائري الاستفادة من خدمات تلك الهيئات في كثير من الحالات، من أجل الاستفادة من الإعفاءات المؤقتة، أو من أجل تمويل أنشطة كانت في الأصل ناشطة في الاقتصاد الموازي.

– الوعاء الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي غير مستقر، وهذا ما يعكس الصورة الحقيقية للوعاء الجبائي، وهو ما يبين حالة النفور من النشاط في الاقتصاد الرسمي، أو على الأقل البقاء في الاقتصاد الرسمي واستغلال ضعف الآليات الرقابية.

– يمكن للصيرفة الإسلامية المساهمة في توسيع الوعاء الجبائي، حيث يظهر ذلك من خلال النتائج التي حققتها الصيرفة الإسلامية في استقطاب نسبة كبيرة من الأموال التي كانت خارج الحسابات البنكية، وساهمت في تمويل العديد من المشاريع عن طريق الخدمات البنكية الإسلامية.

– تعتبر الصيرفة الإسلامية مكسب حقيقي بالنسبة لإمكانية تتبع الأنشطة الاقتصادية وحركة رؤوس الأموال.

– لا يمكن نجاح الإصلاح الجبائي دون إصلاح القطاعات الأخرى، فإصلاحات القطاع البنكي ضرورية من أجل متابعة حركة رؤوس الأموال وبالتالي متابعة حركة الأوعية الجبائية.

– تزايد نسبة الإيرادات الجبائية من الضرائب على الأجور مقارنة بالضرائب على المداخيل والأرباح، يعكس نقص درجة الوعي الجبائي لدى المكلف بالضريبة الجزائري، لأن الاقتطاع من المصدر لا يعبر عن الوعي الجبائي الحقيقي.

– عدم وجود آليات رقابية آلية ومتطورة على عملية الفوترة في الجزائر يزيد من سهولة التهرب والغش الجبائيين، وهذا ما يعكسه تناقص نسبة الضرائب على السلع والخدمات مقارنة بالضرائب المحصلة من الدخل والأرباح.

– يعتمد النظام الجبائي الجزائري على الوعاء الجبائي السهل والمضمون، خاصة الجبائية البترولية والضرائب على الأجور، وهو ما يبين خطورة الحفاظ على الوعاء الجبائي على المدى الطويل.

– لم تستطع الجزائر رغم الإصلاحات الجبائية الأخيرة من تحسين حصيلة الضرائب العادية مقارنة بالجباية البترولية، فرغم زيادة إيرادات الجباية العادية تبقى مستويات الجباية البترولية مرتفعة.

– زيادة نسبة الإيرادات العادية ساهم أكثر في الحفاظ على توازن الميزانية العامة، مقارنة بالسنوات التي كانت فيه نسبة الجباية البترولية أعلى.

– تزايد الضريبة المحصلة من النظام الجبائي الجزافي خاصة تحصيل الحد الأدنى (10.000 دج)، يدل على أن الوعاء الجبائي الحالي معرض للتآكل، نتيجة تزايد التهرب من التصريح بأرقام الأعمال الحقيقية من طرف المكلفين في النظام الجزافي.

– يتحمل وعاء الضريبة على الأجور النسبة الأكبر من الضغط الجبائي، وهو ما تعكسه تركيبة الحصيلة الجبائية في السنوات العشرة 10 الأخيرة.

– تزايد التوجه إلى الدفع النقدي يعكس توجه المكلف بالضريبة الجزائري إلى إخفاء معاملاته الحقيقية، وهذا ما يعكسه تزايد الكتلة النقدية المتداولة في السوق.

– زيادة التوجه لإخفاء المعاملات المالية يعكسه تناقص المعاملات بالصكوك البنكية، وتناقص الحسابات البنكية والبريدية المفتوحة في السنوات الأخيرة.

– التطور الذي عرفه القطاع المالي خاصة الخدمات الإلكترونية والبطاقات البنكية، يمثل فقط المتعاملين الاقتصاديين والأفراد النشطين في القطاع الرسمي، فرغم تزايد الاقبال على هذه الخدمات لا يعكس الخروج من الاقتصاد الموازي.

– تعتبر آثار الممارسات الاحتيالية للمكلفين بالضريبة النظاميين أكثر خطورة من آثار الاقتصاد الموازي، لأن ذلك يعكس ضعف الأنظمة الرقابية، والإجراءات الإدارية خاصة في مجال متابعة التصريحات الجبائية وايداع الحسابات الاجتماعية للشركات.

– يرتبط القطاع الرسمي كثيرا بالقطاع الموازي، وذلك ما يبينه التهرب الكبير في التصريح بأرقام الأعمال والمداخل والأرباح، خاصة تناقص إيداع الحسابات الاجتماعية للشركات على مستوى مصالح السجل التجاري.

– لا يمكن نجاح توسيع الوعاء الجبائي واستقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي في ظل الممارسات التي تهدف إلى إخفاء الأنشطة أو أجزاء منها، وفي ظل الممارسات الاحتيالية التي تهدف للتهرب من الضريبة.

– لا يمكن الاعتماد فقط على توسيع الوعاء الجبائي، في الوقت الذي لا يمكن فيه حماية الوعاء الجبائي الحالي من التآكل نتيجة التهرب ومقاومة النظام الجبائي.

– الإجراءات الرقابية والعقوبات الجبائي المفروضة تتزايد باستمرار، مما يوضح عدم نجاح سياسة الردع نظرا لكونها تخص فقط العينات التي تمت ملاحظتها خلال الرقابة الجبائية، وذلك لأن احتمالية مراقبة كل المعاملات والتصريحات قليلة جدا في ظل الوسائل الرقابية التقليدية وعدم الاعتماد على الآليات التقنية الحديثة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات في هذا المجال خاصة الفاتورة الالكترونية.

– رغم الاحصائيات والأرقام التي قد توضح تناقص تقديرات حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر إلا أن العديد من المؤشرات تدل على التوجه الكبير للممارسات التي تهدف إلى عدم التصريح بالأنشطة كليا أو جزئيا ومن أهم هذه المؤشرات نتائج الرقابة الجبائية، نتائج التحقيقات الاقتصادية لمديريات التجارة، تزايد عدد حالات كشف الأنشطة التجارية بدون القيد في السجل التجاري، عدم الفوترة، وغيرها من الممارسات التي تبين توجه الفرد الجزائري للنشاط خارج مجال رقابة الهيئات الرقابية، وأحيانا خارج مجال الاقتصاد الرسمي.

– تمثل النتائج التي توصلت إليها عملية الرقابة الجبائية، نسبة صغيرة فقط من الصورة الحقيقية للتهرب والغش الجبائيين، وذلك يرجع إلى توسع النشاط الاقتصادي في الجزائر في السنوات الأخيرة، مقابل نقص الإجراءات الرقابية والأعوان المكلفين بالرقابة الجبائية مقارنة بالعدد الكبير من التصريحات الجبائية.

– تعكس نتائج الرقابة الاقتصادية التي تقوم بها مصالح مديريات التجارة، الحجم الكبير للممارسات الاقتصادية في الاقتصاد الموازي، وذلك لأن تلك النتائج تخص فقط العينات التي تمت مراقبتها من طرف الأعوان، وبالتالي فهي تشكل نسبة صغيرة من الأرقام الحقيقية للاقتصاد الموازي في الجزائر، والمعاملات الكبيرة التي لم تستطع عملية الرقابة كشفها في ظل نقص الإمكانيات وعدد المحققين مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني.

– كل محاولة لمحاربة الممارسات الاحتيالية، ومحاربة تآكل الوعاء الجبائي، بعيدا عن استغلال الوسائل التكنولوجية، وإجبارية التعامل بها، هي محاولات تستهلك الوقت والجهد بدون إعطاء مردود حقيقي للإصلاحات المطبقة.

– درجة خطورة التهرب الضريبي للمتعاملين الرسميين، أكبر من خطورة ممارسة أنشطة في الاقتصاد الموازي، وذلك لأن معظم رؤوس الأموال التي يتم استثمارها والتعامل بها في الاقتصاد الموازي، يكون مصدرها الأموال المخفية

من طرف المتعاملين الاقتصاديين في القطاع الرسمي، وبذلك فإن تضييق المجال أمام التهرب والغش الجبائي، يساهم في كبح التدفقات المالية والاقتصادية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي.

– نجاح كبح المعاملات الاقتصادية والمالية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي، يساهم كثيرا في توسيع الوعاء الجبائي، لكنه يتوقف على استغلال الآليات الفعالة في العملية الرقابية، وخاصة التقنيات الحديثة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات.

– نقص العدالة الجبائية في توزيع الضغط الجبائي، يساهم في تآكل الوعاء الجبائي، خاصة مع تأخر إخضاع أنشطة وايرادات الاقتصاد الموازي للنظام الجبائي والقوانين السارية، مقارنة بالوعاء الحالي الذي يتحمل العبئ الجبائي ويتحمل تمويل إيرادات الميزانية العامة لوحده. خاصة عند ملاحظة التطور الكبير لحجم النفقات العامة وصعوبة تحقيق توازن الميزانية العامة.

– النفقات الجبائية والإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الإدارة الجبائية بحجمها الكبير والمتزايد، لا تظهر نتائجه على توسع الوعاء الجبائي، بل مع ضعف النظام الرقابي ونقص المقدرة على متابعة تلك الإعفاءات، يمكن توجيهها لتمويل مختلف أنشطة ومعاملات الاقتصاد الموازي.

– محاولة إصلاحات جباية الجماعات المحلية التي تهدف إلى توسيع الوعاء الجبائي، والمساهمة في التنمية المحلية، لم تعط النتائج المخطط لها، خاصة مع تناقص نسبة الإيرادات من جباية الجماعات المحلية بالنسبة لمجموع الإيرادات الجبائية.

– تواصل تزايد نسبة الضرائب الغير محصلة من طرف الإدارة الجبائية (بواقي التحصيل)، يعكس العجز الكبير الذي تعاني منه الإدارة الجبائية في إتمام أهم مرحلة من النظام الجبائي وهو التحصيل الجبائي، لذلك وجب إصلاح الطرق والآليات الإدارية التي تساهم في تحصيل الضرائب.

– نقص الوعي الجبائي، وتزايد مقاومة الضريبة في الجزائر، يؤكده النجاح الكبير في التحصيل الجبائي عن طريق الاقتطاع من المصدر أو ربط تسديد بعض الضرائب والرسوم بخدمات أخرى كالتموين بالكهرباء والغاز، في مقابل التزايد الكبير لبواقي التحصيل على مستوى الإدارة الجبائية.

– سبب التهرب الكبير من تسديد الضرائب، يرجع إلى عدم تطبيق الآليات القانونية المتوفرة لدى الإدارة الجبائية، مثل الحجز والبيع والغلق، حيث تبقى السياسة الاجتماعية التي تتميز بها الجزائر العائق أمام تطبيق هذه القوانين.

– تأخر فرض إلزامية التعامل بالتصريحات الالكترونية، الفاتورة الالكترونية، تقليص معاملات الدفع النقدي، عدم فرض إلزامية التعامل بالصكوك البنكية والبريدية في التعاملات التجارية، وغيرها من الآليات التي يمكن للدولة فرضها، يساهم بشكل كبير في تثبيط نجاح محاولات توسيع الوعاء الجبائي واستقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي.

التوصيات والمقترحات:

من خلال هذه الدراسة يمكننا وضع التوصيات والاقتراحات التالية:

– يجب أن تستهدف الإصلاحات الجبائية تبسيط وتسهيل الإجراءات الجبائية وعاءا وتحصيلا، بهدف تخفيف الالتزامات الجبائية في التصريح والتسديد، مع تفعيل الرقابة الجبائية بالتوازن مع منح الامتيازات الجبائية لاستقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي في الدورة الرسمية.

– يجب زيادة الاهتمام بالأسباب الحقيقية التي تشجع مقاومة النظام الجبائي، سواء من طرف المتعاملين الرسميين، أو من متعاملين الاقتصاد الموازي.

– يجب على الإدارة الجبائية، تخفيف الجهد المبذول في عمليات الرقابة الجائية التقليدية، والاستثمار في تطبيق آليات حديثة للرقابة الجبائية.

– يجب الاستفادة من التجارب الدولية في رقمنة الإدارة الجبائية، فطرح الخدمات الخاصة بالرقمنة دون متابعة تطبيقها أو إلزامية تطبيقها من طرف المكلفين، يجعلها لا تساهم تماما في الإصلاح الجبائي الذي تهدف إليه الإدارة الجبائية.

– ضرورة فرض الفاتورة الالكترونية في بيئة المال والاعمال الجزائرية لتفعيل الرقابة الجبائية على مختلف أنشطة بيئة المال والاعمال بما فيها أنشطة الاقتصاد الموازي لضمان الوصول إلى الوعاء الجبائي الحقيقي والرقع من الحصيلة الجبائية وبالتالي تعزيز الإيرادات العامة للدولة.

– يبقى تطور النشاط في الاقتصاد الموازي، مرتبطا بفعالية آليات الرقابة على حركة الأموال والمعاملات التجارية والاقتصادية، لذلك وجب إستغلال التقنيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات من أجل شمول الرقابة على مختلف المعاملات بأقل جهد مبذول.

– يجب تركيز المجهودات على المعاملات التي تتم بين القطاعين الرسمي والموازي، كونها تمثل المصدر الأكثر تمويلا لأنشطة الاقتصاد الموازي، لأن معظم المداخيل والأرباح ورؤوس الأموال المخفية في القطاع الرسمي، هي عبارة عن رؤوس أموال وايرادات يتم توظيفها في الاقتصاد الموازي، خاصة تجارة العقارات، وهو الأمر الذي أظهرته نتائج الرقابة الجبائية على العينات التي تمت مراقبتها.

– بداية عرض الخدمات الالكترونية للإدارة الجبائية في مجال التصريحات الجبائية والتحصيل الجبائي، وخاصة مع إبقائه اختيارا، لا يعطي النتائج المراد تحقيقها، خاصة وأن قرار التهرب الجبائي الذي يتخذه المكلف بالضريبة لا يمكن أن تغيره طريقة التصريح أو طريقة الدفع.

– يجب إعادة النظر في القوانين والتنظيمات التي تضبط المعاملات المالية والتجارية في الاقتصاد الرسمي، ومن أهم المجالات التي تحتاج إلى التطوير هي إلزامية تطبيق نظام الدفع بالصكوك البنكية، إلزامية تطبيق الفاتورة الالكترونية.

– يجب إصلاح نظام الترقيم الجبائي، والتوجه إلى توحيد الأرقام، بحيث يصبح هناك رقم واحد يتم التعامل به في جميع الإدارات والمعاملات الاقتصادية، من أجل تسهيل الرقابة ومتابعة النشاطات الاقتصادية للمكلفين بالضريبة.

– يجب الاستفادة من نجاح عملية إلزامية استخراج السجل التجاري الالكتروني، في مجال الفاتورة الالكترونية، كونها ستساهم في الكشف عن الأرقام الكبيرة للممارسات الاحتيالية، والتهرب الجبائي، من خلال الربط الآلي والتلقائي لكل المتعاملين الاقتصاديين عبر الوطن، وكذلك تساهم في خلق قاعدة بيانات موحدة يستعملها كل أعوان الرقابة الجبائية والاقتصادية، وتساهم أيضا في محاربة الفواتير الوهمية.

آفاق الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها والتي تتمحور إشكاليتها حول كيفية تأثير عملية توسيع الوعاء الجبائي على استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي، يتضح لنا أنه يمكن الاستمرار في دراسة هذا الموضوع من عدة جوانب، وذلك يرجع إلى اتساع هذا الموضوع وتشعبه، وكثرة العوامل التي تؤثر في الوعاء الجبائي من جهة وعلى الاقتصاد الموازي وايراداته من جهة أخرى، كما تتعدد أسباب اللجوء إلى توسيع الوعاء الجبائي وتتعدد أسباب التوجه للنشاط في الاقتصاد الموازي.

لذلك فإنه يتم اقتراح مجموعة من المواضيع المتعلقة بمتغيرات الدراسة للباحثين، بغية التعمق أكثر في مختلف جوانب هذا الموضوع.

– أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر؛

– دور التخطيط الجبائي في تمويل إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر؛

– علاقة التهرب الضريبي بالمعاملات الاقتصادية بين القطاع الرسمي والقطاع الموازي في الجزائر؛

– دور رقمنة الإدارة الجبائية على توسيع الوعاء الجبائي واستقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر؛

- علاقة قرار التهرب الضريبي بقرار النشاط في الاقتصاد الموازي في الجزائر.

عنوان الأطروحة

أثر توسيع الوعاء الجبائي
على استقطاب إيرادات
الاقتصاد الموازي
دراسة حالة الجزائر

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1-ناصر مراد. (2016). فعالية النظام الجبائي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.

2-نوزاد عبد الرحمان الهيتي. (2006). المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن.

-

ب- المجلات:

3-أحميدوش مدني، تكروري هشام. (2021). التطور التاريخي للظاهرة الضريبية عبر العصور. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. مجلد 2021 28 فيفري.

4-بوزيان، ف. محي الدين، م عمر. (2021). عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21 العدد 01 لسنة 2021.

5-حنان حاقة وهشام لبزة. (2019). أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر دراسة حالة للفترة 1990 – 2017، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 01(ديسمبر 2019).

6-خليفي سامية، عليلي نادية. (2021). فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة، المجلد 05 العدد 01.

7-عشاش حمزة، خضري حمزة. (2021). دور تنظيم الصفقات العمومية في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06 العدد 01.

8-محمد فرج شقلوف وآخرون. (2022). أثر إدارة تعزيز فعالية النظام الجبائي، مجلة الجامعي، ليبيا، العدد 35، ربيع 2022.

-

ج- رسائل جامعية:

9-أحمية فاتح. (2017). النظام الجبائي الجزائري في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

10-حموش خولة. (2022). فعالية النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2005-2020، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

11-دوة محمد. (2016). أثر الفساد على فعالية النظام الجبائي التحديات والحلول دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط.

12-سيليني جمال الدين. (2021). فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية دراسة حالة نظام جباية تيك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02.

13-بريشي عبد الكريم. (2014). دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.

14-عبد الهادي مختار. (2016). الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

15-عجلان العياشي. (2006). ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992-2009 حالة ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

16-فنغور عبد السلام. (2017). تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1.

17-قاشي يوسف. (2014). واقع النظام الجبائي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

18-قلادي نظيرة. (2017). دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.

19-نبق قويدر. (2010). أثر النظام الجبائي على سلوك المكلف بدفع الضريبة دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط

20-ولهي بوعلام. (2012). النظام الجبائي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف.

-

د- القوانين والتقارير الرسمية:

21-الجريدة الرسمية الجزائرية. (1994). المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة. العدد 44 بتاريخ 07 جويلية 1994.

22-الجريدة الرسمية الجزائرية. (1996). مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 52 بتاريخ 10 سبتمبر 1996.

23-الجريدة الرسمية الجزائرية. (1997). مرسوم تنفيذي رقم 97-45 مؤرخ في 4 فيفري 1997 يتضمن إنشاء الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري. العدد 8 بتاريخ 5 فيفري 1997.

24-الجريدة الرسمية الجزائرية. (1997). مرسوم تنفيذي رقم 97-474 مؤرخ في 08 ديسمبر 1997 يحدد النظام الخاص بعلاقات العمل التي تعني العمال في المنزل، العدد 82 بتاريخ 14 ديسمبر 1997.

25-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2001). القانون 01-18 مؤرخ في 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العدد 77 بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

26-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2001). أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار. العدد 47 بتاريخ 22 أوت 2001.

27-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2001). أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47 بتاريخ 22 أوت 2001.

28-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2002). مرسوم تنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002 يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي. العدد 74 بتاريخ 13 نوفمبر 2002

29-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2005). مرسوم تنفيذي رقم 05-212 مؤرخ في 08 جوان 2005، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر وتشكيله وسيره، العدد 40 بتاريخ 08 جوان 2005.

30-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2008). العدد 11 الموافق ل 02 مارس 2008.

31-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2010). مرسوم تنفيذي رقم 10-101 مؤرخ في 29 مارس 2010 يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها، العدد 21 بتاريخ 31 مارس 2010.

32-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2010). مرسوم رئاسي رقم 10-236 مؤرخ في 7 أكتوبر 2010 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية. العدد 58 بتاريخ 7 أكتوبر 2010.

33-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2011). مرسوم رئاسي رقم 11-133 مؤرخ في 22 مارس 2011 يتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 19 بتاريخ 27 مارس 2011.

34-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2013). مرسوم تنفيذي رقم 13-140 مؤرخ في 10 أفريل 2013 يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة، العدد 21 بتاريخ 2013/04/23.

35-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2015). مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. العدد 50 بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

36-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2017). القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العدد 02 بتاريخ 11 جانفي 2017.

37-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2018). المرسوم التنفيذي رقم 18-170 مؤرخ في 26 جوان 2018 يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، العدد 37 بتاريخ 04 جويلية 2018.

38-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 25-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، العدد 70 بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

39-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2020). مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، العدد 55 بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

40-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2022). مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 08 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، العدد 60 بتاريخ 18 سبتمبر 2022.

41-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 17، 2019/03/17.

42-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، 2009/08/16.

43-الجريدة الرسمية. (1997). المرسوم التنفيذي رقم 97-290 بتاريخ 27 جويلية 1997 يتضمن تأسيس لجان التنسيق والفرق المختلطة للرقابة بين مصالح وزارة المالية ومصالح وزارة التجارة وتنظيمها. العدد 50 بتاريخ 30 جويلية 1997.

44-الجريدة الرسمية. (2021). مرسوم تنفيذي رقم 21-120 مؤرخ في 2021/03/29 يتعلق بكيفيات الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع الشعير والذرة وكذا المواد والمنتجات الموجهة لتغذية المواشي والدواجن. العدد 24 بتاريخ 01 أفريل 2021.

45-الدستور الجزائري. (2020). المواد 08، 12، 82، 146، مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري. العدد 82.

46-قانون الرسوم على رقم الأعمال. (2023). المادة 8. https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CTCA_LF_2023_AR.pdf

47-قانون الرسوم على رقم الأعمال. (2023). المادة 9. https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CTCA_LF_2023_AR.pdf

48-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المواد 05، 13، 21، 138، 219، 250، 251، 252، و282مكرر. https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CIDTA_LF_2023_ar.pdf

49-المادة 103 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

50-المادة 13 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

51-المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. معدلة ومتممة بموجب المادة 02 من قانون المالية 2014. الجريدة الرسمية 68 بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

52-المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

53-المادة 33 من قانون المالية التكميلي. (2020). الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 33 بتاريخ 04 جوان 2020.

54-المادة 42 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

55-المادة 69 من قانون المالية. (2020). الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 81 بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

56-المادة 86 من قانون المالية. (2021). الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 83 بتاريخ 31 ديسمبر 2021.

57-مجلس المحاسبة. التقارير السنوية لمجلس المحاسبة، 2011-2012-2013-2014-2015-2016-2018-2019-2020-2021.

58-مديرية التجارة لولاية المسيلة، زيارة ميدانية.

59-المديرية الجهوية للتجارة سطيف، زيارة ميدانية

-

و- المواقع الالكترونية:

60-وزارة التجارة، الموقع الالكتروني للوزارة. https://www.commerce.gov.dz/

61-وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. الموقع الالكتروني للوزارة، https://www.industrie.gov.dz/fr/

–ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

–أ– الكتب:

-

62-Adams, A. V., de Silva, S. J., & Razmara, S. (2013). *Improving skills development in the informal sector: Strategies for Sub-Saharan Africa*. World Bank Publications.

63-André, M., & Guillot, M. (2014). 1914-2014: Cent ans d'impôt sur le revenu. Notes IPP, (12).

64-Arsić, M., Arandarenko, M., Radulović, B., Ranđelović, S., & Janković, I. (2015). Causes of the shadow economy. Formalizing the Shadow Economy in Serbia: Policy Measures and Growth Effects.

65-Ayrault, L. (2020). Le principe d'égalité en matière fiscale. *Titre VII*, *4*(1).

66-Bédrani, S., Boukhari, N., & Djennane, A. (1997). Eléments d'analyse des politiques de prix, de subvention et de fiscalité sur l'agriculture en Algérie. Options Méditerranéennes, Série B, 11.

67-Benitez, Juan Carlos, Mansour, Mario et al. (2023). Renforcer la capacité fiscale dans les pays en développement. Note de réflexion des services du FMI SDN/2023/006. Fonds monétaire international, Washington, DC.

68-Benjamin, N., & Mbaye, A. A. (2012). Les entreprises informelles de l'Afrique de l'ouest francophone. International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank.

69-BIT. (2013). Mesurer l'informalité: Manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel. Genève.

70-Bouvier, M. (2003). Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt. LGDJ, 14e édition.

71-Boyer, A. (2020). Chapitre 6. Le recouvrement de l'impôt. Dans : A. Boyer, *Introduction au droit fiscal*. Paris: Ellipses.

72-Craig, M. J., & Kopits, M. G. (1998). Transparency in government operations. International monetary fund. https://doi.org/10.5089/9781557756978.084

73-de La Mardière, C. (2015). *Droit fiscal général*, Edition Flammarion, 2015.

74-Deléchat, C., & Medina, L. (2021). What Do We Know About the Informal Economy?. *The Global Informal Workforce*, 1.

75-Égert, B. (2013). *Efficacité et équité du système de prélèvements et de transferts en France* (No. 1038). OECD Publishing.

76-Emmanuel Disle et Jacques Saraf. (2014). Gestion Fiscale Tome 1, 14e édition, Edition DUNOD.

77-Fontaine, L., & Weber, F. (2011). *Les paradoxes de l'économie informelle: à qui profitent les règles*. Karthala éditions.

78-Gagnon, JASON. (2008). «Quitter les emplois de mauvaise qualité – plus de mobilité, plus d'opportunités», Chapitre dans J. Jütting; J. R. de Laiglesia (2009): L'emploi informel dans les pays en développement: une normalité indépassable? (Paris, OCDE).

79-ILO. (2013). Economie informelle et travail décent : guide de ressources sur les politiques, soutenir lestransitions vers la formalité / International Labour Office, Département des politiques del'emploi. – Genève.

80-ILO. (2015). La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle. Conférence Internationale du Travail 103/2014, Rapport V (1). International Labour Organization.

81-Isabelle Hentic, Paul Bodson. (1995). Trois regards sur le secteur informel, Politiques d'appui au secteur informel dans les pays en développement, ouvrage avec l'aide et la collaboration du groupe interuniversitaire de Montréal GIM villes et développement, Edition ECONOMICA.

82-Jacquemot, P. (2013). Chapitre 21 - Politiques macroéconomiques, budget, fiscalité, dette. Dans : , P. Jacquemot, Economie politique de l'Afrique contemporaine: Concepts, analyses, politiques. Paris: Armand Colin. https://doi-org.sndl1.arn.dz/10.3917/arco.jacqu.2013.01.0395

83-Jean-Bernard Mattret. (2006). Les finances de l'Etat préparation au concours Attaché territorial, Editions du CNFPT.

84-Jean-Luc Rossignol. (2020). DCG Droit fiscal, 2e édition, Edition DUNOD en partenariat avec Edition Francis LEFEBVRE.

85-Koser, K. (2007). *International migration: A very short introduction*. Oxford University Press, USA..

86-Lee, H. C. (2016). Can electronic tax invoicing improve tax compliance? A case study of the Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-Added Tax (March 7, 2016). World Bank Policy Research Working Paper, (7592). https://doi.org/10.1596/1813-9450-7592 .

87-Lefeuvre André. (2007). Droit fiscal, Edition Ellipses.

88-Lin, J. Y., Tao, R., & Liu, M. (2007). Rural taxation and local governance reform in China's economic transition: Origins, policy responses and remaining challenges. Stanford Center for International Development, Working Paper, (317).

89-M. Aboulhassan et A. El Bouazzaoui et Yahya Essafi et R. Remmal et A. El Boukri. (1996). La fraude Fiscale, Edition Arabian Al Hilal. ISBN 9981-1698-0-3.

90-Maldonado, C., & Gaufryau, B. (2001). *L'économie informelle en Afrique francophone: structure, dynamiques et politiques*. International Labour Organization.

91-Maldonado, C., Badiane, C., Miélot, A. L., & du Travail, O. I. (2004). Méthodes et instruments d'appui au secteur informel en Afrique francophone. International Labour Organization.

92-Margairaz, A. (1971). La fraude fiscale et ses succédanés: comment on échappe à l'impôt. Seconde édition corrigée 1977.

93-Medina, L., & Schneider, M. F. (2018). Shadow economies around the world: what did we learn over the last 20 years?. International Monetary Fund.

94-Mitu, N.E., Stanciu, C. (2018). Tax Principles Between Theory, Practice and Social Responsibility. In: Idowu, S., Sitnikov, C., Simion, D., Bocean, C. (2018) Current Issues in Corporate Social Responsibility. CSR, Sustainability, Ethics & Governance. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-70449-4_2.

95-Mohamed Abbas Maherzi. (2010). Introduction à la fiscalité, ITCIS Edition, collection fiscalité.

96-Mozère, L. (2007). L'économie informelle: quelques paradoxes. *L'économie informelle: une alternative à l'exclusion économique et sociale?*.

97-OCDE (2014), « Principes fondamentaux en matière de fiscalité », dans Addressing the Tax Challenges ofthe Digital Economy, Éditions OCDE, Paris. P 32. DOI: https://doi.org/10.1787/9789264225183-5-fr .

98-OCDE. (2005). *Environmental fiscal reform for poverty reduction*. OECD Publishing.

99-OCDE. (2008). Chapitre 3. La réforme fiscale au service de l'efficience et de l'équité. Études économiques de l'OCDE, 11, P83. https://www-cairn-info.sndl1.arn.dz/revue--2008-11-page-73.htm.

100-OCDE. (2012). « Chapitre 1. Améliorer le régime fiscal », Études économiques de l'OCDE, n° 16. URL : https://www-cairn-info.sndl1.arn.dz/revue-etudes-economiques-de-l-ocde-2012-16-page-51.htm .

101-OCDE. (2012). Chapitre 1. Améliorer le régime fiscal. Études économiques de l'OCDE, 16. https://www-cairn-info.sndl1.arn.dz/revue--2012-16-page-51.htm.

102-OECD (1998), Perspectives économiques de l'OCDE, OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/fr/economie/perspectives/2088814.pdf .
103-Olivier, M. (2019). Social security protection for informal economy workers: Developing world perspectives. In *Social Security Outside the Realm of the Employment Contract*. Edward Elgar Publishing.
104-Packard, T. G., Koettl, J., & Montenegro, C. (2012). *In from the shadow: integrating Europe's informal labor*. World Bank Publications.
105-Perry, Guillermo, ed. (2007). Informality: Exit and exclusion. World Bank Publications.
106-Peters, B. Guy, and Jon Pierre, eds. "Handbook of public policy". Capter 16 Tax policy. (2006).
107-Rogan, M. (2019). Tax justice and the informal economy: : A Review of the Debates, WIEGO Working Papers N° 14.
108-Shome, Mr Parthasarathi, ed. (1995). Tax policy handbook. International Monetary Fund.
109-Stiglitz, J. E., Lafay, J. D., & Rosengard, J. (2018). Economie du secteur public. De Boeck Supérieur.
110-World Bank. (2012). Fighting corruption in public services: chronicling Georgia's reforms. The World Bank 66449.

ب- المجلات:

111-AARAB, K. (2021). Le contrôle fiscal portant sur la vérification des entreprises au Maroc: cadre procédural et authentification des garanties. Revue Française d'Economie et de Gestion, 2(12).
112-Adair*, P. (2009). Économie non observée et emploi informel dans les pays de l'Union Européenne: une comparaison des estimations et des déterminants. Revue économique, 60(5).
113-Agénor, P. & El Aynaoui, K. (2005). Politiques du marché du travail et chômage au Maroc : une analyse quantitative. Revue d'économie du développement, 13.
114-Ajaz, T., & Ahmad, E. (2010). The effect of corruption and governance on tax revenues. The Pakistan Development Review.
115-Albeda, W. (2000). Social security and taxation: A note on some intellectual foundations of social security and taxation. European Journal of Law and Economics, 10.
116-Albeda, W. (2000). Social security and taxation: A note on some intellectual foundations of social security and taxation. *European Journal of Law and Economics*, *10*.
117-Albertini, J., Ismail, K., Poirier, A., & Terriau, A. (2020). Le travail informel dans les pays en développement: une revue de la littérature. *Revue française d'économie*, *35*(1).
118-Albornoz, L. (2016). Dix ans après l'entrée en vigueur de la Convention sur la diversité culturelle : Déséquilibres dans le marché international des biens et services culturels, et défi numérique. *Les Enjeux de l'information et de la communication*, 17(2).
119-alenduc, C. (2004). Les dépenses fiscales. *Reflets et perspectives de la vie économique*, XLIII.
120-Al-Hadi, A., Taylor, G., & Richardson, G. (2022). Are corruption and corporate tax avoidance in the United States related?. *Review of Accounting Studies*, *27*(1).
121-Ali Aga, L. & Villieu, P. (2016). Evasion fiscale et croissance : un cadre théorique simple. *Revue française d'économie*, XXXI.
122-Aliyu, Abdulrahman Olorunloga, Ngu Solomon Kumai, and Lateef Olumide Mustapha. (2022). "A Conceptual Review of Nigerian Tax Administration in Globalisation and Profit Shifting Challenges." Open Access Library Journal 9.7. https://doi.org/10.4236/oalib.1109030 .

123-Allingham, M. G., & Sandmo, A. (1972). Income tax evasion: A theoretical analysis. *Journal of public economics*, *1*(3-4).
124-Alm, J. (2012). Measuring, explaining, and controlling tax evasion: lessons from theory, experiments, and field studies. International tax and public finance, 19.
125-Alm, J. (2013). Expanding the theory of tax compliance from individual to group motivations. *Working paper 1309 Tulane economics working paper series*.
126-Alm, J., Bahl, R., & Murray, M. N. (1991). Tax base erosion in developing countries. Economic Development and Cultural Change, 39(4).
127-Alt, J. E., Lassen, D. D., & Skilling, D. (2002). Fiscal transparency, gubernatorial approval, and the scale of government: Evidence from the states. *State Politics & Policy Quarterly*, *2*(3).
128-Alvarez, V. S. (2007). Transparence et crise de légitimité de l'administration fiscale française: la publicité des rescrits. Éthique publique. Revue internationale d'éthique sociétale et gouvernementale, 9(2). https://journals.openedition.org/ethiquepublique/1756?lang=en
129-Alwan, B. M. (2014). The Role and Influence of Accounting System and Effective Control through Accounting Procedures and Methods in Combating and Reducing Tax Evasion. *Eur. J. Cont. Econ. & Mgmt., 1(02)*, 79
130-Araujo-Bonjean, C., & Chambas, G. (2001). Le paradoxe de la fiscalité agricole en Afrique subsaharienne. *Revue Tiers Monde*.
131-Arowolo, E. A. (1968). The Taxation of Low Incomes in African Countries (L'imposition des faibles revenus dans les pays africains), (La tributación de los bajos ingresos en los países africanos). *Staff Papers-International Monetary Fund*.
132-Artus, Patrick, Eric Bleuze, Florence Legros, and Jean-Paul Nicolaï. (1991). "Épargne Des Ménages Choix de Portefeuille et Fiscalité En France." Revue Économique 42, no. 4. https://doi.org/10.2307/3502091.
133-Asien, E. N. (2021). EVIDENCE OF DIFFERENCES IN PERFORMANCES OF TAX HAVEN AND NON-TAX HAVEN COMPANIES. Nigerian Journal of Accounting and Finance, 13(2).
134-Asmaa Chouhaibi. (2022). The dynamics of the informal economy in West Africa: Case of Mali. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, Theoretical research, 3 (1-1).
135-Attila, J. G. (2007). *Corruption, fiscalité et croissance économique dans les pays en développement* (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I).
136-Aujean, M., Ceriani, V. & Valenduc, C. (2014). Financement de l'investissement et neutralité fiscale : la déduction pour capital à risque en perspective. Reflets et perspectives de la vie économique, LIII, 49. https://doi.org/10.3917/rpve.531.0049 .
137-Bakehe, N. P. (2016). Informalité et productivité des très petites et petites entreprises au Cameroun. *Innovations*, (3).
138-Barake, M., Capelle-Blancard, G., & Lé, M. (2018). Les banques et les paradis fiscaux. Revue d'économie financière, (3).
139-Barilari, A. (2007). Le consentement à l'impôt, fragile mais indispensable aporie. Regards croisés sur l'économie, 1(1).
140-Bartoli, S. (2011). " Eliminer les bidonvilles = éliminer la pauvreté ", ou les charmes pervers d'une fausse évidence. *L'Économie politique*, 49.
141-Baudu*, A. (2012). La fiscalité environnementale française: une fiscalité de rendement ou d'incitation?. *Revue française d'administration publique*, (4).
142-Bazart Cécile. (2002). Les comportements de fraude fiscale. Le face à face contribuables — administration fiscale. In: Revue française d'économie, volume 16, n°4.

143-Bazart, C., & BAZART, C. (2001). La complexité du processus institutionnel de décision fiscale: causes et conséquences. *Cahier N*, *1*, 23..
144-Bazart, C., Bonein, A. (2017). La force du symbole: Sommes-nous prêts à punir les fraudeurs?. *Revue économique*, (5).
145-Bazart, Cécile. (2001). "La complexité du processus institutionnel de décision fiscale: causes et conséquences." Cahier N 1.
146-BELAHOUAOUI, R., & ATTAK, E. H. (2022). Essai d'analyse de la relation entre la pression fiscale et la conformité des contribuables: Revue de littérature. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*, *3*(2-1).
147-Beleau, A. (2013). Théorie de la taxation optimale et politique de stabilisation: une incompatibilité théorique?. Documents de travail du Centre d'Economie de la Sorbonne.
148-Beleau, A., & Monnier, J. M. (2014). La lutte contre l'évasion fiscale: le point de vue de l'économiste L'évitement, enjeu de l'économie publique de l'impôt. Revue française de finances publiques, (127).
149-Bello, O. I., & Kasztelnik, K. (2022). Observational Study of Tax Compliance and Tax Evasion in Nigeria. Financial Markets, Institutions and Risks, 6(4).
150-Bellon, M., Dabla-Norris, E., Khalid, S., & Lima, F. (2022). Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-Invoicing in Peru. Journal of Public Economics, 210.
151-Bellon, Matthieu, et al. (2022). "Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-Invoicing in Peru." Journal of Public Economics 210, 104661.
152-Benkendil, H. (2020). Civisme fiscal: Comment peut-on instaurer un climat de confiance entre l'administration fiscale et le contribuable?. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 1(2).
153-Bensaoula Sarah, (2016). Le secteur informel en Algerie : Ampleur et raisons d'etre, Revue Algerienne des finances publiques, N 06.
154-Berrou, J. P., & Eekhout, T. (2019). L'économie informelle: un défi au rêve d'émergence des économies africaines?. *Études internationales*, *50*(1).
155-Bidzo, M. M. (2016). PIÈGE À FISCALITÉ: LE CAS DE L'ÉCONOMIE GABONAISE. *L'impact du risque individuel dans l'explication des écarts de taux d'intérêt*, 29.
156-Bird, R. M. (2004). Administrative dimensions of tax reform. *Asia-Pacific tax bulletin*, *10*(3).
157-Black, M., Karki, J., Lee, A. C. K., Makai, P., Baral, Y. R., Kritsotakis, E. I., ... & Heckmann, A. F. (2019). The health risks of informal waste workers in the Kathmandu Valley: a cross-sectional survey. *Public health*, *166*.
158-Blades, D., Ferreira, F. H., & Lugo, M. A. (2011). The informal economy in developing countries: An introduction. *Review of Income and Wealth*, *57*.
159-Blairon, K. (2017). Un «droit à l'impôt»? Réflexions sur le fédéralisme fiscal. Civitas Europa, (1).
160-Blin, M. (2014). Les conséquences de la chute du secret bancaire. Revue de fiscalité de l'entreprise N° 4/2014, l'entreprise de l'Université Paris-Dauphine.
161-Blin. M, Damelincourt. C. (2014). Le consentement à l'impôt, Revue de fiscalité de l'entreprise, 4/2014. P 09.
162-BOUNOUA, C. (2002). Le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie algérienne. *Revue d'Economie et de Management*, *1*(1).
163-BOURICHE, S. (2022). INDICATEURS DE MESURE DU DEVELOPPEMENT DU SECTEUR BANCAIRE FACE AUX OBSTACLES DE FINANCEMENT DE L'ACTIVITE ECONOMIQUE EN ALGERIE DURANT LA PERIODE (2000-2019). REVUE MAGHREBINE MANAGEMENT DES ORGANISATIONS. Vol.7, N° 1.

164-Bousnobra, A. (2012). L'efficience de l'administration fiscale dans le recouvrement de l'impôt. Revue El-Tawassol : Sciences Humaines et Sociales, N°32.
165-Bracha, A., & Burke, M. (2016). "Who counts as employed?: informal work, employment status, and labor market slack," Working Papers 16-29, Federal Reserve Bank of Boston.
166-Buckenmaier, J., Dimant, E., & Mittone, L. (2018). Effects of institutional history and leniency on collusive corruption and tax evasion. *Journal of Economic Behavior & Organization*.
167-Bucovetsky, S. (2014). Honor among tax havens. Journal of Public Economics, 110.
168-Buehn, A., Karmann, A., & Schneider, F. (2009). Shadow economy and do-it-yourself activities: the German case. Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE)/Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft.
169-C. Bas. (2007). Le fait générateur de l'impôt, L'Harmattan, coll. « Finances publiques ».
170-Caiumi, A. (2011). The evaluation of the effectiveness of tax expenditures-a novel approach: an application to the regional tax incentives for business investments in Italy. OECD Taxation Working Papers No. 5. OECD Publishing.
171-Callan, T., Keane, C., & Walsh, J. R. (2010). *Base-Broadening Tax Reforms* (No. RB2010/2/4).
172-Carr, M., & Chen, M. A. (2002). *Globalization and the informal economy: How global trade and investment impact on the working poor*. Geneva: ILO.
173-Caruana, N. (2017). Fiscalité environnementale : pour une nouvelle définition de la notion de double dividende. Gestion & Finances Publiques, 3.
174-Chambas 1, G. (2005). Afrique au Sud du Sahara: quelle stratégie de transition fiscale?. *Afrique contemporaine*, (1).
175-CHAMI, M., & MOUSSAOUI, A. (2022). Le contrôle fiscal à l'ère de la dématérialisation de l'administration fiscale (Cas de la Direction Régionale de Marrakech). Revue de Management et Cultures, (7).
176-Chanchole, M., & Lalanne, G. (2012). Photographie du système socio-fiscal et de sa progressivité. *Economie et prévision*, (2).
177-Chapkovski, P., Corazzini, L., & Maggian, V. (2021). Does Whistleblowing on Tax Evaders Reduce Ingroup Cooperation?. *Frontiers in Psychology*, *12*, 732248.
178-Charmes. J, (2022). The gender dimension of informal employment in the Maghreb countries: an overview. Revue d'Etudes sur les institutions et le développement, V 07, N°9 juin 2022, Laboratoire Lareiid Univ-Tlemcen. https://www.researchgate.net/publication/361224886_The_Informal_Economy_and_gender_inequalities_Conference_Proceedings_Special_Issue
179-Chavagneux, C. (2008). La France contre les paradis fiscaux. L'Économie Politique, (2), N° 38.
180-Cheneau-Loquay, A. (2008). Rôle joué par l'économie informelle dans l'appropriation des TIC en milieu urbain en Afrique de l'Ouest. *Netcom. Réseaux, communication et territoires*, (22-1/2).
181-CHENNAOUI, A., & AMEDJAR, M. (2021). la neutralité fiscale des produits participatifs par rapport aux produits conventionnels: Etude comparative (cas du Maroc). Revue d'Etudes en Management et Finance d'Organisation, 6(2).
182-Chipty, T., & Witte, A. D. (1991). [Review of Cheating the Government: The Economics of Evasion, by F. A. Cowell]. Journal of Policy Analysis and Management, 10(4). https://doi.org/10.2307/3325002
183-Chiroleu-Assouline, M. (2011). La fiscalité environnementale, instrument économique par excellence. *Revue française de finances publiques-RFFP*, (114).

184-Chiroleu-Assouline, M. (2015). La fiscalité environnementale en France peut-elle devenir réellement écologique? État des lieux et conditions d'acceptabilité. *Revue de l'OFCE*, (3).
185-CHOUHAIBI, A. (2022). La dynamique de l'économie informelle en Afrique de l'Ouest: cas du Mali. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*, *3*(1-1).
186-Collin, P. (2014). Fiscalité environnementale et Constitution. *Les Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel*, (2).
187-Conroy, J. D. (2013). The idea of a rural informal economy. Crawford School Research Paper, (13-09).
188-Coulomb, R. (2007). La flat tax, nouvel horizon des réformes fiscales?. Regards croisés sur l'économie, (1).
189-Dahlby, B., & Ferede, E. (2012). The effects of tax rate changes on tax bases and the marginal cost of public funds for Canadian provincial governments. *International Tax and Public Finance*, *19*.
190-Daoudi, A., & Colin, J. P. (2019). La régulation des marchés fonciers ruraux: une voie vers une allocation plus efficiente et équitable du foncier agricole en Algérie.
191-Daude, C., Gutierrez, H., & Melguizo, A. (2013). What drives tax morale? A focus on emerging economies. *Review of Public Economics*, *207*(4).
192-De Bissy, A. (2007). La sanction de la comptabilité par la fiscalité. *Revue de droit fiscal*, (44).
193-Delaire, G., Bonhommeau, P., & Gaboriau, D. (2011). La fiscalité du bénéfice réel agricole doit-elle continuer de subventionner l'accumulation des moyens de production?. *Économie rurale. Agricultures, alimentations, territoires*, (323).
194-Delalande, N. (2009). Le consentement à l'impôt en France : les contribuables, l'administration et le problème de la confiance: Une étude de cas en Seine-et-Oise (années 1860 - années 1930). *Revue d'histoire moderne & contemporaine*, 56-2.
195-Dell'Anno, R. (2009). Tax evasion, tax morale and policy maker's effectiveness. *The Journal of Socio-Economics*, *38*(6).
196-Derrig, R. A. (2002). Insurance Fraud. The Journal of Risk and Insurance, 69(3). http://www.jstor.org/stable/1558678
197-DesRochers, G. (1967). L'effet de distribution d'un réaménagement fiscal. *L'Actualité économique*, *43*(3).
198-DIALLO, H. A., & DIALLO, S. M. (2022). Audit of the tax revenue management process of the center of commune II in the district of Bamako: case of the fight against tax corruption. *Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit*, *6*(3).
199-Diallo, H., KARAKAYA, G., Meulders, D., & Plasman, R. (2011). Analyse de l'évolution des statistiques fiscales des dépenses fiscales.
200-Dickinson Jr., W. B. (1961). Flexible taxation. Editorial research reports 1961 (Vol. I). http://library.cqpress.com/cqresearcher/cqresrre1961021500 .
201-Diemer, A., & Lallement, J. (2020). Maurice Allais, l'impôt sur le capital et la justice sociale. Numéros, 2, 16. http://revues-msh.uca.fr.
202-Doerrenberg, P. (2015). Does the use of tax revenue matter for tax compliance behavior?. *Economics Letters*, *128*.
203-Dominici, L. (2020). Vers une «nouvelle forme» de consentement à l'impôt pour pérenniser la démocratie. *Gestion & Finances Publiques*, (6).
204-DOUARI, A., & MERZAQ, M. (2017). LA REFORME DE L'ADMINISTRATION AU MAROC: CAS DE LA DIRECTION GENERALE DES IMPOTS. *Revue d'Etudes en Management et Finance d'Organisation*, *2*(2).

205-Dupont, G., Sterdyniak, H., Le Cacheux, J., & Touzé, V. (2000). La réforme fiscale en France: bilan et perspectives. Revue de l'OFCE, 75(75).
206-El Badaoui, E. & Rebière, T. (2013). Éducation, informalité et efficience : un modèle d'appariement pour une économie en développement. Revue d'économie politique.
207-EL BOUKHARI, H. A. Y. A. T., & BENTALEB, S. (2022). La fiscalité environnementale et la décarbonation du secteur industriel Marocain: Un aperçu général. *Revue Internationale du Chercheur*, *3*(2).
208-El Bouziani, A., & Bentahar, H. (2017). Attractivité territoriale et secteur informel dans la région de l'oriental. Revue Marocaine de l'Audit et du Développement, 45(44). http://search.mandumah.com/Record/877968
209-EL YAMLAHI, I., EL GHAZLANI, H., BOUAYAD, A. N., & ROUGGANI, K. (2022). Révolution fiscale à l'ère du BEPS: Enjeux et défis de la taxation de l'économie numérique. Revue Française d'Economie et de Gestion, 3(5). https://www.revuefreg.fr/index.php/home/article/view/665/493 .
210-Elgin, C. (2013). Internet usage and the shadow economy: Evidence from panel data. Economic Systems, 37(1).
211-Elgin, C., Kose, M. A., Ohnsorge, F., & Yu, S. (2021). Understanding informality. KOÇ UNIVERSITY-TÜSİAD ECONOMIC RESEARCH FORUM WORKING PAPER SERIES. Working Paper No: 2114. September 2021. https://www.econstor.eu/bitstream/10419/243017/1/erf-wp-2114.pdf .
212-ETTAHIRI, L., & BENAZZOU, L. (2022). La digitalisation au service de la performance de l'administration fiscale au Maroc: cas de la mobilisation des recettes fiscales. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 3(2-1).
213-Falcão, M. A. (2014). L'incidence de l'élite sur l'interventionnisme de l'état et sur la typologie du systeme fiscal: une approche a partir du changement social du post-révolution industrielle, Revista do Programa de Pós-Graduação em Direito da UFC, v. 34(2).
214-Fanusie, Y., & Robinson, T. (2018). Bitcoin laundering: an analysis of illicit flows into digital currency services. *Center on Sanctions and Illicit Finance memorandum, January*.
215-Farooq, U., Subhani, B. H., Shafiq, M. N., & Gillani, S. (2023). Assessing the environmental impacts of environmental tax rate and corporate statutory tax rate: Empirical evidence from industry-intensive economies. *Energy Reports*, *9*.
216-Farrell, D. (2004). "The hidden dangers of the informal economy.". *The McKinsey Quarterly*, (3).
217-Feld, L. P., & Frey, B. S. (2007). Tax compliance as the result of a psychological tax contract: The role of incentives and responsive regulation. *Law & Policy*, *29*(1).
218-Feriel, B. D. (2018). EVOLUTION DE L'EMPLOI INFORMEL EN ALGERIE: ESTIMATION ET COMPARAISON ENTRE LA WILAYA D'ORAN, BEJAIA ET TIZI OUZOU). EVOLUTION OF INFORMAL EMPLOYMENT IN ALGERIA: ESTIMATION AND COMPARISON BETWEEN CITIES OF ORAN, BEJAIA AND TIZI OUZOU). *Revue Algérienne d'Economie de gestion Vol*, *12*(01).
219-Fontaine, R., Lengagne, P., & Sauze, D. (2016). L'exposition des travailleurs aux risques psychosociaux a-t-elle augmenté pendant la crise économique de 2008?. *Economie et Statistique/Economics and Statistics*, *486.*
220-Fournel, J. (2021). La mobilisation de la DGFIP pour une relation de confiance avec les entreprises. *L'ENA hors les murs*, 508.
221-François Roubaud. (2014). « 7. L'économie informelle est-elle un frein au développement et à la croissance économiques ? », Regards croisés sur l'économie 2014/1 (n° 14).

222-Friedman, M. (1999). Tax Reform. *Independent Review*, *3*(3).
223-Froment, P. (2006). «Districts», entreprises méridionales et économie souterraine. *Méditerranée. Revue géographique des pays méditerranéens/Journal of Mediterranean geography*, (106).
224-Garcia, J. L (2020). Ethics of Tax Reform. Reference *Encyclopedia of business and professional ethics.*
225-Gautier, J. F. (2002). Taxation optimale de la consommation et biens informels. Revue économique, 53(3).
226-Gautier, J. F., Rakotomanana, F., & Roubaud, F. (2001). La fiscalisation du secteur informel: recherche impôt désespérément. Revue Tiers Monde.
227-Geerolf, F., & Grjebine, T. (2018). Augmenter ou réduire les impôts: quels effets sur l'économie? L'exemple de la taxe foncière. *La Lettre du CEPII*, (386)..
228-Gilbert, G. (1982). Economie de la réforme fiscale et systèmes fiscaux comparés: une revue de littérature. *Revue économique.*
229-Goaslind, S. (2012). Broadening the Tax Base and Its Effect on Fiscal Policy. *SSRN 2208792*
230-Graetz, M. J. (2010). 100 million unnecessary returns: A simple, fair, and competitive tax plan for the United States. Yale University Press.
231-Gravelle, J. G., & Marples, D. J. (2015). The effect of base-broadening measures on labor supply and investment: Considerations for tax reform.
232-Hameurlaine Mohamed et Mati Elhadj. (2020). Le choix fiscal de régime d'imposition et son impact sur le résultat de l'entreprise Cas pratique : société de capitaux, Journal of Economics And Management, vol 20 N01.
233-Hanlon M and Slemrod J. (2009). What does tax aggres- siveness signal? Evidence from stock price reactions to news about tax shelter involvement. Journal of Public Economics, 93(1–2).
234-Henin, C., & Doutriaux, J. (1993). Secteur informel: les difficultés de l'approche et de l'intervention dans les pays en développement. Canadian Journal of Development Studies/Revue canadienne d'études du développement, 14(2).
235-Herzfeld, M. (2017). The Case Against BEPS : Lessons for tax coordination. Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association, Vol. 110. Fla. Tax Rev., 21, 1.
236-Highfield, R. (2006). Gestion du risque d'indiscipline fiscale: Gérer et améliorer la discipline fiscal. OCDE, France.
237-Hines, J.R. (2008). Tax Havens. In: The New Palgrave Dictionary of Economics. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/978-1-349-95121-5_2381-1
238-HOLCOMBE, RANDALL G. (1998). "TAX POLICY FROM A PUBLIC CHOICE PERSPECTIVE." National Tax Journal 51, no. 2. 359–71. http://www.jstor.org/stable/41789332.
239-Hossni, K., & Touili, K. (2020). La finalité incitative des dépenses fiscales à l'aune du recouvrement des impôts au Maroc: cas de l'impôt sur les sociétés. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 1*(2).
240-Hou, Y. (2019). Principles for the Design of the Real Property Tax. In: Development, Governance, and Real Property Tax in China. Politics and Development of Contemporary China. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-95528-5_6 .
241-Humphrey, D. B., Kim, M., & Vale, B. (2001). Realizing the gains from electronic payments: Costs, pricing, and payment choice. *Journal of Money, credit and Banking*.

242-Iddir, M. Zergoune, M. (2020). Impacte de la modernisation de l'administration fiscal sur l'efficacité de l'administration fiscal et la conformité fiscal des contribuables en Algérie. Revue algérienne de développement économique 08(01)/2021.

243-IDDIR, M., & ZERGOUNE, M. (2021). Impact de la Modernisation de l'administration Fiscale sur l'efficacité de l'administration Fiscale et la Conformité Fiscale des Contribuables en Algérie Impact of the Modernization of Tax Administration on Efficiency of Tax Administration and Tax Compliance of Taxpayers in Algeria. Revue Algérienne de développement économique, 8(01).

244-Ilzetzki, E. (2018). Tax reform and the political economy of the tax base. *Journal of Public Economics*, *164*.

245-Imad, E. G., Omar, E. G., & Issmail, L. A. R. E. J. (2022). Passage de l'économie informelle vers l'économie formelle. *Revue Internationale du Chercheur*, *3*(1).

246-Irawati, I., Darmawan, H., Sofyan, M., & Serebryakova, T. (2022). The effect of the implementation of E-Invoice 3.0 and taxable person compliance to value added tax revenue at KPP Pratama Pasar Rebo. *Ilomata International Journal of Tax and Accounting*, *3*(1).

247-Istrate, F. (2018). Fiscal Fraud-A Difficult Reality to Quantify. Junior Scientific Researcher, 4(1).

248-Jacquemot, P., & Raffinot, M. (2018). La mobilisation fiscale en Afrique. Revue d'économie financière, (3).

249-JAOUHAR, J., & ADASKOU, M. (2019). Les pratiques de la GRH dans le secteur informel: Cas des salariés informels d'une usine. *Revue Internationale des Sciences de Gestion*, *2*(2).

250-Johannes Jutting, Jante Parlevliet, Theodora Xenogiani. (2008). OCED Working paper No. 266. Informal Employment Re-loaded.

251-Jojarth, C. (2013). Money Laundering: Motives, Methods, Impact, and Countermeasures. In Heinrich-Böll-Stiftung & R. Schönenberg (2013), Transnational Organized Crime: Analyses of a Global Challenge to Democracy. Transcript Verlag. http://www.jstor.org/stable/j.ctv1fxh0d.5

252-Joubert, N. (2009). Processus de détection et évaluation de la fraude sociale. *Revue économique*, 60.

253-Joumard, I., Kongsrud, P. M., Nam, Y. S., & Price, R. (2003). Améliorer le rapport coût-efficacité des dépenses publiques: l'expérience des pays de l'OCDE. Revue économique de l'OCDE, (2).

254-Jütting, J., Parlevliet, J., & Xenogiani, T. (2008). Informal employment re-loaded. OECD Working paper N° 266. IDS bulletin, 39(2).

255-K. Amirthalingam (2013) Importance and Issues of Taxation in Sri Lanka, Colombo Business Journal, 04 (01). https://www.researchgate.net/profile/Kopalapillai-Amirthalingam-2/publication/345082285_The_Importance_of_Taxation_and_the_Role_of_Indirect_Taxes_in_Developing_Countries_A_Survey_of_Literature/links/5f9d7f19a6fdccfd7b8e02bd/The-Importance-of-Taxation-and-the-Role-of-Indirect-Taxes-in-Developing-Countries-A-Survey-of-Literature.pdf .

256-Kamil, N. I. (2015). The Effect of Taxpayer Awareness, Knowledge, Tax Penalties and Tax Authorities Services on the Tax Complience:(Survey on the Individual Taxpayer at Jabodetabek & Bandung). Research Journal of Finance and Accounting, 6(2).

257-Kannan, P. K., & Papola, T. S. (2007). Secteur informel: les initiatives de la Commission nationale indienne pour les enterprises du secteur non organisé. Revue internationale du travail, 146(3-4).

258-Kaufmann, D., & Kaliberda, A. (1996). An" Unofficial" Analysis Of Economies In Transition An Empirical Framework And Lessons For Policy.
259-Kawano, L., & Slemrod, J. (2016). How do corporate tax bases change when corporate tax rates change? With implications for the tax rate elasticity of corporate tax revenues. *International Tax and Public Finance, 23*(3).
260-Keen, M., & Slemrod, J. (2017). Optimal tax administration. *Journal of Public Economics, 152*.
261-KHANFOR, ABDELKADER, and M. O. H. A. M. E. D. EL MANIANI. "Effet de la modernisation du service public sur la performance de l'administration fiscale." Public & Nonprofit Management Review 4.1 (2019).
262-Kharoubi, H., Djillali, A. (2021). Le recouvrement de l'impôt en Algérie: Obstacles et solutions. Le Cahiers du MECAS, V°17 N°2.
263-KHEMICI, CHIHA. (2012). La fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement : Cas de l'Algérie. Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques, N° 03.
264-Kitchen, H., McMillan, M., Shah, A. (2019). Property Taxation: Principles. In: Local Public Finance and Economics. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-21986-4_9.
265-Kopczuk, W. (2005). Tax bases, tax rates and the elasticity of reported income. *Journal of Public Economics, 89*(11-12).
266-Kossals, L., & Ryvkina 1, R. (2003). Tempête sur l'alteréconomie Premières difficultés L'institutionnalisation de l'économie souterraine. *Revue du MAUSS, 21*(1).
267-Krstić, Gorana, and Friedrich Schneider. (2015). Formalizing the shadow economy in Serbia: Policy measures and growth effects Chapter 10 Executive Summary. Springer Nature, April 2015. DOI: 10.1007/978-3-319-13437-6-10.
268-Lamy, V. (2021). L'équilibre de l'abus de droit en matière fiscale: entre insécurité juridique objective et recherche de confiance légitime. Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger, (5), P 1224.
269-Le Borgne, E., Brondolo, J. D., Bosch, F., & Silvani, C. (2008). Tax administration reform and fiscal adjustment: the case of Indonesia (2001-07).
270-Le Cacheux, J. (2006). Réformer la fiscalité française pour faire face à la concurrence fiscale. *Reflets et perspectives de la vie économique*, XLV.
271-Leenders, W., Lejour, A., Rabaté, S., & Van't Riet, M. (2023). Offshore tax evasion and wealth inequality: Evidence from a tax amnesty in the Netherlands. Journal of Public Economics, 217, 104785.
272-Lefebvre, M., Perelman, S., & Pestieau, P. (2014). La fraude fiscale en Belgique. *Reflets et perspectives de la vie économique*, *53*(1).
273-Lefèbvre, M., Pestieau, P., Riedl, A. & Villeval, M. (2013). Les comportements vis-à-vis de la fraude fiscale et de la fraude sociale diffèrent-ils : Une expérience menée en Belgique, en France et aux Pays-Bas. *Économie & prévision*, 202-203.
274-Lefebvre, M., Pestieau, P., Riedl, A., & Villeval, M. C. (2013). Les attitudes sont-elles différentes face à la fraude fiscale et à la fraude sociale?. Economie et Prévision, 202(1-2).
275-Leiderer, S., & Wolff, P. (2007). Gestion des finances publiques: une contribution à la bonne gouvernance financière. Annuaire suisse de politique de développement, (26-2).
276-Lemieux, P. (2007). The underground economy. Causes, extent, approaches. Montreal Economic Institute Research Paper.
277-Lemieux, P. (2007). *Underground economy: causes, extent, approaches*. Montreal Economic Institute Research Papers, desLibris.

278-Leroy, M. (2008). La modernisation de la bureaucratie fiscale. Gestion et Management Publics, 6, 02.
279-LEROY, MARC. (1994). "L'ORGANISATION DU CONTRÔLE FISCAL : Une Forme «originale» de Bureaucratie." Revue Française de Science Politique 44, no. 5. http://www.jstor.org/stable/43119314.
280-Light, D. W. (2004). From migrant enclaves to mainstream: reconceptualizing informal economic behavior. *Theory and society*, *33*.
281-Listokin, Y., & Schizer, D. M. (2012). I like to pay taxes: Taxpayer support for government spending and the efficiency of the tax system. *Tax L. Rev.*, *66*.
282-Litina, A., & Palivos, T. (2016). Corruption, tax evasion and social values. *Journal of Economic Behavior & Organization*, *124*.
283-Liu, Y., & Feng, H. (2015). Tax structure and corruption: cross-country evidence. Public Choice, 162.
284-Logue, K. D. (2007). Optimal tax compliance and penalties when the law is uncertain. Va. Tax Rev., 27, 241.
285-Longo, M. E. (2016). Réguler aussi avec l'informel. L'informalisation de l'État au coeur de l'emploi des jeunes. *Lien social et Politiques*, (76).
286-Loumi, C. (2012). Evolution Du Cadre Législatif Régissant La Fiscalité Locale De 1962 à Nos Jours. REVUE ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES Volume 2, Numéro 1.
287-Lulus Kurniasih, Yusniyati Yusri, Fakarudin Kamarudin & Ahmad Fahmi Sheikh Hassan (2023). The role of country by country reporting on corporate tax avoidance: Does it effective for the tax haven?, Cogent Business & Management, 10:1, 2159747. DOI: 10.1080/23311975.2022.2159747
288-Mahtout, S. (2019). Le système du recouvrement fiscal en Algérie: Analyse et évaluation des performances. Revue Algérienne de Recherches et d'Etudes, Volume 2, N°01.
289-Mansfield, C. Y. (1972). Elasticity and Buoyancy of a Tax System: A Method Applied to Paraguay (Elasticité automatique et élasticité globale du système fiscal: méthode appliquée au Paraguay) (Elasticidad y reacción de un sistema tributario: Método aplicado a Paraguay). Staff Papers-International Monetary Fund.
290-Marion, J., & Muehlegger, E. (2008). Measuring illegal activity and the effects of regulatory innovation: Tax evasion and the dyeing of untaxed diesel. Journal of Political Economy, 116(4).
291-Martinho, Graça, Natacha Balaia, and Ana Pires. (2017). "The Portuguese plastic carrier bag tax: The effects on consumers' behavior." Waste management 61.
292-Maryline Bessone, Jean-Michel Cusset. (1989). Transports informels en Afrique, en Amérique Latine et en Asie du sud-est. Analyse comparative.
293-Masanyiwa, Z. S., Mosha, E. S., & Mamboya, S. F. (2020). Factors influencing participation of informal sector workers in formal social security schemes in Dodoma City, Tanzania. *Open Journal of Social Sciences*, *8*(06).
294-Masca, S. G., & Chis, D. M. (2023). Distributional implications of informal economy in the EU countries: Accounting for the spread of tax evasion benefits and cultural characteristics. Socio-Economic Planning Sciences, 87, 101601.
295-Masclet, D., Montmarquette, C., & Viennot-Briot, N. (2019). Can whistleblower programs reduce tax evasion? Experimental evidence. Journal of Behavioral and Experimental Economics, 83, 101459.
296-Masclet, D., Montmarquette, C., & Viennot-Briot, N. (2019). Can whistleblower programs reduce tax evasion? Experimental evidence. *Journal of Behavioral and Experimental Economics*, *83*, 101459..

297-Maxime, Assi Tano, and Oulai Sieni Toussaint. (2019). "Effets de la Politique Fiscale sur la Croissance Economique: Une Analyse sur Donnees de Panel Appliquee a Six Pays de L'Uemoa." European Scientific Journal.

298-McBarnet, D. (2006). AFTER ENRON WILL "WHITER THAN WHITE COLLAR CRIME" STILL WASH? The British Journal of Criminology, 46(6), 1096. http://www.jstor.org/stable/23639479

299-McKenzie, K. J., Mintz, J. M., & Scharf, K. A. (1997). Measuring effective tax rates in the presence of multiple inputs: a production based approach. International Tax and Public Finance, 4.

300-Menguelti, S., Perret, C., & Abrika, B. (2014). A la croisée du formel et de l'informel: les entreprises créées par le dispositif de l'Agence nationale de soutien a l'emploi des jeunes dans la Wilaya de Tizi-Ouzou. Notes de Recherches, IREGE.

301-Metzger, J. L. (2021). Alain Supiot, Le travail n'est pas une marchandise. Contenu et sens du travail au XXIe siècle, coll.«Leçons de clôture», 2019, 72 p. *La nouvelle revue du travail*, (18).

302-Meunier, F. (2018). La baisse de l'impôt sur les sociétés et la valeur des entreprises. Revue d'économie financière, (3).

303-Meyssonnier, F. (2015). Les dispositifs de pilotage de la performance en environnement innovant et incertain: étude comparative de huit startups. Revue internationale PME, 28(3).

304-Mohammed, H., Kaoutar, R., & Abderrezak, L. (2022). Vers la simplification des systèmes fiscaux: étude analytique. *Journal of Financial, Accounting & Managerial Studies*, *9*(1)..

305-Monnier, J. M. (2012). Le système fiscal est-il efficace?. *Problèmes économiques*, *1*, 117..

306-Musenga Tshimankinda, C. (2008). La fiscalisation de l'économie informelle comme facteur du développement économique de la République Démocratique du Congo; état des lieux et perspectives.

307-Musimenta, D. (2020). Knowledge requirements, tax complexity, compliance costs and tax compliance in Uganda. *Cogent Business & Management*, *7*(1), 1812220.

308-Nahhal B., (2013), Poids et impact de l'économie informelle au Maroc et dans quatre autres pays (Algerie, Egypte, Tunisie et Turquie), Cahier de la recherche, N°1.

309-Nahhal B., (2013), Poids et impact de l'économie informelle au Maroc et dans quatre autres pays (Algerie, Egypte, Tunisie et Turquie), Cahier de la recherche, N°1.

310-Nazarov, Vladimir N. (2016). "Tax system: The concept and its legal content." International Electronic Journal of Mathematics Education 11.7. https://www.iejme.com/download/tax-system-the-concept-and-its-legal-content.pdf .

311-Nerudová, Danuše, et al. (2019). "Tax system sustainability evaluation: a model for EU countries." Intereconomics 54.3.

312-Nirwan, M. D., & Dhewanto, W. (2015). Barriers in implementing the lean startup methodology in Indonesia–case study of B2B startup. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *169*.

313-Nölke, Andreas. (2022). "Tax Policy: Conventional or Unconventional Measures?." Post-Corona Capitalism: The Aternatives Ahead ". Bristol University Press.

314-OECD. (1998). Perspectives économiques de l'OCDE, Volume 1998 Numéro 1. OECD Publishing. https://www.oecd-ilibrary.org/economics/perspectives-economiques-de-l-ocde-volume-1998-numero-1_eco_outlook-v1998-1-fr .

315-Oguttu, A. W. (2015). Tax base erosion and profit shifting in Africa-part 1: what should Africa's response be to the OECD BEPS Action Plan?. Comparative and International Law Journal of Southern Africa, 48(3).

316-Omar, BABOU., & Chaib, BOUNOUA. (2023). Institutionnalisation de l'économie informelle en Algérie: Cas de Tizi-Ouzou. *Journal of Contemporary Business and Economic Studies Vol*, *6*(02).

317-Ouarezki, M. (2021). Le Role Du Systeme D'information Fiscle Dans L'amelioration De La Performance Et La Qualite Du Service Public Les Annales de l'université d'Alger 1, V 35 N° 01.

318-OUEZGHARI, M. (2024). LA COMPETITIVITE DE L'ECONOMIE MAROCAINE. *Revue Dossiers De Recherches en Économie Et Management Des Organisations*, *9*(1).

319-Owoundi, F. (1992). Accès au crédit bancaire, développement du système informel et mobilisation de l'épargne en Afrique. *L'Actualité économique*, *68*(4).

320-Pardede, E. L., & Listya, R. (2013). *Do they look for informal jobs?: Migration of the working age in Indonesia*. Demographic Institute, FEUI.

321-Parlevliet, J., Jütting, J., & Xenogiani, T. (2008). Peut-on maîtriser l'emploi informel?, Centre de développement de l'OCDE, Repères n° 56.

322-Pesqueux, Yvon. (2012) « L'économie informelle, une bonne « mauvaise pratique » ? », Revue française de gestion, vol. 228-229, no. 9-10.

323-Peyrol, B., & de l'Allier, D. (2018). Comment construire la fiscalité environnementale pour le quinquennat et après 2022?. *Comité pour l'économie verte*.

324-Prenant, A. (2002). L'informel aujourd'hui, forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation. Cahiers du GREMAMO, (17).

325-Pulido, J. A. L. (2006). Recaudador vs. contribuyente: el juego de la evasión fiscal. El Colegio de México, Estudios Económicos , Jul. - Dec., 2007, Vol. 22, No. 2 (44) (Jul. - Dec., 2007).

326-Quachar, A. (2018). Fiscalité agricole. Vers une rupture avec le système des exonérations. Revue Marocaine d'Evaluation et d'Anticipation des Politiques Publiques - CMEAPP, N° 3.

327-Raffinot*, M. (2001). «Motiver» et «chicoter»: l'économie politique de la pression fiscale en Afrique subsaharienne 1. Autrepart, (4).

328-Reschovsky, A. (1990). La réforme fiscale aux Etats-Unis. Politiques et management public, 8(2).

329-ROSES, F. (2005). Flexibilité du travail et concurrence sur le marché des biens et services: impact sur les conditions de travail et le développement du secteur informel en Algérie, au Maroc et en Tunisie.

330-Rotillon, G. (2007). La fiscalité environnementale outil de protection de l'environnement?. *Regards croisés sur l'économie*, (1).

331-Roubaud, F. (2013). 7. L'économie informelle est-elle un frein au développement et à la croissance économiques?. Regards croisés sur l'économie, (2).

332-Rubbers, B. (2007). Retour sur le" secteur informel". L'économie du Katanga (Congo-Zaïre) face à la falsification de la loi. *Sociologie du travail*, *49*(3).

333-Sacchi, A., Santolini, R., & Schneider, F. (2022). On the effects of e-participation on shadow economy: a worldwide empirical analysis. *German Economic Review*, *23*(3).

334-Sadowsky, M. (2016). Dépenses fiscales et énergie. Revue européenne et internationale de droit fiscal, (3).

335-Said Chakour, Cécile Perret. (2007). Le commerce informel en Algérie. Critique économique : La revue des économiste critiques, IMIST, Service de coopération et d'action culturelle de l'ambassade de France au Maroc, 17, Eté-Automne 2007. halshs-00998706.

336-SALHI, S. (2020). Estimation du taux de la taxation optimal au Maroc: Une évaluation économétrique de la courbe de Laffer. *Journal Of Social Science and Organization Management, 1*(1).

337-SALHI, S. E., & Echaoui, A. (2020). Les effets de la corruption et la composition sectorielle sur la structure des recettes fiscales au Maroc: Essai de Modélisation Macroéconométrique. *Repères et Perspectives Economiques*, *4*(2).

338-SALHI, S. E., & Echaoui, A. (2020). Les effets de la corruption et la composition sectorielle sur la structure des recettes fiscales au Maroc: Essai de Modélisation Macroéconométrique. Repères et Perspectives Economiques, 4(2).

339-Samir, MAHTOUT. (2019). "Le système fiscal Algérien: Analyse et évaluation des performances du dispositif du contrôle fiscal. Journal of Economic Integration 07, no 04.

340-Sandmo, A. (2005). The theory of tax evasion: A retrospective view. National tax journal, 58(4).

341-Santoso, T., Chandra, R., Sinaga, A. C., Muhajir, M., & Mardiah, S. (2011). Corruption and money laundering. In A guide to investigation and indictment using an integrated approach to law enforcement. Center for International Forestry Research. http://www.jstor.org/stable/resrep02129. 8.

342-Savić, G., Dragojlović, A., Vujošević, M., Arsić, M., & Martić, M. (2015). Impact of the efficiency of the tax administration on tax evasion. Economic research-Ekonomska istraživanja, 28(1).

343-Scheuer, F. (2020). Taxing the superrich: challenges of a fair tax system. *UBS Center Public Paper Series*, (9).

344-Schneider, F. (2012). The shadow economy and tax evasion: What do we (not) know?. In CESifo Forum (Vol. 13, No. 2). München: ifo Institut-Leibniz-Institut für Wirtschaftsforschung an der Universität München.

345-Schneider, F., & Kearney, A. T. (2010). The shadow economy in Europe, 2011: Using electronic payment systems to combat the shadow economy. *AT Kerney & Johannes Kepler University of Linz*.

346-Slemrod, J., & Weber, C. (2012). Evidence of the invisible: toward a credibility revolution in the empirical analysis of tax evasion and the informal economy. *International Tax and Public Finance, 19*.

347-Slemrod, Joel, and Christian Gillitzer. (2014). Tax systems. Cambridge, MA: MIT Press. https://www.nber.org/reporter/summer-2002/tax-systems .

348-Smaili, N., & Kolli, M. (2018). Problématique De L'économie Informelle Et Développement En Algérie:, Cas De La Wilaya De Tizi-Ouzou. International Journal of Economic Performance, 1(02).

349-Steta, A. (2013). PARADIS FISCAUX: LES PROGRÈS D'UNE GUERRE SANS FIN. Revue des Deux Mondes.

350-Tanzi, V. (1980). The underground economy in the United States: Estimates and implications. *PSL Quarterly Review*, *33*(135).

351-TAUBINSKY, D., & REES-JONES, A. (2018). Attention Variation and Welfare: Theory and Evidence from a Tax Salience Experiment. The Review of Economic Studies, 85(4 (305) https://www.jstor.org/stable/26543970

352-Tokman, V. E. (2007). Economie informelle, insécurité et cohésion sociale en Amérique latine. Revue internationale du travail, 146(1-2).

353-Torgler, B. (2005). Tax morale and direct democracy. *european Journal of Political economy*, *21*(2).

354-Tracfin. (2018). Tracfin, acteur de la lutte contre la fraude aux finances publiques. Gestion et finances publiques, (3).

355-Trannoy, A. (2018). Taxation foncière redistributive : une fondation macroéconomique du georgisme. Revue française d'économie, XXXIII. https://doi-org.sndl1.arn.dz/10.3917/rfe.181.0181
356-Tsahuridu, E. E., & Vandekerckhove, W. (2008). Organisational whistleblowing policies: Making employees responsible or liable?. Journal of Business Ethics, 82.
357-Udoh, J. E. (2015). Taxing the informal economy in Nigeria: Issues, challenges and opportunities. *International Journal of Business and Social Science*, *6*(10).
358-Valenduc 1, C. (2011). Politique fiscale et réformes structurelles. *Reflets et perspectives de la vie économique*, *50*(3).
359-Valenduc*, C. (2004). Les dépenses fiscales. Reflets et perspectives de la vie économique, (1).
360-Walsh, K. (2012). Understanding taxpayer behaviour–new opportunities for tax administration. The Economic and Social Review, 43(3, Autumn).
361-Webb, J. W., Bruton, G. D., Tihanyi, L., & Ireland, R. D. (2013). Research on entrepreneurship in the informal economy: Framing a research agenda. Journal of Business Venturing, 28(5).
362-Willner, J., & Granqvist, L. (2002). The impact on efficiency and distribution of a base-broadening and rate-reducing tax reform. *International Tax and Public Finance*, *9*.
363-Yang, G., Liu, X., & Li, B. (2023). Anti-money Laundering Supervision by Intelligent Algorithm. Computers & Security, 103344.
364-Yohou, H. D. (2023). Corruption, tax reform and fiscal space in emerging and developing economies. The World Economy, 46(4).
365-Zaza El Andaloussi, Bouyoucef Djamila. (2017). Le commerce informel n Algérie quel avenir ?, La Revue des sciences commerciales 16 (01), 2017.
-

–ج– الرسائل الجامعية:

366-Ali Souag (2018). Économie informelle et les politiques d'emploi en Algérie : quel impact ?. Thèse de doctorat en sciences économiques. Université Paris-Est.
367-Bazarat, C. (2000). *La fraude fiscale: modélisation du face à face Etat-Contribuables* (Doctoral dissertation, Université de Montpellier).
368-Bazart, Cécile. (2000). La fraude fiscale : modélisation du face à face Etat-Contribuables. Diss. Université de Montpellier, 2000.
369-Beaud, M., Blayac, T., Bougette, P., Khoudmi, S., Mahenc, P., & Mussard, S. (2013). Estimation du coût d'opportunité des fonds publics pour l'économie française (Doctoral dissertation, LAMETA et Université Montpellier 1-Etude pour le Ministère de l'Ecologie, du Développement Durable et de l'Energie).
370-Bellache, Y. (2010). L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages: le cas de Bejaia (Doctoral dissertation Economics and Finance, Paris Est).
371-Belmancour, Aicha. (2008). La fraude fiscale au Maroc. Thèse Mastère spécialisé Droit de l'entreprise, Université de Toulouse 1-France.
372-Ben chaabane, M. (2014). Les conséquences de la chute du secret bancaire. Revue de fiscalité de l'entreprise N° 4/2014, l'entreprise de l'Université Paris-Dauphine.
373-Benamar, noureddine. (2011). L'approche de l'inspection générale des finances en matière de la fraude fiscale. Mémoire de fin d'étude de troisième cycle spécialité en finances option IGF. IEDF Algérie-Tunisie.
374-Boufenik, F. (2010). L'intégration du genre dans l'approche de l'économie informelle: Le cas de la production domestique en Algérie. Diss. thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Tlemcen.

375-BOUZIR, I. (2016). *L'ampleur de la fraude fiscale sur les ressources de l'Etat (2000-2014): Causes et effets* (Doctoral dissertation), ESC-alger.
376-Cherif Kahina. (2017). Economie informelle, économie formelle et développement, interactions et impacts réciproques : Cas de l'Algérie, (Doctoral dissertation, Université d'Alger 3).
377-Delavallade, C. (2007). *Corruption publique: facteurs institutionnels et effets sur les dépenses publiques* (Doctoral dissertation, Université Panthéon-Sorbonne-Paris I).
378-Fatma, B. (2010). L'intégration du genre dans l'approche de l'économie informelle: le cas de production domestique en Algérie (Doctoral dissertation, Thèse de Doctorat Unique, nouveau régime. Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen).
379-Gautier, J. F. (2001). Réformes fiscales et comportement de fraude: une taxe optimale pour les licornes? (Doctoral dissertation, Paris 9).
380-Geourjon, A. M., Laporte, B., Caldeira, E., De Quatrebarbes, C., & Bouterige, Y. (2018). L'évaluation des dépenses fiscales: des principes à la pratique-Guide méthodologique (Doctoral dissertation, FERDI-Fondation pour les études et recherches sur le développement international).
381-Hadjout, L. (2004). *Le secteur informel et le développement économique et social* (Doctoral dissertation, Béjaia, Université Abderrahmane Mira. Faculté de droit et des sciences économiques).
382-Liégeois, C., & Traversa, E. (2015). Le régime fiscal de la détention d'un bien immeuble à l'étranger, l'échange de renseignements et la contrariété au droit européen, Etat de lieux et perspectives. Mémoire Master en droit, Faculté de droit et de criminologie (DRT), Université catholique de Louvain Belgique.
383-Menchaoui, I. (2015). Identification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale des groupes de sociétés: une étude menée dans le contexte tunisien (Doctoral dissertation, Université de Franche-Comté).
384-Mendy, C. (2019). Impact de l'emploi informel sur le revenu des ménages de la région de Dakar. Mémoire de Master Finance et développement, Université ASSANE SECK DE ZIGUINCHOR.
385-Nekaa, Sihem. (2010). L'impact de la nouvelle réforme fiscal sur la pression fiscale en Algérie, Mémoire de fin d'étude de IEDF Koléa Algérie, spécialité en finances publiques.
386-OSSI, Rodrigue. (2013). "LA POLITIQUE PUBLIQUE DE LUTTE CONTRE LA FRAUDE FISCALE EN FRANCE FISCALE EN FRANCE". Mémoire professionnel à l'Ecole Nationale d'Administration, Université de Strasbourg III. https://www.etudes-fiscales-internationales.com/media/02/01/3547804120.pdf .
387-Pérez, X. (2011). La raison fiscale: de l'ancienne France à la naissance de l'État décentralisé contemporain (Doctoral dissertation, Bordeaux 4)..
388-salki, H. (2007). La fraude fiscale et le contrôle des entreprises au Maroc. Ecole Nationale d'Administration Maroc.
389-Sani, M. (2009). Secteur non enregistré et mobilisation fiscale dans les pays en développement (PED): le cas des pays d'Afrique au sud du Sahara (PASS) (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I).
390-Smaili, N. (2018). Problématique de l'économie informelle en Algérie: cas de la wilaya de Tizi-Ouzou (Doctoral dissertation, Université Mouloud Mammeri).
391-Smaili, Nabila.(2018). Problematique de l'economie informelle en Algerie: cas de la wilaya de Tizi-Ouzou. Diss. Universite Mouloud Mammeri.
392-Turrin, M. (2011). *La légitime répression de la fraude fiscale* (Doctoral dissertation, Aix-Marseille 3).

-

–د– القوانين والتقارير الرسمية:

393-AICPA & CIMA (2017). Guiding principles of good tax policy: A framework for evaluating tax proposals, https://us.aicpa.org/content/dam/aicpa/advocacy/tax/downloadabledocuments/tax-policy-concept-statement-no-1-global.pdf.

394-Al baraka Banque. Les rapports Annuel 2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2021-2022. https://www.albaraka-bank.dz/rapports-annuels/ .

395-Al salam banque. Les Rapports Annuelles 2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022. https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-267-36.html .

396-Arrete du 13 janvier 2021 d'application du decret n° 2021-25 du 13 janvier 2021 portant création de l'examen de conformité fiscale. Journal officiel de la république francaise, N° 0012 de 14/01/2021. https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/jo/2021/01/14/0012 .

397-Arrêté du 26 février 2021 modifiant l'arrêté du 12 février 2010 pris en application du deuxième alinéa du 1 de l'article 238-0 A du code général des impôts, mise à jour de la liste des Etats et territoires non coopératifs, JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE 11/148, 04/03/2021. https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000043210322.

398-Australian Taxation Office ATO. (2001). Whistleblower rights and protections. Information Sheet 238 (INFO 238), Australian securities and investments commission ASIC. https://asic.gov.au/about-asic/asic-investigations-and-enforcement/whistleblowing/whistleblower-rights-and-protections/ .

399-Australian Taxation Office ATO. (2019). Tax whistleblowers, conditions must be satisfied. https://www.ato.gov.au/General/Gen/Whistleblowers/ .

400-Banques d'Algérie. (2022). Bulletin statistique, Séries rétrospectives 1964-2020.

401-Banques d'Algérie. Rapports Annuelles, Evolution économique et monétaire en Algérie, 2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022.

402-Bénassy-Quéré, A., Sées, S. Fontagé L. (2009). La reforme fiscale dans les Etats membre de l'UE. Série affaires économiques, Econ 127 FR 09-2001. Parlement européen.

403-BNA. (2022). Etats Financiers 2022. https://www.bna.dz/bna-en-chiffres/ .

404-BNA. Rapport Annuel 2021-2022. https://www.bna.dz/bna-en-chiffres/ .

405-CEDEF, Ministère des finances FR. (2022). L'examen de conformité fiscale, site web https://www.economie.gouv.fr/cedef/examen-conformite-fiscale , consulté le 22/08/2023 à 10:00.

406-Charmes, Jacques. (2002). "Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel." World Bank.

407-CNES DZ. (2004). LE SECTEUR INFORMEL : ILLUSIONS ET REALITIES, Rapport Juin 2004.

408-CNES DZ. (2004). Rapport sur Le secteur informel : illusions et réalités. 24 ème session plénière. P 200.

409-CNRC DZ. Le registre du commerce, Indicateurs et Statistiques, Rapports (2010-2011-2012-2013-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022).

410-Collin, P., & Colin, N. (2013). Mission d'expertise sur la fiscalité de l'économie numérique. Rapport au Ministre de l'économie et des finances.

411-Council of the European Union, (1998). Conclusions du Conseil ECOFIN du 1er décembre 1997 en matière de politique fiscale - Résolution du Conseil et représentants des États membres, réunis au sein du Conseil, du 1er décembre 1997, sur un code de conduite dans le domaine de la fiscalité des entreprises - Fiscalité de l'épargne. P c 2/3.

https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/d2cdddef-e467-42d1-98c2-31b70e99641a/language-fr#
412-DGI DZ. (2009). La lettre de la DGI N° spécial Aout 2009 la loi de finances complémentaire 2009. https://mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/LDGI%20LFC%202009%20special.pdf .
413-DGI DZ. (2017). La lettre de la Direction Générale des Impôts N°85-2017. https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/ldgisi2.pdf .
414-DGI DZ. (2017). Loi de finances 2018 : l'insertion de 6 nouveaux articles et 10 amendements pour assurer l'équilibre financier et maintenir la dimension sociale de l'État. https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2-non-categorise/1369-2018-6-10 .
415-DGI DZ. (2020). Assises Nationales sur la reforme fiscale, Rapport final, Centre international des conferences Alger 20-21 juillet 2020.
416-DGI DZ. (2022). Système d'information Smartslider 3 – Modernisation de l'administration fiscale. https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32
417-DGI DZ. (2023). Référence des prix de l'immobilier pour la période 2023 – 2024. https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-23-8/actu-impots-ar/2273-ftr-2023-2024-ar-2 .
418-DGI Gabonaise, Definitions et generalites de l'assiette de l'impot, le site http://www.dgi.ga/lassiette .
419-DGID.SN (Direction Generale des Impots et des Domaines sénégalaise), Base d'imposition (ou base imposable), le site http://www.impotsetdomaines.gouv.sn/fr/glossaire/base-dimposition-ou-base-imposable .
420-Direction generale des Douanes Algerienne, Fait générateur, https://www.douane.gov.dz/spip.php?definition43&lang=fr .
421-Fortuny, M., & Husseini, J. (2011). Labour market policies and institutions: a synthesis report: the cases of Algeria, Jordan, Morocco, Syria and Turkey (No. 994583273402676). International Labour Organization.
422-Impots.gouv.fr. (2021). L'examen de conformité fiscale : une sécurité juridique renforcée pour les entreprises. Article sur le site https://www.impots.gouv.fr/professionnel/lexamen-de-conformite-fiscale-une-securite-juridique-renforcee-pour-les-entreprises . Consulté le 20/08/2023 à 11:13.
423-journal officiel Algérienne. (2022). Décret exécutif n° 22-36 du 4 janvier 2022 fixant les missions, l'organisation et le fonctionnement de la cellule de traitement du renseignement financier (CTRF) . N° 03 09/01/2022. https://www.joradp.dz/FTP/JO-FRANCAIS/2022/F2022003.pdf .
424-Journal officiel France. (2016). Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016 relative à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique, CHAPITRE II De la protection des lanceurs d'alerte, Article 06. Journal N° 0287 du 10/12/2016, texte 2/146.
425-Journal officiel France. (2022). Loi n° 2022-401 du 21 mars 2022 visant à améliorer la protection des lanceurs d'alerte, Article 03. Journal N° 0068 du 22/03/2022, texte 2/115.
426-Kanté, S. (2002). Le secteur informel en Afrique subsaharienne francophone : vers la promotion d'un travail décent. BIT.
427-La Directive 2001/115/CE (http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2002:015:0024:0028:FR:PDF) .
428-la directive 77/388/CEE du conseil du 17 mai 1977 en matière d'harmonisation des législations des Etats membres relatives aux taxes sur le chiffre d'affaires - système

commun de taxe sur la valeur ajoutée : assiette uniforme. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM%3Al31006 .
429-Lee D. Martin. (2017). IRS Whistleblower Program Fiscal Year 2016 Annual Report to the Congress, Publication 5241 (Rev. 1-2017) Catalog Number 68435Z Department of the Treasury Internal Revenue Service www.irs.gov . https://www.irs.gov/pub/irs-prior/p5241--2017.pdf .
430-Mehrotra, S. (2020). Encouraging enterprises to transition from informal to formal Lessons for Viet Nam from the international experience. ILO.
431-MF-DGI Algérie. (2020). Rapport final Assises nationales sur la reforme fiscale. https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/rapports/Rapport_Assises_nationales_reforme_fiscale.pdf .
432-Migaud, D., Carrez, G., Brard, J. P., Emmanuelli, H., Mancel, J. F., & Perruchot, N. (2009). Rapport d'information déposé en application de l'article 145 du Règlement par la commission des finances, de l'économie générale et du contrôle budgétaire sur les paradis fiscaux. Paris: Assemblée Nationale.
433-Ministère de l'action et des comptes publics France. (2019). UNE NOUVELLE RELATION DE CONFIANCE. Dossier de Presse.
434-Ministère de l'industrie Bulletin d'information statistique de la PME N° 21(2012)-22(2013) – 23(2013) - 24(2014) 25(2014) – 26(2015) – 28(2016) – 30(2017) – 32(2018) – 34(2019) – 36(2020) – 38(2021) – 40(2022) – 42(2023).
435-ONS DZ. (2006). L'Algérie en quelque chiffres, les résultats 2005, N° 36.
436-ONS DZ. (2007). L'Algérie en quelque chiffres, les résultats 2007-2009, N° 40.
437-ONS DZ. (2009). L'Algérie en quelque chiffres, les résultats 2006-2008, N° 39.
438-ONS DZ. (2010). Evolution des Assurés Sociaux 2002-2009.
439-ONS DZ. (2014). Annuaire statistique de l'Algérie 2001-2012, N° 30.
440-ONS DZ. (2014). Disponibilité monétaire 2009-2013.
441-ONS DZ. (2015). Annuaire statistique de l'Algérie 2009-2013, N° 31.
442-ONS DZ. (2015). L'Algérie en quelque chiffres, les résultats 2012-2014, N° 45.
443-ONS DZ. (2016). Annuaire statistique de l'Algérie 2001-2014, N° 32.
444-ONS DZ. (2016). L'Algérie en quelque chiffres, les résultats 2013-2015, N° 46.
445-ONS DZ. (2016). Les tableaux économiques d'ensemble 2000-2014, N° 719.
446-ONS DZ. (2017). Les tableaux économiques d'ensemble 2012-2015, N° 769.
447-ONS DZ. (2018). Annuaire statistique de l'Algérie 2002-2015, N° 33.
448-ONS DZ. (2018). Annuaire statistique de l'Algérie 2013-2017, N° 35.
449-ONS DZ. (2018). L'Algérie en quelque chiffres, les résultats 2017-2015, N° 48.
450-ONS DZ. (2021). L'Algérie en quelque chiffres, les résultats 2016-2018, N° 49.
451-ONS DZ. (2022). Les comptes économiques en volume de 2019-2021, N° 964.
452-ONS DZ. (2022). Les répertoires des agents économiques et sociaux –personnes morales-, N° 987.
453-ONS DZ. (2023). Activité industrielle 2012-2021, N 116.
454-ONS DZ. (2023). Les tableaux économiques d'ensemble 2019-2021, N° 908.
455-Portail Québec (Thésaurus de l'activité gouvernementale), le site http://www.thesaurus.gouv.qc.ca/tag/terme.do?id=1046 .
456-Raouya. A. (2008). Lagriculture et la fiscalité, La letter de la DGI/Dz N° 35. https://mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/LDGI%2035.pdf .
-

–هـ– المواقع الكترونية:

457-10 avantages de la facture électronique pour votre entreprise, 19/06/2020, Article sur le site (edicomgroup.fr), https://edicomgroup.fr/blog/10-avantages-incontournables-de-la-facture-electronique-pour-votre-entreprise , consulté le 19/05/2022 à 17:54.
458-Andorran Banking. (2016). Implémentation de l'AEOI en Andorre Questions fréquentes sur l'échange automatique d'informations fiscales (AEOI) dans la Principauté d'Andorre. https://www.andorranbanking.ad/fr/aba_topics/implementation-echange-automatique-informations-fiscales/ . consulté le 31/08/2023 à 17:01.
459-BPIFRANCE. (2021). L'examen de conformité fiscale, site web https://bpifrance-creation.fr/encyclopedie/gerer-piloter-lentreprise/piloter-gerer-son-entreprise/lexamen-conformite-fiscale , consulté le 21/08/2023 à 14:01.
460-Brookes, K., & Bédard, M. (2019). Ottawa doit simplifier la Loi de l'impôt sur le revenu. P 01. https://www.iedm.org/sites/default/files/web/pub_files/note0219_fr.pdf
461-Comptagesma. (2022). L'examen de conformité fiscale (ECF), site web https://comptagesma.com/conformite-fiscale/ . consulté le 19/08/2023 à 17:33.
462-Estzvao, M., Kochhar, K., Olowo-okere, E. (2022). Gagner la confiance du contribuable pour augmenter les recettes fiscales. Banque mondiale blogs. Article sur le site https://blogs.worldbank.org , consulté le 09-08-2023 à 18:40. https://blogs.worldbank.org/fr/voices/gagner-la-confiance-du-contribuable-pour-augmenter-les-recettes-fiscales .
463-https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-267-36.html
464-https://www.bank-of-algeria.dz/
465-https://www.bna.dz/bna-en-chiffres/
466-Jennifer Montérémal. (2021). quelles sont les obligations légales de la facture électronique ?, Article par APPVIZER.FR Mars 2021, https://www.appvizer.fr/magazine/finance-comptabilite/facturation/facture-electronique , consulté le 19/05/2022 à 18:06.
467-Khadiri & Co. (2022). Qu'est ce qu'un Examen de Conformité Fiscale ?. Article sur le site https://www.khadiri.com/56/examen-de-conformite-fiscale-ecf , consulté le 24/08/2023 à 21:15.
468-Léa Boluze. (2021). Examen de conformité fiscale : principe, utilité et déroulement. Article sur le site https://www.capital.fr/votre-argent/examen-de-conformite-fiscale-principe-utilite-et-deroulement-1408736 . Publié le 07/07/2021, consulté le 14/08/2023 à 09:22.
469-linternaute.com, Base d'imposition, le site https://www.linternaute.fr/dictionnaire/fr/definition/base-d-imposition/.
470-Malick Diawara. (2018). Informel : ce secteur dominant de l'économie mondiale. Article sur lepoint.fr. consulté le 19/03/2022. https://www.lepoint.fr/economie/informel-ce-secteur-dominant-de-l-economie-mondiale-03-05-2018-2215415_28.php .
471-Ooreka Argent site web, Assiette Fiscale, https://impot-sur-le-revenu.ooreka.fr/astuce/voir/481753/assiette-fiscale . [1] - Synclair Owona. (2017). Le gouvernement veut élargir l'assiette fiscale. Article publié au Le Nouveau Gabon sur le site http://news.alibreville.com/h/70851.html . consulté le 27/02/2020 à 21:41.
472-Perspective Monde Outil pédagogique des grandes tendances mondiales, sur le site web https://perspective.usherbrooke.ca/ , consulté le 29/10/2023 à 22:38
473-Vie-publique.fr. (2021). Lutte contre l'évasion fiscale : une nécessaire coopération internationale. Article sur le cite https://www.vie-publique.fr/ ,https://www.vie-publique.fr/eclairage/271437-la-lutte-contre-levasion-fiscale-internationale . Consulté le 10/01/2021 à 10:53.

474-whistlelink, UE. (2021). Six 6 benefits of whistleblowing organisations cannot afford to ignore. Article sur le site https://www.whistlelink.com/blog/how-whistleblowing-benefits-organisations/ . consulté le 24/08/2023 à 18:43.
475-Wikipedia, Assiette fiscale, https://fr.wikipedia.org/wiki/Assiette_fiscale ,
476-Younes ETTAHRI, Cours de Fiscalité de L'entreprise, Ecole Nationale de commerce et Gestion, Université Abdelmalek Essaàdi, P 06. https://shareknowledge.ma/wp-content/uploads/2022/05/Fisca-Cours.pdf .

و- الملتقيات:

477-Bazart, C. (2015). Le consentement à l'impôt, l'acceptation de la fiscalité et ses effets pervers, Conference: Actes des 3eme rencontres parlementaires de la fiscalité, Maison de la chimie, PARIS. Volume: Confidens.
478-BIT. (1999). Allocution de M. Juan Somavia, Secrétaire général de la Conférence internationale du Travail, Conférence internationale du Travail, 87e session, (Genève).
479-Chouiraf, F., & Chafi, A. (2017). La production artisanale dans les temps modernes. *CIGIMS* 17-18 Mai, ENSAM-Meknès, Maroc.
480-DALE, S. (2018). La numérisation de l'économie–quelques réflexions sur les conséquences pour les régimes de taxation et leur administration. In ERA Forum 19. P 239. https://doi.org/10.1007/s12027-018-0517-4
481-ECOFIN. (1997). concerning taxation policy - Resolution of the Council and the Representatives of the Governments of the Member States, meeting within the Council of 1 December 1997 on a code of conduct for business taxation - Taxation of saving. (1998). *Official Journal*, C 2, 1-6. CELEX
482-Geourjon, A. M., Caldeira, E. (2019). L'évaluation des dépenses fiscales: vers des réformes portées par le numérique, 34ème conférence annuelle du CREDAF « Le numérique au service de l'élargissement de l'assiette fiscale » Yaoundé (Cameroun), du 10 au 13 juin 2019.
483-Geourjon. A, Caldeira. E. (2019). L'évaluation des dépenses fiscales : vers des réformes portées par le numérique, « Le numérique au service de l'élargissement de l'assiette fiscale » - 34ème conférence annuelle du CREDAF Cameroun juin 2019.
484-Guechari, Y. (2019). Le système fiscal efficace concept et principes, papier de conference Activer le système fiscal algérien à la lumière des défis économiques actuels et futurs, Université Médéa-Algerie.
485-Hassiba Gherbi, Philippe Adair. (2016). Femmes et emploi informel dans la wilaya de Béjaia (Algérie) : un modèle probit . Les Cahiers de l'Association Tiers-Monde, XXXIes JOURNÉES SUR LE DÉVELOPPEMENT Le bilan des Objectifs du Millénaire pour le développement 15 ans après :réduction de la pauvreté et/ou montée des inégalités ? 3, 4 et 5 juin 2015 Université de Rouen,
486-Hassoune, A. (2010). Les tendances actuelles des réformes fiscales orientées vers la modernisation des outils, des pratiques et le développement–l'expérience marocaine'. Séminaire sur la réforme des politiques fiscales axées sur l'innovation et la modernisation des institutions en charge de la collecte et de la gestion du patrimoine public à Tanger (Maroc).
487-ILO. (1998). Déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail et son suivi. 86e session (1998) de la Conférence internationale du Travail.
488-Nayudu, A. S. H. (2019). Tax Revenue Efficiency in India States: The case of Stamp Duty and Registration Fees. Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the

Annual Meeting of the National Tax Association, 112. https://www.jstor.org/stable/27067406.

489-OCDE (2010). Rapport du 10éme Anniversaire de Forum mondial sur la transparence et échange de renseignements à des fins fiscale, La coopération multilatérale qui a changé le monde. https://www.oecd.org/tax/transparency/rapport-10-ans-forum-mondial.pdf .

490-OCDE. (2004). Note d'orientation - Gestion du risque d'indiscipline fiscale : Gérer et améliorer la discipline fiscale. Forum sur l'administration de l'impôt, Sous-groupe sur la discipline fiscale, CENTRE DE POLITIQUE ET D'ADMINISTRATION FISCALES CPAF.

491-OCDE. (2006). MANUEL DE MISE EN OEUVRE DES DISPOSITIONS CONCERNANT L'ECHANGE DE RENSEIGNEMENTS A DES FINS FISCALES, Approuvé par le Comité des Affaires Fiscales de l'OCDE le 23 janvier 2006. P 13. https://www.oecd.org/fr/ctp/echange-de-renseignements-fiscaux/36667321.pdf .

492-OCDE. (2021). L'Algérie rejoint le Forum mondial sur la transparence et l'échange de renseignements à des fins fiscales, Forum mondial sur la transparence et l'échange de renseignements à des fins fiscales. https://www.oecd.org/fr/fiscalite/transparence/documents/l-algerie-rejoint-le-forum-mondial-sur-la-transparence-et-l-echange-de-renseignements-a-des-fins-fiscales.htm . Consulté le 31/08/2023 à 14:40.

493-OCED. (2017). Forum on Whistleblower Protection: GUIDELINES ON WHISTLEBLOWER PROTECTION FOR COMPANIES IN GREECE. https://www.oecd.org/corruption/anti-bribery/OECD-Guidelines-Whistleblower-Protection-Companies-in-Greece-ENG.pdf .

494-OCED. (2021). Le rôle crucial de la transparence fiscale dans la lutte contre les flux financiers illicites en Afrique, forum mondial sur la transparence et l'échange de renseignements a des fin fiscales, Transparence fiscale en Afrique 2021 Rapport de progrès de l'initiative Afrique.

495-Pfister, M. (2009). Une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement: aperçu de quelques enjeux de politique fiscale en Afrique. *Document de travail: réunion ministérielle et la table ronde d'experts de l'initiative NEPAD-OCDE pour l'investissement en Afrique*.

496-Rantelangi, C., & Majid, N. (2017, October). Factors that influence the taxpayers' perception on the tax evasion. In *Mulawarman International Conference on Economics and Business (MICEB 2017)*. Atlantis Press.

497-Razafindrakoto, M., Roubaud, F., & Wachsberger, J. M. (2012). Travailler dans le secteur informel: choix ou contrainte? Une analyse de la satisfaction dans l'emploi au Vietnam. *Conférence Internationale : L'Economie Informelle dans les Pays en Développement, Hanoi (VNM), 2010/05, AFD*.

498-Reisdorfer-Leite, B., Marcos de Oliveira, M., Rudek, M., Szejka, A. L., & Canciglieri Junior, O. (2020, July). Startup definition proposal using product lifecycle management. In IFIP international conference on product lifecycle managemen.P 427. Cham: Springer International Publishing.

499-Saint-Amans, P., & Russo, R. (2013). BEPS Lutter contre l'érosion fiscale. OCED Eighth meeting of the Forum on Tax Administration Moscow, 16-17 May 2013. https://www.oecd.org/fr/fiscalite/lutter-contre-erosion-fiscale.htm .

500-SIVIEUDE, O. (2016). France : de l'optimisation à la fraude - État des lieux, IGPDE (Institut de la gestion publique et du développement économique France), Rencontres économiques : L'action publique face à l'optimisation, l'évasion et la fraude fiscales 15 mars 2016.

501-Venayre, F. (2012, June). Le secteur public face aux difficultés économiques. In Le secteur public face aux difficultés économiques, 1ere conférence du service public. Inspection Générale de l'Administration.

502-X. Fei. (2010). "The Influence of Tax Policies on Project investment," 2010 3rd International Conference on Information Management, Innovation Management and Industrial Engineering, 2010. doi: 10.1109/ICIII.2010.170.

503-X. Jia. (2012). "The tax policy research to promote the development of modern logistics industry in Chang -Ji- Tu Pilot Zone," 2012 International Conference on Information Management, Innovation Management and Industrial Engineering. doi: 10.1109/ICIII.2012.6339843

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة الإصلاحات الجبائية المختلفة، وتوسيع الوعاء الجبائي، في دمج مختلف إيرادات الاقتصاد الموازي في الجزائر ضمن الحسابات الرسمية للاقتصاد الرسمي. حيث تطرقت الدراسة إلى مختلف مؤشرات توسع الوعاء الجبائي، وتطور توجه الأنشطة والأفراد إلى تحقيق إيرادات مع محاولة إبقائها بعيدة على التصريحات الجبائية الفعلية أمام الإدارة الجبائية.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن كل محاولات استقطاب إيرادات الاقتصاد الموازي، من خلال الاستعانة بتوسيع الوعاء الجبائي، لا يمكنها تحقيق النجاح إلا بتوفر المناخ المناسب خاصة ما تعلق بالوعي الضريبي والأخلاق الضريبية للمكلف، إضافة إلى تطوير تقنيات الرقابة الجبائية، ومواكبة التطور الرقمي الذي توفره تكنولوجيا المعلومات.

الكلمات المفتاحية: توسيع الوعاء الجبائي، الاقتصاد الموازي، الإيرادات العامة.

Résumé

L'objectif de cette étude est de connaitre la contribution des différentes réformes fiscales, et de l'élargissement de l'assiette fiscale, à l'intégration des différentes recettes de l'économie informelle en Algérie dans les comptes officiels de l'économie formelle. L'étude a examiné des indicateurs divers concernant l'élargissement de l'assiette fiscale, et l'évolution de l'orientation des activités et des individus vers une réalisation des revenues, tout en essayant de les garder hors de déclarations fiscale réelle face à l'administration fiscale.

L'un des plus importants résultats de cette étude est que toutes les tentatives visant à attirer les revenues de l'économie informelle et l'élargissement de l'assiette fiscale, ne peuvent obtenir des résultats réussis que si un climat approprié est créé, notamment en ce qui concerne la sensibilisation et l'éthique fiscale du contribuable. Avec le développement des techniques de contrôle fiscale, et de suivre le développement numérique apporté par la technologie de l'information.

Mots clé : L'élargissement de L'assiette Fiscale, L'économie Informel, Recettes Publiques

Abstract:

The objectives of this study is to know how different tax reforms and broadening of tax base, help in the integration of the different revenues of informal economy in Algeria into official accounts of the formal economy. The study examined various indicators of broadening tax base and orientation evolution of activities and individuals towards income realization, while trying to keep them out of real tax declarations face to Tax Administration.

One of the most important results of this study is that all attempts aimed to at attracting income from the informal economy and broadening the tax base, can achieve successful results only if an appropriate climate created, especially tax awareness and tax ethics of taxpayer. With the development of tax control techniques, and following the digital development brought by information technology.

Key words: Broadening Tax base, Informal economy, Public Revenue.